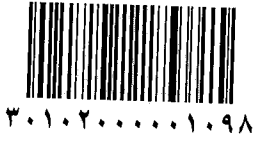


المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
الدراسات العليا
فرع اللغة والنحو

ديفا عبد الرحمن الصنع
د. محمد رشيد



نفيذ ابن أبي على بعض حجج أبي القاسم الجرجاني

للأستاذ الإمام أبي سعيد فرج بن قاسم بن أبي حمزة رضي عنه
(ت ٥٧٨٢هـ)

تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة (الدكتوراه) في النحو والصرف

إعداد الطالب

محمد الزين زروق

إشراف

الأستاذ الدكتور يوسف عبد الرحمن الصنع

الأستاذ بكلية

١٤٠٥ - ١٤٠٦ هـ

١٩٨٥ - ١٩٨٦ م



١٠٠٢٦٥٦
١-٩٨

سید محمد علی
زبونی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر وتقدير

أحمدُ اللهَ سبحانه وتعالى حمداً يليقُ بجلاله وعظيمِ سلطانه ، وأثنى عليه ثناءً
يكافئُ انعامه وجميل امتنانه ، وأصلى وأسلم على الهادي البشير وعلى آله وصحابتهم
أجمعين ، ومن تبعه باحسان الى يوم الدين .
وأحمدُ اللهَ عزَّ وجلَّ أن هياً لي فرصة الإقامة في بلده الحرام ، منبع الرسالـة
ومهبط الوحي ، وسهلاً لي طريق العلم في حرمه الآمن ، حتى تمكنت من انجاز هذه
الرسالة ، فله الحمدُ والمنةُ على نعمه التي لا تحصى .
ومعد :

فإنني أرى من الواجب عليّ أن أسجلَ شكري وتقديري لكلِّ من أسهم وقدم لي عوناً
في سبيلِ اخراجِ هذا العملِ واتمامه .
واخصُّ بالشكرِ الجزيلِ والتقديرِ العميقِ أستاذي الفاضل الدكتور / يوسف
عبد الرحمن الضبع - أمدَّ الله في أيامه - المشرف على هذه الرسالة ، لما حبانى به من
عطفٍ سخى ورعايةٍ صادقةٍ ، ولما قدَّم لي من وقته وعلمه وخبرته ، فقد كان لدقته
العلمية وملاحظاته وتوجيهاته ، أبلغ الأثر في هذا العمل . فله مني أصدق الشكر
ومن الله حسن الجزاء ، على ما قدَّمه ويقدمه لأمثالي من طلاب المعرفة .
وأقدِّم أيضاً بشكري وتقديري إلى القائمين على إدارة جامعة أم القرى عامة ، وإلى
القائمين على إدارة كلية اللغة العربية خاصةً ، لما لستُ فيهم من حرصٍ على مصلحة
أبنائهم وتفاني في سبيلِ خدمتهم ، وتذليلِ الصعابِ أمامهم ، جزاهم الله عناء
جميعاً خير الجزاء .

والشكرُ أيضاً لجامعة أم درمان الإسلامية بالسودان ، التي تكرَّمت بايفادى

وزملائي للدراسة بهذا البلدِ الأمين .

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص شكرى وتقديرى للأستاذ المربي الفاضل / محمد
عبد الكريم عبدالرحمن ، المستشار الثقافى لسفارة السودان بجدة ، لما قدمه
ويقدمه لنا من كريم المعاملة وصادق الود .

والشكر أيضاً للأخ الفاضل / حسن فؤاد المصرى ، الذى قام بنسخ هذه الرسالة
بكل صدقٍ وإخلاصٍ .

فله ولكل من تفضل بملاحظة أو مساعدة من أساتذتى الكرام وزملائى الأفاضل ،
شكرى وتقديرى .

وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجزى عنى الجميع خيراً الجزاء .

والله التوفيق . .

المصطلحات الواردة في الرسالة

- م : تعنى التاريخ الميلادى .
هـ : " " الهجرى .
خ : " " مخطوط
د : " " دكتور
ت : " " تحقيق وتعنى أيضا تاريخ الوفاة
ط : " " طبعة
ج : " " الجزء
ص : " " الصفحة
ل : " " لوحة
ر/د : " " رسالة دكتوراة
ر/م : " " ماجستير
... : " " عدم اكمل النص
/ : " " بداية الصفحة من المخطوط .

فهرس الدراسة

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
	كلمة شكر وتقدير
أ	المصطلحات الواردة في الرسالة
ب - و	فهرس الدراسة
ز - ن	المقدمة
١ - ٣٤	الفصل الأول : ابن لب - عصره وحياته وآثاره
١ - ٤	(أ) نبذه عن عصره
٥	(ب) حياته وآثاره
٥	(١) نسبه
٦	(٢) مولده ونشأته
٧	(٣) صفاته الخلقية ومكانته العلمية
١٠ - ١٢	(٤) شعره
١٢ - ١٧	(٥) شيوخه
١٧ - ٢٤	(٦) تلاميذه
٢٥ - ٣٣	(٧) آثاره
٢٥	- الأجمة الثمانية
٢٧	- تقريب الأمل البعيد في نوازل الأستاذ أبي سميد
٢٧	- القصيدة النونية
٢٩	- القول المجتاز في مسألة ابن المواز
٣٠	- القصيدة الثائية في الرد على القائلين بخلق الأفعال للإنسان
٣٠	- نوازل ابن لب
٣١	- الطرر المرسومة على الحلل المرقومة
٣١	- شرح جمل الزجاجي
٣١	- رسالة في تعيين محل دخول الباء من مفعولى بدل وأبدل
٣٣	- آثار لابن لب مفقودة
٣٣	- شرح تصريف التسهيل
٣٣	- الدعاء إثر الصلوات على الهيئة المعروفة
٣٣	- الرد على ابن عرفة في مسألة القراءة بالشاذ في الصلاة
٣٣	- ينبوع عين الثرة في مسألة الإمارة بالأجرة

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٢٤ - ٢٣	(٨) وفاته
٧٠ - ٣٥	الفصل الثاني : دراسة تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي
٣٥	مدخل : كتاب الجمل وعناية العلماء به
٣٥	(أ) مؤلفه
٣٦	(ب) كتاب الجمل
٣٦	(ج) أسلوبه
٣٦	(د) أسباب شهرته
٣٧	(هـ) اشتغال العلماء به
٦٩ - ٣٨	تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي
٣٨	مق ألف ابن لب تقييده
٤٠	أبواب التقييد وفصوله
٥١	توثيق نسبة الكتاب
٥١	قيمة الكتاب العلمية
٥٢	مصادر الكتاب
٥٣	شواهد ابن لب في تقييده
٥٣	(أ) القرآن الكريم
٥٧	(ب) الحديث النبوي الشريف
٥٨	(ج) كلام العرب شعراً ونثراً
٦٦ - ٦١	أثر البسيط في شرح الجمل في تقييد ابن لب
٦٧	نسخة الكتاب
٦٧	خطها وعدد أوراقها
٦٨	بدايتها ونهايتها
٧٠ - ٦٩	منهج التحقيق

- الفصل الثالث : آراؤه النحوية ومدى هيبه النحوي
- ٧١ - ٨٩ (أ) آراءه أخذ فيها بمدى هيبه سيويه
- ٧١ (١) التنوين في (جوار وفواش) عوض من الياء المحذوفة
- ٧٢ (٢) (ان ما) حرف
- ٧٣ (٣) في إعراب (الذين) من قول الحق عز وجل (وأسروا النجوى الذين ظلموا)
- ٧٤ (٤) في ترتيب المعارف
- ٧٤ (٥) المحط على التوهم
- ٧٤ (٦) في باب البدل
- ٧٥ (٧) (افعلنى) لازم لا يتعدى
- ٧٦ (٨) نصب المفعول الثاني لا يختار بحرف الجر المحذوف
- ٧٧ (٩) في تطبيق " علم "
- ٧٨ (١٠) في صفة المصدر إذا حذفت
- ٧٨ (١١) في الابتداء بالنكرة
- ٧٩ (١٢) في حذف الخبر
- ٨٠ (١٣) في دخول الفاء على الخبر
- ٨٠ (١٤) الضمير المنفصل في قولك (زيد همد يضر بها هو) توكيد
- ٨١ (١٥) طلب المشاكلة في عطف الجملة في باب الاشتغال
- ٨٢ (١٦) زيادة (كان)
- ٨٢ (١٧) في اتصال الخبر إذا كان ضميرا ب (كان) وأخواتها
- ٨٥ (١٨) (أن) تأتي بمنزلة (لعل)
- ٨٧ (١٩) في تخفيف (أن)
- ٩٠ - ١١٦ (ب) آراءه وافق فيها البصريين
- ٩٠ (١) الإعراب أصل في الأسماء خاصة
- ٩٠ (٢) علة إعراب الفعل المضارع
- ٩١ (٣) رافع الفعل المضارع
- ٩٢ (٤) إعراب الأسماء الستة
- ٩٣ (٥) الحراك في قول الشاعر (أرسلها الحراك) مصدر منصوب بفعل محذوف وذلك الفعل هو الحال

الصفحة	الموضوع
٩٥	(٦) إضافة الملقب إلى الاسم إذا كانا مفردين
٩٥	(٧) العطف على الضمير المخفوض
٩٧	(٨) العطف على الضمير المرفوع المتصل
٩٩	(٩) تقدم الفعل في باب (ظننت) وأخواتها على الاسمين
١٠٠	(١٠) عامل النصب في (المفعول معه)
١٠٢	(١١) ما الذي يعمل في المستثنى النصب ؟
١٠٣	(١٢) تقدم الحال على عاملها الذي ضمن معنى الفعل دون حروفه
١٠٤	(١٣) عامل النصب في الظرف الواقع خبراً
١٠٤	(١٤) العامل في الابتداء والخبر بعد (كان) وأخواتها
١٠٥	(١٥) عامل الرفع في الخبر بعد (إن) وأخواتها
١٠٥	(١٦) عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إذا) الشرطية
١٠٧	(١٧) عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية
١٠٩	(١٨) (كأن) المعنى الغالب عليها (التشبيه)
١١٢	(١٩) (أن) و(أن) تسد مسد المفعولين في باب (ظننت)
١١٣	(٢٠) العطف على اسم (إن) بالرفع قبل مجيء الخبر
١١٥	(٢١) " ما " التعجبية نكرة
١١٧ - ١٢٦	(ج) اختياراته وردده على بعض النحاة
١١٧	(أ) اختياراته
١١٧	(١) (لما) مركبة
١١٨	(٢) تثنية (هذان) و(الذان)
١١٩	(٣) (إما) ليست عاطفة
١١٩	(٤) موقع (أبو من هو) من قولك (عرفت زيداً أبومَن هو) من إعراب
١٢٠	(٥) أصل الضمير في قوله تعالى (وأتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً)
١٢١	(٦) إعراب (النار) من قوله تعالى (قل أفأنهتكم بشر من نالكم النار)
١٢٢	(٧) ناصب المصدر في قوله تعالى (والله أنبتكم من الأرض نباتاً) وقوله تعالى: (وتبتل إليه تبتلاً) وما كان نحوهما

الصفحةالموضوع

١٢٣	(٨) حذف المصطوف عليه مع حرف العطف
١٢٤	(٩) (كَانٌ) مركبة
١٢٧ - ١٤١	(ب) ردوده على آراء بعض النحاة
١٢٧	(١) لحاق (التاء) للفعل مع الفصل ب (الا) .
١٢٧	(٢) تقدم خبر المبتدأ عليه
١٢٨	(٣) ناصب الاسم المشغول عنه
١٣٠	(٤) الأخبار عن النكرة بالمعرفة في باب (كان) وأخواتها .
١٣٢	(٥) تقديم الاسم على الخبر لزوم في باب (كان) وأخواتها
١٣٣	(٦) (كان) وأخواتها هل يجوز بناؤها لما لم يسم فاعله
١٣٦	(٧) اتصال (نون الوقاية) ب (إن) وأخواتها
١٣٧	(٨) الجرب (لعل)
١٣٨	(٩) الظرف والمجرور لا يجوز تعلقهما ب (إن)
١٤٠	(١٠) إعراب قوله عليه الصلاة والسلام : (أَوْ مَخْرَجِيْ هُمْ)
١٤٢ - ١٤٣	ثانياً : مذهبه النحوى
١٤٤ - ١٤٥	الخاتمة

المفاتيح

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

- المقدّمة -

اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ ، وَنَسْتَهْدِيكَ ، وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنَ التَّكْلِيفِ لِمَا لَا نُحْسِنُ ، كَمَا نَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجَبِ بِمَا نُحْسِنُ .
وَنُصَلِّي وَنُسَلِّمُ عَلَى غَيْرِ أَنْبِيَائِكَ وَخَاتَمِ رُسُلِكَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحَابَتِهِ
أَجْمَعِينَ .

أما بعد :

فموضوع هذه الرسالة هو : (تقييد على بعض جمل أبي القاسم الزجاجي) تحقيقاً
ودراسة ، للأستاذ الإمام أبي سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب الشعلبي الأندلسي
الغرناطي المتوفى سنة اثنين وثمانين وسبعمائة ، أحد علماء الأندلس في القرن الثامن
الهجري ، وشيخ شيوخ غرناطة في عصره ، وإمامها ومفتيها وعالمها ، وإليه انتهت
رياسة فتوى الأندلس في وقته . تصدّر للتدريس ببلده على وفور الشيوخ ، فأقرا
بالمدرسة النصرية معظماً عند الخاصة والعامة ، مقروناً اسمه بالتسديد ، وكان
- رحمه الله - عارفاً بالعربية واللغة ، مبرزاً في التفسير ، قائماً على القراءات ، مشاركاً
في الأصليين والفرائض والأدب .

وقد كان من توفيق الله سبحانه وتعالى ، وفضله ومنه وكرمه على أن أهداني
الأخ الفاضل الدكتور عياد الشبتي رئيس قسم اللغة والنحو في كلية اللغة العربية
والأستاذ المساعد بها ، مصورة لمخطوطة تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي ،
عن نسخته الوحيدة - فيما علمت - ليكون هذا المخطوط موضوعاً لرسالة الدكتوراه ،
وكان ذلك بعد محاولات كثيرة - لم يكتب لها التوفيق - لتسجيل موضوع للبحث ،
واسجل هنا شكري الجزيل للأخ عياد ، على كرمه وتفضله وتماونه الصَّادِقِ ،

جزاه الله عنا غير الجزاء ، وبعد أن تصفحت بصورة الكتاب وقرأتها ، وجدت نفسي مدفوعاً للعمل فيه ، فاتخذته موضوعاً لرسالتي تحقيقاً ودراسةً ، ليكون لنا شرف المشاركة في احياء التراث العربي ، وإضافة كتاب إلى المكتبة العربية ذي صلة بدراستي وتخصصي .

وأعتقد أن ميدان التحقيق في هذه المرحلة يعين الطالب على التمسك بالأساليب القديمة ، والتصرف على طرق البحث ومناهجه عند أسلافنا ، والمران على فهم المعاني ، وإدراك المقاصد والأغراض من فحوى كلامهم ، فضلاً عن أن التحقيق يضع أمام الباحث مشكلات علمية لا خيار له فيها ، ولا مفاضل له عنها ، وعليه أن يجد لها حلاً مناسباً ، فيدفعه ذلك إلى أن يجد ويجتهد في البحث وينقب في الكتب ، فيمرن عقله ويزداد اطلاعه وتتوسع مداركه ويتربس في وقته وملكته الفنية ، وتلك هي الخاية من البحث في هذه المرحلة ، وتحقيقها لا يتوافر في ميدان التأليف بقدر توافره في ميدان التحقيق ، ومن ثم كان اتجاهي إلى ميدان التحقيق .

دوافع اختيار الموضوع :

إن الذي بعثني على تحقيق هذا الكتاب ودرسه ، وزادني رغبةً فيما نددت إليه نفسي عوامل عدة أهمها ما يلي :

أولاً : إن هذا الكتاب المحقق يدور حول كتاب الجمل للزجاجي ، ومعلوم أن كتاب الجمل هذا كتاب ملأته شهرته الآفاق ، لسهولة عبارته واشتماله على أبواب النحو والصرف ، فقد شغل الناس قروناً عديدة بين شارح ومعلق ومختصر ومعرض ، حتى بلغت شروحه - فيما ذكر - مائة وعشرين شرحاً .

ثانيا : القيمة العلمية لهذا الكتاب حيث تناول فيه المؤلف القواعد والأحكام النحوية من خلال نصوص القرآن الكريم وشواهد الشعر وأقوال العرب ، فهو بذلك يربط النحو بمصادره الأصلية ، ويوضح الصلة الوثيقة بين النحو والقرآن الكريم .

ثالثا : منهج المؤلف المتميز في تحرير المسائل النحوية وسط الكلام فيها بأسلوب سهل مبسط .

رابعا : تجلية شخصية نحوية مغمورة في عصرنا الحاضر ، مع أنها كانت من الشخصيات البارزة في القرن الثامن الهجري ، بما كان لها من معرفة بالعربية واللغة والتفسير ، وبما لها من مكانة في الافتاء والتدريس بالمدسة النصرية في غرناطة .

خامسا : الكشف عن مخطوطة نادرة مع الرغبة في إحياء تراثنا الاسلامي الذي ما زال أكثره رهين الخزان ينتظر نجدة الباحثين ، ليفضوا عنه ما تراكم عليه من غبار القرون ، حتى تنتفع الأمة الاسلامية بهذا العطاء من جهود علمائنا الأولين .

سادسا : الكشف عن آثار ابن لب ، والتعريف بها .

منهج البحث ومصادره :

حاولت في هذا البحث بقدر المستطاع أن أسلك به أفضل ما توصلت إليه مناهج الباحثين ، وأن اقتدى فيه بما أهدت إليه مناهج البحث العلمي الحديث ، شكلاً ومضموناً . وكما هو واضح فإن موضوع هذا البحث على قسمين . قسمٌ كانت العناية فيه بدراسة حياة ابن لب وعصره ، وآرائه النحوية ومذهبه

النحوى . وقسمتناولت فيه نصَّ تقييدِ ابن لب على بعض جمل الزجاجى بالتحقيق والتعليق .

وفى كلا القسمين اتبعت منهجاً ، فى القسم الأول قمت بجمع المادة التى تناولت حياة ابن لب وعصره وآثاره ، مستقصياً كل المصادر من مطبوع ومخطوط وفيما يختص بآراء النحوية ، فقد استخلصتها من تقييده ، ثم قمت بتتبع القاعدة النحوية من عالم لآخر ، حتى وصلت بها إلى رأى ابن لب ، مقارنة بين هذه الآراء المختلفة حول القاعدة النحوية ، ثم سجلت بمد ذلك ما ظهر لى من ترجيح لبعض الآراء ، أو نقضها مع التدليل ، أو بابعداء رأى فيها قابل للأخذ والرد .

وأما منهج القسم الثانى من هذا البحث ، فتناول بيان المعلومات المتعلقة بنسخة الكتاب الوحيدة - فيما علمت - من حيث خطها وعدد أوراقها وتاريخ نسخها بالتقريب . وتناول كذلك خطوات التحقيق والتعليق التى كانت على النحو التالى :

- ١ - تحرير النص بكل دقة وأناة وفق القواعد الإملائية واللغوية .
- ٢ - إضافة بعض الكلمات اقتضاها السياق ، وطفء بعض الفراغات بما هو مناسب من العبارات .
- ٣ - تخريج شواهد النص من آيات قرآنية وأحاديث نبوية وآثار ، وأقوال وأشعار وأمثال ، من مظانها ، مع التعليل على كل شاهد بما تيسر .
- ٤ - التعليل على أهم مسائل الكتاب وقضاياها ، التى جاءت على وجهه نظري واحدة ، مع ربط مادته النحوية بأهم المصادر .

٥ - ترجمة الأعلام الذين ورد ذكرهم في النص ، بإيجاز مع الاحالة على الكتب التي ترجمت لهم .

٦ - وضع علامات الترقيم من فواصل وعلامات تعجب واستفهام ونقاط . . . الخ .

٧ - وضع فهرس فنية للآيات القرآنية والآحاد يث النبوية والآثار والأبيات الشعرية ، والأمثال ، والأعلام ، والأساليب النحوية ، والأعلام ، والموضوعات ، والمصادر والمراجع .

٨ - الإشارة إلى بداية كل ورقة من الأصل ، وذلك لتسهيل المهمة لمن أراد الرجوع إلى المخطوطة للمراجعة والمقارنة .

وأما مصادر هذا البحث ومراجعته فقد كانت كثيرة ومتنوعة ، من مخطوط مطبوع ، فرضتها طبيعة البحث بقسميه ، وكان على أن أرجع إلى ستة أنواع من المصادر والمراجع ، وهي :

١ - المصادر التاريخية ، وقد أفادت في التصريف على عصر ابن لب .

٢ - كتب التراجم والطبقات بحمامة ، وتراجم النحاة خاصة ، وتقتصر أهمية هذين النوعين فيما يختص بحياة ابن لب وشيوخه وتلاميذه وآثاره ، والتصريف بالأعلام الذين ورد ذكرهم في النص المحقق .

٣ - كتب النحو والصرف ، خاصة شروح كتاب الجمل للزجاجي ، ولا سيما تلك الكتب التي ذكرها المؤلف أو نقل منها .

٤ - كتب اللغة والقواميس .

٥ - كتب التفسير والقراءات .

٦ - دواوين الشعر وشروحها ، ومجاميع الأدب وكتبه ورسائله .

خُطَّةُ البَحْثِ :

هذه الرسالة مقسمة إلى قسمين : الدراسة والتَّحْقِيقُ .

القسمُ الأوَّلُ (الدراسة) :

وهي تشتمل على مقدمةٍ وثلاثة فصولٍ .

أما المقدمةُ : فقد تحدّثت فيها عن الموضوع وسبب اختياري له ، وخطته

ومنهجه ومصادره .

وأما الفصلُ الأوَّلُ من هذا القسم فقد جعلته عن ابن لب عصره وحياته ،

ويجلى هذا الفصل أطوار رحلة صاحبنا منذ ميلاده وإلى أن أدركته الوفاة ،

وتناول البحث فيه ما يأتي : نبذة عن عصر ابن لب ، ونسبه ، ومولده ونشأته ،

صفاته الخلقية ومنزلته العلمية ، وشعره وشيوخه وتلاميذه وآثاره ، ووفاته .

وأما الفصلُ الثاني فكان عن دراسة تقييد ابن لب على بعض جمل الزباجي .

وجعلت لهذا الفصل مدخلاً تحدّثت فيه عن كتاب الجمل للزباجي ، لأنَّه

أساس تقييد ابن لب وعليه يقوم ، فصرّفت بمؤلفه ، وأسلوبه ، وأسباب شهرته

واشتغال الملطاء به ، وكان هذا ناتجة الحديث عن تقييد ابن لب الذي

حاولت حين الحديث عنه أن أعقِّقَ عنوانه ونسبته لابن لب ، وأن أبحث عن

زمن تأليفه ، ثم صورتُ منهجه وأسلوبه ، ثم تحدّثت عن أبوابه وفصوله وسأله ،

وحللتُ مواده ، وبيّنت قيمته العلمية ، ثم فصلت القول في مصادره وشواهده ،

ثم تحدّثت عن نسخته الوحيدة ، وعن أشركتاب البسيط فيه ، ثم بيّنت المنهج

الذي سلكته في التحقيق .

وأما الفصلُ الثالث فقد كان عن مذاهب ابن لب النحوي وآرائه النحوية ،

تحدثت فيه أولاً عن آرائه النحوية ، وصنفت هذه الآراء التي جمعتها
واستخلصتها من تفكيده على النحو التالي :

أ - آراء أخذ فيها بذهب سيبريه

ب - آراء وافق فيها البصريين .

ج - آراء اختارها وأخرى ردها .

ثم شفعت هذا الفصل بالحدِيث عن مذهب ابن لب النحوى وانتأه

النحوى .

وأما القسم الثاني (التحقيق) فقد كان عن النصِّ المحقق ، وقد حاولتُ
فيه أن أخن النصَّ اخراجاً علمياً صحيحاً كما أمكن ذلك مضبوطاً بالشكل ضبطاً
كاملاً تقريباً .

هذا وقد نيلت الدراسة بخاتمة هوت تلخيصاً لأبرز معالمها ومظاهرها ،
وذيلت أيضاً النصَّ المحقق بالفهارس الفنية واشتطت على فهارس الآيات القرآنية
الكريمة ، والأحاديث والآثار ، والأشعار ، والأساليب العربية والنمذاج
النحوية ، والأعلام، والمصادر ، والموضوعات .

وأخيراً فإنى أتقدم بجهدى المتواضع هذا إلى كلِّ قارئ كريم ، وقد
حاولتُ الوفاء بما قصدت وتحقيق ما رجوت ، فإن كنتُ قد أحسنتُ فيما صنعتُ ،
فهذا توفيقٌ من الله تعالى وثأية ما أرجوه ، وإن كانت الأخرى فإن سلوتى
فيه وعزائى به أن للمجتهد إن أصاب أجرين ، وله إن أخطأ أجرٌ واحدٌ ،
وحسبى من الأجر أقله .

وما أبرئُ نفسى من الغفلة والزلل ، ولا استنكبُ من الرجوع إلى الحقِّ

(ن)

والعودة إلى الصواب ، فالحقُّ أحقُّ أن يتبعَ .

والله أسأل أن يجعلَ هذا العملَ خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يجعلَهُ
- بفضله - علماً ينتفعُ به وعبادةً أتقربُ بها إليه ، فهو خيرُ ما مولٍ وأكرمُ سؤالٍ ،
وعليه توفيقنا ومنه سدادنا ، وله الحمدُ أولاً وآخرًا .

القسم الأول : الدراسة

وتشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : ابن بُبٍ - عصره وحياته وآثاره .

الفصل الثاني : دراسة نقييد بن بُبٍ على بعض جمل الزجاجي .

الفصل الثالث : آراؤه النحوية ومذهبه النحوي .

الفصل الأول

ابن أبي

عصره وحياته وآثاره

الفصل الأول

ابن لب - عصره وحياته وأثره -

(أ) : نبذة عن عصره

عاش أبو سعيد فرح بن لب حياته في الفترة ما بين (٧٠١ - ٧٨٢هـ) في بلدة
غرناطة .

وكانت غرناطة في أيام الدولة الصربية الاسلامية جنة من جنات الدنيا ، حيثها
الطبيعةُ بسهولة خضراء مترامية الأطراف ، تمتازُ بخصوصية أرضها التي تفرس
بالبساتين الممرعة ، وتضم ثروات عظيمة من الموارد الطبيعية ، فالي جانب وديانها
الخصبة النظرة توجد جبال تخترقها من كل صوبٍ ، وبها كثيرٌ من الشروات المعدنية .
كان لجمال هذه المدينة (غرناطة) وضواحيها وقراها أثر كبيرٌ في نفوس الناس ،
ونظم الشعراء فيها القصائد الكثيرة .^(١)

وكانت غرناطة وقت افتتاح الأندلس مدينة صغيرة من أعمال ولاية (البيرة) ، تقع
على مقربة من مدينة (البيرة) قاعدة الولاية من الناحية الشمالية ، افتتحها المسلمون
عقب انتصارهم على القوط . وبعد حين من الزمان خربت مدينة (البيرة) وفقدت
غرناطة قاعدة الولاية مكانها .^(٢)

ومنذ أن فتح طارق بن زياد بلاد الأندلس في موقعة (شريش) في رمضان سنة
(٥٩٢هـ) ، أصبحت الأندلس بعد ذلك الفتح إقليمًا من أقاليم الخلافة الاسلامية
يدبرها ولاية من قبل بني أمية حتى سنة (١٣٨هـ) . ولما اضطرت الفتن دباب الخلف
وأشد التنافس في عهد الولاية على الأمارة بين الشاميين من ناحية المغرب والبربر من
ناحية أخرى ، في تلك الفترة انتقل الحكم في المشرق لبني الحساس ، فنكروا بالأمويين

(١) نهاية الأندلس ص : ١٥ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ .

(٢) انظر الإحاطة : ١٢٠ / ١ فما بعدها .

(٣) نهاية الأندلس ص : ١٤ .

وأعطوا السَّيْفَ فيهم ، فنجا من بطشهم عبد الرحمن بن هشام بن عبد الطيب الداخل ،
مولياً وجهه شدرا الأندلس فدخل (قرطبة) واستبد بالأمر سنة (٣٨١ هـ) .
وظلَّ الأمويون يعكفون الأندلس حتى سنة (٤٢٢ هـ) ، وكان لدولتهم شأنٌ
عظيمٌ في ازدهار الحضارة العربية الإسلامية الأصيلة ، التي ارتبطت بحضارة العرب
في المشرق . (١)

ثم دَبَّ الضَّعف في الخلافة وتفرقت أهواء الطامعين فحكم بلاد الأندلس ملوك
الطوائف من سنة (٤٢٨ هـ) وحتى سنة (٤٨٤ هـ) ، حيث انتهى أمر الأندلس إلى
المرابطين والموحدين الذين حكموا حتى سنة (٦٢٩ هـ) . وخلال فترة حكم هؤلاء
فقدت البلاد استقلالها وانحسر ظلُّ الثقافات وانقبض صوت العلماء ، وعمدت نار
العلم لجبهل الحكام النصرانية ، وظهرت الفتن خلال دولة الموحدين ، وهنا شعرت
أسبانيا النصرانية بدنو الفرصة السانحة لاقتلاع ما يمكن اقتلعه من أطراف الأندلس
الممزقة في ذلك الوقت ، (٢) استغلَّ النصارى هذه الفتن فبدأوا يسقطون قواعدهم
الأندلس التالدة تباعاً ، فسقطت قرطبة واشبيلية وبلنسية ، فانحصرت رقعة
الأندلس في الركن الجنوبي الغربي للمملكة الإسلامية القديمة في مملكة غرناطة
الصغيرة .

ثم توالى الأيام فجاء (بنو الأحمر) من أسرة عربية عريقة فعكفوا الأندلس في الفترة
ما بين (٦٢٩ - ٨٩٧ هـ) ، واستطاع محمد بن الأحمر زعيم بني نصر ، الرجل القوي
ذو العبقرية الهائلة أن ينشئ مملكة غرناطة في جنوبي الأندلس . وتسمى دولتهم
بالدولة (النصرانية) أو دولة بني الأحمر .

(١) دولة الطوائف ص : ١٣

(٢) نهاية الأندلس ص : ٣٢١

واستمر أسلاف محمد بن الأحمر يتوارثون عرش غرناطة من بعده أكثر من قرنين حتى سقطت مملكة غرناطة في أيدي النصارى .

وكانت هذه الدولة تواجه هجمات النصارى المتكررة ، وكان بعض ملوكها يعقود معاهدات مع الأعداء الذين يخادعون وينقضون حيل السلم كلما أبرموه ، ويستولون على مراكز من المملكة يعسر على المسلمين استرجاعها غالباً .

وعاش ابن لب حياته في ظل الدولة النصرانية ، وكان مولده في عهد السلطان أبي عبد الله محمد الطقب بالمخلوع (٧٠١ - ٧٠٨ هـ) . وعاصر ابن لب ملوك بني الأحمر حتى عهد السلطان محمد الغنى بالله (٧٥٥ - ٧٦٣ هـ) أكبر بني السلطان أبي الحجاج يوسف بن إسماعيل (٧٣٣ - ٧٥٥ هـ) .

وفي ظل دولة بني الأحمر في مملكة غرناطة شهدت الحركة الفكرية والأدبية بالأندلس نمواً وازدهاراً بلغ مرحلة النضج في أواسط القرن الثامن الهجرى وأواخره ، خاصة في عهد السلطان أبي الحجاج يوسف بن إسماعيل وولده السلطان محمد الغنى بالله . فمادت للعلم مكانته وقدره وراجعت سوقه .

وكانت مملكة غرناطة في ظل دولة بني الأحمر تحتضن مناخاً ثقافياً تقوم به مؤسسات علميتان ، أولاهما : الجامع الأعظم الذى تنتظم فيه حلقات الدرس ويقصد للتعلم كما يقصد للتعبد . وكان من أشهر المدرسين به أبو بكر بن جزى (١) ، وولى الخطابة به أبو سعيد فح بن لب (٢) ، حيناً من الزمان .

وثانيها : المدرسة النصرانية (جامعة غرناطة) التى تُعد من مفاخر السلطان أبي الحجاج يوسف بن إسماعيل ، الذى أنشأها في منتصف القرن الثامن الهجرى على

(١) نفح الطيب : ٥ / ٥٣٩ .

(٢) بضية الوعاة : ٢ / ٢٤٣ ، ونيل الابتهاج ص : ٢١٩ .

يد حاجبه أبي النعميم رضوان ، وواقفت عليها أموالٌ للإنفاق عليها^(١) .
وكان إشعاعها العلمي متواصلًا إلى آخر عهود المسلمين بالأندلس . ومن أشهر
أساتذة المدرسة النصرية ، أبو جعفر أحمد بن علي بن محمد بن خاتمة الأنصاري
المتوفى سنة (٥٧٧٠هـ) ، وأبو سعيد فوج بن لب^(٢) صاحبنا ، وأبو اسحاق ابراهيم
ابن فتوح العقيلي المتوفى سنة (٥٨٦٧هـ) .

في هذا المناخ العلمي عاش ابن لب ، وفي هذا المناخ العلمي تكونت مجموعةٌ
من العلماء الأعلام ساهمت في إثراء المكتبة الاسلامية بمؤلفات عظيمة ، ربطت الاتصال
برجال المراكز العلمية خارج بلاد الأندلس ، وحافظت على الروح الثقافية ، وأقبلت
على فنون العلم^(٣) تصنّف المصنفات المختلفة ، وتقوم بالأبحاث والمناظرات
والمراجعات مما يتيح إحتكاكًا فكريًا مشرًا . وتمتع العلماء في هذا المناخ العلمي في
ظل الدولة النصرية بشعور ديني عميق يدفع بهم إلى الجهاد في سبيل إعلاء كلمة
الله ورد كيد اعداء الاسلام ، وفي هذا المعنى يقول المقرئ : (لَمَّا تَقَلَّصَ الْإِسْلَامُ
بِالْجَزِيرَةِ (بلاد الأندلس) واستردَّ الكفار أكثر أمصارها وقراها على وجه العنوة
والصلح والاستسلام ، لم يزل العلماء والكتاب والوزراء يحركون حميات ذوي البصائر
والأبصار ، ويستنهضون عزما تهم في كل الأمصار)^(٤) .

في ظل هذه المملكة الفتية الجديدة (مملكة غرناطة) على عهد الدولة النصرية ،
التي أخذت الحركة الفكرية والأدبية في عهدا تستقر وتزدهر ، عاش أبو سمييد
فوج بن لب حياته علمًا من علماء غرناطة ، وأستاذ الأستاذين بالأندلس ، مدرسًا
ومفتيًا ومصنفًا ، ناظرًا وناثرًا ، حتى توفاه ربه سبحانه وتعالى سنة (٥٧٨٢هـ) رحمه
الله راحةً واسعةً وأحسن إليه .

(١) الاحاطة : ٥٠٨ / ١

(٢) نهاية الاندلس ص : ٣٦٣ ، ونفح الطيب : ٥٠٩ / ٥

(٣) الحلل السندسية : ٢٥٤ / ١

(٤) أزهار الرياض : ٦٣ / ١

(ب) : حياته وآثاره :

ويشتمل على الآتى :

نسبه - مولده ونشأته - صفاته الخلقية ومنزلته العلمية - شعره - شيوخه - تلاميذه
- آثاره - وفاته .

١ - نسبه :

هو : فرج بن قاسم بن أحمد بن لبّ ، المكنى بأبى سعيد . وهذه السلسلة
من النسب والتي تنتهى عند جده الثانى (لب) ، اتفق عليها كل من ترجم له (١) ولم
يزيدوا عليها .

واقترن اسمه فى كثير من كتب التراجم بأَنسابِ هي : الشَّعْلِيُّ ، الفَرْنَاطِيسِيُّ ،
الأندلسيِّ ، المالكيِّ .

فالشَّعْلِيُّ بالمثلثة الفوقية فاليمين المهملة ، نسبة إلى شعلبة بن بكر بن حبيب
جد القبيلة ، وجاءت هذه النسبة فى المصادر الآتية : غاية النهاية - برنامج المجرى
- فهرس السراج الحميدى - الديباج المذهب - نيل الابتهاج - بغية الوعاة - الفكر
السامى فى تاريخ الفقه الاسلامى ، معجم المؤلفين ، كما جاءت على الورقة الأولى

(١) انظر ترجمة ابن لب فى المصادر الآتية : الاحاطة : ٢٥٣/٣ - ٢٥٤ ، الكتيبة
الكاملة ص : ٦٧ ، نثر الجمان ص : ١٨٦ ، غاية النهاية : ٧/٢ ، فح العايب :
٥٠٩/٥ - ٥١٤ ، درة الحجال : ٢٦٥/٣ - ٢٦٦ ، شذرات الذهب :
٢٨٠/٦ - ٢٨١ ، انباء الضمر بانباء العمر لابن حجر : ٢٤٩/١ ، بغية
الوعاة : ٢٤٣/٢ ، الديباج المذهب فى معرفة أعيان المذهب : ١٣٩/٢ ،
نيل الابتهاج ص : ٢١٩ - ٢٢١ ، الفكر السامى فى تاريخ الفقه الاسلامى :
٢٤٨/٢ ، برنامج المجرى ص : ٩١ ، شجرة النور الزكية ص : ٢٣٣ ، الأعلام :
١٤٠/٥ ، معجم المؤلفين : ٥٨/٨ ، فهرس السراج الحميدى : ٣١٧ - ٣١٩ ،
كشف الظنون : ١٣٤٨/٢ ، هدية المعارفين : ٨١٦/١ ، ٧٣١/٢ .

من تقييد ابن لب على جمل الزجاجي ، وعلى صفحة العنوان من شرح القصيدة اللخزية لابن لب من نسخة جامعة (برنستون) ^(١) وجاءت أيضاً على الورقة الثانية من (فتح المنان في الأوجه الثمان) لعبدالله بن شبل ، وهو شرح للقصيدة اللامية لابن لب والمسماة بالأوجه الثمانية .

وفي مصادر أخرى جاءت (التَّشْلِي) بالمشناة الفوقية فالهين المعجمة بسدلاً عن (الشلبي) وتذكر من هذه المصادر الآتي : إنباء الضمر بأنباء العمر لابن حجر - الاحاطة - الكتيبة الكامنة - نشير الجمان - شذرات الذهب - نفع الطيب - درة الحجال الأعلام للزركلي . ولا نملك من الأدلة ما يجعلنا نرجح احدهما على الأخرى .

والغرناطي : نسبة ^{إلى} مدينة غرناطة التي عاش فيها .

والأندلسي : نسبة إلى وطنه الكبير الأندلس .

والمالكي : نسبة إلى مذهبه الفقهي وهو مذهب الإمام مالك بن أنس .

وأما كنيته بأبي سعيد فلا نعرف سبب تكتيته بها ، ولعلها ترجع إلى أحد

أولاده - على فرض أن له أولاداً - سُمِّيَ بسعيد ، ومن هنا غلبت عليه هذه الكنية .

٢ - مولده ونشأته :

ولد أبو سعيد فرج بن لب غلام إهدى وسيمطة من الهجرة النبوية ^{سنة} ، وأغلب الظن أن مولده كان بغرناطة ، غير أني وجدت ما يفيد غير ذلك ، فقد جاء على الورقة الثانية من (كتاب فتح المنان في الأوجه الثمان) لعبدالله بن شبل والمحفوظ بمكتبة (برلين) - وهو شرح لقصيدة ابن لب المسماة بالأوجه الثمانية - ما نصه : (وقد كنت فيما مضى مطلقاً على نظم العالم العلامة فرج بن قاسم بن أحمد ابن لب ، الأندلسي إقليمياً ، الشاطبي بلدًا ، الشلبي نسباً ، وهو من أكابر علماء الأندلس) ^(٢) . فقولُه (الشاطبي بلدًا) يفيد أن مولده كان بمدينة (شاطبية) ^{سجل}

(١) جامعة في الولايات المتحدة الأمريكية .

(٢) فتح المنان : ل / ٢

بالأندلس ، والله أعلم .

ولم تذكر لنا المصادر التي ترجمت له شيئاً عن نشأته الأولى وأحوال أسرته
ووضعها الاجتماعي والعلمي ، وليس في هذه المصادر ما يشير إلى أنه تزوج وأنجب
وأغلب الظن أن للرجل أسرة لا نعرف عنها شيئاً ، وأن له أولاداً ، ولعلّ كنيته
بأبي سعيد ترجع إلى واحد منهم .

ويبدو أن أباه كان من ذوى العلم والمكانة الاجتماعية المرموقة ، يقول تلميذه
السراج الحميدى : (شيخنا الفقيه الخطيب الأستاذ المقرئ العالم الصدر الأوسع
الشهير ابن الشيخ الأجل الفاضل المرحوم أبي محمد قاسم بن أحمد بن لب) (١) .

٣ - صفاته الخلقية ومكانته العلمية :

أجمع الذين ترجموا لابن لب على أنه كان يتمتع بصفات خلقية عالية ، فهو
دين فاضل ، من أهل الخير والطهارة ، حسن الخلق ، ذكياً مدركاً ، سريع
الحفظ ، متفنن ، ذو معارف متعددة ، أهلته هذه الصفات لأن يتبوأ مركزاً رفيعاً
بين علماء عصره ، فأصبح إمام أهل الأندلس في عصره ، وإليه انتهت رئاسة الفتوى
بالأندلس في وقته ، معظماً عند الخاصة والعامة . (٢)

وقد ظهرت شخصية ابن لب كعالم جليل يعنى بالعلوم الدينية ، ويهتتم
بوسائلها ، فقد اغرم بالفقه وأصوله ، وكان على دراية بعلم الكلام ، مبرزاً في التفسير
وفي القراءات والفرائض والتوثيق واللغة . ولا يخفى ما لهذه المواد العلمية الأصيلية
في الثقافة الإسلامية والعربية ، من أثر جعل منه عالماً مضطجاً من المسائل ، ومرجعاً
للمستفتين ، ومداراً للشورى . ومكنته هذه المواد من أن يصبح من أكابر المذهب^ع الذهب

(١) تيسر الابتهاج : ٢١٩

(٢) شذرات الذهب : ٦ / ٢٨٠ .

المالكي المتأخرين بالأندلس - واستطاع هذا العالم بذنه الوقاد وفزارة اطلاعه وقيامه على الفقه والأصول ، أن يصل إلى رتبة الترجيح والاختيار خارج مشهور المذهب المالكي الذي كان هو السائد آنذاك بالأندلس.

تعد ابن لب للتدريس وتفنن في منهجية المرض ، فبسط وشرح ما كان عويصاً ، واختصر ما كان موسماً من دون اغلال ، وأحسن في الاختيار والمرض ، الأمر الذي حَبَّب^{فيه} طلاب العلم ، فقبلوا عليه وأشادوا بدروسه .

ولا شك في أن هذه الصفات التي تمتح بها ابن لب ، مضافاً إليها ديانة واستقامة وطهارة نفس ، جعلت منه العالم المحبوب لدى أهل غرناطة فقد موه خطيباً بجامعها ، كما مكنته من التفوق على الأقران ، وسمت به إلى الأحرار على لقب " شيخ شيوخ الحضرة الغرناطية " ، وأن يحتل مركزاً رفيعاً تبوأه بين علماء عصره .

وفي مقالة ابن فرحون ما يوحى بهذا المركز الرفيع الذي تبوأه ابن لب بين علماء عصره ، فقد جاء في الديباج المذهب : (كان شيخاً فاضلاً عالماً متفناً ، انفراد برياسة العلم ، وإليه كان المفزع في الفتوى) .^(١)

ويصفه أيضاً المواق^(٢) فيقول : (شيخ الشيخ أبو سعيد الذي نحن على فتاويه في الحلال والحرام) .^(٣)

وأثنى عليه تلميذه ابن الخطيب فقال : (هذا الرجل من أهل الخير والطهارة والزكاة والديانة ، وحسن الخلق ، رأس بنفسه ، حلي بفضل ذاته ، برز بمزية ادراكه وحفظه ، فأصبح حامل لواء التحصيل ، عليه مدار الشورى ، وإليه مرجع

(١) الديباج المذهب : ١٣٩/٢ .

(٢) هو محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدي الغرناطي أبو عبد الله المواق ،

فقيه مالكي ، كان عالماً صالحاً ، انظر ترجمته في الاعلام : ١٥٤/٧ .

(٣) نفع الطيب : ٥١٢/٥ - ٥١٣ ، ونيل الابتهاج ص : ٢٢٠ .

الفتوى ببلده ، لغزارة حفظه ، وقيامه على الفقه ، واضطلاعه بالمسائل إلى المعرفة
بالعربية واللغة ، والمران في التوثيق ، والقيام على القراءات ، والتبريز في التفسير ،
والمشاركة في الأصلين ، والفرائض والأدب ، جيد الخط ، ينظم وينثر (١) .
ونجد ابن الخطيب بعد هذا الثناء على شيخه ينكص عن هذا الثناء في كتابه
(الكتيبة الكاملة) فيتزبد على شيخه ويغمز له ويقدر حج لسبب في نفسه . فيشير إلى
خمول أرومته ، ويتهمه في سلوكه ويحط من منزلته العلمية فيقول : هذا الرجل توكسى
عليه لما عدم الزمان الوساد ، وخلت الديار فساد ، وخلف ثعلبان الآساد ، ليم
يستند إلى أبوة ترى . . . إلى أن يقول : وقبحت من بعد المشيب القالة ، وشهدت
بفساد المعاملة الأولى هذه الاستقالة ، والشيخ لا يبالي بعذل الماذل ، فسى
مهاودة الطبع الخاذل ، وليس بأول من أبق ، وفك الريق ، وأعجبه أصيل العمر
(٢)
فاغتيق .

ولا نسلم بما قاله ابن الخطيب عن شيخه ابن لب ، لأن سيرة الشيخ التي أجمع
عليها المترجمون له ، تدلنا على أنه كان قمة في أخلاقه وعلمه حتى أدركته المنية ،
فابن الخطيب إذا شاذ في مقاله لا موافق له . وإذا كان ذلك كذلك فما الدافع
الذي جعل ابن الخطيب يتنكر لشيخه ويقدر حج بما ليس فيه ؟
لعل الدافع لذلك أن ابن الخطيب عندما كان وزيراً في حكومة السلطان الفنى
بالله محمد بن يوسف بن الأحمر ، كان يستأثر بكل سلطة ويتصرف تصرف الحاكم
المطلق ويجنح إلى الاستبداد وسوء المسلك ، ويشير حوله ضراماً من البغضاء والحسد
وكان السلطان يعرض في البداية عن الاصفا لأعدائه والوشاة به . ولكنه بدأ فسى

(١) الاحاطة : ٢٥٣ / ٤ - ٢٥٤ .

(٢) الكتيبة الكاملة : ص ٦٧ - ٦٨ .

النهاية يتأثر بسمايتهم ، وشعر ابن الخطيب أنه قد بدأ يتغير عليه ، وخشى العاقبة ، فعول على مفارقة الأندلس بعد أن تفاهم مع سلطان المرينين ، فعبر البحر إلى سبتة سنة (٥٧٧٣ هـ) ، وهناك استقبله سلطان المرينين عبد العزيز المريني ملك المغرب بحفاوة وأنزله أكرم منزل .

ولما تبوأ ابن الخطيب في بلاط ملك المغرب أسمى مكانة أخذ يحرض سلطان المرينين على غزو الأندلس وضم مملكة غرناطة إلى ملكه ، فبلغ ذلك ابن الأحمر ، وكان خصوم ابن الخطيب بغرناطة قد تتبعوا سقطاته وأحصوا معاييه ، واتهموه بالزندقة والخروج عن شريعة الاسلام ، ونسبوا إليه أقوالاً ومقالات أولوها وفق مقاصدهم . فأرسل ابن الأحمر يطلب تسليم ابن الخطيب لرسله ، فأنف السلطان عبد العزيز المريني لطلبه وعنف رسل الأندلس ، ولم يجبه أيضاً وزيره أبو بكر بن غازي القائم بأعمال الدولة بوصايته على السلطان الصغير محمد السعيد بن عبد العزيز ، عقب وفاة أبيه ، ويومها لم يكن أمام ابن الأحمر إلا التجهيز لمنازلة المرينيين ، فبدأ بغزو جبل الفتح الذي كان تحت ولاية المرينين ، وخرج معه الحامة والخاصة في ركابه ، وكان ممن صحبه أبو سعيد فرج ابن لب . ومن ثم فليس غريباً أن يتنكر ابن الخطيب لشيخ كان يدين بالولاء لأمير ظل يسمى جاهداً للفتك به ويتوق إلى الانتقام منه حتى تم له ذلك بالقبض عليه واعتقاله ومحاكمته ، وأفتى بعض الفقهاء المتعصبين بوجود قتله ، ودرس عليه بعض الأوغاد فقتلوه خنقاً في سجنه . (١)

٤ - شعره :

المطبوخين

مطبوعاً

لم يكن ابن لب شاعراً محترفاً يفرض الشعر كما يفرضه فحول الشعراء المحترفين

(١) انظر نفع الطيب : ١٠٤ / ٥ وما بعدها ، ونهاية الأندلس : ٣٥٨ .

لصنعه الشعر ، ولكنه ترك لنا طائفة من الشعر الجيد . بجانب ما قاله من شعر
فقد مارس ابن لب النظم في الأغراض التلخيصية انسياقاً في الاتجاه التلخيصي الذي
ساد تلك الفترة من حياة علوم العربية ، فنظم منظومة (الأجمة الثمانية) وهي
قصيدة لامية في النحو ، ونظم القصيدة النونية المسماة بالقصيدة اللغزية في المسائل ^{الخوية}
ونظم قصيدة تائية في الردّ على القائلين بخلق الأفعال . ومن شعر قوله :

خذوا للهوى من قلبى اليوم ما ابقى
هو القلب يعلو في لظى الوجد ناره
سلوا اليوم أهل الوجد ماذا به لقوا
فإن كان عبد يسأل الحق سيدياً
يدعوى الهوى يدعو أناساً وكلهم
فطرق الهوى شتى ولكن أهله
فما زال قلبى كله للهوى رقياً
فإن الهوى الكبرى وقلبي كموا أشقى
فكل الذي يلقون بعض الذي ألقى
فلا أبتغى من ملكي في الهوى عتقاً
إذا سئلوا طرق الهوى جهلوا الطرقات
يجوزون في يوم الرهان بها سبقاً (١)

وقال في وداع شهر رمضان المبارك :

أزمنت يا شهر الصيام رحيلاً
أجدك قد عدت بك الآن رحلة
نزلت فأزمنت الرحيل كأنما
وما ذاك إلا أن أهلك قد مضوا
تفكرت في الأوقات ناشئة التقى
ولما انجلى وجه الدجى فيك مسفراً
متى ارتاد مرتاد مقيلاً لعشرة
وناديت فينا صحبة الخير أقبلوا
وقاربت يا بدر التمام أفولاً
رويدك أمسك للوداع قليلاً
نويت رحيلاً إذ نويت نـزولاً
تفانوا فأبصرت الديار طلولاً
أشدّ به وطأ وأقوم قيسلاً
سدلت على وجه الضلال سد ولا
أتاك فألني للعثار مقيلاً
باقبالكم حزتم لدى قبـولاً

(١) نفع الطيب : ٥١١/٥ - ٥١٢ ، والاحاطة : ٢٥٤/٤ .

١-٩٨



لقد كنت لما واصلوا ببرهم
أقاموا لدين الله فيك سَعَائِرًا
وقال يمدح المصطفى صلى الله عليه وسلم ويتشوق الى الديار المقدسة :
إِذَا الْقَلْبُ ثَارَ أَثَارًا دَكَّارًا
تروم جفوني لنار الهوى
فمَاءُ جفوني يَسْحُ انهمالًا
أَطِيلُ العويل صباح مساء
رقيت مراقي للحب شتوي
أَحْنُ اسْتِيَاقًا لريح سَكَّرَتْ
حنينًا وشوقًا إلى مَعْلَمٍ
به اسكن الله اسمي السورى
هو المصطفى المنتقى المجتبي
يَحَقُّ عَلَيْنَا رُكُوبُ البَحَارِ
وَأُمُّ ذِراهُ فَمَنْ يَحْمِلُهُ
فيا فوز مَنْ فاز في طيبة
وَأَلصقَ خَدًّا عَلَى تَرْبِهَا

حَفِيًّا بِهِمْ بَرًّا لَهُمْ وَوَصُّوْلًا
هدتهم إلى دار السلام سبيلًا (١)
بقلبي فأذكي عليه أورارا
خموداً فتهمي دموعاً غِزَارًا
ونار فؤادي تهيج استعمارًا
كثيلاً ولست أطيق اصطبارًا
فأفنى مراراً وأحس مرارًا
وأبدي هياماً لبرق أنارًا
هوى شرفاً خالدًا لا يجارى
نبيًا كريمًا وصحبًا جِيَارًا
أرى معجزات وآيا كِبَارًا
وجوب القفار إليه ابتدارًا
كفاه اعتلاءً أجل وافتخارًا
بإثم المفاني جدارًا جدارًا
وأكمل حجابها واعتمارًا

٥ - شيوخه :-

تلمذ ابن لب لطائفة جلييلة من علماء عصره وشيوخه المبرزين في علوم الدين

والصربية ، منهم :

(١) نشير الجمان ص : ١٨٧ - ١٨٨ ، ونفح الطيب : ٥ / ٥١٠ .

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن علي بن محمد بن أبي العاصم التنوخي
(ت ٥٧٢٧هـ):

كان إماماً زاهداً مقرئاً للقرآن ضابطاً ، مدرساً للحرية والفقه ، أخذاً في الأدب
متكماً في التفسير ، ظريف الخط ، ثبتاً محققاً لما ينقله ، صادقاً بالحق ، غيوراً على
الدين ، مخالفاً لأهل البدع ، ملازماً للسنة ، كثير الخشوع .

أخذ عن أبي الحسين عبيد الله بن عبد العزيز القرشي المعروف بابن القارئ ،
وعن أبي جعفر بن الزبير ، قرأ عليه ابن لب القرآن العظيم بقراءة نافع جمعاً بين
روايته ورش وقالون من أوله الى حزب : (إنما يستجيب الذين يسمعون) . (٢)

(٢) أبو جعفر أحمد بن الحسن بن علي بن الزيات الكلاعي البلخي الملقب -
(ت ٥٧٢٨هـ):

كان له باع مديد في النحو ، ذاك فنون وتوضيح ومروءة وأخلاق كريمة ، من القراء
المجودين ، وله مشاركة في الحرية والفقه والأدب والصروح والتفسير قرأ عليه ابن لب
قسماً من القرآن العظيم بقراءة نافع جمعاً بين روايته ، ومن سموعاته كثير من
كتاب الشمائل للحافظ أبي عيسى الترمذي ، وعض كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس ،
وعض الشفا للقاضي عياض ، وناوله جميع هذه الكتب ، وأذن له في روايتها عنه ،
وأجاز له اجازة عامة ما يرويه وسائر ما يصح الاذن فيه على الاطلاق والمصوم . (٤)

(١) انظر ترجمته في الاحاطة : (١/٣٧٤ - ٣٧٥ ، الكتبية الكاملة ص: ٣٢ ، غاية
النهاية : (١/٢٤) ، نيل الابتهاج ص : ٣٧ - ٣٨ .

(٢) من الآية : (٣٦) من سورة الانعام ، وانظر فهرس السراج ص: ٣١٨ ، وغاية
النهاية : (٢/٥٧ ، ١/٢٤) .

(٣) ترجمته في الاحاطة : (١/٢٨٧ - ٢٩٢ ، والكتبية الكاملة ص : ٣٤ ، والديباج

المذهب : (١/١٩٥) ، ودرة البحال : (١/٦٠) ، ونفحة الوعاة : (١/٣٠٢ - ٣٠٣

(٤) فهرس السراج ص : ٣١٨ .

أخذ عن أبي علي بن أبي الأحمس ، وأبي جعفر بن الطباع ، وابن الضائع وابن أبي الربيع ، وغيرهم من علماء عصره .

من آثاره : رصف نفائس اللآلي ، ووصف عرائس المعالي في النحو ، وقاعدة البيان وضابطة اللسان في العربية ، ولذة السمع في القراءات السبع ، وغير ذلك .

(٣) أبو الحسن علي بن عمر بن إبراهيم بن عبد الله الكتاني القيحاوي (ت. ٥٧٣هـ) أستاذٌ ماهرٌ محققٌ من مشاهير شيوخ القراء ، كان عالماً متواضعاً متفتناً حسن السيرة ، أدبياً لودعياً فكهاً حلواً ، قرأ القراءات على أبيه ، وعلى أبي عبد الله بن مساعد النخاسي ، وأبي جعفر الطباع ، والأبدي ، وغيرهم . قرأ عليه ابن لب القرآن العظيم بالقراءات السبع عن طريق الحافظ أبي عمرو الداني وغيره ، وعرض عليه جملة كتب ، وسمع عليه وقرأ ، وتفقه عليه كثيراً في أنواع شتى من العلوم ، ولا زمه مدة طويلة إلى أن مات ، وأجاز له إجازة عامة في جميع ما يحمله عن شيوخه ، وفي جميع ما صدر عنه من نظم ونثر ، وهو أكبر شيوخه وعليه اعتماده في طريق الاسناد وغيره .

(٢) (٤) أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد السيار البياني (ت. ٥٧٥هـ) : من أهل غرناطة ، كان رحمه الله -حسن الخلق ، كثير التواضع ، أقرأ الفقه ودرسه عمره ، وكان مفزوعاً في المشكلات ، مستشاراً في الأحكام ، ومدرساً بالمدرسة النصرية .

(١) ترجمته في الاحاطة : ١٠٤/٤ ، والكتيبة الكاملة ص : ٣٧ ، غاية النهاية :

٥٥٧/٢ ، الدياج المذهب : ١١٠/٢ ، بغية الوعاة : ١٨٠/٢ ، درة

الحجال : ٢٣٩/٣ .

(٢) فهرس السراج ص : ٣١٨

(٣) ترجمته في الدياج المذهب : ٢٧٦/٢ ، ٢٧٧ ، درة الحجال : ٤٩/٢ ،

الدرر الكاملة : ٢٩٥/٣ .

أخذ عن أبي جعفر بن الزبير ، وابن رشيد الفهرى ، وأبي جعفر بن الزيات ،

وغيرهم .

وعده ابن الخطيب من شيوخ ابن لب فقال : ولازم ابن لب - الشيخ الفقيه

أبا عبد الله البيانى (١)

(٥) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف بن أحمد بن عمر الهاشمى الطنجالى (٢)

(ت ٥٧٢٤)

كان مدرّساً ، أصيلاً الرأى ، سهل اللقائى ، رفيقاً بالخلق ، قائماً على الفرائض

والحساب ، ذا نصيبٍ وافرٍ من الفقه والحديث والتفسير .

أخذ عن والده ، والخطيب بن أبى ربحانة المرلى ، والقاضى أبى على بن أبى

الأحوص ، وابن أبى الربيع ، وغيرهم من علماء عصره . سمع منه ابن لب ، وأجاز له

إجازة عامة (٣)

(٦) أبو عبد الله محمد بن على بن عبد الله بن سلمون (٤) (٦٦٩ - ٥٧٤) :

من أهل فرناطة ، كان دنيئاً فاضلاً ، حسن الخلق ، لين الجانب . قرأ

ببلده وسمع وأسمع وأقرأ . أخذ عن أبى جعفر بن الزبير ، وأبى الحسن البلوطى ،

وأبى محمد النفرى .

ومن تصانيفه الكتاب المسمى ب(الشافى فى تجرية ما وقع من الخلاف بين التيسير

والتبصرة والكافى) .

(١) الاحاطة : ٢٥٤/٤ .

(٢) ترجمته فى الاحاطة : ٢٤٥/٣ ، نفع الطيب : ٣٨٩/٥ ، درة الحجال : ١١٣/٢

(٣) فهرس السراج ص : ٣١٩ .

(٤) ترجمته فى الاحاطة : ٤٠٠/٣ - ٤٠٤ .

قرأ عليه ابن لب : القرآن العظيم بقراءة الحرمين ، وسمع عليه جميع سنن أبي داود إلا يسيراً منها . (١)

(٢) (٧) أبو عبد الله بن محمد بن يحيى بن أحمد بن بكر بن سعد الأشعري المالقي

(٦٧٤ - ٥٧٤١) :

كان من صدور العلماء وأعلام الفضل ، عارفاً بالأحكام والقراءات ، مبرزاً في الحديث تاريخاً وإسناداً وتعديلاً وجرحاً ، حافظاً للأنسب ، قائماً على العربية ، مشاركاً في الأصول والفروع . ولى الخطابة بخرنطرة فصدع بالحق .

أخذ عن أبي محمد بن أبي السداد الباهلي ، وابن الزبير ، وغيرهم من أعلام وقته من المحدثين والفقهاء والقراء وأهل اللغة بالمشرق والمغرب .

سمع عليه ابن لب : صحيح البخاري ، وتفقه عليه في كثير منه ، وقرأ عليه أكثر عقيدة المقتوح تفهماً ، وبعض الإرشاد لأبي المعالي ، وبعض التهذيب للبراز عن . (٣)

(٤) (٨) أبو عبد الله محمد بن جابر بن محمد بن قاسم بن محمد القيسي الوادي أشي

(ت ٥٧٤٩) :

ولد بتونس سنة (٦٧٣هـ) ونشأ بها . جال في البلاد المشرقية والمغربية ، وكان واسع الرواية ، عظيم الوقار والأبهة ، محدثاً ، ضابطاً ، ثقةً ، له معرفة بالنحو واللغة ، وله تواليف حديثة جملة . قرأ القرآن العظيم على أبي جعفر بن الزيات

(١) فهرس السراج ص : ٣١٩ .

(٢) ترجمته في الاحاطة : ١٧٦/٢ - ١٨٠ ، الدرر الكامنة : ٢٨٤/٤ ، بغية

الوعاة : ٢٦٥/١ ، ٢٦٦ ، درة الحجال : ١١٩/٢ ، نيل الابتهاج ص : ٢٣٧

(٣) فهرس السراج ص : ٣١٩ .

(٤) ترجمته في الاحاطة : ١٦٣/٣ ، والدياج المذهب : ٢٩٩/٢ - ٣٠١ ، ودره

الحجال : ٣١١/٢ ، ومقدمة برنامج الوادي أشي ت / محمد الحبيب الهيلة .

(١) وروى عنه ابن لب.

(٢) أبو عبد الله محمد بن علي الخولاني - ابن الفخار الإلبيري (ت ٥٧٥٤هـ) :
أستاذ الجماعة وسيبويه المصري بالأندلس ، كان فاضلاً تقياً ، عاكفاً على العلم
ملازماً للتدريس ، له مشاركة في غير العربية من قراءة وفقه وعروض وتفسير ، خطب
بالجامع الأعظم ودرس بالمدرسة النصرية .

أخذ عن أبي إسحاق الفافقي ، وأبي عبد الله بن عريث ، قال ابن الخطيب في
ترجمة ابن لب : أخذ العربية عن شيخ المصر أبي عبد الله بن الفخار . (٣)

هذا وقد أجاز لابن لب كثير من العلماء منهم : ناصر الدين المشذلسي
(ت ٥٧٣١هـ) ، وابن عبد الرفيع (ت ٥٧٣٣هـ) ، والأصولي المحدث أبو عبد الله محمد
ابن أبي القاسم بن حماد ، والفقيه الرواية أبو محمد عبد الله بن محمد بن أبي القاسم
ابن البراء (ت ٥٧٣٦هـ) ، وابن عبد النور (ت ٥٧٤٩هـ) ، والتاج الفاكهاني ،
وفخر الدين بن المنير ، وأبو حيان ، والتقي الضائع ، وجماعة . (٤)

(٦) تلاميذه :

كان ابن لب إماماً في الفقه والحديث واللغة والقراءات والأصول والتفسير وشيخاً
للشيوخ وأستاذاً للأساتذة بالأندلس ، إليه انتهت رئاسة الفتوى في العلوم . وكان
أهل زمانه يقفون عندما يشير إليه . (٥)

(١) الإحاطة : ٤ / ٢٥٤ .

(٢) ترجمته في الإحاطة : ٣ / ٣٥ ، غاية النهاية : ٢ / ٢٠٠ - ٢٠١ ، بضية الوعاة

١ / ١٧٤ - ١٧٥ .

(٣) الإحاطة : ٤ / ٢٥٤ .

(٤) نيل الابتهاج ص : ٢٢٠ ، فهرس السراج ص : ٣١٩ .

(٥) نيل الابتهاج ص : ٢٢٠ .

واستطاع ابن لب العالم الجليل بحلمه أن يلفت إليه الانظار وأن يدني إليه الأسماع ، فجلس في موضع الشيوخ يدرس ويعلم ، وتقاطر عليه الطلاب من كل صوب ووجدوا في سعة ثقافته وعلمه ومعرفته ما جعلهم يهرعون إليه .

قال تلميذه ابن الخطيب : قعد للتدريس ببلده على وفور الشيوخ ، ثم استقل بعد ، وولى الخماطة بالمسجد الاعظم بخرناطة - وهي مرتبة لم يكن ينالها إلا كليل جهيد من العلماء - وأقرأ بالمدرسة النصرية في ثامن وعشرين من رجب عام أربع مائة وخمسين وسبعمائة ، معظماً عند الخاصة والعامة .^(١)

وقال التنبكتي : وقل بالأندلس في وقته من أئمتها الجيلة من لم يأخذ عنه .^(٢)

وقال المقرئ وهو يذكر من تلاميذه : في خلق لا يحصون .^(٣)

ومن هنا فقد ترك لنا ابن لب عدداً من التلاميذ يفتخرون بهم عصرهم من العلماء والشعراء والأدباء .

واليك أكابر تلاميذه المشهورين مع ترجمة موجزة عن كل واحد .

(١) أبو القاسم محمد بن محمد بن سراج الخرناطي^(٤) (ت ٨٤٨ هـ) :

قاضى الجماعة بخرناطة ومفتيها ، الأمام العلامة الفقيه الحافظ ، له تأليف منها :

شرح المختصر ، اعتمده المواق وأكثر النقل عنه .

قال التنبكتي : أخذ عن شيخ الشيوخ ابن لب ، والأستاذ الحفار ، والحافظ

ابن علاق .^(٥)

(١) الاحاطة : ٢٥٤/٤ .

(٢) نيل الابتهاج ص : ٢٢٠ .

(٣) نفع الطيب : ٥/٥١٣ .

(٤) ترجمته في نيل الابتهاج ص ٣٠٨ ، شجرة النور الزكية : ١/٢٤٨ .

(٥) نيل الابتهاج ص ٣٠٨ ، وانظر نفع الطيب : ٥/٥١٣ .

(٢) أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن علي الضنوري^(١) (ت ٥٨٣٤هـ) :
كان إماماً راوياً ، له فهرسة كبيرة عظيمة الشأن^(٢) ، والأطال في الأحاديث
الحوالي ، والسلسلات ، وكتاب الفريب ، وتحفة الجليس ونفحة الأنيس .
قال السراج : أخذ عن الفقيه الأستاذ الجليل النحوي المقرئ أبي عبد الله
القيباطي ، وعن الأستاذ الفقيه شيخ الجماعة ابن لب ، قرأ عليه بالسبع ، وعرض
عليه كتباً^(٣) .

(٣) أبو بكر محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عاصم القيسيّ الغرناطيّ^(٤)
(ت ٥٨٢٩هـ) :

هو الشيخ الفقيه القاضي الرئيس الوزير صاحب الرهز المعروف بمنظومة ابن عاصم
السمامة ب (تحفة الأحكام في نكت العقود والأحكام) وهو مختصر في الفقه ، طبوع
بمصر وترجم إلى الفرنسية . برع في النحو والمنطق والبيان والفقه .

قال التنبكتي : ومن شيوخه مفتي الحضرة وقطب الجماعة الأستاذ الشهير
أبو سعيد بن لب^(٥)

(٤) أبو يحيى محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عاصم القيسي^(٦) (ت ٥٨١٣هـ) :
هو الأستاذ العالم الإمام العمدة المصنّف المتفنن الخطيب البليغ الكاتب الأديب

(١) ترجمته في فهرس السراج ص : ٣٣٤ ، نيل الابتهاج ص ٢٩١ ، شجرة النور
الزكية : ٢٤٧/١ .

(٢) فهرس الفهارس للكتاني : ٥٦٥/٢ .

(٣) فهرس السراج ص ٣٣٥ ، وانظر نفح الطيب : ٥١٢/٥ - ٥١٣ .

(٤) ترجمته في الكتيبة الكاملة ص : ٢٩٨ ، أزهار الرياض : ١٤٥/١ ، ونيل الابتهاج
ص ٢٨٩ ، نفح الطيب : ٥/١٩ .

(٥) نيل الابتهاج ص : ٢٩٠ .

(٦) ترجمته في نيل الابتهاج ص : ٢٨٥ ، وشجرة النور الزكية : ٢٤٧/١ ، وأزهار
الرياض : ٥٠/١ .

له تأليف كبير في الانتصار لشيخه أبي اسحاق الشاطبي والرد على شيخه أبي سعيد ابن لب في مسألة الدعاء بعد الصلاة في غاية الجودة والإفادة ، وكتاب جنة الرضى في التسليم لما قدر الله وقضى .

(٥) أبو عبد الله بن محمد بن محمد بن علي الكناشي القيباطي^(١) (ت ٨١٠ - أو -

: (٨١١)

وهو أستاذ محقق من مشاهير علماء فرناطة - أخذ عن ابن الفخار الألبيري ، وأبي سعيد فرج بن لب ، وسمع عليه الرسالة لابن أبي زيد القيرواني .^(٢)

(٦) أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن أحمد الانصاري - الحفاري^(٣) (ت ٨١١ -

إمام محدث فقيه صالح ، نشأ بفرناطة مكيا على العلم ، فقرأ على الأستاذ البياني ، ولازم أبا سعيد فرج بن لب ، وبه جمل انتفاعه في الفنون^(٤) ، وأخذ عنه ابن سراج وأبو بكر بن عاصم وغيرهما ، ونقل صاحب المعيار بعض فتاويه .

(٧) أبو عبد الله محمد بن علي بن قاسم بن علي الحافظ بن علاقي الفرناطي^(٥)

(ت ٨٠٦ -)

حافظ فرناطة وإمامها ومفتيها ومحدثها وقاضي الجماعة بها . أخذ عن أبي عبد الله القيباطي ، والخطيب بن مرزوق ، وأبي اسحاق الشاطبي ، وابن لب . له شرح على

(١) ترجمته في نيل الابتهاج ص : ٢٨٢ ، برنامج المجارى ص : ٩٢ .

(٢) نيل الابتهاج ص : ٢٢٠ ، برنامج المجارى ص : ٩٢ ، نفع الطيب : ٥ / ٥١٣

(٣) ترجمته في برنامج المجارى ص : ١٠٤ ، درة الحجال : ٢ / ٢٨٤ ، نيل الابتهاج ص : ٢٨٢ .

(٤) نيل الابتهاج ص : ٢٨٢ ، نفع الطيب : ٥ / ٥١٣ .

(٥) ترجمته في برنامج المجارى ص : ١٢٢ ، نيل الابتهاج ص : ٢٨١ - ٢٨٢ ، درة الحجال : ٢ / ٢٨٣ .

(٦) برنامج المجارى ص : ١٢٣ ، ونفع الطيب : ٥ / ٥١٣ ، نيل الابتهاج ص : ٢٢٠ .

ابن الحاجب الفرعي في عدة أسفار ، وشرح على فرائض ابن الشاطب .

(٨) أبو عبد الله محمد بن يوسف بن محمد الصريحى - ابن زمرك^(١) (ت ٥٧٩٧هـ) :

أصله من شرقي الأندلس ، فاضلٌ ، صدر من صدور طلبة الأندلس وأفراد نجبتها
فطن بالمعاريف ، ذكى ، حاضر الجواب ، كثير الرقة ، فكه . قرأ الصرية على
الأستاذ أبي عبد الله بن الفخار ، والفقه والصرية على الأستاذ أبي سعيد بن لب^(٢) .

(٩) أبو عبد الله محمد بن سعد بن محمد بن لب بن حسن بن عبد الرحمن بن
بقي^(٣) (ت ٥٧٩١هـ) :

كان رجلاً فاضلاً ، حسن الخلق ، كريم الصحبة ، حصيد العقل ، حسن المشاركة
في فنون من فقه وقراءات ونحو وغير ذلك .

قرأ القرآن العظيم بحرف نافع ، على أبيه ، والصرية على إمام الجماعة أبي عبد الله
ابن الفخار ، وعلى الأستاذ أبي سعيد بن لب .

(١٠) أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي^(٤)
(ت ٥٧٩٠هـ) :

أصولي حافظ ، علامة محقق ، مفسر محدث ، من أئمة المالكية بالأندلس ، نبغ
في فنون متنوعة وصنفت فيها مؤلفات أعجب بها العلماء منها : الموافقات في أصول
الفقه ، وشرح ألفيه ابن مالك ، والإفادات والإنشادات ، وغير ذلك .

(١) ترجمته في الإحاطة : ٣٠٠/٢ - ٣١٤ ، نفع الطيب : ١٤٥/٧ وما بعدها
نيل الابتهاج ص : ٢٨٢ .

(٢) نفع الطيب : ١٤٧/٧ ، والإحاطة : ٣٠٣/٢ .

(٣) ترجمته في الإحاطة : ٣٩/٣ ، برنامج المجلد ص : ١٢٤ ، نيل الابتهاج ص
٢٧٢ .

(٤) ترجمته في الإعلام : ٧١/١ ، برنامج المجلد ص ١١٦ وما بعدها ، نيل
الابتهاج ص ٤٦ - ٥٠ ، شجرة النور الزكية : ٢٣١/١ .

قال المجارى : ومن شيوخه شيخ الجماعة الأستاذ أبو سعيد فح بن لب ، عرض عليه مختصر أبي عمرو بن الحاجب فى الأصول فى مجلس واحد ، وأجاز له أن يروي عنه ، وجميع ما يصح دخوله تحت روايته ، وتتضمنه إجازته على العموم بشرطه المعلوم ، وكذلك ما قيده فى شىء من منشور أو منظوم ، وحدثه بالكتاب المذكور عن الإمام ناصر الدين أبى على منصور بن أحمد المشدلى إجازة (١)

وذكر الشاطبى كثيراً من إفاداته من شيخه أبى سعيد بن لب فى كتابه الإفادات والإنشادات (٢) ، كما نقل عنه فى شرح الألفية (٣)

(١١) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني لسان الدين بن الخطيب (٤)

(ت ٥٧٧٦) :

كان رجلاً حسن الشكل ، جيد الفهم ، ذا عبقريّة متعددة الجوانب ، فكان طبيباً وشاعراً وفيلسوفاً وكاتباً وسياسياً ومؤرخاً .

وذكر المقرئ ابن لب فى شيوخ ابن الخطيب (٥) دون أن يبين لنا أى شىء أخذ عنه .

(١٢) عبد الله بن محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني - ابن لسان الدين بن

الخطيب (٦)

ذكر المقرئ أنه من تلاميذ ابن لب ، درس عليه بعض المبادئ فى الحربية .

(١٣) أبو بكر عبد الرحمن بن إبراهيم بن محمد الأنصاري - ابن الفصال :

قال ابن الخطيب : هذا الرجل فاضل عريق فى العدالة ، ذكى ، نبيل ،

(١) برنامج المجارى ص : ١١٨ .

(٢) الإفادات والإنشادات : ص ٩٢ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٦٥ - ١٦٦ .

(٣) شرح الألفية المشاطبى : ٣/٣ ل ٣

(٤) ترجمته فى الجزء الخامس من نفع الطيب .

(٥) نفع الطيب : ٥/١٣٠ ، نيل الابتهاج ص ٢٢٠

(٦) ترجمته فى الكتيبة الكاملة ص ٢٧٩ ، ونفع الطيب : ٢٨٩/٧ فما بعدها .

مختصر الجرم ، شعلة من شعل الادراك ، طيح المجاورة ، عظيم الكفاية ، طالب متقن .

قرأ على مشيخة بلده ، واختص منهم بمولى النعمة على أبنائه جنسه أبي سعيد بن لب ، واستظهره من حفظه كتباً كثيرة .^(١)

(١٤) أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن حزي الكلبي :^(٢)

أديب حافظ قائم على فن العربية ، مشارك في فنون لسانية ، جيد النظم . قصد للاقراء ببلده غرناطة معيداً ومستقلاً ، ثم تقدم للقضاء .

ذكر المجارى أن من شيوخه شيخ الجماعة الشهير ذكره في الأقطار الشائع علمه

في الأمصار ، مفتي الأندلس وقد وثها الأستاذ أبو سعيد فرج بن لب .^(٣)

قال ابن الخطيب : تفقه عليه (أي على ابن لب) بقراءته في جميع النصف الثاني

من كتاب الإيضاح للفارسي ، وفي كثير من النصف الأول من كتاب سيوييه ، وتفقه عليه

بقراءة غيره في أبعاض من كتب عدة في فنون مختلفة كالمدونة ، والجواهر ، وكتاب ابن

الحاجب ، وكتاب التلقين ، وكتاب الجمل ، وكتاب التسهيل ، والتنقيح والشاطبية ،

وكتاب العمدة في الحديث ، وغير ذلك .^(٤)

(١٥) أبو عبد الله محمد بن محمد بن فن بن عياد الأموي الأشبيلي :

قال المجارى : وقرأت عليه جميع تنقيح الفصول في علم الأصول للإمام العلامة

شهاب الدين الشهير بالقرافي قراءة تفهم في ألفاظه ، وتصور وتدبر لمعانيه ،

(١) الا حاطة : ٤٨٤/٣ ، وترجمته بالمصدر نفسه : ٤٨٣/٣ - ٤٩٧ .

(٢) ترجمته في الا حاطة : ٣٩٢/٣ - ٣٩٩ ، والكتيبة الكاملة ص ٩٦ ، ونفح الطيب

٥٣٩/٥ ، وانظر منه ٥١٧ ، ١٦٦/٧ ، برنامج المجارى ص ٨٤ ، نيل الابتهاج

ص : ١٥٤ .

(٣) برنامج المجارى ص ٩١

(٤) الا حاطة : ٣٩٤/٣ ، وانظر نفح الطيب : ٥٤٠/٥ .

وحدثني به عن شيخ الجماعة وإمام الطبقة أبي سعيد فرج بن لب التفليسي ، قسراة
منه عليه عن أشياخه بأسانيد هم فيه إلى مؤلفه . (١)

(١٦) أبو القاسم محمد بن محمد بن يوسف بن محمد بن محمد بن علي الأنصاري -

ابن الخشاب .

كان أستاذاً فقيهاً جليلاً ، خطيباً ، بليفاً ، مقرئاً ، راوية ، عارفاً ، كثير

التلاوة لكتاب الله تعالى .

ذكره المقرئ والتبكي في تلاميذ ابن لب . (٣)

(١) برنامج المجاري ص ١٢٧

(٢) ترجمته في فهرس السراج ص ٣٢١ - ٣٢٣ ، نيل الابتهاج ص ٢٧٠ .

(٣) نفع الطيب : ٥١٣/٥ ، نيل الابتهاج ص ٢٢٠ .

(٧) آثاره :

على امتداد واحد وثمانين عاماً عاشها ابن لب في الأندلس ، ترك لنا آثاراً طيبة أثنى عليها العلماء . وقد ذكرت بعض كتب التراجم عدداً من هذه الآثار وأغفلت بعضها الآخر . وإليك تعريفاً بالموجود من هذه الآثار ، وذكرها لما هو مفقود .

(١) الأجمة الثانية :

وهي قصيدة لامية في النحو ، عدد أبياتها أربعة وخمسون بيتاً ، نظمها ابن لب وعلق عليها شرحاً قصره على حل مفرداتها . يقول في مطلعها :

خَذَّ حَكْمَ أَجْمَةٍ مَعَ مَا يَشَاكِلُهَا
نظماً على جطةٍ منها قد اشتَمَّـلا
تَمَنِّ وَارِجَ وَسَلِّ وَاعْرِضِ وَحُضِّ وَمُـرِّ
ولتنه وادع لجزم في الجوابِ جَـلا
وذاك في الفعل دون الفاعل ان دخلت
فالفعل ان ذاك فيه النصب قد حصل
لكن تسببه في النهي مستنـد
للترك عكس الذي في نصبه عـقـلا
وأطلق الجزم أهل الكوفة اعتبروا
فيه الوجود كما في الترك فاعتدلا
كما أجازوه بعد الفاء داخلـة
فيما يرى الجزم فيه دونها خـلا
كذا أجازوه بعد النفي ان فقدت
ولا سماع لهم فيه فما قبـلا
ثم يقول في نهايتها :
وإن عطف على ذي الفاء منتصباً
فانصبه واجزم ولكن نصبه فضـلا

(١) فتح المنان : ل / ٣

(٢) نفس المصدر : ل / ٦

(٣) نفس المصدر : ل / ٧

(٤) نفس المصدر : ل / ٨

(٥) نفس المصدر : ل / ٩

(٦) نفس المصدر : ل / ٣٨

في غير نفي ونهي والجزاء هنا
فسيبويه يرى ذاك الجزم فيه على
لأن تقدير لفظ الشرط ان نصبوا
ضاهي (ولا سابق شيئا)^(٢) وسابقه
هو الصحيح فلا تعدل سواء به
على التوهم وهو الوجه منه فلا
وجه التوهم وهو الحق معتدلا
لا يستقيم ، ففيه اللفظ قد عدلا^(١)
منصوب (ليس) على الاخبار قد مثلا
من عاب قولا ولم يفهمه ما عدلا^(٣)

وقد ذكر الزركلي^(٤) أن منها نسخة خطية بالخزانة العامة بالرباط رقمها (٢٦٢)
وهي نسخة من شرح ابن لب نفسه ، وقد استطاع الدكتور عياد الشبتي أن يحصل على
صورة منها ويقوم الآن بتحقيقها وقد شرحها عبد الله بن يحيى بن محمد بن عيسى
ابن شبل ابن أبي البركات ، في كتاب سماه (فتح المنان في الأجمة الثمان) . توجد
منه نسخة خطية^(٥) بمكتبة (برلين) تحت رقم (٦٢٥٣) ، وتقع في إحدى واربعين
ورقة ، تشتمل كل ورقة منها على عشرين سطرا في صفحاتها ، متوسط كلمات كل سطر
سبع كلمات ، كتبت هذه المخطوطة بخط نسخي جميل ، وكتب عنوانها على الورقة
الأولى .

وتبتدئ هذه المخطوطة بعد البسطة بمقدمة بين فيها المؤلف فرغته من التأليف
وهو شرح هذا النظم شرحا يحل معضلاته ويكمل مفضلاته ، وقد جاء في ختامها

(١) فتح المنان : ل / ٣٩

(٢) اشارة الى البيت الذي أنشده سيبويه من باب التوهم ومراعاة المعاني وهو
قول زهير :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

(٣) اشار بهذا الرد على السيراني حيث خالف سيبويه وجعل العطف على الموضع في
الجزم وان كان في البيت على التوهم .

(٤) الاعلام : ٥ / ١٤٠ .

(٥) وقد وفقت في الحصول على صورة منها

ما نصه : (وقد تم ما أردناه من شرح هذه الأبيات معتمدين على ما تقرر من القواعد من كتاب التسهيل والخلاصة وغيره ، ولم أطلع وقت شرحه كتابا غير شرح صاحب النظم ، ولم يفصح هذا الإفصاح كما هو عادة من شرح كلام نفسه .
تم هذا الكتاب تأليفا في أواسط شهر رجب الفرد سنة صيغ صياغة حسنة (١٠٩٠ هـ)
والله موفق ، والحمد لله .^(١)

وجاء في هامش الورقة الأخير : (ثم هذا الكتاب على يد الفقير الى رحمة مولاه عبد الحى بن ابراهيم البهنسى في آخر ذي الحجة في وقت العصر نهار الأربعاء سنة ١١٥٤ هـ)

(٢) تقريب الأمل البعيد في نوازل الأستاذ أبي سعيد :

توجد منه نسخة خطية ضمن مجموع بكتبة الاسكوريال تحت رقم (١٠٩٦) من الورقة (٥٠ - ١٧١) ويضم معه كتاب : (الهدية المستقلة النضرة في فتاوى علماء الحضرة - غرناطة -)

ولم يذكر جامع فتاوى ابن لب اسمه في مقدمته وإنما اكتفى بقوله في الورقة (٥٠) : الحمد لله تعالى ، هذا ما ألفيته من مسائل شيخ الجماعة وامها الفقيه الاستاذ العالم المحقق الحجة القدوة أبي سعيد فنج بن لب الشطبي رحمه الله .
وقد ذكر المقرئ فتاوى ابن لب فقال : وله فتاوى مدونة بأيدي الناس ، وممن جمعها الشيخ ابن طراكا ط الأندلسي .^(٢)

(٣) القصيدة النونية :

وهي القصيدة اللغزية في المسائل النحوية ، نظمها ابن لب وعنى بشرحها ، ولم

(١) فتح المنان : ل / ٤١

(٢) نفع الطيب : ٥ / ٥١٤

تذكر كتب التراجم القديمة التي بين أيدينا هذه القصيدة ولا شرحها ، وقد ذكرها الخضرى فى حاشيته على شرح ابن عقيل فقال : ولا بن لب منظومة نونية فى الألفاظ النحوية .^(١) وعبد الله بن شبل فى كتابه (فتح المنان فى الأجمة الثمان) فقال : وهو صاحب القصيدة النونية فى غرائب النحو .^(٢) ونقل عنها الراعى الخرناطى أبياتا فى كتابيه : عنوان الافادة لأغوان الاستفادة^(٣) ، والأجمة المرضية^(٤) . وأوردها السيوطى كاملة مع شرحها فى كتابه (الاشباه والنظائر)^(٥)

لهذه القصيدة وشرحها نسختان خطيتان ، أحدهما بالخزانة العامة بالرباط ضمن مجموع تحت رقم (٥١٦٤٨) من الورقة - ٩ - ١٧ ، كتبت فى الخامس والعشرين من شهر شعبان عام ثمان مائة وألف ، مكتوبة بخط نسخى معتاد .

والأخرى بجامعة (برنستون) تحت رقم (١٨١٦) وعنوانها : الألفاظ النحوية فى علم العربية ، مكتوبة بخط معتاد ، كتبها محمد أبو البرور بن أحمد بن عباس ، ولا تاريخ عليها ويحتفظ مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى بشريط مصور عنها تحت رقم (٧٥٢) . مصورة عن دار الكتب المصرية برقم (٧٠٢) نحو تيمور ضمن مجموعة من ورقة : ٢ - ١٧ وقد عنى بتحقيقها الزميل الأستاذ عياد الثببى بجامعة أم القرى ونشرت بمجلة البحث العلمى والتراث الإسلامى التى يصدرها مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى ضمن محتويات العدد السادس لعام ١٤٠٣هـ - ١٤٠٤هـ فى الصفحات من : ٣٦٩ الى ٤١٢ .

(١) حاشية الخضرى : ١ / ١٥٩ .

(٢) فتح المنان : ل / ٢

(٣) عنوان الافادة لاخوان الاستفادة ل / ٨١

(٤) الأجمة المرضية - انظر مقدمة الراعى له .

(٥) الاشباه والنظائر : ٣ / ٣٧ فما بعدها .

وتوجد نسخة ثالثة من هذه القصيدة بدار الكتب المصرية^(١) تحت رقم (٥٤١ ن)

ضمن مجموعة في ١٨ ص ، وهي بخط مفرى .

هذا وأقربانى قد استفدت من مقدمة الدكتور عياد الشبى فى تحقيقه لهذه

القصيدة فيما يختص بترجمة ابن لب .

(٤) القول المجتاز فى مسألة ابن المواز .

وهو رسالة تتعلق بجواب على مسألة سئلهما الأستاذ أبو سعيد ، وأورد هذا

السؤال وجوابه (الوانشرىسى) فى المعيار العربى فقال : وسئل الأستاذ أبو سعيد

ابن لب عن هذه المسألة ، ورسمها بالطريق الممتاز لسلوك ابن المواز .^(٢)

(٥) رسالتان فى الفقه :

هاتان الرسالتان موجودتان بالرباط بالخزانة العامة^(٣) فى مجموع رقم (١٥٨٨/د)

الرسالة الاولى : من ١/ب - الى ٧/ب ، والثانية : من ٣١ الى ٤٨ ، وهما

بخط مفرى واضح .

وموضوع الاولى : أحكام فى الطهارة والصلاة ، وموضوع الثانية : ما يصرخ فى الصلاة

مما ليس مشروعا على جهة السهو أو الشك أو العمد ، مع بيان الحكم المترتب عن كل

أمر يصرخ لتعيين المواطن التى تجرى فيها الصلاة بدون سجود سهو ، والتى

ترقع فيها الصلاة بسجود وتمييزها عن المواطن التى تبطل فيها وتعاد . وهذه

الرسالة تنبى على الأولى بحيث لا يستفاد منها الا بعد تمييز أركان الصلاة عن

سنتها وفضائلها الواردة فى الرسالة الاولى .

ولا بن لب أسلوبه التميز فى هاتين الرسالتين ، ان هو أسلوب مبسط ، لا تجد

(١) فهرس مخطوطات دار الكتب : ٥٨/٢

(٢) المعيار العربى : ٥٠/٢ فما بعدها ، وانظر نيل الابتهاج ص : ٢٢٠

(٣) انظر الأعلام : ٥/١٤٠

فيه توسعا لمرسئ مسائل الخلاف ، بل يشير اليه اشارة عابرة في الغالب ، وهو
ذو تنظيم محكم للمسائل مما ييسر فهمها واستيعابها ، وفي تنظيمه ما يخالف
المصهور عند غيره من الفقهاء أحيانا .

وقد قام الأستاذان - محمد أبو الأجنان ، وعبد الرحمن عوف ، من الكليية
الزيتونية للشريعة وأصول الدين بتحقيق هاتين الرسالتين والتعليق عليهما ،
ونشرتا بتونس عام ١٩٨١م . وقد تحمَّلت على نسخة منها :

(٦) القصيدة التأثية في الرد على القائلين بخلق الافعال للانسان :

وهي قصيدة في علم الكلام كان قد أجاب بها ذميا قال أبياتا في ذلك ،

استشهد على كل بيت منها بآية ، يقول فيها :

قضى الرب كفر الكافرين ولم يكن ليرضاه تكليفا لدى كل طئمة

نهى خلقه عما أراد وقوعه وانقذه والمك أبلغ حجة . . الخ

وقد أوردها مع الآيات الكريمة والشواهد الشاطبية في : الافادات والانشادات (٢)

وابن فرحون في الديباج المذهب (٢) . وتوجد منها نسخة غطية ضمن مجموع بمكتبة

الاسكوريال تحت رقم - ١٨١٠ - ، كما أنها موجودة ضمن تقريب الأمل البعيد الذي

تقدم ذكره (ل ٩٧ - ٩٨) .

(٧) نوازل ابن لب :

وهي عبارة عن مسائل فقهية سئل عنها الأستاذ ابن لب ، وأجاب عليها وفق

أحكام المذهب المالكي .

توجد منها نسخة بمكتبة الحرم النبوي الشريف بالمدينة المنورة ، تحت رقم :

(١) الافادات والانشادات ص : ١٧٢ فما بعدها .

(٢) الديباج المذهب : ١٣٩/٢ فما بعدها ، وانظر درة الحجال : ٢٦٦/٣ .

(١٦١/٢/٢١٧) ، ومنها شريط مصور بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ،

تحت رقم : (٢٨٦) (فقه مالكي) .

عدد أوراقها (٣١) في كل ورقة صفتان ، وعدد الأسطر بها (٢٠) سطرا ،

وخطها مغربي .

كتبها سنة (١١٤٧هـ) فتح الله بن المرباط شعبان بن طاهر الطاهر بن

عبدالحق .

(٨) الطرر المرسومة على الحلل المرقومة :

وهو شرح لأرجوزة ألفية في أصول الفقه ، ألفها لسان الدين بن الخطيب . توجد

فيها نسخة خطية بمكتبة الزاوية الحمزية بالمغرب . (١)

(٢) شرح جمل الزجاجي :

وهو تقييد على بعض جمل أبي القاسم الزجاجي ، وقد قمت بتحقيقه والتطبيق

عليه في القسم الثاني من هذه الرسالة ، فليُنظر في موضعه .

(١٠) رسالة فوتمييين محل دخول الباء من مفعولي (بَدَّلَ وَأَبَدَّلَ) وما يرجع

إليهما في المادة :

وهي رسالة جمع فيها ابن لب كل ما يشتق بمحل دخول الباء من مفعولي بدل

وأبدل وما اشتق منهما في المادة ، مما لم يكن مجتمعا في مصدر واحد ، من معاجم

اللغة وكتب النحو وكتب التفسير .

(١) انظر مجلة البحث العلمي والتراث الاسلامي بمكة المكرمة ، العدد السادس

ص : ٣٧٧ .

(٢) انظر نفع الطيب : ٥ / ٥١٣ ، ونيل الابتهاج ص : ٢٢٠ ، وتاريخ الادب

العربي لبروكلمان : ٢ / ١٧٥ .

يقول في مقدمتها : الحمد لله الذي جعل العلوم الشرعية مناهل صافية تورد ،
ومصابيح نيرة توقد ، وقيض لها حطة مجالسها عليها تعقد ، وأحاد يثها لديهم
تنشد ، وزيفها لديهم ينقد ، وضالمتها عليهم تنشد ، والصلاة والسلام على نبيه
ورسوله أفضل صلاة تامة وأزكى ، سلام سرمدى مؤد ، وبعد :
فاني سئلت عن مسألة تعيين محل دخول الباء من مفعولى بَدَلَّ وأَبَدَلَّ ، وما
يرجع إليهما في المادة ، وكان الذي حمل السائل على السؤال عن ذلك أنه سمع
بعض علماء اللسان ينكر مثل قول القائل :

* فعما قريب بيدل العسر باليسر *

يزعم أنه لحن خارج عن كلام العرب ، وأن صواب الكلام : بيدل اليسر بالعسر
أى : يجعل اليسر بيدل العسر وعوضه ، قال : فانما تدخل الباء بعد هذا
الفعل ابدا على المتروك ، ويجرد الحاصل منها ، فهو الذي يقام مقام الفاعل
على اللزوم ، فصوت للسائل ذلك المقال ، وأنكرت ذلك الانكار ، فسألني تقييد
المسألة ببسط وبيان ، فقلت في الجواب - والله سبحانه المستعان - إن لأفعال
هذه المادة في الاستعمال أربعة أوجه : - . الخ .

هذا وقد حقق هذه الرسالة الأخ الدكتور عياد الشبتي ، وهي الآن قيد

النشر .

وقد أورد هذه الرسالة السيوطي في كتابه (عقود الزبرجد في اعراب مسند
الامام أحمد) ، وأشار اليها في بغية الوعاة (١) ،

ومركز البحث العلمي بمكة شرائط بصورة من كتاب السيوطي (عقود الزبرجد)

الذي به هذه الرسالة تحت الارقام التالية :

(١) بغية الوعاة : ٢ / ٢٤٤ .

- ١ - شريط رقم (٧٥٣ نحو) عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (٩٢ حديث) .
- ٢ - شريط رقم (٦٢٤ نحو) عن نسخة الخزانة العامة بالرباط رقم (٧٤٤ ق) .
- ٣ - شريط رقم (٦٢٦ نحو) عن نسخة آيا صوفيا رقم (٨٧٦) ، وهناك شرائط
لنكتاب السيوطي بالمركز من نسخ أخرى تحت الأرقام التالية : (٩٤٣ نحو ،
و : ٥٨٦ نحو ، و : ٥٨٩ نحو ، و : ٦٥٣ نحو ، و : ٧٤٢ نحو ، و : ٧٥٤ نحو) .

آثار لابن لب مفقودة :

- (١١) شرح تصريف التسهيل :
 - (١٢) الدعاء إثر الصلوات على الهيئة المعروفة :
 - قال المقرئ : وقد رد عليه في هذا التأليف تلميذه أبو يحيى بن عاصم الشهيد
في تأليف نبيل انتصاراً لشيخه أبي إسحاق الشاطبي .^(١)
 - (١٣) الرد على ابن عرفة في مسألة القراءة بالشاذ في الصلاة :
 - ويقع في مقدار كراستين ، ضمَّه كل أصيل من الرأي وصحيح النظر .^(٢)
 - (١٤) ينبوع عين الشرة^(٣) في مسألة الامامة بالأجرة :
- (٨) وفاته :

ذكر المنتوري من تلاميذ ابن لب أن وفاة شيخه ابن لب ، كانت في ليلة السبت
لسبع عشرة ليلة مضت من ذي الحجة عام اثنين وثمانين وسبعمائة^(٤) للهجرة . وذكر

- (١) نفح الطيب : ٥١٤/٥ ، ونيل الابتهاج ص : ٢٢٠ .
- (٢) نيل الابتهاج ص : ٢٢٠ .
- (٣) وفي : نفح الطيب : ٥١٤/٥ ، ونيل الابتهاج ص : ٢٢٠ (الشرة) بالشين .
- (٤) نفح الطيب : ٥١٢/٥ - ٥١٣ .

نحوه الشيخ أبو زكريا السراج في فهرسه (١).

ونقل ابن حجر في (انباء الخمر بانباء الخمر) (٢) ، والسيوطي في بخصية الوعاة (٣) ،

أن وفاة ابن لب ، كانت سنة ثلاث وثمانين وسبعمائة .

وما ذكره المنتوري من تاريخ وفاة ابن لب هو الصحيح في نظري ، لأنه ممن

تلاميذه ، وصاحب البيت ادري بالذي فيه .

(١) فهرس السراج ص : ٣١٨ (خ)

(٢) انباء الخمر : ٢٤٩/١

(٣) بخصية الوعاة : ٢٤٤/٢ .

الفصل الثاني

دراسة

تقييد ابن بُبِّ على بعض جمل الزجاجي

الفصل الثاني

دراسة: تقييد ابن لب علي بعض جمل الزجاجي

قبل الحديث عن تقييد ابن لب هذا يجد ربنا أن نلّم بالحديث عن كتاب الجمل نفسه في ايجاز وتركيز.

مدخل:

كتاب الجمل وعناية العلماء به :

(أ) مؤلفه :

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (١) ، من أهل الصّيرة ، وليد بنهاوند - جنوبي همدان - وانتقل إلى بغداد حيث لقي أستاذه إبراهيم بن السري الزجاج ، فلازمه حتى نسب إليه ، وأخذ عنه وعن أبي بكر بن السراج ، وأبي الحسن علي بن سليمان الأخفش الصغير ، وأبي بكر بن الخياط ، وأبي بكر بن شقيير ، وابن كيسان ، وغيرهم من علماء عصره . وتخرج على يده عدد من التلاميذ .

وقد خلف الزجاجي مصنّفات كثيرة ، نُشر منها : الأمل ، وكتاب الجمل ، والايضاح في علل النحو ، والابدال والمعاقبة والنظائر ، وكتاب معاني الحروف والصفات ، واللامات ، ومجالس العلماء ، ومختصر الزاهر ، وله مصنّفات أخرى بعضها مازال مخطوطا وبعضها الآخر مفقود .

توفي الزجاجي بطبرية وقيل بدمشق في رجب سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة ، وقيل : سنة تسع وثلاثين ، وقيل : سنة أربعين وثلاثمائة .

(١) انظر ترجمته في : انباه الرواة : ١٦٠/٢ ، والنجوم الزاهرة : ٣٠٧/٣ ،
والبداية والنهاية : ٢٢٥/١١ ، وشذرات الذهب : ٣٥٧/٢ ، ومراة الجنان :
٣٣٢/٢ ، وبغية الوعاة : ٧٧/٢ .

(ب) كتاب الجمل :

طُبِعَ هذا الكتاب^(١) في الجزائر سنة (١٩٢٦ م) بتحقيق محمد بن أبي شبيب .
ويعدُّ كتاب الجمل نقطة تحوُّل في التأليف النحوي وترتيب أبوابه ومساغله . وقد كتب
له من الذبوع والانتشار ما لم يكتب لغيره ، وتداولته أيدي الطلاب والدارسين
والشراح بعنايه وأهتمام ، في جميع أقطار العالم الاسلامي ، حتى صار كتاباً لأهل
المغرب والمصريين وأهل الحجاز واليمن والشام .^(٢)

(ج) أسلوبه :

يمتاز كتاب الجمل بسهولة عبارته وعدم تعقيده ، وخلوه من الالتواء والتعقيدات
والاحتجاجات ، وهو في عبارته ونزغته التعليمية لا يجازيه إلا كتاب الايضاح للفارسي
حيث يمتاز عن الجمل بالتبويب المنظم الذي يخضع لفكرة خاصة خلاصتها كتاب
الجمل .

(د) أسباب شهرته :

ترجع أسباب شهرة كتاب الجمل الى ما يأتي :-

(١) أسلوب عباراته السهل واشتماله على أبواب النحو والصرف ، يعطيك القاعدة
العامه في ايجاز وفي جمل ميسورة بميدة عن تأويلات المتأولين وتعميقات
المحققين وتفريعات النحويين المصروفة عنهم في المسألة الواحدة ، فهو من
كتب النحو الجامعة مع يسر وسهولة في منهجه ، وقد رُجيد من الشواهد
والأمثلة التوضيحية ، متقن تمام الاتقان برئ من الحشو .

(١) واطبع أخيراً بتحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، الاستاذ بجامعة اليرموك في

الاردن ، مؤسسة الرسالة ببيروت لعام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

(٢) انباه الرواة : ٢ / ١٦١ .

(٢) الجوّ التعبدى الذى ألف فيه ، فقد ألفه الزّجاجى فى مكة المكرمة ، وكان اذا فرغ من باب منه طاف أسبوعاً ، ودعا الله بالمغفرة وأنّ ينفع بكتابه وقراءته . (١)
وتلك لعمر الله طريقة صاحبها الاحسان والبركة ، ومن ثمّ تلمس الناس الخير والبركة فى هذا الكتاب فأقبلوا عليه .

هـ - اشتغال العلماء به :

بدأت عناية العلماء بكتاب الجمل فى القرن الرابع الهجرى ، واطردت هذه العناية حتى القرن التاسع الهجرى ، فاعتنى عددٌ غير قليل من العلماء بشرحه وشرح أبياته والتعليق عليه والتنبيه على خطئه ، وقد أورد صاحب كشف الظنون من شرح الجمل عدداً كبيراً (٢) ، قال اليافعى : وأخبرنى بعض فضلاء المغاربة أنّ عندهم لكتاب الجمل مائة وعشرين شرحاً (٣) . وقد أحصى الدكتور عبد الحسين المبارك فى كتابه - الزجاجى ومذهبه فى النحو واللغة - ثمانين شرحاً (٤) ، وأحصى الأخ الدكتور عياد الثبتي فى رسالته - البسيط فى شرح الجمل - تحقيق ودراسة - تسعةً وسبعين شرحاً ، عرّف بمؤلفيها وأماكن وجودها فى مكتبات العالم . (٥) هذا وقد وقع خلط كبير فى كشف الظنون (٦) وتاريخ الأدب العربى (٧) لبروكلمان ، بين شرح جمل الزجاجى وجمل عبد القاهر الجرجانى ، فينبغى التنبيه لذلك .

(١) شذرات الذهب : ٣٥٧/٢ ، رضية الوعاة : ٧٢/٢ .

(٢) كشف الظنون : ٦٠٤ .

(٣) مرآة الجنان : ٣٣٢/٢ ، وشذرات الذهب : ٣٥٧/٢ .

(٤) الزجاجى ومذهبه فى النحو واللغة ص : ٥٣ - ٦٤ .

(٥) البسيط فى شرح الجمل : ر / د / انظر قسم الدراسة ص : ٤٣ - ٥١ .

(٦) كشف الظنون : ٦٠٣ .

(٧) تاريخ الادب العربى : ١٧٥/٢ .

تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي

جاء عنوان الكتاب المعنى بالتحقيق على الورقة الثانية من نسخته الوحيدة - فيما علمت - المحفوظة بمكتبة الاسكوريال تحت رقم (١٠٩) ، على هذا النحو : (هذا تقييد على بعض جمل ابي القاسم الزجاجي للأستاذ الإمام أبي سعيد فح بن قاسم ابن لب رحمه الله ورضي عنه) .

وجاء في بعض كتب التراجم باسم (شرح جمل الزجاجي) (١) .

والواقع أن هذا الكتاب الذي بين أيدينا ليس شرحاً بالمعنى المعروف بمعنى أن يواكب الشارح عبارات الكتاب المشروح فقرةً فقرةً ، ثم يعرض لها بالشرح والايضاح . فابن لب في تقييده لم يلتزم عادة الشراح مثل أن يورد نص كلام الزجاجي ثم يعرض له بالشرح ، وإنما اكتفى من نص البطل بوضع عناوين أبوابه فقط ، وأهمـل نص كلام الزجاجي في الجمل اهماً تاماً ، ولم يورد من عباراته شيئاً يذكر إلا في معرض التمثيل في بعض المسائل (٢) ، وهذا نادر جداً .

وعلى ضوء هذا المنهج الذي سلكه ابن لب في تقييده ، يمكن القول بأن من يقرأ تقييده يكاد يشعر أنه أمام مؤلف في النحو مبتكر .

متى ألف ابن لب تقييده ؟

ليس بين أيدينا ما يدل على زمن تأليف (تقييد ابن لب على جمل الزجاجي)

أو السنة التي كُتِبَ فيها ، فلم تظهر بما يشير إلى ذلك ، ولم تسمحنا المصادر بشيء من هذا .

والذي يبدو لي - والله أعلم - أنه من مصنقاته المتأخرة ، وأنه لم يكمله مع وجود

(١) انظر نفع الطيب : ٥ / ٥١٣ ، نيل الابتهاج ص ٢٢٠ ، تاريخ الادب العربي

لبروكلمان : ٢ / ١٧٥ .

(٢) تقييده ل / ٦٨ / ١٤٠٠ .

ما يفيد عقد عزمه على اكماله ، والدليل على ذلك إشارات كثيرة في هذا الجزء الذي بين أيدينا إلى أبواب ستأتي فيما بعد ، وأنه سيسطر القول فيها ، ومن ذلك ما جاء في باب معرفة علامات الإعراب ، قال : (والرابع - من وجوه شبه ما لا ينصرف - الشبه بالأصل نحو : أحمر ، المنكر بعد التسمية به يمتنع صرفه حينئذٍ لشبهه بأحمر الصفة قبل أن يُسمى به ، وكذلك الجموع المتناهية إذا نكّرت بعد التسمية بها تشبه أصلها قبل التسمية فلا تنصرف لذلك . وسيسط هذا في أبواب ما لا ينصرف إن شاء الله) (١) .

وجاء في باب النعت : (. . .) والإضافة المحضة هي التي ليست في نية الانفصال كالإضافة في نحو : هذا ضارب زيد الآن ، المراد : ضاربٌ زيداً ، فالإضافة هنا يراد بها الانفصال ، وسيبين حكم الإضافة في بابها إن شاء الله) (٢) .

وجاء في باب (إنَّ) وأخواتها : (. . .) وفي هذا شدونٌ عند سيويوه من جهة عدم تكرار النفي ، ومن مذهبه أن (لا) النافية إذا دخلت على الجملة الاسمية فلا بدَّ من تكرار النفي إلا في ضرورةٍ ، وسيأتي بيان هذا مكملًا والكلام عليه في باب (لا) إن شاء الله عز وجل) (٣) .

ومن هذه الإشارات ندرك أن ابن لب عقد العزم على أن يكون تقييده شاملاً لكل أبواب الجمل ، ولكن بيد و - والله أعلم - أن المنية أدركت ابن لب قبل أن يكمل تقييده على كتاب الجمل ، أو لعل هناك سبباً آخر حال دون إكمال كتابه ، كل هذا احتمال استخلصته من عبارة الناسخ في ختام هذا التقييد ، قال الناسخ :

(١) تقييده : ل / ٥٠ .

(٢) تقييده : ل / ٢٥٠ .

(٣) تقييده : ل / ١٧٢ .

(ألفت فيما قيدت هذا منه ما نصه ، هذا آخر ما وجدت من هذا التقييد لمؤلفه
رحمه الله ورضي عنه) (١)

أبواب التقييد وفصوله :

لما كان ابن لب - رحمه الله - يكتب على جمل الزجاجي ، فقد ألزم نفسه بمتابعة
تسلسل أبواب الجمل كما وردت في متنه دون تقديم أو تأخير ، فقد أورد في هذا
الجزء - الذي بين أيدينا - من تقييده سبعة عشر باباً من أبواب الجمل ، وزاد عليها
ضمن باب العطف (عطف البيان) ، وليس عطف البيان في كتاب الجمل ، لأن الزجاجي
خصّ عطف النسق بالكلام في باب العطف وأهمل عطف البيان الذي زاده ابن لب في
تقييده .

وعناوين أبواب الجمل التي جاءت في تقييد ابن لب هي على الترتيب كما يلي :

- ١ - الكلام وما يتألف منه .
- ٢ - باب الإعراب .
- ٣ - باب معرفة علامات الإعراب .
- ٤ - باب الأفعال .
- ٥ - باب التثنية والجمع .
- ٦ - باب الفاعل والمفعول به ، ونوع/آخر ^{منه} .
- ٧ - باب ما يتبع الاسم في إعرابه .
- ٨ - باب النعت .
- ٩ - باب العطف .
- ١٠ - باب التوكيد .

(١) تقييده : ل / ١٨٠ .

- ١١ - باب البدل .
١٢ - باب أقسام الأفعال في التعدى .
١٣ - باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية .
١٤ - باب الابتداء .
١٥ - باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره .
١٦ - باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر .
١٧ - باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر .
١٨ - باب الفرق بين (إن) و(أن) .

تلك هي عناوين أبواب الجمل التي جاءت في هذا الجزء من تقييد ابن لسب .
وقد أسهب ابن لب في شرح هذه الأبواب كثيرا ما اقتضاه أن يقسم تلك الأبواب
إلى فصول ، والفصول إلى مسائل ، فبلغت جملة الفصول في تقييده واحداً وعشرين
فصلاً ، وجملة المسائل ستاً وسبعين مسألة . تناول في هذه الفصول والمسائل جانباً
من جوانب الباب الذي يشرحه ، مع وضع عناوين بارزة لهذه الفصول والمسائل .
وقد يعهد إلى افتتاح الباب بمقدمة يشرح فيها العنوان أو يحده أو يوطئ
للكلام في مسأله .

ولا يفوتني هنا أن أشير إلى أن ابن لب لم يضع مقدمة لتقييده هذا ، يبين لنا
فيها هدفه ودوافعه من تأليف هذا التقييد ، وكذلك منهجه الذي سار عليه .
بدأ ابن لب تقييده بقوله - بعد البسطة - : الكلام هو اللفظ المركب وجوداً
أو تقديراً ، المفيد بالوضع ، ثم بين محترزات هذا التعريف ، ثم تكلم على أقسام
الكلام في كلام أبي القاسم ، وتناول خواص الأسماء وخواص الأفعال ، ثم انتقل إلى باب
الإعراب فتحدث عن ألقاب الإعراب والبناء ، ثم ذكر بعد ذلك باب معرفة علامات
الإعراب فتحدث عن الرفع وعلاماته والنصب وعلاماته والخفض وعلاماته والجزم وعلاماته

ثمَّ انتقل إلى التنوينات في كلام العرب فذكرها بأقسامها ، ثم تحدّث عن المصرب والبنى من الأسماء والأفعال . ثم انتقل إلى باب الأفعال فتحدّث عن أقسامها الثلاثة ، الماضي والمضارع والأمر .

ثم انتقل إلى باب التثنية والجمع فحمد فيه أولاً إلى تعريف التثنية ، ثم تكلم على شروط التثنية ، ثم قسم الاسم المثنى إلى منقوص وهو على ضربين : منقوص بقياسٍ ومنقوصٌ بغير قياس ، ثم الاسم المقصور فالمدود ، وعرض لكل هذه الأقسام بالأثلة والشواهد ثم انتقل إلى الجمع فقسمه إلى أربعة أقسامٍ : جمعٌ سلامة ، وجمعٌ تكسير واسم جمعٍ واسم جنس ، وتناول كل نوعٍ منها بالتعريف ، ثم تحدّث عن الجمع السالم بقسميه المذكور والمؤنث ، وهذا الجمع هو الذي دار عليه الباب من أنواع الجمع .

ثم انتقل إلى باب الفاعل والمفعول به ، فبدأ بتعريف الفاعل ثم فصل أحكامه ما يتعلق بها ، ثم تحدّث عن المفعول به فعرّفه وبين مرتبته ومواضع تأخيره عن الفاعل وتقدّمه عليه ، ثم انتقل إلى نوعٍ منه آخر فتحدّث عن الموصولات أسماءً وحروفاً ثم انتقل إلى باب ما يتبع الاسم في إعرابه فبدأ باباب النعت فعرّفه وتحدّث داخل هذا الباب عن المعارف الخمسة : المضمرة والعلم والمبهم - اسم الإشارة - والمصرف بالألف واللام ، والمضاف إلى واحدٍ من هذه المعارف إنرافة محضة واستوفى الكلام على كل واحدٍ من هذه المعارف ، ثم انتقل إلى باب المعطف فقسمه إلى قسمين :

بيان ونسق ، فتكلّم أولاً على عطف البيان وهو من زياداته على كتاب الجمل ، ثم تكلم على عطف النسق وقسمه إلى ثلاثة فصول : الأول في العطف وحقيقته ، والثاني في العاطف ، والثالث : في المعطوف والمعطوف عليه ، وذكر في هذا الفصل سبع مسائل . ثم انتقل إلى باب التوكيد فقسمه إلى قسمين : لفظي ومعنوي ، واستوفى الكلام على اللفظي ، وقسم المعنوي إلى مسائل : الأولى : في ألفاظه ، والثانية في معاني هذه الألفاظ ، والثالثة : في التوكيد ، والرابعة : فيما ينصرف من هذه

الألفاظ ، والخامسة : فيما يجوز منها أن ينفرد فيؤكد به وحده ، وما لا يجوز ،
والسادسة : في ترتيبها ، والسابعة : فيما يلحق هذه الألفاظ .

ثم انتقل إلى باب البدل فقسمه إلى ثلاثة فصول : الأول في حقيقته ، والثاني :
في أنواع البدل ، والثالث : في أحكام البدل مع البدل منه ، وأورد فيه أربع مسائل
واستوفى الكلام عليها . ثم انتقل إلى باب أقسام الأفعال في التمدد وقسمه إلى ثلاثة
فصول : الأول في حقيقة التمدد ، والثاني في أقسام الأفعال بالنظر إلى التمدد
وعده ، والثالث في أحكام الأفعال مع مفعولاتها ، وأورد في هذا الفصل ست
مسائل . ثم انتقل إلى باب ما تتعدى إليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية وقسم
هذا الباب إلى مقدمة وأربعة فصول : الفصل الأول في المصدر ، وأورد فيه ست مسائل
استوفى الكلام عليها ، والفصل الثاني في ظرف الزمان وفيه ست مسائل ، والفصل الثالث
في ظرف المكان وفيه سبع مسائل ، والفصل الرابع في الحال وذكر فيها ست مسائل ،
واستوفى الكلام على مسائل هذه الفصول .

ثم انتقل إلى باب الإبتداء فقسمه إلى ثلاثة فصول : الفصل الأول في المبتدأ وفيه
أربع مسائل ، والفصل الثاني في الخبر وفيه سبع مسائل ، والفصل الثالث في الأحكام
المشتركة بين المبتدأ والخبر ، وفيه مسألتان ، وقد استغرق هذا الباب من المخطوط
ثلاثين لوحة .

ثم انتقل إلى باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره ، وقسمه إلى فصلين : الأول
في حده ، والثاني في إعراب ذلك الاسم المتقدم وفيما يحمل عليه من ضائره أو أسبابه ،
وذكر في ^{هذا} الفصل أحوال إعراب المشتغل عنه .

ثم انتقل إلى باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وقسمه إلى أربعة فصول :
الأول في عدد هذه الكلم وتمييزها ، والثاني في أقسام هذه الكلم ، والثالث في معاني
هذه الأفعال ، والرابع في عطفا وأحكام ما تحمل فيه ، وأورد في هذا الفصل أربع

مسائل ، ثم ختم هذا الباب بمسألةٍ تتكلم فيها في موضعين ، أحدهما فيما تدلُّ عليه
أفعالُ هذا الباب ، هل هو الحدثُ والزمانُ أم الزمانُ خاصةً ؟ والثاني في بنائها
للمفعول ، وفي لفظة (مَكُون) الواقعة في كلام سيوييه في هذا الباب ، وساقها
أبو القاسم في باب (إَنَّ) .

ثم انتقل إلى باب الحروف التي تنصبُ الاسم وترفعُ الخبر ، وجعلَ الكلامَ فيه
في سبع مسائل ، استوفى الكلام على كلِّ مسألةٍ تحت عنوان منفصلٍ كما هو شأنه في كل
مسائل الكتاب وفصوله .

ثم انتقل إلى باب الفرق بين (إَنَّ) و (أَنَّ) ، فبيَّن فيه المواضع التي تقع فيها
(إَنَّ) مكسورة ، والمواضع التي تفتح فيها همزة (ان) والضابط لذلك .

وكان هذا الباب هو آخر ما وجد من تقييد ابن لب على جمل الزجاجي ، كما
تفيده عبارة ناسخه في تمامه .

وإنا تجاوزنا أبواب هذا التقييد وفصوله ومسائله لنتعرف عليه من داخله ،
استوقفنا السمات البارزة التالية :

- (١) سهولة الأسلوب : عمد ابن لب في تقييده إلى استخدام أسلوب سهل بسيط ،
واضح غاية الوضوح ، سلس العبارة ، هين الأخذ ، يشرح في توضيح
ويستشهد مؤيداً القاعدة بآيات من القرآن العظيم ، وأبيات من الشعر .
- (٢) يعرض لك القاعدة عرضاً يتوخى فيه التسهيل ، ويذكر لك وجهات النظر
المختلفة المتعددة ، ثم يتبعها وجهاً ووجهاً ، في ترتيب مريح ، ذاكرةً كل
ما قيل من آراء . وقد تتدخل شخصيته فيؤيد وجهة نظرٍ ويعدُّ أخرى ،
أو يعطي رأياً ، ولنضرب لذلك مثلاً ، ففي باب الاشتغال عند حديثه عن
عامل النصب في الاسم المشتغل عنه ، ذكر رأى سيوييه والجمهور من أن الاسم
المشتغل عنه منصوب على إضمار فعلٍ يفسره الفعل المتأخر ، ثم ذكر رأى الفراء

المقائل بأنه منصوب بالمامل المتأخر ، وأعقبه برأى ابن الطراوة القائل بأنه
منصوبٌ بوقوع الفعل عليه في المعنى لا بنفس الفعل المتأخر ، ثم تتبع رأى الفراء
وابن الطراوة ورد كليهما وأيد رأى سيويه والجمهور . (١)

(٢) يستخدم بمعنى المصطلحات الكوفية مثل (لا التبرئة) (٢) بدل (لا) النافية
للجنس ، والخفض (٣) بدل الجبر ، والقطع (٤) بدل الاستئناف .

(٤) إذا جاء بالتحريف ذكر محترزاته ، انظر مثلاً تحريف الفاعل (٥) ، والحال (٦) ،
والبديل (٧) ، وتلك صفة ظاهرة في تقييده لا تحتاج إلى أمثلة .

(٥) يحاور في المسألة الواحدة ويفترض الأسئلة ويجيب عليها ، ولذلك نجده يكثر
من قوله : (فَإِنْ قُلْتَ) ، وذلك أسلوب في الشرح تطليبي . ولنضرب لذلك
أمثلة :

جاء في كلامه عن قول الشاعر :

فمضى واغل ينهم يحيو
وتعطف عليه كأس الساقى

ما نصه : (فمضى ظرف زمان فيه معنى الشرط ، وواغل فاعل بفعل محذوف يفسره

ينهم ، تقديره : فمضى ينهم واغل ينهم ، وفاعل (ينهم) الظاهر ضمير مستتر

فيه يعمد على (واغل) . فَإِنْ قُلْتَ : وما العازم (ينهم) الظاهر وقد أخذت (مضى)

مجزوميهما ، أحدهما (ينهم) المقدر ، والثاني (يحيوه) وعلامة الجزم فيه حذف النون

(١) تقييده : ل / ١٢٠ .

(٢) تقييده : ل / ٨ ، وانظر معاني القرآن : (١ / ١٢٠) .

(٣) تقييده : ل / ١٤ .

(٤) تقييده : ل / ٢٥ .

(٥) تقييده : ل / ١٥ - ١٦ .

(٦) تقييده : ل / ٦٢ - ٦٣ .

(٧) تقييده : ل / ٣٧ - ٣٨ .

و (متى) لا تجزم إلا اثنيين ، فيبقى (بينهم) الظاهر لا جازم له ، إذ ليس بفعل الشرط ولا جوابه ؟

فالجواب : أنه لما كان مفسر الفعل الشرط الذي هو (بينهم) المحذوف ، وقائماً مقامه ولذلك لا يجتمع معه ، صار كأنه هو ، وحكم له بحكمه فانجزم إذ صار كأنه فعل الشرط (١) .

وقال أيضاً في بيت المرار الأسدي :

أعلاقة أم الوليد بعد ما أفنان رأسك كالشمام المخلص

الذي أضيفت فيه (بعد) إلى الجملة بعد ها لأن (ما) وصلت بها فكفتها عن الإضافة إلى المفرد ، وهياتها للإضافة/الجملة - : (فإن قلت : ولم لم يجعل سيبويه (ما) هذه المتصلة ب (بعد) موصولة مصدرية و (بعد) مضافة إلى (ما) مع صلتها التي هي الجملة من المبتدأ والخبر ، وكانت تكون (بعد) غير مكفوفة عن عملها ؟ فالجواب : أن (ما) المصدرية لا توصل إلا بالجملة الفعلية على ما تقدم في فصل الموصولات من باب الفاعل ، والمفعول به ، فلو جعلت (ما) هنا مصدرية ، والجملة بعد ها من المبتدأ والخبر صلتها ، لكانت قد وصلت (ما) المصدرية بالجملة الأسمية وذلك لا يجوز ، على أن معنى النحويين قد أجاز أن توصل (ما) المصدرية بالجملة الأسمية وحمل هذا البيت على ذلك ، وبعضهم أيضاً أجاز استباحة ذلك في الضرورة ورأى هذا البيت يجوز أن يكون من ذلك القبيل ، ومأخذ سيبويه فيه ما تقدم (٢) .

(٦) فيه احوالات كثيرة إلى المراجع التي أخذ عنها ، ففي كلامه على رأى ابن الطراوة الذي أثبت (كأن) أنها قد تكون بمعنى الظن دون تشبيهه قال : (وقد نحا ابن أبي الربيع نحو هذا المذهب في شرح الجمل فقال : وتقول : كأن زياداً

(١) تقييده : ل / ١٠٧ .

(٢) تقييده : ل / ١٦٧ .

قائم ، لما كان على حالة يشبه فيها الرجل القائم ، ويصحبها هنا معنى الظن ، فقد أشار كما ترى إلى هذا المذهب بقوله (ويصحبها هنا معنى الظن) لكنه لم يخلها من معنى التشبيه كما فعل ابن الطراوة ، فهو إذاً مذهب ثالث في المسألة يجمع بين التشبيه والظن . (١)

وفي حديثه عن دلالة (كَان) وأخواتها على الحدث والزمان ، هل تدل عليهما معاً أم على الزمان خاصة ؟ ذكر مذاهب النحاة في ذلك ، ومنهم ابن السراج والفارسي ومن تبعهما القائلين بأن أفعال هذا الباب مجردة من الدلالة على الحدث للدلالة على الزمان ، قال ابن لب : ورَّجَّحه الشلوميون في شرح الكتاب . (٢)

هذا وقد ذكر ابن لب في تقييده كثيراً من المراجع نذكر منها : التوطئة (٣) للشلوميين ، والتذكرة والايضاح (٤) للفارسي ، والكافي والقوانين (٥) لابن أبي الربيع والأفعال (٦) لابن القوطية ، والخطاريات (٧) لابن جني ، وشرح الايضاح لابن عصفور ، وتفسير ابن عطية (٨) ، وتفسير الزمخشري (٩) وكتاب سيويه (١١) ، وتسهيل

-
- (١) تقييده : ل/١٥١ .
 - (٢) تقييده : ل/١٤٤ .
 - (٣) تقييده : ل/١٢٨ - ١٤٤ .
 - (٤) تقييده : ل/١٤ - ٦٩ - ١٤٨ .
 - (٥) تقييده : ل/١١٩ .
 - (٦) تقييده : ل/١٦١ .
 - (٧) تقييده : ل/١٧٣ .
 - (٨) تقييده : ل/١٦٥ .
 - (٩) تقييده : ل/٧٨ .
 - (١٠) تقييده : ل/١٢٥ .
 - (١١) تقييده : ل/١١٥ ، ١١١ .

الفوائد وتكميل المقاصد^(١) لابن مالك ، وموطأ الامام مالك^(٢) والمقدمة الجزولية
(الكراسة) :^(٣) وغير ذلك .

(٧) التفاوت في الشرح والايضاح والعرض ، نلاحظ أنَّ المؤلف - رحمه الله - سار
في الأبواب الأولى من تقييده على حال متوسطة من الشرح والعرض ، حتَّى إذا ما
وصل إلى باب الابتداء فما بعده توسَّع في الشرح وأفاض فيه وأكثر من تفريح المسائل ،
فبلغ ما أخذه باب الابتداء من تقييده إحدى وثلاثين لوحةً من : (٧٠ - ١٠١) ،
وباب الاشتغال ثلاثاً وعشرين لوحةً من : (١٠١ - ١٢٤) .
وباب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر خمساً وعشرين لوحةً من (١٢٤ -
١٤٩) ،

وباب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر ثلاثين لوحةً من (١٤٩ - ١٧٩) ،
(٨) فيه عرض لآراء النحاة واختلافهم في المسألة الواحدة ، وهو في عرضه لهذه
الآراء قد يوافق آراء بعضهم وقد يخالفها وقد يصحح رأي من يوافقها ، ولكن تصحيحه
لبعض الآراء نادراً ما يعطّل له أو يصحّح به صراحة . وقد يورد في المسألة رأيين
مختلفين دون بيان الراجح .

(٩) قد يشرح بعض الأمثلة وأبيات الشعر لزيادة الوضوح كقوله في بيت الشماخ :
كَلَّا يَوْمِي طَوَالَةٌ وَصَلَّ أَرَوِي ظُنُونٌ ، أَنْ مَطْرَحَ الظُّنُونِ
قال : (ومعنى البيت أنَّ الشماخ لقي أروى وهي امرأة في يومين بطواله وهي بئر ،
فلم يرضها ما يرضاه ويسره ، فعتبَ عليها ذلك فقال : في كلِّ واحدٍ من يومي طواله
وصل هذه المرأة ظُنُونٌ ، أي لا خيرَ فيه ، ثم قال : أَنْ مَطْرَحَ الظُّنُونِ ، أي جَبَّانٌ

(١) تقييده : ل ١٢٨ ، ١٥٥ .

(٢) تقييده : ل ٧٢ / .

(٣) تقييده : ل / ٩ .

اطراح من لا خير فيه ، ومطرح هنا اسم مصدر ، وكلا طرف زمان لأنه مضاف إلى اسم الزمان بعده ، ووصل مبتدأ ، وأروى مضاف إليه ، وظنون خبر المبتدأ وهو العامل في الطرف المتقدم على المبتدأ (١) .

وقال في بيت زياد بن زيد المذرى :

إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده أطال فأطى أو تناهى فأقصراً

(تناهى : أي أحيث انتهى بي العلم مطيلاً أو مقصراً ، والمعنى : طالت مدته

أو قصرت ، وأطى : من الطى وهو الزمان الطويل) . (٢)

وقال في شرح المثل (عود يعلم العنج) : العود : الجمل الصن ، ومعنى

(يعلم العنج) : يراعى فيرد على رجليه . (٣)

(١) : استنفاء الكلام على المسائل والقضايا التي يعالجها ، واتباع ذلك بالشواهد

من القرآن العظيم والشعر العربي ، فإذا أخذنا مثلاً مسألة تخفيف (إن) من باب

(إن) وأخواتها ، نجد المؤلف استوفى الكلام على هذه المسألة فذكر أن (إن) إذا

خففت جاز فيها وجهان : الإعمال والإلغاء ، وساق الأمثلة لذلك ، وأنها إذا خففت

تلتزمها اللام فارقة بينها وبين (إن) النافية ، ثم ذكر خلاف النحاة في هذه اللام ،

هل هي لام الابتداء التي تدخل في خبر (ان) أم أنها ليست لام الابتداء بل هي

لام أخرى تسمى (الفارقة) ؟ وتكلم على القولين في ذلك ونسبهما إلى قائلتهما ، وأورد

هجع كل فريق فيما ذهب إليه ، وما يؤيدهما من الأدلة والشواهد ، واعتراضات

كل فريق على رأى الفريق الآخر ، وردود كل منهما على الآخر ، واستغرقت هذه

المسألة خمس لوحات من تقييده من ل (١٦٨ - ١٧٢) وذكر خلالها من الشواهد

أربعاً وثلاثين آية كريمة ، وسبعة أبيات من الشعر ، وهديثاً نبوياً واحداً .

(١) تقييده : ل / ١٠٠ .

(٢) تقييده : ل / ٦٥ .

(٣) تقييده : ل / ١٥٥ .

(١١) أكثر ابن لب - رحمه الله - من التحليل في تقييده ، فلا يكاد يذكر حكماً أو قاعدة إلا وأتبعها سبباً وعلّة . ودونك أمثلة لتحليله .

أ - من شروط حذف الضمير الحائد على المبتدأ من الجملة الواقعة خبراً له ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة الحامل للحمل وقطعه عنه أو إلى ما يشبه ذلك . قال في باب الابتداء (إذا قلت : زيدٌ ضربته ، على الابتداء والخبر ثم قدّمت الجملة الواقعة خبراً وهي (ضربته) على الاسم المبتدأ فقلت : ضربته زيدٌ ، فلا يجوز حذف الضمير هنا بوجهه ، فلا تقول : ضربت زيدٌ ، تريد : ضربته زيد - ثم علل لا متناع ذلك بقوله - لأنّ الحامل المتقدم قوى ، فقطعه عن الحامل مع قوة تهيئته له لا يسوغ) (١) .

ب - قال في باب (كان) وأخواتها : (ولا يتقدم خبر (ما دام) عليها اتفاقاً ، لأنّ (ما) المصاحبة لها موصولة مصدرية وخبرها من الصلة وبعض الصلة لا يتقدم على الموصول . وكذلك أيضاً لا يتقدم خبر (مازال ، وما انفك ، وما فتى ، وما برح) عليها ما دامت منفية ب (ما) ، لأنّ (ما) النافية لها صدر الكلام فلا يحمل ما بعدها فيما قبلها) (٢) .

ج - قال في حديثه على تقديم موصول خبر (إن) على اسمها ، (لا يقال : إن طعامك زيداً أكل ، لأمرين ، أحدهما : أنك أوليت (إن) ما ليس باسم لها ولا خبر ، وإذا كان ذلك ممنوعاً في باب (كان) على ما تقدّم ، فامتناعه في هذا الباب أولى وأحرى ، لأنّ (كان) وأخواتها عوامل قوية لأنّها أفعال وأكثرها متصرف ، وعوامل هذا الباب حروف عطفت بالتشبيه بالأفعال فحملها ضعيف جداً) (٣) .

(١) تقييده : ل / ٨٢ .

(٢) تقييده : ل / ١٣٨ .

(٣) تقييده : ل / ١٦٦ .

توثيق نسبة الكتاب :

يمكن أن يدل على الباحث إلى توثيق نسبة هذا الكتاب إلى ابن لب من أمرين :

(١) من العنوان الذي ورد على الورقة الثانية في صدر المخطوطة منسوباً لأبى سعيد فن بن لب .

(٢) أنه قد ذكر ضمن مؤلفات ابن لب عند أصحاب التراجم حينما عرضوا لترجمة حياته ، ومن الكتب التي ذكرت ذلك : نيل الابتهاج (١) ونفح الطيب (٢) ومعجم المؤلفين (٣) وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٤) .

قيمة الكتاب العلمية :

تبدو قيمة هذا الكتاب في تناوله القواعد والأحكام النحوية من خلال نصوص القرآن العظيم ، فهو لا يذكر مسألة نحوية إلا في شواهد آية من القرآن ، وذلك يوضح الصلة الوثيقة بين النحو والقرآن .

وكذلك تبدو قيمته من شواهد الشعر الكثيرة وأقوال العرب ، وهذا المسلك من تناول الشواهد القرآنية والشعرية يربط ابن لب علم النحو بمصادره الأصلية التي تشرى مادته وتؤصل وجوده .

ولا تقتف قيمة الكتاب عند هذا الحد ، فهناك جمهرة من العلماء ورد ذكرهم في الكتاب ، ونقل عنهم ابن لب ولم يعرف عنهم الدارسون إلا القليل ، فكان ذكر آرائهم بمثابة حفظ لها .

وكذلك احتفظ الكتاب بجملته من أسماء الكتب في علوم اللغة ، ومنها ما لم يصل

(١) انظر منه ص : ٢٢٠ .

(٢) انظر منه : ٥ / ٥١٤ .

(٣) انظر منه : ٨ / ٥٨ .

(٤) انظر منه : ٢ / ١٧٥ .

إلينا كشرح الكتاب لأبي علي الشلمونين ، وشرح الايضاح لابن عصفور ، والتذكرة لأبي علي الفارسي ، وكان في ذكرها والاقتباس منها تأكيد نسبتها لأصحابها .

مصادر الكتاب :

لأنه قد تجمعت لابن لب ثروة عظيمة من كتب سالفه وأطلع عليها اطلاع الباحث المحقق ، وهضمها هضمًا سافًا وتمثلها تمثلاً واعياً وأفاد منها ، ولم يضيع ابن لب مقدمة لتقييده يبين لنا فيها منهجه ودوافع تأليفه والمصادر التي اعتمد عليها ، ولكن من خلال نصوص كتابه أمكن التعرف على مصادره . فهناك بعض المصادر نقل عنها ابن لب وأشار إلى أسمائها ، كما أن هناك مجموعة من العلماء الذين أخذ عنهم .

فمن الكتب التي نقل عنها وصرح بأسمائها ما يأتي :-

الكتاب لسيويه وقد أكثر النقل عنه ، التذكرة ، والايضاح للفارسي ، شرح الجمل (البيسط) ، والكافي ، والقوانين ، ثلاثتها لابن أبي الربيع ، التواترة ، وشرح الكتاب لأبي علي الشلمونين ، وشرح الايضاح لابن عصفور ، الأفعال لابن القوطية ، الخاطريات لابن جنى ، المقدمة الجزولية (الكراسية) لأبي موسى الجزولي ، التسهيل لابن مالك ، التبصرة للصيمري ، وشرح الجمل لابن عصفور .
ومن كتب التفسير : تفسير الزمخشري (الكشاف) ، تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز)

ومن كتب الحديث : الموطأ للإمام مالك بن أنس رضي الله عنه .

وهناك كتب أخذ عنها ولم يصرح بأسمائها ومنها : الخصائص لابن جنى ، المقرب لابن عصفور ، شرح الجزولية للأبدي ، معاني القرآن للفراء ، شرح الكتاب للسيرافسي الافصاح لابن الطراوة ، واصلاح الخلل لابن السيد ، وشرح الجمل لابن الضائع ، الرد على النحاة لابن مضاء ، الانتصار لابن ولاد ، شرح الجمل لابن خروف ، وفيه ذلك .

ومن العلماء : أبو عمرو بن العلاء (ت ٥٩٥هـ) ، الخليل (ت ١٧٥هـ) ، وسيبويه
(ت ١٨٠هـ) ، يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ) ، الكسائي (ت ١٩٧هـ) ، الفراء (ت ٢٠٧هـ)
أبو بكر بن عبيد (ت ٢١١) ، الأخفش الأوسط (ت ٢١٥) ، أبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥)
المازني (ت ٢٤٩) ، المبرد (ت ٢٨٥) ، أبو علي الدينوري (ت ٢٨٩) ، ابن كيسان
(ت ٢٩٩هـ) ، أبو اسحاق الزجاج (ت ٣١٠هـ) ، الأخفش الأصغر (ت ٣١٥) ، ابن
السراج (ت ٣١٦هـ) ، ابن ولاد (ت ٣٣٢) ، ابن درستويه (ت ٣٤٧) ، أبو علي
القالبي (ت ٣٥٦) ، ابن القوطية (ت ٣٦٧) ، السيرافي (ت ٣٦٨) ، أبو علي الفارسي
(ت ٣٧٧) ، ابن العريف (ت ٣٩٠) ، ابن جنى (ت ٣٩٢) ، ابن فورك (ت ٤٠٦) ، ابن
بابشاذ (ت ٤٦٩) ، أبو الحجاج الأعمى الشنتمري (ت ٤٧٦) ، أبو الوليد القشيري
(ت ٤٨٩) ، ابن الأغضر (ت ٥١٤) ، ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١) ، ابن
الطراوة (ت ٥٢٨) ، ابن الباذش (ت ٥٢٨) ، الزمخشري (ت ٥٣٨) ، ابن يسمون
(ت ٥٤٠) ، القاضي أبو محمد بن عطية (ت ٥٤٦) ، ابن طاهر الخدب (ت ٥٨٠) ،
السهيلى (ت ٥٨١) ، ابن أبي العافية (ت ٥٨٣) ، ابن ملكون (ت ٥٨٤) ، ابن
مضاء (ت ٥٩٢) ، أبو موسى الجزولي (ت ٦٠٧) ، ابن خروف (ت ٦٠٩) ، أبو بكر بن
طلحة (ت ٦١٨) ، أبو علي الشلوين (ت ٦٤٥) ، ابن أبي غالب (ت ٦٤٥) ، ابن
عصفور (ت ٦٦٣) ، ابن مالك (ت ٦٧٢) ، ابن الضائع (ت ٦٨٠) ، الأبيـذى
(ت ٦٨٠) ، ابن ابى الربيع (ت ٦٨٨) .

شواهد ابن لب في تقييده :

أ - القرآن الكريم :

لا شك في أن القرآن الكريم هو المادة الأولى التي عليها مدار الدراسات العربية
جميعا ، وهو أجد النصوص بالاعتماد عليه ، وأقننها وسيلة للاحتجاج به ، وأعلى
مراتب الكلام حجةً واستشهاداً على الأحكام المتعلقة بقواعد العربية وأهم ينبوع للشاهد.

وما يحمد لابن لب في تقييده احترامه لقراءات القرآن السبعية وغيرها ، واكثاره من الاستشهاد بالقرآن الكريم ، فقلَّ أن تجدَ موضوعاً لا يستشهد فيه بآية كريمة أو آيات ، ولا شكَّ أن هذا المسلك من ابن لب في الاستشهاد بالقرآن الكريم عملٌ يستحقُّ عليه التقدير ، فإنَّ أولَّ ما يحتج به في أصول اللغة وتقدير العربية ووضع قواعد ما وأحكامها ، يجب أن يكون القرآن الكريم ، لأنَّ أفصح ما ورد فيها .

ولقد كان توسع ابن لب في إيراد الشواهد من القرآن الكريم ، نتيجة لاستحضاره السريع لآيات القرآن التي تتصل بالمسائل النحوية التي يتحدث عنها ، ولا عجب في ذلك فالرجل من القراء الحفظة ، قرأ لنافع وتصدر للاقراء ونشر العلوم ،^(١)

وهذا المسلك أصبح الاستشهاد بالقرآن الكريم من أهم مميزات تقييده .

وقد أحصيت جملة الآيات القرآنية التي استشهد بها ابن لب في هذا الجزء من تقييده ، فبلغت خمس عشرة وخمسة آية ، إذا استثنينا الآيات المكررة . وهو عدد ضخم حيث أن كتاب سيويه وهو على رفعة شأنه في العربية قد ضم (٣٧٣) آية كما أحصاها الأستاذ علي النجدي ناصف .^(٢)

وأكثر هذه الآيات على قراءة الجمهور ، تمثل بها ابن لب في مواضع كثيرة لتوضيح قواعده وتثبيت أحكامه .

ومن أبرز السمات في استشهاد ابن لب بالقرآن الكريم ما يأتي :

(١) في استشهاد بالقرآن كثيراً ما كان ينسب القراءة لأصحابها ، فقد نسب في باب الابتداء قراءة قوله تعالى : (إِنَّهُ مِنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ)^(٣) بإثبات ياء (يَتَّقِي) لقبيل . وقراءة قوله تعالى : (وَكُلُّ وَعْدٍ لِلَّهِ الْحَسَنَى)^(٤) برفع (كُلُّ) لابن عامر ، وغير

(١) غاية النهاية : ٧ / ٢ .

(٢) سيويه امام النحاة ص : ٢٤١ .

(٣) من الآية (٩٠) من سورة يوسف ، وانظر تقييده : ل / ٩٦ .

(٤) من الآية (١٠) من سورة الحديد ، وانظر تقييده : ل / ٨١ .

ذلك كثير جداً .

(٢) في استشهاده بالقراءات لا يفرق بين قراءة وأخرى ، فهو يستشهد بالقراءات السبع كما يستشهد بالقراءات الشاذة ، وقد يصح بشذوذ القراءة ، ففي حديثه عن حذف الضمير مبتدأ العائد على الموصول في باب (إنَّ واخواتها) مثل له بقوله تعالى : (مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ (١) فِيمَنْ قَرَأَ (بعوضة) بالرفع ، وهي قراءة شاذة قرأ بها الضحاك ، وإبراهيم بن أبي عبله ، ورؤية بن المصجاج . (٢)

قال : ومثلها أيضاً في ذلك قوله عز وجل : (تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ) (٣) برفع

(أحسن) في قراءة شاذة قرأ بها يحيى بن يعمر ، وعبدالله بن أبي اسحاق ، فأحسن خبر مبتدأ محذوف وهو الضمير العائد على الذي ، أي : على الذي هو أحسن . (٤)

(٣) يذكر أوجه القراءات في الآيات التي يستشهد بها ، كتوجيه القراءتين في قوله تعالى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ) (٥) ، قال في باب أقسام الأفعال في التمدى : (فإن كانت (ظننت) بمعنى : اتهمت ، و(رأيت) بمعنى : أبصرت ، كانا متعديين إلى واحد نحو : رأيت زيداً ، أي أبصرته ، وظننت زيداً ، أي اتهمته ، ومن هذا قوله تعالى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ) فيمن قرأه بالظاء ، أي بمتهم ، وفيه ضمير مستتر مفعول لم يسم فاعله . ومن قرأه بالضاد فمعناه (ببخيل) والضمير المستتر فيه فاعل) (٦)

(١) من الآية (٢٦) من سورة البقرة .

(٢) تقييده : ل/١٦٦ .

(٣) من الآية : (١٥٤) من سورة الانعام .

(٤) تقييده : ل/١٦٦ .

(٥) الآية : (٢٤) من سورة التكوثير .

(٦) تقييده : ل/٤١ .

(٤) يذكر أوجه الإعراب في الآية واختلاف النحاة ، ففي باب (كان وأخواتها) أتى بقوله تعالى : (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا) (١) ، قال : (فقرأة حمزة وحفص بنصب (البر) على أنه الخبر ، و(أَنْ تُولُوا) الاسم ، وهذه القراءة على الوجه الكثير .
وقرأ الباقر برفع (البر) ، وتحتل هذه القراءة وجهين ، أجمودهما وأقواهما
أَنْ يَكُونَ اسْمٌ (ليس) ضمير المرأة والشأن ، وأن يكون (البر) اسم (ليس) و(أَنْ تُولُوا)
الخبر على الوجه القليل . (٢)

وذكر أيضاً في هذا الباب قراءة ابن مسعود رضي الله عنه لقوله تعالى : (أَكَّانَ
لِلنَّاسِ عَجَبٌ أَنْ أَوْحَيْنَا) (٣) برفع (عَجَب) ثم ذكر فيها ثلاثة أوجه من الإعراب . (٤)
وذكر أيضاً قوله تعالى : (قُلْ إِنْ أَمَرْتُكُمْ لِلَّهِ) (٥) قال : على قراءة أبي عمرو
(كَلَّه) بالرفع ، فكله مبتدأ ، ولله في موضع الخبر ، والجملة من المبتدأ والخبر في
موضع خبر (إِنَّ) . وعلى قراءة الجماعة بنصب (كَلَّه) فكله توكيد للأمر ولله في موضع
خبر (أَنْ) . (٦)

وذكر قوله تعالى : (أَوْلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ) (٧) ، قال : يقرأ في السبع برفع
(آية) ونصبها ، و(يكن) مع رفع آية بالتاء ومع نصبها بالياء ، ثم ذكر أوجه الإعراب
فيها والخلاف بين النحاة . (٨)

(١) من الآية : (١٧٧) من سورة البقرة .

(٢) تقييده : ل/١٢٩ .

(٣) من الآية : (٢) من سورة يونس .

(٤) تقييده : ل/١٣٢ .

(٥) من الآية : (١٥٤) من سورة آل عمران .

(٦) تقييده : ل/٨١ .

(٧) من الآية : (١٩٧) من سورة الشعراء .

(٨) تقييده : ل/١٣٢ .

(٥) القرآن عنده لا يحمل على الوجه الضعيف مع امكان غيره ، ففي باب الاشتغال ذكر قوله تعالى : (يَفْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) (١) ، قال : فإن جعلت قوله تعالى (وطائفةٌ قد أهمتهم أنفسهم) معطوفاً على الجملة الاسمية الواقعة الفعلية صفة صارت أيضاً صفةً لنحاس ، ولا ضمير فيها يعود عليها ، وأيضاً ففي ذلك عدم المشاكلة من جهة عطف الأسمية على الفعلية ، والقرآن لا يحمل على الوجه الضعيف مع امكان غيره . (٢)

وخلاصة القول فإن ابن لب قد بسط للقراءات أرحب ما بسط ، فاحترم قراءات القرآن السبعية وغيرها من القراءات ، وكان يعتد بالقراءات المختلفة من غير تفريق بين قارئ وآخر .

ب - الحديث النبوي الشريف :

قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف واعتباره مصدراً من مصادر الاحتجاج قضية كثر حولها الحديث والجدل بين مؤيد ومعارض ، وقد استقصى العلماء قدماً ومحدثين جوانب البحث حول هذه القضية . (٣)

وقد أعتمد ابن لب في تقييده الحديث النبوي الشريف مصدراً من مصادر الاحتجاج في إثبات القواعد ، إيماناً منه بأن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطبقة العليا من البلاغة البشرية .

فقد وقع في تقييده تسعة عشر حديثاً نبوياً ما عدا الآثار ، وهو في استدلاله بالحديث قد يثبت المرجع الذي استمد منه الحديث كقوله في الابتداء بالنكسر وهو يعدد مسوغاتها : (السابع عشر : أن تتقدمه وأوال الحال . . . وفي الموطأ في

(١) من الآية : (١٥٤) من سورة آل عمران .

(٢) تقييده : ل/١١٥ .

(٣) انظر خزانة الادب : ٩/١ ، فما بعدها ، والاقتراح ص ٥٤ ، في أدلة النحوص :

(٨١) ، مدرسة الكوفة : ١٤٢ - ١٤٣ ، في أصول النحو للاستاذ سعيد الافاني :

باب ترك الوضوء من المذي عن سعيد بن المسيب : أَنَّهُ سَمِعَهُ وَرَجُلٌ يَسْأَلُهُ ، فَالْوَاوُ
الداخلة على رجل وَأَوَّ الحَال ، وهى المسوغة للابتداء ، والجملة بعده التى هى قوله
(يسأله) فى موضع خبره . (١)

وقد يورد الحديث لبيان أوجه الإعراب فيه ، ففى حديثه فى باب (كان وأخواتها)
أورد الحديث (كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يَهُودَانِيَهُ
أَوْ نَصْرَانِيَهُ) قال : ويروى أيضاً (اللذنين) بالنصب وجهاً واحداً ، وعلى الرفع وجهين
ثم بين وجه النصب ووجه الرفع من الإعراب . (٢)

وأورد أيضاً الحديث : (إِنْ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصْرُورُونَ) ، وذكر
فيه وجهين من الإعراب . (٣)

وعلى كل حال فقد كان ابن لب يعتقد بالحديث النبوى الشريف أصلاً فى اثبات
القواعد النحوية .

ج - كلام العرب : شعراً ونثراً :

الشعر العربى مصدرٌ رَمَهُمْ من مصادِر اللُّغَةِ عند النحاة العرب ، وقد كُتِبَ
احتجاجهم به ، ووضعوا لهذا الاحتجاج أصولاً وقواعداً ، فحددوا الشعراء الذين
يحتج بشعرهم وعصور الاحتجاج . (٤)

ولابن لب فى تقييده على بعض جمل الزباجى اهتمامٌ ظاهرٌ بالشعر ، ينشده
للاستشهاد على صحة ما يذهب إليه من صحة تأكيد الأحكام وتثبيت القواعد وتوضيحها
والدفاع عنها . وقد أحصيت شواهدُه من الشعر فبلغت أربعة وستين وثلاثمائة بيتاً

(١) تقييده : ل / ٧٢ .

(٢) تقييده : ل / ١٤٣ .

(٣) تقييده : ل / ١٥٥ .

(٤) انظر مقدمة الخزنة ، والاقتراح ص ٧٠ .

من الشعر والرجز ، جميعها تعود إلى عصور الاحتجاج ما عدا ستة أبيات :
أولها : قول أبي القاسم الحريري :

جَادَ بِالْعَيْنِ حِينَ أَعْمَى هَوَاهُ عَيْنُهُ فَاثْنَى بِلَا عَيْنَيْنِ

جاء به شاهداً على قول مَنْ لم يشترط - من النحاة - في التثنية اتفاق المعنيين ،
فأتى بالتثنية في (عينين) يريد بهما : عين الذهب والعين الباصرة . (١)

وثانيها : قول أبي تمام :

مَنْ كَانَ مَرَعَى عَزْمِهِ وَهَمُومِهِ رَوْحُ الْأَمَانِي لَمْ يَزَلْ مَهْزُولًا (٢)

ولم يأت به ابن لب شاهداً وإنما أتى به متابعة لأبي علي الفارسي في الأيضاح
وقد جاء به مثلاً لما يجوز فيه من وجوه الأعراب .

وثالثها : قول أبي نواس :

البدْرُ أَشْبَهُ مَا رَأَيْتُ بِهَا حِينَ اسْتَوَى وَدَا مِنْ الْحَجَبِ (٣)
وَيْلُ الرَّشَا لَمْ يَخْطِهَا شَبَهَا فِي الْجَيْدِ وَالْعَيْنَيْنِ وَاللَّبِّبِ

وجاء به شاهداً على الجمع بين حرفي العطف (الواو - ويل) وصار العطف للواو
و (بَلْ) لمجرد الأضراب من غير عطف .

وأبو نواس وإن لم يكن ممن يحتج بشعره فهو معاصر للعرب الذين تقوم بهم الحجة

ورابعها : قول أبي نواس أيضا :

فِي مَجْلِسِ ضَحِكِ السُّرُورِ بِهِ عَنِ نَاجِذِيهِ وَهَلَّتِ الْخَمْرُ (٤)

وجاء به شاهداً على استعمال المجاز في اللفظة .

(١) تقييده : ل / ٩٠ .

(٢) تقييده : ل / ١٤٣ .

(٣) تقييده : ل / ٣٠ .

(٤) تقييده : ل / ١٦٠ .

وخامسها : قول صالح بن عبد القدوس :

والشيخ لا يترك أخلاقه حتى يوارى في ثرى رسيه (١)

وجاء به مثالا لمشابهة معناه لمعنى بيت ومثل سالفين .

وسادسها : قول المتنبي :

وحر هجير يترك الماء صاديا (٢)

وجاء به شاهداً على استعمال المجاز والاتساع في اللغة على طريق المبالغة وهذه الشواهد الكثيرة التي جاء بها ابن لب في هذا الجزء من تقييده ، فسي الغالب لا ينسبها إلى قائلها ويتركها غفلاً ، وتلك عادة سار عليها أكثر النحاة ، وقد أدت هذه المادة إلى ظهور حركة من التأليف تدور حول هذه الشواهد ، موجهة اهتمامها إلى نسبة هذه الشواهد لأصحابها ، وإلى شرحها واعرابها ، ومن المؤلفات في هذا الشأن نذكر على سبيل المثال لا الحصر : شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ولالأعلم ، وشرح أبيات الجمل لابن السيد ، وشرح أبيات المضي ، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ، وشرح شواهد الكشاف لمحمد عليان ، وشرح شواهد الألفية للمحيني وغير ذلك من كتب الشواهد ، ومن بين شواهد هذا التقييد نسب ابن لب عشرة أبيات فقط لقائلها ، فقد نسب إلى كل من النابغة الذبياني (٣) ، وزهير (٤) ، وامرئ القيس (٥) ، وحسان بن ثابت (٦) ، ويزيد بن الحكم الثقفي (٧) ، وساعدة بن جؤية (٨) ،

(١) تقييده : ل/١٥٥ .

(٢) تقييده : ل/١٥٨ .

(٣) انظر تقييده : ل/٢٧ ، ٤٠٠ ، ١٦٦ .

(٤) تقييده : ل/٦٧ .

(٥) تقييده : ل/٧٣ .

(٦) تقييده : ل/١٣٣ .

(٧) تقييده : ل/١٥٨ .

(٨) تقييده : ل/١٥٨ .

وأبي الطيب المتنبي (١) ، والشماخ بن ضرار الغطفاني (٢) ، والفرزدق (٣) .

وتتبعنا بقية الشواهد في مظاهرها من كتب النحو واللغة والد واوين ، وأسندتها لأصحابها ما وجدت لذلك سبيلاً ، ولم أوفق في العثور على نسبة بعض الأبيات مع طول المكث والتأني .

وأما شواهد النثر فقد كان ابن لب يستشهد بما أشرع العرب الفصحاء الذين نقلت عنهم اللغة العربية من أقوال وأمثال ، فبلغ جملة ما أستشهد به من أقوال ثمانية وعشرين قولاً ، وستة أمثال .

أثر (البسيط في شرح الجمل) في (تقييد ابن لب) :

البسيط كتاب ألفه أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي الأموي ، المتوفى سنة (٦٨٨هـ) في شرح الجمل . ويعتبر ابن أبي الربيع هذا من شيوخ أشياخ ابن لب . ويعتبر البسيط أيضاً مصدراً مهماً من مصادر ابن لب في تقييده ، فقد نقل عنه كثيراً واستقى من آرائه وشواهد ، وانتفع به انتفاعاً عظيماً وأفاد . ولا يبعد عندي أن يكون ابن لب قد اطلع على كتاب البسيط فقرأه وتفهمه ، والدليل على ذلك تردد اسم ابن أبي الربيع في تقييد ابن لب كثيراً وتصريحه به وكثرة آرائه المنقولة عنه ، واقتفاؤه أثره وتأثره به في معالجة بعض المسائل النحوية . ودونك أمثلة تكشف لك هذا التأثير .

(١) ابن أبي الربيع في البسيط يفترض الأسئلة ويجيب عليها ، قال في باب الفاعل والمفعول به : (ولا يجوز : الشمس طلعت ، إلا في الشعر ، قال :

(١) تقييده : ل / ٥٨ .

(٢) تقييده : ل / ١٠٠ .

(٣) تقييده : ل / ١٠٠ .

فَلَا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلُ إِبْقَالِهَا

فَإِنَّ قُلْتَ : ليس في هذا ضرورة ، ألا ترى أنه لو قال : وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَتْ إِبْقَالِهَا
لم ينكسر الشعر ، ونقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفها قياساً ، وقد قرئ
به .

الجواب : النقل ليس من لغات جميع العرب ، فهذا الشاعر ليس من لغته
النقل ، فلما لم يكن من لغته اضطر إلى حذف التاء ، وأجرى الضمير مجرى الظاهر (١)
وانظر ماذا قال ابن لب في ذلك ، قال : (وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَلَا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلُ إِبْقَالِهَا

فضرورة ، لأنه لم يلحق التاء في (أبقل) مع أن فاعله ضمير غيبة/يفسره مفرد
مؤنث وهو الأرض ، فَإِنَّ قُلْتَ : هَلَّا قَالَ هَذَا الشَّاعِرُ : أَبْقَلَتْ إِبْقَالِهَا ، بِالْحَقِيقِ
التاء مع نقل حركة الهمزة بمدّها إليها ، فكان بذلك يخرج عن الضرورة مع أن
البيت لا ينكسر بذلك ، فلم لم يفعله ؟

فالجواب : أن نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ليس من لغة جميع العرب ،
انما هو لغة بعضهم ، ولعل هذا الشاعر لم يكن من لغته ذلك (٢) .

وهذا الكلام - الذي قاله ابن لب - في مضمونه وفحواه يلتقي مع الكلام الذي قاله

ابن أبي الربيع ، في افتراض الأسئلة والإجابة عليها .

(٢) وجه ابن أبي الربيع في باب الابتداء قول العرب : (السَّمْنُ مَنْوَانٌ بِدِرْهَمٍ)
فقال : (فَإِذَا صَحَّ أَنَّ الضَّمِيرَ الْعَائِدَ عَنِ الْخَبَرِ إِلَى الْبِتْدَاءِ يَجُوزُ حَذْفُهُ بِشَرْطَيْنِ
فتقول : قولهم : السمن منوان بدرهم ، يجوز فيه الوجهان :

أحدهما : أن يكون (منوان) مبتدأ ، و (بدرهم) خبر عن منوين ، والجملة

(١) البسيط ص : ١١٥ - ١١٦ .

(٢) تنقيده : ل / ١٧ .

خبر عن السمن ، والضمير العائد محذوف تقديره : السمن منوان منه بدرهم ،
(منه) في موضع الصفة وحذف لوجود الشرطين .

الثاني : أن يكون (منوان) خبراً عن السمن ، و (بدرهم) في موضع الصفة ويكون
على حذف مضاف ويكون التقدير : منوا السمن منوان بدرهم ، كما تقول : الرجلان
رجلان صالحان ، ويجوز أن تقدر حذف المضاف من الثاني ويكون التقدير : السمن
ذو منوين بدرهم .

والدليل على أنه يجوز أن تجعل المنوين خبراً عن السمن ، ويكون من قبيل الاخبار
بالمفردات أن سيبويه حكى عن بعض العرب : كان السمن منوين بدرهم ، و (كان)
لا تؤثر في الجملة (١) .

واقطفى ابن لب في تقييده أثر ابن أبي الربيع في توجيهه هذا القول فقال : (ومن
حذف الضمير أيضاً لا اجتماع الشرطين قول العرب : السمن منوان بدرهم ، فالسمن
مبتدأ ، و (منوان بدرهم) جملة من مبتدأ وخبر في موضع خبر الأول ، والضمير
محذوف لفهم المعنى تقديره : منوان منه بدرهم ، وكذلك : البرق قفيزان بدرهم ،
أي قفيزان منه بدرهم ، ويجوز أيضاً في هذا نحوه وجه آخر ، وهو أن يكون (السمن)
مبتدأ ، و (منوان) خبره ، و (بدرهم) في موضع الصفة لمنوين ، فيكون الخبر على هذا
مفرد لا جملة ، فلا يفتقر الى وجود ضمير يعود على المبتدأ ، إنما يشترط ذلك في
الخبر إذا كان جملة ، ولا بد أن يكون هذا الوجه الثاني على حذف مضاف ، إما
من المبتدأ وإما من الخبر ، فتقديره إذا كان محذوفاً من المبتدأ : منوا السمن
منوان بدرهم ، وقفيزا البرق قفيزان بدرهم ، وتقديره إذا كان من الثاني : السمن
ذو منوين بدرهم ، والبرق قفيزين بدرهم ، أي صاحب هذا التسعير) (٢) .

(١) البسيط : ٤٤٣ .

(٢) تقييده : ل / ٨٠ .

(٣) الجملة الواقعة خبراً لأبد^{تد} فيها من ضمير يعود إلى المبتدأ ، وقد توضع
الحرب موضع الضمير اسم الإشارة ، قال تعالى : (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ
أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا) (١) ، فالذى وقع به الربط (أُولَئِكَ) وهى فى موضع الضمير ، وفى
(كان) ضمير يعود الى المكلف ، التقدير : إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّهَا كَانَ عَنْهُ
مَسْئُولًا ، وفى (مسؤولا) ضمير ، وهو المفعول الذى لم يُسم فاعله ، و(عنه) فى
موضع نصب . ويجعل الزمخشري (عنه) فى هذه الآية فى موضع رفع مفعولاً لم يُسم فاعله
يتعلق بمسؤول . (٢)

قال ابن ابي الربيع : (ولا يجوز أن يكون (عنه) فى موضع رفع ، لأن ما يسند
إليه الفعل لا يجوز تقديمه عليه ، فلا تقول : يزيدٌ مرٌّ ، تريد : مرٌّ يزيد ، وإن قلت :
زيدٌ ضربٌ ، فليس زيد هو الذى أسند إليه الفعل ، إنما هو مبتدأ ، والذى أسند
إليه الفعل ضميرٌ مستترٌ يظهر فى التثنية والجمع فتقول : الزيدان ضربان ، والزيدون
ضربوا . وهذا مما غلط فيه الزمخشري فجعل (عنه) فى هذه الآية مفعولاً لم يسم
فاعله لمسؤول ، ولا أعلم أحداً قاله ولا أجازته (٣)

واقترن ابن لبأثر ابن ابي الربيع فى الرد على الزمخشري فقال : (وقد جعل
الزمخشري اسم (كان) ضميراً مستتراً فيها يعود على (كل) ، و(مسؤولا) خبرها ،
وليس فيه ضمير ، و(عنه) يتعلق بمسؤول ، وهو عنده فى موضع رفع مفعولاً لم يسم فاعله
مسؤولاً مقدماً عليه ، وهو رتق المحرور الواقع مفعولاً لم يسم فاعله
على العامل ، فيجوز على هذا أن تقول : زيد منه مضحك ، والزيدان منهما مضحك
والزيدون منهم مضحك ، وكذلك أيضاً تقول : يزيدٌ سيرٌ ، على أن يكون يزيد فى
موضع رفع مفعولاً لم يسم فاعله بسيرٍ مقدماً عليه . (٤)

(١) من الآية : (٣٦) من سورة الاسراء .

(٢) الكشاف : ٤٤٩ / ٢ .

(٣) البسيط : ص ٤٣٧ .

(٤) تقييده : ل / ٧٦ .

(٤) قال ابن أبي الربيع : (الابتداء) : تعرية الاسم من العوامل اللفظية ،
والإسناد إليه ، ومجيئه ليسند إليه هو الذي أوجب رفعه وهو العامل ، والتعريفة
شرط في العمل (١) .

ونرى ابن لب يقفواثر ابن أبي الربيع في ذلك فيقول : (والابتداء) : هو الإسناد
والتعرية من العوامل اللفظية غير الزائدة ، فمعنى الابتداء في (زيد) من قولك :
زيد قائمٌ ، هو الأخبار عنه بما بعده وتعريه من العوامل في اللفظ ، والرافع للمتدا
في الحقيقة إنما هو الإسناد الذي هو الأخبار عنه ، والتعري شرط في العمل (٢) .

(٥) الخبر الواقع بعد (لولا) في نحو قولك : لولا زيد لأكرمتك ، لازم الحذف
والاسم الواقع بعده مبتدأ . ويرى الكوفيون أن (زيد) في المثال المذكور فاعلٌ
بفعل محذوف عوضت منه (لا) ، فالأصل عندهم : لو زال زيد لأكرمتك .

قال ابن أبي الربيع : ويبدل هذا - أي مذهب الكوفيين - بأمرين ، ثم ذكر
الأمرين . ونقل عنه ابن لب هذين الأمرين في تقييده (٤) .

(٦) (جاء) و (قعد) لا يستعملان ناقصين (بمعنى : صار) إلا في المثليين
المسموعين خاصة ، وهما : ما جاءت حاجتك ، وقولهم : شخذ شفرته حتى قعدت
كأنها حرية ، وطرد الزمخشري ذلك في غير هذين المثليين ، وجعل من ذلك قوله
تعالى (فتقعد مذموماً مخذولاً) (٥) ، وقوله تعالى : (فتقعد طوماً محسوراً) (٦) .

(١) البسيط ص : ٤١٣ .

(٢) تقييده : ل / ٧١ .

(٣) البسيط ص : ٤٦٤ .

(٤) تقييده : ل / ٨٤ .

(٥) من الآية : (٢٢) من سورة الاسراء .

(٦) من الآية : (٢٩) من سورة الاسراء ، وانظر الكشاف : ٤٤٧ / ٢ .

وحكى ابن أبي الربيع^(١) مذ هب الزمخشري ورد عليه ، واقتفى ابن لب في تقييده
أثر ابن أبي الربيع في الكلام على (جاء وقعد) وحكاية مذ هب الزمخشري والرد عليه .
قلت : وفي الحقيقة يفضل أن لا يتجاوز (جاء وقعد) الموضوع الذي استعملتهما
فيه العرب .

(٧) مذ هب المبرد إلى منع تقدم خبر (ليس) عليها ، وقال : لأن (ليس) لا تتصرف
في نفسها ، وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله ، فلا يقال : قائماً ليس زيد ،
وانفصل ابن أبي الربيع في كتابه (البسيط)^(٤) عن ذلك ورد مذ هب المبرد .
ونقل ابن لب انفصال ابن الربيع وتأثر بكلامه .^(٥)

(٨) قال ابن أبي الربيع : يشترط في الاسم المبتدأ شرطان : أحدهما : الافراد
..... والثاني : أن يكون معرفة^(٦)

واقتفى ابن لب في تقييده أثر ابن أبي الربيع في ذكر هذين الشرطين ، والكلام
على الشرط الأول وبعض مواضع من الشرط الثاني ، فقال : (المسألة الثالثة فيما
يشترط في المبتدأ ، وله شرطان : أحدهما : الافراد ... الشرط الثاني : أن يكون
معرفة^(٧)

(٩) ويظهر تأثر ابن لب بابن أبي الربيع أيضاً في التوجيه لقراءات القراء ، وذلك
كتوجيه قراءة : (الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والبار)^(٨) برفع (سواء)

(١) البسيط ص : ٥٣٧ .

(٢) تقييده : ل / ١٢٥ .

(٣) المقتضب : ٤ / ١٩٠ .

(٤) البسيط ص : ٥٤٦ .

(٥) تقييده : ل / ١٣٩ .

(٦) البسيط : ص : ٤١٣ فما بعدها .

(٧) تقييده : ل / ٧١ - ٧٢ .

(٨) انظر البسيط ص : ٩٤٩ - ٩٥٠ ، وتقييد ابن لب : ل / ٩٩ .

هذا ولم يكن البسيط وهذه في هذا المجال ، فهناك كتب أخرى لابن أبي الربيع
كان لها أيضاً أثر واضح في تقييد ابن لب ، ومن ذلك كتاب " الكافي " وكتاب " ^{المخلص} المخلص
في قوانين العربية " .

فالمطلع على هذين الكتابين يدرك مدى أثرهما في هذا التقييد ، من حيث
الأسلوب وطريقة المعالجة لقضايا النحو .

نسخة الكتاب :

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب - بعد بحث طويل تجاوز فهرس المكتبات
العربية إلى فهرس المكتبات الأجنبية - على نسخة وحيدة ، وهي المحفوظة في مكتبة
الأسكوريال تحت رقم (١٠٩) ، ولم أشر على غيرها مع طول البحث وكثرة التنقيب .
وقد أهدانى الأخ الدكتور عياد الشبتي مصورة منها ، وحصلت أيضاً على شريط
مصور منها .

وهذه النسخة تامة وواضحة ، مثبتة الأول والآخر ، وليس فيها من نقص إلا ما
يوجد بها من فراغات بسيطة في الورقة رقم (١٠٩) بمقدار سطر ، وفي الورقة رقم
(١١٠) بمقدار سطر ونصف ، وفي الورقة رقم (١١٢) بمقدار أربع كلمات . وليس
هذا الفراغ ما يضطر المحقق إلى الأحكام عنها .

خطها وعدد أوراقها :

كتبت هذه النسخة بقلم مغربي جميل ، وكتبت عنوانات الأبواب والفصول والمسائل
بخط عريض واضح .

تقع هذه النسخة في ثمانين ومائة ورقة ، لكل ورقة صفحتان ، وتشتمل كل صفحة
على ثلاثة وعشرين سطرًا ، في كل سطر نحو خمس عشرة كلمة تقريباً .

بدايتها ونهايتها :

بأولها ورقتان تحتوى الورقة الأولى منهما فى صفحتها اليسرى من تحت على ما يفيد اعارتها أو تملكها ، فقد جاء ما نصه : (الحمد لله فى ذمة الفقيه محمد بن على بن عبد الله ، أهدى عشر برشال تمر ، أربعة أبو فقوس وسبعة خلط أحمد بن على بن راشد ، عشرة براشل خلط أحمد بن عثمان بن على بن بدير ، ثمانية براشيل خلط) .
وعلى الورقة الثانية فى صفحتها اليسرى من أعلى كتب عنوانها بخط الناسخ الذى نسخ الكتاب ، ونصه : (هذا تقييد على بعض جمل أبى القاسم الزجاجى للأستاذ الإمام أبى سعيد فرج بن قاسم بن لب ، رحمه الله ورضى عنه) .

ومن الورقة الثالثة يبدأ نص المخطوطة - بعد البسطة والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم - بقوله : قال الشيخ الفقيه الأستاذ الخطيب الشهير العالم العلم المفتى المقدس المرحوم بركة الأندلس ، أبو سعيد فرج بن قاسم بن لب الثعلبى رحمه الله :
الكلام هو اللفظ المركب وجوداً أو تقديراً

وختمت المخطوطة بقوله : (والله سبحانه ولى التوفيق بمنه وفضله ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى أهله . ألفت فيما قيدت ما نصه ، هذا آخر ما وجدت من هذا التقييد لمؤلفه رحمه الله ورضى عنه) .

ولا يعرف تاريخ نسخها ولا ناسخها ، ولا توجد إشارة لذلك ، ولكنى عرضتها على الأستاذ الدكتور محمود محمد الطناحى ، الخبير فى مجال المخطوطات والأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، وبعد أن قام بفحصها رجح أنها من خطوط القرن التاسع أو العاشر الهجريين ، والله أعلم .

وهذه النسخة مقابلة بعد الفراغ من نسخها ، والدليل على ذلك أن الناسخ

الحق فى هوامشها بعض ما سقط منها فى أثناء النسخ .

ويبدو - والله أعلم - أنها منقولة عن نسخة المؤلف بدليل قول الناسخ في ختامها :

(هذا آخر ما وجدت من هذا التقييد لمؤلفه رحمه الله ورضي عنه) .

منهج التحقيق :

لما كانت الغاية من تحقيق النصوص إنما هي إخراجها صحيحة سليمة كما وضعها المؤلف ، فقد بذلت الجهد في هذا السبيل ، ليخرج الكتاب صحيحاً سليماً كما وضعه صاحبه دون المساس بجوهره إلا بما تقتضيه أصول القواعد الإملائية واللغوية المعروفة اليوم .

وقد التزمت في تحقيق الكتاب القواعد التالية :

١ - حرصت على الإشارة إلى بدء كل ورقة من الأصل ^{المصور} / فوضعت لصفحة الورقة رقماً هو نفس الرقم الذي تحمله في الأصل ، مشيراً للصفحة اليمنى بحرف الألف والصفحة اليسرى بحرف الباء ، فمثلاً رقم الورقة (٣) صفحتها اليمنى (٣ / أ) واليسرى (٣ / ب) وقصدت بذلك تسهيل المهمة لمن أراد الرجوع إلى المخطوطة للمراجعة والمقارنة .

٢ - بذلت ما استطعت من جهد في ضبط نص الكتاب بما يتفق وقواعد الإعراب وحررت نصه بدقة وأناقة وفق القواعد الإملائية المعروفة اليوم ، ولم أتقيد بالنص الأصلي ، لاسيما وهو مكتوب بالخط المغربي .

٣ - أضفت كلمات اقتضاها السياق وملأت بعض الفراغات ، مستعينة في ذلك بكل ما أسعفتني من مصادر ، وأشارت إلى هذه الإضافة وملء الفراغات في الهامش .

٤ - قمت بتخريج شواهد الكتاب من آيات وأحاديث وآثار وأشعار وأقوال وأشمال ، في مظانها ، فأشرت إلى مواضع الآيات من القرآن في سورها ، ونسبت قراءتها لأصحابها ، وأكملت الآية إن كان ثمة ضرورة ، وضبطت الآيات ضبطاً تاماً ، وعلقت على شواهد الشمر - بعد تخريجها من مظانها من كتب النحو واللغة والدواوين - بما يفيد ، ونسبتها لأصحابها ما وجدت لذلك سبيلاً ، وخرجت الأحاديث من كتب

التخريج المعتمدة ما أمكنني ذلك ، وكذلك الأقوال والأمثال .

٥ - تمت بالتطبيق على أهمّ مسائل الكتاب وقضاياها من وجهة نظر واحدة ، وربطت ما فيه من مادة نحوية بأهمّ المصادر التي توفرت إليّ ، كما ربطت الآراء التي أشار إليها المؤلف بمؤلفات أصحابها ، أو المصادر الأخرى إن لم تتوفر تلك المؤلفات ، وحاولت تيسير القول في التعليقات ما أمكن ذلك .

٦ - ترجمت للأعلام الذين ورد ذكرهم في النصّ بإيجاز ، وأحلت على الكتب التي ترجمت لهم .

٧ - وضعت علامات الترقيم من فواصل ، وعلامات تعجب واستفهام ونقاطا . . .

٨ - وضعت فهارس للآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والآثار ، والشواهد الشعرية ، والأعلام ، والأقوال والأمثال ، والنماذج النحوية ، والقراءات القرآنية ، والقبائل والطوائف والأبواب والقصول والمسائل .

الفصل الثالث

آرأؤه النحويّة ومذهبُه النحويّ

الفصل الثالث

آراءه النحوية ومدى هيبه النحوى

أولا : آراءه النحوية :

(أ) آراءه أخذ فيها بمدى هيبه سيويه

ظَلَّ كتاب سيويه عمدة النحو ودعامته الأولى في جميع العصور في المشرق والمغرب ، وكان لهذا الكتاب عند نحاة المغرب والأندلس عناية خاصة ، ومكانه مقدسة . ولهذا شغفوا به وتنافسوا في اظهاره ، إذ كان حفظه عندهم شارة النبوغ في العربية . وكان هذا الكتاب وما زال النبع الفياض والمنهل العذب للنحاة على مر العصور لا يخلو كتاب نحو معتبر من الأخذ منه والارتشاف من فيضه .

وابن لب - رحمه الله - كان لآراءه سيويه أكبر الأثر في تكوين آرائه النحوية ، ولهذا كثيرا ما نجد في تقييده على كتاب الجمل يأخذ بمدى هيبه سيويه . ولعل من مظاهر هذا الأثر النقل عن كتابه والأخذ بآرائه ، أن اسم سيويه قد تكرر في تقييد ابن لب أكثر من مائتين وعشرين مرة .

ونريد هنا أن نبرز هذا الذي ذكرناه بآراءه اختار فيها ابن لب مدى هيبه سيويه ورجحه . وإليك طائفة من هذه الآراء استخلصتها من تقييده .

(١) التنوين في (جوار وفواش) عوض من الياء المحذوفة .

قال ابن لب في حديثه عن التنوين وأقسامه : (والرابع : ما يلحق الاسم الذي فيه ما يمنع الصرف ، وآخره ياء قبلها كسرة نحو : جوار وفواش ، فالتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة) . (١) وهذا هو مدى هيبه سيويه والجمهور . ويرى المراد والزجاج أن المحذوف أولا هو الحركة ، ولما حذف الحركة عوض منها التنوين فالتقى ساكنان

(١) تقييده : ل / ٦٠ .

(٢) الكتاب : ٣ / ٣١٠ ، والأشمونى : ١ / ٣٥٠ .

- الياء والتنوين - فحذفت الياء (١).

وأرى أنَّ الصَّواب هو مذ هب سيبويه ، لأنَّ التنوين حرف فينبض أنَّ يكون عوضاً عن حرفٍ ، لأنَّ عوضَ الحرف عن الحرف قد ثبت ، ولم يثبت عوض الحرف عن الحركة ، فالتنوين في (جوار وفواشٍ) إنما جاء ليحوض عن النقص الناشئ عن حذف الياء ففى حالتى الرفع والجر .

(٢) (إِذَا) حَرْفٌ.

قال ابن لب في حديثه عن الجواز : (والجازم لفظين : أدوات الشرط وهى على قسمين : حروف وأسماء ، فالحروف : (إِنَّ) و(إِذَا) على رأى سيبويه . والمبرد يرى أنَّ (إِذَا) من ظروف الزمان المذكورة بعد ، وهو مذ هب ابن السراج والفارسي صاحب الكراسة) .

قلت : والحقُّ أنَّ ظاهر كلام المبرد في المقتضب : ٤٦/٢ - أنَّ (إِذَا) حرفٌ كما يراه سيبويه ، حيث يقول ما نصه : (ومن الحروف التي جاءت لمعنى (إِنَّ) و(إِذَا) . والذي أرجحه أنَّ (إِذَا) حرفٌ ، وذلك للآتي :

أنَّه لا خلاف في أنَّ (إِذَا) مركبة من (إِنَّ) و(مَا) واستعمل هذا المركب أداة من أدوات الشرط الجازمة . قال سيبويه : (ولا يكون الجزاء في حيث ولا في إِذٍ حتى يضم إلى كل واحدٍ منهما (مَا) فتصيرُ (إِذٍ) مع (مَا) بمنزلة (إِنَّمَا) . (٤) ولم يوفق العلامة الرضى في فهم مراد سيبويه فحكى عنه عدم التركيب في (إِذَا) فقال : فَإِنَّ مَا عنده غير مركبة (٥) . والحقُّ أنَّ عبارة سيبويه في النصِّ المتقدم صريحة وواضحة

(١) المنصف : ٧٠/٢ ، والأشعوني : ٢٤٥/٣ .

(٢) التذليل والتكميل : ٢٠٩/٥ .

(٣) تقييده : ل/٩ .

(٤) الكتاب : ٥٦/٣ - ٥٧ .

(٥) شرح الكافية للرضى : ٢٥٣/٢ .

على التركيب ولا يفهم منها غير ذلك . وقد زعم المبرد - كما حكى الرضى - أنها اسم ،
وقال المبرد إنَّ ما باقيةٌ على اسميتها (١) .

وقد ترتب على هذا التركيب أن خرجت (إنَّ) من الظرفية الزمانية إلى هيئز
الحروف ، وذلك لأنَّ معناها المجتمع عليه - بعد التركيب - هو المجازاة ، وهو
معنى حقه أن يؤدي بالحروف (٢) . ومن هنا تبين أن ما ذهب إليه سيويه وتبعه فيه
ابن لب من حرفية (إنَّ ما) هو الصحيح يدلُّل أنها لا تقبل شيئاً من علامات الأسماء .
(٣) في إعراب (الذين)

من قول الحق عز وجل : (واسرؤا النجوى الذين ظلموا) (٣) .

ذهب سيويه إلى أن الواو في (اسرؤا) هو الفاعل و(الذين) بدل منه . وإعرابه
أخذ ابن لب فقال : (فليس (الذين) فاعلاً والواو في (اسرؤا) علامة للجمع على حدِّ
الحديث المذكور - يقصد حديث : يتحاقبون فيكم ملائكة - لأنه لا ينبغى الحمل على
هذه اللفظة ما وجدت عنها مندوحة ، والآية تحتمل أن تكون فيها الواو في (اسرؤا)
ضميراً هو الفاعل يعود على الناس ، و(الذين) بدل منه ، فيجب حملها على هذا ،
وعليه حملها سيويه رحمه الله (٤)

قلت : وفي إعراب (الذين ظلموا) وجوه : الرفع على البدل من ضمير (اسرؤا)
وعليه سيويه وابن لب . أو فاعلاً والواو علامة للجمع على لغة (أكلوني البراغيث) قاله
أبو عبيدة والأخفش . أو على الذين مبتدأ و(اسرؤا) الخبر قاله الكسائي . أو على أنه
فاعل بفعل لقول محذوف ، أى يقول الذين ظلموا . والثانى : النصب على الذم قاله
الزجاج ، أو على إضمار أعنى . والثالث : الجر على أن يكون نعتاً للناس أو بدلاً فى
قوله (اقترب الناس) قاله الفراء ، وهو أبعد الأقوال . (٥)

(١) شرح الكافية للرضى : ٢٥٤ ، ولم أقف على هذا الرأى فى كتب المبرد .

(٢) انظر التركيب فى المفردات والادوات / ر / م / ص : ٣٤ .

(٣) الكتاب : ٤١ / ٢ .

(٤) تقييده : ل / ١٧ .

(٥) البحر المحيط : ٢٩٦ / ٦ - ٢٩٧ ، ومعانى القرآن : ١٩٨ / ٢ .

(٤) في ترتيب المعارف.

قال ابن لب : (وأعرف هذه المعارف المضمرة ثم العلم ثم الصهم ثم المعرف بالألف واللام) (١) . وهذا هو ترتيب سيبويه لمراتب المعارف. (٢)

(٥) المعطف على التوهم .

ذهب السيرافي والفراسي وطائفة إلى أن الفعل (أكن) من قوله تعالى : (لولا أخرجتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن) (٣) على قراءة (وأكن) بالجزم - وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي - مجزوم عطفًا على محل (فأصدق) ، لأن موضع الفعل المضارع المنصوب - فأصدق - هنا جزم ، إذ لو أزلت الفاء لكان مجزومًا (٤) .
وذهب الخليل وسيبويه (٥) وأكثر الناس على أن هذا المنصوب ليس في موضع جزم ، وإنما الجزم فيه من قبيل التوهم ، فقوله تعالى : (فأصدق وأكن) بالجزم هو عندهم من قبيل التوهم .

ورجح ابن لب - رحمه الله - مذهب سيبويه فقال : (وهذا الثاني هو ظاهر (٦)
مذهب سيبويه وهو الأصح) .

(٦) في باب البدل

ذهب سيبويه وبجمهور البصريين إلى أن (من) في قوله تعالى : (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) (٧) ، بدل من الناس ، بدل بعض من كل ، لأن

(١) تقييده : ل / ٢٣٠ .

(٢) الكتاب : ٥ / ٢ - ٧ ، وانظر الانصاف المسألة رقم (١٠١) .

(٣) من الآية : (١٠) من سورة المنافقين ، وانظر السبعة ص : ٦٣٧ .

(٤) شرح السيرافي : ٤ / ٢١٠ - ٢١٤ ، والمفنى : ٤٧٧ / ٢ .

(٥) الكتاب : ٢ / ٣٤٤ ، ٣ / ١٠٠ - ١٠١ .

(٦) تقييده : ل / ٣٢٠ .

(٧) من الآية : (٩٧) من سورة آل عمران . وانظر الكتاب : ١ / ١٥٢ ، والمقتضب

المستطيعين بعض الناس.

وذهب الكسائي إلى أن (من) اسم شرط مبتدأ والخبر (استطاع) ، وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه ، التقدير : من استطاع إليه سبيلاً فليحج . وحسن مذهب ابن عصفور . (١)

وذهب الفراء إلى أن (من) فاعل بالمصدر الذي هو (حج) والتقدير : ولله على الناس أن يحج البيت المستطیع . (٢)

قال ابن لب - رحمه الله - مطلقاً مذهب الفراء : (وهذا القول باطل من جهة المعنى ، لأن مقتضاه أن يلزم الناس كلهم أن يحج المستطیع منهم ، ولا يلزم أحداً أن يحج غيره ، ويضعف أيضاً من جهة إضافة المصدر إلى المفعول بحضرة الفاعل ، وذلك قليل ، أكثر ما يكون في الشعر . ثم رجح ابن لب مذهب سيويه بقوله : وفي قول الكسائي دعوى الحذف ، فقول سيويه أولى لصحة المعنى والسلامة من الحذف . (٣)

(٧) " أفعلنى " لازم لا يتعدى .

ذهب سيويه (٤) إلى أن (أفعلنى) لازم غير متعدى ، وزعم ابن جنى أن هذا

البناء يكون متعدياً وغير متعدي ، ويجعل من المتعدى قول الراجز :

قد جعل النحاس يفرند ينى
أدفعه عنى ويسرند ينى (٥)

ووافق ابن لب سيويه فقال في باب أقسام الأفعال في التعدى : (وأما قول

الشاعر : - وذكر البيت الذي أنشده ابن جنى - فشان وقليل ، لأنه عدى

(يفرندى ويسرندى) إلى المفعول به الذي هو ضمير المتكلم وهو اليا ، وهما

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٢٨٥/١ ، والبحر المحيط : ١١/٣ .

(٢) مشكل اعراب القرآن : ١٥١/١ ، والكافي لابن أبي الربيع : ٢٩٤/٢ .

(٣) تقييده : ل/٣٨ .

(٤) الكتاب : ٧٧/٤ .

(٥) المنصف : ٧٦/١ .

مضارعاً (أفندي واسرندی) بوزن افعلتلي (١) .

(٨) نصبُ المفعولِ الثاني لاختار بحرفِ الجرِ المحذوفِ .

من الأفعال التي تتعدى إلى اثنين ، إلى الأول بنفسها وإلى الثاني بحرف الجر ويجوز ستوطه كثيراً ونصب الاسم بشرط تعيين موضع الحذف (اختار) ، فقومه من قوله تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلاً) (٢) عند سيويه (٣) مما انتصب على إسقاط حرف الجر (من) وهو المفعول الثاني لاختار ، و (سبعين) هو مفعولها الأول . وتعيين موضع الحذف هنا ليس من جهة اللفظ إن يمكن تقدير (من) مع (سبعين) دون (قومه) ، ولكن تعيينه من جهة المعنى المنقول ، وهو أن الذين حضروا الميقات مع موسى عليه السلام سبعون رجلاً اختارهم من قومه كلهم . (٤)

وفي الآية وجهان آخران سوى ما ذكر سيويه .

أحدهما : أن تكون (اختار) لم يذكر لها في الآية إلا مفعول واحد وهو (قومه) وليس على إسقاط حرف الجر ، و (سبعين) بدل من (قومه) بدل شيء من شيء ، ويصح أيضاً أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أو سبعين رجلاً منهم .
والثاني : أن يكون (سبعين) حالاً من (قومه) / هو المفعول الأول وليس على إسقاط حرف الجر كما تقدم ، والمفعول الثاني الذي تصل إليه (اختار) ب (من) محذوف على كلا الوجهين ، والتقدير : واختار موسى قومه سبعين رجلاً ممن آمن به من بني إسرائيل ، و (قومه) على هذين الوجهين سوى بدل البعض من الكل دخله مجاز التفصيص ، لأنه إنما يراد به السبعون المختارون فقط ، وهؤلاء بعض قومه لا قومه كلهم ، والحقيقة في قومه هنا أن يراد به جميع من آمن به من بني إسرائيل ،

(١) تقييده : ل / ٤١ .

(٢) من الآية : (١٥٥) من سورة الاعراف .

(٣) الكتاب : ١ / ٣٧ .

(٤) تقييده : ل / ٤٣ .

وهو في قول سيويه باقٍ على حقيقته لم يدخله مجازاً.

واختار ابن لب مذهب سيويه في الآية وعلل له بقوله : (فهو أولى لقلة الحذف

وسلامته من المجاز) . (١)

(٩) في تعليق (علم)

قال تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ) (٢) . اللام في قوله

(لَمَنِ) عند سيويه لامُ الابتداء (وَعَلِمُوا) معلقة لأجلها (مَنْ) مبتدأ موصولة

بمعنى (الذي) و (اشتراه) صلتها ، والجملَةُ التي هي قوله تعالى : (مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ

مِنْ خَلَقٍ) خبرُ المبتدأ ، واللامُ في قوله (لَقَدْ) جوابُ قسمٍ محذوفٍ لا غير .

ويتصور في الآية وجهان آخران أحدهما : أن تكون اللامُ في قوله (لَمَنِ) لامُ القسمِ

أعني اللامُ الدالة على القسمِ وتسمى لامُ التوطئة ، و (مَنْ) مبتدأ اسم شرطٍ و (اشتراه)

جملة الشرط في موضع خبره ، وقوله : (مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ) جواب القسم الذي

دلت عليه اللام في قوله (لَمَنِ) وجواب الشرط محذوف ، و (عَلِمُوا) مضمنة معنى القسمِ

معلقة لأجل اللام . (٤)

والثاني : أن تكون اللامُ في قوله (لَمَنِ) جواب قسمٍ ضمنت (عَلِمُوا) معناها ، و (مَنْ)

موصولة بمعنى (الذي) مبتدأ ، و (اشتراه) صلتها ، والجملَةُ بعده في موضع الخبر . (٥)

واختار ابن لب - رحمه الله - مذهب سيويه في الآية فقال : (وقول سيويه أجود

من هذين الوجهين . ثم علل لذلك بقوله : لما فيهما من دخول القسم على قسم آخر ،

لأن (عَلِمُوا) فيهما مضمنة معنى القسم كما تقدم فهي بنفسها قسم ، وقد دخل عليها

(١) تقييده : ل / ٤٤٠ .

(٢) من الآية : (١٠٢) من سورة البقرة .

(٣) الكتاب : (١ / ٢٣٦ - ٢٣٧ ، ٣ / ١٤٨) .

(٤) البحر المحيط : (١ / ٣٣٤) .

(٥) التبيان : (١ / ١٠١) .

في التقدير قسم آخر ، لأنَّ اللَّامَ في قوله : (لَقَدْ عَلِمُوا) جوابه ، مع ما في الوجه
الثاني من الحذف ، لأنَّ جواب الشرط فيه محذوف كما تقدّم . (١)

(١٠) في صفة المصدر إذا حذِفَ .

ذهب ابنُ عصفور إلى أنَّ صفةَ المصدر إذا حذِفَ وأقيمت مقامه أنَّها تعربُ بإعرابه
فتكون مصدرًا نحو : ضربتُ زيدًا شديدًا ، (شديدًا) عنده مصدرٌ لأنَّه صفةٌ للمصدر
المحذوف قامت مقامه ، والتقدير : ضربتُ زيدًا ضربًا شديدًا . (٢)
وذهب سييويه (٣) إلى أنَّ هذه الصفة إنما تعربُ حالاً من المصدر الذي يقتضيه
الفعل ولا يجوز عنده أن تكون مصدرًا .

وصحَّح ابنُ لبٍ مذهب سييويه فقال : (وقولُ سييويه هو الصحيح) (٤)

(١١) في الابتداء بالنكرة .

حكى سييويه قول العرب : (أمتٌ في الحجر لا فيك) من الابتداء بالنكرة ، أنَّه
ما جاء شاذًا نادرًا في قليلٍ من الكلام على غير معنى الدعاء . (٥)

وقال الجرد : ليس هذا بشانٍ وحمله على معنى الدعاء (٦) مثل قوله تعالى : (ويلٌ

للمنافقين) (٧) ، ومثل قول الشاعر :

لقد ألب الواشون ألباً لجمعهم فترب لأفواه الوشاة وجندل

فترب مبتدأ والمجرور بعده في موضع الخبر ، وساغ الابتداء به وهو نكرة ، لأنَّ

الكلام فيه معنى الدعاء .

(١) تقييده : ل / ٤٩٠ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٢٤ .

(٣) الكتاب : ١ / ٣٨٧ .

(٤) تقييده : ل / ٥٣ .

(٥) الكتاب : ١ / ٣٢٩ .

(٦) شرح السيرافي : ٢ / ٩٣ ، والخصائص : ١ / ٣١٨ .

(٧) الآية : (١) من سورة المنافقين .

وصحَّحَ ابْنُ لُبٍّ - رحمه الله - قولَ سييويه وَعَلَّ ذلكَ التصحيحَ فقال : (وقولُ سييويه هو الصحيح ، لأنه نقله من العربِ على غيرِ معنى الدعاء .) (١)

(١٢) في حذفِ الخبرِ -

من المواضع التي يلزم فيها حذفُ خبرِ المبتدأ أن يكون المبتدأ قد عطفَ عليه اسمٌ آخرُ بالواو التي معناها المصاحبةُ بمنزلة (مع) نحو قولهم : كَلَّ رَجُلٌ وَضِيْعَتُهُ .

فإذا دخلت (إن) وأخواتها أو (كان) وأخواتها على شيءٍ من أمثلة هذا الموضع ، صار الاسمُ الأولُ اسماً لها وتبعه الثاني في إعرابه عطفًا عليه ، وبقي الخبرُ محذوفاً لا يظهر . ومن دخول (إن) قولُ الشاعر :

فَمَنْ يَنْكَرُ سَأَلًا عَنِ فَاِنِّي
وَجِرْوَةٌ لَا تَرُودُ وَلَا تَعْمَارُ

حملَ سييويه (٢) هذا البيتَ على أن الياءَ في (إنِّي) اسمها و (جِرْوَةٌ) عطفٌ عليه يعني عن الخبرِ ، أي فإني وجروة مقرونان . وكان الأصلُ قبل دخول (إن) : أَنَا وَجِرْوَةٌ ، فلما دخلت صار الضميرُ الذي كان مبتدأً ضميرَ نصبٍ متصلًا بها ، وانتصبَ المحذوفُ وبقي الخبرُ محذوفاً . والجملة التي/ قوله (لا ترودُ ولا تعمارُ) مستأنفةٌ لا موضعَ لها من الإعراب .

نقلَ عن الفارسي في هذا البيت وجهَ آخر ، وهو أن يكونَ قوله (لا ترودُ ولا تعمارُ) في موضعِ خبرِ (جِرْوَةٌ) ، والخبرُ عن الاسمِ الأولِ - وهو الياءُ في إنِّي - محذوفٌ لدلالةِ تلكَ الجملةِ عليه من جهةٍ معناها ، لأن مقتضى كونِ جِرْوَةٌ لا ترودُ ولا تعمارُ : أنه يلازمها ولا تفارقه ، وصارَ هذا الكلامُ من جهةٍ معناه دالاً على الخبرِ الأولِ وتقديره : فإني ملازمٌ لجروةٍ وجروةٌ لا ترودُ ولا تعمارُ ، فجروةٌ الثانيةُ محذوفٌ على الياءِ في (إنِّي) وقوله : لا ترودُ ولا تعمارُ ، محذوفٌ على قوله (ملازمٌ) لكنه حذفَ قوله (ملازمٌ لجروةٍ) لدلالةِ الجملةِ المتأخرةِ عليه ، إذ كأنه قالَ : وجروةٌ ملازمةٌ لي .

(١) تقييده : ل / ٧٢ .

(٢) الكتاب : ١ / ٣٠٢ .

ورجح ابن لب مذ هب سيبويه في البيت فقال : (ومذ هب سيبويه أحسن من هذا وأقرب) (١).

(١٣) في دخول الفاء على الخبر.

مذ هب أبو الحسن الأخفش إلى جواز دخول الفاء على الخبر وإن فقدت شروط دخولها وتكون الفاء إن ذاك زائدة ، فأجاز أن تقول : زيدٌ فمطلقٌ ، على أن يكون (زيد) مبتدأ و(مطلق) خبره والفاء زائدة (٢) ، وحمل على هذا قول الشاعر :

وقائلةٌ خولان فانكح فئاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا

فالفاء في قوله (فانكح) زائدة على مذ هبه . ومذ هب سيبويه (٣) في البيت أن

(خولان) خبر مبتدأ محذوف تقديره : هذه خولان أو هؤلاء خولان ، والفاء للربط بين الجملتين وليست بزائدة .

ورجح ابن لب - رحمه الله - مذ هب سيبويه في البيت فقال : (ومذ هب سيبويه في البيت أولى ، لما يلتقي على مذ هب أبي الحسن من كون البيت جاء على الوجه الضعيف ، وهو رفع الاسم الأول مع وقوع فعل الأمر بعده) (٤).

(١٤) الضمير المنفصل في قولك : (زيدٌ هندٌ يضربها هو) توكيد .

مذ هب سيبويه أن الضمير المنفصل في قولك : زيدٌ هندٌ يضربها هو ، توكيد للفاعل يقول سيبويه : (ويكون هو وصف المضمرة في ضاربها) (٥) ، وكثيراً ما يعبر سيبويه عن التوكيد بالوصف . والمبرد يرى أن الضمير المنفصل فاعل (٦).

(١) تقييده : ل/٨٥ .

(٢) تقييده : ل/٨٨ ، وشرح المفصل : ١/١٠٠ .

(٣) الكتاب : ١/١٣٩ .

(٤) تقييده : ل/٨٨ .

(٥) الكتاب : ٢/٥٢ .

(٦) المقتضب : ٣/٢٦٢ .

وأخذ ابنُ لبٍ بمذِهبِ سيبويه فقالَ في تقييده : (فإذا قلتَ : زيدٌ هُندٌ يضرُّها هو ، وزيدٌ اضرُّه أنا ، وزيدٌ تكرمه أنت ، وزيدٌ نكرمه نحن ، فليس الضمير المنفصل هو الفاعل ولكنه توكيدٌ للضميرِ الفاعلِ المستترِ في الفعل) .^(١)
طلبُ المشاكلةِ في عطفِ الجملةِ في بابِ الاشتغال . (١٥)

من الأشياءِ التي يختار معها الحملُ على الفعلِ في بابِ الاشتغال طلبُ المشاكلةِ ، وذلك يكون في ثلاثة مواضع : العطفُ والجوابُ والتفسيرُ .
فأما العطفُ فهو أن تصطفَ جملةُ الاشتغالِ على جملةٍ فعليةٍ فيختار إن ذاكَ في الاسمِ المشتغلِ عنه الحملُ على إضمارِ فعلٍ لتكونَ جملةُ الاشتغالِ مشاكلةً لما عطفتُ عليه فعليةً مثلها .

ومن أمثلة ذلك عند سيبويه قوله تعالى : (فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ)^(٢) ففريقًا الثاني عنده مفعولٌ بإضمارِ فعلٍ يفسره قوله (حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ) تقديره : وأضلَّ فريقًا حقَّ عليهم الضلالةُ . وإنما كان ذلك لأن الجملةَ معطوفةً على الفعليةِ قبلها ، التي هي قوله (فَرِيقًا هَدَى) وفريقًا هذا مفعولٌ لهدى مقدمٌ عليه ، أي : هَدَى فَرِيقًا .

والفراء يرى أن الآية ليست من بابِ الاشتغالِ ، وفريقًا الأولُ عنده حالٌ موطأةٌ من قوله تعالى : (كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ)^(٤) ، وَطِئَتْ لَأَنَّ تَكُونُ حَالًا بِالصِّفَةِ بَعْدَهَا ، فجعل قولهُ تعالى (هَدَى) في موضعِ الصِّفَةِ لفريقٍ ، وفريقًا الثاني معطوفٌ على الأولِ فصارَ لذلك حالًا مثله ، والجملةُ بعده أيضًا في موضعِ الصِّفَةِ كالجملهِ بعد الأولِ والتقديرُ :

(١) تقييده : ل/٩٧٠ .

(٢) من الآية : (٣٠) من سورة الأعراف .

(٣) الكتاب ١/٨٩٠ .

(٤) من الآية : (٢٩) من سورة الأعراف ، وانظر معاني القرآن : ١/٣٧٦ ، والبسيط .

كَمَا بَدَأَكُمْ تَصُودُونَ فَرِيقًا مَهْدِيًّا وَفَرِيقًا مَضَلًّا .

قال ابن لب - رحمه الله - : (وهذا الذي قاله الفراء ممكن وجائز غير أن فيه ضعفاً من جهة حذف الضمير من الفعل الواقع صفةً في قوله تعالى (فَرِيقًا هَدَى) لأن الأصل عنده : فَرِيقًا هَدَاهُ . وقد نص سيويوه ^(١) على أن حذف الضمير من الجملة الواقعة صفةً له ضعيف ، وأنشد عليه قول الشاعر :

أَبَحْتُ حَمِيَّ تَهَامَةً بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمِيَّتْ بِمَسْتَبَاحٍ

أراد : وما شَيْءٌ حَمِيَّتْ ، فحذف الضمير من الجملة الواقعة صفةً بالحمل على الجملة الواقعة صلةً لشبهها بها من جهة أن الصفة مع موصوفها كالشئ الواحد ، كما أن الصلة مع الموصول كالكلمة الواحدة ، تقول : مررتُ برجلٍ ضَرَبَتْ ، حملاً على قوليك مررتُ بالذي ضَرَبَتْ . لكن لما كان الموصول لا معنى له إلا مع صلته ويحصلُ منهما جميعاً معنى اسم واحد ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررتُ بالذي ضَرَبَتْ ، وكان المضروب مثلاً زيداً فكانت قلتُ : مررتُ بزيدٍ ، وليس الموصوفُ مع صفة كذا ، صارت الصلة أشدَّ اتصالاً بالموصول من الصفة بالموصوف ، فكان لذلك الحذف من الصلة حسناً قوياً ومن الصفة ضعيفاً .

ثم قال ابن لب بعد هذا التقرير القوي مرجحاً مذهب سيويوه في الآية : (فإذا تقرر هذا تبين أن في مذهب الفراء المذكور في الآية ضعفاً ليس في مذهب سيويوه ، فمذهب سيويوه في الآية أولى) . ^(٢)

(١٦) زيادة (كان) .

مذهب سيويوه ^(٣) إلى زيادة (كان) في بيت الفرزدق الذي يقول فيه :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَّتْ بَدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا - كَانُوا - كِرَامٍ

(١) الكتاب : ٨٧/١ - ٨٨

(٢) تقييده : ل/١١٤

(٣) الكتاب ١٥٣/٢

وذهب المبرد^(١) وتبعه ابن هشام إلى أن (كان) في البيت لا يصح أن تكون زائدة، لأن (كانوا) رفعت الضمير، و(كان) الزائدة لا ترفع ولا تنصب، ولأنه يجوز أن يكون (لنا) خبر (كان).

وأخذ ابن لب - رحمه الله - بذهب سيوييه وجعل (كان) زائدة في البيت فقال: (فكرام نمت لجيران و(كان) زائدة فصل بها بين النعت والمنعوت).^(٢)

والحق أن الذي ذهب إليه سيوييه من زيادة (كان) في بيت الفرزدق أقرب إلى الصواب، لأن اتصال (كان) باسمها لا يفتح من زيادتها، ألا ترى أنهم يفتحون (ظننت) متأخرة ومتوسطة في نحو قولك: زيد قائم ظننت، ونحو: زيد ظننت قائم، ولا يفتح إسنادها إلى اسمها من إلغائها، وأيضاً فإن تقديم خبر (كان) عليها عدل عما هو الأصل إلى شيء غيره.

(١٧) في اتصال الخبر إذا كان ضميراً ب(كان) وأخواتها.

ذهب سيوييه وأكثر النحويين إلى أن اتصال الخبر ب(كان) وأخواتها قليل، وأن انفصاله هو المختار. وكان سيوييه قد تعرض لوصل الضمير مرتين، مرة في أول كتابه من غير أن يحكم عليه بقلة أو ندور، قال في كتابه: (وتقول كناهم كما تقول: ضربناهم وتقول: إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم، كما تقول: إذا لم نضربهم فمن يضربهم. قال أبو الأسود الدؤلي:

فإن لا يکنها أو تکنه فإنسه
أخوها غذته أمه بلبانها^(٣)

وفي موضع آخر صرح أن ذلك الوصل قليل، قال: (ومثل ذلك: كان إياه لأن

كانه قليلة)^(٤)

(١) المقتضب: ١١٦/٤ - ١١٧، وأوضح المسالك: ٢٥٨/١.

(٢) تقييده: ل/١٢٤.

(٣) الكتاب: ٤٦/١، وابن الطراوة النحوى: ٩٤ - ٩٥. للدكتور البنية

(٤) الكتاب: ٣٥٨/٢.

قال ابن يمين مرجحاً مذهباً سيويبه وأكثر النحويين في انفصال الضمير ، ومعللاً ذلك الترجيح بالآتي :

١ - انَّ الخبرَ منفصلٌ عن المبتدأ فكذلك ينبغي أن يفصل ما دخل على المبتدأ والخبر .

٢ - انَّ اسم (كان) وأخواتها ليس فاعلاً في الحقيقة ليصبح كالجزء من عامه ، وإنما الفاعل ما تضمنته الجملة .

٣ - انَّ الخبر قد يكون جملةً أو ظرفاً فلا يصح إضماره ، فحمل ما يصح إضماره على ما لا يصح إضماره .

٤ - انَّ الاتصال في (كُنْتَهُ وَكَانَهُ وَكَانِي) يجعلُ الفاعلَ والمفعولَ شيئاً واحداً ، وفعلُ الفاعل لا يتعدى إلى نفسه متصلاً ، ويتعدى إلى نفسه منفصلاً فلا يجوز : ضربتني وضربتك (١) .

وذهب الرماني وابن الطراوة وابن مالك (٢) إلى أن اتصال الخبر إذا كان ضميراً ب(كان) وأخواتها هو الأوضح والأجود ، وحيثهم في ذلك ما يأتي :

١ - انَّ الضميرَ الواقعَ خبراً لم يفصله عن الفعلِ الناسخِ إلا مرفوعه وهو كجزءٍ منه ، فأشبهه مفعولاً لم يحجزه عن الفعلِ إلا الفاعل ، فوجب له من الاتصال ما وجب للمفعول الأول ، فإن لم يساوه في وجوب الاتصال فلا أقل من كون الاتصال مرجوحاً (٣) .

٢ - انَّ الانفصال لم يرد إلا في الشعر كقول عمر بن ربيعة :

لِئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا
..... البيت

(١) شرح المفصل : ١٠٧/٣ ، وخزانة الادب : ٤٢٠/٢ .

(٢) شواهد التوضيح : ٢٧ ، والتذليل والتكميل : ١٦٩/١ ، والأشمونى : ١١٨/١ .

وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٧/١ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٢٣١/١ .

ولم يرد في النثر إلا في قليل من الكلام ، وأما الاتصال فقد جاء في فصيح النثر والشعر ، فمن النثر قول النبي صلى الله عليه وسلم لصرم رضى الله عنه : **إِنْ يُكُنْهُ فَلَنْ تَسَلَّطَ عَلَيْهِ . وَإِنْ لَمْ يُكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ .** وقوله - عليه السلام - لعائشة : **إِيَّاكَ أَنْ تَكُونِيهَا يَا هَمْرَاءَ ،** وقول بعض العرب : **عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي ،** ومن الشعر قوله :

لِحَارِي مَنْ كَانَهُ عِزَّهُ يَخَالُ ابْنَ عَمِّ بِهَا أَوْ أَجَلَّ

وقوله :

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّ البيت

وقوله :

كَمْ لَيْتَ أَغْرَبِي ذَا أَشْبَلِ غَرِثٍ فَكَانَنِي أَعْظَمَ اللَّيْثِينَ إِقْدَامًا (١)

واختار ابن لب - رحمه الله - مذ هب سيديه ومن تبعه في هذه المسألة فقال : **(وَإِنَّمَا الْأَفْصَحُ فِي خَيْرٍ (كَانَ) وَأَخْوَاتِهَا إِذَا كَانَ ضَمِيرًا الْإِنْفِصَالِ كَقَوْلِهِ : لَعَنَ كَانِ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا . . . البيت ، فَإِيَّاهُ هُوَ خَيْرٌ (كَانَ) وَأَتَى بِهِ مِنْفَصَلًا لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْوَجْهُ .** (٢)

والذي نرجحه ونميل إليه في هذه المسألة هو رأى الرماني وابن الطراوة وابن مالك والقاضي باختيار الاتصال ، وذلك لوروده بكثرة في فصيح الكلام نشره ونظمه ، كثرة تجعل المرء يميل لمذاهبهم .

(١٨) **(أَنَّ) تَأْتِي بِمَنْزِلَةِ (لَعَلَّ)** .

قال تعالى : **(وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنَّهُمْ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ)** . (٣)

(١) انظر هذه الشواهد في شواهد التوضيح : ٢٨٠ .

(٢) تقييده : ل/١٣٧ .

(٣) من الآية : (١٠٦) من سورة الأنعام .

ذهب الخليل وسيبويه إلى أنَّ (أَنْ) في هذه الآية على قراءة الفتح ^(١) بمنزلة
(لَعَلَّ) وحكى سيبويه قول العرب : ائت السوق أنك تشتري لنا سويقاً ، أرادوا :
لعلك تشتري سويقاً ، فذلك الآية كأنه قال : لعلها اذا جاءت لا يؤمنون . ^(٢)
وذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ (أَنْ) في الآية ليست بمنزلة (لَعَلَّ) ، وإنما هي
التي أصلها الكسر ، وهي على حذف لام الجر متعلقة بمعنى الجملة التي هي قوله
تعالى : (قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ) ، لأنَّ هذه الجملة تفهم عدم انزال الآيات عليهم
فكأنه قال : إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْزِلُهَا عَلَيْهِمْ لِأَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ، والجملة التي هي قوله
تعالى (وَمَا يُشْعِرْكُمْ) اعتراضية فاصلة بين العامل والمعمول . ^(٣) قال ابن لب - رحمه
الله - : (وفيه ضعف من جهة أنه يبعد أن يفهم من قوله سبحانه (قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ
عِنْدَ اللَّهِ) امتناع انزال الآيات عليهم ، إذ ليس في ذلك أكثر من تسليم أمر الآيات
إلى الله عز وجل ، وأنَّ انزالها ليس إلى أحد سواه ، فالمعنى في ذلك : قُلْ إِنَّمَا
الآيَاتُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ ، فَإِنْ شَاءَ أَنْزَلَهَا وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَنْزِلْهَا ، وهذا لا يقتضى
عدم الانزال) . ^(٤)

وذهب كثير من المفسرين إلى أنَّ (أَنْ) في هذه الآية/التي أصلها الكسر وهي على
حذف باء الجر متعلقة بقوله (يشعركم) و(لا) من قوله سبحانه (لا يؤمنون) زائدة
والمعنى : وما يدريكم أنها إذا جاءت لا يؤمنون ، أى : وما يدريكم بايمانهم إذا جاءتهم
الآية . ^(٥)

(١) وقراءة فتح الهمزة في (أنها) هي قراءة غير ابن كثير وابن عمرو وأبي بكر . انظر

حجة القراءات : ٢٦٥ / ٢٦٦ .

(٢) الكتاب : ١٢٣ / ٣ .

(٣) تقييده : ل / ١٤٩ ، والمفنى : ٢٥١ / ١ .

(٤) تقييده : ل / ١٤٩ .

(٥) معاني القرآن : ٣٥٠ / ١ ، وتفسير القرطبي : ٦٥ / ٧ ، والكشاف : ٤٤ / ٢ .

ورجح ابن لب - رحمه الله - مذهب سيويوه في هذه الآية وعلل له فقال : (وقول سيويوه أولى من هذين القولين لما تقدّم من ضعف قول الفارسي ، ولما في الأخير من الزيادة . وقول سيويوه كما تقدّم سالم من ذلك ، وقد ثبت كون (أَنَّ) بمعنى (لَمَّا) من كلام العرب ، فحمل الآية على ذلك أولى وأحسن ، والله أعلم^(١) .
(١٩) في تخفيف (أَنَّ) .

تخفف (أَنَّ) وتكون عاملة ، اسمها ضمير الأمر أو الشأن محذوف وخبرها لا يكون إلا جملة ، وقد تكون فعلية فعلها متصرف ، وفي هذا الحال لا يخلو الفعل المتصرف من أن يكون في معنى الدعاء أو لا .

فإن كان في معنى الدعاء ولي (أَنَّ) المخففة من غير فاصلٍ ، وإن كان ليس في معنى الدعاء فلا بدّ من الفصل بينه وبين (أَنَّ) بواحدٍ مما يأتي : قد ، السين ، سوف ، لو ، لم ، لن ، ما ، و (لا) النافيتين ، ولا يجوز ترك الفصل إلا في ضرورة أو حيث سمح^(٢) .

وأشده سيويوه على الضرورة قول الشاعر (النابتة الجمعدى) :

قروم تسامي عند باب د فاعه كان يؤخذ المرء الكريم فيقتلا^(٣)

هكذا أشده سيويوه برفع (يؤخذ) على أن (أَنَّ) فيه مخففة من (أَنَّ) ، والكاف حرف جر في موضع خير المبتدأ الذي هو (د فاعه) ، وكان يجب لولا الضرورة أن يأتي ب (ما) الزائدة بعد الكاف فاصلة بينها وبين (أَنَّ) . وذلك حتى لا يلي الفعل الواقع خبراً (أَنَّ) وليس في معنى الدعاء .

وهذا البيت الذي أشده سيويوه فيه ثلاث ضرائر :

الأولى : حذف (ما) الزائدة وعليه أشده سيويوه .

(١) تقييد : ل / ١٥٠ .

(٢) شرح ابن عقيل : ١ / ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ .

(٣) الكتاب : ٣ / ١٤١ .

والثانية : ولاية الفعل ل (أَنْ) المخففة من غير فاصل .
والثالثة : النَّصْبُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الْوَاجِبِ فِي قَوْلِهِ (فَيَقْتَلَا) ، لِأَنَّ الْفِعْلَ لِمَنْ
يَتَقَدَّمُهُ نَفْيٌ وَلَا نَهْيٌ وَلَا اسْتِفْهَامٌ وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَنْتَصِبُ الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ
بَعْدَهَا .

والرابعة : على مذهب السيرافي ، لأنه يرى أَنَّ هَذِهِ الْكَافُ الَّتِي تَزَادُ بَعْدَهَا
(مَا) لِدُخُولِهَا عَلَى (أَنْ) لَا تَجِيءُ إِلَّا بَعْدَ جُمْلَةٍ . (١)
ونقل عن المازني (٢) أَنَّهُ قَالَ : أَنَا لَا أُنشِدُهُ إِلَّا :
* كَأَنَّ يُؤْخَذَ الْمَرْءَ الْكَرِيمَ فَيَقْتَلَا

بنصب (يؤخذ) لأنها (أَنْ) الناصبة للأفعال دخلت عليها كاف التشبيه .
قال ابن لب - رحمه الله - (لا شك أَنَّ هَذَا الَّذِي قَالَهُ الْمَازِنِيُّ صَحِيحٌ مِنْ جِهَةِ
الْقِيَاسِ ، لِزَوَالِ تِلْكَ الضَّرَائِرِ كُلِّهَا ، وَبِصَيْرٍ (يَقْتُلُ) مَنْصُوبًا بِالْمَعْدُوفِ عَلَى (يُؤْخَذُ) .
فَإِنْ كَانَ أَرَادَ الْمَازِنِيُّ تَخْطِئَةَ سَيِّوِيهِ فِي إِنْشَادِهِ فَلَا مَعْنَى لِذَلِكَ ، لِأَنَّ سَيِّوِيَهُ لِمَنْ
يُنْقَلُ إِلَّا مَا ثَبَتَ عِنْدَهُ ، فَرَفَعَ (يُؤْخَذُ) ثَابِتٌ بِالسَّمْعِ عَلَى مَا نَقَلَهُ سَيِّوِيَهُ ، وَوَجْهَهُ مَا ذَكَرَهُ
وَهُوَ ضَرُورَةُ قَبِيحَةٍ • وَإِنْ كَانَ أَرَادَ أَنَّ الصَّحِيحَ نَصْبٌ (يُؤْخَذُ) فَذَلِكَ مُسَلِّمٌ لَا يَنْبَازُ
فِي ذَلِكَ ، لَكِنَّ السَّمْعَ فِي الْبَيْتِ عَلَى خِلَافِهِ ، فَعَلَى هَذَا لَا يَكُونُ بَيْنَ سَيِّوِيهِ وَالْمَازِنِيِّ
(٣)
خِلَافٌ .

وللسيرافي أيضاً في رفع (يؤخذ) من البيت نظر ، فقد ضعف الرفع فيه وقال :
إِنَّ وَجْهَ الْكَلَامِ فِيهِ النَّصْبُ . (٤)

قال ابن لب : (ودلَّه - أي السيرافي - أيضاً أراد تضعيف هذا السماع من جهة

(١) شرح السيرافي : ٣١ / ٤ .

(٢) الأصول : ٣٢٨ / ١ .

(٣) تقييده : ل / ١٧٧ .

(٤) شرح السيرافي : ٣١ / ٤ .

القياس ، وأنَّ القياسَ كانَ أنْ يُنصَبَ ، وإلَّا فلا معنى لِإنكارِ كونِ الرِّفْعِ ثابتاً في البيتِ ،
إنَّ سيويه - رحمه الله - الثَّقَّةُ فيما ينقله والثَّبتُ فيه فلا يجوزُ أنْ يظنَّ به أنَّه لم يحقِّقْ
السَّماعَ في ضبطِ (يؤخذ) ، وأنَّ الرِّفْعَ فيه ينظرُ منه لا بالسَّماعِ ، وهذا لا يجوزُ ولا يصحُّ
كيفَ وهوإنما أنشده على الضَّرورةِ والخروجِ عن القياسِ ولا يصحُّ ذلكَ إلاَّ مع السَّماعِ . (١)

ونرى من خلالِ كلامِ ابنِ لب هذا في رده على كلامِ المازنيِّ والسيرافي ، د فاعه عن
سيويه واحترامه لآرائه وما ينقله عن العرب . وهكذا ظلَّ ابن لب دائماً في موقفِ
الدفاعِ عن سيويه وعن آرائه .

(١) تقييده : ج / ١٧٧ .

(ب) : آراء وافق فيها البصريين

عرض ابن لب في تقييده لبعض المسائل الخلافية التي جرت بين المدرستين البصرية والكوفية ، في مواضع متفرقة من تقييده ، ووقف إلى جانب البصريين . وهناك بعض المسائل الخلافية تعرض لها ابن لب من دون ترجيح . وإليك فيما يلي عرضاً لتلك المسائل :

(١) الإعراب أصل في الأسماء خاصة .

ذهب البصريون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفرع في الأفعال .
وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال .
وأخذ ابن لب بذهب البصريين فقال : (والإعراب أصل في الأسماء خاصة) (١)
ومذهب البصريين هو الصحيح لأن الاسم الأصل فيه الإعراب لكونه تعرض له أن تطرأ عليه معانٍ مختلفة تفتقر إليه ، كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، ولأن الأسماء تكون على صيغة واحدة وتختلف عليها المعاني فلا بد أن يفرق بينها .
وأما الأفعال فيدل اختلاف صيغها على اختلاف معانيها فتستغنى عن الإعراب . (٢)

(٢) علة إعراب الفعل المضارع .

(٣)
ذهب البصريون إلى أن العلة في إعراب الفعل المضارع مشابهته الاسم من وجوه ،
منها : أن الفعل المضارع يكون شائماً فيتخصّص ، كما أن الاسم يكون شائماً
فيتخصّص ، ومنها : أن لام الابتداء تدخل عليه في خبر (إن) كما تدخل على الاسم
تقول : إن زيدا ليقوم ، كما تقول : إن زيدا لقاتم .
ومنها : أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه ، فضارب يجرى في الحركات

(١) تقييده : ل / ٤ ، وانظر الجمل : ٢٦٠ ، والهمع : ٤٤ / ١ .

(٢) التبصرة : ٧٦ / ١ ، والأشمونى : ٦٠ / ١ ، والايضاح للزجاجى : ٧٧ - ٧٨ .

(٣) حاشية الصبان : ٥٩ / ١ .

والسكون على ما يجرى عليه (يَضْرِبُ) .

وذهب الكوفيون إلى أنّ الحَلَّةَ في إعرابه توارد المعاني المختلفة والأوقات الطويلة المحتاجة في التمييز بينها إلى الإعراب. (١)

وأخذ ابن لب بمدّ هب البصريين في هذه المسألة فقال : (وَإِنَّمَا أُعْرِبَ الْمُضَارِعُ وَهَدَهُ لِمَا عَرَضَ فِيهِ مِنْ شِبْهِهِ بِالْأَسْمِ مِنْ جِهَتَيْ الْإِبْهَامِ وَالتَّخْصِيسِ ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ (يقوم) مبهم الزمان إذ هو محتملٌ للحال والاستقبال ، كما أنّ (قائماً) وهو اسم مبهم إذ لا يدري على من يقع ، ثم يخصّص هذا الفعل وي زال ابهامه بحرف في نحو : سيقوم وسوف يقوم ، كما يخصص الاسم ويتمين بالألف واللام الداخلة عليه في نحو القائم.) (٢)

(٣) رافع الفعل المضارع .

اختلف النحويون في رافع الفعل المضارع ، فذهب سيبويه (٣) وبجمهور البصريين إلى أنّ العاملَ الرافعَ للفعل المضارع هو : مشابهته الاسم - أي اسم الفاعل - ، لأنّ (ينطلق) مثلاً في (زيدٌ ينطلق) يعادل اسم الفاعل (منطلق) في : زيدٌ منطلقٌ .

وذهب الأَخفش إلى أنّ ارتفاع المضارع نتيجة لتجرده من العوامل الناصبة والجازمة (٤) ، وهو قول الفراء وغيره من حذائي الكوفيين ، واختاره ابن مالك فقال في ألفيته :

ارفع مضارعاً إذا يجردُ
من ناصبٍ وجازمٍ (تسعد) (٥)

وذهب الكسائي إلى أنّ المضارع مرفوعٌ بعروف المضارعة (٦) . وهو رأى ضعيفٌ يثيرُ

(١) انظر الانصاف : ٥٤٩/٢ - ٥٥٠ .

(٢) تقييده : ل/٤

(٣) الكتاب : ٩/٣ - ١١ ، وانظر شرح الكافية للرضي : ٢٣١/١ .

(٤) الهمع : ٢٧٤/٢ .

(٥) شرح ابن عقيل : ٣٤١/٢ .

(٦) شرح الكافية للرضي : ٢٣١/٢ ، والانصاف : ٥٥٢/٢ .

الدشة حين نرى حروف المضارعة عاجزة عن عمل الرفع في المضارع منصوباً أو مجزوماً على الرغم من ثبوتها فيهما . وهذه الحروف جزءٌ من الفعل وجزءُ الشيء لا يعمل فيه .
وأما ثعلب وهو آخر أقطاب المدرسة الكوفية ، والزجاج من البصريين فقد ذهبوا إلى أن المضارع مرفوع بـ (المضارعة) ^(١) ، ولا ندري ماذا يقصد ثعلب والزجاج بالمضارعة؟ وماذا تعنى بالضبط؟ أتكون عاملاً معنوياً آخر يضاف إلى قائمة العوامل ، أم هي لا تخرج عن كونها العامل الذي قال به سيبويه وجمهور البصريين ، أي مشابهة الاسم ، لأنَّ مدلول كلمة (المضارعة) هو المشابهة .

وابن لب - رحمه الله - يعرض لسألة رفع الفعل المضارع دون أن يرجح رأياً فيقول : (وهو (أي المضارع) مرفوع أبداً إذا لم يدخل عليه ناصبٌ ولا جازمٌ ، والرافع له في مذاهب أكثر البصريين وقوعه موقع الاسم ، وفي مذاهب الكوفيين وبعض البصريين تصريحه من النواصب والجوازم) . ^(٢)

ويظهر لي - والله أعلم - أن ابن لب أخذ بمذهب الأَخْفَشِ وَمَنْ وافقه من أهل الكوفة القائلين بارتفاع المضارع نتيجة لتعريفه من العوامل الناصبة والجازمة ، لأنه قال (وهو مرفوع أبداً إذا لم يدخل عليه ناصبٌ ولا جازمٌ) وهو قول مرجوح ^{راجع} في نظري .
(٤) إعراب الأسماء الستة .

اختلف النحاة حول إعراب الأسماء الستة وهي : أبوك وأخوك وحموك وهنوك ، وفوك وذو مال - على مذاهب أوصلها بعضهم إلى اثني عشر مذاهباً ^(٣) .
قال ابن لب : (وأما الأسماء الستة بشروطها الثلاثة فترفع بالواو نحو : جاءني أبوك ، وتنصب بالألف نحو : رأيت أخاك ، وتخفف بالياء نحو : مررت بأخيك . هذا

(١) الهمع : ٢٧٤/٢ .

(٢) تقييده : ل/٩ .

(٣) انظر هذه المذاهب في الهمع : ١٢٣/١ - ١٢٦ ، وشن الجمل لابن عصفور

١١٩/١ - ١٢٢ ، والانصاف : ١٢/١ وط بعد ما .

قول بعض النحويين^(١) في هذه الأسماء . والقول الصحيح الذي عليه مذاق النحويين
أنَّها مرفوعة بالضمة المقدرة في الواو ، ومنصوبة بالفتحة المقدرة في الألف ، ومخفوضة
بالكسرة المقدرة في الياء^(٢) .

ويظهر من كلام ابن لب أنه يأخذ بالقول القائل إنَّها معربة بحركات مقدرة في
الحروف ، وهو مذهب سيويه والفارسي وجمهور البصريين .^(٣)

والراجح في نظري القول القائل بأنَّها معربة بالحروف نيابة عن الحركات وهو
مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين ، والفراء وهشام بن معاوية الضريمر
من الكوفيين ، وذلك لسهولته كما قال ابن مالك : وهذا أسهل المذاهب وأبعدها
عن التكلف ، لأنَّ الإعراب إنَّما جيء به لبيان مقتضى العامل^(٤)

(٥) الحراك في قول الشاعر : (أرسلها الحراك) مصدر منصوب بفعل محذوف وذلك
الفعل هو الحال .

الأصل في الحال أن يكون تكرةً ، وقد جاء محرفاً بالإضافة و(ال) كما في قولهم :
الجماء الخفير ، وأرسلها الحراك .

اختلف النحاة في توجيه ذلك . فذهب سيويه في ظاهر كلامه أن المصدر المعروف
وقع حالاً اتساعاً ، قال بعد إيراد قوله (أرسلها الحراك) من بيت لبيد : كأنه قال :
اعتراكاً^(٥) . قال ابن يعيش موجهها كلام سيويه : وإنما جاز هذا الاتساع في المصادر ،
لأنَّ لفظها ليس بلفظ الحال ، إن حقيقة الحال أن تكون بالصفات ، ولو صرحت

(١) انظر شرح المفصل : ٥٢/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٢٧/١ - ٢٨ .

(٢) تقييده : ل/٧٠ .

(٣) الكتاب : ٣٦٠/٣ ، والمقتضب : ١٥٥/٢ ، والأشياء والنظائر : ٢٧/٢ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك : ٤٦/١ ، وانظر الاشموني والصبان : ٧٤/١ .

(٥) الكتاب : ٣٧٢/١ ، وانظر البسيط : ٣٩٧ .

بالصفة لم يجرّد حول الألف واللام لم تقل العرب : أرسلها المعتركة ، ولا : جاء زيد القائم ، لوجود لفظ الحال ، والتحقيق : أنّ هذا نائب عن الحال وليس بها ، وإنّما التقدير : أرسلها معتركة ، ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته له ، فصار تترك ، ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه .^(١)

وذهب الأَخفش والمبرد وأبو علي الفارسي وأكثر النحويين إلى أنّ العراك ونحوها ليست بأحوال في الحقيقة وإنّما الأحوال هي العوامل الناصبة لها .^(٢)

وذهب أبو بكر بن طاهر وابن خروف إلى أنّ العراك ونحوها واقعة موقع أسماء فاعلين منتصبة على الحال مشتقة من أفعالها أو من معانيها .^(٣)

وذهب ابن الطراوة إلى أنّ العراك صفة مصدر محذوف والتقدير : أرسلها
الارسال العراك^(٤)

وأما ابن لب - رحمه الله - فقد أخذ في هذه المسألة بذهب الأَخفش والمبرد ومن تبعهما فقال : (وأما قولهم : أرسلها العراك ، وجاءوا الجماء الغفير ، وطلبته جهدي وطاقتي ، فليست هذه أحوالاً وإنّما هي موضوعة موضع الأحوال ، فالعراك مصدرٌ منصوبٌ بفعل محذوف وذلك الفعل هو الحال ، والتقدير : أرسلها تترك العراك ، وكذلك جهدي وطاقتي ، أي أجهد جهدي وأطبق طاقتي) .^(٥)

ويبدو لي أنّ مذهب ابن طاهر ، وابن خروف ، هو المذهب الراجح من هذه المذاهب ، لأنّه بعيد عن تكلف الإضمار ، كما أنّ المعنى ينصره ، فمعنى أرسلها العراك : معتركة ومعنى : مرت بهم الجماء الغفير : (مجتمعين) .^(٦)

(١) شرح المفصل : ٦٢/٢ - ٦٣

(٢) المقتضب : ٢٣٧/٣ ، والايضاح : ٢٠٠/١ ، والتذبييل والتكميل : ٦٧/٣ .

(٣) التذبييل والتكميل : ٦٧/٣ .

(٤) الارتشاف : ٧٥٩ ، والخزانة : ٥٢٤/١ .

(٥) تقييده : ل/٦٣ .

(٦) ابن الطراوة النحوي للدكتور عياد ص : ٢٥٩ .

(٦) إضافة اللقب إلى الاسم إذا كانا مفردين .

(١) ذهب سيويه وجمهور البصريين أن اللقب يضاف إلى الاسم إذا كانا مفردين .
ومذهب الكوفيين وبعض البصريين أنه يجوز الاتباع فتقول في رجل اسمه يحيى ولقبه
عينان : جاء يحيى عينان ، ورأيت يحيى عينين ، ومررت بيحيى عينين . (٢)
وقد علل ابن يعيش صحة ما ذهب إليه البصريون بقوله : (وإنما فعلوا ذلك لئلا
يخرجوا عن منهاج أسمائهم ، ألا ترى أن أصل أسمائهم إما مفرد كزيد وإما مضاف
كعبد الله وامرئ القيس وأبي بكر وأم جعفر ، وليس في كلامهم اسمان مفردان لسمي
واحد يستعمل كل واحد منهما مفرداً ، فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين لا على
سبيل الإضافة لخرجوا عن منهاج استعمالهم ولم يكن له نظير ، فأضافوا العلم إلى
اللقب ليخرجوا على عادتهم في ذلك ويكون له نظير في كلامهم نحو : عبد الله وشبيهه . . .) (٣)
وأخذ ابن لب - رحمه الله - بمذهب سيويه وجمهور البصريين في هذه المسألة
فقال : (وتجرى الأعلام والكنى والألقاب بعضها على بعض بدلا أو عطف بيان ، إلا أن
يجتمع لك لقب مع علم مفرد فإنك تضيف العلم إلى اللقب ولا يجوز غير ذلك ، فتقول :
جاءني أبو حفص عمر ، وأبو حفص كرز ، وزيد كرز ، ولا يجوز : زيد كرز) (٤)
(٧) الحذف على الضمير المخفون .

ذهب البصريون - إلا يونس وقد أربأ والأخفش - إلى منع الحذف على الضمير المخفون
إلا بإعادة حرف الجر .
وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الحذف على الضمير المخفون بدون إعادة الحذف ، (٥)

-
- (١) الكتاب : ٢٩٤/٣ ، والمقتضب : ١٦/٤ .
(٢) المساعد : ١٢٩/١ .
(٣) شرح المفصل : ٣٣/١ .
(٤) تقييده : ل/٢٨ .
(٥) الانصاف : ٤٦٣/٢ وما بعد ١٥ ، والمهجع : ٢٦٨/٥ ، ومخاني القرآن : ١٥٢/١

ووافقهم الشلوين وابن مالك وأبو حيان .

وللبصريين فيما ذهبوا إليه حججٌ نذكر منها : أن ضمير الجرسية بالتنوين
ومعاقب له فلم يجز المطف عليه كما لا يعطف على التنوين . ومنها : أن حق المعطوف
والمعطوف عليه أن يصح حلول كل واحد منهما محل الآخر ، وضمير الجر لا يصح حلوله
محل ما يعطف عليه ، فضع المعطف عليه إلا باعادة حرف الجر . (١)

والكوفيون استندوا في إجازتهم الى قوله تعالى : (واتقوا الله الذي تسألون به
والأرحام) (٢) بخص الأرحام - وهي قراءة حمزة الزيات وإبراهيم النخعي وقتادة ويحيى
ابن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش - عطفاً على (الهاء) في (به) .

والى قوله تعالى : (وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام) (٣) بخص
(المسجد) عطفاً على (الهاء) في (به) .

والى قوله تعالى : (لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك
وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة) (٤) ، بخص (المقيمين) عطفاً على (الكاف) في
(اليك) .

والى قول مسكين الدارمي :

تطلق في مثل السواري سيوفنا
وما بينها والكعب غوطه نغانيف (٥)

بخص (الكعب) عطفاً على (بها) في (بينها) . وغير ذلك من الشواهد التي

ورد بها السماع نثراً ونظماً . (٦)

(١) الانصاف المسألة (٦٥) .

(٢) من الآية (١) من سورة النساء .

(٣) من الآية : (٢١٧) من سورة البقرة .

(٤) من الآية : (١٦٢) من سورة النساء .

(٥) الانصاف : ٤٦٣ / ٢ - ٤٦٥ .

(٦) البحر المحيط : ١٤٨ / ٢ ، وشواهد التوضيح : ٥٣ وما بعدها لمزيد من

وتابع ابن لب - رحمه الله - البصريين في مذاهبهم فقال : (ومتى أردت العطفَ عليه - أي على ضمير الخفض - في الكلام لزمك أن تأتي معه بالخافض الأول ، ويكسبون الخافض مع مخفوضه معطوفاً على الخافض الأول مع مخفوضه كقوله تعالى : (وَبِئْسَ نَعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ) (١) .

والذي أرجعه في هذه المسألة هو مذهب الكوفيين ومن وافقهم ، وذلك لسورود الأدلة الكثيرة من القرآن الكريم وكلام العرب نثراً ونظماً ، فينبغي مع هذا القدر من الشواهد ألا يمنح العطف على الضمير المخفوف ، إلا أن الأحسن أنه إذا عطف على الضمير المخفوف أن يعاد الخافض .

ومرجح آخر أراه جديراً بإجازة العطف على الضمير المخفوف من غير إعادة الخافض وهو أن في إجازة ذلك تيسيراً على المتكلم في أمره ، تجعله هذه الإجازة بالخيال بين أن يكرر حرف الجر أو أن يستغنى عن تكريره تخفيفاً إذا أمن في عبارته اللبس فيقول مثلاً : مررت بك وزيد ، أو : مررت بك وزيد ، وسلمت عليك وعلى زيد ، أو : سلمت عليك وزيد .

(٨) العطف على الضمير المرفوع المتصل .

يرى الكوفيون جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل أو المستتر في اختيار الكلام ، كأن يقال : قمت وزيد ، وقام زيد ، برفع زيد فيهما عطفاً على الضمير - دون اللجوء إلى توكيد الضمير المتصل أو المستتر بضمير منفصل كما يشترط ذلك البصريون .

واحتج الكوفيون لذلك بوروده في الكلام نثراً ونظماً ، ومن شواهدهم في ذلك قول الحق تبارك وتعالى : (ذُومِرَةٌ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى) (٢) ، بعطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى) .

(١) من الآية : (٦) من سورة يوسف ، وتقييده : ل / ٣ .

(٢) الآيتان : (٦ - ٧) من سورة النجم ، وانظر الانصاف : ٤٧٤ / ٢ وما بعدها .

ويقول عمر بن أبي ربيعة :

قَلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى كَنَعِجِ الْفَلَا تَحْسَفْنَ رَمَلًا

بعطف (زهر) بالرفع على الضمير المرفوع المستكن في (أقبلت) . ويقول جرير :

وَرَجَا الْأَخِيظِلَّ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبْ لَه لِينَالًا (١)

بعطف (أب) بالرفع على الضمير المرفوع المستكن في (يكن) .

وهناك أيضاً ما ورد في صحيح البخاري من قول عمر رضي الله عنه : (كُنْتُ وَجَارٌ

لِي مِنَ الْأَنْصَارِ) (٢) ، يعطف (جار) بالرفع على (التاء) في (كنت) . وقول علي رضي

الله عنه : كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، يعطف (أبو) بالرفع على (التاء) في (كنت) .

وجعل الكوفيون من هذا قوله تعالى : (مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا) (٤) ، بعطف (آباء)

بالرفع على (نا) في (أشركنا) .

وذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى موافقة الكوفيين ، وإن كان قد رجح مذهب

البحريين في الألفية (٥) . ويبدو أن ابن مالك لا يرتضى منع هذا العطف بدون فاصلٍ ،

وفي ذلك يقول : وهو - أي هذا العطف - مما لا يجيزه النحويون في النشر ، إلا على

ضعفٍ . ويزعمون أن باب الشعر ، والصحيح جوازه نشرًا ونظمًا . (٦)

وأما البصريون فيزعمون أن الاسم الظاهر إذا عطف على ضمير متصلٍ يجب أن يؤكد

بضميرٍ مثله أو يفصل بفاصلٍ (ما) ، وأن العطف بدون فاصلٍ ضعيفٌ لا يجوز إلا على

(٧)

قبح في ضرورة الشعر .

(١) الانصاف : ٤٢٦/٢ .

(٢) أخرجه البخاري في : ٤٦ - كتاب المظالم والغصب .

(٣) أخرجه البخاري في : ٦٢ - كتاب فضائل أصحاب النبي (ص)

(٤) من الآية : (١٤٨) من سورة الانعام .

(٥) شرح ابن عقيل : ٢٣٦/٢ - ٢٣٧ .

(٦) شواهد التوضيح ص : ١١٤ .

(٧) الانصاف : ٤٢٥/٢ .

وأخذ ابن لب - رحمه الله - بذهب البصريين في هذه المسألة فقال : (ضميرُ
الرفعِ المتصلِ لا يجوز العطفُ عليه إلاَّ بعدَ أَنْ يُؤكِّدَ بضميرِ رفعٍ منفصلٍ ، أو يفصلَ بينه
وبين حرفِ العطفِ بفاصلٍ ، أو يفصلَ بين حرفِ العطفِ والمصطوفِ ب (لا) (١) .

والذي أرجحه هو مذهب الكوفيين وذلك لورود الشواهد الكثيرة نثراً ونظماً ،
كثرةً توجبُ القياسَ عليها . قال الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد - حين رأى تأويلَ
البصريين لشواهد الكوفيين - : وهو كلامٌ لا يقضى العجب منه ، أن يجدوا في كلام
الله تعالى - وهو أفصحُ الكلام وأدقُه رعايةً للمصحيح البالغ الغاية - دليلاً يشهد
لخصوصهم فيتمهلون ويتعللون . (٢)

(٩) تقدم الفعل في باب (ظننت) وأخواتها على الاسمين .

ذهب البصريون إلى أن الفعل في باب (ظننت) وأخواتها إذا تقدم على الاسمين
لا يجوز فيه الإلشاء . وجوزهُ الكوفيون والأخفش ، وأجازهُ ابن الطراوة ، إلا أن الأعمال
عنده أحسن . (٣)

تقول على إجازة الكوفيين والأخفش وابن الطراوة : ظننت زيد قائم ، وهي إجازة

يدعمها الاستعمال اللغوي ، فقد قال الشاعر :

كذالك أدبت حتى صار من خلتي أني رأيت ملاك الشيمة الأدب (٤)

فأتى بعد فعل القلب (رأيت) بالمبتدأ والخبر على حالهما من الرفع .

وقول الآخر :

أرجو وأمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل (٥)

(١) تقييده : ل / ٣٤ .

(٢) حاشية الانصاف : ٤٧٦ / ٢ .

(٣) الهمج : ٢ / ٢٢٩ ، وابن الطراوة النحوي : ٨٠ .

(٤) الأشموني : ٢ / ٢٩٠ .

(٥) الأشموني : ٢ / ٢٩٠ .

فأتى بالمتبدأ (تنويل) على حاله من الرفع بعد فعل القلب (إخال) .
وأخذ ابن لب - رحمه الله - بمذهب البصريين فقال : (فَإِنْ تَقَدَّمَ الْفِعْلُ عَلَى
الاسْمِ اجْتَنَبَ الْإِلْحَاءَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلخَبَرِ مَعْمُولٌ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْفِعْلِ فَقَدْ يَجُوزُ الْإِلْحَاءُ
ضَعِيفًا) (١) .

(١٠) عامل النصب في (المفعول معه) .

ذهب البصريون إلى أن المفعول معه منصوبٌ كانتصاب المفعول به ، أي إنَّ عاملَ
النَّصْبِ فِيهِ هُوَ الْفِعْلُ الَّذِي فِي الْجُمْلَةِ بوساطة الواوِ ، وذلك لأنَّ هذا الفعل وإن كان
في الأصل غير متعدي ، إلاَّ أنه قوي بالواو فتعدي إلى الاسم فنصبه ، كما عُدَى بالهمزة
في نحو : أَخْرَجْتَ زَيْدًا ، ونظير ذلك نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم
بتقوية (إلا) . (٢)

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوبٌ على الخلاف ، وذلك لأنه إذا قلت : استوى
الماء والخشبة ، لا يحسن تكرير الفعل فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة ، لأنَّ
الخشبة لم تكن معوجة فتستوى ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في : جاء زيدٌ
وعمرٌ ، فقد خالف الثاني الأول ، فانتصب على الخلاف . وأيضاً فإنَّ الفعلَ المتقدِّمَ
لا يجوز أن يعمل فيه لأنه فعلٌ لازمٌ ، والفعلُ اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من
الأسماء . (٣)

وذهب أبو اسحاق الزجاج من البصريين إلى أنه منصوبٌ بتقدير عاملٍ ، والتقديرُ :
ولابس الخشبة ، وما أشبه ذلك ، لأنَّ الفعلَ لا يعمل في المفعول وبينهما الواو
وقد أبطل ابن الأنباري مذهبه هذا . (٤)

(١) تقييده : ل/٤٧ .

(٢) الانصاف : ١/٢٤٨/٢٤٩ ، وشرح المفصل : ٢/٤٩ .

(٣) المصدر السابق ، وشرح الكافية للرض : ١/١٩٥ .

(٤) الانصاف : ١/٢٤٨ - ٢٤٩ .

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنَّ الواو هيأت الاسم بعد ما لأنَّ ينتصب انتصاب
الظرف ، لأنَّ أصل : استوى الماء والخشبة ، هو : استوى الماء مع الخشبة ، فلما
حذفت (مع) وكانت منتصبة على الظرف وأقيمت (الواو) مقامها ، انتصب ما بعد
هذه (الواو) على انتصاب (مع) التي وقعت (الواو) موقعها ، إذ لا يصح انتصاب
الحروف ، كما يرتفع ما بعد (إلا) الواقعة موقع (غير) بارتفاع (غير) نحو قوله
تعالى : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) (١) ، والأصل : غيرُ الله .
وردَّ عليه صاحب كتاب الانصاف بأنَّ انتصاب المفعول مع انتصاب (مع) الظرفية
ضعيف ، لأنَّ (مع) ظرف والمفعول معه في : استوى الماء والخشبة ، ليس بظرف ،
ولا يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف . (٢)

قلت : يظهر - والله أعلم - أنَّ الأَخْفَشَ في رأيه هذا يتشبه بفكرة (العامل)
التي ورثها عن أساتذته . وأنه ما دام لا شيء يمنع عمل الفعل النصب في الظرف وإن كان
هذا الفعل لازماً - نحو : نمت ليلاً ، وخرجت صباحاً ، وما أشبه ذلك - فليكن
معمول الفعل اللازم في : استوى الماء والخشبة ، ظرفاً ، وليفب هذا الظرف الذي
حلت محله (الواو) في اللفظ فقط ، وليحلَّ محله الاسم المنصوب الواقع بعد (الواو)
في وقوع الفعل عليه وكونه معمول الفعل .

وأما ابن لب - رحمه الله - فقد أخذ بمذهب البصريين فقال : (وأما المفعول
معه فينصبه أيضاً الفعل بوساطة الواو التي بمعنى (مع) نحو : قمتُ زيداً ، فزيداً
منصوب ب (قمت) والواو واسطة بينهما موصلة على ما تقدم في (إلا) ، والواو بمعنى
(مع) ، كأنَّكَ قلتَ : مع زيدٍ) (٣) .

(١) من الآية : (٢٢) من سورة الأنبياء ، وانظر الهمع : ٢٣٩ / ٣ ، والانصاف :

٠٢٤٨ / ١

(٢) الانصاف : ٢٤٩ / ١ ، وانظر شرح الكافية : ١٩٥ / ١ للرضي :

(٣) تقييده : ل / ٥١ .

والراجحُ في نظري مذهب البصريين الذي مشى عليه ابن لب ، من أنَّ العاقل
الفعل الأول ، لأنه وإن لم يكن متعدياً فقد قوى بالواو النائية عن (مع) ، فتعدى كما
تعدى الفعل المقوى بالهمزة نحو : أخرجت زيدا ، إلا أنَّ الواو لا تعمل (١)

(١١) ما الذي يعمل في المستثنى النصب ؟

يرى سيويه والجمهور من البصريين أنَّ الذي عمل النصب في المستثنى بـ
(إلاَّ) هو الفعل الواقع قبله ، بواسطة (إلاَّ) . ف(زيد) في قولنا : قامَ القومُ إلاَّ زيدا ،
منصوب بـ(قام) عبر (إلاَّ) . (٢)

ويرى بعض البصريين أنَّ عامل النصب هو (إلاَّ) نفسها ، وإليه ذهب ابن مالك (٣)
وزعم أنه رأى سيويه والمبرد (٤) . وحضهم الآخر ذهب إلى أنه فعلٌ مضمَّرٌ تقدَّ يسهره
(استثنى) . (٥)

وأما الكوفيون فاختلف مذاهبهم في ذلك ، فذهب شيخهم الكسائي إلى أنَّ ناصبَ
المستثنى هو (أنَّ) مقدرة بعد (إلاَّ) محذوفة الخبر ، وأنَّ تقدِيرَ الكلام في : قامَ
القومُ إلاَّ زيدا ، هو : قامَ القومُ إلاَّ أنَّ زيدا لم يقم . (٦)

وذهب تلميذه الفراء ومن تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مذاهبهم - إلى
أنَّ (إلاَّ) مركبة من (إنَّ) و(لا) ، وقد حذفت النون الثانية من (إنَّ) للتخفيف ،
فأصبحت (إنَّ) ، ثم أدغمت في لام (لا) ، وطأراً على العبارة شيءٌ من التقديس

(١) شرح المفصل : ٤٩/٢ .

(٢) الكتاب : ٣١٠/٢ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، والانصاف : ٢٦١/١ ، والمقتضب :

٣٩٠/٤ - ٣٩١ .

(٣) التسهيل : ١٠١ ، والهمع : ٢٥٢/٣ .

(٤) سر الصناعة : ١٤٧ .

(٥) الهمع : ٢٥٢/٣ ، وسر الصناعة : ١٤٦ .

(٦) الانصاف : ٢٦١/١ ، وشرح المفصل : ٧٧/٢ .

والتأخير ، إذ كان أصل الكلام : قام القوم إن زيدا لا قام .^(١)

ولا يخفى عليك أيها القارئ الكريم ما في رأى الكسائى وتلميذه الفراء من إغراق في التَّحَلُّ ، لا سيما رأى الفراء الذى يفيد أن المتكلم أتعب ذهنه وكده فى ثلاث عمليات تخفيف (إنَّ) مع الأبقاء على عملها النصب فى اسمها (زيداً) ، وتقدير خبر (إنَّ) : لا قام وادخال (لا) النافية على الفعل الماضى (لا قام) ، على الرغم من أن اللغة تكاد لا تسمح بإدخالها إلا فى حالة معينة ، هى الدُّعاء نحو : لارحمه الله ، ولا كان .

وأما ابن لب - رحمه الله - فقد أخذ بمذهب سيويوه وجمهور البصريين فقال :
(وأما المستثنى فينصبه (أى الفعل) بواسطة (إلاَّ) نحو : قام القوم إلاَّ زيدا ،
ف (زيداً) منصوب ب (قام) على رأى سيويوه ، و (إلاَّ) واسطة بينهما وصلت الفاعل
الأول الى الاسم الذى بعدها فنصبه) .^(٢)

(١٢) تقديم الحال على عاملها الذى ضمن معنى الفعل دون حروفه .

ذهب الجمهور من البصريين إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها الذى ضمن معنى الفعل دون حروفه ، نحو : زيدٌ فى الدار ضاحكاً ، فالعامل فى الحال المجرور قبلها ، فلا يجوز تأخيره عنها إلاَّ فى ضرورة ، فلا تقول : زيدٌ ضاحكاً فى الدار ، على أن يكون ضاحكاً منصوباً بالمجرور بعده .^(٣)

وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمير نحو : أنت قائماً فى الدار ،^(٤)

وذهب الفراء^(٥) والأخفش إلى إجازة ذلك مطلقاً . وجوزه ابن مالك بقوة إذا كانت

الحال ظرفاً أو حرف جر .^(٦)

(١) شرح المفصل : ٢٦/٢ - ٢٧ ، وشرح الكافية للرضى : ٢٢٦/١ .

(٢) تقييده : ل/٥١ .

(٣) التصريح : ٣٨٥/١ .

(٤) الأشمونى : ١٨١/٢ .

(٥) معانى القرآن : ٤٥٢/٢ ، والمهمل : ٣٢/٤ .

(٦) التسهيل / ١١١ .

ووافق ابن لب^(١) جمهور البصريين في مذهبهم .

(١٣) عامل النصب في الظرف الواقع خبراً .

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف في مثل : زيدٌ عندك ، ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ .

ويرى البصريون أنه ينتصب بفعلٍ مقدّر أو بتقدير اسم فاعل . ولكل من الفريقين في ذلك حججٌ أوردها ابن الأنباري في (الانصاف) ، وانتصر لمن ذهب من البصريين القائلين بأنه ينتصب بتقدير الفعل^(٢) . ورجح ابن مالك^(٣) تقدير اسم الفاعل وهو مذهب الفارسي وابن الحاجب والزمخشري .

وتبع ابن لب البصريين في مذهبهم فقال : (العامل في الظرف في مثل هذا - أي في : زيدٌ عندك - هو اسم فاعلٍ ، وهو الأحسن)^(٤)

(١٤) العامل في المبتدأ والخبر بعد (كان) وأخواتها .

ذهب البصريون إلى أن (كان) وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر ، فيرتفع المبتدأ بها اسماً لها وينصب الخبر خبراً لها ، أي أنها تنصبه . وصححه ابن عصفور^(٥) . وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأفعال دخلت على المبتدأ والخبر فنصبت الخبر ويقى المبتدأ على رفعه^(٦) .

وأخذ ابن لب - رحمه الله - بذهب البصريين فقال : (وكل هذه الأفعال في هذا

(١) انظر تقييده : ج/٦٨ .

(٢) الانصاف المسألة (٢٩) .

(٣) التسهيل ص : ٤٩ .

(٤) تقييده : ج/٧٤ .

(٥) شرح الجمل له : ٤١٨/١ - ٤١٩ ، وانظر الكتاب : ١٣١/٢ .

(٦) المصحح : ٨٣/٢ .

الباب تدخل على المبتدأ والخبر ، فيرتفع المبتدأ بها اسماً لها وينتصب الخبر خبراً لها (١) .

(١٥) عامل الرفع في الخبر بعد (إِنَّ) وأخواتها :

ذهب البصريون إلى أن (إِنَّ) وأخواتها ترفع الخبر خبراً لها (٢) .

وقال نحاة الكوفة في خبرها ما قالوه في اسم (كان) من أنه مرفوع بما كان مرفوعاً

به قبل دخولها .

ووافق ابن لب - رحمه الله - البصريين في مذاهبهم ، فقال في تقييده : (وهي

تدخل - أي إِنَّ وأخواتها - على المبتدأ والخبر ، فتنصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع

الخبر خبراً لها نحو : إِنَّ زيدا قائمٌ) (٣)

(١٦) عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد "إذا" الشرطية :

ذهب أكثر البصريين إلى أن الاسم المرفوع بعد "إذا" في نحو قوله تعالى : (إذا

السماء انشقت) (٤) وما كان نحوها من الآيات ، فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ،

وليس مرفوعاً بالابتداء كما يقول بعض الكوفيين .

واحتجوا بأن "إذا" لا تدخل على الجملة الاسمية ، لأنَّ فيها معنى الشرط ،

والشرط يقتضي الفصل ، فلا يجوز أن يحتمل على غيره . (٥)

وذهب بعض الكوفيين والأخفش إلى أن الاسم بعد "إذا" مرفوع لأنه مبتدأ والفعل

بعده في موضع الخبر .

(١) تقييده : ل/١٢٧ - ١٢٨ .

(٢) انظر الكتاب : ١٣١/٢ ، والانصاف : ١٧٦/١ فما بعدها ، وشرح المفصل :

١٠٢/١

(٣) تقييده : ل/١٥٢ .

(٤) الآية : (١) من سورة الانشقاق .

(٥) الانصاف : ٦٢٠/٢ .

وقد نصر ابن جنى فى الخصائص (١/ ١٠٤) ، ١٠٥ مذهب الأُخفش .
ويظهر من كلام سيويه فى باب الاشتغال (١) جواز هذا المذهب الذى قال به
بعض الكوفيين والأُخفش : لكن بشرط أن يكون الخبر فعلاً . وأيد مذهب الكوفيين
ابن مالك . (٢)

ويظهر من كلام ابن لب فى تقييده وقوفه مع المذهب الأول القائل برفع الاسم بعد
(إذا) على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره المتأخر ، قال عند حديثه عن قوله تعالى :
(إذا السماء انشقت) (٣) و(إذا السماء انفطرت) (٤) ونحوهما من الآيات : (فالسَّمَاءُ
فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره : إذا انشقت السماء انشقت ، وإذا انفطرت السماء
انفطرت ، وفاعلُ الفعلِ الظاهرِ ضميرٌ مستترٌ يعودُ على السماء) . (٥)

والذى أميل إليه من هذه المذاهب هو ما ذهب إليه بعض الكوفيين والأُخفش
من أن الاسم المرفوع بعد (إذا) يعرب مبتدأ ، لأن هذا الإعراب فى تلك الآيات
ونحوها لا تأويل فيه ولا تقدير ، وليس ثمة من داع إلى تقدير الإعراب فى تلك الآيات
لأن الأسلوب بدون هذا التقدير الذى لجأ إليه أكثر البصريين سليم لا يحتاج إلى
إصلاح بالتقدير ، وإعراب بعض الكوفيين والأُخفش تؤيده النصوص القرآنية الكثيرة التى
دخلت فيها (إذا) الشرطية على الجملة الاسمية ، فانظر مثلاً الآيات (٨ - ٩ - ١٠ -
١١) من سورة المرسلات ، والآيات : (١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ -
١١ - ١٢ - ١٣) من سورة التكويد ، والآيات : (١ - ٢ - ٣ - ٤) من سورة
الانفطار ، والآيات : (١ - ٣) من سورة الانشقاق .

(١) الكتاب : ١/ ١٠٧ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ٢/ ٩٤٤ ، والجنى الدانى : ٣٦٨ .

(٣) الآية : (١) من سورة الانشقاق .

(٤) الآية : (١) من سورة الانفطار .

(٥) تقييده : ل/ ١٠٨ .

وتؤيده أيضاً الشواهد الشعرية التي لا يأتي عليها الحصر ، ومنها على سبيل

المثال قول لبيد :

إذا المرء أسرى ليلة خال أنه قضى عملاً والمرء مادام عامِلٌ

وقول السموأل بن عاد ياء اليهودي :

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكل رداءٍ يرتديه جميلٌ

وقول الشاعر :

إذا المرء لم يحتمل وقد جدَّ جدُّه أضع وقاسى أمره وهو مدبيرٌ

وقول الشاعر :

إذا أنت لم تزرع وأبصرت حاصداً ندمت على التفريط في زمن البذر

وقول ضيفم الأسدي :

إذا هولم يخفني في ابن عمي وإن لم ألقه - الرجل الظلوم

(١٧) عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية :

ذهب البصريون إلى أن الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية في نحو قوله تعالى :

(وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) (١) ، وفي نحو قولك : وَإِنْ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَكْرَمْتَهُ ،

مرفوع بتقدير فعلٍ محذوف يفسره الفصل المذكور بعده . (٢)

وذهب الكوفيون إلى أنه مرفوع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل (٣) ، (أي

أنه فاعلٌ مقدَّم) .

وهي عن الأخفش والسهيلي رفعه بالابتداء والجملة الفعلية بعده في موضع

الخبر .

(١) من الآية (٦) من سورة التوبة .

(٢) الانصاف : ٦١٦/٢ .

(٣) شرح الكافية للرضي : ٢٥٥/٢ .

ووافق ابن لب البصريين في مذاهبهم ، فمنع أن يرفع زيد بالابتداء من قولك : إن زيد ضربته أكرمتك ، قال : ولا يقال : إن زيد ضربته أكرمتك ، على أن يكون زيد مبتدأ . . . ثم قال : ومن هذا أيضاً قوله تعالى : (وإن أحد من المشركين استجارك) (١) ، فأحد فاعل بفعلٍ محذوفٍ يفسره (استجارك) تقديره : وإن استجارك أحد . (٢)

والأخفش في معاني القرآن أجاز اعتبار الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية في آية التوبة مبتدأ ، على الرغم من نهايه إلى أن رفع (أحد) على فعلٍ مضمّرٍ - هو - رأى مدرسته البصرية - أقيس الوجهين ، لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها إلا أنهم قد قالوا ذلك في (إن) لتمكّنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعد ها فمسل مجزوم في اللفظ . (٣)

وقد رد النحاة رأى الأخفش في جواز اعتبار الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية مبتدأ ، بأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره ، ولهذا كان عاملاً فيه ، وإذا كان مقتضياً للفعل ولا بد له منه بطل الابتداء ، لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل ، لأن حقيقة الابتداء هو التعمير من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة ، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم . (٤)

والذي يبد وأن رأى الأخفش في ابتداء الاسم بعد (إن) الشرطية بل بمسند حروف المجازاة جميعها ، رأى يحضده الاستعمال اللغوي في أعلى مراتبه وهو

(١) تقييده : ل/١٠٤ .

(٢) من الآية (٦) من سورة التوبة .

(٣) معاني القرآن للأخفش : ٢/٤٢٢٧ .

(٤) الانصاف : ٢/٦٢٠ .

القرآن الكريم ، فالى جانب آية التوبة فهناك آية النساء : (وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا
شَوْزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا (١)) وآية الحجرات : (وَإِنْ
طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا . . . آية (٩) .

وهناك أبيات لشعراء فصحاء جاءوا فيها بأسماء مرفوعة بعد حروف شرطية غير

(إِنْ) وأعطوها الجزم في أفعال مضارعة صريحة ، منها قول عدى بن زيد :
فَتَى وَأَقْلٌ بَيْنَهُمْ يَحْيَوُ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

وقول كعب بن جحيل :

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْمًا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ

وقول هشام المرى :

فَمَنْ نَحْنُ نَوْمُهُ بَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نَجْرَهُ يَمِينٌ مِمَّا مَفْرَعًا

ومع تلك الشواهد يتعنت النحاة ويضعفونها ويدعون إلى أن ما جاء فيها لا يجوز

في الكلام ، لأن تلك الحروف فرع على (إِنْ) وعطفا الجزم ظاهر في الفعل المضارع ،
وذلك ضعيف في (إِنْ) نفسها في اختيار الكلام . (٢)

ولا دليل لهم على اختصاص حروف المبالاة بالأفعال دون غيرها - بدليل الشواهد

المذكورة - سوى افتراضهم الذي فرضه تقدير فعل قبل الاسم الواقع بعد حرف الشرط
يفسره الفعل المذكور .

(١٨) (كَأَنَّ) المعنى الغالب عليها (التشبيه) :

ذهب جمهور البصريين إلى أن معنى (كَأَنَّ) المتفق عليه عندهم هو التشبيه ، وليس

لها معنى غيره عندهم . (٣)

(١) من الآية : (١٢٨) من سورة النساء .

(٢) الانصاف : ٦١٩/٢ .

(٣) انظر الكتاب : ١٤٨/٣ ، والارتشاف ص : ٥٨٠ ، والجنى الدانى : ص ٥٧٢ .

وزاد الكوفيون في معانيها أمها تفيد التحقيق كقول الشاعر :
فَأَصْبَحَ بَطْنٌ مَكَّةَ مَقْشَعْرًا كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هَشَامٌ
وكذلك قول الشاعر :

كَأَنَّ حِينَ أَمْسَى لَا تَكَلَّمُنِي مَتِيمٌ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا
كما أدعوا أنها تكون للتقريب ، وجعلوا منه : كَأَنَّكَ بِالْدِينَا لَمْ تَكُنْ ، وَكَأَنَّكَ
بِالشِّتَاءِ مَقْبَلٌ . (١)

وقد أنكر البصريون كل هذه المعاني سوى التشبيه ، وتأولوا أدلة الكوفيين .
قال المرادي عقب ذكره لهذه المعاني التي زادها الكوفيون : وَالصَّحِيحُ أَنَّ (كَأَنَّ)
فِي هَذَا كُلَّهُ لِلتَّشْبِيهِ . (٢)

ونجد ابن لب - رحمه الله - يوافق البصريين في إنكار هذه المعاني التي زادها
الكوفيون لـ (كَأَنَّ) قال حين ذكر أدلة الكوفيين على إثبات هذه المعاني : وَلَا حُجَّةَ
لَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا ، أَمَا الْبَيْتُ الْأَوَّلُ فَمَعْنَاهُ : كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِبَطْنِهَا هَشَامٌ ،
وَلَا شَكَّ أَنَّهُ مَدْفُونٌ بِبَطْنِهَا ، فَمَعْنَى التَّشْبِيهِ عَلَى هَذَا صَحِيحٌ فِي الْبَيْتِ كَأَنَّهُ يَقُولُ : أَصْبَحَ
بَطْنٌ مَكَّةَ مَقْشَعْرًا وَمَا كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقْشَعَرَ لِأَنَّ هَشَامًا بِبَطْنِ الْأَرْضِ مَدْفُونٌ فِيهَا ،
فَحِينَ أَقْشَعَرَ وَهَشَامٌ فِي الْأَرْضِ صَارَ كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ هَشَامٌ فِيهَا .

ثم وجه البيت الثاني بقوله : وَأَمَا الْبَيْتُ الثَّانِي فَمَعْنَى التَّشْبِيهِ فِيهِ سَتَقِيمُ عَلَى
أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ : (يَشْتَهِي مَا لَيْسَ مَوْجُودًا) ، أَيْ يَشْتَهِي مَا لَيْسَ فِي الْوَجُودِ
أَيُّ مَا هُوَ مَحَالٌّ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ تَكْلِيمَهُ لَهُ لَيْسَ بِمَحَالٍّ إِذْ ذَاكَ ، فَحِينَ اشْتَهَى كَلَامَهُ
وَلَمْ يَفْعَلْ مَعِ إِمْكَانَهُ ، صَارَ كَأَنَّهُ يَشْتَهِي مَا هُوَ مَحَالٌّ لَا يُمْكِنُ وُجُودُهُ . (٣)

ثم قال : وَأَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي اسْتَدَّ إِلَيْهِ الْأَكْثَرُ فِي انْكَارِ هَذِهِ الْمَعَانِي الثَّلَاثَةِ

(١) معنى اللبيب : ١/١٩٢ .

(٢) الجنى الداني : ٥٧٣ .

(٣) تقييده : ل/١٥١ .

- أي التحقيق والتقريب والظن - والاختصار على معنى التشبيه ، هو أن "كان" قد استقر فيها التشبيه باتفاق ، فإذا أمكن أن تقرر على ما استقر فيها وألا تخن عنه إلى غيره ما لم يستقر كان الأولى (١) .

قلت : والحقيقة أن التشبيه هو معنى (كان) الغالب عليها والمتفق عليه ، وهو ما يفهم منها بأصل الوضع كقولك : "كان زيداً أسد" ، وقد تخن "كان" عن هذا المعنى الأصلي إلى معاني أخرى كما ذكر الكوفيون وبعض النحاة ، ولكن الأمر هنا يحتاج إلى قرينة كقرينة السياق ، فليس في قولك : "كان زيداً قائم تشبيه" ، وإنما هناك شيء يشبه الظن ، وقد قال بذلك ابن أبي الربيع ، ونقل عن ابن الطراوة أنها - أي كان - في نحو : "كان زيداً قائم" ، للظن دون التشبيه (٢) ، فإذا صح ذلك فانكار البصريين ومتابعيهم لهذه المعاني غير التشبيه دعوى غير مقبولة وتضييق لما هو واسع .

هذا ولا ينكر في الحرف أن يوضع المعنى ويصحبه في بعض مواضعه معنى آخر ،

يكون فيه بحكم العرض لم يوضع له في أصل وضعه ، ألا ترى أن (الباء) وضعت

للإصاق ويصحبها في بعض المواضع الاستعانة والمصاحبة والسببية والظرفية والتبحيض ، وغير ذلك من المعاني التي أوصلها بعضهم إلى أربعة عشر معنى أو خمسة عشر معنى (٣) .

ويمكن أن نقول : إذا كان في جملة "كان" مشبة ومشبّه به اكتملت أركان التشبيه ،

وكثيراً ما يكون ذلك في الأسماء الجامدة ، ولهذا زعم جماعة منهم ابن السكيت البطلانيوس أنه لا يكون - أي التشبيه - إلا إذا كان خبرها اسماً جامداً نحو : "كان زيداً أسد" ، بخلاف ، "كان زيداً قائم" ، أو في الدار ، أو عندك ، أو يقوم ، فإنها في

(١) تقييده / ١٥٢ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٨/١ ، والهمع : ١٥١/٢ .

(٣) انظر معنى اللبيب : ١٠١/١ فما بعدها ، والأشمونى : ٢١٩/٢ فما بعدها .

ذلك كله للظن. (١)

(١٩) (أَنَّ) و(أَنَّ) تسدُّ سدَّ المفعولين في باب (ظننت):

ذهب سيويه وبمهور البصريين إلى أنَّ (أَنَّ) واسمها وخبرها في مثل : علمت أنَّ زيدا قائمٌ ، سدَّت سدَّ مفعولى فعل القلب (عَلِمَ) .

قال سيويه : (فأما : ظننت أنه من القى ، فاستغنى بخبر "أَنَّ" ، تقول : أظنُّ أنه فاعلٌ كذا وكذا ، فتستغنى . وإنما يقتصر على هذا إذا علم أنه مستغنى بخبر)
أَنَّ (٢)

ووافق ابن لب البصريين في ذلك فقال : وقد تسدُّ سدَّ المفعولين في هذا الباب (أَنَّ) و(أَنَّ) مع صلتيهما كقوله تعالى : (لتعلموا أنَّ الله يعلم ما فى السموات) (٣) ، وكقوله سبحانه : (وحسبوا أنَّ لا تكون فتنة) (٤) ف(أَنَّ) و(أَنَّ) مع صلتيهما تفنيان عن المفعولين في باب ظننت) (٥)

وذهب الأخفش إلى أنَّ (أَنَّ) ومحموليهما سدَّت سدَّ المفعول الأول وحده ، وأما المفعول الثانى فمقدرٌ . وعلى هذا يكون تأويل الجملة - علمت أنَّ زيدا قائمٌ - حسب رأيه : علمت قيامَ زيدٍ حاصلًا (٦)

ويبدو من مذهب الأخفش هذا ، أنَّ الذى دفعه إلى تقدير المفعول الثانى فى المثال المذكور ، ضرورة اعتبار الاسمين التالين لفعل القلب (مفعولين) على أساس أنَّ الاسمين الواقعين بعده أصلهما (مبتدأ وخبر) .

(١) المفضى : ١٩٢/١

(٢) الكتاب : ١٢٥/١

(٣) من الآية : (٤٧) من سورة المائدة .

(٤) من الآية : (٧١) من سورة المائدة .

(٥) تقييده : ل/ ٤٢ .

(٦) التبيان للمكبرى : ١/ ٠٣ .

والذي نراه أنه لا ضرورة تدعونا إلى تقدير المفعول الثاني في المثال المذكور ، لأنه يمكن للمعرب أن يقتصر - دون أن يتعدى على حرمة اللغة - في إعرابه : علمت أن زيدا قائم ، على مفعول واحد ل (علمت) ، فتكون جملة (أن زيدا قائم) المؤولة بالمصدر (قيام) مفعول به للفعل (علم) ، لأن هذا هو في الواقع ما قصد إليه المتكلم وأراد به ، كما فيما لو سئل : أعلمت أن زيدا قائم ؟ فقال : علمت ذلك ، فجاء ب (ذلك) مفعولاً به ل (علمت) وأفاد معنى تاماً ، دون حاجة إلى مفعول به ثانٍ يقدره ضمن المفعول الأول - كما ذهب إليه سيويه وجمهور البصريين - أو يقدره ب (حاصل) أو نحوه كما ذهب إليه الأخفش .

(٢٠) المعطف على اسم (إن) بالرفع قبل مجيء الخبر .

ذهب سيويه وجمهور البصريين إلى أنه لا يجوز المعطف على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر على كل حال ، قال سيويه : وأعلم أن أناساً من العرب يخلطون فيقولون : إنك وزيدٌ زاهبان (١) .

فسيويه وجمهور البصريين يمنعون هذه الصيغة لأنها تقضى بمعطف اسم مرفوع على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر .

ووافق ابن لب سيويه وجمهور البصريين في ذلك فقال : فلا يقال : إن زيدا وعمرو قائمان ، لأن المعطوف الذي هو (عمرو) ليس بمتأخر عن الخبر الذي هو (قائمان) ، لا في اللفظ ولا في التقدير ، ألا ترى أنه لا يقال : إن زيدا قائمان وعمرو . (٢)

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز المعطف على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر ، فأجازه الكسائي على كل حال ، سواء كان يظهر فيه عمل (إن) أو لم يظهر ، وذلك نحو قولك : إن زيدا وعمرو قائمان ، وإنك ومكر من القان ، وأجازه الفراء فيما لم يظهر فيه عمل

(١) الكتاب : ١٥٥/٢ ، وانظر الانصاف : ١٨٦/١ فما بعدها .

(٢) تقييده : ل/١٢٩٠ .

« إِنَّ » (١)

واستدل الكسائي بقول الحق عز وجل : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَمَزُوا
وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى) ، بمعطف (الصائبون) على موضع اسم إن قبل تمام الخبر وهو
قوله تعالى : (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) بقراءة بعضهم : (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ
يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) ، برفع (ملائكته) عطفًا على موضع اسم (إن) .

ويقول الشاعر :

فمن يك أسي بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب

ويقول الآخر :

والأفاعلموا أنا وانتُم بغاة ما بقينا في شقاق

وقد تأول البصريون أدلة الكوفيين هذه وأبطلوا مذاهبهم .

والذي نراه أن ما تأوله سيويه وجمهور البصريين في مثل هذه الشواهد التي
استدل بها الكسائي ومن تبعه ، من تقدير (التقدير والتأخير) أو تقدير أن المرفوع
مبتدأ خبره محذوف يدل عليه الخبر المذكور ، أو خبره المذكور وخبر (إن) هو
المحذوف ، تأويل فيه تكلف مرهق للذهن . وإذا كان الأصل هو عدم التقدير
بلا ضرورة لمجئته إليه وهو ممكن في هذه الشواهد فما المانع أن يكون هو الأولى .

ثم إن منع المتكلم من صيغة كالمثال الوارد عند سيويه (إنك وزيد ذاهبان) ،
بحجة أنه غلط من بعض العرب - مع أنه من العرب الموثوق بعربييتهم - منع يحد من
حرية المتكلم في التعبير ، ولا يتيح له المجال واسعاً في أن يختار في الاسم المصطوف
على الاسم المنصوب بعد إن قبل تمام الخبر ، بين النصب والرفع حسبما يطيه عليه
ذوقه واحساسه .

(١) الانصاف : ١/١٨٦ .

(٢) من الآية : (٦٩) من سورة المائدة .

(٣) من الآية : (٥٦) من سورة الأحزاب .

أقول ما المانع من ذلك طالما الاستعمال اللغوي يبيح له ذلك وفي أفصح

مصادره ، في القرآن الكريم والشعر العربي الفصيح .

(٢١) : (ما) التعجبية نكرة .

يرى سيويه (١) وجمهور البصريين أن "ما" في قولك : ما أحسن زيداً ، نكرة تامة

بمعنى (شئ) ، موضعها الرفع على الابتداء والجملة بعد ها - من فعل التعجب

وفاعله المقدر - خبرها ، والتقدير : شئ أحسن زيداً ، أي جملة (حسناً) .

وأخذ ابن لب بهذا الرأي في تقييده . (٢)

وزهب الأخفش إلى أن "ما" التعجبية اسم موصول صلته (أحسن) وخبره محذوف

تقديره (شئ عظيم) أو نحو ذلك .

وزهب في رأي آخر إلى أنها نكرة موصوفة ، والجملة بعد ها في موضع رفع نعتاً

لها ، والخبر محذوف . فيكون التقدير على الرأي الأول : الذي أحسن زيداً - أي

جملة حسناً - شئ عظيم . وعلى الرأي الثاني : أمر محسن زيداً شئ عظيم .

وواضح من رأي الأخفش هذا أنه رفض رأي سيويه وجمهور البصريين القائل بأن

"ما" التعجبية نكرة تامة ، ولجأ إلى القول بموصوليتها تارة ، ويكونها نكرة موصوفة

تارة أخرى ، فافرضاً قول النحاة بعدم جواز الابتداء بالنكرة ما لم تفد .

وعلى القولين عنده تكون "ما" التعجبية معرفة يجوز الابتداء بها ، ويكون مبدأ

الإسناد على القولين سليماً . فحين قال بموصوليتها جعل ما بعد ها - وهو جملة

(أحسن) - صلتهما ، والخبر محذوف ، وحين قال بكونها نكرة موصوفة جعل جملة

(أحسن) نعتاً لها ، والخبر محذوف .

(١) الكتاب : ٧٢/١ ، وانظر المقتضب : ١٧٣/٤ ، ١٧٥ .

(٢) تقييده : ل/٧١ .

(٣) معنى اللبيب : ٢٤٧/١ ، وشرح الكفاة للرضي : ٣٠٧/٢ .

والذى ذهب إليه الأَخفش فيه بحد ، لأنه حَذَفَ الخبرَ وجوباً مع عدم ما يسدُّ^س
سدّه ، وليس فى التقدير الذى ذهب إليه معنى الابهام اللائق فى التعجب كما كان
فى تقدير سيبويه . (١)

ولعلَّ الأَخفش رأى أن " ما " التامة غير ثابتة أو غير فاشية ، وحذف الخبر فاش ،
فترجح عنده الحمل عليه . (٢)

* * *

هذا وهناك كثير من المسائل الخلافية التى وقعت بين المدرستين - البصرية
والكوفية - تعرض لها ابن لب فى تقييده هذا ، ونصر فيها نحاة البصرة ، تصريحاً
أو تلميحاً ، وأثبت بعض هذه المسائل فى حواشى التحقيق .
ومن المسائل الخلافية التى تعرض لها دون ترجيح - على سبيل المثال - ، القول
فى الفعل والمصدر أيهما مأخوذ من صاحبه ، قال فى تقييده : (والأفعال عنده
البصريين مشتقة من مصادرها ، أى مأخوذة منها ، وعكس ذلك الكوفيون فجعلوا
المصادر مشتقة من الأفعال) . (٣)

(١) حاشية المقتضب : ١٢٢ / ٤ .

(٢) معنى اللبيب : ٦٠٢ / ٢ .

(٣) تقييده : ل / ٥٢ ، وانظر الكتاب : ٣٥ / ١ ، والانصاف : ٢٣٥ / ١ فما

بعدها .

(ج) اختياراته وردده على بعض النحاة

ابن لب في تقييده له اختيارات لبعض الآراء يقف فيها إلى جانب هذه الجماعة من النحاة أو تلك ، وليست هذه الاختيارات آراء خاصة به ، وإنما هي آراء انتقاهما من النحاة المتقدمين . وجانب ذلك له ردود على بعض النحاة فيما ذهبوا إليه .
وإليك عرضاً لتلك الاختيارات والردود استخلصتها من تقييده .

(أ) اختياراته :

(١) (لَمَّا) مركبة .

قال ابن لب في تقييده عند حديثه عن الجوازم : (فالجازم لفعل واحد (لَمَّ)
و (لَمَّا) وإنما هي (لَمَّ) زيدت عليها (ما) . (١)
وهذا الذي ذهب إليه ابن لب في (لَمَّا) هو مذهب الأكثرين وإليه ذهب سيبويه (٢)
والرمانى والفارسي . قال الفارسي في الايضاح : (وإنما هي (لَمَّ) ادخلت عليها (ما)
فتغيرت بدخول (ما) عن حال (لَمَّ) فوقع بعدها مثال الماضي (٣)
وذهب آخرون إلى أنها كلمة برأسها - أى أنها بسيطة - وقد نقل ذلك عن أبى
حيان . (٤)

قلت : بالنظر إلى ما تدلُّ عليه (لَمَّا) من معانٍ تزيد على ما تفيدُه (لَمَّ) فلا
يستبعد أن تكون (لَمَّا) مركبة من (لَمَّ) و (ما) ، وصار الجميع (لَمَّا) أداة جازمة
والذى يدلُّ على ذلك أن (لَمَّا) أبلغ في الدلالة على النفي من (لَمَّ) ، لأنها تضمنت
معنى التوقع والانتظار (٥) ، كما أن (لَمَّا) تزيد على (لَمَّ) باستدالة زمان فعلها ، لأنها

(١) تقييده : ل / ٩٠ .

(٢) الكتاب : ٢٢٣ / ٤ ، ومعاني الحروف للرمانى : ١٣٢ ، والهمع : ٢١٩ / ٣ .

(٣) الايضاح : ٣١٩ / ١ .

(٤) الارشاف : ٧٩٩ .

(٥) المغنى : ٢٧٨ / ١ .

تدل على نفي الفعل متصلاً بالحال . (١)

والحقيقة أن كل هذه الفروق بين (لَمْ) و(لَمَّا) تؤكد لنا القول بتركيب (لَمَّا)، ومعقول أن تكون (لَمَّا) مركبة ، لأن الأداة المركبة أبلغ في الدلالة على معناها من الأداة المفردة ، لا سيما إذا جاءت (لَمَّا) لعدة وظائف ، فهي تجزم وتنفي وتحوّل زمان الفعل الى الماضي ، فالتركيب لا محالة هو الذى هيا (لَمَّا) لتأديه هذه المعاني .

(٢) تشنية (هذان) و(اللذان) .

ذهب المحققون من العلماء إلى أن (هذان) و(اللذان) ونحوهما أنها صيغ وضعت للمثنى وليست من المثنى الحقيقي . (٢) وحجتهم في ذلك : أنها لو كانت مثنيات حقيقة لقل في حالة الرفع (هذان) كما يقال : فتیان ، ولقل في حالتى النصب والجر : هذین كما يقال : فتيین . وأن من شروط التشنية الحقيقية قبول التنكير ، ألا ترى أنك لا تشنى (زيداً) العلم حتى تحتقد تنكيهه ، ثم إذا أردت تصريفه بعد التشنية أدخلت عليه (ال) فقلت (الزيدان والزيدین) .

واختار ابن لب هذا رأى فقال : (وأما (هذان واللذان) ونحوهما في تشنية (هذا والذى) وهما مبيان ، فعلى طريقة التشنية وليست بتشنية حقيقية) . (٣)

ويرى ابن مالك أن (هذان واللذان واللذان) مثناة حقيقة وأنها لما ثنيت أعربت ، وهذا الذى قاله ابن مالك مؤيد بأن هذه الصيغ تصرف بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً ، ولو وضعت ابتداءً لكان البناء أشبه بها . وأن لهذه الصيغ مفردات هي : ذَا ، والذى ، والتي ، فعولت في التشنية معاملة المفرد من غيرها فلحققتها علامتا التشنية كما يفعمل

(١) الأشمونى : ٥٢/٤ .

(٢) الارتشاف : ٢١٨ ، والمهمع : ١٤٠/١ ، والكواكب الدرية : ٦٥/١ .

(٣) تقييده : ل/١٠ .

(٤) المهمع : ١٤٠/١ .

بالاسماء المتكئة (١) . ومن ثم فلا يبعد عندي ترجيح ما ذهب إليه ابن مالك .
(٣) (إِما) ليست بما طفة .

اتفق النحاة على أن (إِما) الأولى ليست بما طفة ، واختلفوا في (إِما) الثانية ،
فذهب أكثرهم إلى أنها عاطفة والواو قبلها زائدة لكلا يلزم دخول العاطف على العاطف (٢)
وذهب يونس وابن كيسان والزجاج وابن السراج والفارسي وابن عصفور والشلويسين
وابن مالك والأندلسي والسخاوي والرض وأبو البقاء ، إلى أنها ليست بما طفة والعطف
إنما وقع بالواو التي قبلها . (٣)

واختار ابن لب مذهب هؤلاء النحاة فقال : (إِما) ليست بما طفة في الحقيقة ، وإنما
ذكرت مع حروف العطف لما حبت لها نحو : قام إِما زيد وإِما عمرو ، فالعطف وقع
(٤)
بالواو .

وما اختاره ابن لب مرجح في نظري لأن في ذلك تخلصاً من دخول عاطف على عاطف .
ولأن وقوع (إِما) بعد الواو مسبوقه بمثلها شبيه بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقه بمثلها
في مثل : لا زيد ولا عمرو فيها ، و(لا) هذه غير عاطفة باجماع النحاة ، فلتكن (إِما)
مثلها الحاقتاً للنظير بالنظير وعملاً بمقتضى الأولوية . (٥)

(٤) موقع (ابو من هو) من قولك : (عرفتُ زيداً أبو من هو) من الإعراب .

اختلف النحاة في موضع الجملة - أبو من هو - من الإعراب على خمسة أقوال :

- (١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢٦٩/١ .
- (٢) عدة السالك : ٣٨١/٣ .
- (٣) الايضاح : ٢٨٩/١ ، وشرح المفصل : ١٠٣/٨ ، والاشباه والنظائر : ٣١٣/١ -
٣١٤ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٢٦/٣ ، والبيضا : ١٠٩٢ .
- (٤) تقييده : ل/٢٨ .
- (٥) شرح الكافية الشافية : ١٢٢٦/٣ .

أحدها : أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ زَيْدٍ ، وَهُوَ قَوْلُ الْمَجْرُودِ وَالْأَعْلَمِ وَابْنِ
(١)
خُرُوفٍ .

والثاني : أَنَّهَا بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنْ زَيْدٍ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ السَّيْرَانِي وَابْنِ الضَّائِعِ وَابْنِ
(٢)
مَالِكٍ .

والثالث : أَنَّهَا بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ مِنْ (زَيْدٍ) عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ تَقْدِيرُهُ : عَرَفْتُ أَمْرَ
زَيْدٍ أَبُو مَنْ هُوَ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ عَصْفُورٍ .
(٣)

والرابع : أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ لِتَقْدِيمِ ذِكْرِهِ وَالتَّقْدِيرُ : عَرَفْتُ زَيْدًا
عَرَفْتُ أَبُو مَنْ هُوَ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ .
(٤)

والخامس : أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ مَفْعُولٍ ثَانٍ لـ (عَرَفْتُ) وَزَيْدًا مَفْعُولٌ أَوَّلٌ ، وَ(عَرَفْتُ) هُنَا
مُضْمَنَةٌ مَعْنَى (عَلِمْتُ) تَتِمَّدُ إِلَى اثْنَيْنِ بِمَنْزِلَتِهَا ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي الْعَافِيَةِ .
(٥)

واختار ابن لب القول الثاني - أي أَنَّهَا بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنْ (زَيْدٍ) كَأَنَّكَ قُلْتَ : عَرَفْتُ
زَيْدًا أَبُوهُ أَوْ كُنِيَّتُهُ - فَقَالَ : (وَأَجُودُ هَذِهِ الْأَقْوَالِ الْقَوْلُ الثَّانِي) .
(٦)

(٥) أَصْلُ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا)
(٧)

يرى سيويوه كما يدل عليه ظاهر كلامه أَنَّ الضَّمِيرَ الْمَحْذُوفَ مِنَ الصِّفَةِ فِي الْآيَةِ
ضَمِيرُ جَرٍّ ، لِأَنَّهُ قَدَرَهُ : (لَا تَجْزِي فِيهِ)^(٨) فَالضَّمِيرُ عِنْدَهُ حَذْفٌ هُوَ وَحَرْفُ الْجَرِّ مَعًا

(١) شرح السيرافي : ٤٨ / ٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٢١ / ١ ، والهمع : ٢٣٨ / ٢

(٢) شرح السيرافي : ٤٨ / ٢ ، والتسهيل : ٧٣ .

(٣) شرح الجمل له : ٣٢٢ / ١ .

(٤) البسيط : ٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٥) تقييده : ل / ٥١ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٢٢ / ١ ، والمغني : ٤١٨ / ٢

والهمع : ٢٣٩ / ٢ .

(٦) تقييده : ل / ٥١ .

(٧) من الآيتين : (٤٨ - ١٢٣) من سورة البقرة .

(٨) الكتاب : ٣٨٦ / ١ ، وانظر المغني : ٥٠٣ / ٢ .

دفعه واحدة .

ويرى الأخفش كما يرى الكسائي (١) حذف الجار/فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوباً ، أي أَنَّ (في) قد حذفت أولاً من الآية فصارت الكلمة (لا تجزیه) ثم حذف الضمير فأصبح اللفظ (لا تجزى) ، وهذا يعني أَنَّ الضمير قد حذف وهو منصوب لا مجرور .

واختار ابن لب - رحمه الله - مذهب الأخفش والكسائي فقال : (الأصل : لا تجزیه ، ثم حذف ، ولا يقال : إِنَّ أصله قبل الحذف (لا تجزى فيه) ، ثم حذف الضمير وحرف الجر معاً ، لأنَّ الضمير في مثل هذا لا يحذف حتى يكون متصلاً بالفعل ، فلولم يكسب متصلاً به هنا لم يحذف) . (٢)

(٦) إعرابُ (النار) من قوله تعالى : (قُلْ أَفَأَنْبِئِكُمْ بِشَرِّ مِمَّنْ ذَاكَمِ النَّارِ) . (٣)
أعرَب أبو علي الفارسي (النار) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : هو النار ، وهو يعود على الشر ، وحذف (هو) لتقدم مفسره . (٤)

ويجوز أن يكون (النار) مبتدأ وخبره في الجملة بعده التي هي قوله تعالى : (وعدنا الله) ، واليه ذهب الزمخشري . (٥)

وأختار ابن لب إعراب الفارسي فقال : (النار عند الفارسي خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو النار . ويتصور أيضاً أن يكون (النار) مبتدأ وخبره في الجملة بعده التي هي قوله تعالى : (وعدنا الله) ، والأول أحسن) . (٦)

(١) معاني القرآن للأخفش : ١/٨٨ - ٨٩ ، وحاشية الصبان : ٣/٦٣ ، وشرح

الحماسة لابن جني : ل/١١١ .

(٢) تقييده : ل/٥٨ .

(٣) من الآية : (٧٢) من سورة الحج .

(٤) الايضاح : ١/٢٨٤ .

(٥) الكشاف : ٣/٢٢ ، وانظر معاني القرآن : ٢/٢٣٠ ، والقرطبي : ١٢/٩١ ،

والتبيان : ٢/٩٤٨ .

(٦) تقييده : ل/٧٣ .

(٧) ناصِبُ المَصْدَرِ في قولهِ تعالى : (وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) (١) وقوله تعالى :
(وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) (٢) ، وما كان نحوهما .

يرى ابنُ لبٍ - رحمه الله - أَنَّ ناصِبَ المَصْدَرِ في الآيتين وما كان نحوهما هو نفسُ
الفعلِ السابقِ عليه ، وهو المختارُ عند ابنِ مالكِ (٣) .

قال ابنُ لبٍ في تقييده : (فمثالُ المَصْدَرِ الذي ليس بجارٍ على فعله الناصِبُ لِه
قوله تعالى : (وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) ، فنباتًا مصدرٌ منصوبٌ بـ (أَنبَتَ) وهو
غير جارٍ عليه ، لأنَّ (نَبَاتًا) وزنه (فَعَالٌ) وليس القياسُ في مصدر (أَفْعَلٌ) إلا أن يكون
على (إفْعَالٍ) وكذلك أيضًا قوله سبحانه : (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) فـ (تَبْتِيلًا)
مصدرٌ منصوبٌ بـ (تَبَتَّلَ) وليس جارٍ عليه ، لأنَّ (نَفَعَلٌ) قياسُ مصدره (تَفَعَّلٌ) فـ
(تَبَتَّلَ) مصدره الجارِ عليه (تَبَتَّلَ) كـ (تَكْرَمَ) تَكْرِمًا ، وأما (تَبْتِيلًا) فمصدرٌ (بَتَّلَ)
كـ (سَلَّمَ) تَسْلِيمًا (٤)

ويرى سييويه (٥) - كما يرى المبرد - أَنَّ الناصِبَ للمصدر في الآيتين وما كان نحوهما
فعلٌ مقدرٌ يجرى المصدر عليه ، هُذِفَ لدلالة الأول عليه ، والتقديرُ في الآية الأولى :
والله أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ فَنَبَتُم نَبَاتًا ، فنباتًا مصدرٌ منصوبٌ بـ (نَبَتُم) هذا المقدر ، لا بأنبتكم
وهُذِفَ لدلالة (أنبتكم) عليه ، وكذلك في الآية الثانية التقدير فيها : وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ
بَتَّلَ نَفْسَكَ تَبْتِيلًا ، فتبتيلًا منصوبٌ بـ (بَتَّلَ) المقدر لا بتبتل ، وكذلك التقدير فيما أشبهه
الآيتين .

(١) الآية : (١٧) من سورة نوح .

(٢) من الآية : (٨) من سورة المزمل .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٦٥٤/٢ - ٦٦٠ .

(٤) تقييده : ل/٥٤ .

(٥) الكتاب : ٨١/٤ - ٨٢ .

(٦) المقضب : ٢٠٤/٣ .

وقد نسب ابن يحيى والرضي إلى المبرد القول بأن الناصب للمصدر في مثل الآيتين السابقتين هو الفعل المذكور ، قال ابن يحيى : (أكثر النحويين يعمل فيهما الفعل المذكور ، لا تفاهما في المعنى ، وهو رأى أبي العباس المبرد والسيرافي) (١) والحق أن المبرد يرى أن الناصب للمصدر في الآيتين فعل محذوف - كما يراه سيويه - بدليل قوله في المقتضب : ولكن المعنى - والله أعلم - أنه إذا أنبتكم نبتتم نباتاً . (٢)

والذي يترجح في نظري هو ما ذهب إليه ابن لب - رحمه الله - من أن المصدر في الآيتين وما كان نحوهما منصوباً بالفعل الظاهر ، لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملحجة إليه ، فإذا أمكن عدم التقدير كان أولى ، والله أعلم .
(٨) حذف المعطوف عليه مع حرف المطفف :

قد يحذف قليلاً المعطوف عليه مع حرف المطفف ، ومثل له النحاة بقوله تعالى :
(أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلِقْ) (٣) ، تقديره : فَضْرَبْ فَانْفَلِقْ ، ويقول تعالى :
(فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرْتِ) (٤) أي : فَضْرَبْ فَانْفَجَرْتِ ، ويقول تعالى :
(أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسْتِ) (٥) أي : فَضْرَبْ فَانْبَجَسْتِ .

ويرى ابن لب أن هذه الآيات الثلاث ونحوها ليست من حذف المعطوف عليه ، وإنما هي من حذف السبب وإقامة السبب مقامه . قال بعد أن ذكر الآيات الثلاث :
(وليست هذه الآيات الثلاث ونحوها من حذف المعطوف عليه مع حرف المطفف كالبيت على الأصح ، وإنما هي من حذف السبب وإقامة السبب مقامه ، لأن الضرب

(١) شرح المفصل : ١١٢/١ ، وانظر شرح الكافية للرضي : ١١٦/١ .

(٢) المقتضب : ٢٠٤/٣ .

(٣) من الآية : (٦٣) من سورة الشعراء .

(٤) من الآية : (٦٠) من سورة البقرة .

(٥) من الآية : (١٦٠) من سورة الاعراف .

سَبَبٌ فِي انْفِلَاقِ الْبَحْرِ، وَكَذَلِكَ هُوَ سَبَبٌ فِي الْانْفِجَارِ وَفِي الْانْبِجَاسِ. وَحُذِفَ السَّبَبُ
وَإِقَامَةُ السَّبَبِ مَقَامَهُ جَائِزٌ فَصِيحٌ فِي الْكَلَامِ (١).

قلتُ : وَكَوْنُ ذَلِكَ مِنْ حُذْفِ السَّبَبِ وَإِقَامَةِ السَّبَبِ مَقَامَهُ ، لَا يَنْفِي أَنَّ السَّبَبَ حِينِ

يَذْكَرُ يَكُونُ مَعْدُوفًا عَلَيْهِ .

(٢) (كَانَ) مَرْكَبَةٌ .

اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي لَفْظِ (كَانَ) أَبْسِيطٌ هُوَ أَمْ مَرْكَبٌ ؟ . فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ

الْحَاجِبَ وَأَبُو حَيَّانَ وَالْمَالِقِيَّ وَأَبْنُ هَشَامَ ، إِلَى أَنَّ (كَانَ) بَسِيطَةٌ ، وَاحْتَجَّ هَؤُلَاءُ

بِمَا يَلِي :

١ - الْأَصْلُ الْبَسَاطَةُ وَالتَّرْكِيبُ خِلَافَ الْأَصْلِ (٢) ، فَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ .

٢ - لَوْ كَانَتْ مَرْكَبَةٌ لَكَانَتِ الْكَافُ حَرْفَ جَرٍ ، فَيَلْزِمُهَا مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ إِنْ لَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ .

٣ - مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مَرْكَبَةٌ ، أَنَّهَا تَخَفَّفَ فِي جُوزِ إِعْمَالِهَا وَإِلْفَاؤِهَا ، فَلَمَّا

كَانَتْ مَرْكَبَةٌ لَكَانَ حُكْمُهَا حُكْمُ (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةِ الْهَمْزَةُ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي الْمَضْمَرِ ، وَهَذِهِ

أِنَّمَا تَعْمَلُ فِي الظَّاهِرِ .

وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ تَكُونُ (كَانَ) كَالْكَافِ وَضَعَتْ فِي أَوَّلِ الْأُمُرِ لِلتَّشْبِيهِ ، كَمَا وَضَعْتَ

الْكَافُ لَهُ . وَيَدُلُّ لِهَذَا الْقَوْلِ مَا قَالَهُ أَبُو حَيَّانَ : . . . وَالْأَوْلَى أَنْ يَكُونَ - أَيْ كَمَا -

حَرْفًا بَسِيطًا وَضَعٌ لِلتَّشْبِيهِ كَالْكَافِ (٣) .

وَذَهَبَ الْخَلِيلُ وَسَيَّوِيهِ وَالْأَخْفَشُ وَمِمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْفَرَاءُ (٤) ، إِلَى أَنَّ (كَانَ)

مَرْكَبَةٌ وَلَيْسَتْ بَسِيطَةٌ . قَالَ سَيَّوِيهِ : (وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ "كَانَ" فَزَعَمَ أَنَّهَا (إِنَّ) ،

لِحَقَّتِهَا الْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ ، وَلَكِنَّهَا صَارَتْ مَعِ إِنْ بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ) (٥) .

(١) تقييده : ل / ٣٥٠ .

(٢) الهمع : ٢ / ١٥١ .

(٣) الارتشاف : ٤٧٦ ، والهمع : ٢ / ١٥١ ، ومنهج السالك : ١ / ٧٢ .

(٤) الهمع : ٢ / ١٥٢ .

(٥) الكتاب : ٣ / ١٥١ .

فأصلُ (كَانَ) عند الخليل ومن وافقه الكاف التشبيهية و(إِنَّ) المؤكدة لمعناها ،
فإذا قلت - على رأى الخليل ومتابعيه - كَانَ زَيْدًا أَسَدًا ، كان معناه : إِنَّ زَيْدًا
كَأَسَدٍ ، فالكاف هنا تشبيه صريح و(أَنَّ) مؤكدة له ، فلما أرادوا الاهتمام بالتشبيه
قدموا الكاف إلى صدر الكلام ، لأنَّ التشبيه هو المعنى الذى أريد الأسلوب على أدائه .
ثم تلا تقديم الكاف إلى الصدر مزجها بِيَنَّ ، وكان من نتيجة هذا المزج أن فتحت
همزة (إِنَّ) بسبب دخول الجار عليها ، لأنَّ (إِنَّ) المكسورة لا تقع بعد حرف الجر . (١)
وبهذا المزج بين الكاف و(إِنَّ) صار المجموع (كَانَ) كلمة واحدة .

هذا وقد اختلف النحاة فى أمر هذه الكاف الداخلة على (إِنَّ) هل تتعلق بشئ ؟

على قولين :

أحدهما : أنها غير متعلقة بشئ ، وعلى هذا رأى ابن جنى ، والكاف عنده
باقية على جرهما (٢) ، والرضى وابن عصفور . (٣) (٤)

والآخر : أنها تتعلق ، وعليه الزجاج ، فالكاف عنده فى موضع رفع ، ومد خولها
فى تأويل المصدر والخبر محذوف ، فإذا قلت : كَانِي أَخوكَ ، فالتقدير : كَأَخوتى
وأيك موجودة .

وأما صاحبنا ابن لب فقد وافق الخليل ومتابعيه على أن (كَانَ) مركبة وليست
بسيطة ، فقال فى تقييده : (وأما كَانَ فمعناها التشبيه نحو : كَانَ زَيْدًا أَسَدًا ، إلا
ترى أنك تشبه زَيْدًا بِالْأَسَدِ فى الشجاعة والجُرأة ، والأصل : إِنَّ زَيْدًا كَالْأَسَدِ ،
والتشبيه حصل بالكاف ، ثم قدمت الكاف اعتناءً بمعنى التشبيه ، لأنه المقصود ، وركبت
مع (إِنَّ) وصارت كالحرف الواحد ، وخربت الكاف عن أن تكون حرف جر بالتركيب ،
فصار : كَانَ زَيْدًا أَسَدًا ، وإنما فتحت (إِنَّ) لدخول الكاف عليها ، لأنها فى الأصل

(١) الهمع : ١٥٢/٢ ، وسر الصناعة : ٣٠٣ .

(٢) الخصائص : ٣١٧/١ .

(٣) شرح الكافية للرضى : ٣٦٠/٢ .

(٤) الهمع : ١٥٢/٢ .

﴿١﴾

حرف جر ، وحروف الجر توجب فتح (إِنْ) ،

والذى نراه راجحاً - إِنْ شاءَ اللهُ - من هذه الآراء ، هو ما ذهب إليه الخليلُ
ومتابموه ، من تركيب (كَانَ) من الكاف و(إِنْ) ، فلفظ (كَانَ) يشير إلى تركيبها ،
إِنْ فيه الكاف و(إِنْ) ولم يدخلها من التغيير سوى فتح همزة (إِنْ) ، والذى يدلنا
على صيرورة الكاف و(إِنْ) كلمة واحدة هو أن هذه الكاف - عند الجمهور - لا تجر
ما بعدها ولا تتعلق بشيء ، والسرفى ذلك أن التركيب قد ذهب بعمل الكاف للجر
وأغناها عن التعليق .

ودليل آخر هو أن سيويه - رحمه الله - قد أسقط (أَنْ) مفتوحة الهمزة من أخوات
(إِنْ) ، لأن أصلها (إِنْ) المكسورة ، على حين أنه عد (كَانَ) أصلاً برأسه ،
مع أن أصلها (إِنْ) المكسورة والكاف ، وفي هذا دليل على أن هذا الأصل قد
انحى بصيرورة الكاف و(إِنْ) حرفاً واحداً ، ذاك دالة تختلف عن مفرديه ، فأصبحت
(كَانَ) بمد تركيبها تدل على تأكيد معنى التشبيه فيما دخلت عليه .

(١) تقييده : ل/١٥٠ .

(٢) الكتاب : ٢/١٣١ .

(ب) : ردوده على آراء بعض النحاة .

تَعَقَّبَ ابْنَ لُبٍّ - رَحِمَهُ اللهُ - آرَاءَ بَعْضِ النَّحَاةِ السَّابِقِينَ وَاعْتَرَضَ عَلَيْهَا وَرَدَّهَا فِي عِبَارَاتٍ صَرِيحَةٍ مَرَّةً وَأُخْرَى يَفْهَمُ رَدَّهُ وَاعْتِرَاضَهُ مِنْ فَحْوَى كَلَامِهِ . وَهُوَ فِي رَدِّهِ وَاعْتِرَاضَاتِهِ يَلْتَزِمُ جَادَةَ الْحَقِّ ، بِعِيدٍ عَنِ التَّحَاوُلِ وَالْمَصْبِيَةِ . وَالْيَكُ أَمْثَلَةٌ لَذَلِكَ .

(١) لِحَاقِ (التَّاءِ) لِلْفِعْلِ مَعَ الْفَصْلِ بِ (إِلا) :

زَعَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ لِحَاقَ التَّاءِ لِلْفِعْلِ مَعَ الْفَصْلِ بِ (إِلا) لَا يَجُوزُ إِلاَّ فِي ضَرُورَةٍ ، يَقُولُ فِي الْمَقْرَبِ : (إِذَا أُسْنَدَ الْفِعْلُ إِلَى مُؤَنَّثٍ فَإِنَّ فَصْلَ بَيْنَهُمَا بِ (إِلا) لَمْ تَلْحَقْهُ عِلَامَةٌ تَأْنِيثٍ نَحْوَ قَوْلِكَ : مَا قَامَ إِلاَّ هُنْدٌ ، وَلَا يُقَالُ : (مَا قَامَتْ) إِلاَّ فِي ضَرُورَةٍ) . (١)
وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَصْفُورٍ هُوَ اخْتِيَارُ الْأَخْفَشِ . (٢)

ويفهم من كلام ابن لب حول هذه المسألة عدم موافقته لابن عصفور فيما زعمه ورده لذهبه ، قال في تقييده : (والفصل بين الفعل وفاعله - أي المؤنث الحقيقي التأنيث - إن كان ب (إلا) فالأحسن ألا تلحق العلامة نحو : ما قام إلا هند ، ويجوز لحاقها قليلاً وعليه قراءة (ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا) ، بالتاء فسى (تكن) ونصب الفتنة وأنت القول حملاً على المعنى . وزعم ابن عصفور أن لحاق التاء مع الفصل ب (إلا) لا يجوز إلا في ضرورة ، وليس كذلك وترد عليه الآية المذكورة) . (٤)
(٢) تقدم خبر المبتدأ عليه .

ذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ عَلَيْهِ وَتَأْخِيرُهُ عَنْهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ

(١) المقرب : ١ / ٣٠٢ .

(٢) أوضح المسالك : ٢ / ١١٣ .

(٣) من الآية : (٢٣) من سورة الأنعام ، وهي قراءة ابن كثير وابن عامر وحفص ،

حجة القراءات : ٢٤٣ .

(٤) تقييده : ل / ١٧ .

واجب التأخير أو التقديم ، سواء أكان الخبر اسماً رافعاً ضمير المبتدأ ، أو كان رافعاً سببه أو ناصباً ضميره أو سببه نحو : قائم زيد ، وقائم أبوه زيد ، وضرته زيد ، وضرب أخاه زيد . (١)

ومنع ابن الطراوة والكوفيون : قائم زيد ، قال ابن الطراوة : ولو قلت : زيد قائم صح ، لأنه مركب من جائز وواجب ، فلو قدمت وقلت : قائم زيد ، لم يجوز ، لأن زيدا صار بتأخيره واجباً ، فصار الكلام مركباً من واجبين ، فصار بمنزلة قائم رجل . (٢)

ورد عليه ابن لب بقوله : (وقد زعم ابن الطراوة أنه لا يجوز تقدم خبر المبتدأ عليه ولا معنى لإنكار ذلك ، لوجوده في كلام العرب . وتأويل ذلك كله تكلف وخروج عن الظاهر لغير دليل صحيح) . (٣)

وظهيب البصريين هو الصحيح في نظري لورود ذلك في فصيح كلام العرب نشراً ونظماً ، فمن النثر قولهم : مشنوء من يشنؤك ، وقولهم : تمبى أنا ، ومن الشعر قول الفرزدق :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعد
وغير ذلك من فصيح الكلام . (٤)

(٣) ناصب الاسم المشغول عنه .

ذهب البصريون إلى أن الأسماء المشغول عنها في نحو : زيدا ضرته ، منصوب بالفعل مقدّر يفسره المتأخر . (٥)

وذهب الفراء (٦) إلى أنه منصوب بالفعل المتأخر - وهو مذهب عامة الكوفيين - فعنده

(١) الانصاف المسألة (٩) والكتاب : ١٢٨ / ٢ ، والهمع : ٣٦ / ٢ - ٣٧ .
(٢) الاقتراح : ٤٧ ، والهمع : ٣٨ / ٢ .
(٣) تقييده : ل / ١٠٠ .
(٤) انظر شواهد أخرى في الانصاف : ٦٦ / ١ - ٦٧ .
(٥) الكتاب : ٨٠ / ١ ، والانصاف : ٨٢ / ١ .
(٦) شرح الكافية للرضي : ١٦٧ / ١ .

أنَّ زَيْدًا في المثال المذكور مفعولٌ بضربت المتأخر العامل في ضميره ، وهذا الفِعلُ عاملٌ في زيد وفي ضميره معاً ، لأنَّ من قاعدته أن كل اسمين واقمين على شيءٍ واحدٍ فجائز أن يوصلَ فيهما عاملٌ واحدٌ وإن لم يكن الثاني تابِعاً للأول .

قال ابنُ لب : (ويردُّ عليه قولهم : زيداَ مررتُ به ، فلا يتصور هنا مذ هبته ، لأنَّ

مررتُ) لا ينصبُ بنفسه ، وكذلك لا يتصور في مثل : زيداَ ضربتُ أخاه ، فلا يصحُّ

أن يكون (زيداً) مفعولاً بـ (ضربت) ، لأنه لم يضربْ إنما ضربَ أخوه ، فإن وافق

الجمهور في هذا فيقال له : ما ثبت في هذا ثبت في غيره) . (٢)

وذ هب ابن الطراوة إلى أنَّ (زيداً) في المثال المذكور منصوبٌ بوقوع الفعلِ عليه في

المعنى لا بنفس الفعلِ المتأخرِ ، فانتصب (زيد) عنده من حيث كان في المعنى مضمراً

فالعامل عنده هنا في الاسم المتقدم معنوي لالفظي . (٣)

قال السهيلي : (وما انتصب لأنه مقصودٌ إليه بالذكر : زيداَ ضربته ، وهو مذ هب

شيخنا أبي الحسين ، وكذلك : زيداَ ضربتُ ، بلا ضمير ، لا يجعله مفعولاً مقدماً ،

لأنَّ المعمول لا يتقدم على عامله ، وهو مذ هب قوي) . (٤) ثم وجه القول بهذا العامل

فقال : إنَّ الفعلَ كالحرف ، لأنه عاملٌ في الاسم ودالٌّ على معنى فيه ، فلا ينبغي للاسم

أن يتقدم ، كما لا يتقدم على الحرف (٥)

يقول الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا : (ولم يناقش النحاة المتأخرون هذا

العامل ولكنه يستحقُّ وثقةً نظيرَ وتقديرٍ ، ذلك أن ما يقوله النحاة من أن العامل

في مثل هذه الأسماء مقدرٌ ، قول لا يقوم على أساسٍ قوي ، إذ لم يمسد ظهوره في شيءٍ

من الكلام ، وما يقوى القول بهذا أنه وثيقُ الصلة بالنظرة البلاغية التي تقول : إن ما

(١) الهمع : ١٥٨/٥

(٢) تقييده : ل/١٢٠

(٣) تقييده : ل/١٢٠ ، والإفصاح لابن الطراوة : ل/٩

(٤) نتائج الفكر : ٤٣٥

(٥) المصدر السابق : ٤٣٦

قدم فلغرضي نحو الاهتمام أو التخصيص ، وليس بين الاهتمام وبين القصد إليه فرق ، بل يكاد يكون كل منهما عين الآخر . (١)

وأنكر ابن لب مذهب ابن الطراوة فقال : (ويردُّ عليه قولك : زيداً ضربت أخاه ، ألا ترى أنَّ (زيداً) منصوبٌ ولم يقع به فعلٌ في المعنى ، وأيضاً فإنه جعلَ المعنى ناصباً ، وذلك لم يثبت في شيءٍ من كلامهم ، وقد ثبتَ النَّصْبُ بإضمارِ الفعلِ في أماكن لا تحصي ، وأيضاً يلزمه النَّصْبُ في (زيد) من قولك : زيدٌ ضربَ ، ألا ترى أنَّ زيداً واقع به الضرب من جهة المعنى ، فالمعنى الذي يقتضيه النَّصْبُ عنده موجود في (زيد) هنا ، ولم يسمع فيه النَّصْبُ . وذلك يدل على بطلان قوله) (٢)

(٤) الاخبار عن النكرة بالمعرفة في باب (كان) وأخواتها .

إذا وقع بعد (كان) أو شيء من أخواتها معرفة ونكرة فإنك تجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر . (٣) ثم النكرة إن كان فيها تخصيص من جهة المعنى تقرب به من المعرفة ، جاز مع ذلك العكس على ضعف ، وهو جعل تلك النكرة الاسم والمعرفة الخبر . وإن لم يكن في النكرة ذلك لزم الوجه الأول ، ولم يجز عكسه إلا في ضرورة . وما جاء في الشعر

من الاخبار عن النكرة بالمعرفة بيت حسان بن ثابت الذي أنشده سيويه :

كَانَ سَبِيحَةً مِّنْ بَيْتِ رَأْسٍ
يَكُونُ مِرْاجِحًا عَسَلٌ وَمَاءٌ (٤)

(مِرْاجِحًا) خبر (يكون) وهو معرفة و (عسل) اسمها وهو نكرة لا تخصيص فيها ،

هذه طريقة سيويه وأكثر النحويين في هذا الباب .

ولأبي علي الفارسي وجه آخر يخرج به هذا البيت عن هذه الضرورة ، وهو أن يكون (مِرْاجِحًا) مصدرًا واقماً موقع الطرف - والمصادر كثيراً ما تقع ظرفاً على حذف مضافٍ

(١) ابن الطراوة النحوي : ٧٦ / ٧٥ للدكتور محمد ابراهيم البنا .

(٢) تقييده : ل / ١٢٠ .

(٣) الكتاب : ١ / ٤٧ .

(٤) الكتاب : ١ / ٤٦ .

هو الظرف في الأصل ، فيحذف ويقوم المصدر مقامه - والخبر محذوف ، و (عسل) هو الاسم ، كأنَّ الأصل : يكون فيها وقت مزاجها عسل وماء ، ف(عسل) اسم (يكون) و(وقت) ظرف ، و(فيها) في موضع الخبر ، ثم حذف الظرف وقام المصدر مقامه فصار ظرفاً مثله . (١)

وردَّ الشلوين قول الفارسي هذا وقال : إنَّ سيويه - رحمه الله - رأى أن هذا الذي تأوله لا يستقيم إلا بتقديم حذف الضمير من (يكون) فيكون التقدير : يكون فيها وقت مزاجها عسل وماء ، وحذف الضمير المجرور من الصفة لا يكون إلا شاذاً إن كان فذلك لم يحمل سيويه البيت عليه وحمله على ما ذكره ، مع أن ذلك خروجٌ عن الظاهر ، فإن الظاهر ألا حذف والمزاج ليس بظرف . (٢)

قال ابن لب : وما ذكره الشلوين من شذوذ حذف الضمير المجرور هنا ، الذي هو (فيها) فمعناه أن الجلة التي هي (يكون مزاجها عسل وماء) في موضع الصفة لسببئة ، والضمير المجرور من (فيها) المقدر يعود على المنصوت ، وحذف الضمير المجرور المائد على الصفة من صفته شاذٌ كما ذكر . لكن هذا الرد لا يلزم هنا ، لأنَّ الشذوذ في حذف الضمير من الصفة إنما هو إذا كان ذلك الضمير هو الذي وقع به الربط بين الصفة والموصوف . وأما إذا حصل الربط بغيره فليس حذفه إذا فهم بشاناً ، ويكون إنَّ ذاك من الحذف للاكتفاء بفهم المعنى ، وليس حينئذٍ بحرفٍ رابطٍ ، إنَّ الربط قد حصل بغيره . وهذا البيت قد حصل فيه الربط بين الصفة والموصوف بالضمير المضاف إليه في قوله (مزاجها) ، لأنه أيضاً يعود إلى المنصوت ، والربط بين الصفة والموصوف والصلة والموصول ، والامتداد والخبر وغير ذلك ، يكتفى فيه بضمير واحدٍ فحسب ، فإن وجد ضميران حصل الربط بواحدٍ منها ، والآخريُّ به لأجل المعنى لا للربط . فحذف أحد الضميرين إنَّ ذاك إذا فهم ليس من باب حذف الربط . وما ذكره

(١) تقييده : ل/ ١٣٣ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : ل/ ٢٦ ، والخزانة : ٤/ ٦٤ .

(٢) تقييده : ل/ ١٣٣ .

من شذوذ حذف ضمير الجرّ إنما هو إذا كان هو الرابطة ، فالبيت إذا ليس ما ذكر (١)
(٥) تقدم الاسم على الخبر لزوماً في باب (كان) وأخواتها .

زعم ابن عصفور أن الخبر إذا كان فعلاً قد رفع ضميراً للاسم متصلاً يلزم تقدم الاسم عليه نحو : كان زيدٌ يقومُ ، ف (يقوم) في موضع الخبر وفاعله ضمير متصل يمتد إلى الاسم الذي هو (زيد) ، ولا يجوز عنده : كان يقومُ زيدٌ ، على أن يكون (يقوم) مقبلاً من تأخير في موضع الخبر ، وفاعله ضمير متصل لزيد ، وجهته في المنع أن (كان) وأخواتها داخلة على المبتدأ والخبر ، فكما لا يجوز في الابتداء أن تقول : يقوم زيد ، على أن يكون (زيد) مرفوعاً بالابتداء ، (يقوم) خبرٌ مقدمٌ وفاعله ضميرٌ زيدٌ ، لا يجوز في ناسخه . وإنما يجوز عنده : كان يقوم زيد ، على أن يكون (زيد) فاعل (يقوم) و (يقوم زيد) في موضع خبر (كان) واسمها ضمير الأمر مستتر فيها ، أي كان الأمر والشأن يقوم زيد ، وليس (يقوم) على هذا مقداً من تأخير .

قال ابن لب : وهذا الذي منعه ابن عصفور قد نص على جواز ابن جنى وابن الباز ولم يحكما في ذلك خلافاً لأحمد ، وجوزه أيضاً الشلوين وذكر أن أبا بكر بن الحجة منع ذلك ، فابن عصفور في ذلك متبع لابن الحجة .

ثم قال ابن لب بعد ذلك راداً على ابن عصفور في الوجه الذي منعه : والمسألة إذا قلت : كان يقوم زيدٌ ، من باب الإعمال ، لأنه قد تقدم عاملان وهما : كان ويقوم ، وتأخر عنهما محمولٌ واحدٌ وهو (زيد) ، وكلُّ واحدٍ من العاطفين يطلبه من جهة المسمى ، (كان) تطلبه بأن يكون اسماً لها ، و (يقوم) تطلبه بأن يكون فاعلاً به فيجوز وجهان :

أحد هما : أن يكون ذلك الاسم محمولاً للأول الذي هو (كان) وفاعل الثاني

(١) تقييده : ل / ١٣٣ .

(٢) تقييده : ل / ١٣٦ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٩١ - ٣٩٢ ، والمجموع

هو
ضمير يعود عليه ، والفعل الثاني على هذا مؤخر في التقدير ، وهذا الوجه الذي
منع ابن عصفور ، ولا ينبغي أن يمنع ، لأنَّ (كان) عاملٌ لفظيٌّ كسائر الأفعال ، فلا وجهَ
لأنَّ تخنَّ المسألة من باب الإعمال ، وإنما يكون هذا الذي ذكره ابن عصفور في الابتداء
مع غيره من العوامل اللفظية نحو : يقوم زيد ، فلا يجوز أن يكون زيدٌ مرفوعاً بالابتداء
و (يقوم) خبرٌ مقدَّمٌ وفاعله ضميرٌ زیدٍ ، ويجعل المسألة من باب الإعمال ، لأنَّ الابتداء
عاملٌ معنويٌّ فهو ضعيفٌ ، فإذا اجتمع مع العامل اللفظي لم يراعٍ ومطلٌ حكمه . وأمَّا
(كان) وسائر أخواتها فعوامل لفظية كسائر الأفعال فلا تجرى مجرى الابتداء في
ذلك .

والوجه الثاني : أن يكون (زيد) من قولك : كان يقوم زيدٌ ، فاعلاً بيقوم واسم
(كان) ضميرٌ مستترٌ فيها يعودُ على زيدٍ ، وهذا على إعمال الثاني وهو المختار عند
البصريين والأول هو المختار عند الكوفيين . (١)

وكان ابن جنِّي قد جوز الوجه الذي ضمه ابن عصفور ، وهو أن يكون (زيد) من
قولك كان يقوم زيدٌ ، مرتفعاً (كان) وأنَّ (يقوم) مقدَّمٌ عن موضعه على سبيل الاتساع
فإذا حذفت (كان) زال الاتساع وتأخر الخبر الذي هو (يقوم) فصار بعد (زيد) ،
ونظر لذلك بقوله : (كما أن ألف (علقاة) لللاحق ، فإذا حذفت الهماء استحال
التقدير للتأنيث) . (٢)

(٦) (كان) وأخواتها هل يجوز بناؤها لما لم يسم فاعله .

أجاز الكسائي والفراء بناءً (كان) للمفعول - أي للمجهول - فيقال : كين ، ومكون ،
وإرداه في جميع الصيغ الممكنة في (كان) ، وليقل المتكلم في : كان زيدٌ قائماً : كين
قائمٌ ، وفي : كان زيدٌ يقوم : كين يقيم ، وفي : كان زيدٌ قام : كين قيم . (٣)

(١) تقييده : ل / ١٣٧ .

(٢) الخصائص : ١ / ٢٧٤ .

(٣) الهجج : ٢ / ٢٧١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥٣٥ .

وعند ما تحدث ابن لب في تقييده عن هذه المسألة وأقوال العلماء فيها تعرض
لقول الكسائي والفراء ووصفه بالفساد ، ومعنى هذا أن رأيهما مردود في نظره . قال :
(وأما الموضع الثاني وهو رد هذه الأفعال للمفعول الذي لم يسم فاعله ، هل يجوز
فيقال : كين ومكون كما يقال : قيل ومقول ، أم لا يجوز ذلك في أفعال هذا الباب ؟ فيه
للنحويين أقوال :

القول الأول : أن ذلك جائز فيها على قياس سائر الأفعال ، فيحذف الاسم لأنه
شبيه بالفاعل ويرفع الخبر لأنه شبيه بالمفعول ، فيجعل بمنزلة المفعول الذي لم يسم
فاعله ، لأن قولك : كان زيد قائماً ، شبيه بـ (ضرب زيد عمراً) فكما أنك ترد (ضرب)
لما لم يسم فاعله وتحذف الفاعل وتقيم المفعول مقامه وترفعه مفعولاً لم يسم فاعله ،
فتقول : ضرب عمرو ، وكذلك تفعل فيما أشبهه ، فتحذف المشبه بالفاعل وترفع المشبه
بالمفعول فتقول : كين قائم ، وتقول على هذا : القائم مكون ، كما تقول : عمرو مضروب
وهذا قول الفراء وهو فاسد .

ثم علل لفساده بقوله : لما فيه من بقاء الخبر دون مخبر عنه ، لا في اللفظ ولا في
التقدير ، وذلك لا يجوز أجمعاً ، وذلك أن الفاعل في باب المفعول الذي لم يسم
فاعله يحذف اقتصاراً ، فلا يكون مراداً ولا مقدراً ، ولا يجوز حذف المبتدأ وحده
ولا خبره اقتصاراً بوجه ، لأن المبتدأ والخبر وكل ما أصلهما ذلك لا يستغنى أحدهما
عن الآخر ، فلا بد لكل واحد منهما من الآخر ، إما في اللفظ أو في التقدير فيجوز
حذف الاختصار ، لأن المحذوف مراد ومقدر ، وإما حذف الاقتصار فلا سبيل إليه
بوجه ، واسم (كان) وأخواتها مبتدأ في الأصل فيجب ألا يحذف لفظاً أو تقديراً
ويبقى خبره وقد لزم هذا المحذور ولا بد في قول الفراء . وإذا امتنع أن يقال : كين
قائم لما تقدم ، امتنع أيضاً أن يقال : القائم مكون ، لأنه لا يقع اسم المفعول إلا على
ما يرفع بفعل المفعول فتقول : عمرو مضروب ، لأنك تقول : ضرب عمرو .

والقول الثاني : أَنَّ ذلك جائز بشرط أَنْ يكون الخبر فعلاً ، وَأَنْ يردَّ لما لم يسمَّ فاعله مثلها ، فتقول في قولك : كان زيدٌ يقومُ : كَيْنَ يَقَامُ ، وفي : كان زيدٌ يضربُ عمراً : كَيْنَ يُضْرَبُ عمرو . وهذا قول الكسائي ، والفراء أيضاً يجيز ذلك ، وفيه من الفساد ما تقدّم في القول الأول (١) .

وواضحٌ من هذا الكلام أَنَّ الذي دفع الكسائي والفراء إلى إجازة ما ذهب إليه المنطق النحوي المتمثل في الآتي :

مادام المنصوب - أي المفعول به - يحلُّ محلَّ المرفوع - أي الفاعل - في الجملة الفعلية ، وما دام المنصوب - أي الخبر - في الجملة الاسمية المصدرية بـ (كان) يقابلُ المفعول في الجملة الفعلية ، فليكن هذا المنصوب (أي الخبر) في : كان زيدٌ قائماً ، هو الذي يحلُّ محلَّ المرفوع (أي الاسم) ، وليقل المتكلم : كَيْنَ قائماً ، في حالة بناء (كان) للمجهول ، كَأَنَّ هذه الصيغة (كَيْنَ قائماً) يمكن أن تفيكده المخاطب أَنَّ المتكلم أراد إخباره عن قيام (زيد) في زمن ماغي ، وَأَنَّهُ لم يرد ذكر (زيد) لخص في نفسه .

والحقُّ أَنَّ قياس الكسائي والفراء بناء (كان) للمجهول على سائر الأفعال قياسٌ في غير محله ، وذلك لأنَّه إذا كان لهذا الفعل (كان) بعض خصائص الأفعال الأخرى كالصرف والاتصال بالضمائر ، فإنه ليس من المحتمِّم أَن يكون له جميع خصائصه بما في ذلك البناء للمجهول .

وأمرٌ آخر هو أَنَّ (كان) تباين الأفعال الأخرى في أنها لا تستعمل إلا لتحويل مضمون الكلام بعد ما من الماضي القريب إلى الماضي البعيد . (٢)

وأمرٌ ثالث هو أَنَّ المتكلم يريدُ بها (أي كان) الإخبار ، ومن ثمَّ فهو ليس بحاجة إلى بنائها للمجهول ، الذي يؤدي بدوّه إلى غياب محدث الحدث للجهد بسببه (٣)

(١) تقييده : ل/١٤٧ .

(٢) البسيط : ٦٠٥ .

(٣) انظر خطي منقوطة من = ١٤٨ - ١٤٩

أو لفرعي من أغراض البناء للمجهول .

(٧) اتصال (نون الوقاية) ب(إن) وأخواتها .

قال ابن أبي الربيع في البسيط : (وتقول : إننى فتلحق نون الوقاية ، كما تقول :

ردنى ، لأنها شبيهة بالأفعال في معانيها وفي أواخرها) (١)

ومعنى هذا أن ابن أبي الربيع يرى أن لحاق نون الوقاية بهذه الحروف (إن وأخواتها)

من وجوه شبيهها بالفعل المتمدى) .

والزجاج

ورد ابن لب - رحمه الله - هذا الذى ذهب إليه ابن أبي الربيع فقال : (وزاد غيره

(أى غير الزجاجي) اتصال نون الوقاية بها كما تتصل بالفعل نحو : إننى كضربنى ،

وليست هذه الزيادة بصواب ، لأن اتصال الضمائر ونون الوقاية بهذه الأحرف إنما

كان لأجل شبيهها بالفعل ، وذلك أن اتصال الضمائر ونون الوقاية من أحكام

الأفعال ، فكان يجب ألا يكون في هذه الأحرف ، لكنها لما كانت قد اشبهت الأفعال

دخلها ذلك الحكم لأجل الشبه ، فصارت اتصال الضمائر ونون الوقاية داخلًا في هذه

الأحرف بعد الشبه ، إن لأجله كان فيها . فالشبه ولا بد حاصل قبله بغيره ، فصار

بمنزلة عطفا النصب والرفع في كونها موجبين للشبه ، لا فرق بينهما فلا وجه لمدده من

وجوه الشبه ، والله أعلم) (٢)

والحق أن اتصال الضمائر ونون الوقاية بهذه الأحرف - إن وأخواتها - ليس من

وجوه الشبه ، لأن ضمائر النصب إنما اتصلت بها بعد عطفا النصب ، وكذلك نون

الوقاية إنما الحقت من أجل ياء المتكلم ، وياء المتكلم إنما اتصلت بها بعد العمل ،

ومن هنا فلا وجه لمدده من وجوه الشبه . (٣)

(١) البسيط : ٦٣٤ .

(٢) تقييده : ل / ١٥٣ .

(٣) انظر شرح العمل لابن عصفور : ١ / ٤٢٣ .

(٨) الجَرَبُ (لَعَلَّ).

تدخل (إِنَّ) وأخواتها على المبتدأ والخبر ، فتنصب الأول أسماً لها وترفع الثاني خبراً لها ، ولا عمل لها فيما سوى هذا عند البصريين ، إلا (لعل) فإنها قد تخفض المبتدأ وترفع الخبر ، وعليه جاء قول كعب بن سعيد الفنوي :

فَقُلْتُ : أَدْعُ أُخْرَى وَأَرْفَعُ الصَّوْتِ دَعْوَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَفْجُورِ مِنْكَ قَرِيبٌ

فأتى باسم (لعل) (أبي) مخفوضاً بها .

وتأول أبو علي الفارسي (١) وابن عصفور (٢) هذا البيت ، فأخرجا (لعل) فيه عنسني

أن تكون جارةً وجعلها باقيةً على ما استقرَّ فيها من نصب الاسم ورفع الخبر ، فعندهما أن اسم (لعل) ضمير الأمر أو الشأن محذوفاً ، و(أبي) مخفوضاً بحرف جر محذوف (قريب) مبتدأ على حذف الموصوف وخبره في المجرور الواقع بعد (لعل) والتقدير : لعله لأبي المفجور منك جواب قريب ، فحذف الضمير الذي هو اسم (لعل) وحذف أيضاً حرف الجر وهو اللام وأبقى عطه ، وحذف أيضاً الموصوف الذي هو (جواب) وقامت صفته مقامه . (٣)

ولم يرتض ابن لب - رحمه الله - هذا التأويل منهما فقال : (وهذا التأويل فسي غاية البعد والشذوذ ، لما فيه من اجتماع ثلاث ضرائر وهي : حذف ضمير الأمر ، وحذف حرف الجر وإبقاء عطه ، وحذف الموصوف واقامة صفته مقامه ، وليس هذا من المواضع التي يجوز فيها ذلك) . (٤)

أقول : ما ذهب إليه البصريون من الجرب (لعل) لا يمكن إنكاره ، ولا محتمل

لتأويله كما ذهب إليه الفارسي وابن عصفور . قال أبو حيان في النكت الحسان : ٣٦ / أ

(١) الجوهري الداني : ٥٨٤ .

(٢) شرح الجمل له : ٤٢٦ / ١ .

(٣) تقييده : ل / ١٥٤ ، وانظر المصنف : ٢٨٦ / ١ ، ٤٤١ / ٢ .

(٤) تقييده : ل / ١٥٤ .

(والجبر بلعل لغة حكاهما أبو عبيده والأخفش والفراء وأبو زيد ، وقال : إنها لغة عقيل ، ومن أنكر الجبر محجوج بنقل هؤلاء) .
وما ورد مسموعاً عن العرب يقوى ما ذكره أبو حيان .
(٩) الظرف والمجرور لا يجوز تعلقهما ب (إن) .

ذهب أكثر النحويين إلى أنه يجوز تقدم معمول الخبر في باب (إن) وأخواتها على الاسم ، بشرط أن يكون ذلك المعمول ظرفاً أو مجروراً ، فإذا قلت : إن زيدا قائمٌ عندك ، وإن زيدا جالسٌ في الدار ، جاز لك تقدم الظرف والمجرور على الاسم فتقول إن شئت : إن عندك زيدا قائمٌ ، والعامل في (عندك) : (قائم) ، وكذلك تقول : إن في الدار زيدا قائمٌ ، وفي الدار يتعلق ب (قائم) .

وقد نص سيويه على جواز : إن بك زيدا مأخوذٌ ، وإن لك زيدا واقفٌ ، ف (بك) متعلق ب (مأخوذ) و (لك) متعلق ب (واقف) ، وأنشد على ذلك قول الشاعر :

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحَبِّهَا أَخَاكَ مَصَابَ الْقَلْبِ جَمَّ بِلَابِلِهِ (١)

ف (أخاك) اسم (إن) و (مصاب) خبرها و (بحبها) متعلق ب (مصاب) قدمه على الاسم والتقدير : فإن أخاك مصاب القلب بحبها .

وذهب ابن عصفور في شرح الايضاح إلى منع تقدم معمول الخبر على الاسم وإن كان ظرفاً أو مجروراً ، وتأول البيت على أن (بحبها) إما أن يكون متعلقاً ب (إن) - قال لأن (إن) وأخواتها يجوز إعطائها في الظرف والمجرورات - وإما أن يكون تعلقه بعامل محذوف تقديره : أصيب بحبها ، والجملة اعتراضية بين (إن) واسمها ، ولا اعتراض بين (إن) واسمها جائز نحو قول أبي الغول الطهوي :

كَأَنَّ - وَقَدْ أَتَى حَوْلَ كَيْمِيلٍ - أَثَانِيهَا حَمَامَاتٌ مُشْوَلٌ

(١) الكتاب : ١٣٢ / ٢ - ١٣٣ .

(٢) تقييده : ل / ١٦٥ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٤٤٠ / ١ ، والمقرب :

فقوله : قد أتى حَوْلَ كَمِيلٍ ، جملة اعتراضيه بين (كأن) واسمها الذي هو (أثافيها)
قال ابن لب - رحمه الله - محترضاً على مذهب ابن عصفور من تعلق المجرور ب(إن) :
وما ذكره (أى ابن عصفور) من جواز تعلق الظرف والمجرور ب(إن) فيه نظرٌ ، إنما يجوز
ذلك في هذه الحروف فيما يقوى فيه معنى الفعل ، وذلك (كأن) و(ليت) و(لعمل) ،
وأما (إن) فلا سبيل إلى تعلق شيءٍ بها ، لأنها لا تحدث في الجملة معنى أكثر من
التوكيد ، فلا ينبغي أن تعمل في شيءٍ ، ألا ترى أن (ما) النافية و(لم) ونحوهما
لا تعمل في ظرفٍ ولا مجرورٍ وإن كانتا يفهم/معنى الفعل الذي هو النفي ، وإذا كانت
(كان) لا تعمل مع أنها فعلٌ متصرفٌ في ظرفٍ ولا مجرورٍ على قول أكثر النحويين ، فإن
لا تعمل (إن) فيهما أولى وأحرى ، لأنها حرفٌ عملٌ بالتشبيه بالفعل ، فلا ينبغي
أن يتعدى ما ثبت له بذلك من الحمل إلا بسماعٍ ثابتٍ كما سمع ذلك في (كأن) ، ولا
يقاس عليها في ذلك إلا ما شاركها في قوة معنى الفعل ك(ليت) . وقد نص ابن جنى (١)
على ذلك في (كأن) و(ليت) .

وأيضاً فإنك إذا علقت ب(إن) صار المعنى كأنه قال : أوكد بحبها ، وهذا لا معنى
له ، وليس هذا المجرور الذي هو (بحبها) مما يقتضى معنى التوكيد ليتعلق به ، وإنما
ينبغي أن يعمل معنى الحرف في الظرف أو المجرور أو الحال إذا قوى فيه معنى الفعل ،
وكان معنى الكلام على تعلقه بذلك المعنى صحيحاً ، ألا ترى إلى صحته في قول الشاعر :

كَأَنَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُودٌ حَرَبٍ نَسُوهُ عِنْدَ مُفْتَأَدِ

تقديره : أشبهه في حال خروجه من جنب صفحته بسفود حربٍ ، وهذا معنى صحيحٌ

مستقيمٌ (٢)

(١) الخصائص : ٢٧٥/٢ - ٢٧٦ .

(٢) تقييده : ل/١٦٥ .

(١٠) إعراب قوله عليه الصلاة والسلام : (أَوْ مَخْرَجِيَّ هُمْ) :

الراجح في إعراب هذا الحديث أن يكون (مَخْرَجِيَّ) خبراً مقدِّماً ، و(هُم) مبتدأ مؤخرٌ ، ولا يجوز العكس ، لأنَّ (مَخْرَجِيَّ) نكرةٌ فَإِنَّ إضافته غير محضة ، إذ هو اسم فاعلٌ بمعنى الاستقبال ، فلا يتصرف بالإضافة ، وإذا ثبت كونه نكرة لم يصح جعله مبتدأ ، لثلاث تغيب بالمعرفة عن النكرة ، دون مصحح (١) .

وأجاز ابن أبي الربيع أن يكون (مَخْرَجِيَّ) مبتدأ ، و(هُم) فاعلٌ به يسدُّ مسدَّ الخبر ، ويكون الحديث على هذا الوجه إنما جاء على لغة (أكلوني البراغيث) في جمع الوصف لكون فاعله مجموعاً .

قال ابن لب - رحمه الله - : (وفي هذا الوجه الذي أجاز به ابن أبي الربيع نظراً ، وهو أنَّ الفاعل بالصفة على ما ذكره الضمير المنفصل ، الذي هو (هُم) . وليس هذا من المواضع التي يجوز فيها انفصال ضمير الفاعل ، ألا ترى أنه لا يجوز باتفاق : زيدٌ قائمٌ هو ، على أن يعرب (هو) فاعلاً ب(قائم) ، والمانع منه انفصال الضمير . فكذا لا ينبغي أن يكون (هُم) في الحديث فاعلاً ب(مَخْرَجِيَّ) لانفصاله ، إلاَّ أنَّ يكون المسوغ عنده لانفصاله هنا على ما ذكره كونه ساداً مسدّاً الخبر ومغنياً عنه ، فجرى عليه في ذلك حكم الخبر ، فانفصل كما انفصل الضمير الواقع خبراً . فإن كان هذا عنده مسوغاً لانفصال الضمير ونفى على ذلك في تجويزه هذا الوجه هنا ، فذلك مذهب انفرد به ، إن لم يجعل غيره ذلك من مسوغات الانفصال . وهو أيضاً أعنى ابن أبي الربيع - حيث ذكر مسوغات لانفصال الضمير لم يذكر ذلك ولا عنَّ عليه ، ولا ينبغي من جهة القياس والنظر أن يكون ذلك مجوزاً لانفصال الضمير ، وذلك أنك إذا قلت : قائمٌ زيدٌ ، على أن يكون (قائم) مبتدأ ، و(زيدٌ) فاعلٌ به يسدُّ مسدَّ الخبر ، فليس زيدٌ خبراً ولا له حكم ممن أحكام الخبرية وإنما هو فاعلٌ حقيقة ، لكن هذا الوصف لما كان بمعنى الفعل لم يحتج

(١) شواهد التوضيح ص : ١٣٠ .

إلى خبر ، واستعمل بفاعله ، بمنزلة الفاعل ، كما لو قلت : أيقوم زيد ، وأيضاً فقد حصل الخبر والمخبر عنه مفوظاً بهما فلا حاجة إلى زيادة لفظ آخر . . . ثم قال ابن لسب - بعد أن نظر لوجود الخبر والمخبر عنه مفوظاً بهما بأثلة منها : ظننت أن زيدا قائم ، وعسى أن يقوم زيد ، وذكر أيضاً شواهد من القرآن الكريم - قال : فقد تحصل من هذا كله أن (زيداً) في قولك : أقام زيد ، إذا ارتفع (قائم) بالابتداء إنما هو فاعل حقيقة وأحكامه أحكام الفاعل ، فعلى هذا لا ينبغى أن يكون الاسم المرفوع بالوصف هنا ضميراً منفصلاً إلا مع موجب الانفصال في نحو : زيد قائم إلا هو ، وما قائم إلا أنا ، فلك أن تجعل (قائم) مبتدأ ، والضمير المنفصل بعد (إلا) فاعل به يسد سد الخبر ، واقرانه ب (إلا) مستوف لانفصاله ، لأن ذلك يوجب انفصال الضمير مقالاً . فإن قلت : فإذا تقرر أن ذلك الاسم فاعل حقيقة فلم لا يجوز أن يكون ضميراً متصلًا بالصفة ساداً مع ذلك سد الخبر في نحو : زيد أقام ، فيكون زيد مبتدأ ، وقائم مبتدأ ثانٍ والضمير المستتر فيه المائد على زيد فاعل به يسد سد الخبر ، والجملة من المبتدأ وفاعله المبنى عن الخبر في موضع خبر زيد . فالجواب : أن ذلك ممنوع لما تقدم من الاكتفاء في استقلال ذلك كلاماً بحصول الخبر والمخبر عنه مفوظاً بهما ، فإذا قلت : زيد أقام ، فلم يوجد المخبر عنه مفوظاً به ، فامتنع لذلك ، ألا ترى أنه ضمير مستتر في قائم غير مفوظ به ، فلهذا يشترط في الفاعل الساد سد الخبر أن يكون ظاهراً أو ضميراً منفصلاً لشيء من المسوقات لانفصال ضمير الفاعل . فالضمير في الحديث على هذا لا يكون إلا مبتدأ (مخرجي) قبله خبره ، إذ لا مستوف هنا لانفصال ضمير الفاعل فيحمل على أنه فاعل بالوصف كما ذكره أبو الحسين على ما تقدم (١) .

ثانياً : مذاهب النحو

وضع النحاة الأهلون من مدرسة البصرة والكوفة أصول علم النحو وقواعده على أعمق الأسس وأمتنها ، ومكّنوا له من هذه الحياة المتصلة التي لا يزال يحياها إلى اليوم ، وعلى أساس هاتين المدرستين جرى تصنيف النحاة الأوليين إلى بصريين وكوفيين .
وأما النحاة المتأخرون فقد جرى أيضاً تصنيفهم إلى مدارس ، تكثر عند بعضهم وتقتصر عند آخرين على مدرستي البصرة والكوفة .

والواقع أنّ ما يسمى بالمدرسة البغدادية والأندلسية والمصرية هو في حقيقته فرعٌ لهاتين المدرستين وثمرَةٌ تالية من ثمارهما ، فلو نظرنا إلى النحاة الذين ظهرتوا بعد القرن الرابع الهجري ، نجد أغلبهم قد تخلصوا من المذهبية ونوا ثقافتهم النحوية على الاختيار من محاسن المذهبين البصري والكوفي ، ونظروا فيهما ووازنوا بين الفريقين .

ولمّا كان أغلب العلماء من النحاة واللغويين من البصريين ، وامتاز رجال المدرسة البصرية بكثرة التأليف ، وأغلب المؤلفات النحوية التي وصلتنا حتى نهاية القرن الرابع الهجري معظمها مؤلفات بصرية ، كالكتاب والمقتضب والأصول والجمل وشرح السيرافى والرماني ومؤلفات أبي علي الفارسي وابن جنى ، فقد كتبت لهذه المؤلفات السيادة وبالتالي للمذهب البصري ، في المشرق والمغرب ، وأصبح جُلّ النحاة المتأخرين الذين جاءوا بعد القرن الرابع ، ويدورون في أغلب ما يذهبون إليه من آراء نحوية حول المذهب البصري .

وإذا كان الباحث مطالب بالتعرض لما سار عليه الباحثون من تصنيف النحاة وبيان انتماء المتأخرين منهم إلى مدارس ، فأقول : إنّ انتماء صاحبنا ابن لب - رحمه الله - على ما يبدو من خلال معالجته لقضايا النحو ، بصري المذهب ، يستشهد بأقوال سيديويه كثيراً ، وأقوال النحاة البصريين كالخليل والمبرد والأخفش والمازني والجرمي

وابن السراج والزجاجي . ويظهر لنا هواه البصرى واضحاً من خلال موقفه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، فهو لا يذكر مسألة في هذا الخصوص إلا أخذ برأى البصريين ، والشواهد على ذلك كثيرة ، تجدها في الحديث عن آرائه .

ومضى لنا أن نسأل ، هل كان ابن لب في هواه البصرى نحوياً مقلداً ومتابعياً لهم ، أم كانت له شخصية متميزة ، تبتكر الجديد وتناقش القديم بحرية واتساع أفق ؟

الحق أن ابن لب يعتبر نحوياً مقلداً للبصريين ومتابعياً لهم في ^{معظم} آرائه ، ومع ذلك فيمكن القول بأن الرجل كانت له شخصيته التي تجلت في بعض اختياراته عند تصديده لبعض الآراء النحوية .

الخاتمة :

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الكائنات ، وعلى آله وصحبه ومن أهدى بهداه إلى يوم الدين .
بحون الله وتوفيقه فقد تمت الدراسة بمد رحلة طويلة . ويسرني أن أورد في ختامها أهم نتائجها فأقول :

تناولت الدراسة في هذه الرسالة كتاب تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي دراسةً وتحقيقاً ، وقد خرجت الدراسة بقدر لا بأس به من النتائج ، أجمله في النقاط التالية :-

أولاً : نعتقد أن إخراج الكتاب محققاً مفهراً صحيحاً يعتبر بحد ذاته جديداً ، يهيئ للباحثين كتاباً ينتفسون به ، ويضيف إلى المكتبة العربية كتاباً جديداً .
ثانياً : أرخت الدراسة لابن لب وحققته قدرًا من الاطمئنان فيما يختص بحياته ، وثقت نسبه ، وحددت زمن وفاته ، وعرفت بشيوخه وتلاميذه ومنزلته العلمية .

ثالثاً : استخلصت الدراسة ما أمكن آراء ابن لب النحوية ، وكشفت عن هواه النحوي وانتمائه للمذهب البصري في البحث والدراسة النحوية ، وأحصت له ستين رأياً نحويًا ، وناقشت بعضها مع إبداء الرأي فيها .

رابعاً : استطاعت الدراسة أن تبحث في آثار ابن لب ومخلفاته العلمية ، وفصلت القول في هذه الآثار وعينت الموجود منها والمفقود ، وأشارت إلى أماكن وجودها وعرفت بها وبيّنت ما حوته من موضوعات ، وكشفت الدراسة عن آثار جديدة لابن لب ، لم يقف عليها الباحثون من قبل .

خامساً : وقفت الدراسة عند تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي ، فكشفت عن مادته ومنهجها ومصادره وشواهد ، كما وثقت نصه مع إخراجها سليماً كما

وضع المؤلف دون المساس بجوهره إلا بما تقتضيه أصول القواعد اللغوية
والإملائية المعروفة .

وبعد :

فهذا جهدي في درس الكتاب وتحقيقه ، ولا أدعي له الكمال فإن الكمال لله
وحده ، وأما عمل الإنسان فمعرض للخطأ والصواب ، ولكنني أزم صادقاً أنني حرصت
على نشر الكتاب وفق مناهج التوثيق والتحقق المعروفة ، وحاولت أن أمنح عملي هذا
كل ارادة الإنسان وصبره وطموحه ، فإن أكن قد وفقت فذلك ما عطيت من أجله باخلاص
وإن كانت الأخرى فهذا عمل إنسان يؤخذ منه ويرد عليه .
ويسرنى أن أرحب بكل نقدٍ بناءٍ وتوجيهٍ سليمٍ هادئٍ ، وأحمد الله على توفيقه
وأشكره على عطائه ، والله من وراء القصد وهو بكل شيءٍ عليم .

القسم الثاني : نص تقييد ابن لب
على بعض جمل أبي الفاسم
الزجاجي

للاستاذ الإمام أبي سعيد قح بن قاسم بن لب - رحمه الله
المؤوف سنة (٧٨٢ هـ)

« تحقيقاً وتعليقاً »

الورقة الاولى من المخطوطة

Ms. No 109

فصل في بيان
الاسماء التي
تسمى بالاسماء
الجماعية

الاسماء التي
تسمى بالاسماء
الجماعية

قوله في
الاصحاح والامام
السنة

/ بسم الله الرحمن الرحيم /

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آل محمد وسلّم تسليمًا
قال الشيخ الفقيه الأستاذ الخطيب الشهير العالم العلم المفتى المقدّس المرحوم
بركة الأندلس أبو سعيد فرج بن قاسم بن لبّ الثعلبي رحمه الله :

/ باب الكلام وما يتألف منه (١) /

الكَلَامُ هو اللَّفْظُ المَرْكَبُ وجوداً أو تقديراً المفيدُ بالوضع .
فمعنى اللفظ : ما يلفظ به اللسان والشفتان ، وهو تحرزٌ مما ليس بلفظٍ كالإشارة
والكتابة وكلام النفس ، فإن هذا ونحوه ليس بكلامٍ في اصطلاح النحويين .
ومعنى المركب : ما تركب من كلمتين فأكثر نحو : قام زيدٌ ، وما قام زيدٌ . وهذا
أيضاً مثال المركب في الوجود ، أي في اللفظ .

ومثال المركب في التقدير لا في اللفظ قولك : (زيداً) لِمَنْ رأيتَه قد أشال (٢)
سوطاً ، فزيداً هنا يسمّى كلاماً لأنّه مركبٌ في التقدير ، والأصل : اضرب زيداً ،
لكنك حذف (اضرب) لدلالة الحال عليه ، وهذا تحرزٌ من المفرد لفظاً وتقديراً ،
فإنّه لا يسمّى كلاماً لِفَقْدِ التّركيب فيه نحو : (زيدٌ) وحده ، و (قامٌ) وحده .
ومعنى المفيد : ما يستفاد منه إذا سُمِعَ معنى مستقلٍ نحو : قام زيدٌ ،
لأنّ سامعه يعلم منه معنى يستفاده ، وهو أنّ زيداً قد حصل منه في الوجود قيامٌ ،
وهو تحرزٌ من المركب الذي لا يفيد نحو : إن يُقم زيدٌ ، ونحو : السَّماءُ فوقنا ، فلا
يسمّى هذا ونحوه كلاماً ، لأنّ السامع لا يستفيد منه معنى .

ومعنى بالوضع : بقصد المتكلم للإفادة ، وهو تحرزٌ مما يفيد بخيرٍ قصدٍ من المتكلم
ككلام السّاهي والنائم والمجنون .

(١) ليس هذا العنوان من أصل الكتاب .

(٢) أشال : رفع ، ويقال : شالت الناقة بذنبها تشوله شولاً وشولاناً ، وأشالته
واستشالته أي رفعته ، وشال ذنبها أي ارتفع . انظر اللسان (شول) .

والتَّركيبُ أربعةُ أقسامٍ : اسمانِ نحو : ذَا زَيْدٍ ، أو فِعْلٌ واسمٌ نحو : قامَ زَيْدٌ ،
أو اسمٌ وفِعْلٌ وحَرْفٌ نحو : لم يَقمُ زَيْدٌ ، أو اسمٌ وحَرْفٌ في بابِ النِّداءِ خاصَّةً
نحو : يَا زَيْدُ . وما عدا ذلك من التَّركيبِ فليس بكلامٍ .

والأصلُ في التَّركيبِ من هذه الأربعةِ القِسْمَانِ الأوَّلَانِ ، لأنَّ قولَكَ : لم يَقمُ
زَيْدٌ ، أصلٌ تركيبه من الفِعْلِ والاسمِ وذلك قولكَ : يَقومُ زَيْدٌ ، ثُمَّ دَخَلَ الحَرْفُ
لمعناه بعد حصولِ التَّركيبِ واستقلالِهِ . وأمَّا قولَكَ : يَا زَيْدُ ، فَإِنَّ أصله : أَنَادَى
زَيْدًا ، فتركيبه إذاً إنما هو من الفِعْلِ والاسمِ ، ثُمَّ حُذِفَ الفِعْلُ وَعَوِضَ مِنْهُ حَرْفُ
النِّداءِ فصار : يَا زَيْدُ .

وأقسامُ الكلامِ في كلامِ أبي القاسمِ ^(١) هي أجزاءُهُ ^(٢) التي يأتلفُ منها ، وهي
ثلاثةٌ : اسمٌ وفِعْلٌ وحَرْفٌ .

أمَّا الاسمُ ^(٣) فهو : كلمةٌ أو ما هو / في حكمها ، تدلُّ على معنى في نفسِها ^(٣/ب)
ولا تتصرَّفُ بينيتها للزَّمانِ .

فقولهم : (كلمةٌ) الكلمةُ هي اللَّفْظُ المفردُ نحو : زَيْدٌ ، ورجلٌ .

وقولهم : (أو ما هو في حكمها) يريدون الأسماءَ المركباتِ نحو : (بعليِّك)
اسماً للقريةِ ، و (ذرِّي حيا) ^(٤) و (تأبسطُ شراً) اسمين لرجلين .

(١) هو : أبو القاسمِ عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي ، مصنف كتابِ الجملِ ، وقد
تقدمت ترجمته .

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجملِ : ٨٧ / ١ - ٨٨ : (وأراد بالأقسامِ : الأجزاءُ
أو المواد التي يأتلفُ منها الكلامُ ، وذلك تسامحٌ منه ، لأن الأقسامَ إنما
تطلق على ما يصدق عليه اسمُ المقسومِ . . .) وانظر الجملِ : ١٧٠ .

(٣) انظر حدَّ الاسمِ في الايضاح للزجاجي : ٤٨ ، والمقتضب : ٣ / ١ ، والصاحبي
لابن فارس : ٤٩ - ٥١ ، وأسرار العربية لابن الانباري : ٩ - ١٠ ، قال ابن
الانباري : وقد ذكر فيه النحويون حدوداً كثيرة تنيف على سبعين حداً ، ومنهم
من قال : لا حدَّ له ولهذا لم يعده سيويوه .

(٤) في الأصل (ذرِّي حيا) بالخاء المعجمة والتصويب من اللسان حيث انشد في
(رزب) : إنَّ لها لركباً رزبياً كأنه جبهة ذرِّي حيا .

وانظر الكتاب : ٣ / ٣٢٦ .

وقولهم : (تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا) تَحْرُزُ مِنَ الْحَرْفِ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى

فِي نَفْسِهِ .

وقولهم : (وَلَا تَتَعَرَّضُ بِنَيْتِهَا لِلزَّمَانِ) أَي : بِصَيْغَتِهَا وَشَكْلِهَا مِنَ الْحَرَكَاتِ
وَالسَّكَنَاتِ ، وَهَذَا تَحْرُزُ مِنَ الْفِعْلِ نَحْوُ : (قَامَ) لِأَنَّهُ يَتَعَرَّضُ بِصَيْغَتِهِ لِلزَّمَانِ . فَإِنِ
كَانَ تَعَرَّضُ الْكَلِمَةِ لِلزَّمَانِ بِحُرُوفِهَا لَا بِصَيْغَتِهَا فَهِيَ اسْمٌ دَاخِلَةٌ فِي هَذَا الْحَدِّ نَحْوُ :
أَمْسٍ ، وَقَدَ ، وَالصَّبُوحِ ، وَمَعْنَاهُ : الشَّرْبُ فِي الصَّبَاحِ ، وَالغَبُوقُ وَمَعْنَاهُ : الشَّرْبُ
فِي الْعَشِيِّ ، فَهَذِهِ وَنَحْوُهَا أَسْمَاءٌ وَإِنِ كَانَتْ يَفْهَمُ مِنْهَا الزَّمَانُ ، لِأَنَّهُ فُهِمَ مِنْ ذَوَاتِهَا
وَحُرُوفِهَا إِذَا وَضَعْتَ اسْمًا لَهُ لَا مِنْ صَيْغِهَا .

وَالاسْمُ خَوَاصٌّ يَنْفَرِدُ بِهَا مِنْهَا : الْخَفْضُ وَحُرُوفُهُ ، وَالتَّنْوِينُ ، وَالْأَلْفُ وَالسَّلَامُ ،
وَالنَّعْتُ ، وَالتَّصْفِيرُ ، وَالنَّدَاءُ (١) ، وَالْإِضَافَةُ إِلَى مَا بَعْدَهُ ، وَالتَّثْنِيَةُ ، وَالْجَمْعُ ،
وَالتَّأْنِيثُ .

وَأَمَّا الْفِعْلُ فَهُوَ كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا وَتَتَعَرَّضُ بِنَيْتِهَا لِلزَّمَانِ .

فقولهم : (تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا) تَحْرُزُ مِنَ الْحَرْفِ .

وقولهم : (تَتَعَرَّضُ بِنَيْتِهَا لِلزَّمَانِ) تَحْرُزُ مِنَ الْاسْمِ .

وَاللِّفْعِلُّ خَوَاصٌّ يَنْفَرِدُ بِهَا ، مِنْهَا : (قَدَ) ، وَالسَّيْنُ ، وَ (سَوْفَ) مِنْ أَوَّلِهِ ،
وَلِحَاقِ النُّونِ الشَّدِيدَةِ أَوْ الْخَفِيفَةِ وَتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ لَهُ مِنْ آخِرِهِ ، وَالْجَزْمُ وَالتَّصْرَفُ .
وَمَعْنَى التَّصْرَفِ : اخْتِلَافُ الْأَبْنِيَةِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْأَزْمَةِ ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ
مِنَ الضَّرْبِ : (ضَرَبَ) دَلَّ عَلَى الزَّمَانِ الْمَاضِي ، فَإِذَا قُلْتَ : (اضْرِبْ) دَلَّ عَلَى
الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ ، فَإِذَا قُلْتَ : (يَضْرِبُ) دَلَّ عَلَى الْحَالِ أَوْ الْاسْتِقْبَالِ ، فَتَغْتَلِفُ
أَبْنِيَتُهُ كَمَا تَرَى وَيَخْتَلِفُ الزَّمَانُ بِاخْتِلَافِهَا .

وَأَمَّا الْحَرْفُ فَهُوَ كَلِمَةٌ لَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا لَكِنْ فِي غَيْرِهَا ، وَلَا يَكُونُ فِيهِ

شَيْءٌ مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ وَلَا خَوَاصِّ الْأَفْعَالِ .

(١) الْجَمَلُ ص : ١٨٠ .

(٢) الْجَمَلُ ص : ١٨٠ .

بَابُ الإِعْرَابِ

الإِعْرَابُ مَا أَوْجِبَهُ الْعَامِلُ ^(١) فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ ، مِنْ حَرَكَةٍ ، أَوْ حَرْفٍ ، أَوْ سَكُونٍ ، أَوْ حَذْفٍ .

مِثَالُ الْحَرَكَةِ : قَامَ زَيْدٌ ، وَمِثَالُ الْحَرْفِ : قَامَ الرَّيْدُونَ ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ ، وَالزَّيْدَانِ يَقُومَانِ .

وَمِثَالُ السُّكُونِ : لَمْ يَقَمْ زَيْدٌ ، وَلَمْ يَخُنْ . وَمِثَالُ الْحَذْفِ : لَمْ يَقُومَا ، وَلَمْ يَرْمِ وَلَمْ يَخْشَ ، وَلَمْ يَدْعُ .

وَالْقَابُ الإِعْرَابِ مَعَ عَدَمِ التَّجْوِزِ أَرْبَعَةٌ : رَفْعٌ ، وَنَصْبٌ ، وَخَفْضٌ . وَيُعْبَرُ أَيْضًا عَنِ

الْخَفْضِ بِالْجَمْرِ ^(٢) . وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ (مَعَ عَدَمِ التَّجْوِزِ) أَنَّهُ قَدْ يَتَجَوَّزُ فَتَطْلُقُ عَلَيَّ (١/٤)

الإِعْرَابِ الْقَابُ الْبِنَاءِ ، فَقَدْ يَدُلُّ عَلَى الرَّفْعِ ضَمٌّ ، وَعَلَى النَّصْبِ فَتْحٌ ، وَعَلَى الْخَفْضِ

كَسْرٌ ، وَعَلَى الْجَزْمِ سَكُونٌ . وَعَلَى هَذَا التَّجْوِزِ جَرَى كَلَامُ النَّحْوِيِّينَ ^(٣) فِي بَابِ مَصْرُفَةِ

عَلَامَاتِ الإِعْرَابِ بَعْدَ هَذَا .

وَهَذِهِ الْأَقْبَابُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : قِسْمٌ يَخْصُ الْأَسْمَاءَ وَهُوَ الْخَفْضُ . وَقِسْمٌ يَخْصُ

الْأَفْعَالَ وَهُوَ الْجَزْمُ . وَقِسْمٌ يَشْتَرِكُ بَيْنَهُمَا وَهُوَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ .

وَالْمَصْرَبُ مِنَ الْكَلِمِ صِنْفَانِ : الْأَسْمُ الْحَتْمَكُنُّ وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ مَوْجِبُ بِنَاءٍ .

وَالْفِعْلُ الْمَضَارِعُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ إِحْدَى النُّونَاتِ الثَّلَاثِ : النُّونِ الشَّدِيدَةِ

أَوِ النُّونِ الْخَفِيفَةِ أَوْ نُونِ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ .

وَالْإِعْرَابُ أَصْلٌ فِي الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً .

وَالْبِنَاءُ هُوَ مَا لَمْ يَوْجِبْهُ الْعَامِلُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ مِنْ حَرَكَةٍ ، أَوْ حَذْفٍ ، أَوْ سَكُونٍ .

(١) المراد بالعامل : ما به يحدث المعنى الصحيح للإعراب

(٢) الجمر عند البصريين ، والخفض عند الكوفيين .

(٣) وفي شرح الكافية للرضي : ٣ / ٢ (والتمييز بين القاب حركات الإعراب وحركات

البناء وسكونيهما في اصطلاح البصريين متقد ميهم ومتأ خريهم تقريباً على السامع .

وأما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبني ، وعلى العكس لا يفرقون بينهما) .

وانظر الأشباه والنظائر : ١٥٨ / ١ - ١٥٩ .

مِثَالُ الْحَرْفِ : أَيْنَ ، وَكَيْفَ ، وَهَوْلَاءُ . وَمِثَالُ الْحَذْفِ : قَوَّحِي ، وَقَوْمَا ،
 وَخَشَى ، وَارْمِ ، وَادْعُ . وَمِثَالُ السُّكُونِ : قُمْ ، وَارْجُ ، وَمَنْ ، وَكَمْ ، وَإِنْ .
 وَأَلْقَابُ الْبِنَاءِ أَرْبَعَةٌ : ضَمٌّ ، وَفَتْحٌ ، وَكَسْرٌ ، وَوَقْفٌ . وَقَدْ يَمْبَرُّ عَنِ الْوَقْفِ بِالسُّكُونِ .
 وَمِثَالُ الضَّمِّ : (مُنْذُ) وَ (حَيْثُ) . وَمِثَالُ الْفَتْحِ : (أَيْنَ) وَ (كَيْفَ) ، وَمِثَالُ
 الْكَسْرِ : (هَوْلَاءُ) . وَمِثَالُ الْوَقْفِ : (مَنْ) وَ (كَمْ) .

والمبنى من الكلم الحروف كلها ، والفعل الماضي ، والفعل المضارع الذي اتصلت
 به إحدى النونات (١) وقد تقدمت ، وصيغ الأمر (٢) .

ولا يُبنى من الأسماء إلا ما أشبه الحرف كالمضمرات لا فتقارها إلى مفسرٍ ، والمبهمات
 لا فتقارها إلى حضور المشار إليه ، والموصولات لا فتقارها إلى الصلة .

أو تضمن معناه كأسماء الشرط لأنها تضمنت معنى (إن) ، وأسماء الاستفهام
 لأنها تضمنت معنى الهمزة . ويستثنى من الموصولات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام
 (أَيْ) فإنها مصرية حملاً على نظيرتها وهي (بَعْضُ) لأنها بمعنى واحد وهو
 التبعيض ، ونقيضتها وهي (كُلُّ) .

أو وقع موقع المبنى كأسماء الأفعال في الأمر نحو : (نَزَالِ) لأنها وقعت موقع
 أفعال الأمر ك (أَنْزِلْ) وكالمنادى المبنى على الضم نحو : يَا زَيْدُ ، لأنه وقع موقع
 ضمير الخطاب مع شبهه به في الافراد والتشريف .

أو ضارع ما وقع موقع المبنى كهدام ، ووقاش ، من أسماء النساء ، لأن ذلك أشبه
 (نَزَالِ) في الوزن والتأنيث والملمية والمدل .

(١) قال أبو حيان في الارتشاق : ٣٥٩ : (والمضارع إذا لحقته نون الاناث فذكر
 ابن مالك إنه مبني على السكون بلاخلاف ، وليس كما ذكر ، بل ذهب ابن
 درستويه وتبعه السهيلي وابن دلحة وطائفة إلى أنه معرب .
 والبناء مذهب الأكثرين من المتقدمين والمتأخرين ، وهو ظاهر مذهب سيويه) .
 قلت : وفعل الأمر مختلف في بنائه ، فهو مبني عند البصريين ، ومعرب عند
 الكوفيين ، والأول هو المرجوح .

أو حَرَجَ عن نظائره وذلك (أَيْ) الموصولة إذا كانت مضافةً وحذف الضمير
 المبتدأ العائد عليها من صلتها نحو قوله تعالى : (ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ
 أَشَدُّ) (١) بنيت لمخالفتها أخواتها في حَسَنِ حَذْفِ / الضمير المذكور من صلتها ، (٤/ب)
 وقبحه مع أخواتها التي هي سائر الموصولات أو شبه بمثله نحو (كَمْ) الخبرية بنيت
 لأنها مشبهة بالاستفهامية . أو أضيفت إلى مبنى نحو : (مِثْل) في قوله تعالى : (إِنَّهُ
 لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنطِقُونَ) (٢) ف (مِثْل) نصت لـ (حَقٌّ) وهو مبنى على الفتح لإضافته
 إلى (أَنْ) وهي حرف مبنى ، و (مَا) زائدة .

ونحو قول الشاعر :

لَمْ يَمِضِ الشَّرْبُ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي عَصُونِ زَاتِ أَوْقَالِ (٣)

ف (غَيْرَ) فاعل بـ (يَمِضُ) ولكنه مبنى لإضافته إلى (أَنْ) وهي حرف . ومن هذا
 ظروف الزمان إذا أضيفت إلى جملة مصدرية بمبنى نحو قول الشاعر :

(١) من الآية : (٦٩) من سورة مريم ، وقرأ الجمهور (أيهم) بالرفع . وقرأ طلحة
 ابن مصرف ، ومعاذ بن مسلم المبرأ ، وزائدة عن الأعمش (أيهم) بالنصب
 على أنها مفعول به منصوب . انظر تفسير القرطبي : ١٣٣/١١ ، والبحر
 المحيط : ٢٠٨/٦ ، والانصاف : ٧١١/٢ ، والبيان : ١٣٠/٢ ، والأشياء
 والنظائر : ٢٢٣/١ - ٢٢٤ .

(٢) من الآية : (٢٣) من سورة الذاريات . وقرأ بفتح اللام من (مثل) ابن كثير
 ونافع وأبو عمرو ، وابن عامر ، وعفص عن عاصم . وقرأ عاصم في رواية أبي بكر
 وحزمة والكسائي بالرفع . انظر السبعة : ٦٠٩ ، وحجة القراءات : ٦٧٩ ،
 ومشكل اعراب القرآن : ٣٢٣/٢ - ٣٢٤ .

(٣) من البسيط ، استشهد به سيويه : ٣٢٩/٢ ، ولم ينسبه . وهو لأبي قيس بن
 الأسلت من قصيدة له يصف فيها ناته . (منها) أي الناقة في بيت قبله ، يريد
 لم يصفها أن تشرب إلا أنها سمعت صوت الحامة فنفرت . والأوقال : جمع (وقل)
 وهو الثمر اليابس لشجر الدوم .

انظر ديوانه : ٨٥ ، والانصاف : ٢٨٧/١ ، وأما ابن الشجري : ٢٦/١ ،
 ٢٦٤/٢ ، وشرح المفصل : ٨/٣ ، ١٣٥/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور :
 ١٠٦/١ ، والمغني : ١٥٩/١ ، والتصريح : ١٥/١ ، والسامع : ٣٦١/٢ ، =

عَلَى حَيْنٍ عَاتَبْتَ عَلَى الصَّبَا وَقُلْتَ : أَلْمَأْصِحُّ وَالشَّيْبُ وَانْعِ (١)

ف (حَيْنٌ) مَبْنِيَةٌ لِإِضَافَتِهَا إِلَى (عَاتَبْتَ) وَهُوَ فِعْلٌ مَبْنِيٌّ . وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخِرِ :

عَلَى حَيْنٍ مَن تَلَبَّتْ عَلَيْهِ ذُنُوبُهُ يَرِثُ شَرَّهُ إِذْ فِي الْمَقَامِ تَدَابُرٍ (٢)

ف (حَيْنٌ) أَيْضًا مَبْنِيَةٌ لِإِضَافَتِهَا إِلَى الْجُمْلَةِ بَعْدَهَا ، وَهِيَ مَعْدُورَةٌ بِمَبْنِيٍّ وَذَلِكَ

(مَن) الَّتِي هِيَ اسْمٌ شَرْطِيٌّ . وَلَا يُقَاسُّ الْبِنَاءُ فِي الْمُضَافِ إِلَى مَبْنِيٍّ إِلَّا فِي أَسْمَاءِ الزَّمَانِ

أَوْ رَكَّبَ مَعَ قَبْرِهِ نَحْوُ : (بِعَطْبِكَ) وَ (خَمْسَةَ عَشَرَ) . وَ (سَيُؤَيِّهِ) وَ (عَمْرُؤَيْهِ) . فَالاسْمُ

الْأَوَّلُ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ مَبْنِيٌّ ، لِأَنَّهُ رَكَّبَ مَعَ الَّذِي بَعْدَهُ فَصَارَ آخِرُهُ كَوْسَطِ الْكَلِمَةِ ، وَالْأَعْرَابُ

لَا يَكُونُ وَسَطًا . وَنَحْوُ قَوْلِهِ سَبَّحَانَهُ : (لَا رَيْبَ فِيهِ) ف (رَيْبٌ) مَبْنِيٌّ لِتَرْكِيبِهِ مَعَ (لَا) .

= وَالْمُهْمَجُ : ٢٣٣/٣ ، وَاللِّسَانُ (وَقُلْ) وَالْخَزَانَةُ : ٤٦/٢ ، ١٤٤/٣ ، وَيُرْوَى
(هَتَفَتْ) مَكَانَ (نَطَقَتْ) .

(١) مِنَ الطَّوِيلِ ، لِلنَّبَاطَةِ الذَّبْيَانِي . عَاتَبْتَ مِنَ الْعَتَابِ وَهُوَ اللَّوْمُ ، وَالْوَاوُ : اسْمُ
فَاعِلٍ مِنْ وَزَعِهِ يَزَعُهُ ، أَيْ : نَهَاهُ وَزَجَعَهُ عَنِ فِعْلِ الْمَقَابِحِ .

انظُرْهُ فِي : دِيَوَانِهِ : ٧٢ ، وَالْكِتَابُ : ٣٣٠/٢ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ : ٣٢٧/١ ،
وَالْإِنْصَافُ : ٢٩٢/١ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٤٦/١ ، ١٣٢/٢ ، ٢٦٤ ، وَمَجَازُ
الْقُرْآنِ : ٩٣/٢ ، وَالْإِيضَاحُ لِلزَّبَّاجِيِّ : ١١٤ ، وَالْمَفْنِيُّ : ٥١٧/٢ ، وَشَرْحُ
شَوَاهِدِهِ : ٨١٦ ، وَالْمُهْمَجُ : ٢٣٠/٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ١٥١/٣ .

(٢) مِنَ الطَّوِيلِ لِلْبَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ الْعَمَرِيِّ . الذَّنُوبُ بِالْفَتْحِ : الدَّلُومُ طَوْقُ مَا ، وَقَدْ
ضَرَبَهُ مَثَلًا لِمَا يَدُلُّ بِهِ مِنَ الْحِجَّةِ ، وَالشَّرْبُ بِالْكَسْرِ : الْحِظُّ مِنَ الْمَاءِ . وَالتَّدَابِيرُ :
التَّقَاطُعُ ، وَأَصْلُهُ أَنْ يُولَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَقَاطِعِينَ صَاحِبَهُ دَبْرَهُ . وَالْمَقَامُ :
الْمَجْلِسُ .

وَقَدْ ذَكَرَ سَيُؤَيِّهِ أَنْ إِضَافَةَ (حَيْنٍ) إِلَى (مَن) الشَّرْطِيَّةُ ضَرْوَةٌ مِنْ ضَرْوَاتِ الشَّعْرِ
انظُرْهُ فِي : دِيَوَانِهِ : ٢١٧ ، وَالْكِتَابُ : ٧٥/٣ ، وَالْإِنْصَافُ : ٢٩١/١ ، وَفِيهِ
(يَجِدُ فَقْدَهَا) مَكَانَ (يَرِثُ شَرَّهُ) ، وَالْمُهْمَجُ : ٣٣٤/٤ ، وَالْخَزَانَةُ : ٦٤٩/٣

(٣) مِنَ الْآيَاتِ : (٢) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، وَ (٩ - ٢٥) مِنْ آلِ عِمْرَانَ ، وَ (٨٧) مِنْ
النِّسَاءِ ، وَ (١٢) مِنَ الْأَنْعَامِ ، وَ (٣٧) مِنْ يُونُسَ .

أَوْ قَلَّ تَمَكَّنَهُ نَحْوَمَا أَجَازَهُ سَيُؤَيِّبُهُ ^(١) مِنْ بِنَاءِ (قَاف) إِنْ أَجْمَلْتَهُ اسْمًا لِلسُّورَةِ
فَقُلْتُ :

(قَرَأْتُ قَافَ) أَجَازَ بِنَاءَهُ عَلَى الْفَتْحِ لِقَلَّةِ تَمَكَّنَهُ ^(٢) ، وَأَنَّهُ لَمْ يَسْتَمَلِ إِلَّا عَلَى هَذَا
الْوَجْهِ ، فَلَا يُوْجَدُ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَبْنِيٌّ إِلَّا وَهُوَ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ التَّسْعَةِ ، وَأَصْلُهَا
الْإِعْرَابُ لَكِنَّهَا بِنِيَتْ لَمَّا عَرَضَتْ فِيهَا مِنْ سَبَبِ الْبِنَاءِ .

وَأَصْلُ الْحُرُوفِ وَالْأَفْعَالِ كُلِّهَا الْبِنَاءُ ، وَإِنَّمَا أُعْرِبَ الْمَضَارِعُ وَحَدُّهُ لَمَّا عَرَضَ فِيهِ
مِنْ شَبِيهِهِ بِالْأَسْمِ مِنْ جِهَتِي الْإِبْهَامِ وَالتَّخْصِيصِ ^(٣) . وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ (يَقُومُ) مَبْنِيٌّ
الزَّمَانِ إِنْ هُوَ مُحْتَمَلٌ لِلْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ ، كَمَا أَنَّ (قَائِمًا) وَهُوَ اسْمٌ بِهِمْ ، إِنْ لَا
يَدْرَى عَلَى مَنْ يَقَعُ ، ثُمَّ يَخْصُصُ هَذَا الْفِعْلُ وَيَزَالُ إِبْهَامُهُ بِحَرْفٍ فِي نَحْوِ : سَيَقُومُ ،
وَسَوْفَ يَقُومُ ، كَمَا يَخْصُصُ الْأَسْمُ وَيَتَمَيَّنُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ فِي نَحْوِ : (الْقَائِمُ)
وَلِمَضَارِعِهِ هَذَا الْفِعْلُ لِلْأَسْمِ مِنْ هَاتَيْنِ الْجِهَتَيْنِ سُمِّيَ مَضَارِعًا . وَالْمَضَارِعَةُ هِيَ :
الْمَشَابِهَةُ .

(١) هُوَ أَبُو بَشِيرٍ ، عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ بْنِ قَنْبَرٍ ، (ت ١٨٠ هـ) عَلَى الْأَصْح . أَمَامَ
النُّحَاةِ وَأَوَّلُ مَنْ بَسَطَ عِلْمَ النَّحْوِ ، وَتَرَكَ فِيهِ (الْكِتَابَ) لَزِمَ الْخَلِيلُ فِيقَهُ . مَاتَ
بِالْأَهْوَازِ وَقِيلَ بِشِيرَازَ . انظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي : مَرَاتِبِ النَّحْوِيِّينَ : ١٠٦ ، وَابْنِ سَهْلٍ
الرُّوَاةُ : ٢٤٧/٢ ، وَتَارِيخُ بَغْدَادَ : ١٢/١٩٥ ، وَصِفِيَّةُ الْوَعَاةُ : ٢/٢٢٩ /
٢٣٠ ، وَالنُّجُومُ الزَّاهِرَةُ : ٢/٩٩ .

(٢) انظُرْ الْكِتَابَ : ٣/٢٥٨ .

(٣) انظُرْ الْإِنْصَافَ : ٢/٥٤٩ - ٥٥٠ ، وَالْأَشْمُونِيَّ : ١/٥٩ - ٦٠ .

بَابُ مَعْرِفَةِ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ (١)

أَلْقَابُ الْإِعْرَابِ كَمَا تَقَدَّمَ أَرْبَعَةٌ : رَفْعٌ ، وَنَصْبٌ ، وَخَفْضٌ ، وَجَزْمٌ .

فَأَمَّا (الرِّفْعُ) فَهِيَ أَرْبَعُ عِلَامَاتٍ : الضَّمَّةُ ، وَالْوَاوُ ، وَالْأَلْفُ ، وَالنُّونُ .

وَهَذِهِ الْعِلَامَاتُ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ : قِسْمٌ يَخُصُّ الْأَسْمَاءَ وَهُوَ الْوَاوُ وَالْأَلْفُ . وَقِسْمٌ يَخُصُّ

(١/٥)

الْأَفْعَالَ وَهُوَ : / النُّونُ . وَقِسْمٌ يَشْتَرِكُ بَيْنَهُمَا وَهُوَ الضَّمَّةُ .

فَأَمَّا (الضَّمَّةُ) فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ مِنَ الْأَسْمَاءِ فِي ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ : فِي الْإِسْمِ الْمَفْرُودِ

سِوَاهُ أَكَانَ الْمَعْنَى أَفْرَادًا أَوْ جَمْعًا نَحْوُ : زَيْدٌ ، وَشَجَرٌ ، وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ نَحْوُ :

رِجَالٌ . وَفِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ وَهُوَ الْجَمْعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ نَحْوُ : هِنْدَاتٌ .

وَالْإِسْمُ الْمَفْرُودُ لَفْظًا يَشْمَلُ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ : الْإِسْمُ الْوَاقِعُ عَلَى وَاحِدٍ فِي الْمَعْنَى ،

وَأِسْمُ الْجَمْعِ ، وَأِسْمُ الْجِنْسِ . وَقَدْ ذَكَرْتُ أَمْثَلَهَا .

وَتَكُونُ الضَّمَّةُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُعْرَبَةِ فِي نَوْعٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ الْمَضَارِعُ الَّتِي

لَمْ يَتَّصِلْ بِهَا مَا يُوَجِّبُ رَفْعَهُ بِالنُّونِ نَحْوُ : يَقُومُ وَيَقْعُدُ .

وَأَمَّا (الْوَاوُ) فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي نَوْعَيْنِ مِنَ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً ، فِي جَمْعِ الذَّكَرِ

السَّالِمِ نَحْوُ : زَيْدُونَ وَفِي الْأَسْمَاءِ السُّنَّةِ إِذَا كَانَتْ مَفْرُودَةً مَكْرَمَةً مُضَافَةً إِلَى غَيْرِ يَاءٍ

الْمُتَكَلِّمِ ، وَهِيَ : أَخُوكَ ، وَأَبُوكَ ، وَحَمُوكَ ، وَهَنُوكَ ، وَفُوكَ ، وَ (نُو) الَّتِي بِمَعْنَى

(صَاحِبِ) نَحْوُ : نُو مَالٍ . وَلَا تَكُونُ (نُو) هَذِهِ إِلَّا مُضَافَةً إِلَى مَا بَعْدَهَا .

وَأَمَّا (الْأَلْفُ) فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي نَوْعٍ وَاحِدٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً وَهِيَ التَّثْنِيَةُ (٢)

نَحْوُ : الزَيْدَانِ .

وَأَمَّا (النُّونُ) فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي نَوْعٍ وَاحِدٍ مِنَ الْأَفْعَالِ ، وَهُوَ كُلُّ فِعْلِ مَضَارِعٍ

اتَّصَلَ بِهِ أَلْفٌ تَدُلُّ عَلَى التَّثْنِيَةِ نَحْوُ : يَقُومَانِ ، أَوْ وَآوَتْ دَلَّ عَلَى الْجَمْعِ نَحْوُ : يَقُومُونَ

أَوْ يَاءٌ تَدُلُّ عَلَى الْخَطَابِ وَالتَّأْنِيثِ نَحْوُ : تَقُومِينَ يَا هِنْدُ .

(١) الْجُمْلَةُ ص : ١٨ .

(٢) الْجُمْلَةُ ص : ١٩ .

وللنَّصْبِ خَمْسُ عِلَامَاتٍ : (١) الفَتْحَةُ ، والأَلْفُ ، واليَاءُ ، والكَسْرَةُ ، وحَذْفُ النُّونِ .

وهذه العِلَامَاتُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

قِسْمٌ يُخَصُّ الأَسْمَاءَ وَهُوَ الأَلْفُ ، واليَاءُ ، والكَسْرَةُ .

وقِسْمٌ يُخَصُّ الأَفْعَالَ وَهُوَ حَذْفُ النُّونِ .

وقِسْمٌ يَشْتَرِكُ بَيْنَهُمَا وَهُوَ الفَتْحَةُ .

فَأَمَّا (الفَتْحَةُ) فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ مِنَ الأَسْمَاءِ فِي نَوْعَيْنِ : فِي الأِسْمِ المَفْرُودِ لِفِطْرًا

وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ ، وَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ مِنَ الأَفْعَالِ فِي نَوْعٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ الفِعْلُ

المَضارعُ المَرْفُوعُ بِالضَّمَّةِ نَحْوُ : لَنْ يَقُومَ ، وَلَنْ يَقْعَدَ .

وَأَمَّا (الأَلْفُ) فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي نَوْعٍ وَاحِدٍ مِنَ الأَسْمَاءِ خَاصَّةً ، وَهُوَ الأَسْمَاءُ

السَّتَّةُ بِشُرُوطِهَا الثَّلَاثَةِ نَحْوُ : رَأَيْتُ أَخَاكَ وَأَبَاكَ .

وَأَمَّا (اليَاءُ) فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي نَوْعَيْنِ مِنَ الأَسْمَاءِ خَاصَّةً ، فِي التَّثْنِيَةِ

نَحْوُ : الزَّيْدَيْنِ . وَفِي جَمْعِ المَذْكَرِ السَّالِمِ نَحْوُ : الزَّيْدِينَ .

وَأَمَّا (الكَسْرَةُ) فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي نَوْعٍ وَاحِدٍ مِنَ الأَسْمَاءِ خَاصَّةً وَهُوَ جَمْعُ

المؤنثِ السَّالِمِ نَحْوُ : رَأَيْتُ المِهْنَدَاتِ .

وَأَمَّا (حَذْفُ النُّونِ) فَيَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي كُلِّ مَضارعٍ مَرْفُوعٍ بِالنُّونِ . (٢)

وَلِللْخَفْضِ ثَلَاثُ عِلَامَاتٍ : الكَسْرَةُ ، واليَاءُ ، وَالفَتْحَةُ ، وَهِيَ كُلُّهَا مَخْتَصَةٌ بِالأَسْمَاءِ ،

لَأَنَّ الخَفْضَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الأَسْمَاءِ .

فَأَمَّا / (الكَسْرَةُ) فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ : فِي الأِسْمِ المَفْرُودِ لِفِطْرًا (٥/ب)

المَنْصُوعِ نَحْوُ : زَيْدٌ ، وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ المَنْصُوعِ نَحْوُ : رِجَالٌ ، وَفِي جَمْعِ المؤنثِ

السَّالِمِ نَحْوُ : هِنْدَاتٌ .

وَأَمَّا (اليَاءُ) فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ : فِي التَّثْنِيَةِ نَحْوُ : الزَّيْدَيْنِ ، وَفِي

جَمْعِ المَذْكَرِ السَّالِمِ نَحْوُ : الزَّيْدِينَ ، وَفِي الأَسْمَاءِ السَّتَّةِ بِشُرُوطِهَا الثَّلَاثَةِ نَحْوُ : أَخِيكَ

وَأَبِيكَ .

(١) الجمل ص : ١٩٠ .

(٢) الجمل ص : ٢٠٠ .

وَأَمَّا (الفتحه) فتكون علامة للخفص في نوع واحد وهو الأسماء التي لا تنصرف نحو : أحمد وزينب .

والاسم الذي لا ينصرف هو كل اسم وجد فيه علتان أو واحدة تقوم مقام علتين من علل تسع ، وهي العلمية ، والعدل ، والعجبة ، والجمع المتناهي ، والتركيب ، والتأنيث ، والوصف ، والوزن ، وشبهه ما لا ينصرف ، وهذا الشبه على أربعة أوجه :

أحدها : زيادة الألف والنون فيما لا تلحقه تاء التأنيث نحو : عثمان وعطشان .

والثاني : زيادة ألف الألف أو التطويل في نحو : (مَعْرَى) ، و (قَبَعَثْرَى) (١)

إذا سميت بهما فصارا علمين .

والثالث : شبه الأعجمي نحو : (مَسَاجِد) إذا سميت به رجلاً ، وكذلك الجموع

المتناهية كلها إذا سمي بها تمتنع من الصرف العلمية وشبه العجبة من حيث لا نظير له في الآحاد العربية ، كما أن الأعجمي كذلك .

والرابع : الشبه بالأصل نحو : (أحمر) المنكر بعد التسمية به يمتنع صرفه

حينئذٍ لشبهه بأحمر الصفة قبل أن يسمي به . وكذلك الجموع المتناهية إذا نكّهرت

بعد التسمية بها تشبه أصلها قبل التسمية فلا تنصرف لذلك . وسييسر هذا فهي

أبواب ما لا ينصرف إن شاء الله .

والعلة التي تقوم مقام علتين : الجمع المتناهي وهو ما كان من الجموع على طريقة

(مفاعل) أو (مفاعيل) نحو : مَسَاجِد ، وَدَنَانِير ، وَصَوَافٍ (٢) .

والتأنيث اللازم وهو التأنيث بالألف المقصورة أو الممدودة (٣) نحو : حَبَلِي وَحَمْرَاءُ

فمتى وجد في الاسم علتان مؤثرتان من هذه أو واحدة تقوم مقام علتين لم يدخله تنوين

التمكين وخفص بالفتحة ، إلا أن تدخله الألف واللام أو يضاف إلى ما بعده أو ينون في

(١) القبعرى : الجمل الضخم العظيم ، والأثنى قبعرارة . وعند المبرد ألفه

ليست لللاحاق ، وإنما هي لمجرد تكثير الكلمة . انظر المقتضب : ٥٧ / ١ ،

والنصف : ٥١ / ١ .

(٢) الصواف : الأبل المقولة

(٣) في الأصل : (الممدود)

الضَّرورةُ ، فيخفُّ حينئذٍ بالكسرة نحو : مررتُ بالمساجِدِ ، ومساجِدِ القومِ ، ونحو قول الشاعر :

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة (١)

لما اضطر إلى تنوين (عنيزة) خفضه بالكسرة وفيه العلمية والتأنيث ، فلولا الضَّرورةُ لمنع التنوين وخفُّ بالفتحة .

وبعض العرب يصرفُ الجَمعَ المتناهي مطلقاً في الكلام ، وهي لغة (٢) قليلةٌ لكنها فصيحةٌ ، وعليها جاء قوله تعالى (سلاسل) (٣) و (قواريرا . قواريرا) (٤) في قراءة من نون .

والتنوين نون ساكنة وضماً / زائدة تلحقُ الاسمَ بحد كماله ، تفصله عما بعده (١/٦) نحو النون التي في آخر زيدٍ ، ورجلٍ .

وقولهم (ساكنة وضماً) أي : لم توضع في أصلها إلا ساكنةً ، فإن وجدت متحركةً

(١) من الطويل ، لامرئ القيس من سقطته المشهورة . وعجزه

فقال لك الويلات أنك مرجلي

الخدر : اليهودج ، وهو أعواد تنصب فوق قتب البعير ثم ترخي فوقها ستور لتكون بداخلها النساء . وعنيزة : بزنة التصغير - هو لقب فاطمة ابنة عمه .

انظر ديوانه : ص ١١ ، وجمهرة أشعار العرب : ١٣٣ ، وأوضح المسالك : ١٣٦/٤ ، والأشموني : ٢٧٤/٣ ، وشرح القوائد العشر : ص ٤٠ .

(٢) حكى هذه اللغة الأخفش ، وقال : كأنها لغة الشعراء ، لأنهم اضطروا اليه في الشعر ، انظر الانصاف : ٤٩٣/٢ ، وما بعدها ، وأوضح المسالك : ١٣٧/٤ ، والأشموني : ٢٧٥/٣ .

(٣) من الآية : (٤) من سورة الانسان ، وهي : (انا اعتدنا للكافرين سلاسلًا واغلالًا وسعيرا)

(٤) من الآية : (١٥) ، (١٦) من سورة الانسان . وقراءة من نون هي قراءة نافع وأبي بكر والكسائي ، وقرأ الباقر بنغير تنوين . وقرأ ابن كثير : (قواريرا) منونا ، و (قوارير من فضة) بنغير تنوين . انظر حجة القراءات : ٧٣٨ .

فإنما ذلك لعارضٍ ، وأصلها السكون نحو قوله تعالى : (خَبِيْثَةٌ اجْتَثَتْ)^(١) فلم يحرك التنوين في آخر (خبيثة) بالكسر أو بالضم على اختلاف القراءتين^(٢) إلا لالتقاء الساكنين ، لأنها ساكنة والجيم بعدها في (اجتثت) ساكنة أيضاً ، فالتقى الساكنان فحرك الأول وهو التنوين .

وقولهم (زائدة) لأنها ليست أصلاً في الكلمة .

وقولهم (تلحق الاسم بعد كماله) تحرز من النون في (مطلق) لأنها ساكنة زائدة ، لكنهما لم تلحق الاسم بعد كماله .

وقولهم (تفضله عما بعده) أي تؤذن بأن الاسم التي هي فيه ليس مضافاً إلى ما بعده ، بل منفصلاً منه .

والتنوينات في كلام العرب خمسة : تنوين التمكّن ، وتنوين التنكير ، وتنوين المقابلة وتنوين العوض ، وتنوين الترتم^(٣) . ولا يذهب من هذه الخمسة لعلل ما لا ينصرف إلا تنوين التمكّن خاصة ، ألا ترى أن (عرفات) فيه العلمية والتأنيث لأنه اسم لموضع معين ، ومع ذلك فلم يذهب منه التنوين ، لأنه للمقابلة لا للمتمكّن .

فالأول نحو : زيد ، عمرو ، وجميع ما يلحق الأسماء المصرية المتصرفة خاصة .

والثاني : ما يلحق الأصوات نحو : (فاق) في حكاية صوت الخراب ، وأسماء

(١) من الآية : (٢٦) من سورة إبراهيم ، وهي : (ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار) .

(٢) انظر معاني القرآن : ٢ / ٧٦ .

(٣) أورد ابن الفخار في شرح الجمل : ٤ (على هذه التسمية اشكالا فقال : (وهذه التسمية مشكلة لأن الترتم هو ترجيع الصوت وترديده ، وذلك إنما يتأتى مع حرف المد دون التنوين ، ووجه ذلك أن يكون من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه للعلم به . والأصل تنوين عدم الترتم ، ويكون سمي بذلك اعتبارا بالموضع الذي يكون فيه الترتم اذا كانت القوافي مطابقة ، فتكون تلك التسمية بهذه الملابس) وانظر الجني الداني : ٤٦ .)

الأفعال نحو : (صه) و (إيه) ^(١) والأسماء المركبة في نحو : سيبويه ، وعمرويه .
والثالث : ما يلحق جمع المؤنث السالم نحو : هندات ، فالتنوين فيه يقابل
النون في الزيدين ، لأن كليهما جمع سلامة ، فلما الحق جمع المذكر النون حمل جمع
المؤنث عليه .

والرابع : ما يلحق الاسم الذي فيه ما يضع الصرف ، وآخره ياء قبلها كسرة نحو :
جوار ، وفواش ، فالتنوين فيه عوّن من الياء المحذوفة ^(٢) ، وسيبويه وأكثر النحويين
يلحقونه في كل اسم فيه مانع الصرف آخره ياء قبلها كسرة في حالة الرفع أو الخفض
مطلقاً نحو : جوار ، و (قاضي) اسم امرأة ، و (أعيم) في تصغير أعشى . ويونس ^(٣)
لا يلحقه من ذلك إلا الجمع المتناهي خاصة إذا كان باقياً على جمعيته نحو : جوار ،
وفواش . ولا يلحقه في (قاضي) و (غازي) و (يفتي) إذا سميت بشيء من ذلك امرأة ،
ولا في (جوار) وبابه إذا سمي به ، فتقول على مذهبه ^(٤) : هذه غازي ، وقاضي ،
ويفتي ، بخير تنوين . وكذلك جاءني أعشى ، وكذلك أيضاً في حالة الخفض : مَرَرْتُ
بجوار ، وأعشى ، وكذلك أيضاً التنوين اللّاحق ل (إن) في نحو : يومئذ ، وحينئذ ،
هو عوّن من الجملة المحذوفة والأصل / يوم إن كان ذلك ، وحين إن كان ذلك ، (٦ / ب)

- (١) تقول للرجل إذا استردته من هديث أو عمل : إيه .
(٢) هذا مذهب سيبويه ، ويرى المبرد والزجاج أن المحذوف أولاً هو الحركة ،
ولما حذفت الحركة عوّن منها التنوين ، فالتنوين ساكنان - الياء والتنوين - فحذفت
الياء . انظر الكتاب : ٣ / ٣١٠ ، والمنصف : ٢ / ٧٠ ، والتذبيبي : ٥ / ٢٠٩ ،
والتصريح : ٢ / ٢١٢ ، والأشموني : ٣ / ٢٤٥ .
(٣) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب ، (٩٤ - ٨٢ هـ) الضبي بالولاء ، أعجمي
الأصل ، إمام نحاة البصرة في عصره ، وأستاذ سيبويه والكسائي والفرّاء ، له من
الكتب : (كتاب معاني القرآن) ، و (كتاب اللغات) و (كتاب النوادر الكبير)
 وغير ذلك ، انظر ترجمته في الفهرست : ٣ / ٦٣ ، مراتب النحويين : ٤٤ - ٤٧ ،
لزومة الألبا : ٥٩ ، ومعجم الأدباء : ٢٠ / ٦٥ .
(٤) انظر الكتاب : ٣ / ٣١٢ فما بعد ١٥ .

فحذفت الجُمَّةُ وَعَوِيَتْ مِنْهَا التَّنْوِينُ . وتلكَ الجُمَّةُ المحذوفةُ هي التي أُضِيفَ الظَّرْفُ إليها .

والخامسُ : ما لحق القوافي في الشعرِ وأوجبَ ذلك امتناع التَّرنمِ نحو قوله :
يا صاح ما هاجَ الدُّموعَ الذُّرْفَقَ من طَلَلٍ كالأَتْحَمِيِّ أَنهَجَنِ (١)
فإذا لم يلحق هذا التَّنْوِينُ القوافي المحركةُ مَدَّ الصَّوْتُ فيها لأجلِ حرفِ الاطلاقِ ،
وإذا لحق هذا التَّنْوِينُ زَالَ حرفُ الاطلاقِ وامتنع التَّرنمُ الذي هو المَدُّ . وإنما
سُمِّيَ تنوين التَّرنمِ لأنه يوجب ترك التَّرنمِ ، فالمعنى تنوين ترك التَّرنمِ .
وهذا التَّنْوِينُ الخامسُ يلحقُ الأسماءَ والأفعالَ والحروفَ ، وقد تقدَّم تشبيهه في
الأسماءِ والأفعالِ في قوله في البيت (الذُّرْفَقَ وَأَنهَجَنِ) ومثاله في الحروفِ قول الشاعر:
لما تَزَلُ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَيْدِنَ (٢)

(١) الشاهد طفق من ارجوزتين للمعجاج . مطلع الأولى

يا صاح ما هاج العيون الذرفا من طلل أسمى يحاكي المصحفا
ومطلع الثانية :

ما هاج أحزاننا وشجبوا قد شجبا من طلل كالاتحصى أنهجنا
الذرف : جمع ذراف وذرافة ، أي قاطرة . الاتحصى : ضرب من البرود موسى ،
شبه به في اختلاف آثاره . انهج انهجنا : أخلق ويلي ويروي (الذرفا وانهجنا)
بالألف هي رواية الديوان ، ويروي : (الذرفن وانهجن) بالنون وهو المشهور
كما في الكتاب : ٢٠٧/٤ وشرح أبياته لابن السيرافي : ٣٥٢/٢ ، وأما السبيلى
: ٢٦٠ .

وانظر ديوان المعجاج : ٣٤٨ ، ٤٨٨ ، والخصائص : ١٧١/١ ، وشرح
المقدمة المعنوية : ١٨٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١١٠/١ ، وتوضيح
المقاصد : ٢٢٧/١ .

(٢) هذا عجز بيت للنايفة الذي ياتي من قصيدة دالية من الكامل ، قالها في
المتجردة امرأة النعمان . ومدره : أفد الترحل غير أن ركابنا .
أفد : قرب ودنا ، ويروي أرف ، وهو مثله معنى ووزنا ، والرحال : من
الرحيل وهو سكن الرحيل ومنزله .

انظره في : ديوانه : ٨٩ ، وحاشية المقترض : ٤٢/١ ، والأزهية : ٢٢١ ، =

يريدُ : وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ فَالْحَقَّ التَّنْوِينَ (قَدْ) وَهِيَ حَرْفٌ .

(١) وَالتَّنْوِينَاتُ الأَرْبَعَةُ الَّتِي قَبْلَ هَذَا تَخْتَصُّ بِالأَسْمَاءِ . وَزَادَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ

تَنْوِينًا سَادِسًا يُسَمَّى (الفَالِي) وَهُوَ الأَلْحَقُّ لِلقَوَافِي المُقَيَّدَةِ ، وَهِيَ السَّاكِنَةُ ، نَحْوُ

قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِيِ المُفْتَرِقِينَ (٢)

يريدُ (المُفْتَرِقِ) لَكِنَّهُ الأَلْحَقُّ التَّنْوِينَ وَهُوَ سَاكِنٌ وَالقَافُ قَبْلَهُ سَاكِنَةٌ ، فَكسَرَهَا

لِلتَقَاءِ السَّاكِنِينَ .

وَلِللجَزْمِ عَلامَتَانِ : السُّكُونُ وَالحَدْفُ ، وَهُمَا تَخَصُّانِ الفِعْلَ كَمَا أَنَّ الجَزْمَ يَخْصُهُ .

فَالسُّكُونُ يَكُونُ عَلامَةً لِلجَزْمِ فِي كُلِّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ سَالِمٍ مِنْ أَحَدِي النُّونَاتِ الثَّلَاثِ ،

صَحِيحِ الآخِرِ ، يَرْفَعُ بِالصَّمَةِ نَحْوُ : لَمْ يَخْرُجْ ، وَلَمْ يَقُمْ . وَالصَّحِيحُ الآخِرُ تَحْرُزُ مَنْ

المَعْتَلِ الآخِرِ وَهُوَ مَا آخِرُهُ أَلِفٌ نَحْوُ : يَخْفَشُ أَوْ وَاقِبِلِهَا ضَمَّةٌ نَحْوُ : يَدْعُو ، أَوْ يَأْ

قَبْلَهَا كَسْرَةٌ نَحْوُ : يَرِي .

وَالحَدْفُ يَكُونُ عَلامَةً لِلجَزْمِ فِي نَوْعَيْنِ مِنَ الأَفْعَالِ ، فِي كُلِّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ سَالِمٍ مِنْ

أَحَدِي النُّونَاتِ الثَّلَاثِ مَعْتَلِ الآخِرِ يَرْفَعُ بِالصَّمَةِ نَحْوُ : لَمْ يَخْفَشَ ، وَلَمْ يَدْعُ ، وَلَمْ يَرِمَ .

وَهَذَا إِذَا كَانَ حَرْفُ المَلَّةِ غَيْرَ مُبَدَلٍ مِنْ هَمْزَةٍ ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ مُبَدَلًا مِنْ هَمْزَةٍ ،

ثُمَّ دَخَلَ الجَازِمُ ، فَلِكِ فِيهِ وَجْهَانِ :

= وَالخِصَائِصُ : ٣٦١/٢ ، وَشرحُ المَفْصَلِ : ٥/٨ - ١١٠ - ١٤٨ ، وَشرحُ

الجَمَلِ لابنِ عَصْفُورٍ : ١١٠/١ ، وَالمَفْنَى : ١٧١/١ ، وَالمَسَاعِدُ : ٦٧٩/٢ ،

وَالخِزَانَةُ : ٢٣٢/٣ ، ٦٢٧ ، ٣٦٢/٤ ، ٥٠٥ .

(١) هُوَ الأَخْفَشُ كَمَا فِي الأَشْمُونِيِّ : ٣٣/١

(٢) هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الرَّهْزَلِ الرَّؤْيِيَّةِ بَيْنَ الصَّجَاجِ وَعَجِزِهِ :

مُشْتَبِهَ الأَعْلَامِ لَمَاعِ الخَفْقَنِ

وَالقَاتِمِ : المَكَانُ المَظْلَمُ المُخْبِرُ . وَالأَعْمَاقِ : جَمْعُ عَمَقٍ - بِفَتْحِ العَيْنِ وَتَضَمِّمِ -

مَا بَعْدَ مِنْ أَطْرَافِ الصَّهْرَاءِ . وَالخَاوِيِ : الخَالِي ، وَالمُفْتَرِقِ : مَهَبُ الرِّيَاحِ .

انْبَازُ : دِيوانُهُ : ١٠٤ ، وَشرحُ التَّسْهِيلِ : ١١/١ ، وَشرحُ الكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ :

١٤٢٩/٣ ، وَشرحُ ابْنِ عَقِيلٍ : ٢٠/١ ، وَالمَسَاعِدُ : ٦٨٠/٢ ، وَالأَشْمُونِيُّ :

٣٢/١ ، وَالمُهَمِّعُ : ٢٢٢/٤ ، ٤٠٧ ، وَالخِزَانَةُ : ٧٨/١ ، ٣٤٧/٣ .

أحدُهُمَا : الحَذْفُ ، والثَّانِي : الإِثْبَاتُ وهو الأَحْسَنُ ، ومثاله أَنْ تَسَهَّلَ
 الهمزة في (يَقْرَأُ) بإبدالها ألفاً ، وفي (يوضو) بإبدالها واواً ، وفي (يقسرو)
 بإبدالها ياءً ، ثم تدخل الجازم فتقول على الحذف : لم يَقْرَأْ ، ولم يوضو ، ولم يقسو ،
 وعليه جاء قول الشاعر :

جَرِيٌّ مَتَى يُذَلِّمُ يَحَاقِبُ بِظُلْمِهِ سَرِيحاً وَالْأُيُودُ بِالظُّلْمِ يَظْلِمُ (١)

الأصل (يبدأ) لكنه كان قد سهّل الهمزة قبل دخول الجازم ، بأن أبدلها
 ألفاً ، فلما أدخل الجازم عليه حذف الألف . وتقول على الإثبات : لم يَقْرَأْ ، ولم
 يوضو ، ولم يقسو ، وهو الأحسن .

والنوع الثاني : كَلَّ فَعَلٍ مَعْرَبٍ مَرْفُوعٍ بِالنُّونِ فَجَزَمَهُ بِحَذْفِهَا نَحْوُ : لَمْ يَفْعَلَا ،
 ولم يفعلوا ، ولم تفعلى / ياهند ، فقد تحصل من هذا الباب أن الأسماء فيه ستة (٧ / أ)
 أنواع :

الأول : التثنية ، والثاني : جمع المذكر السالم ، والثالث : جمع المؤنث السالم
 وهو الجمع بالألف والتاء .

والرابع : الأسماء الستة بشروطها الثلاثة ، والخامس : الأسماء التي لا تنصرف ،
 والسادس : ما عدا ذلك .

فأما التثنية فترفع بالألف نحو : جاءني الزيدان ، وتنصب وتخفف بالياء نحو :
 رأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين .

وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو نحو : جاءني الزيدون ، وينصب ويخفف
 بالياء نحو : رأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين .

(١) من الطويل لزهير بن أبي سلمى من معلقته المشهورة ، يمدح فيها هرم بن
 سنان ، والحرث بن عوف ، ويصف حصين بن ضمض أحد فرسان بني ذبيان
 وساداتهم .

شرح ديوانه ص : ٢٤ ، ومعاني الحروف للرماني : ١٢٩ ، وجمهرة أشعار
 العرب ص ٢٠٠ ، والمقرب : ٥٠ / ١ ، والبحر المحيط : ١٥٣ / ٢ ، ٣٨٦ / ٥

وَأَمَّا جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ فَيَرْفَعُ بِالضَّمَّةِ نَحْوُ : جَاءَتْنِي الْهِنْدَاتُ ، وَيَنْصَبُ وَيَخْفَضُ
بِالْكَسْرِ نَحْوُ : رَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ وَمَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ .

وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ السُّتَّةُ بِشُرُوطِهَا الثَّلَاثَةِ ، فَتَرْفَعُ بِالْوَاوِ نَحْوُ : جَاءَتْنِي أَخُوكَ ، وَتَنْصَبُ
بِالْأَلْفِ نَحْوُ : رَأَيْتُ أَخَاكَ ، وَتَخْفَضُ بِالْيَاءِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِأَخِيكَ . هَذَا قَوْلُ بَعْضِ
النَّحْوِيِّينَ (١) فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ .

وَالْقَوْلُ الصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ هَذَا فِي النَّحْوِيِّينَ أَنَّهَا مَرْفُوعَةٌ بِالضَّمَّةِ الْمَقْدَرَةِ فِي
الْوَاوِ ، وَمَنْصُوبَةٌ بِالْفَتْحَةِ الْمَقْدَرَةِ فِي الْأَلْفِ ، وَمَخْفُوضَةٌ بِالْكَسْرِ الْمَقْدَرَةِ فِي الْيَاءِ . (٢)
وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ فَتَرْفَعُ بِالضَّمَّةِ نَحْوُ : جَاءَتْنِي أَحْمَدُ ، وَتَنْصَبُ وَتَخْفَضُ
بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ : رَأَيْتُ أَحْمَدَ ، وَمَرَرْتُ بِأَحْمَدَ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ السَّارِسُ وَهُوَ مَا عَدَا هَذِهِ الْخَمْسَةَ الْمَذْكُورَةَ فَيَرْفَعُ بِالضَّمَّةِ نَحْوُ : جَاءَتْنِي
زَيْدُ ، وَيَنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ : رَأَيْتُ زَيْدًا ، وَيَخْفَضُ بِالْكَسْرِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ .

وَتَحْصَلُ أَيْضًا أَنَّ الْأَفْعَالَ فِي هَذَا الْبَابِ أَرْبَعَةٌ أَنْوَاعٌ :
أَحَدُهَا : مَا اتَّصَلَ بِهِ أَلْفٌ تَدُلُّ عَلَى التَّثْنِيَةِ ، أَوْ وَاوٌ تَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ ، أَوْ يَاءٌ
تَدُلُّ عَلَى الْوَاحِدِ الْمُخَاطَبِ الْمُؤَنَّثِ ، فَهَذَا يَرْفَعُ بِالنُّونِ وَيَنْصَبُ وَيَجْزَمُ بِحَذْفِهَا نَحْوُ :

(١) منهم : قطرب ، والفراء ، وهشام بن معاوية الضير ، والزيادي ، والزجاجي .
وقال السهيوطي : وهو المشهور . ورجحه ابن مالك في شرح التسهيل : ٤٦ / ١ ،
فقال : [وهذا أسهل المذاهب ، وأبعدها عن التكلّف ، لأن الاعراب
انما جيء به لبيان مقتضى العاطل . . .) وانظر شرح المفصل : ٥٢ / ١ ، وأسرار
العربية : ٢٣ ، وشرح الكافية للرض : ٢٧ / ١ ، ٢٨ ، وضح السالك : ٧ / ١ ،
والهمع : ١٢٣ / ١ ، ١٢٤ .

(٢) ذهب إلى ذلك سيبويه والفارسي وجمهور البصريين ، وصححه ابن مالك وأبو حيان
وابن هشام وغيرهم من المتأخرين . ويرى الأخفش والمبرد أن هذه الحروف
ليست حروف اعراب تقدر عليها الحركات كما يقول البصريون ، بل هي دلالات
على الاعراب . انظر الكتاب : ٣٦٠ / ٣ ، والمقتضب : ١٥٥ / ٢ ، والانصاف :
١٢٤ / ١ - ٣٣ ، والهمع : ١٢٤ / ١ ، والاشباه والنظائر : ٢٧ / ٢ .

يَقُومَانِ ، وَيَقُومُونَ ، وَتَقُومِينَ يَا هِنْدُ ، وَلَنْ يَقُومَا ، وَلَنْ يَقُومُوا ، وَلَنْ تَقُومِي ، وَلَمْ يَقُومَا ، وَلَمْ يَقُومُوا ، وَلَمْ تَقُومِي .

وَالنَّوعُ الثَّانِي : مَا آخِرُهُ حَرْفٌ عَلِيٌّ غَيْرُ مَبْدَلٍ مِنْ هَمْزَةِ أَلْفٍ أَوْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ ، فَهَذَا يَرْفَعُ بِالضَّمِّ الْمَقْدَرَةَ نَحْوُ : يَسْعَى وَيَدْعُو ، وَيَرِي . وَيَنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ مَقْدَرَةَ فِي الْأَلْفِ ظَاهِرَةً فِي غَيْرِهَا نَحْوُ : لَنْ يَسْعَى ، وَلَنْ يَدْعُو ، وَلَنْ يَرِي . وَيَجْزَمُ بِحَذْفِ حَرْفِ الْحَلَّةِ نَحْوُ : لَمْ يَسْعَ ، وَلَمْ يَدْعُ ، وَلَمْ يَرِ .

وَالنَّوعُ الثَّلَاثُ : مَا آخِرُهُ حَرْفٌ عَلِيٌّ مَبْدَلٍ مِنْ هَمْزَةِ أَلْفٍ أَوْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ . فَهَذَا يَرْفَعُ بِالضَّمِّ الْمَحذُوفَةَ مَعَ الْهَمْزَةِ نَحْوُ يَقْرَأُ ، وَيُوضُو ، وَيَقْرَى . الْأَصْلُ : (يَقْرَأُ) ثُمَّ سَكَتَتِ الْهَمْزَةُ وَأَبْدَلَتْ مِنْهَا الْأَلْفُ ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ فِي (يُوَضُو) وَ (يَقْرَى) . وَيَنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ الْمَحذُوفَةَ مَعَ الْهَمْزَةِ أَيْضًا نَحْوُ : لَنْ يَقْرَأُ ، وَلَنْ يُوَضُو ، وَلَنْ يَقْرَى . وَيَجْزَمُ فِي جِزْمِهِ وَجِهَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ عِلْمُهُ سَكُونُ الْهَمْزَةِ الْمَحذُوفَةِ / فَيُثَبِتُ حَرْفُ الْعِلَّةِ عَلَى (٧ / ب)

هَذَا الْوَجْهَ نَحْوُ : لَمْ يَقْرَأُ ، وَلَمْ يُوَضُو ، وَلَمْ يَقْرَى .

وَالثَّانِي : أَنْ يَحْذَفَ حَرْفُ الْعِلَّةِ نَحْوُ : لَمْ يَقْرَ ، وَلَمْ يُوَضِ ، وَلَمْ يَقْرَ .

وَالنَّوعُ الرَّابِعُ : مَا عَدَا ذَلِكَ ، يَرْفَعُ بِالضَّمِّ نَحْوُ : يَقُومُ ، وَيَنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ :

لَنْ يَقُومَ ، وَيَجْزَمُ بِالسَّكُونِ نَحْوُ : لَمْ يَقُمْ ، وَذَهَابِ الْوَاوِ فِي نَحْوِ هَذَا ، وَالْيَاءُ فِي

نَحْوُ : لَمْ يَبِيعَ ، وَالْأَلْفُ فِي نَحْوُ : لَمْ يَخَفَ ، إِنَّمَا هُوَ لِالتَّعَاثُرِ السَّاكِنِينَ لَا لِلجِزْمِ .

وَالْمَعْرَبُ بِالنَّظَرِ إِلَى ظَهْوَرِ مَا يَحْرِبُ بِهِ وَعَدَمِ ظَهْوَرِهِ عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ :

أَحَدُهَا : تَقَدَّرَ فِيهِ أَوْجُهُ الْأَعْرَابِ كُلِّهَا ، وَهُوَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ :

الْأَوَّلُ : مَا آخِرُهُ أَلْفٌ نَحْوُ : (مُوسَى) وَمِنْ هَذَا النَّوعِ الْمَقْدَرَةُ إِعْرَابِيَّةٌ : (كَلَّا ، وَكَلْتَا)

مَطْلَقًا ، وَتَنْقَلِبُ الْفُهْمَا يَاءً فِي حَالَتِي النَّصْبِ وَالخَفِيِّ عِنْدَ إِضَافَتِهِمَا إِلَى الْمُضْمَرِ ، وَتَثَبِتُ

فِيهَا عِدَا ذَلِكَ .

والثاني : ما آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ إذا كان مضافاً إلى اسمٍ يجوز تركيبه معه نحو :
(معدى كرب) و (بادى بداء) (١) .

والثالث : الأسماء الستة بشرطها الثلاثة على ما تقدم من القول الصحيح فيها ،
أنها معربة بالمحركات لا بالحروف .

والرابع : المحكيات نحو : من زيداً ؟ في جواب من قال : رأيتُ زيداً ، ومن زيدٍ ؟
في جواب من قال : مررتُ بزيدٍ ، ونحو قولهم : (ليس بقرشياً ، ودعنا من تمرتان) (٢) .

والخامس : المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان محتل الآخر نحو : (عصاى) و

(قاضى) .

القسم الثاني : يظهر فيه وجه واحد خاصه باتفاني ، وذلك نوعان :

أحدُهما : ما آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ إذا كان اسماً منصرفاً أو جمعاً متناهيًا باقياً
على جمعيته ، يظهر فيه النصب ويقدر الرفع والجر .

والثاني : ما آخره ألفٌ من الأفعال خاصةً ، يظهر فيه الجزم ويقدر الرفع والنصب .

القسم الثالث : اختلف فيه فقيل : هو من القسم الأول ، وقيل : من الثاني ، وذلك

نوعٌ واحدٌ من الأسماء وهو المضاف إلى ياء المتكلم إذا لم يكن مثنى ولا جمع مذكراً سالماً

(١) يقال : أفعل هذا بادى بداء ، بياء خالصة وألف خالصة ، و (بادى بدى)

ببائين ساكتين ، هاتان هما المختاران المشهورتان في هذا المركب ، والمعنى :

مبتدئا ، وأول كل شيء ، وأصل هذا المركب المصطف ، أى : بادى وداء ، فلما

كثر استعماله بهذه الصورة تعدد وا إلى اختصاره وتجنب ثقله ، فركبوا الاسمين

تركيب خمسة عشر ، بحيث جعل منهما التركيب والتلازم كلمة واحدة ، يستفاد

منها ما يستفاد من الكلمة الواحدة . وكان مقتضى القياس أن يبنى الجزآن على

الفتح تشبيهاً بخمسة عشر ولكنهم أسكنوا آخر الصدر وهو ياء (بادى) كما

فعلوا بمعد يكر ، ولعل السبب في ذلك كما يقول ابن جنى : (أنه أسكن

لطول الاسم بالتركيب) . انظر الخصائص : ٣٦٤ / ٢ ، والكتاب : ٣٠٤ / ٣ .

٣٠٥ ، والمقتضب : ٢٧ / ٤ ، وشرح المفصل : ١٢٢ / ٤ ، ١٢٣ .

(٢) قال سيويه : ٤١٣ / ٢ (أعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيت

زيداً : من زيداً ؟ وإذا قال : مررت بزيد قالوا : من زيد ؟ وإذا قال : هذا

عبد الله قالوا : من عبد الله ؟

وكان صحيح الآخر ، فمن جعله من القسم الأول جعل الإعراب كله مقدراً في الحرف المكسور قبل الياء ، والذين جعلوه من القسم الثاني جعلوا الخفض ظاهراً وهو الكسرة التي قبل الياء نحو : مورت بغلامي . واختلفوا في الرفع والنصب ، فقيل : إنهما مقدران في الحرف المكسور ، وإليه ذهب من التأخرين ابن مالك^(١) رحمه الله . وقيل : إنهما مخيران ، وعلامة رفعه الضمة التي صارت كسرة لأجل الياء ، وعلامة نصبه الفتحة التي صارت أيضاً كسرة لأجل الياء نحو : بجاني غلامي ، ورأيت غلامي . وزعم ابن جنى^(٢) أن هذا القسم غير معرب ولا مبني^(٣) ، وكذلك الحكيمات عنده^(٤) .

= وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال . وهو أقيس القولين .

فأما أهل الحجاز فانهم جعلوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسئول ، كما قال بعض العرب : دعنا من تمرتان ، على الحكاية لقوله : ما عنده تمرتان . وسمعت عربياً مرة يقول لرجل سأله فقال : أليس قرشياً ؟ فقال : ليس بقرشياً ، حكاية لقوله . . .) وانظر الجمل للزجاجي ص (٢١١) .

(١) هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك ، الطائي الجبالي المتوفى سنة (٦٧٢ هـ) امام النحاة واللغويين لعصره ، أخذ العربية عن غير عالم في موطنه ، ألف في النحو واللغة والقراءات كتباً كثيرة ، منها : ألفيته المشهورة ، والتسهيل وشرحه ، ولامية الأفعال ، وغير ذلك . انظر بفيضة الوعاة : ١ / ١٣١ ، وفوات الوفيات : ٢ / ٤٥٣ ، ونفح الطيب : ٢ / ٢٩٩ . وانظر مذاهب في شرح الثافية الشافية : ٢ / ١٠٠٠ .

(٢) هو أبو الفتح عثمان بن جنى الموصلى (٤٣٩ هـ) امام في الأدب والنحو واللغة ، كان أبوه مطوكاً رومياً ، أخذ عن أبي علي الفارسي . له مصنفات كثيرة منها : الخصائص ، وسر الصناعة ، والمنصف ، والمحتسب ، واللمع ، توفي ببغداد ، انظر ترجمته في : انباه الرواة : ٢ / ٣٣٥ ، ونغية الوعاة : ٢ / ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف : ٩٠٨ : (الجمهور يذهب الى أن المضاف الى ياء المتكلم معرب ، والجرجاني وابن الخشاب والمطرزي والزمخشري يذهبون الى أنه مبني . وابن جنى يذهب الى أنه ليس بمعرب ولا مبني وابن مالك يراه معرباً بحركة ظاهرة في الجر مقدرة في الرفع والنصب ، ولا أعرف له سلفاً في هذا المذهب) . وانظر الخصائص : ٢ / ٣٥٦ .

(٤) انظر الهمع : ١ / ٥٨ .

القِسْمُ الرَّابِعُ : يظهرُ فيه وجهان خاصَّةٌ باتِّفَاقٍ ، وذلك نوعان :

أحدُهما : من الأسماءِ المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ إذا كان جَمَعَ مذكراً سالماً يظهرُ

فيه النَّصْبُ وَالخَفْيُ ويتغيَّرُ الرَّفْعُ / بانقلابِ الواوِ ياءً لا اجتماعها مع الياءِ وسبقهما (أ/٨)

بالسكون . مثالُ النَّصْبِ وَالخَفْيِ : رأيتُ زبدي ، ومررتُ بزبدي . قالَ تعالى : (وما أنتم

بمُخرِجِيهِ) (١) ومثالُ الرَّفْعِ ما جاء في الحديثِ من قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

(أَوْ مَخْرِجِيهِمْ) (٢) أصله : (مَخْرِجِي) اجتمعت الواوُ والياءُ ، وسبقت الواوُ

بالسكونِ فقلبت الواوُ ياءً وأدغمت في الياءِ فصار : (مَخْرِجِي) ثم قلبت الضمة كسرةً

لوقوعِ الياءِ الساكنةِ بعدها . وينبغي أيضاً أن يجرى هنا في حالة الرَّفْعِ مذهُبُ أبي

الفتح بن جني .

والنوعُ الثاني : ما آخره من الأفعالِ ياءً أو واوٍ يظهرُ فيه الجزم والنصب ويقدر

الرفْعُ نحو : لَنْ يَرِيَنِي ، وَلَنْ يَدْعُو ، وَلَمْ يَرِم ، وَلَمْ يَدْع ، وَزَيْدٌ يَرِيَنِي وَيَدْعُو .

القِسْمُ الخَامِسُ اختلف فيه فقيل : إنه من القِسْمِ الثاني ، وقيل : من الرَّابِعِ ، وذلك

نوعٌ واحدٌ من الأسماءِ ، وهو ما آخره ياءً قبلها كسرةً من الأسماءِ التي لا تنصرفُ ماعداً

(١) من الآية : (٢٢) من سورة ابراهيم . قرأ حمزة بكسر الياءِ ، والباقون بفتحها .

وأجاز هذه القراءة أبو عمرو بن العلاء وغيره من الأئمة اللغويين . انظر

التسير : ١٣٤ ، وحجة القراءات : ٣٧٧ ، وقد اعترض بعض النحويين على

هذه القراءة ، ورد عليهم . ينظر معاني القرآن للأخفش : ٣٧٥ / ٢ ، ومعاني

القرآن للقراء : ٧٥ / ٢ ، والبحر المحيط : ٤١٦ / ٥ ، والمسائل السرفية

لابن هشام : ٨٧ .

(٢) أخرجه البخاري (فتح الباري) : ٢٣ / ١ - كتاب بدء الوحي - باب حدثنا يحيى

ابن بكير - حديث رقم (٣) ، وقبلة قول ورقة بن نوفل : ياليتني أكون حياً

إن يخرجه قومك . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أو مخرجهي هم ؟

ومثلهم بشرح النووي : ٢٠٤ / ٢ - في كتاب الايمان . وانظر المساعد : ٢٠٧ / ١ ،

وشواهد التوضيح : ١٣ .

الجَمْعُ المتناهي الذي لم يُسَمَّ به ، فذهبُ سيويهِ (١) وأكثرُ النحويين ظهورُ النصبِ وحدهُ في الياءِ ، وتقديرُ الرَّفْعِ والجَرِّ فيها ، محذوفةٌ مع لحاقِ تنوينِ العَوْنِ لما قبلها ، فتقولُ في تصغيرِ (أعيى) : رأيتُ أعيى ، وجاءني أعيى ، ومررتُ بأعيى ، وذهبُ يونسُ (٢) ظهورُ النصبِ والخَفْيِ في الياءِ ، وتقديرُ الرَّفْعِ خاصةً ، ولا تحذفُ الياءُ عنده ، ويلحقُ التنوينُ ما قبلها في هذا القسمِ أصلاً ، فتقولُ على مذهبه : جاءني أعيى ، ورأيتُ أعيى ، ومررتُ بأعيى .

يرفعُ الأسمُ إذا كان فاعلاً ، أو مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلهُ ، أو مبتدأً ، أو خبرَ مبتدأٍ أو اسمَ (كان) وأغواتها ، أو اسمَ (ما) وأختيها (لا) ، أو خبرَ (إن) وأغواتها ، أو تابعاً لمرفوعٍ على جهةِ النعتِ أو المحذوفِ أو التوكيدِ أو البدلِ . وينصبُ الأسمُ إذا كان مفعولاً مطلقاً وهو المصدرُ ، أو مفعولاً به ، أو مفعولاً فيه ، وهو ظرفُ الزمانِ أو المكانِ ، أو مفعولاً معه ، أو مفعولاً من أجله ، أو حالاً ، أو تمييزاً ، أو مستثنى ، أو منادى ، أو خبرَ (كان) وأغواتها ، أو خبرَ (ما) وأختيها (لا) ، و (لات) ، أو اسمَ (لا) التي للتبرئة (٣) ، أو اسمَ (إن) وأغواتها ، أو تابعاً لمنصوبٍ على جهةِ النعتِ ، أو المحذوفِ ، أو التوكيدِ ، أو البدلِ . ويخفيُ الأسمُ إذا دخلَ عليه حرفُ خَفْيٍ ، أو أُضيفَ إليه اسمٌ ، أو كان تابعاً لمخفوفٍ على جهةِ النعتِ ، أو المحذوفِ ، أو التوكيدِ ، أو البدلِ . ويرفعُ الفعلُ إذا لم يدخلْ عليه ناصبٌ ولا جازمٌ ، وينصبُ إذا دخلَ عليه ناصبٌ ، أو عطفَ على منصوبٍ ، أو كان بدلاً منه . ويجزمُ إذا دخلَ عليه جازمٌ ، أو عطفَ على مجزومٍ ، أو كان بدلاً منه .

(١) انظر الكتاب : ٣١١/٣ - ٣١٢ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) يريد (لا) النافية للجنس ، وهذا اصطلاحٌ كوفيٌ كما هو معروف . وسميت (لا)

التبرئة لأنها تدل على تبرئة الجنس من الخبر ، ونصب اسم (لا) مذهب الكوفيين إذ قالوا فتحته فتحة اعراب لافتحة بناءً ، وأن التنوين حذف منه للخفة . انظر

الكتاب : ٢٧٤/٢ ، ومعاني القرآن : ٥٠/١ - ٥١ ، والمقتضب : ٣٥٧/٤ ،

والانصاف المسألة : (٥٣) ، والتصريح : ٢٣٩/١ .

بَابُ الْأَفْعَالِ

الأفعال ثلاثة : ماضي بالوضع ك (فَعَلَ) ، ومستقبل بالوضع ك (أَمْسَل) (٨/ب)
ومبهم بالوضع يحتمل الحال والاستقبال ك (يَفْعَلُ) .

فأما المستقبل بالوضع فلا قرينة له تزيله عن وضعه .

وأما الماضي بالوضع فله قرائن تصرف معناه إلى الاستقبال ، وهي أدوات الشرط الجازمة كلها نحو : **إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو** ، وإعماله في ظرف الزمان المستقبل ، وإضافة ظرف الزمان المستقبل إليه نحو : **إِذَا قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو** ، وعطفه على المستقبل نحو : **إِنْ قَامَ زَيْدٌ وَخَرَجَ يَوْمَ عَمْرٍو** ، وكونه في معنى الدعاء نحو : **غَفَرَ اللَّهُ لَزَيْدٍ** ، ونفيه ب (لا) بعد القسم نحو : **وَاللَّهِ لَا فَعَلْتُ** ، ووقوعه بعد (إِلَّا) في القسم نحو : **عَمَرَكَ اللَّهُ إِلَّا فَعَلْتُ** ، وأنشدهك بالله إلا فعلت .

وأما المبهم بالوضع فله قرائن تخلصه للحال (١) ، وهي (الآن) وما في معناها ، ولام الابتداء نحو : **إِنْ زَيْدًا لَيَقُومُ** ، و (ليس) و (ما) و (إن) النافيتان إذا لم يقيد الفعل في الثلاثة بزمان سوى الحال ، وعطفه على فعل الحال نحو : **إِنْ زَيْدًا لَيَقُومُ وَيَخْرُجُ** .

وله قرائن تخلصه للاستقبال (٢) ، وهي السين نحو : **سَيَقُومُ** ، وسوف نحو : **سَوْفَ يَقُومُ** ، والنواصب كلها نحو : **لَنْ يَقُومَ** ، وأدوات الشرط الجازمة كلها نحو : **إِنْ يَقُمَ زَيْدٌ يَوْمَ عَمْرٍو** ، والأمر والدعاء نحو : **لَيَقُمَ زَيْدٌ** ، ولتنفیر اللهم لزيد ، و (لا) في النهي والدعاء نحو : **لَا تَقُمْ** ، ولا تعذبني يا الله .

وكونه في معنى الدعاء نحو : **يَغْفِرُ اللَّهُ لَزَيْدٍ** ، ولام القسم والنون الشديدة أو الخفية نحو : **لَيَقُومَنَّ** ، ولتقومن ، وإعماله في ظرف الزمان المستقبل نحو : **يَقُومُ زَيْدٌ غَدًا** ، وإضافة ظرف الزمان المستقبل إليه نحو : **إِذَا يَقُومُ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو** ، وعطفه على الفعيل المستقبل نحو : **سَوْفَ يَقُومُ زَيْدٌ وَيَخْرُجُ** ، وأسناده إلى مستقبل نحو : **تَقُومُ السَّاعَةَ** .

(١) انظر البسيط : (٩) .

(٢) المصدر نفسه .

وله قرائنُ تصرفُ معناه إلى الماضي (١) وهي (لَمْ) نحو : لم يَقمَ زيدٌ ، و (لَمَّا) الحازمة نحو : لَمَّا يَقمَ زيدٌ ، و (لَوْ) نحو : لو يَقومُ زيدٌ قامَ عمرو . و (رُبَّمَا) نحو : رُبَّمَا يَقومُ زيدٌ . وإعماله في ظرفِ الزَّمانِ الماضي نحو قول الشَّاعرِ :

(٢)
لَعَمْرِي لِقَوْمٍ قَدْ نَرَى أَسْرَ فِيهِمْ

وإضافة ظرفِ الزَّمانِ الماضي إليه نحو : قام زيدٌ إن يَقومَ عمرو ، وعطفه على الماضي نحو : قامَ زيدٌ إن يَقومَ عمرو ويغتن .

والماضي بالوضع مبنى أبداً ، وهو على ثلاثة أقسامٍ : قسمٌ يبنى على حذفِ النُّونِ وهو ما أتصل به ألفٌ تدلُّ على التثنية نحو : قامَا ، أو واوٌ تدلُّ على الجمعِ نحو : قاموا . (٣)

وقسمٌ يسكنُ آخره وهو ما أتصل به ضميرٌ رفيعٌ لمتكلمٍ أو مخاطبٍ ، أو نونٌ جماعيةٌ المؤنث نحو : قُمتَ وقُمتَ ، وقُمن .

وقسمٌ يبنى على الفتح وهو ما عدا ذلك نحو : قامَ زيدٌ .

وفعلُ الأمرِ الذي هو المستقبلُ بالوضع مبنىٌ على ما به يجزم مضارعه من سكونِ

أو حذفِ نحو : اضربْ وارمِ وأدعْ واخشِ واضربا واضربوا واضربي .

وأما المضارعُ الذي هو المبهمُ بالوضع فهو ما افتتح بهمزةً للمتكلمِ وحدهُ نحو :

(١) انظر التوطئة : ١٣٤ - ١٣٥ ، والبسيط : ٩٢ .

(٢) هذا صدر بيت من الطويل لامرئ القيس . وعجزه :

* مرابطاً للأمهارة والعكر الدثر

والعكر من الأبل : ما بين الستين إلى السبعين ، والجمع عكر ، والدثر : الكثير يقال : مال دثر ، يصف رهدل سعد ذو خيل وابل وهي أرفع المال عندهم وأنفسه .

انظره في : ديوانه : ١١٢ ، والبسيط : ٩٠ ، والبحر المحيط : ٤٢٧/١ ،

ورصف المبانى ص : ١١١ .

(٣) هذا مذ هب غريب لم يقل به أحد من النحاة - فيما علمت - من قبل ، ولعل

المؤلف حمل الماضي على الأمر حيث انهما مبنيان ، والماضي أعرق في البناء .

أَقْوَمُ ، أَوْ نُونٌ / لِلْمَتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ أَوْ لِلوَاحِدِ الْمُتَكَلِّمِ الْمَعْظَمِ نَفْسَهُ نَحْوُ : نَقُومُ ، (٩ / أ)
 أَوْ بَيَاءٍ تَدُلُّ عَلَى الْغَيْبَةِ نَحْوُ : يَقُومُ زَيْدٌ ، أَوْ تَاءٌ تَدُلُّ عَلَى الْخِطَابِ أَوْ التَّأْنِيثِ نَحْوُ :
 تَقُومُ هِنْدٌ ، وَتَقُومُ يَازِيدُ ، وَيَجْمَعُ هَذِهِ الْأَحْرَفُ الْأَرْبَعَةُ قَوْلَكَ : (أَنْيْتُ) .

وَالْمَضَارِعُ مَعْرَبٌ أَبَدًا لِمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْإِعْرَابِ مِنْ شَبْهِهِ بِالْأَسْمِ ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ
 أَبَدًا إِذَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَا جَازِمٌ ، وَالرَّافِعُ لَهُ فِي مَذْهَبِ أَكْثَرِ الْبَصْرِيِّينَ وَقَوَعُهُ
 مَوْجِعَ الْأَسْمِ (١) ، وَفِي مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ وَجَنَى الْبَصْرِيِّينَ تَعَرُّبُهُ مِنَ النَّوَاصِبِ وَالْجَوَازِمِ (٢) ،
 فَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ نَصَبَهُ أَوْ جَازِمٌ جَرَّمَهُ .

وَالنَّوَاصِبُ عَلَى قِسْمَيْنِ : نَاصِبٌ بِنَفْسِهِ وَنَاصِبٌ بِإِضْمَارِ (أَنْ) بَعْدَهُ .

فَالنَّاصِبُ بِنَفْسِهِ : (أَنْ) وَ (وَإِنَّا) (٣) وَ (كَى) فِي لُغَةٍ مِنْ يَقُولُ (لَكَى) لِأَنَّ (كَى)

(١) خَالَفَ فِي ذَلِكَ الْأَخْفَشُ وَالرَّجَاجُ ، وَرَدَّ ابْنُ هِشَامٍ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ بِقَوْلِهِ :

(لَا نَتَقَاضُهُ بِنَحْوِ : هَلَا تَفْعَلُ) فَالْمَضَارِعُ فِيهِ مَرْفُوعٌ وَلَيْسَ حَالًا مَحَلَّ الْأَسْمِ ،

لَأَنَّ الْأَسْمَ لَا يَقَعُ بَعْدَ حَرْفِ التَّحْضِيضِ . التَّصْرِيحُ : ٢ / ٢٢٩ . وَانظُرِ الْكِتَابَ :

٩ / ١٠ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٥ / ٢ ، وَالْإِنصَافُ : ٥٥٠ / ٢ ، وَمَا بَعْدَهَا ،

وَالْبَسِيْلُ : ٧٨ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ٣ / ٢٧٢ .

(٢) وَالِي هَذَا مَذْهَبُ حِذَاقِ الْكُوفِيِّينَ وَضَهْمِ الْفَرَّاءِ . وَمَذْهَبُ الْكَسَائِيِّ أَنَّهُ ارْتَفَعَ

بِحُرُوفِ الْمَضَارِعَةِ الَّتِي فِي أَوَّلِهِ . انظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ : ١ / ٥٣ ، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ :

٧ / ١٢ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١ / ١٣١ ، وَفَايَةُ الْأَمَلِ ص : ٢٨ ، وَالْأَشْبَاهُ

وَالنَّظَائِرُ : ١ / ٢٣٨ ، وَالْمِهْمَجُ : ٢ / ٢٧٤ .

(٣) اخْتَلَفَ النَّحَاةُ فِي رِسْمِ (إِذَا) فَالْأَخْتِيَارُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ أَنْ تُكْتَبَ بِالْأَلْفِ ، وَعِنْدَ

الْكُوفِيِّينَ أَنْ تُكْتَبَ بِالنُّونِ ، وَهَذَا قَالَ السِّيَوِيُّ وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَبْرَدِ وَالْمَازَنْسِيِّ ،

وَجَزَمَ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ بِأَنَّهَا تُكْتَبُ بِالْأَلْفِ مِرَاعَاةً لِلْوَقْفِ عَلَيْهَا .

وَفَصَّلَ الْفَرَّاءُ فَقَالَ : إِنْ الْغَيْبَتِ كُتِبَتْ بِالْأَلْفِ لِضَعْفِهَا ، وَإِنْ أَعْمَتِ كُتِبَتْ بِالنُّونِ

لِقُوَّتِهَا .

وَرَسَمَتْ فِي الْجَمَلِ : ص ٢٢ بِالنُّونِ ، وَبِالْأَلْفِ جَاءَ رِسْمُ الْمُصَاحَفِ .

انظُرِ الْمِهْمَجُ : ٦ / ٣٠٧ ، وَالتَّسْهِيلُ : ٣٣٣ ، وَمَعَانِيَ الْحُرُوفِ لِلرَّمَانَسِيِّ :

ص ١١٢ ، وَالْجَنَى الدَانِيُّ ص ٣٦٦ ، وَالْمَغْنِيُّ : ١ / ٢١ ، وَاللِّسَانُ

(إِذَنْ) .

هنا قد دخل عليها حرف الجر ، وحرف الجر لا يدخل على مثله فلا بد أن تكون هنا ناصبة ، كما تقول : لأن ، وهذا هو الأكثر في (كي) أعني أن تكون ناصبة بنفسها .

والنَّاصِبُ بِإِضْمَارِ (أَنْ) بعده على قسمين : حروف عطفٍ / حروفٍ . فحروف العطف :
الْوَاوُ وَالْفَاءُ وَ (أَوْ) .

وحروف الجر : حَتَّى ، وَلَا مَ الْجُودِ ، وَلَا مَ كَى ، وَ (كَى) في لفظة (١) مَنْ يَقُولُ : كَيْمَ جِئْتُ ، لِأَنَّ (مَا) الاستفهامية لا تحذف ألفها إلا إذا دخل عليها خافضٌ .
وَلَا مَ الْجُودِ هِيَ الْوَاقِعَةُ فِي خَبَرِ كَوْنِ مَاضٍ مُنْفِيٍّ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ) (٢) وَ (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَفْخَرْ لَهُمْ) (٣) .

وَالجَوَازِمُ عَلَى قِسْمَيْنِ : جَازِمٌ لِفِعْلٍ وَاحِدٍ ، وَجَازِمٌ لِفِعْلَيْنِ ،
فَالجَازِمُ لِفِعْلٍ وَاحِدٍ : (لَمْ) وَ (لَمَّا) وَ (لَمَّا) هِيَ (لَمْ) زِيدَتْ عَلَيْهَا (مَا) (٤) .
وَلَا مَ الْأَمْرُ وَالذُّعَاءُ ، وَ (لَا) فِي النَّهْيِ وَالذُّعَاءِ .

وَالجَازِمُ لِفِعْلَيْنِ : أَدْوَاتُ الشَّرْطِ وَهِيَ عَلَى قِسْمَيْنِ : حُرُوفٌ وَأَسْمَاءٌ .
فَالحُرُوفُ : (إِنْ) وَ (إِنْ مَّا) عَلَى رَأْيِ سَيُوبِيهِ (٥) ، وَالْمَبْرُكُ (٦) يَرَى أَنَّ (إِنْ مَّا)

(١) انظر الكتاب : ٦ / ٣ .

(٢) من الآية : (٣٣) من سورة الانفال .

(٣) من الآية : (١٦٨) من سورة النساء .

(٤) لقد أدت مشابهة (لما) ل (لم) الى الخلاف حول أصلها ، فذهب

الآخرون الى أنها مركبة من (لم) و (ما) كما ركبت (لولا) من (لو) و (لا)
ومن هؤلاء القائلين بتركيبها الفارسي والرماني وسيبويه . قال الفارسي في

الايضاح : ٣١٩ / ١ : (وانما هي (لم) أدخلت عليها (ما) فتغيرت بدخول

(ما) عن حال (لم) فوقع بعدها مثال الماضي) . وذهب آخرون الى أنها

كلغة برأسها ، أي أنها بسيطة وقد نقل ذلك أبو عيان في الارتشاف : ٧٩٩ ،

وانظر معاني الحروف للرماني : ١٣٢ ، والبسيط : ٨٢ - ٨٨ ، والمهجع : ٢١٩ / ٣ .

(٥) الكتاب : ٥٦ / ٣ .

(٦) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري ، أمام العربية ببغداد في زمانه . أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني ، وروى عنه اسماعيل =

من ظروفِ الزمانِ (١) المذكورةِ بعد ، وهو مذهُبُ ابنِ السَّراجِ (٢) والفارسيُّ (٣) و
صاحبِ الكراسيةِ (٤).

والأسماءُ على قسمين : ظروفٌ ، وغيرُ ظروفٍ . فغيرُ الظروفِ : (من) و (ما)
و (مَهْمَا) و (أَيُّ) إذا كانت غيرَ مضافةٍ إلى ما ليس بزمانٍ ولا مكانٍ .
مثالٌ غيرُ المضافةِ قوله تعالى : (أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) (٥)

= الصَّفار ونفطويه والصولي . كان فصيحاً بليغاً صاحب نوار وطرائف صنّف
الكامل والمقتضب ، والروضة ومعاني القرآن والاشتقاق وغير ذلك . توفى
بيفداد عام (٢٨٥هـ) ترجمته في : انباه الرواة : ٣ / ٢٤١ ، غاية النهاية :
٢ / ٢٨٠ ، ونخبة الوعاة : ١ / ٢٦٩ - ٢٧١ .

(١) وهو ظاهر كلام المبرد في المقتضب : ٢ / ٤٦ : أن (ان ما) حرف كما يراه
سيبويه حيث يقول المبرد ما نصه : (ومن الحروف التي جاءت لمعنى : (ان) و
ان ما) .

(٢) هو أبو بكر محمد بن السري بن السراج ، من أشهر تلاميذ المبرد ، واليه
انتهت رئاسة النحو بعده . له كتاب الأصول الذي قيل عنه : (مازال النحو
مجنونا حتى عقله ابن السراج بأصوله) أخذ عنه الزجاجي والسيرافي والرماني
وأبو علي الفارسي . توفى سنة (٣١٦هـ) انظر ترجمته في : انباه الرواة : ٣ / ١٤٥
ومعجم الأدباء : ١٨ / ١٩٧ ، ونخبة الوعاة : ١ / ١٠٩ - ١١٠ .

(٣) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (٢٨٨ - ٣٧٧هـ) أخذ عن
الزجاج وابن السراج ومهران وابن الخياط . وأخذ عنه ابن جنى والريصي .
له مصنفات في النحو واللغة والقراءات ومن ذلك : الايضاح ، والحجوة
والتذكرة وغير ذلك . انظر ترجمته في انباه الرواة : ١ / ٢٧٣ ، ونخبة الوعاة :
١ / ٤٩٦ .

(٤) صاحب الكراسية هو عيسى بن عبد العزيز أبو موسى الجزولي المغربي المتوفى عام
(٦٠٧هـ) والكراسية مقدمة في النحو جعلها كالحواشي على كتاب البصائر
للزجاجي ، وتسمى القانون والمقدمة الجزولية . شرحها جماعة من العلماء منهم :
ابن معطي والشلوبين ، وابن عصفور ، والأبدي وابن مالك . انظر انباه الرواة :
٢ / ٣٧٨ ، ووفيات الأعيان : ٣ / ١٥٧ ، وكشف الظنون : ٢ / ١٨٠٠ .

(٥) من الآية : (١١٠) من سورة الاسراء .

وَمِثَالُ الْمُضَافَةِ : أَيَّ رَجُلٍ تَضْرِبُ اضْرِبُ .
 وَالظُّرُوفُ عَلَى قِسْمَيْنِ : ظُرُوفُ زَمَانٍ وَظُرُوفُ مَكَانٍ ، فَظُرُوفُ الزَّمَانِ : (مَتَى) وَ (أَيَّانَ)
 بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكُسْرِهَا ، وَ (إِذَا) فِي الشَّعْرِ ، وَ (أَيُّ) إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى زَمَانٍ .
 وَظُرُوفُ الْمَكَانِ : (أَيْنَ) وَ (أَيْنَى) وَ (هَيْثُمَا) وَ (أَيُّ) إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَكَانٍ .

(١) وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ

اسْتَفْنِ مَا اعْتَنَاكَ رَبُّكَ بِالْقَنَى

وَإِذَا تَصَبَّحْتَ خِصَابَةً فَاجْتَمَلِ

انظر المعنى ١/ ١٩٢ والعين الداني ص ٣٦٧

بَابُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ

أَمَّا التَّثْنِيَةُ فَهِيَ الْحَاقُّ الْأَسْمُ مِنْ آخِرِهِ أَلْفًا وَنُونًا فِي الرَّفْعِ ، وَيَاءً وَنُونًا فِي النَّصْبِ وَالْخَفْضِ ، يَصِيرُ الْأَسْمُ بِهِمَا يَدُلُّ عَلَى اثْنَيْنِ مِمَّا كَانَ يَدُلُّ عَلَيْهِ / قَبْلَ ، (ب/٩)

وَأَصْلُ التَّثْنِيَةِ الْعَطْفُ ، وَعُدِلَ عَنِ الْعَطْفِ إيجازًا وَاختصارًا .

وَلَهَا خَمْسَةُ شُرُوطٍ : اتِّفَاقُ اللَّفْظَيْنِ ، وَاتِّفَاقُ الْمَعْنِيَيْنِ ، أَوِ الْمَعْنَى الْمَوْجِبِ لِلتَّسْمِيَةِ ، وَالْأَفْرَادِ وَالْأَعْرَابِ ، وَالتَّنْكِيرُ . وَتَحَرُّزٌ بِاتِّفَاقِ اللَّفْظَيْنِ مِنْ مِثْلِ : زَيْدٌ وَعَمْرُو ، فَإِنَّهُ لَا تَجُوزُ تَثْنِيَتُهُمَا لِأَنَّ اللَّفْظَ فِيهِمَا مُخْتَلَفٌ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ (الْقَمْرَانِ) فِي الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ، وَ (الْعَمْرَانِ) فِي أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَ (الْمَجَاجَانِ) : فِي رَهْبَةِ وَالْمَجَاجِ ، فَذَلِكَ وَنَحْوَهُ شَأْنٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ، غَلَبَ (١) فِيهِ أَحَدُ الْأَسْمَيْنِ عَلَى الْآخَرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولَ اللَّهِ فِعْلَهُمَا وَالْعَمْرَانِ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عَمْرٍ (٢)

يُرِيدُ : أبا بَكْرٍ وَعَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَقَالَ الْآخَرُ فِي الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ :

أَخَذْنَا بِأَفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْهِمْ لَنَا قَمَرَاهَا وَالنَّجْمُ الطَّوَالِجُ (٣)

وَتَحَرُّزٌ بِاتِّفَاقِ الْمَعْنِيَيْنِ مِنْ نَحْوِ : هَيْلَالٌ وَهَيْلَالٌ ، تَعْنِي بِأَحَدِهِمَا هَيْلَالُ السَّمَاءِ

(١) انظر باب التخليل في اصلاح المنطق : ٤٠٠ - ٤٠٢ ، والمخصص : ١٣ / ٢٢٣ .

(٢) من البسيط لجريير من قصيده له في هجاء الأخطل وقومه ، انظره في ديوانه :

٢٠١ ، ومعاني القرآن : ٨ / ١ ، وتفسير القرطبي : ٩١ / ١٦ ، وشرح الجمل

لابن عصفور : ١٣٥ / ١ ، ويروي (الطيَّبان) مكان (العمران) ولا شاهد على

تلك الرواية .

(٣) من الطويل للفرزدق من قصيدة له يهجو فيها جرييرا ، ويروي (عليكم) مكان

(عليهم) و (أطراف) مكان (آفاق) .

انظر المشاهد في ديوانه : ٤١٩ / ١ ، ومعاني القرآن : ٣٣ / ٣ ، وحاشية

المقتضب : ٣٢٦ / ٤ ، وأمالى ابن الشجري : ١٤ / ١ ، وتفسير القرطبي :

٩١ / ١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٣٦ / ١ ، والأشبه والنظائر :

والآخر اسم رجلٍ ، فلا يجوز أن يقال في هذا (هَلالان) ، لأن اللفظين وإن اتفقا
فالمعنى مختلفٌ . وكذلك : نُونٌ ونُونٌ ، تعنى بأحدِهِما الحوت والآخر حَرْفَ الهجاءِ
وكذلك أيضاً (مُشْتَرٍ ومُشْتَرٍ) تعنى الكوكبَ والرجلَ القابلَ لِعَقْدِ البَيْعِ .
وَمِنَ النَّحْوِيِّينَ (١) مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ اتِّفَاقَ الْمَعْنِيِّينَ ، فَأَجَازَ التَّثْنِيَةَ فِي هَذَا كَلِمَةً ،
وعلى هذا المذهب جَعَى أبو القاسم الحريري (٢) في قوله في مقاماته :

جَادَ بِالْعَيْنِ حِينَ أَعْمَى هَوَاهُ عَيْنَهُ فَاثْنَى بِأَلَا عَيْنَسِيْنِ

يريدُ بالعَيْنَيْنِ : عَيْنَ الذَّهَبِ ، وَالْعَيْنَ الْبَاصِرَةَ ، وَثَنَى لَمَّا اتَّفَقَ اللَّفْظُ وَإِنْ

كَانَ الْمَعْنَى مُخْتَلِفًا أَخَذَ بِمَذْهَبِ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ ، وَهُوَ مَذْهَبُ لِبَعْضِ النَّحْوِيِّينَ .

ومعنى الاتِّفَاقِ فِي الْمَعْنَى الْمَوْجِبِ لِلتَّسْمِيَةِ : أَنْ يَكُونَ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ

غَيْرًا مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْآخَرُ فِي الْجِنْسِ ، لَكِنَّهُمَا مُتَّفَقَانِ فِي الْمَعْنَى الَّذِي جَعَلَ اللَّفْظَ دَالًّا

عَلَيْهِ ، وَبِأَزَائِهِ وَضَعَتِ التَّسْمِيَةُ بِهِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : أَحْمَرٌ وَأَحْمَرٌ ، تَرِيدُ بِأَحَدِهِمَا

(اللَّحْمَ) وَالْآخَرَ (الْخَمْرَ) فَتَجُوزُ التَّثْنِيَةُ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ ، فَتَقُولُ : (أَحْمَرَانِ) ،

لَأَنَّ اللَّحْمَ وَالْخَمْرَ وَإِنْ كَانَ مُخْتَلِفِي الْجِنْسِ فَإِنَّ الْمَعْنَى الَّذِي لِأَجْلِهِ سُمِّيَ كُلُّ وَاحِدٍ

مِنْهُمَا بِأَحْمَرَ فِيهِمَا وَاحِدٌ مُتَّفَقٌ وَهُوَ (الْحُمْرَةُ) . وَذَلِكَ هُوَ مَدْلُولُ لَفْظِ أَحْمَرَ لِغَيْرِ ،

(١) وَمِنْهُمْ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ وَابْنُ مَالِكٍ ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْمِيَةِ : ٦٣ / ١ ،

(وَالْأَصْحَحُ الْجَوَازُ لِأَنَّ أَوَّلَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ الْعَطْفُ) . وَانظُرِ الْبَسِيطُ : ٩٦ ،

وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ : ٨٣ / ١ ، وَالْمِهْمَعُ : ١٤٣ / ١ .

(٢) هُوَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِثْمَانَ الْحَرِيرِيِّ أَبُو الْقَاسِمِ ، مِنْ

أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، شَابَ فَاضِلًا مُمَيِّزًا لَهُ حِظٌّ مِنَ الْأَدَبِ وَاللُّغَةِ ، طَلَبَ الْخَطَّ ،

قَلِيلَ الْخَطِّ ، صَاحِبَ الْمَقَامَاتِ الْمَشْهُورَةِ وَدِرَّةِ الْغَوَاصِ . انظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي

أَنْبَاءِ الرِّوَاةِ : ١٢٦ / ٢ .

وَالْبَيْتُ مِنَ الْخَفِيفِ انظُرْهُ فِي الْمَقَامَاتِ بِشَرْحِ الشَّرِيشِيِّ : ٤٣٧ / ١ ، وَغَايَةُ

الْأَمَلِ : ٣٠ / ١ ، وَالْبَسِيطُ : ٩٦ ، وَالْمِهْمَعُ : ١٤٣ / ١ ، وَفِيهِ نَسَبُ السِّي

الْمَعْرِيِّ ، وَالْدَّرَرُ : ١٧ / ١ .

فَصَارَ الْمُعْتَبَرُ عَلَى هَذَا اتِّفَاقَ اللَّفْظَيْنِ فِي الدَّلَالَةِ .

وتَحَرَّرَ بِالْأَفْرَادِ مِنَ الْجَمَلِ الْمُسَمَّى بِهَا نَحْوُ : (تَأَبَّطُ شَرًّا) ، وَمِنَ الْمُتَشَبِّهِ
وَالْمَجْمُوعِ ، فَلَا يَشْتَقِي مَثَلِيٌّ مِنْ هَذَا . وَكَذَلِكَ الْمَرْكَبَاتُ لَا تَشْتَقِي أَيْضًا نَحْوُ (لَعَلَّمَا)
(وَإِنَّمَا) إِذَا سُمِّيَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ . إِلَّا الْمَرْكَبُ مِنْ أَسْمَاءِ إِذَا جُمِعَ الْإِعْرَابُ فِي
الْأَعْرَابِ مِثْلًا نَحْوُ : (بِعَلْبِكَ) وَ (رَامَهُمْ) ^(١) فَإِنَّ هَذَا تَجَوُّزٌ تَشْبِيهِيٌّ خِلَافًا لِأَبِي
الْقَاسِمِ الزَّجَّاجِيِّ حَيْثُ مَنَعَ مِنْ تَشْبِيهِهِ ، ^(٢) فَعِنْدَهُ أَنَّهُ لَا يَشْتَقِي / شَيْءٌ مِنَ الْمَرْكَبَاتِ مُطْلَقًا . (١٠ / أ)
وَكَذَلِكَ (سَيَّوِيهِ ، وَعَمْرُوِيهِ ، وَنَفْطَوِيهِ) عَلَى مَا عَكَاهُ الْجَبْرِئِيُّ ^(٣) فِيهَا مِنَ الْإِعْرَابِ وَمَضَعِ
الصَّرْفِ . ^(٤) تَشْتَقِي إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ الزَّجَّاجِيِّ ^(٥) . وَسَيَّوِيهِ ^(٦) لَمْ يَحْكُ فِي ذَلِكَ إِلَّا الْبِنَاءَ ،
فَلَا تَجَوُّزُ تَشْبِيهِهِ اتِّفَاقًا .

وتَحَرَّرَ بِالْإِعْرَابِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَّةِ وَهِيَ لَمْ تَعْرَبْ نَحْوُ : (مَنَّ) وَ (كَمَّ) .
وَأَمَّا (هَذَا) وَ (هَذَا) وَ (هَذَا) وَ (هَذَا) وَ (هَذَا) وَ (هَذَا) وَ (هَذَا) وَ (هَذَا)
فَعَلَى طَرِيقَةِ التَّشْبِيهِ وَلَيْسَتْ بِتَشْبِيهِ حَقِيقِيَّةٍ ^(٧) ، إِنَّمَا هِيَ الْفَاطُ مَوْضُوعَةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى اثْنَيْنِ ،

(١) فِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ : ١٧ / ٣ : (رَامَهُمْ : مَعْنَى (رَامَ) بِالْفَارْسِيَّةِ : الْمُرَادُ
وَالْحَقِيقِيُّ ، وَهَرَمَزُ أَحَدِ الْأَكْسَرَةِ . فَإِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ مَرْكَبَةٌ مَعْنَاهَا : مَقْصُودُ
هَرَمَزٍ ، أَوْ مَرَادُ هَرَمَزٍ . وَقَالَ حَمْدَةُ : رَامَهُمْ : اسْمٌ مُخْتَصَرٌ مِنْ رَامَهُمْ أَرَادَ شِيرَ
وَهِيَ مَدِينَةٌ مَشْهُورَةٌ) .

(٢) الْجَمَلُ ص : ٣٢٧ .

(٣) هُوَ أَبُو عَمْرٍو صَالِحُ بْنُ إِسْحَاقَ ، مَوْلَى بَنِي جَرَمٍ مِنْ قِبَاثِلِ الْيَمَنِ ، أَخَذَ عَنْ يُونُسَ
وَالْإِسْفَهَانِيِّ وَالْأَصْمَعِيِّ وَأَبِي زَيْدٍ وَأَبِي عُبَيْدَةَ ، وَأَخَذَ عَنْهُ الْمَبْرَدُ ، لَهُ عَدَّةٌ كُتِبَ مِنْهَا
(الْمُخْتَصَرُ) وَ (الْأُبْنِيَّةُ) وَ (غَرِيبُ سَيَّوِيهِ) تَوَفَّى سَنَةَ ٢٢٥ هـ .

انظُر تَرْجُمَتَهُ فِي : ابْنِهِ الرَّوَاةِ : ٨٠ / ٢ ، وَمَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ : ٦ / ١٢ ، وَطَبَقَاتِ

الْقُرَاءِ : ٣٣٢ / ١ ، وَبَغِيَّةِ الْوَجَاءِ : ٨ / ٢ .

(٤) انظُر الْجَمَلُ ص : ٣٢٥ ، وَالْمُسَاعَدُ : ١٢٨ / ١ .

(٥) الْجَمَلُ ص : ٣٢٥ .

(٦) الْكِتَابُ : ٢٩٦ / ٣ - ٢٩٧ .

(٧) نَسَبَ هَذَا الرَّأْيَ إِلَى الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْمَلْمَأَةِ ، وَعَلَيْهِ ابْنُ الْحَاجِبِ ، وَأَبُو هَيْثَمِ
وَيُرَى ابْنَ مَالِكٍ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَافَ مَثَلَةٌ حَقِيقِيَّةٌ وَأَنَّهَا لَمَّا تَشْبِيَتْ أَعْرَبَتْ . انظُر
الْإِرْتِشَافُ ص : ٢١٨ ، وَالْبَهْجُ : ١٤٠ / ١ .

كوضوح المفردات للدلالة على الآحاد من غير أن تكون شفعاً لواحدٍ بنيت عليه .
ومعنى التنكير أن الاسم لا تردُّ عليه التثنية إلا وهو نكرةٌ ، فإن كان معرفةً فلا بُدَّ
أن ينكّر ، وحينئذٍ يثنى نحو : (الزيدان) فلم يثن زيدٌ حتى نكّر ، والدليل على
تنكيره دخول الألف واللام عليه ، فتقول : (الزيدان) وهما لا يدخلان على المعارف .
فإن كان الاسم لا يصحُّ تنكيره فلا يثنى كالمضمرات والمبهمات والموصولات . فقولهم
(هذان) و (اللذان) ونحوهما ، خارجٌ عن التثنية الحقيقية أيضاً من هذا الوجه ،
فقد خرج عن التثنية الحقيقية من وبهين كما تقدم : أحدهما : كونه مبنياً ، والثاني :
كونه لا يتنكر .

والاسم الذي تريد تثنيته على أربعة أقسام : منقوص ، ومقصور ، وممدود ، وما ليس
كذلك .

فأما ما ليس كذلك فتلقه العلامتين من غير تغييرٍ نحو : الزيدان ، ورجلين .
والمراد بالعلامتين حيث ذكرت هنا : الألف والنون رفعاً ، والياء والنون نصباً
وجراً .

وقد شد من هذا قولهم في (آية) : (أليان) . وفي (خصية) : (خصيان)
فغيروا الكلمتين في التثنية بحذف التاء منهما ، أو يكون ذلك مما جاء على واحدٍ ولم
يستعمل كأنهم ثنوا (ألياً) و (خصياً) واستغنوا بذلك عن تثنية (آية) و (خصية)
فلم يثنوهما إلا قليلاً . وإنما جاء في الأكثر بغير تاء قال الشاعر :
ترتج ألياه ارتجاج الوطوب (٢)

(١) وعند المبرد أن (أليان) مثنى (ألي) ، و (أليتان) مثنى (آية) ، وأن
(خصيان) مثنى (خصى) و (خصيتان) مثنى (خصية) . وقال أبو عمرو
الشييباني : الخصيتان : البيضتان ، والخصيان : الجلدتان اللتان فيهما البيضتان .
انظر المقتضب : ٤١ / ٣ ، والكتاب : ٣٨٧ / ٤ ، واصلاح الضطى : ١١٦ ،
واللسان (خصى) .

(٢) هذا رجز في هجاء عطية بن كعب ، ولم يعلم قائله . والوطوب : رزق اللبن ،
وارتجاجه اضطرابه . وقبله .
كأنما عطية بن كعب
ظمينة وافقة في ركيب

فَقَالَ : (أَلْيَاءُ) بِضِيرِ تَاءٍ ، وَحَذَفَ النُّونَ مِنْ (أَلْيَانِ) لِلإِضَافَةِ . وَقَالَ الآخَرُ :

كَأَنَّ حُصِيَّهٖ مِنَ التَّدَلُّلِ ظَرَفٌ عَجُوزٌ فِيهِ ثِنْتَا حَنْطَلٍ (١)

فَأَتَى بِحُصِيِّينَ أَيْضًا بِضِيرِ تَاءٍ ، وَحَذَفَ النُّونَ أَيْضًا لِلإِضَافَةِ . وَقَدْ بَيَّأَ إِثْبَاتُ التَّاءِ

فِيهِمَا قَلِيلًا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

مَتَى مَا تَلَقَيْتَنِي فَفَرِّدِينَ تَرْجُفُ رَوَانِفُ أَلْيَتِيكَ وَتَسْتَطَارَا (٢)

فَأَتَى بِالْيَتَيْنِ بِالتَّاءِ . وَقَالَ الآخَرُ :

وَإِنَّ الْفَحْلَ تُنَزِعُ حُصِيَّتَاهُ فَيُصْبِحُ جَافِرًا قَبْحَ الْحِجَابِ (٣)

فَأُثْبِتَ (التَّاءُ) فِي قَوْلِهِ (حُصِيَّتَاهُ) .

* * *

وَأَمَّا الْمَنْقُوصُ : فَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : مَنْقُوصٌ بِقِيَاسٍ ، وَمَنْقُوصٌ بِضِيرِ قِيَاسٍ .

- = انظر المقتضب : ٤١/٣ ، والنوادر : ١٣٠ ، وأمالى ابن السجري : ٢٠/١ ،
والمنصف : ١٣١/٢ ، والاقتضاب : ٣٩٣ ، وشرح الحمل لابن عصفور :
١٤٠/١ ، والمقرب : ٤٧/٢ ، والخزانة : ٣٦٦/٣ ، ٣٦٧ .
- (١) هذا الرجز فى هجاء شيخ كبير ، واختلف فى قائله فقيل : خطاب المباشعى ،
وقيل : جندل بن المنى ، وقيل : سلمى الهذلية ، وقيل شماء الهذلية .
التدلل : التعلق والاضطراب . والظرف : وعاء كل شىء ، وفى الخزانة : ظرف
العجوز : مزودها الذى تحزن فيه متاعها . انظر الكتاب : ٥٦٩/٣ - ٦٢٤ ،
والمقتضب : ١٥٦/٢ ، واصلاح المنطق : ١٦٨ ، والمخصص : ١١٠/١٢ ،
١٩٦/١٣ ، والمنصف : ١٣١/٢ ، والمساعد : ٧١/٢ ، والخزانة : ٢٦٠/٣ ،
٢٦٧ ، ٣١٤ ، والمقرب : ٣٠٥/١ ، ٤٥/٢ ، والتوطئة : ٢٥٥ ، والمنفى
١٥٦/٢ ، والدرر : ٢٠٩/١ .
- (٢) من الوافر ، وهو لعنترة بن شداد ، فردين : أى مفردين ، ترجف : أى تضطرب
وتتحرك . والروانف : جمع رانفة وهى الأطراف ، وتستطارا من قولهم : استطير
الشىء اذا طير .
- انظر ديوانه : ٧٥ ، والتبصرة : ٢٣٦/١ ، وشرح التسهيل : ٩٨/١ ، والتصريح
٢٩٤/٢ ، ومعجم الشواهد : ١٤٣ ، والخزانة : ٣٧٩/٣ ، واللسان
(طير - رنق) .
- (٣) نسب فى اللسان (خصا) ليزيد بن الصمق ، وفى شرح التسهيل : ٩٨ لطفيل =

فالمقيس: ما آخره ياء قبلها كسرة نحو: (قاضي) وحكمه في التثنية أن تشبثت
الياء بحالها ، أو تردّها / إن كانت محذوفة ، وحينئذٍ تلحقه العلامتين نحو: (١٠ / ب)
جاءني قاضيان ، ورأيت قاضيين ، ومرت بقاضيين .

وغير المقيس: ما حذف آخره ، وليس ياء قبلها كسرة نحو: (يد) و (دم) .
وحكمه في التثنية ألا يرد المحذوف إلا في خمسة ألفاظ: (أخ ، وأب ، وهم ،
وهن ، وفم) . ففي هذه الألفاظ ترد المحذوف وهو الواو ، وحينئذٍ تلحق العلامتين
فتقول: أغوان ، وأبواه ، وحمان ، وهنوان ، وفموان ، قال الشاعر:

هُمَا نَفَا فِي فَيٍّ مِنْ فَمَوِيهِمَا عَلَى النَّابِحِ الْعَاوِيِ أَشَدَّ رِبَامِ (١)

فردّ الواو ، يمين ثنى (فمًا) حيث قال (مِنْ فَمَوِيهِمَا) وحذف النون من
(فموين) للإضافة ، ويجوز في (فم) وعدّها ألا تردّ الواو في التثنية فتقول: (فمان)
وهو الأفضح .

وما عدا هذه الخمسة فلا يرد إليه المحذوف ، فتقول في (ذو) من قولك
(ذو مال) : (ذو مال) ، وتقول في تثنية (يد : يدان) ، وفي تثنية (دم : دمان)
وفي النصب والخفي: (يدين) ، و (دمين) قال تعالى: (تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ) (٢) .
وحذفت النون منه للإضافة ، ولا يجوز رد المحذوف في شيء مما عدا الخمسة
المذكورة إلا في ضرورة نحو قول الشاعر:

= الغنوى ، الجافر : الكبير ، جفر الصبي إذا انتفخ لحمه وأكل ، قح : مكتمل ،

والعجان : العنق . وفي اللسان (فيضحي) مكان (يصبح) .

(١) من الطويل ، للفرزدق ، من قصيدة قالها في آخر عمره تائباً إلى الله تعالى

وأراد بالنابح هنا من تعمر لهبوه من الشعراء . وانظر الشاهد في : ديوانه

٢١٥/٢ ، الكتاب : ٣٦٥/٣ ، والمقتضب : ١٥٨/٣ ، والخصائص :

١٢٠/١ ، ومجالس العلماء : ٣٥٢ ، والهمع : ١٢٤/١ ، والجهمرة :

٢٨٤/٣ ، والخزانة : ٢٦٩/٢ ، ٢٤٦/٣ .

(٢) من الآية : (١) من سورة المدد .

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانٍ عِنْدَ مَحَلِّمٍ قَدْ تَمَنَّانِكَ أَنْ تَضَامَ وَتَضَهَّدَا (١)

وقول الآخر :

فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالشَّجَرِ اليَقِينِ (٢)

و (يَد) و (دَم) و زَنْهُمَا فِي الْأَصْلِ (فَعَلٌ) . أَصْلُهُمَا : (يَدِي) و (دَمِي) .
فلما رَدَّتْ إِلَيْهِمَا فِي الضَّرُورَةِ بَقِيَ ماقَبْلَ الْيَاءِ مُتَحَرِّكًا ، لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ أَيْسَ بِالْحَرَكَةِ
قَبْلَ رَدِّ الْيَاءِ ، فَلَوَرَدَّ وَهُوَ إِلَى أَصْلِهِ مِنَ السُّكُونِ عِنْدَ رَجُوعِ الْيَاءِ فِي الضَّرُورَةِ لَكَانَ فِي
ذَلِكَ إِضْحَافٌ لِلْكَلِمَةِ بِإِسْكَانِ مَا جَرَى فِي الْكَلَامِ مُتَحَرِّكًا ، فَلأَجْلِ ذَلِكَ عِينَ رَدَّتْ الْيَاءُ
فِي الضَّرُورَةِ قَلَّتْ : الدَّمِيَانِ وَيَدَيَانِ ،

* * *

وَأَمَّا الْمَقْصُورُ : فَهُوَ مَا آخِرُهُ أَلْفٌ * مِنَ الْأَسْمَاءِ نَحْوُ : (رَحَى) و (عَصَا) وَحُكْمُهُ
فِي التَّثْنِيَةِ أَنْ تَتَلَبَّ الْأَلْفَ يَاءً فِيمَا زَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مَالِقًا نَحْوُ : (مَدَّعَى) و
(مَخْزَى) تَقُولُ فِي تَثْنِيَتِهِمَا : (مَدَّعِيَانِ) و (مَخْزِيَانِ) و (مَدَّعَى) إِنَّمَا هُوَ مِنْ
(دَعَوْتُ) و (مَخْزَى) مِنْ (غَزَوْتُ) . لَكِنِ الْوَاوُ الْمَفْتُوحَ ماقَبْلُهَا إِذَا وَقَعَتْ رَابِعَةً

(١) مِنَ الْكَامِلِ ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى نَسْبَتِهِ ، رَوَاهُ الْجَوْهَرِيُّ :

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانٍ عِنْدَ مَحَلِّمٍ قَدْ تَمَنَّانِكَ مِنْهُمَا أَنْ تَهَضَّمَا

تَضَهَّدُ : تَطْلُمُ وَتَقْهَرُ ، وَفِي اللِّسَانِ (ضَهَّدَ) : ضَهَّدَ يَضْهِدُهُ غَمًّا
أَوْ اضْهَيْدُهُ نَلْمُهُ وَتَقْهَرُهُ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ التَّبْصُرَةِ : ٥٩٤/٦ ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ٣٥/٢ ، وَالْمُضْهِفُ
٦٤/١ ، ١٤٨/٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ١٥٢/٤ ، وَالْمَقْرَبُ : ٤٤/٢ ، وَالْمَخْضَمُ
٢٥/١٧ ، وَالغَزَاةُ : ٣٤٧/٣ ، ٣٥٠٠ .

(٢) مِنَ الْوَاقِفِ نَسْبِهِ ابْنِ دَرِيدٍ إِلَى عَلِيِّ بْنِ بَدَالٍ ، وَرَبِحَ هَذِهِ النِّسْبَةُ الْبُخْدَادِيُّ

فِي الْغَزَاةِ ، وَنَسِبَ أَيْضًا إِلَى الْمُثَقَّبِ الْعَبْدِيِّ ، وَالنَّيْفُزْدِيُّ وَالنَّيْفُ الْأَخْطَلُ
وَلَمْ أَعْرِ عَلَيْهِ فِي دِيوَانِ أَبِي ضَهْمٍ . وَأَرَادَ بِالشَّجَرِ اليَقِينِ مَا اشْتَهَرَ عِنْدَ الْعَرَبِ
مَنْ أَنَّ الرُّبْعِيِّينَ الْمُتَبَاغِضِينَ إِذَا ذُبِحَا لَمْ تَخْتَلُطْ دُمَاؤُهُمَا .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمُقْتَضِبِ : ٢٣١/١ ، ٢٣٨/٢ ، ١٥٣/٣ ، وَالتَّبْصُرَةُ :

٥٩٤/٢ ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ٣٤/٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ١٥١/٤ ،

وَالْمَقْرَبُ : ٤٤/٢ ، وَشَرْحُ الدُّبُحْلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١٤٠/١ ، وَبِعَمْرَةِ اللُّغَةِ :

٣٠٣/٢ ، وَالغَزَاةُ : ٣٤٩/٣ .

فصاعداً طرفاً وجب قلبها ياءً في الأسماء والأفعال ، ثم بعد ذلك تُقلب الياءُ ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها . فَمَعْرَى أصله الأول (مَعْرَو) ثم صارت الواو ياءً لما تقدم من وقوعها رابعةً طرفاً بعد فتحةٍ ، فصارت (مَعْرَى) ثم سَكَّنت الياءُ وانقلبت ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها ، فصارت (مَعْرَى) . فالألفُ إذاً إنما انقلبت عن الياءِ فإليها تردُّ في التثنية . وكذلك الكلامُ في (مَدْعَى) وتقول أيضاً في تثنية (مَرْمَى) و (مَرَى) : (مَرْمَيَانِ) و (مَرَايَانِ) . تقلبُ الألفُ ياءً لأنها زائدةٌ على ثلاثة أحرفٍ ، ولا إشكال في هذا ونحوه ، لأنه من الياءِ ، ألا ترى أن (مَرعى) من (رَمِيَتْ) و (مَرَى) من (رَأَيْتُ) .

(١ / ١١)

وأما الثلاثيُّ فتردُّ الألفُ فيه إلى أصلها إن كان أصلها ياءً قلبتها ياءً ، وإن كان أصلها واواً قلبتها واواً نحو : (عَصَوَانِ) في تثنية (عَصَا) و (سَنَوَانِ) في تثنية (سَنَا) ، قلبت الألفُ واواً ، لأنها الأصلُ في هذه الألفِ . وتقول في تثنية (فَتَى) : (فَتَيَانِ) ، قال عز وجل : (وَدَخَلَ مَعَهُ السَّبْيَنَ فَتَيَانِ) لأن الألفُ فيه أصلها الياءُ ، وكذلك (رَحَى) تقول في تثنيته : (رَحْيَانِ) قال الشاعر :

كَأَنَا فِدْرَةٌ وَهِيَ أَبِيْنَا بِجَنْبِ عَنِيْزَةٍ رَحِيًّا مَدِيْرٍ (٢)

* * *

وأما الممدودُ فهو : ما آخره همزةٌ قبلها ألفٌ ، وهذه الهمزةُ على أربعة أقسام :
أحدُها : أن تكون أصليةً وهي الواقعةُ لا ما في الوزنِ ، وتجدها ثابتةً في تصاريفِ

(١) من الآية : (٣٦) من سورة يوسف .

(٢) من الوافر . لمهلل بن ربيعة ، هو من شواهد التبصرة : ٦٣٣ / ٢ ، وشرح المفصل : ١٧٤ / ٤ ، وأمالى القالى : ١٣٣ / ٢ ، والاقتضاب : ٣٦٦ ، واللسان (رجا) والخزانة : ٥٢٠ / ٣ ، ومعجم شواهد الصرية : ١٨٥ ، ومعجم البلدان (عنيزة) . وعنيزة : من أودية اليمامة ، والرحى : التي يطحن بها ويروى شطره الثانى :

بجانب عنيزة ركنًا شبير

ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

الكلمة نحو : (قَرَأَ) و (وُضِيَ) (١) ، أَلَا تَرَى أَنَّ (قَرَأَ) وزنه (فَعَال) ففقدت الهمزة لام الكلمة ، وهي ثابتة في التصاريف تقول : قرأ - يقرأ فهو قارئ ومقرؤ ، وكذلك (وُضِيَ) هو من : وُضِيَ يُوَضِّئُ وُضَاءً .

وحكم هذه في التننية أن تثبت بحالها ولا تُغَيَّر ، فتقول : (قَرَأَ ان) و (وُضِيَ ان) والثاني أن تكون الهمزة منقلبة عن ألف التانيين ، وهي الواقعة زائدة في الوزن ولا تثبت في التصاريف ، والكلمة التي هي فيه ممنوعة من الصرف نحو : (حَمَّسَرَاء) و (صَفَّرَاء) لأنها من الضفرة والهمزة .

وحكم هذه الهمزة في التننية أن تقلب واواً مالمَّا فتقول : (حَمَّرَاوان) و (صَفَّرَاوان) و (بَيَّضَاوان) ، قال الشاعر :

بِذِيَانِ بَيَّضَاوانِ عِنْدَ مَحَلِّمٍ

فثنى (بَيَّضَاء) وقلب الهمزة واواً ، وقد تقدّم البيت (٢) .

والثالث : أن تكون الهمزة منقلبة عن واوٍ أو ياءٍ أصليتين ، وهي الواقعة لا ما في الوزن ، فلا تثبت في التصاريف ، لكن يخلفها في موضعها الواو أو الياء .

مثال ما هي فيه منقلبة عن واوٍ أصلية (نَسَاء) ، أَلَا تَرَى أَنَّ وزنه (فَعَال) فوقعت الهمزة في موضع اللام ، لكنها في التصاريف واوٌ ، تقول : كسوت أكسوه كسوةً . ومثال ما هي فيه منقلبة عن ياءٍ : (رَدَاء) لأنه يقال : فلان حسن الردية ، فظهرت الياء .

وحكم هذه التننية أنه يجوز فيها وجهان : إثباتها وهو الأحسن ، وقلبها واواً ، فتقول على الوجه الأحسن : (كِسَاء ان) و (رَدَاء ان) ، ويجوز : (كِسَاوان) و (رَدَاوان) والرابع : أن تكون الهمزة منقلبة عن ياءٍ للاحاق ، وهي الواقعة في الوزن زائدة غير لام ، ولا تثبت في التصاريف ولا يخلفها فيها ياءٌ ولا واوٌ .

(١) وضأ : يقال : رجل وضأ للموضي ، ورجل قرأ : المقارئ . انظر اصلاح

المنطق ص : ١٠٩ .

(٢) انظر ص : ٣٦ .

والكلمة التي هي فيها مصروفةٌ ولها نظيرٌ في الحركات والسكنات وعدد الحروف،
يقابل الهمزة منه حرفٌ أصليٌّ، هو اللام في الوزن، مثال ذلك: (عِلْبَاءٌ)^(١) و (حِرْيَاءٌ)
وزنهما (فِعْلَاءٌ) .

فالمهمزة لم تقع في الوزن لا ما قبل هي زائدةٌ، والحرّاء^(٢) من الحرّ، وقالوا:
سمهرىٌ مَلَبٌّ فسقطت الهمزة ولم يخلفها / شيءٌ. قال الشاعر:

(١١ / ب)

وَوَظَلَّ لِشِرْيَانِ الصَّرِيمِ فَمَا غَمَّ يَدَاعِسُهَا بِالسَّمْهَرِيِّ المَلَبِّ^(٣)

و (عِلْبَاءٌ) و (حِرْيَاءٌ) في كلام العرب مصروفان، ونظيرهما في الشكل (قِرطَاسٌ)^(٤)
و (سِرْدَاحٌ)^(٥) .

والهمزة في (عِلْبَاءٌ) و (حِرْيَاءٌ) يقابلها من النظير السّين في (قِرطَاسٌ) والحاء
في (سِرْدَاحٌ) وهما لآمان في الوزن، ألا ترى أن وزن (قِرطَاسٌ) و (سِرْدَاحٌ)
(فِعْلَالٌ) . فالهمزة في (عِلْبَاءٌ) و (حِرْيَاءٌ) منقلبة عن ياءٍ لظهورها في (دِرْحَايَةٌ)^(٦) .
فأصلهما : عِلْبَايٌ و حِرْيَايٌ ، على وزن (فِعْلَالِي) وزيدت الياءُ فيهما ليلحقا بيناءُ
(قِرطَاسٌ) ، ويصيرا على شكله ، ثم لما وقعت الياءُ طرفاً بعد ألفٍ زائدةٍ انقلبت
همزةً ، فالهمزةُ فيهما إذا منقلبة عن ياءٍ ، وتلك الياءُ لللاحقِ بقِرطَاسٍ و سِرْدَاحٍ .

(١) العلباء : عصب العنق يأخذ إلى الكاهل ، وقيل : عرق في العنق .

واسم رجل ، ويقال : شيخ علباء للرجل إذا أسن .

(٢) هذه اللمعة جاءت لعدة معان منها : سمار الدرع ، ومنها : الظهـر ،

ومنها : نكرام حيين ، ومنها : الأرض الفليضة . انظر اللسان (حرب) .

(٣) من الطويل لامرئ القيس . الصريم : رمل منقطع عن الرمال ، الغمام :

الأصوات ، يداعسها : يطاعنها ، السمهرى : الريح الشديد ، المملب :

المشدود بالعلباء وهي تشد على العصا إذا خافوا أن تنكس . انظر ديوانه :

٥٢ ، واللسان (علب) .

(٤) القِرطاس : الصحيفة .

(٥) السرداح : الناقة الطويلة الخريفة ، والضخم من كل شيء .

(٦) الدرحاية : (بكسر فسكون) الرجل الكثير اللحم القصير ، لعيم الخلق .

وحكم هذه الهمزة في التثنية كحكم التثنية الثالث من جواز الوجهين فيها ، إثباتها وهو الأحسن ، وتليها واوا / في هذا القسم الرابع أحسن منه في الثالث فتقول في تثنية (علباء) و (جرباء) على الوجه الأحسن : (علباء أن) ، و (جرباء أن) .
وعلى الوجه الآخر : (علباوان) ، و (جرباوان) . وهذا أكثر من قولك : (كساوان) و (ردأوان) هذا الذي ذكرته فيما آخره همزة قبلها ألف من أحكامه في التثنية هو مذهب سيويه ومسطر في كتابه .
(١)

وما قبل الياء والألف في التثنية مفتوح أبداً ، ونونه مكسورة ، وقد تفتح قليلاً نحو قول الشاعر :

فعلته لانتقى شهرينه
شهرى ربيع وجماد بينه (٢)

فتح النون في (شهرين) و (جمادين) . وهذه النون في مذهب سيويه كأنها عوز من حركة الإعراب ^(٣) ومن التنوين اللذين كانا في المفرد ، فأجرى عليهما حكم حركة الإعراب مع الألف واللام فثبتت معهما في قولك : الرجلان ، كما ثبتت الحركة في قولك : الرجل . وأجرى عليها حكم التنوين مع الإضافة فحذفت في قولك : رجلاً زيداً ، كما يحذف التنوين في قولك : رجلاً زيداً . فهذه النون تسقط للإضافة أبداً .

وتسقط أيضاً لتصير صلة الموصول في نحو قولك : جاعى الضاربا زيداً ، فزيداً مفصول بالضاريان ، وحذفت النون لأن (ضاريان زيداً) وقع صلة للألف واللام لأنهما

(٦) انظر الكتاب : ٣ / ٣٩١ - ٣٩٢ .

(٢) من الرجز ، شرحه البغدادي في الخزانة : ٣ / ٣٣٨ ، وذكر أنه لامرأة ممن قعمس وأنشد قبله :

يارب خال لك من عربته
حج على تليص جوينته

وروى مكان (فعلته) نسوته) ، انظر الانصاف : ٢ / ٧٥٥ ، وشرح المنفصل

١٤٦ / ٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٤٦ ، والجوهرة : ٣ / ٤٨٨ .

(٤) انظر الكتاب : ١ / ١٧ .

بمعنى (الذئب) ، فلما طَالَ الاسمُ بِالصَّلَةِ حذفتِ النُّونُ تَغْنِيْفًا وَتَقْصِيرًا لِطَوْلِ الصَّلَةِ
وهنا انتهى الكلامُ فِي التَّنْبِيْهِ ، وَاللَّهُ الْبَوْفُ .

* * * * *

وَأَمَّا الْجَمْعُ فَالاسْمُ الَّذِي يَفْهَمُ ذَلِكَ مِنْهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْسَامٍ : اسْمٌ جَمْعٌ ، وَاسْمٌ جِنْسِيٌّ
وَجَمْعٌ سَالِمَةٌ ، وَجَمْعٌ تَكْسِيرٌ .

فاسْمُ الْجَمْعِ : مَا يَفْهَمُ مِنْهُ الْجَمْعُ وَلَا وَاحِدٌ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ نَحْوُ : رَهْطٌ ، وَقَوْمٌ ، وَخَيْلٌ .
وَاسْمُ الْجِنْسِيِّ : مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدٍ حَذْفُ التَّاءِ نَحْوُ : شَجَرَةٌ وَشَجَرٌ ، وَتَمْرَةٌ ، وَتَمْرٌ ،
وَنَخْلَةٌ وَنَخْلٌ .

وَجَمْعُ السَّالِمَةِ مَا سَلِمَ فِيهِ بِنَاءُ الْوَاحِدِ نَحْوُ : زَيْدٌ ، وَزَيْدِيْنَ ، وَهِنْدٌ / وَهِنْدَاتٌ . (١/١٤)
وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ : مَا تَغْيَّرَ فِيهِ بِنَاءُ الْوَاحِدِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْجَمْعِ نَحْوُ : رَجُلٌ وَرَجَالٌ ،
وَهَذَا التَّغْيِيرُ يَكُونُ بِزِيَادَةِ نَحْوُ : (كَمْ) لِلوَاحِدِ ، وَ (كَمَاتٌ) ^(١) لِلْجَمْعِ ، فَغَيَّرُوا الْجَمْعَ
عَنِ الْوَاحِدِ بِزِيَادَةِ التَّاءِ .

وَيَكُونُ أَيْضًا بِنَقْصِ نَحْوُ : رَغِيْبٌ وَرَغِيْبٌ ، وَكَثِيْبٌ وَكَثِيْبٌ .

وَقَدْ يَكُونُ بِتَغْيِيرِ حَرَكَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ حَرَكَتَيْنِ فَأَكْثَرُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ ، نَحْوُ : فَرسٌ وَفَرَسٌ ^(٢) ،
وَخَيْلٌ وَوَرْدٌ ، وَنَحْوُ: أَسَدٌ وَأَسَدٌ .

(١) الكَمْ : نبات ينقى الأرض فيخرج كما يخرج الفطر . قال سيبويه : ليست الكمأة .
بجمع كم ، لأنَّ فَعْلَةً لَيْسَ مَا يَكْسُرُ عَلَيْهِ فَعْلٌ ، أَمَّا هُوَ اسْمٌ لِلْجَمْعِ . وَقَسَّالٌ
أَبُو خَيْرَةٍ وَحَدَهُ : كَمَاتٌ لِلوَاحِدِ وَكَمْ لِلْجَمْعِ . وَحَكَى عَنِ أَبِي زَيْدٍ أَنَّ الْكَمَاتَ تَكُونُ
وَاحِدَةً وَجَمْعًا . انظر الكتاب : ٦٢٤/٣ - ٦٢٥ ، وَاللِّسَانُ : (كَمَا) ، وَاصْلِحُ
الْمَنْطِقِ : ١٤٨ - ١٤٩ .

(٢) يُقَالُ لِلْفَرَسِ : (وَرْدٌ) وَهُوَ بَيْنَ الْكَمِيْتِ وَالْأَشْفَرِ . قَالَ ابْنُ سَيْدِهِ : الْوَرْدُ لَوْنٌ
يَضْرِبُ إِلَى صَفْرَةٍ حَسَنَةٍ فِي كُلِّ شَيْءٍ . وَالْجَمْعُ : وَرْدٌ ، وَوَرَادَةٌ . انظر اللسان :
(ورد) .

وقد تجتمع الزيادة والنقص وتغيير الحركات نحو : رَغِيفٌ وَرَغْفَانٌ ، وَكُتَيْبٌ وَكُتَيْبَانٌ .

وتجتمع أيضاً الزيادة مع تغيير الحركات نحو : رَجُلٌ وَرَجَالٌ .

وربما كان التغيير متدرجاً في النية لا لفظاً نحو قولهم : (فُلُك) في الواحد ، و (فُلُك) في الجمع ، و (فُلُك) في الجمع ، فهذا اللفظ يستعمل للواحد وللجمع ، قال عز وجل : (في الفلك المشحون)

فهو هنا مفرد ، وقال سبحانه : (حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجُرِينِ بِهِمْ) (١) فهو هنا جمع لأنه أعاد عليه ضمير جماعة المؤنث ، وهو التَّوْنُ في (جُرِينِ) . وكذلك أيضاً قوله تعالى : (وَالْفُلُكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ) (٢) فإذا كان جمعاً قدّر أنه مغير عن المفرد ، وكان حركاته مخالفة لحركات المفرد ، فالضمة في فاء (فُلُكِ) إذا كان جمعاً غير هــا

إذا كان مفرداً .

وإنما اشترط في التغيير أن يكون للدلالة على الجمع تحريراً من التغيير في (صحفيات)

و (جَفَنَات) ونحوهما ، فإن هذا جمع سائمة وإن كان قد تغير فيه بناء الواحد ،

ألا ترى أن الحاء في (صحفيات) مفتوحة ، وفي مفرد الذي هو (صحفة) سائنة ،

وكذلك الفاء في (جَفَنَات) وجفنة . وإنما كان هذا جمع سائمة وإن كان التغيير حاصلًا

لأن هذا التغيير إنما هو للفرق بين الأسماء والصفات ، تغيير العين في جمع الأسماء

نحو : (صحفات) وتبقى على سكونها في جمع الصفات نحو : امرأة ضخمة ، ونساء

ضحمت .

والدلالة على الجمع في نحو : (صحفات) و (جَفَنَات) إنما هي من جهة الحاق

الألف والتاء في الآخر ، لا من جهة التغيير الكائن في العين .

وأعلم أن جمعي السائمة والتكسيري مما يشترط فيهما خمسة الشروط المتقدمة فسي

التثنية ، فقول العرب : هؤلاء ، والذين ، وأنتم ، ونحو ذلك مما وضع في الأصل

والدلالة على الجمع في نحو : (صحفات) و (جَفَنَات) إنما هي من جهة الحاق

الألف والتاء في الآخر ، لا من جهة التغيير الكائن في العين .

وأعلم أن جمعي السائمة والتكسيري مما يشترط فيهما خمسة الشروط المتقدمة فسي

التثنية ، فقول العرب : هؤلاء ، والذين ، وأنتم ، ونحو ذلك مما وضع في الأصل

(١) من الآية : (٤١) من سورة يونس .

(٢) من الآية : (٢٢) من سورة يونس .

(٣) من الآية : (١٦٤) من سورة البقرة . وانظر الكتاب : ٣ / ٥٧٧ .

للدلالة على الجمع وليس بجمع بمعنى على واحد ، لأن المبهمات والموصولات والمضمرات ليست بمعرية ، ولا يصح تنكيرها على حسب ما تقدم في التثنية في قولهم : هَذَانِ وَاللَّذَانِ .
والمقصود بالكلام في هذا الباب إنما هو جمع السائمة خاصة ، وهو على ضربين : جمع بالواو والنون في الرفع ، وبالياء والنون في النصب والجر ، وهو المسمى جمع مذكر سالماً نحو : زيدون .

وَجَمْعٌ بِالْأَلْفِ / وَالتَّاءِ مطلقاً وهو المسمى جمع مؤنث سالماً نحو : هندات . (١٢/ب)

فأما الضرب الأول وهو الجمع بالواو والنون ، أو بالياء والنون فالاسم الذي تريد أن تجمعَه كذلك إما أن يكون مصغراً أو مكبراً ، فإن كان مصغراً اشترط فيه زيادة للخصة المتقدمة ثلاثة شروط : الذكورية في المعنى ، والعقل ، والخلو من تاء التانيث (١) نحو : زَيْدٌ ، وَرَجُلٌ ، وَأَحْمِيْرٌ ، وَسَكْرَانٌ ، وَصَبِيْرٌ ، إذا كانت هذه الثلاثة صفات لرجل ، فتقول : زَيْدُونَ ، وَرَجُلُونَ ، وَأَحْمِيْرُونَ وَسَكْرَانُونَ ، وَصَبِيْرُونَ ، لاجتماع الشروط الثلاثة في هذه كلها .

و (رَجُلٌ) تصغير (رَجُلٍ) ، و (أَحْمِيْرٌ) تصغير (أَحْمِرٌ) ، و (سَكْرَانٌ) تصغير (سَكْرَانٍ) ، و (صَبِيْرٌ) تصغير (صَبُوْرٌ) ، وهذه ونحوها إذا لم تكن مصغرة لا يجوز جمعها بالواو والنون على ما سيأتي .

ولا يجوز هذا الجمع في مثل : زَيْنِبٌ (تصغير زَيْنَبٍ) ولا قُوَيْمٌ (تصغير قَائِمٍ) (قَائِمٌ) صفة لغير عاقل ، ولا حَمِيْزَةٌ (تصغير حَمِيْزَةٍ) اسم رجل ، لفقْد الشرط الأول من (زَيْنِبٌ) والثاني من (قُوَيْمٌ) والثالث من (حَمِيْزَةٌ) .
وإن كان مكبراً ، فأما أن يكون جامداً أو مشتقاً . فإن كان جامداً وهو الذي للم يؤخذ من المصدر نحو : زيد ، اشترط فيه أربعة شروط .

الذكورية في المعنى ، والعلمية ، والعقل ، والخلو من تاء التانيث . فتقول في

(١) خالف في هذا الشرط الكوفيون وابن كيسان ، فأجازوا في جمع : طلحة وحمزة :

طلحون وحمزون . انظر الانصاف : ٤٠/١ ، وشرح الجمل لابن صفور : ١٤٧/١ .

(زيد) : (زيدون) لاجتماع الشُّروط فيه ، وكذلك تقولُ في (حَبْلِي) اسم رجلٍ :
حَبْلُون .

وفى (وَرْقَاء) و (حَمْرَاء) اسمى رجلٍ أيضاً : (وَرْقَاوُونَ) و (حَمْرَاوُونَ) . ولا يجوز
لكَ في (هِنْدِ) لنقصِ الشَّرطِ الأوَّلِ ، ولا في رجلٍ لنقصِ الثَّانِي . ولا في (لَاحِيقِ) ،
و (وَاشِقِ) من أسماءِ الكِتابِ لنقصِ الثَّالِثِ ، ولا في (حَمَزَة) لنقصِ الرَّابِعِ .
فإن كان مشتقاً وهو المأخوذُ من المصدرِ نحو : (تَائِم)^(١) و (تَاهِد) اشتراطاً فيسه
أيضاً أربعةَ شروطٍ : الذكوريةُ في المعنى ، والعقلُ ، أو التنزِيلُ منزلةً ذى العقلِ ، والخلوُ
من تاءِ التَّانِيثِ ، وألاً يمتنعُ مؤنثه من الجَمْعِ بالألفِ والتَّاءِ .

والَّذى يمتنعُ مؤنثه من ذلك ، ما كان من الصِّفاتِ على وَزْنِ (أَفْعَل) ومؤنثه (فَعْلَاء)
أو لا مؤنثَ له ، أو على وَزْنِ (فَعْلَان) ومؤنثه (فَعْلَى)

وكلُّ صفةٍ تكونُ في المؤنثِ بخيرِ تاءٍ . مثالُ (أَفْعَل : فَعْلَاء) : أَحْمَرٌ وَحَمْرَاءُ
، وَأَخْضَرٌ وَخَضْرَاءُ ومثالُ (أَفْعَل) لا مؤنثَ له قولهم : رجلٌ أَسِيٌّ ، إذا كان كبيرَ الأليةِ ،
لا يستعملُ له مؤنثٌ من لفظه ، بل يقالُ : (عَجَزَاء) . ومثالُ (فَعْلَان : فَعْلَى) : سَكْرَانٌ
وَسَكْرَى ، وَعَطْشَانٌ وَعَطْشَى . ومثالُ الصِّفةِ الكائنةِ في المؤنثِ بخيرِ تاءٍ : صَبُورٌ ، وَشَكُورٌ ،
وَقَتِيلٌ . فكلُّ هذه لا يجمعُ المذكورُ منها بالواوِ والنونِ ، لأنَّ المؤنثَ لا يجمعُ بالألفِ والتَّاءِ .

فإن سئى بشئٍ عاقلٍ ، جَمِعَ ما كان منها اسماً لمذكرٍ بالواوِ والنونِ / مطلقاً ، (١ / ١٣)
وما كان منها اسماً لمؤنثٍ بالألفِ والتَّاءِ مطلقاً .

ولا يعتبرُ بعدَ التَّسميةِ كونه قبلها صفةً لمذكرٍ أو لمؤنثٍ ، لأنه إذا دَخَلَ فِى
قِسْمِ الأعلامِ ، فإذا قلتُ : مررتُ برجلٍ عالمٍ ، جازَ الجَمْعُ بالواوِ والنونِ لوجودِ الشُّروطِ
الأربعةِ ، فتقولُ : مررتُ برجالٍ عالمينَ ، وجماعى رجالِ عالمونَ . قال تعالى :
(وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ)^(٢) .

(١) كلمة (قائم) مكررة في الاصل .

(٢) من الآية : (٤٢) من سورة الصنكبوت .

ومثال ما تنزل منزلة ذى العقل من غير العاقل فجمع لذلك بالواو والنون قوله تعالى :
 (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ)^(١) ذ (ساجد يسن)
 هنا من صفة الأحد عشر كوكباً والشمس والقمر ، فهي واقعة على غير عاقل ، لكنها عوملت
 معاملة العاقل لاتصافها بالسجود فجمعت صفتها جمع صفة العاقل ، ولذلك أيضاً عاود
 عليها ضمير العاقلين في قوله عز وجل (رأيتهم) لأن هذه الميم المتصلة بالماء في (هم)
 أو بالكاف في (كم) لا تكون إلا في ضمير العاقلين . وكذلك أيضاً الواو في مثل : (فَعَلُوا)
 و (يَفْعَلُونَ) و (افعلوا) لا تكون إلا للعاقلين .

فإن وجدت شيئاً من هذه في غير العاقلين حكمت بأن ذلك إنما كان بعد تنزيله
 منزلة العاقلين ك (رأيتهم) في هذه الآية . وكذلك أيضاً في قوله تعالى : (فَجَعَلَهُمْ
 جُدًّا إِذًا)^(٢) . يعنى الأصنام عوملت معاملة العاقل لعبادة الكفار إياها . وكذلك قوله
 تعالى : (قَالَتْ نَمَلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطَبُنَّكُمْ)^(٣) . فأتى بالواو في
 (ادخلوا) و ب (كم) في (مساكنكم) و (يحطبنكم) اجراءً للنمل مجرى ذى العقل
 لوجود الكلام منها إذ ذاك .

ومثله أيضاً قوله سبحانه : (كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ)^(٤) . يعنى الشمس والقمر والنجوم .
 أتى بضميرها واواً في قوله : (يَسْبَحُونَ) ، اجراءً لها مجرى العاقل لاطاعتها وانقيادها
 بالتسخير وأنها كانت تعبد ، وعاد هذا الضمير على النجوم مع الشمس والقمر ، وإن كان
 لم يجز للنجوم ذكر ، لأنها فهمت من سياق الكلام حيث ذكر الشمس والقمر .
 وأنشد سيويه لما تكلم في هذه الآي :

-
- (١) من الآية : (٤) من سورة يوسف .
 (٢) من الآية : (٥٨) من سورة الأنبياء .
 (٣) من الآية : (١٨) من سورة النمل .
 (٤) من الآية : (٣٣) من سورة الانبياء . وفي سورة يس آية : (٤٠) : (وكل في
 فلك يسبحون) .

شَرِبْتُ بِهَا وَالَّذِيكَ يَدُ عَوْصَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعْمٍ دَنُوا فَتَصَوَّوْا (١)

فجمع بالواو والنون (٢) في قوله (بَنُو) ، وأتى بالضمير واواً في قوله (دَنُوا) و (تَصَوَّوْا) و (بَنَاتُ نَعْمٍ) هي أنجم معلومة ، عاملها معاملة العاقل لأنها كانت تُعبد ، وكانوا يعتقدونها أنها تنهم الدالمة وتومر فتطيح بمنزلة الآدميين .

والاسم الذي تريد أن تجمعَه هذا الجمع تلحقه العالمتين : الواو والنون رفعاً ، والياء والنون نصباً وجرّاً ، ويكون حكم آخره / في التفسير وهذه كحكمه في التثنية ، إلا في (١٣/ب) مضمين :

أحدُهُمَا : المنقوص مطلقاً ، مقيماً كان أو غير مقيس ، وحكمه ألا يرد إليه المحذوف مطلقاً . وإن كان آخر المنقوص بقياس ثابتاً حذفته ، فتقول في جمع (قاضي) ، من جاتسي قاضي : قاضون ، وفي مررت بقاضي : مررت بقاضين . قال تعالى : (نَأْوِلُهُمْ الْبِلَادَ وَأَنْ) (٣) والواحد (قاضي) ، وقال سبحانه وتعالى : (بَلْ كُنْتُمْ مِنْهَا كَاهِنِينَ) (٤) والمفرد (عَم) ، وقال عز وجل : (إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَائِلِينَ) (٥) وواحد (قَالَ) وهو المنقوص من قليلت الشيء إذا أبغضته .

وإذا جمعت شيئاً من هذا والياء فيه ثابتة حذفتها نحو : رأيت قاضياً ، تقول فسي جمعه : رأيت قاضين . وتقول في جمع أب : (أبون) رفعاً و (أبين) نصباً وجرّاً ، فلا ترد إليه المحذوف الذي هو الواو ، لأنه من الأبوة ، قال الشاعر :

(١) من اللويل للناطقة الجعدي ، يصف خمرا باكرها بالشرب عند صياح الديك .
وبروي (تعززتها) مكان (شربت)
انظره في ديوانه : ٤ ، والكتاب : ٤٧/٢ ، ومجاز القرآن : ٢٧٦/١ ، ٣٨/٢ ،
٨٣ ، ٩٣ ، وشرح المفصل : ١٠٥/٥ ، والمغنى : ٣٦٥/٢ ، والخزانة :
٤٦١/٣

(٢) أي المحذوفة لانضافة .

(٣) من الآية : (٧) من سورة المؤمنين .

(٤) من الآية : (٦٦) من سورة النمل .

(٥) من الآية (١٦٨) من سورة الشعراء .

فَلَمَّا تَفَقَّدَ نَ أَصْوَاتِنَا بَكَيْنَ وَفَدَّ يَنَّا بِالْأَيْنَا (١)

وكذلك أيضاً تقول في أخ : (أَخُون) رفعا ، و (أخين) نصبا وجزا ، ولا ترد إليه المحذوف الذي هو الواو . وقال الشاعر :

وَكَانَ لَنَا فِزَارَةٌ عَمَّ سَوَاءٌ وَكَتَبْتُ لَهُ كَثْرَةً بَنَى الْأَخِينَا (٢)

وقال آخر :

فَقَلْنَا : أَسْلِمُوا إِنَّا أَخُوكُمْ فَقَدْ بَرَّثْتِ مِنَ الْإِحْسَنِ الصِّدْقَ (٣)

ف (أخو) من قوله (أخوكم) جَمْعُ (أخ) بالواو والنون ، وأصله (أخون) لكنّه حذف النون للإضافة إلى الضمير ، وبدل لك على أنه جَمْعٌ وليس بمفرد وقوته خبراً لجمع وهو

(١) من المتقارب ، وهو لزياد بن واصل السلمي من شعراء الجاهلية ، يفخر بأبائه قومه وبأسمايتهم .

وهو من شواهد سيويه : ٤٠٦/٣ ، والمقتضب : ١٧٤/٢ ، وشرح التمهيل : ١٠٦/١ ، وأمالى ابن السجري : ٣٧/٢ ، وفيها كلها (تبين) مكان (تفقدن) والجمهرة : ٤٨٥/٣ ، والمخصص : ١٧١/١٣ ، واللسان (أبي) وروايته : فلما تعرفن أصواتنا ٠٠٠ والخزانة : ٢٧٥/٢ - ٢٧٦ .

والشاهد فيه : جمع (أب) جمع سالمة على (أبين) وهو جمع قريب لا يقاس عليه . (٢) من الوافر لمقبل بن علقمة . وفزارة : أبوحي من عطفان ، والسوء بالفتح : المؤذي ، يقال : رجل سوء بالفتح والاضافة ، وصل سوء .

انظر المقتضب : ١٧٤/٢ ، والخزانة : ٢٧٦/٢ - ٢٧٨ ، والنوادر : ١١١ ، والبيان والتبيين : ٦١٠/١ ، وشرح التمهيل : ١٠٦/١ .

(٣) من الوافر ، للعباس بن مرداس السلمي . وهو من شواهد : المقتضب : ١٧٤/٢ ، وأمالى ابن السجري : ٣٨/٢ ، والمحتسب : ١١٢/١ ، وابن قتيبة في تأويل مشكل اعراب القرآن : ٢٨٥ ، وذكر أنه من وضع المفرد موضح الجمع ، والمخصص : ٦١٨/١٣ ، وذكر أنه جمع (أخ) وكذلك في اللسان (أخوا) وفيه (سلمت) مكان (برئت) ، ومجاز القرآن : ٧٩/١ - ١٣١ ، ١٩٥/٢ ، وشرح المفصل : ٣٧/٣ ، وشرح التمهيل : ١٠٦/١ ، والخزانة : ٢٧٧/٢ .

الضمير المتصل بأن في قوله (إِنَّا) ألا ترى أنك لا تقول : إِنَّا قَائِمٌ ، ولا بَدَّ من جمع الخبر فنقول : إِنَّا قَائِمُونَ .

والأصل في قولك : القاضون (القَاضِيُونَ) فاستثقلت الضمة على الياء مع تحرك ما قبلها فنقلت حركتها إلى ما قبلها وهو الضاد ، وقد كانت مكسورة ، فزاد حم عليها الحركتان فنقلت حركة الياء المنقولة وذهبت الكسرة . وإِثْمًا وَجَبَ ذلك لأنَّ الحَكمَ للطَّائِرِ ، والضَّمة هي الطَّائِرَةُ على الضَّاد ، لأنَّها منقولةٌ من الياء فبقت لأنَّ الحَكمَ لها ، وأزيلت الكسرةُ فلما نقلت حركة الياء بقيت ساكنةً ، والواو بعدها ساكنةٌ ، فاجتمع ساكنان فحذف الأول لالتقائهما وهو الياء .

وكذلك إذا قلتَ : القائمين في النَّصَبِ والخَفِيِّ ، أصله : القاضيين ، فاستثقلت الكسرة في الياء مع تحرك ما قبلها ، فسكنت الياء ونقلت كسرتها إلى ما قبلها ، واجتمع إذ ذاك ساكنان كما تقدم فحذفت الياء لالتقائهما .

والموضع الثاني : المقصور ، وحكمه أن تحذف الألف مطلقاً وتبقى ما قبلها على فتحه ، فنقول في : موسى : (موسىون) رفعاً ، و (موسىين) نصباً وجرّاً . قال تعالى : / (وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ)^(١) . وقال سبحانه : (وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ)^(٢) . فما قبل الياء في المقصور وحده مفتوح أبداً ، وفي غيره يكون ما قبل الواو مضموماً ، وما قبل الياء مكسوراً نحو : زيدون ، وزيديين وقاضون وقاضيين . وأما قول الشاعر :

تهددني وتوعدني رويداً متى كنا لأملك مقتونيناً^(٣)

(١) من الآية : (١٣٩) من سورة آل عمران .

(٢) من الآية : (٤٧) من سورة (ص) .

(٣) من الوافر لعمر بن كلثوم التغلبي ، من معانيته المشهورة ، يخاطب به عمرو بن هند ملك الحيرة بعد أن قتله . ورويدا : أي تليلاً . ورواية الزوزني والتبريزي : تهددنا وأوعدنا . . . ورواية الجماهرة : تهددنا وتوعدنا . . . انظر جماهرة أشعار العرب : ٣٥٣ ، والخصائص : ٣٠٣/٢ ، وفقه اللفظة وسر العربية : ٣٦٤ ، والمنتج : ١٤٢/١ ، والتذليل : ٧٨/٦ ، والمزهر : ٢٥/٢ ، وشرح الكافية للوضي : ١٨٥/٢ ، وشرح السبع للزوزني : ٢١٤ ، وشرح العشر للتبريزي : ٢٤٦ .

فقد كان القياس أن يقول: (مقتين) ك (مصطفين) لأن واحدة (مقتى) مقصور
كمصطفى ، وفي توجيهه قولان للنحويين :

أحدُهما : أنه على حذف ياء النسب وكان الأصل : مقتويين وهو جمع (مقتوي)
والصفة قد تلحقها ياء النسب لقصد المبالغة كقوله :

أطرباً وأنت قنسىرى
والدهر بالإنسان دوارى^(١)

يريد : والدهر بالإنسان دواراً .

أو يكون (مقتى) هنا اسم مصدر من (القتو) ومعناه الخدمة ك (مضرب) تريسد :
الضرب ، ثم لما أرادوا الوصف به أدخل عليه ياء النسب ، وإن كان الأكثر في المصادر
الآن يكون فيها ذلك ، وإنما يكون فيها الاشتقاق ، ألا ترى أنك إذا أردت الوصف بالضرب
اشتقت منه لفظ ضارب أو مضروب ، ولا تقول : (ضربى) إلا قليلاً ، فيكون البيت على
هذا من هذا القبيل ، أو يكون (مقتى) اسم مكان القتوك (مرمى) اسم مكان الرمى
ثم نسب إليه .

والقول الثاني : إنهم قد شذوا في تكسير (مقتى) حيث قالوا : (مقاتوة) فصححوا
الواو ، وكان القياس (مقاتيه) لأن الواو إذا وقعت لأم بعد كسرة قلبت ياء ، فلمَّا

(١) من الزجر للمجاج ، يخاطب فيه نفسه فيقول : أتطرب الى اللهو طرب الشبان
وأنت شيخ مسن ؟ والقنسىرى : الكبير المسن الذى أتى عليه الدهر ، دوارى :
أى ذود ووران ، يدور بالإنسان مرة كذا ومرة كذا ، والطرب : خفة الشوق ،
ومعده :

أفنى القرون ، وهو قنسىرى

والقنسىرى : القوى الشديد ،

وهو من شواهد سيويه : ٣٣٨/١ ، والتبصرة : ٤٧٣/١ ، والايضاح : ٢٩٢/١

والخصائص : ١٠٤/٣ ، ٢٠٥ ، وأمالى ابن السجري : ٢٦٢/١ ، والمقرب :

٥٤/٢ ، والمهجع : ١٢٢/٣ ، واللسان (قنسىرى) .

شَدَّوا في التَّكْسِيرِ وَحَافِظُوا عَلَى بَقَايِ الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ الْوَاوُ - وَإِنْ كَانَ مُوجِبَ تَغْيِيرِهَا
مَوْجُودًا - شَدَّوْا أَيْضًا فِي جَمْعِ السَّلَامَةِ فَبَقُوا الْوَاوُ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ فَقَالُوا : (مَقْتُونُونَ) فِي
الرَّفْعِ ، وَ (مَقْتُونِينَ) فِي النَّصْبِ وَالْجَزِّ (١) وَالْوَجْهَ الْأَوَّلُ وَهُوَ حَذْفُ يَاءِ النَّسْبِ ذَكَرَهُ
الْفَارِسِيُّ فِي الْإِيضَاحِ (٢) (٣)

وَمَعْنَى قَوْلِهِ (مَقْتُونُونَ) أَيْ مَقْتُونًا لَأَنَّ الْأَمْلَكُ حَذَّ أَمَا .

وَالْأَصْلُ فِي قَوْلِكَ (مُصْطَفُونَ) وَ (مُصْطَفِينَ) : مُصْطَفِيُونَ ، وَمُصْطَفِيِينَ ، فَتَحْرَكُتِ
الْيَاءُ الَّتِي بَعْدَ (الْفَاءِ) (٤) وَانْفَتْحَ مَا قَبْلَهَا ، فَسَكَّتْ وَانْقَلَبَتِ الْفَاءُ ، فَصَارَ اللَّفْظُ
(مُصْطَفَاوُونَ) وَ (مُصْطَفَايِينَ) فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ الْأَلْفِ وَالْوَاوُ أَوْ الْيَاءُ بِمَدِّهَا ، فَحُذِفَ
الْأَوَّلُ لِتَقَائِمِهِمَا وَهُوَ الْأَلْفُ . وَهَكَذَا الْكَلِمَةُ عَلَى جَمْعِ الْمُقْصُورِ كُلِّهِ ، فَانَّمِ الْكَلِمَةُ أَبَدًا فِيهِ
مَحْذُوفَةٌ ، فَوزن (مُصْطَفُونَ) فِي اللَّفْظِ : (مُفْطَمُونَ) وَمُصْطَفِيِينَ : (مُفْطَمِينَ) . وَوزنهُ
فِي الْأَصْلِ : (مُفْتَعَلُونَ) وَ (مُفْتَعَلِينَ) ، وَمَا هَذَا هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ وَهُمَا الْمُنْقُصُونَ
وَالْمُقْصُورُونَ فَحَكَهُ فِي الْجَمْعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الثَّنِيَّةِ ، فَتَقُولُ فِي زَيْدٍ : زَيْدُونَ ، وَفِي
(قُرَاءَةٍ : قُرَاءُونَ) وَفِي (حَمْرَاءٍ) اسْمُ رَجُلٍ (حَمْرَاوُونَ) وَقَالَ سَيِّبِيُّهُ فِي رَجُلٍ اسْمُهُ (وَرَقَاءٍ)
وَرَقَاوُونَ (٥) ، وَوَرَقَاوِينَ .

وَكَذَلِكَ / أَيْضًا تَقُولُ فِي جَمْعِ زَكْرِيَاءَ - زَكْرِيَاوُونَ ، وَزَكْرِيَاوِينَ . وَأَمَّا فِي لَفْظِهِ مِنْ قَصْرِهِ (١٤) :

فَقَالَ : (زَكْرِيَا) وَتَدْقُرُ بِهَا (٦) ، فَتَقُولُ فِي جَمْعِهِ : (زَكْرِيُونَ) رَفْعًا ، وَ (زَكْرِيِينَ) نَصْبًا .

(١) نَقَلَ الرُّضِيُّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ : ١٨٥ / ٢ : عَنْ أَبِي زَيْدٍ وَأَبِي عُبَيْدَةَ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ
يَحْرَبُ مَقْتُونِينَ بِالْحَرَكَاتِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَحْمِلُهَا لِلْمُفْرَدِ وَالْمَثْنِيِّ وَالْجَمْعِ مَذَكَّرًا
وَمَوْثِقًا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ، وَانظُرِ الْكِتَابَ : ٤١٠ / ٣ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (ذَكَر) .

(٣) الْإِيضَاحُ وَالتَّكْمِلَةُ : ٤٤ / ٢ ، وَانظُرِ الْمَسَائِلَ الْبَغْدَادِيَّاتِ ص : ٥٧٥ .

(٤) فِي الْأَصْلِ (الطَّاءُ) وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٥) انظُرِ الْكِتَابَ : ٣٩٨ / ٣ .

(٦) قَرَأَ عَاصِمٌ وَحُمْزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ : (زَكْرِيَا) قَصُورًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : (. . .) وَكَفَّلَهَا

زَكْرِيَا (. . .) فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ آيَةِ : (٣٧) وَقَرَأَ أَبُو بَكْرٍ : (زَكْرِيَا) بِالْمَدِّ .

انظُرِ حِجَةَ الْقَرَاءَاتِ ص : ١٦١ .

نصباً وجراً ، لأنه على هذه اللفظة مقصورٌ كموسى . وتقول فى جَمْعِ كَسَاءٍ ، وَرِدَاءٍ ، وَعِلْبَاءٍ ،
 وَحِرْبَاءٍ إِذَا سَمَّيتَ بِشَيْءٍ مِنْهَا رَجُلًا : كِسَاءُونَ ، وَرِدَاءُونَ ، وَعِلْبَاءُونَ ، وَحِرْبَاءُونَ . وَإِنْ
 سَمَّيتَ قَلْبَتِ الْمَهْمَزَةِ وَارَاءً فَقُلْتَ : كِسَاءُونَ ، وَرِدَاءُونَ ، وَعِلْبَاءُونَ ، وَحِرْبَاءُونَ . وَهَذَا عَلَى
 حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ فِي التَّثْنِيَةِ .

وَنُونُ الْجَمْعِ مَفْتُوحَةٌ أَبَدًا وَقَدْ تَكَسَّرَ ، وَعَلَيْهِ جَاءَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :
 وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنْسَى وَقَدْ جَاوَزَتْ حَدَّ الْأَرْعَمِينَ (٢)

فَكَسَّرَ النُّونَ فِي (الْأَرْعَمِينَ) وَهُوَ مِمَّا جَاءَ عَلَى طَرِيقَةِ جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّلَامِ . وَتَسْقُطُ
 هَذِهِ النُّونُ لِلْإِضَافَةِ أَوْ لِتَقْصِيرِ الصَّلَةِ كَتَوْنِ التَّثْنِيَةِ نَحْوُ : قَاضٍ زَيْدٌ ، وَالضَّارِبُ زَيْدٌ ،
 وَحَكْمَهَا فِي كَوْنِهَا كَالْعَوَضِ مِنَ الْحَرَكَةِ . وَالتَّنْوِينُ فِي مَذْهَبِ سَيِّبِيهِ كَحَكْمِ نُونِ التَّثْنِيَةِ عَلَى
 مَا تَقَدَّمَ .

وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي مِنْ ضَرْبِي جَمْعِ السَّلَامَةِ وَهُوَ الْجَمْعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، فَلَا يَكُونُ قِيَاسًا
 إِلَّا فِي أَحَدٍ خَمْسَةِ أَجْنَاسٍ :

فِي كُلِّ اسْمٍ فِيهِ تَاءٌ التَّائِيَتْ مَطْلَقًا لِمَذْكَرٍ كَانَ أَوْ لِمَوْثِقٍ نَحْوُ : عَائِشَاتٌ ، وَحُمَزَاتٌ
 فِي جَمْعِ عَائِشَةٍ ، وَحِمَزَةٍ ، إِلَّا مَا لَا بَالَ لَهُ مِنَ الْفَاعِلِ قَلِيلَةٍ ، كَخَمْسَةِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْفَاعِلِ

(١) انظر الكتاب : ٣٩١/٣ .

(٢) مِنَ الْوَاوِ ، لِسُحَيْمِ بْنِ وَثِيلِ الرِّيَاحِيِّ ، شَاعِرٍ مَخْضُومٍ ، كَانَ شَرِيفًا فِي قَوْمِهِ .
 وَقَدْ وَجَدْتَهُ فِي دِيْوَانِ جَرِيرِ بْنِ ٤٧٥ ، مِنْ قَصِيدَةٍ يَخَاطِبُ فِيهَا (فَضَالَاتٌ)
 حِينَ أُوْعِدُهُ بِالْقَتْلِ .
 دَرِي : يُقَالُ أَدْرَاهُ يَدْرِيهِ إِذَا خْتَلَهُ وَخَدَعَهُ . يَقُولُ كَيْفَ يَطْمَعُ الشُّعْرَاءُ نَفْسِي
 خَدِ يَحْتَى وَقَدْ جَاوَزَتْ أَرْعَمِينَ سَنَةً .
 وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمَبْرَدِ فِي الْمُقْتَضَبِ : ٣٣٢/٣ ، وَالتَّبَصُّرَةِ : ٥٤٧/٢ ، وَالْمَشُوفِ
 الْمَعَامِ : ٢٧٠/١ ، وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ : ١١/٥ - ١٢ ، وَالْمَخْصَصِ : ١٠٣/١٧ ،
 وَشَرْحِ التَّسْهِيلِ : ٩٣ ، وَالتَّصْرِيحِ : ٧٩/١ ، وَالْأَشْمُونِيِّ : ٨٩/١ ، وَالْمَهْمُوعِ
 ١٦٤/١ ، وَالذَّرْرِ : ٢٢/١ ، وَالزَّانَةِ : ٤١٤/٣ ، وَبِرُوي (تَبْتَحَى) مَكَانَ
 (تَدْرِي) . وَحَلْمُ تَكْرَارِ النُّومِ بَعْدَ الْوَاوِ فِي نَثْرِ وَلَا شَعْرَ لِعَدَمِ التَّجَانُسِ

العدد ، وكامرأة ، وشفة ، فلا يقال : امرات ، ولا شفات ، قاله أبو الحسن الأبهدي (١) رحمه الله .

وفى كل اسم علم لمؤنث عاتل نحو : هندات في (هند) . وفى كل اسم مصغر يمتنع من الجمع بالواو والنون نحو : (دريهمات) و (كتيبات) فى جمع دريهم وكتيب . وفى كل صفة لما لا يعقل مذكراً كان أو مؤنثاً نحو : أيام معدودات ، وليال معدودات . وفى كل نكرة فى آخرها ألف التانيث المقصورة أو المدودة نحو : جبلى وصحراء ، تقول : جبليات ، وصحراوات . ويستثنى من هذا الصفة التى على وزن (فعلاء) (٢) ومذكرها على (أفعل) أو لا مذكر لها (٣) نحو : (حمراء) و (عجاء) تعنى الكبيرة العجز ، وليس لهذا مذكر من لفظه إنما يقال : رجل آلى .

ويستثنى أيضاً الصفة التى على وزن (فعلى) ومذكرها على (فعلان) نحو : سكرى وعطشى ، تقول فى المذكر : سكران ، وعطشان ، فإن أخرج هذا المستثنى عن الوصفية إلى الاسمية جاز جمعه بالألف والتاء ، لأنه إذ ذاك ليس له مذكر على (أفعل) أو (فعلان) ومن هذا ما جاء فى الحديث : (ليس فى الخضروات صدقة) (٤) ، فالخضروات جمع

- (١) هو على بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني والأبهدي أبو الحسن ، كان نحويًا ذاكراً للخلاف فى النحو ، من أحفظ أهل وقته لخلافهم ، ومن أهل المعرفة بكتاب سيويه والواقفين على أغراضه ، توفى سنة (٦٨٠هـ) . انظر ترجمته فى بنىة الوعاة : ١٩٩/٢ . وانظر رأيه فى شرحه للمقدمة الجزولية ص : ٤٢ .
- (٢) وقد أجاز ابن كيسان جمع الصفة التى وزن (فعلاء) و (فعلى) بالألف والتاء نحو : حمراء ، حمراوات ، وسكرى : سكراميات ، كما أجاز فى المذكر أحمررون وسكرانون . شرح الكافية للرضي : ١٨٢/٢ .
- (٣) قال الصبان : ٩٦/١ : (واختلف فى (فعلاء) الذى لا (أفعل) له كمجزاء ورتقاء فقال ابن مالك يجمع بألف وتاء لأن المنع فى (حمراء) تابع لمنع جمع التصحيح وهو مفقود هنا ، ومنعه غيره) ، وانظر الهمع : ٧٠/١ .
- (٤) أخرجه الترمذى فى سننه : ٧٥/٢ ، (كتاب الزكاة) حديث رقم (٦٣٢) ، والبيهقى فى السنن الكبرى : ١٩/٤ ، والدارقطنى من عدة طرق : ٩٤/٢ - ٩٨ وضعفه السيوطى فى الجامع الصغير : ١٣٧/٢ .

(خَضْرَاءُ) اسماً لجميع الخُضِرِ ، ولم يجمع كذلك باقياً على وصفيته • ولا يجمع بالألف والتاء من غير هذه الأجناس الخمسة إلا ما شذَّ كقولهم : (حَمَامَات) و (سَرَادِقَات) (١) و (سَمَاوَات) و (أَرْضَات) • وزاد ابن عصفور (٢) جنساً سَادِ سَاءَ / وهو كُلُّ اسمٍ لا علامة فيه للتأنث ، لمذكر كان أو لمؤنث غير علم إذا لم تكسره المَرْبَ نحو : حَمَامِنِسَات ، وَسَرَادِقَات ، وَسَجَلَات ، لأنَّ حَمَاماً لم يجمع جمع تكسير وليس يعلم ، وكذلك (سَرَادِقُ ، وَسَجَلُ) فجعل ابن عصفور وجمع هذا الجنس بالألف والتاء قياساً مطرداً (٣) ، وجمعه نَحْوِ النَّحْوِيِّينَ على خلاف قوله •

وَأَنَّ قَوْلَ المَرْبِ (حَمَامَات ، وَسَرَادِقَات ، وَسَجَلَات) مِنَ الشَّاذِّ الَّذِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ • وَالاسْمُ الَّذِي تُرِيدُ جَمْعَهُ بِالْألفِ وَالتَّاءِ يَكُونُ حَكْمُ آخِرِهِ فِي التَّخْيِيرِ وَهُدْمِهِ كَحَكْمِهِ فِي التَّثْنِيَةِ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وَهُوَ مَا آخِرُهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ حَذْفِهَا نَحْوَ (شَجَرَات ، وَشِمَرَات ، وَعَائِشَات) فِي جَمْعِ : شَجَرَةٍ ، وَشِمْرَةٍ ، وَعَائِشَةٍ •

(١) قال في اللسان : (سردى) : السردى : ما أحاط بالبناء ••• وفي التنزيل (أحاط بهم سرادقها) في صفة النار أعادنا الله منها ، قال الزجاج : صار عليهم سرادق من العذاب • والسردى : كل ما أحاط بشئ • نحو الشقة في المضرب •••

(٢) هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن بن عصفور النحوي الحضرمي الأشبيلي ، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس ، أخذ عن الشلوين ولازمه مدة ، وكانت بينهما منافرة ومقاطعة • صنف : المتع في التصريف ، والمقرب ، وشرح الجزولية ، وشرح الجمل ، ومختصر المحتسب لابن جنى • توفي سنة ٦٦٩ هـ • انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٢١١/٦ •

(٣) انظر المقرب : ٥١/٦ •

بَابُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ

الْفَاعِلُ: هُوَ الْأِسْمُ الْمَرْفُوعُ (١) لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ فِعْلٌ أَوْ جَارٍ مَجْرَاهُ ، تَامٌ ، مَفْرُغٌ ، مَقْدَمٌ ، غَيْرُ مَصْبُوحٍ لِلْمَفْعُولِ .

فَقَوْلُهُ (٢) (هُوَ الْأِسْمُ) لِأَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ ، فَأَمَّا (أَنَّ) وَ (أَنَّ) وَ (مَا) الْمَصْدَرِيَّاتُ إِذَا كُنَّ مَعَ صَلَاتِهِنَّ فَوَاعِلٌ ، فَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ فِيهِنَّ لِأَنَّهِنَّ يَتَقَدَّرْنَ بِالْمَصَادِرِ ، وَتِلْكَ الْمَصَادِرُ هِيَ الْفَوَاعِلُ فِي الْحَقِيقَةِ نَحْوُ : أَعْجَبَنِي أَنَّكَ تَأْتِمُّ ، وَأَعْجَبَنِي أَنْ تَمْتَ ، وَأَعْجَبَنِي مَا قَمْتَ . فَالْتَقْدِيرُ فِي هَذِهِ الْمَثَلِ كُلِّهَا : أَعْجَبَنِي قِيَامُكَ ، وَمِثْلُ (أَعْجَبَنِي مَا تَمْتَ) قَوْلُ الشَّاعِرِ :

يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي
وَكَانَ ذَهَابَهُنَّ لَهُ ذَهَابًا (٣)

فَ (مَا ذَهَبَ) فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ بِيَسْرٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : يَسُرُّ الْمَرْءَ ذَهَابُ اللَّيَالِي ، لِأَنَّ (مَا) هَذِهِ مَصْدَرِيَّةٌ ، وَالْمَرْءُ هُوَ الْمَفْعُولُ بِيَسْرٍ ، قَدَّمَهُ عَلَى الْفَاعِلِ .

وَقَوْلُهُ (الْمَرْفُوعُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا) أَمَّا الْمَرْفُوعُ فِي اللَّفْظِ نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ ، وَأَمَّا الْمَرْفُوعُ فِي التَّقْدِيرِ فَكَالْفَاعِلِ الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ الزَّائِدَةِ ، أَوْ بِمِنْ الزَّائِدَةِ ، أَوْ بِإِضَافَةِ الْمَصْدَرِ الْمَقْدَرِ بَأَنَّ وَالْفِعْلَ إِلَيْهِ نَحْوُ : كَفَى بَزِيدٍ عَالِمًا ، وَمَا قَامَ مِنْ أَحَدٍ ، وَعَجِبْتَ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا ، وَالتَّقْدِيرُ : كَفَى زَيْدٌ عَالِمًا ، وَمَا قَامَ أَحَدٌ ، وَعَجِبْتَ مِنْ أَنْ ضَرْبَ زَيْدٍ عَمْرًا .

قَالَ تَعَالَى : (كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا) (٤) . أَيْ : كَفَى اللَّهُ ، (وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا) (٥) .

أَيْ كَفَى رَبِّكَ . وَقَالَ سُبْحَانَهُ : (وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ) (٦) . أَيْ : وَمَا تَأْتِيهِمْ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ ، وَقَوْلُهُ مِنْ (آيَاتِ رَبِّهِمْ) فِي مَوْضِعِ

(١) انظر الجمل ص: ٢٣ .

(٢) أي المؤلف .

(٣) من الوافر ، ولم أقف على نسبه . انظره في المفصل : ٣١٤ ، وشرح التمهيد :

٢٥٢/١ ، والهمج : ٢٨١/١ ، والدرر : ٥٤/١ - ٥٥ .

(٤) من الآية : (٢٨) من سورة الفتح .

(٥) من الآية : (٣١) من سورة الفرقان .

(٦) الآية : (٤) من سورة الانعام . وانظر التبيان : ٤٨٠/١ .

الصفة لآية ، فمن الأولى زائدة ، والثانية للتبخيص وليست بزائدة .
 وقوله (المسند إليه) أى الملتصق به ليفيد الأخبار عنه فصل أو جار مجراه ، مثال
 الفعل : قام زيد ، ألا ترى أن زيدا قد ألتصق به (قام) وأفاد الأخبار عنه فى المعنى
 بالقيام .

ومثال الجارى مجرى الفعل : مرت برجل قائم أبوه ، فأبوه فاعل ولم يسند إليه

(١٥ / ب)

فعل ، وإنما أسند / إليه (قائم) وهو اسم فاعل يجرى مجرى الفعل .
 ويجرى مجرى الفعل فى رفع الفاعل أشياء : اسم الفاعل نحو ما تقدم ، والأمثلة
 التى تحصل عملها نحو : مرت برجل صوام أبوه ، والصفات كلها نحو : مرت برجل حسن
 أبوه ، ومرت برجل كريم . فأبوه فاعل بالصفة التى هى حسن ، وكذلك الضمير المستتر فى
 (كريم) هو فاعل به ، والمصدر المقدّر بأن والفعل نحو : عجب من ضرب زيد عمراً ،
 فزيد فاعل بضرب وتقديره : من أن ضرب زيد . والاسم الموضوع موضع الفعل مصدرًا كان
 أو غير مصدر نحو : ضرباً زيدا ، فضرباً مصدرٌ موضوعٌ موضع فعله ، والتقدير : اضرب
 زيدا ، وفيه ضميرٌ مستترٌ فاعلٌ به وهو الذى كان مستتراً فى الفعل ، ومثل هذا قوله
 تعالى : (فَضْرَبِ الرَّقَابِ) (١) أى فاضربوا الرقاب ، وفى (ضرب) ضميرٌ مستترٌ هو
 الفاعل .

وتقول أيضاً : إياك والأسد ، والمعنى بآيد نفسك من الأسد ، فإياك اسم وليس
 بمصدرٍ مفعولٍ باضمارٍ فعلٍ قائمٍ مقامه ، وفيه ضميرٌ مستترٌ فاعلٌ به ، وهو الضمير الذى
 كان فى (باعد) .

ومن هذه الأشياء الجارية مجرى الفعل أيضاً أسماء الأفعال نحو : نزل يازيد ،
 تريد : انزل يازيد ، فنزال اسم لقولك (انزل) وفيه ضمير مستتر فاعل مثله فى (انزل) .
 ومنها الظرف أو المجرور إذا وقع صفة ، أو صلة ، أو خبراً فى اللفظ أو فى الأصل ،
 أو حالاً نحو : هذا رجل عندك أبوه ، وهذا رجل فى الدار أبوه ، وجامى الذى عندك
 أبوه ، وجامى الذى فى الدار أبوه ، وزيد عندك أبوه ، وزيد فى الدار أبوه ، هذا مثال

(١) من الآية : (٤) من سورة محمد (صلى الله عليه وسلم)

الخبر في اللفظ . ومثال الخبر في الأصل قولك : ظننت زيداً عندك أبوه ، وظننت زيداً في الدار أبوه ، ألا ترى أن (عندك) أو (في الدار) كان في الأصل قبل دخول (ظننت) خبراً للمبتدأ ، فلما دخلت (ظننت) نصبت المبتدأ والخبر ، نصار الظرف أو المجرور مفعولاً ثانياً لها ، وكذلك المفعول الثالث في باب (أعلمت) نحو : أعلمت زيداً عمراً عندك أبوه ، أو في الدار أبوه .

ومثال الحال : هذا زيدٌ عندك أبوه ، أو في الدار أبوه ، فأبوه في هذه المثل كلها يجوز أن يكون فاعلاً بما قبله من الظرف أو المجرور ، لوقوعه في واحدٍ من أربعة المواضع المذكورة . وكذلك أيضاً الظرف أو المجرور إذا اتحد على أداة نفي أو أداة استفهام يرفع الفاعل قولك : عندك زيدٌ ؟ أم في الدار زيدٌ ؟ وما عندك زيدٌ ، وما في الدار زيدٌ ، فزيد يجوز أن يكون فاعلاً بما تقدمه من الظرف أو المجرور ، لاهتمامه على ما ذكر .

ومن هذه الأشياء الظرف أو المجرور إذا وقع موقع الفعل في باب الإغراء نحو : عليك زيداً ، بمعنى (ألزمه) ، ودونك عمراً ، بمعنى (خذّه) . قال الله تعالى : (عليكم أنفسكم)^(١) / أي : ألزموا أنفسكم ، فالظرف هنا فيه ضمير مستتر فاعلٌ به ، وكذلك (١ / ١٦) المجرور .

وقوله (تام) وصف للفعل أو الذي يجري مجراه ، وهو تحرز من الأفعال الناقصة وما يجري مجراها نحو : كان زيدٌ قائماً ، ومرت برجلٍ كائنٍ أبوه قائماً ، فزيد بمسند (كان) ليس بفاعل إنما هو اسم لها . وكذلك أبوه بعد (كائن) اسم ، لأنه اسم فاعلٍ من (كان) الناقصة ، وكذلك سائر أخواتها .

ومن أطلق من النحويين على اسمها فاعلاً^(٢) ، وعلى خبرها مفعولاً ، فمجاز وتشبيه .
وقوله (مفرغ) تحرز من المبتدأ في مثل : قائمٌ زيدٌ ، ألا ترى أن زيداً هنا فيـه

(١) من الآية : (١٠٥) من سورة المائدة .

(٢) أطلق ذلك سييويه حيث قال في الكتاب : ٤٦ / ١ (وإذا كانا) يعني اسم كان وخبرها) معرفة فانت بالخيار : أيهما ما جعلته فاعلاً رفعته ونصبت الآخر ، كما فعلت ذلك في ضرب (٠٠٠) وانظر الجمع : ٦٣ / ٦ .

صفات الفاعل من الرفع والاسناد ، لأن (قائماً) قبله اسم فاعل وهو خبره ، وغیر المبتدأ مسند إليه ، وغیر ذلك من الصفات المذكورة في حد الفاعل موجود في هذا المبتدأ هنا ، سوى أن (قائماً) قبله غير مفرغ لأن يرفع زيدا ، لأنه قد رفع ضميره مستتراً فيه . فبقوله في الحدِّ (مفرغ) خرج هذا المبتدأ في هذا المثال ونحوه .

وقوله (مُدَّ مٌ) يعني أن الفعل أو الذي يجري مجراه لأبداً أن يكون متدماً على الفاعل نحو ما تقدم من الأمثلة ، وهذا مذهب البصريين ، والكونيون لا يشترطون هذا ، ويجوزون تقدم الفاعل على الفعل أو الذي يجري مجراه ، وأنشدوا على قول الشاعر :

فَطَلَّ أَنَا يَوْمَ أَنْ يَدَّ بِنَصْمَةٍ قَلَّ فِي ثَقِيلٍ نَحْسَهُ مَتْنَيْبٍ (٦)

ن (نَحْسَهُ) عند ضم فاعل بمتنبيب تقدم عليه ، و (مَتْنَيْبٍ) نعتٌ لثَقِيلٍ ، قالوا : ولا يجوز أن يكون نَحْسَهُ مبتدأ إذ لا خبر له ، لأن (مَتْنَيْبٍ) مخفوضٌ ، فإنما المنسب : نقل في ثَقِيلٍ متنبيب نَحْسَهُ . وكذلك أيضاً أنشدوا قول النابغة :

مَا لِلجَمَالِ مَشِيمًا وَعَيْدًا أَجْدَدَ لَا يَحْمِلَانِ أُمَّ حَدِيدًا (٧)

(١) وواقفهم الأخرى على ذلك ، ورد في المبرد في المقتضب : ١٦٨/٦ . وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١٥٩/١ - ١٦٠ ، والمغنى : ٥٨١/٦ ، وأوضح المسالك : ٨٦/٦ ، والبسيط : ١٦٣ .

(٢) من الطويل لامرئ القيس بن حجر . والمثقال : اسم مكان من القيلولة وهي الظهيرة . وقيل : فعل أمر من قال : يثقل .

انظره في ديوانه : ٤٠ (ط السندوني) ، ومجالس العلماء : ٣١٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٦٠/١ ، والاشباه والنظائر : ٨٥/٣ ، والمسالك : (غيب) .

(٣) من الرجز المشطور ، ينسب إلى الزباء بنت عمرو بن النضر بن نسل العماليق ، والوئيد : الثقل ، والجندل : العبارة ، ويروي (مشيها) بثانثة أوجه :

بالرفع وهو محل الشاهد وعليه الكونيون فأخذوا متدماً لوئيد ، وبالنصب : عطسى (سركوم) صفحوا فقرباً كقربه عن مشيها أن يكون بدلاً من الجمال بدل اشتغال ، ولا شاهد فيه على رواية الجر والنصب فيما نحن بصدده .

وهو من شواهد : معاني القرآن : ٧٣/٦ ، ٤٦٤ ، والانتخاب : ٣٥٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١٥٩/١ ، والبسيط : ١٦٤ ، والمغنى : ٥٨٦/٦ .

فَ (مَشِيهَا) فاعلٌ بوئيدٍ متقدِّمٌ عليه ، والممنى : وئيداً مَشِيهَا ، أى ثقيلًا . ولا يجوز أن يكون مبتدأ ، إذ لا خبر له لانصباب وئيد . وهذا ونحوه ضد البصريين من الضرائر فلا يقاس عليه ، ولذلك لم يجرى إلا فى الشعر ، وتَأَوَّلَ أَكْثَرُهُمُ الْبَيْتَ الْأَوَّلَ عَلَى أَنَّ (نحسه) مبتدأ ، و (متنيب) خبره على حذفِ ياءِ النَّسَبِ ، أى نحسه متنيبٌ ، ثم حذَفَ الْيَاءَ الْأَخِيرَةَ وَهِيَ الْمَتْحَرَكَةُ ، اسْتِثْقَالًا لِلتَّضْيِيفِ لِاجْتِمَاعِ الْمِثْلَيْنِ ، فَبَقِيَ الْكَلِمَةُ عَلَى حَذْفِ نَحْوِ : قَاضِيٍ وَقَاضٍ ، ودخلت فى بابه . وَالصَّفَةُ قَدْ تَلَحُّقَهَا يَاءُ النَّسَبِ لِقَصْدِ الْمِبَالَغَةِ كَقَوْلِ الْآخِرِ :

أَطْرَبًا وَأَنْتَ قَنْسَرِيٌّ وَاللَّهُ هَرَبًا بِالْإِنْسَانِ دَوَارِيٌّ (١)

أراد : والله هربًا بالإنسان دوار ، وألحق اليامين للمبالغة .

وقوله (غير مصنوع للمفعول) تحرز من أن يكون الفعل أو الذى يجرى مجراه قد

صيغ للمفعول ، وغير له وحذف / الفاعل ، فالاسم المرفوع بعده ، إذ ذاك ليس بفاعلٍ (١٦/ب) ولكنه مفعول لم يسم فاعله نحو : ضَرَبَ زَيْدٌ ، وصررتُ برجلٍ مَضْرُوبٍ أبوه . وارتفاع الفاعل بما أسند إليه من الفعل أو الذى يجرى مجراه .

ثم هذا الرفع إن كَانَ فِعْلًا مَاضِيًا لِحَقَّتْهُ مِنْ آخِرِهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ عَلَامَةٌ لِتَأْنِيثِ الْفَاعِلِ إِنْ كَانَ الْفَاعِلُ وَائِمًا عَلَى مَوْثِقٍ ، مُفْرَدًا كَانَ أَوْ مَثْنَى أَوْ مَجْمُوعًا مُضْمَرًا أَوْ مَظْهَرًا أَوْ كَانَ وَائِمًا عَلَى مَذْكَرٍ وَلَكِنَّهُ جَمْعٌ سَائِمَةٌ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ أَوْ جَمْعٌ تَكْسِيرٍ أَوْ اسْمٌ جَمْعٌ نَحْوُ : قَامَتِ الطَّلَحَاتُ أَوْ العَمَزَاتُ ، وَقَامَتِ الرِّجَالُ ، قَالَ تَعَالَى : (أَتَتْهُمْ رُسُلُهُمْ) (٢) (وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ) (٣) ، وَقَالَ سُبْحَانَهُ : (كَذَبَتْ قَوْمٌ نُوحًا) (٤) وَ (كَذَبَتْ قَوْمٌ لُوطًا) (٥) أَوْ كَانَ الْفَاعِلُ (كَلًّا) مُضَافَةً إِلَى مَا يَصِحُّ لِحَاقِ التَّاءِ فِي فِعْلِهِ أَوْ مُضْمَرًا يَعُودُ عَلَيْهَا

= وَالْبَحْرُ الْمُحِيطُ : ٤١٤/٥ ، وَالْمِيدَانِي : ٤٣٦/١ ، وَالْمِهْجُ : ٢٥٥/٢ ، وَالخَزَانَةُ ٢٧٦/٣ ، ٣٦٨ .

(١) تقدم تخريجه فى ص :

(٢) من الآية : (٧٠) من سورة التوبة .

(٣) من الآية : (١٣) من سورة يونس .

(٤) من الآية : (١٠٥) من سورة الشعراء ، وتتمتها (المرسلين)

(٥) من الآية : (١٦٠) من سورة الشعراء ، وتتمتها (المرسلين) . ونفى سورة =

نحو : قامت كل امرأة ، وجاءت كل الرجال ، وكل امرأة قامت .

ويستثنى من هذه المواضع أن يكون الفعل قد لحقته من آخره نون جماعة المؤنث ،
فإن التاء لا تجتمع معها أبداً نحو : النساءُ قمنَ وثمنَ النساءُ ، في لفة أكلوني البرافيت ،
على ما سيأتي وكذلك في هذه اللفظة (قمنَ الهنداتُ) ولا تلحق في غير هذه المواضع
إلا قليلاً كقولهم : اجتمعت أهل اليمامة ، وجهه سيويه ^(٢) بأنه على اقحام (أهمل)
لأنهم يقولون كثيراً : اجتمعت اليمامة ، على حدّ قوله سبحانه : (وأسأل القرية) ^(٣) ثم
اتحموا (أهلاً) بعد (اجتمعت) وابقوا الحكم في الفصل على ما كان عليه من لحسان
التاء . وكقولهم : أتته كتابي فاحتقرها ^(٤) ، فالحقوا التاء في فصل الكتاب ، وأعادوا عليه
ضمير المؤنث لما كان في معنى صحيفة ، والمصحفة مؤنثة ، فكأنهم قالوا : أتته صحيفتي
فاحتقرها ، ومثل هذا قول الشاعر :

وَحَمَالُ الْمِثِينِ إِذَا أَلَمَّتْ بِنَا الْحَدَثَانِ ، وَالْأَنْفُ النَّصُورُ ^(٥)

فالحق التاء في (أَلَمَّتْ) مع أن فاعله الذي هو (الحدثان) مذكر ، لأنه في معنى
الحوادث ، فكأنه قال : أَلَمَّتْ بِنَا الْحَوَادِثُ ، فهذا ونحوه إنما هو من باب الحمل على
المعنى . وكذلك أيضاً قوله تعالى : (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنَّتْهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) ^(٦) . فالحققت في

= القمر آية : (٣٣) : (كذبت قوم لوط بالنذر) .

(١) تنسب هذه اللفظة إلى طي وازد شنوءة ، انظر المساهد : ٣٩٤/١ ، وشرح ابن

عقيل : ٨٠/٢ ، وتوضيح المقاصد : ٧/٢ ، والجنى الداني ص : ١٤٩ .

(٢) انظر الكتاب : ٥٣/١ .

(٣) من الآية : (٨٢) من سورة يوسف .

(٤) حكى ذلك الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول : فلان لثوب

جماعته كتابي فاحتقرها . انظر الخصائص : ٢٤٩/١ ، ٤١٦/٢ .

(٥) ورد هذا البيت في اللسان (حدث) من غير عزو ، وفيه (وهاب) مكان (حمال) .

انظر البسيط : ١٨٢ ، ومعاني القرآن : ١٢٩/١ ، ومجالس ثعلب : ٤٨٩ : ٢ ،

وأما ابن السجري : ٢٠٦/١ ، والانصاف : ٧٦٦/٢ .

(٦) من الآية : (٢٣) من سورة الانعام . وقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص (فتنتهم)

بالرفع ، جعلوا الفتنة اسم (كان) والخبر (إلا أن قالوا) . وقرأ نافع وأبو عمرو =

(تكن) تاء المضارعة للتأنيث مع أَنَّ اسمها الذي هو بمنزلة الفاعل مذكَّرٌ ، وهو ——— (أَنَّ قالوا) على تقدير قولهم ، إِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا الْمَذْكُورَ قَدْ أَخْبَرَهُ بِمَوْتِكَ وَهُوَ ——— الفتنَةُ ، الْآتِرَى أَنَّ (فتنتمهم) هو الخبرُ ، فالقول هو الفتنَةُ فِي الْمَعْنَى فَأَنْتَ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى ، وَلَا فَرْقَ بَيْنِ التَّاءِ السَّاكِنَةِ فِي لِحَاقِهَا آخِرِ الْمَاضِي ، وَبَيْنِ تَاءِ الْمَضَارِعَةِ لِلتَّانِيثِ أَوَّلِ الْمَضَارِعِ عَلَى مَا سَيَذْكَرُ .

وقد سُمِعَ أَيْضًا لِحَاقِ التَّاءِ لِلتَّانِيثِ مَعَ كَوْنِ الْفَاعِلِ مَذْكُورًا مُضَافًا إِلَى الْمَوْتِ هُوَ (بَعْضُهُ) ، كَقَوْلِهِمْ : قَطَعْتَ بَعْضَ أَصَابِعِهِ ، فَالْحَقْوَا التَّاءَ فِي (قَطَعْتَ) مَعَ أَنَّ مَرْفُوعَةً مَذْكُورَةً ، وَهُوَ الْبَعْضُ لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى / الْأَصَابِعِ (وَهُوَ) ^(١) جِزْءٌ مِنْهَا .

(١/١٧)

وَلَا فَرْقَ فِي لِحَاقِ التَّاءِ بَيْنَ فِعْلِ الْفَاعِلِ وَفِعْلِ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يَسَمَّ فَاعِلُهُ عَلَى مَا سَيَأْتِي . وَقَالُوا أَيْضًا : ذَهَبَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

لَمَّا أَتَى خَبَرَ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورَ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالِ الْخُشَعِ ^(٢)

فَالسُّورُ مَذْكُورٌ وَلَكِنَّهُ الْحَقِيقَةُ التَّاءُ فِي فِعْلِهِ الَّذِي هُوَ (تَوَاضَعَتْ) لَمَّا أَشَارَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ وَكَانَ بَعْضًا مِنْهَا . وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْآخِرِ :

إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَمَرَّقَتْنَا كَفَى الْإِيْتَامَ نَقْدُ أَبِي الْيَتِيمِ ^(٣)

فَالْحَقِيقَةُ التَّاءُ فِي (تَمَرَّقَتْنَا) مَعَ أَنَّ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْبَعْضِ وَهُوَ مَذْكُورٌ ، لِأَنَّ

= وَأَبُو بَكْرٍ (نَتَنَّمَهُمْ) بِالنَّصْبِ ، جَعَلُوا الْفِتْنَةَ خَيْرًا وَالْإِسْمَ (إِلَّا أَنَّ قَالُوا) انظُرْ حِجَةَ الْقِرَاءَاتِ : ٢٤٣ .

(١) تَكْمَلَةُ يَلْتَمِسُ بِهَا الْكَلِمَ .

(٢) مِنَ الْكَامِلِ لَجَرِيرٍ . وَخَبَرَ الزُّبَيْرِ : مَاتَ حِينَ انْتَصَرَفَ يَوْمَ الْجَدَلِ وَقُتِلَ فِي طَرِيقِهِ غَيْلَةً .

تَوَاضَعَتْ : تَضَاعَلَتْ وَخَشَعَتْ . وَالْخُشَعُ : تَسْمِيَةٌ لَهَا بِمَا صَارَتْ إِلَيْهِ .

انظُرْ فُؤَادَ يُوَانَةَ : ٢٧٠ ، وَالْكِتَابُ : ٥٢/١ ، وَمَجَازُ الْقُرْآنِ ١٦٢/٢ ، وَالْخِزَانَةُ : ١٦٦/٢ ، وَاللِّسَانُ : (سُر) .

(٣) مِنَ الْوَائِرِ لَجَرِيرٍ . يَعْنِي هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ . وَالسَّنَةُ : الْجَدْبُ ، تَمَرَّقَتْنَا :

ذَهَبَتْ بِأَمْوَالِنَا كَمَا يَتَمَرَّقُ الْأَكْلُ الْعَظِيمُ فَيَذْهَبُ مَا عَلَيْهِ مِنَ اللَّحْمِ ، أَيْ كَفَى الْيَتِيمَ

فَقَدْ أَبَاهُ . انظُرْ فُؤَادَ يُوَانَةَ ص : ٤١٢ ، وَالْكِتَابُ : ٥٢/١ ، وَالْخِزَانَةُ : ١٦٧/٢ ،

وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ : ٢٤٦/٢ ، وَاللِّسَانُ : (عَرَقَ) ، وَالْمَقْتَضِبُ : ١٩٨/٤ ، وَفِيهِ (مَر) مَكَانَ (بَعْضِ) .

مضاف إلى السنين وهو جزء منها .

واختلف النحويون في القياس على ما سُمح من هذا الأخير على قولين :
أحدهما : أنه مقيس لأنه قد كثر في كلامهم . والثاني : أنه لا يقال إلا حيث سُمح
لخروجه عن باب لحاق التاء ، وهو إسناد الفعل إلى مؤنث ، وهو هنا إنما أسند إلى
مذكر .

ثم هذه التاء يجوز إثباتها واسقاطها في جميع ما تلحق فيه ، إلا في موضعين :
أحدهما : أن يكون الفاعل ضمير غيبة متصلًا ، سواء أكان التانيث حقيقيًا أم غير
حقيقي ، إذا كان مفرد مفرد مؤنث أو مثناة أو جمعًا لنسب عائل ، كان واحد مذكراً
أو مؤنثاً ، لكن بشرط ألا تلحق النون ، إذ لا تجتمع التاء معها أبداً كما تقدم . وأمثلة
هذا الموضع : هُنْتُ قَامَتْ ، وَالشَّمْسُ طَلَعَتْ ، وَالْهِنْدُ انْ قَامَتْ ، وَالِدِ ارَان تَهْدَتْكَ ،
وَالجَفْنَاتُ انْ كَسَرَتْ ، وَالْجَزْوُجُ انْ كَسَرَتْ . فَإِنْ قُلْتَ فِي هَذَا (انْ كَسَرَتْ) لم يكن سبيل إلى
لحاق التاء لأجل النون . فَمَا قول الشاعر :

فَلَا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا
وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ ابْقَالَهَا (١)

فضرورة ، لأنه لم يلحق التاء في (أبقل) مع أن فاعله ضمير غيبة متصل به ، يفسره
مفرد مؤنث وهو الأرض . فَإِنْ قُلْتَ : هَلَّا قَارَ هَذَا الشَّاعِرُ : (أبقلت ابقالها) بالحقاق
التاء مع نقل حركة الهمزة بعد ها إليها ، فكان بذلك يخرج عن الضرورة ، مع أن البيت
لا ينكسر بذلك ، فلم لم يفعله ؟ فالجواب : أن نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ليس
من لغة جميع العرب ، إنما هو من لغة بعضهم ، ولعل هذا الشاعر لم يكن ممن لغته

(٢) من المتأثرين بحامد بن جوين اللطائي ، يصف أرضاً مخصبة لكثرة الفيث .

والمزنة : واحدة المزن ، وهو السحاب . والودق : المطر ، وأبقلت : أخرجت
البقل وهو النبات .

وهو من شواهد الكتاب : ٤٦/٢ ، ومجاز القرآن : ٦٧/٢ ، والرّد على النحاة : ٨٢
وشرح المفصل : ٩٤/٥ ، والخصائص : ٤١١/٢ ، والمحتسب : ١١٢/٢ ، والتصريح

٢٧٨/١ ، والاقتران : ٧٧ ، والخزانة : ٢١/١ ، ٢٣٠/٢ .

(١)
ذلك .

والموضِّح الثاني : أن يكون الفاعل ظاهراً قد وُجِدَتْ فيه ثلاثة شروط : أن يكون
التأنيث حقيقياً ، والألَّا يفصل بين الفعلِ وفاعله بفواصلٍ معتدٍ به ، وأن يكون الفاعلُ
مفرداً مؤنثاً أو مثنىً أو جمعه سالمةً بالألفِ والتاءِ نحو : قامتْ هندٌ ، وقامتِ الهندانُ ،
وقامتِ الهنداتُ ، إلَّا أن تلحق النونُ مع جمعِ السالمةِ فلا سبيلَ إذ ذاك إلى التاءِ نحو :
تمن الهندات في لفة (أكلوني البراغيث) . فأما ما حكاه سيويوه من قولهم : (قال
فلانة)^(٢) ، فلم تلحق التاء مع اجتماعِ الشروطِ الثلاثةِ ، فهذا نادرٌ لا يقاسُ عليه . وأمَّا
قوله تعالى : (إذا جاءك المؤمنات)^(٣) / من غير تاءٍ مع أنَّ المؤمنات قد وُجِدَتْ فيه ثلاثة
الشروط ، فإنه على حذفِ الموصوفِ وإقامةِ الصفةِ مقامه ، والأصل : إذا جاءك النساءُ
المؤمنات . ولا شك أنَّ النساءَ جمعٌ تكسيرٌ^(٤) لا تجب التاء معه ، فبقى الحكم في الفصل
على ما كان عليه قبل حذفِ الموصوفِ مراعاةً له ، إذ هو مقدرٌ مرادٌ والكافُ في (جاءك)
فاصلٌ لا يعتد به لاتصاله بالفعلِ ، وكونه على حرفٍ واحدٍ ، فليس سقوطُ التاءِ من (جاء)
لمكان هذا الفاصلِ ، وما هذا هذين الموضعين فأنت بالخيار في حذفِ العالمةِ وإثباتها
نحو : طلعتِ الشمسُ ، وطلعَ الشمسُ . وقال تعالى : (فمن جاءه موطئة)^(٥) . لأجل
أنَّ التأنيث غير حقيقي ، ولقولهم : حضرَ القاضي اليومَ امرأةٌ ، فامرأةٌ هو فاعلُ (حضر)
وتأنيثه حقيقي ، ولكن لم تلحقِ العالمةُ لأجل الفصلِ بالمفعولِ والظرفِ . والفصلُ بين
الفعلِ وفاعله إن كان بالألَّا فالأحسنُ ألا تلحقِ العالمةُ نحو : ما قامَ إلاَّ هندٌ ، ويجوز
لحاقها قليلاً وعليه قراءة : (ثم لم تكن فتنتهم إلاَّ أن قالوا)^(٦) . بالتاءِ في (تكن)
ونصب فتنة ، وأنت القول كما تقدَّم حملاً على المعنى .

(١) انظر البسيط لابن أبي الربيع : ١١٥ - ١١٦ ، وغاية الأمل ص : ٤٦ .

(٢) انظر الكتاب : ٣٨/٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٩٦/٢ .

(٣) من الآية : (١٢) من سورة الممتحنة .

(٤) قلت : والصحيح إنَّه اسم جمع .

(٥) من الآية : (٢٧٥) من سورة البقرة .

(٦) من الآية : (٢٣) من سورة الأنعام ، وقد تقدمت في ص :

وَزَعَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ لِحَاظَ التَّاءِ مَعَ الْفِعْلِ بِ (إِلَّا) لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ (١) ، وَليْسَ ذَلِكَ بِصَحِيحٍ ، وَتَرَدُّ عَلَيْهِ الْآيَةُ الْمَذْكُورَةُ .

وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ بِخَيْرٍ (إِلَّا) نَحْوَمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِمْ : حَضَرَ الْقَاضِي الْيَوْمَ امْرَأَةٌ ، فَالْأَحْسَنُ لِحَاظَ التَّاءِ ، وَبِجُوزِ حَذْفِهَا قَلِيلاً ، وَبِجُوزِ أَنْ تَقُولَ : قَامَ الْهِنْدُ ، وَقَامَتِ الْهِنُودُ ، لِأَنَّهُ جَمْعٌ تَكْسِيرٌ .

وَالثَّانِيَةُ الْحَقِيقِيَّةُ هِيَ : مَا لَهُ فَرْجٌ بِأَزَاثِهِ ذَكَرَ كَالنِّسَاءِ وَإِنَاثُ الدَّوَابِّ .

وَحُكْمُ الْمَضَارِعِ فِي لِحَاظِ التَّاءِ الْمَفْتُوحَةِ أَوْلَاهُ حُكْمُ الْمَاضِي فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ ، وَكَذَلِكَ الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَاسْمُ (كَانَ) وَأَخْوَاتِهَا حُكْمُ الْفَاعِلِ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِ تَسَاءِ الثَّانِيَةِ فِي الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ .

وَإِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مَعْنَى أَوْ مَجْمُوعاً لَمْ تَلْحَقْ فِعْلُهُ عِلْمَةً لِتَثْنِيَةِ فَاعِلِهِ وَلَا لَجَمْعِهِ مَطْلَقاً ، أَمَّا إِنْ كَانَ الْفَاعِلُ ضَمِيحاً مُتَّصِلاً فَادَّبَتْ مِنْ بَرُوزِهِ الْفَاءُ فِي التَّثْنِيَةِ نَحْوُ : الزَيْدُ إِذَا يَقُومَانِ ، وَوَأَوَّأَ فِي جَمْعِ الْمَذْكُورِ الْعَائِلِ أَوْ مَا أُجْرِيَ مَجْرَاهُ نَحْوُ : الزَيْدُ وَنَ قَامُوا ، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (كُلُّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ) (٢) ، أَجْرَاءً لِلشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالنَّجْمِ مَجْرَى الْعَائِلِينَ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (٣) هَذِهِ الْآيَةُ .

وَنُوناً فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ نَحْوُ : الْهِنْدَاتُ قَمِنَ ، وَقَدْ يَكُونُ أَيْضاً فِي هَذَا كَتْمِيرِ الْوَاحِدَةِ وَتَلْزِمُهُ التَّاءُ وَلَكِنَّهُ قَلِيلٌ نَحْوُ : الْهِنْدَاتُ قَامَتِ ، وَالنِّسَاءُ خَرَجَتِ ، وَعَلَى قِيَاسِهِ جَاءَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي الْمَقْرَبِ : ٣٠٦/١ : (إِذَا أَسْنَدَ الْفِعْلَ إِلَى الْمُؤَنَّثِ ، فَسَانَ فَصْلَ بَيْنَهُمَا بِ (إِلَّا) لَمْ تَلْحَقْهُ عِلْمَةٌ ثَانِيَةً نَحْوَ قَوْلِكَ : مَا قَامَ إِلَّا الْهِنْدُ ، وَلَا يُقَالُ : (مَا قَامَتِ) إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ) . وَانظُرْ أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ : ١١٣/١ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (٣٣) مِنْ سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ ،

(٣) انظُرْ ص : ٥٩

تَرَكْنَا الْخَيْلَ وَالنَّعْمَ الْمُنْدَىٰ وَوَقَلْنَا لِلنِّسَاءِ بِهَا أَقْيَمَىٰ (١)

أَلَا تَرَاهُ خَاطَبَ النِّسَاءِ خِطَابَ الْوَاحِدَةِ مِنَ الْمُؤنَّثِ فِي قَوْلِهِ (أَقْيَمَى) .

ويجوز في ضمير جمع غير العاقل مطلقاً وجهان :

أن يكون نوناً كضمير جمع المؤنث العاقل ، وأن يكون على حكم ضمير الواحدة من

المؤنث وتلزمه / إِذْ ذَاكَ التَّاءُ ، وسواءً أكان الواحد في جمع غير العاقل مذكراً (أ / ١٨)

أم مؤنثاً ، فتقول : الأجزاء انكسرن ، أو انكسرت ، والجففات انكسرن ، أو انكسرت

أيضاً ، غير أن الأفضح أن تنظر فإن كان الجمع يراد به القليل من ثلاثة إلى عشرة

كان ضميره نوناً ، وإن كان يراد به الكثير من أحد عشر فما زاد كان ضميره على حكم

ضمير الواحدة ، فتقول : الأجزاء انكسرن ، والجزوع انكسرت ، قال تعالى : (إِنَّ عِدَّةَ

الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا) . ثم قال : (مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حَرَمٌ فَلَا تُزَلُّوا فِيهِنَّ) (٢)

فأعاد على الاثنى عشر ضمير الواحدة في قوله (مِنْهَا) ، وأعاد على الأربعة ضمير

الجماعة من المؤنث في قوله (فِيهِنَّ) . وإنما كان الأفضح ما ذكر من التفصيل حملاً

على باب التأنيخ ، لأنك تقول فيه : كتبت لثمان خلون ، ولثلاث عشرة غلت .

وإن لم يكن الفاعل المثني أو المجموع ضميراً متصلاً لم تلحق الفعل ألف ، ولا واو

، ولا نون ، فتقول : قام أخواك ، وقام أخوتك ، وقامت الهندات . ولبعض العرب (٣)

هنا لغة قليلة تسمى لغة أكلوني البراغيث ، وهي الحاق الفعل ألفاً في التثنية

وواواً في جمع المذكر العاقل أو ما أجرى مجراه ، ونوناً في جمع المؤنث ، وفي جمع

المذكر غير العاقل ، وفي جمع التكسير من جمع المذكر العاقل نحو :

(١) من الوافر لجربير من قصيدة يهجو فيها الأخطل ، وهو في ديوانه ص : ٤٠١

وفيه (منعنا الجوف) مكان (تركنا الخيل) . المندى : من ندى الأبل ،

رها حول الماء ، وانظره في البحر المحيط : ٢٦٣ / ٧ .

وذكره ابن عصفور في المقرب : ٣٠٣ / ١ ، ولم ينسبه وكذلك فعل محققا المقرب ،

وذكره صاحب معجم الشواهد العربية : ٣٧١ / ١ ، ولم ينسبه أيضاً .

(٢) من الآية : (٣٦) من سورة التوبة .

(٣) قيل : هم طي ، وقيل : أزد شنوءة ، أو بلحارث ، انظر : أمالي الشجرى :

١٣٢ / ١ ، والأشموني : ٤٨ / ٢ ، ومعاني القرآن للأغفش : ٢٦٢ / ١ .

قاما أخواتك ، وقاموا أخوتك ، وأكلوني الجرافيث ، وقمن المهندات ، وانكسرت الجزوع
أو الأجزاع ، وقمن الرجال ، قال الشاعر :

ولكن ديا في أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقرية^(١)

فالحق النون في (يعصرن) لأن فاعله جمع ، وهو (أقارب) وهو جمع تكسير
لذكر عاقل ، وعلى هذه اللفظة جاء الحديث : (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل
وملائكة بالنهار)^(٢) . فهذا الحديث مثل : قاموا أخوتك ، ويقومون أخوتك .

فأما قوله عز وجل : (وأسروا النجوى الذين ظلموا)^(٣) ، فليس (الذين) فاعلا
والواو في (أسروا) علامة للجمع على هذا الحديث المذكور ، لأنه لا ينفى الحمل على
هذه اللفظة ما وجدت عنها مندوحة ، والآية تحتمل أن تكون فيها الواو في (أسروا)
ضميراً هو الفاعل ، يعود على الناس ، والذين بدل منه ، فيجب حملها على هذا ،
وعليه حملها سيويه^(٤) رحمه الله .

وحكم المضارع والماضي في هذا سواء ، وكذلك المفعول الذي لم يسم فاعله ،

واسم (كان) وأخواتها ، حكم الفاعل في هذا كله .

* * *

(١) من الطويل ، وهو للفرزدق يهجو عمرو بن عفراء الضبي ، بأنه قروي من ديارف
وهي قرية بالشام ، وهوران بالفتح ، من مدن الشام أيضا . والسليط : الزيت .
انظره في : ديوانه : ٤٦ / ١ ، والكتاب : ٤٠ / ٢ ، ومعاني القرآن للأغفش :
٢٦٣ / ١ ، والتبصرة : ١٠٨ / ١ ، وأمالى ابن الشجري : ١٣٣ / ١ ، والغصائص
١٩٤ / ٢ ، وشرح المفصل : ٨٩ / ٣ ، ٧ / ٧ ، وعراب القرآن للنحاس : ٥١١ / ١
والبسيط : ١١٩ ، والخزانة : ٣٨٦ / ٢ ، ٢٩٣ / ٣ ، ٣٣٤ .

(٢) أخرجه البخاري (فتح الباري : ٣٣ / ٢) في كتاب مواقيت الصلاة - باب فضل

صلاة العصر ، حديث رقم (٥٥٥) .

ومسلم بشرح النووي : ١٣٥ / ٥ - في كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب فضل
صلاة الصبح والعصر والمحافظة عليهما .

والنسائي في سننه : ٢٠٤ / ١ ، في كتاب الصلاة - باب فضل صلاة الجماعة .

ومالك في الموطأ : ١٢٠ / ١ - في كتاب قصر الصلاة في السفر ، حديث رقم (٨٢)

(٣) من الآية : (٣) من سورة الأنبياء ، وينظر اعراب هذه الآية في التبيان : ٢ / ٩١١

والبحر المحيط : ٢٩٧ / ٦ ، ومعاني القرآن : ١٤٨ / ٢ .

(٤) انظر الكتاب : ٤١ / ٢ .

وأما المفعول به فهو : الاسم المنصوب على أنه محلُّ لفعلِ الفاعلِ خاصَّةً
 نحو : ضربتُ زيداً ، والنَّاصِبُ له الفعلُ نحو ما تقدَّم ، أو اسمُ الفاعلِ بمعنى الحال
 أو الاستقبال نحو : مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً ، أو مِثَالٌ من الأمثلة التي تعمل عمل
 اسمِ الفاعلِ نحو : / مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً ، أو المصدر المقدَّر بـ (أَنْ) والفعل (ب / ١٨)
 نحو : عجبتُ من ضَرْبِكَ زيداً ، أو المصدر النائب نائب الفعل نحو : ضَرْباً زيداً ،
 تريد : اضرب زيداً ، أو الظرفُ ، أو المجرور إذا نابَ نائبَ الفعل في باب الأغراء
 نحو قوله تعالى : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ) (١) . فأنفسكم مفعولٌ منصوبٌ بعليكم ، لأنه نائب
 نائب (الزموا) ، وكذلك تقول : دونك عمراً ، أى : خذهُ ، أو اسمُ الفعلِ نحو :
 تراك زيداً ، تريد : اترك زيداً .

ومرتبة المفعول به أن يكون بعد الفاعل ، ثم قد يتقدَّم عليه لزوماً أو جوازاً .
 وينقسم بهذا النظر ثلاثة أقسام (٢) :

قسمٌ يلزم فيه تقدُّمُ الفاعلِ على المفعول ، وهو أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً نحو :
 ضربتُ زيداً ، أو يكون المفعول مقروناً بالفاعل نحو : ما ضربَ زيدٌ إلا عمراً ، أو فسى
 معنى المقرون بالفاعل نحو : إنما ضربَ زيدٌ عمراً ، أو يكون الفاعل مضافاً إليه المصدر
 المقدَّر بـ (أَنْ) والفعل نحو : عجبتُ من ضَرْبِ زيدٍ عمراً ، أو يعدم الفارق بين الفاعل
 والمفعول نحو : ضَرْبَ موسى عيسى . والفارق إما من اللفظ وإما من المعنى ، والذي
 من اللفظ نحو : ضربَ زيدٌ موسى ، وضربتُ موسى سلمى ، وضربَ موسى المقاتل عيسى .
 والذي من المعنى نحو : أكل الكثرى موسى .

وقسمٌ يلزم فيه تقدُّمُ المفعولِ على الفاعل (٣) ، وهو أن يكون المفعول ضميراً متصلاً
 والفاعل ليس كذلك نحو : ضربتُ زيداً ، أو يكون الفاعل مقروناً بالفاعل نحو : ما ضربَ عمراً

(١) من الآية : (١٠٥) من سورة المائدة .

(٢) قسم ابن أبي الربيع في البسيط ص : ١٢٦ - ١٢٩ ، وابن الفخار في شرح الجمل :

٣ المفاعيل من حيث تقدُّمها وتوسطها وتأخرها إلى سبعة أقسام .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٦٤ .

إِلَّا زَيْدٌ ، أَوْ فِي مَعْنَى الْمَقْرُونِ بِالْأَنْحُو : إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ ، أَوْ يَكُونُ الْمَفْعُولُ مَضَافًا إِلَيْهِ الْمَصْدَرُ الْمَقْدَّرُ بِأَنَّ وَالْفِعْلُ نَحْوُ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ عَمْرِو زَيْدٌ ، أَوْ مَضَافًا إِلَيْهِ اسْمُ الْفَاعِلِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرًا أَبُوهُ ، أَوْ يَتَّصِلُ بِالْفَاعِلِ ضَمِيرٌ يَحْصِدُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ نَحْوُ : ضَرَبَ هَذَا فُلَانٌهَا وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَإِذَا ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) (١) ، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ) (٢) .

وَقَسْمٌ يُجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ : تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ وَالْعَكْسُ . وَهُوَ مَا عُدَّ دَلَالَةً نَحْوُ : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، نَعَمْ تَقْدِيمُ الْأَسْمَاءِ فِي الْأَخْبَارِ أَوْ الْأَشْرَفِ مِنْهُمَا أَوْلَىٰ كَمَا قَالَ سَيِّبِيُّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ : يَقْدُمُونَ فِي كَلَامِهِمْ مَا هُمْ بِهِ أَهْمٌ وَبَيَانُهُ أَعْنَى (٣) فَإِنَّمَا قَدَّمَ الْمَفْعُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لِحُومَهَا) (٤) لَشَرْفِهِ وَعَظَمَتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى . وَمُرْتَبَةُ الْحَامِلِ أَنْ يَكُونَ مَقْدَمًا عَلَى الْمَفْعُولِ ، وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفَاعِلِ فَلَازِمٌ لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْحَدِّ ، ثُمَّ قَدْ يَتَقَدَّمُ الْمَفْعُولُ عَلَى الْحَامِلِ ، وَهُوَ بِهَذَا النَّظَرِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

قَسْمٌ يَلْزَمُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَى الْحَامِلِ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ اسْمَ شَرْطٍ نَحْوُ : مَنْ تَضَرَّبَ أَضْرِبُهُ ، فَمَنْ مَفْعُولٌ بِتَضَرِّبٍ وَجِبَ تَقْدِيمُهُ لَتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الشَّرْطِ ، قَالَ تَعَالَى : (أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) (٥) / ف (أَيَا) مَفْعُولٌ بِتَدْعُوا ، وَهِيَ (٦ / ١) شَرْطِيَّةٌ ، وَ (تَدْعُوا) مَجْرُومٌ بِحَذْفِ نُونِهِ لِأَنَّ الْوَاوَ دَالَةٌ عَلَى الْجَمْعِ وَ (مَا) بِمَعْنَى (أَيْ) زَائِدَةٌ . وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ) (٦) ، وَقَوْلُهُ : (وَمَا يَمْسِكُ) (٧) فِيهَا مَفْعُولٌ مَقْدَمٌ وَهِيَ شَرْطِيَّةٌ .

-
- (١) من الآية : (١٢٤) من سورة البقرة .
 (٢) من الآية : (١٥٨) من سورة الانعام .
 (٣) وعبارة سيبيويه ت/ عبد السلام هارون : (٣٤ / ١) انما يقدمون الذي بيانه
 أهم لهم وهم بيانه أعنى . . .) .
 (٤) من الآية (٣٧) من سورة الحج .
 (٥) من الآية : (١١٠) من سورة الاسراء .
 (٦) من الآية : (٢) من سورة فاطر .

أو يكون المفعول اسم استفهام نحو : مَنْ ضَرَبْتَ ؟ فمن مفعول بضررت — لم
تقدّمه لأنه اسم استفهام . ومن هذا قوله : (إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ
شَيْءٍ) . (١) إذا جعلنا (ما) استفهامية كما فعل سيبويه (٢) رحمه الله ، فهى
مفعول بتدعون واجب التقديم .

أو يكون المفعول (كم) الخبرية نحو : كم غلام ملكك ، فكم مفعول بملكك .
أو يكون المفعول ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله نحو : (أَيَّاكَ نَعْبُدُ) (٣)
فأياك مفعول بنعبد واجب تقديمه لأنه لو أُخِّرَ لصار مُتَّصِلاً ، فكنت تقول : (نعبدك)
ولم يكن ليتمكنك ما قصدته من الانفصال .

فإن كان الضمير مع التأخر لا يلزم اتصاله لم يكن واجب التقديم نحو : القائم
إياك حسبتُ ، وإن شئت قلت : القائمُ حسبتُهُ إياكَ ، لأنَّ مثل هذا لا يتصل ،
وكذلك مثل : القائم إياه حسبتك وإن شئت قلت : القائمُ حسبتك إياه ، لأنَّ مثل
هذا يجوز انفصاله مع التأخر .

أو يكون المفعول منصوباً بجواب (أمّا) وليس فى جملة الجواب ما يصح تقدّمه
سوى المفعول نحو قوله تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ) (٤)
فاليتم مفعول بتقهر ، وكذلك السائل مفعول بتنهر ، وهذا المفعول واجب
التقديم إذ ليس فى جملة الجواب التى هى (لا تقهر اليتيم ، ولا تنهر السائل)
ما يتقدم سوى المفعول ، ولا بدّ من تقديم شيء ما بعد هذه الفاء عليها ، فأما نحو :

(١) من الآية : (٤٢) من سورة الصنكيات ، وتتمتها : (وهو العزيز الحكيم) .
وقراءة : (ما تدعون) بالتاء هى قراءة الجمهور . وقرأ أبو عمرو وعاصم :
(ما يدعون) بالياء . انظر حجة القراءات : ٥٥٢ ، والبحر المحييط

١٥٣ / ٧ ، والاتحاف : ٣٤٦ .

(٢) الكتاب : ١٤٨ / ٣ ، وانظر البيان : ٢٤٥ / ٢ ، والتبيان : ١٠٣٣ / ٢ .

(٣) من الآية : (٥) من سورة الفاتحة .

(٤) الآيتان : (٩ - ١٠) من سورة الضحى .

أما زيداَ فضربتُ اليومَ ، فليس زيدٌ فيه بواجب التقديم لأنَّك إن شئتَ قدَّمتَ الظرفَ
فقلت : أما اليومَ فضربتُ زيدا .

وقسمٌ يلزمُ فيه تقديم العامل على المفعول وهو أن يكون العامل غير متصرف (١) نحو:
ما أحسنَ زيداَ ، فزيداً لا يتقدم على (أحسن) أبداً لأنه لا يتصرف إن لا يستعمل
منه سوى هذا اللفظ ، لا يقال : ما يحسن زيدا .

أو يكون المفعول ضميراً متصلاً نحو : ضربتُ زيداً ، أو (أن) ومعمولها نحو:
كرهتُ أنكَ قائم ، لا يجوز : أنكَ قائم كرهت ، لأنَّ (أن) لا تقع صدر الجملة .
أو يكون المفعول مقروناً بالآ أو في معنى ذلك نحو : لم اضرب إلا عمراً ، وإنما
ضربتُ عمراً .

وقسمٌ أنت فيه بالخيار إن شئتَ قدَّمتَ المفعولَ على العاملِ وإن شئتَ أخرته عنه
وهو ما عدا ذلك نحو : ضربتُ زيداَ ، وإن شئتَ قلت : زيداَ ضربتُ .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٦٤ .

”نوع منه آخر“^(١)

الكلام في هذا الفصل على الموصولات وهي على قسمين: حُرُوفٌ ، وأَسْمَاءٌ .
 فالحُرُوفُ : (أَنْ) و(أَنَّ) و(مَا) و(كَيْ) المصدريات. وزاد فيها ابنُ مالِكٍ
 (لَوْ) بعد مُشعرٍ / بتمن فجعلها مصدريةً^(٢) موصولةً ، ومثالها قوله تعالى : (٤/١٩)
 (يَوْمَ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ) أي : تحميره ، وقوله سبحانه : (وَالَّذِينَ كَفَرُوا
 لَوْ تَغْفِلُونَ) (٤) أي : ودوا فغفلتكم . وقوله عز وجل : (وَلَوْ تَدْرِكُونَ) (٥) أي : ودوا
 ادركوا . والمفهوم للتمنى هو (وَلَوْ وَيَوْمَئِذٍ) وغيره من النحويين يرون (لَوْ) هذه
 باقيةً على بابها من الشرطية فيما مضى ، وجوابها محذوف يدل عليه الخلل قبلها ،
 والتقدير : لَوْ يعمَّر ألف سنة لوافق ذلك غرضه . وكذلك لو تغفلون عن أسلحتكم
 وأمتعتكم لوافق ذلك غرضهم ، أو لفرحوا بذلك ولسروا به ، أو ما كان نحو هذا في
 المعنى ، والجملة من (لَوْ) وما بعدها مفسرة لفعل (وَدَّ) أو (يُودُّ) المحذوف ،
 أي : يود أحدكم طول العمر ، وودَّ الذين كفروا وجود الظفر عليكم أو مصـ
 الخلة منكم .

(١) الجمل ص : ٢٤ ، وقال ابن أبي الربيع في البسيط : ١٢٩ : (الهاء عائدة
 على الباب (يريد الهاء في منه) ولو عادت على الفاعل والمفعول لقال : نوع
 منهما) . هذا وقد ذهب كلُّ ابن خروف في شرح الجمل : ١٣ ، وابن عصفور
 في شرح الجمل : ١٦٨/١ ، إلى أن الهاء في (منه) عائدة على الفاعل
 والمفعول .

(٢) والسي ذلك ذهب الفراء والقاسمي ، وأبو البقاء ، والتبريزي .

انظر التسهيل : ٣٨ ، وشرح الزاوية الشافية : ٣٠٢/١ ، والهمج : ٢٠٨/١ .

(٣) من الآية : (٩٦) من سورة البقرة .

(٤) من الآية : (١٠٢) من سورة النساء .

(٥) من الآية : (٩) من سورة القلم . وانظر البحر المحيط : ٣٠٩/٨ .

(٦) وعليه الجمهور ، وأيده السيوطي في الهمج : ٢٨٠/١ .

ونظير هذا في حذف المفعول لتفسيره بالجملة قوله تعالى : (وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) (١) فمفعول (وَعَدَّ) محذوف لتفسير الجملة له ، والتقدير : وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا .
والأسماء : (مَنْ) و (مَا) وَالَّذِي ، وَالتَّى ، وَأَيُّ ، والألف واللام بمعنى
الذي أو التي ، و (ذُو) في لغة طيِّ و (ذَا) إذا كانت مع (ما) أو (مَنْ)
الاستفهاميتين وأريدَ بها معنى الذي أو التي نحو : (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ
قُلِ الْعَفْوَ) (٣) ، التقدير : يسألونك ما الذي ينفقونه قل هو العفو ، وهذا على قراءة
رفع العفو ، وعلى هذا أنشد سيويه وهو مثل القراءة المذكورة ، وهي قراءة أبي
عمرو :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يَحَاوِلُ أَنَحَبُّ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَّالٌ وَيَاطِلُ (٤)

أى : ما الذي يحاوله أنحب أم ضلالٌ وياطلٌ . وربما استعطت في الشعر (ماذا)
كلها اسمًا موصولًا بمنزلة (الذي) وعلى هذا حمل سيويه قول الشاعر :

(١) الآية : (٦) من سورة الطائفة . وانظر التبيان : ١ / ٤٢٥ .

(٢) (يسألونك) ساقطة من الأصل .

(٣) من الآية : (٢١٦) من سورة البقرة . قرأ أبو عمرو : (قل العفو) بالرفع
فجعل (ما) اسمًا ، و (ذَا) غيرها وهي في موضع (الذي) رت : العفو ،
فرفع .

وقرأ الباقر : العفو بالنصب ، فجعلوا (ماذا) اسمًا واحدًا بمعنى
الاستفهام ، انظر حجة القراءات : ١٣٣ - ١٣٤ ، والبحر المحيط : ٢ / ١٥٩ ،
والاتحاف : ١٨٨ ، والنشر : ٢ / ٢٢٧ .

(٤) من الطويل ، للبيد بن ربيعة ، يقول : أسألوه عن هذا الذي هو فيه ، أهو
نذرٌ نذره على نفسه فرأى أنه لا بدَّ من فعله ، أم هو ضلالٌ وياطلٌ من أمره ؟
والنحب : النذر .

انظره في : ديوانه : ٢٥٤ ، والكتاب : ٤١٧ / ٢ ، ومعاني القرآن : ١ / ١٣٩
وأما ابن الشجري : ١٧١ / ٢ ، ٣٠٥ ، والتبصرة : ١ / ٥١٨ ، ومجاز
القرآن : ٢ / ١٤٨ ، والجمل : ٣٣٦ ، وشرح الفصل : ١ / ١٦٥ ، ٣ / ١٤٩ =

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتَقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمَغْيِبِ تَبَيَّنِي (١)
أى دَعِيَ : الذى علمته .

وكلُّ واحدٍ من هذه الأسماء يكون موصولاً وغير موصول، إلاَّ (الذى) و (التى)
فلا يخرجان من هذا الباب .

وفى (الذى) أربع لغات : إثبات الياء ساكنة وهى المشهورة ،
وتشديد الياء (الذى) وحذف الياء (الذى) وحذفها مع تسكين الذال (الذى) ،
ومثلها فى (التى) قال الشاعر :

وَلَيْسَ الْمَالُ فَاعِلُهُ بِمَالٍ وَأَنْ انْفَقْتَهُ إِلَّا لِلذَّيِّ (٢)
تَنَالُ بِهِ الْحَلَاءَ وَتَصْدُقُ بِهِ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيكَ وَلِلْمَصْفَى (٣)

= والحلل : ٣٩٩ ، وشرح التسهيل : ٢١٩ / ١ ، والمخصص : ١٠٣ / ١٤ ،
واللسان : (حول) . والجمل لابن شقير ص : ٢٩٨ .
(١) من الوافر ، وهو من شواهد سيويه المجهولة التى لم يعرف قائلها ، ونسبه
السيوطى فى شرح شواهد المغنى : ٦٩ عرضا الى المثقب العبدى ، قال
البخداوى فى الخزنة : ٥٥٦ / ٢ : (وزعم الصينى وتبعه السيوطى فى شرح
شواهد المغنى على أنه من قصيدة للمثقب العبدى ، ثم قال : وهذا لأصل
له) .

وانظر الكتاب : ٤١٨ / ٢ ، والمهجع : ٢٩١ / ١ ، واللسان : (ذا) .

(٣) البيتان من الوافر ، وقائلهما مجهول ، استشهد بهما ابن الشجرى فى
أماله : ٣٠٥ / ٢ ، والرضى فى شرح الكافية : ٤٠ / ٢ ، والشلوين فى
التوطئة : ١٦٤ ، وابن منظور فى اللسان : (لذا) ، وابن الأنبارى فى
الانصاف : ٦٢٥ / ٢ ، وروايته :

وليس المال فاعله بمال من الأقوام إلا للذى
ينال به الملاء ويمتهنه لأقرب أقربيه وللقصى

وابن مالك فى شرح التسهيل : ٢١٢ / ١ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٥٤ / ١ ،
والخزنة : ٤٩٧ / ٢ .

وقال الآخر :

وَالَّذِ كَوُشَاءَ لَكُنْتُ صَخْرًا أَوْ جَبَلًا أَشْمَ مَشْخِرًا (١)

وقال الآخر :

فَكُنْتُ وَالْأَمْرَ الَّذِي قَدْ كِيدَا كَالَّذِ تَزْبَى زَبِيَةً فَاصْطِيدَا (٢)

ولا يوثق بالتاء إذا وقع على المؤنث من هذه الأسماء ، إلا (أئ) و (نو) الطائفة في بعض اللغات فنقول : آية وذات . قالوا : (بالفضل نو وفضلكم الله به ، والكرامة

ذات أكرمكم الله به) (٣) أرادوا بالفضل الذي والكرامة التي ، وأرادوا أيضاً (بها)

ولكنهم نقلوا حركة الهاء إلى الباء ووقفوا بالسكون . / ومثال وقوعها على المؤنث بغير (أ / ٢٠)

تاء قول الشاعر :

= والشاهد فيهما قوله (للذي) حيث وردت هذه الكلمة بذال مكسورة وياء مشددة مكسورة ، وكسر هذه الياء بناء ، وليست الكسرة التي يقتضيها السلام في الاسم المعرب وذلك لأن الموصولات كلها مبنية لشبهها بالحرف شبهها افتقارياً ، وتشديد الياء في (الذي) و (التي) لغة من لغات العرب .

(١) من الرجز ، رواه بعضهم : (اللذ) بدون واو ، كما روى (لكانت) بسدل (لكنت) و (أصم) بدل (أشم) وتعرضوا لشرح معناه ومع ذلك لم ينسبه أحد قال البغدادي بعد أن شرحه : لا أعلم قائله ، وعله عند الله .

الخزانة : ٤٩٨ / ٢ ، والتوأمة : ١٦٤ ، والانصاف : ٦٧٦ / ٢ ، وشرح الكافية للرضي : ٤٠ / ٢ ، والكافية الشافية : ٢٥٤ / ١ .

(٢) من الرجز ، قيل : لرجل من هذيل ، وقيل : لرؤية بن الصجاج وتزبى :

اتخذ زبية ، والزبية - بضم الزاي وسكون الباء - حفرة بعيدة الغور تصنع لاصطياد السبع ، إذا وقع فيها لم يستطع الخروج منها .

والشاهد فيه قوله (كاللذ تزي) حيث وردت كلمة (اللذ) محذوفة الياء ساكنة الذال .

انظر الانصاف : ٦٧٢ / ٢ ، والتوأمة : ١٦٤ ، واللسان : (ذ ا) وشرح الكافية

للرضي : ٤٠ / ٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٥٥ / ١ ، والخزانة : ٤٩٧ / ٣ .

(٣) هذا قول لبعض العرب أورده ابن منظور في (نو ، وذوات) قال : قال شمر :

فَانَّ الْمَاءَ مَاءً أَبِي وَبَعْدِي وَيَثْرِي ذُو حَفْرَتٍ وَذُو طَوَيْتٍ (١)
 يريد : التي حفرت والتي طويت ، لأنَّ البئرَ مؤنثة ، قَالَ تَعَالَى : (وَيَسْرُ
 مَعَطَّلَةٌ) (٢) .

وليس من هذه الأسماء ما يعرب إلاَّ (أئ) حملاً على نظيرتها وهي (بعض)
 ونقيضتها وهي (كل) (٣) . وقد تبني أيضاً في مواضعها على ما تبين في باب الإعراب
 وهي أبداً تلزم الإضافة لفظاً أو نيةً إلى معرفة ، مثال النية ما أجازته سيبويه من قولك :
 اضرب أياً أفضل (٤) ، ومعنى الطائيين يعرب (ذو) إعراب (ذي) التي بمعنى صاحب ،
 قال الشاعر :

فَحَسْبِي مَنْ ذِي عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا (٥)

= قال الفراء سمعت اعرابياً يقول : بالفضل : (. . .) وانظر منحة الجليل بتحقيق
 شرح ابن عقيل : ١٥١ / ١ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٧٥ / ١ ، وأوضح المسالك
 . ١٥٥ / ١

(١) من الوافر لسنان بن الفحل الطائي ، يخاطب عبد الرحمن بن الضحاك فسي
 شأن بئر وقع فيها نزاع بين هيين من العرب .
 وهو من شواهد الانصاف : ٣٨٤ / ١ ، وأما ابن السجري : ٣٠٦ / ٢ ، والتوطئة
 ١٦٠ ، والحماسة لأبي تمام : ٣٠٢ / ١ ، وشرح المفصل : ١٤٧ / ٣ ، والبسيط :
 ١٤٣ ، وشرح التسهيل : ١٢٢ / ١ ، والمهمع : ٢٨٤ / ١ ، والأشمونى :
 ١٥٨ / ١ ، والخزانة : ٥١١ / ٢
 وزعم ابن عصفور في شرح الجمل : ١٧٧ / ١ ، أن (ذو) خاصة بالمذكر ، وأنَّ
 المؤنث يختص ب (ذات) وأنَّ البئر في البيت مذكر بمعنى القليب . وانظر
 التهذيب : ٤١ / ١٥ - ٤٥ .

(٢) من الآية : (٤٥) من سورة الحج .

(٣) ذكر ابن أبي الربيع في البسيط ص : ١٣٢ ، أن الموجب لا عراب (أئ) ثلاثة
 أشياء :

أحدها : الشبه .

الثاني : أنها نقيضة (كل) .

الثالث : أنها نظيرة (بعض) .

(٤) الكتاب : ٤٠١ / ٢ .

(٥) هذا عجز بيت من الطويل ، صدره :

أراد : مِنَ الَّذِي عِنْدَهُمْ .

والأكثرُ أَنْ تكون بالواو في الأحوال كُلِّهَا ، كما أَنَّ (ذات) منها مضمومة فـى
الأحوال كُلِّهَا . وليس من هذه الأسماء أيضاً ما يختلف لفظه إذا وقع على مثني
أو مجموع إلاَّ الَّذِي وَالَّتِي وذو الطائفة في أحدى اللغتين فيها ، وفي الأخرى تقول :
(ذو) وأنت تريد الاثنين أو الجمعي ، وتقول من الَّذِي إذا أردت الاثنين : (اللذان)
رفعاً ، و(اللذين) نصباً وخفضاً ، ومن الَّتِي : (اللتان) رفعاً ، و(اللتين) نصباً
وخفضاً .

ويجوز في النون مطلقاً التَّخْفِيفُ والتَّشْدِيدُ ، وبالتَّشْدِيدِ قرأ ابن كثيرٍ (١) (اللذانِ
واللَّذِينَ) (٢) .

وتقولُ من (الَّذِي) إذا أردت الجميع ، (الَّذَيْنِ) في الأحوالِ كُلِّهَا ، هذا هو
الأَفْصَحُ ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ (اللَّذُونِ) رفعاً و(اللَّذَيْنِ) نصباً وخفضاً ، وينو

= فَأَمَّا كَرَامٌ مُوسِرُونَ لِقِيَّتِهِمْ ٥
.....

وهو لمنظور بن سيعم بن نوفل أحد بني فقص ، وهو شاعر إسلامي مقلد ،
والبيت من قصيدة له يهجو فيها امرأته ومطالعها :
ذهبت إلى الشيطان أخطاب بنته

فأوقعها من شقوتي في حبالها

ويروى : (من ذو) . والشاهد في الحاسة لأبي تمام : ٥٨٤ / ١ ، وشرح
المفصل : ١٤٨ / ٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٧٤ / ١ ، وشرح التسمييل :
٢٢٣ / ١ ، وأوضح المسالك : ١٥٣ / ١ ، والمغنى : ٤٥٧ / ٢ ، وشرح ابن
عقيل : ٤٠ / ١ .

(١) هو عبد الله ، أبو معبد الحطار الدار الفارسي الأصل ، امام أهل مكة فـى

القراءة (٤٥ - ١٢٠ هـ) .

انظر ترجمته في طبقات القراء : ٤٤٣ / ١ .

(٢) (اللذان) من الآية : (١٦) من سورة النساء . و(اللذين) من الآية :

(٢٩) من سورة فصلت . انظر حجة القراءات : ١٩٣ - ١٩٤ ، والبحر

المحيط : ٤٩٥ / ٧ .

هَذَا يَلْ يَقُولُونَ : (اللَّائِينَ) فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : (اللَّائِينَ) رَفْعًا ،
و(اللَّائِينَ) نَصَبًا وَجَرًّا . (١)

وَحَذَفَ النُّونَ (٢) فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْمُسْتَحْتَمِلَةِ فِي الْمَثْنَى وَالْمَجْمُوعِ مِنْ (اللَّائِي

وَالَّتِي) بِجَائِزٍ مُطْلَقًا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَبْنَى كَلِيْبٍ إِنْ عَمِيَ اللَّائِي قَتَلَا الطُّووكَ وَفَكَكَا الْأَفْلَالَ (٣)

أَرَادَ : (اللَّائِيانِ) وَحَذَفَ النُّونَ . وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخَرِ :

وَأَنَّ الَّذِي هَانَتْ بَقْلُجُ دَمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ (٤)

(١) انظر المساعد : ١٤٢/١ ، وشرح اللوحة البدرية : ٣١٨/١ ، والهمج :

٠٢٨٥/١

(٢) نقل ابن الشجري في أماليه : ٣٠٧/٢ ، أَنَّ حَذْفَ النُّونِ لَفْعَةٌ . وَهِيَ لَفْعَةٌ

بَلَحْرَثِ بْنِ كَعْبٍ وَمَعْنَى رَيْبَعَةٍ ، كَمَا فِي أَوْضَاحِ الْمَسَالِكِ : ١٤٠/١

(٣) مِنَ الْكَامِلِ لِلْأَخْطَالِ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ يَفْتَخِرُ فِيهَا وَيَهْجُو جَرِيرًا . وَيَعْنَى بِمَعْنِيهِ :

عَمْرًا وَمَرَّةً ابْنِي كَلِثُومَ .

وَالشَّاهِدُ فِي الدِّيَوَانِ : ١٠٨/١ ، وَالْكِتَابُ : ١٨٦/١ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ٢٢٣/١ ،

وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٠٦/٢ ، وَالتَّوَطُّعَةُ : ١٦٥ ، وَشرح التَّسْهِيلِ : ٦٦/١ ،

٢٠٣ ، وَشرح الكافية الشافية : ٢٦٢/١ ، وَشرح الألفية للسيوطي : ٢٠ ،

وَالخِزَانَةُ : ٤٦٩/٢ .

(٤) مِنَ الطَّوِيلِ لِأَشْهَبِ بْنِ رَمِيْلَةَ . وَقَلِي : مَوْضِعٌ بَيْنَ الْبَصْرَةِ وَضَرْبَةَ ،

وَقِيلَ : هُوَ وَادٌ بِطَرِيقِ الْبَصْرَةِ إِلَى مَكَّةَ بَيْتَانَهُ مَنَازِلٌ لِلْحَبَاجِ . وَهَانَتْ دَمَاؤُهُمْ :

أَيِ هَلَكَتْ ، وَالْمَرَادُ : أَنَّهُ لَمْ يُؤْخَذْ لَهُمْ بِدِيَةِ أَوْ قِصَاصِ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيُوبِيَةَ : ١٨٧/١ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ١٤٦/٤ ، وَالتَّبَصُّرَةُ :

٢٢٣/١ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٠٧/٢ ، وَمَجَازِ الْقُرْآنِ : ١٩٠/٢ ،

وَالتَّوَطُّعَةُ : ١٦٥ ، وَشرح الجمل لابن عصفور : ١٧٢/١ ، وَالسَّاعِدُ : ٣٨٧/٢

وَالخِزَانَةُ : ٥٠٧/٢ ، وَاللِّسَانُ : (فُلْج) .

أراد : وَإِنَّ الَّذِينَ . وجعل بعضهم (الذي) في هذا البيت ليس على حذف النون ولكن واقماً على الحَيِّ ، كأنه قال : وَإِنَّ الْحَيَّ الَّذِي ، ثم أعاد على الحَيِّ ضمير الجمع في قوله (د ماؤهم) حملاً على الممنى ، إذ الحَيُّ في المعنى جماعة . وكذلك أيضاً في قوله تعالى : (وَخَضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا) . قولان : (١)

أحدُهُما : أنه على حذف النون والأصل : كالذين خاضوا .

والآخر : أنه واقع على الغوى مصدر (خضتم) والتقدير : وخضتم كالخوفى الذى

خاضوه .

(و) الذي (قد يقع على المصدر كقوله تعالى : (ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ) (٢)

أى : ذلك التبشير الذى يبشره . وَإِنْ شِئْتَ أَيْضاً قُلْتَ مِنْ (الذي) فى الجمع (الألى)

قال الشاعر :

رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الْأَلَى يَخْذِلُونِي
عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِنْ يَتَقَلَّبُ (٣)

(الألى) هنا بمنزلة (الذين) .

وتقول من (التى) فى الجمع : اللَّاتِي وَاللَّاتِ ، وَاللَّوَاتِي ، وَاللَّوَاتِ / وَاللَّائِي (٢٠ / ب)

وَاللَّاءِ ، وَاللَّائَاتِ ، مَكْسُورًا مَطْلَقًا أَوْ مَعْرَبًا إِعْرَابَ الْهِنْدَاتِ ، وَاللَّوَاءِ ، وَاللَّوَا ،

وَاللَّائِي ، وَاللَّائِي ، وَاللَّائِي . قال زهير :

تَبَدُّ الْأَلَى بِأَتِينَهَا مِنْ وَرَائِهَا * (٤)

(١) من الآية : (٦٩) من سورة التوبة . وانظر التبيان : ٦٥٠ / ٢ - ٦٥١ .

(٢) من الآية : (٢٣) من سورة الشورى .

(٣) من الطويل لمرّة بن عداء الفقعسى ، وقيل : لعمر بن أسد الفقعسى .

وقيل : لبعض بني فقعس . ويروى : رأيت موالى الألى . . .

والشاهد فى الحماسة لأبى تمام : ١ / ١٢٤ ، والتوطئة : ١٦٠ ، والبسيط :

١٤٢ ، والتضريح : ١ / ١٣٢ ، وشرح اللوحة البدرية : ١ / ٣١٩ ، والمساعد

١ / ١٤٣ ، والهمع : ١ / ٢٨٦ ، والدرر : ١ / ٥٧ ، والغزاة : ١ / ٤٩٩ .

(٤) من الطويل ، وتماه

..... وان يتقدّمها السوابق تصطيد

وتبدّد : أى تسبق وتغلب ، وأراد بالألى يأتينها : الكلاب . وتصطيد : أى =

وَإِذَا أُرِدَّتِ الْاِثْنَيْنِ فِي (ذُو) الطَّائِيَّةِ عِنْدَ مَنْ لُغَتُهُ اِخْتِلَافٌ لِفِظِهَا قُلْتُ فِي الرِّفْعِ : (ذَوَا) وَفِي النِّصْبِ وَالْخَفِيِّ : (ذَوِي) وَفِي الْجَمْعِ تَقُولُ : (ذَوُوا) فِي الرِّفْعِ ، وَ (ذَوِي) فِي النِّصْبِ وَالْخَفِيِّ ، وَمَنْ يَقُلُ (ذَاتُ) لِلوَاحِدَةِ يَقُلُ لِلاِثْنَيْنِ : (ذَوَاتَا) فِي الرِّفْعِ ، وَ (ذَوَاتِي) فِي النِّصْبِ وَالْخَفِيِّ ، وَلِلْجَمْعِ (ذَوَاتٌ) بِضَمِّ التَّاءِ لِأَغْيَرِ قَالِ الشَّاعِرُ :

جَمَعْتَهَا مِنْ أَيْنُقِ مَوَارِقِ ذَوَاتٍ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ (١)

ف (ذَوَات) بِمَعْنَى (اللاتي) بَدَلٌ مِنْ أَيْنُقِ (وَلَكِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ).

وَلَا بُدَّ لِهَذِهِ الْمُوصُولَاتِ كُلِّهَا أَسْمَائِهَا وَحُرُوفِهَا مِنْ صِلَاتٍ ، وَتَنْقَسِمُ بِحَسَبِهَا

أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ :

قِسْمٌ لَا يُوَصَّلُ إِلَّا بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ وَهُوَ : أَنْ ، وَمَا ، وَكَيْ ، الْمَصْدَرِيَّاتُ ، وَكَذَلِكَ

(لَوْ) عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ .

وَقِسْمٌ لَا يُوَصَّلُ إِلَّا بِالْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ وَهُوَ : (أَنَّ) وَالْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ هِيَ الْمُرَكَّبَةُ مِنْ

مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ . وَالْفِعْلِيَّةُ هِيَ الْمُرَكَّبَةُ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ .

وَقِسْمٌ لَا يُوَصَّلُ فِي غَيْرِ ضَرُورَةٍ إِلَّا بِاسْمِ الْفَاعِلِ نَحْوُ : الضَّارِبُ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ نَحْوُ :

المضروب ، أَوْ بِمِثَالٍ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي تَتِمَّلُ عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ نَحْوُ : الضَّرَابُ ، وَهَذَا

القِسْمُ ، الْأَلْفُ وَاللَّامُ .

وَأَمَّا فِي الضَّرُورَةِ فَقَدْ تُوَصَّلُ بِالْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

= تصب بقرينها ما تقدمها من الكلاب .

انظره في ديوانه : ٢٢٩ ، والميسيط : ١٤٣ .

(١) من الرجز لرؤبة بن الصجاج ، أنشده ابن منظور (ذو ، وذان) ولم يحزه

وهو من شواهد : شرح التسهيل : ٢١٨/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٧٥/١

والمساعد : ١٤٦/١ ، وأوضح الصالك : ١٥٦/١ ، وأنيق : جمع ناقصة ،

وموارق : سريجات السير ، وسائق : اسم فاعل من السوق بفتح السين .

يصف ابلا له بأنها مختارة منقادة .

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولِ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَأْنَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ (١)

المعنى : الذَّيْنِ رَسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ ، وبالجملةِ الفطمية كقول الآخر :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتَهُ وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ (٢)

أَرَادَ : الذَّي تَرْضَى .

وقسم يُوَصَّلُ بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ أَوْ الْفِطْمِيَّةِ أَوْ الظَّرْفِ أَوْ الْمَجْرُورِ ، وَهُوَ مَا عَدَّ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةَ نَحْوُ : جِئَانِي الذَّي زَيْدٌ أَسْمُوهُ ، وَجِئَانِي الذَّي قَامَ أَسْمُوهُ ، وَجِئَانِي الذَّي عِنْدَكَ ، وَجِئَانِي الذَّي فِي الدَّارِ .

وَيُشْتَرَطُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ إِذَا وَقَعَ صَلَةٌ أَنْ يَكُونَ تَامًا ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ فِي وَصْلِ الْمَوْصُولِ بِهِ فَائِدَةٌ ، فَلَا يَجُوزُ : جِئَانِي الرَّجُلِ الذَّي الْيَوْمَ ، لِحَدَمِ الْفَائِدَةِ . وَيَجُوزُ : أَعْجَبْنِي الْقِيَامَ الذَّي الْيَوْمَ ، أَيْ : الذَّي اسْتَقَرَّ الْيَوْمَ ، أَوْ وَقَعَ أَوْ حَدَثَ .

(١) من الوافر، استشهد به كثير من النحاة ولم ينسبه أحد إلى قائله. ودانت :

ذلت وضضعت ، وبنى معد : هم قريش وهاشم ، ومعد : بفتح الميم ، هو ابن عدنان أدرابن عميسع بن اسماعيل بن ابراهيم .

والمأهد في : التوطئة : ١٦٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١١٣ ، وشرح التسهيل : ١ / ٢٢٧ ، وشرح النافية الشافية : ١ / ٣٠١ ، والمعنى : ١ / ٤٩ ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٢٤٠ ، والأشمونى : ١ / ١٦٥ ، والخزانة : ١ / ٤٧٧ .

(٢) من البسيط من أبيات تنسب إلى الفرزدق قالها في وصف رجل من بني عذرة فضل عليه جريرا في مجلس عبد الملك بن مروان ، فهجاه الفرزدق ببيتين هذا ثانيهما . والحكم : بالتحريك الذي يحكمه الخصمان كي يقضى بينهما . والأصيل : ذوالحسب ، والجدل : شدة الخصومة .

وهو من شواهد : الانصاف : ٢ / ٥٦١ ، والتوطئة : ١٦٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١١٢ ، والمسيا : ٢٦ ، وشرح التسهيل : ١ / ٢٢٥ ، والمساعد : ٢ / ١٩٦ ، والتصريح : ١ / ١٤٢ ، والأشمونى : ١ / ١٦٥ ، والخزانة : ١ / ١٤ - ١١١ ، والتهذيب : ١٣ / ١١٩ ، ١٥ / ٤٦٢ .

وَيُشْتَرَطُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ لِمَوْصُولٍ حَرْفًا كَانَ أَوْ اسْمًا ثَلَاثَةَ شُرُوطٍ :
 أَحَدُهَا : أَلَّا تَتَقَدَّمَ هِيَ وَلَا شَيْءٌ مِنْهَا عَلَى الْمَوْصُولِ ، فَلَا يُقَالُ : أَعْجَبَنِي
 الْيَوْمَ الَّذِي جَاءَكَ ، تُرِيدُ : أَعْجَبَنِي الَّذِي جَاءَكَ الْيَوْمَ .
 وَالثَّانِي : أَلَّا يُفْضَلَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالْمَوْصُولِ وَلَا بَيْنَ أَبْحَاظِهَا بِأَجْنَبِيٍّ ، وَهِيَ
 مَا لَيْسَ مِنَ الصَّلَاةِ ، إِلَّا بِجُمْلِ الْإِعْتِرَافِ وَهِيَ كُلُّ جُمْلَةٍ فِيهَا تَسْدِيدٌ لِلْكَلَامِ وَتَأْكِيدٌ
 كَالْقَسَمِ وَالنِّدَاءِ نَحْوُ : جَاءَنِي الَّذِي وَاللَّهِ ضَرَبْتُهُ ، وَكَقَوْلِهِ :

نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْتِي بِصَطْحِهَا (١)

وَالثَّلَاثُ : أَلَّا يَتَّبِعَ الْمَوْصُولُ بِشَيْءٍ مِنَ التَّوَابِعِ / وَلَا يَسْتَتْنِي مِنْهُ ، وَلَا يُعْبَرُ (١/٢١)
 عَنْهُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الصَّلَاةِ . وَتَخْتَصُّ كُلُّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ صَلَاةً لِمَا (مَا) عَدَا (أَنْ) مِمَّنْ
 الْمَوْصُولَاتُ بِزِيَادَةِ شَرْطٍ رَابِعٍ وَهُوَ أَنْ تَكُونَ شِبْرِيَّةً تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ نَحْوُ :
 جَاءَنِي الَّذِي ضَرَبْتُهُ . وَلَا يَجُوزُ : جَاءَنِي الَّذِي هَلْ قَامَ أَبُوهُ ، وَلَا يَشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي صَلَاةٍ
 (أَنْ) فَتَقُولُ : أَمْرُهُ بِأَنْ قُمْ . وَتَخْتَصُّ أَيْضًا الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ صَلَاةً لِاسْمِ الْمَوْصُولِ بِزِيَادَةِ
 شَرْطٍ خَامِسٍ ، وَهُوَ أَنْ تَشْتَمَلَ عَلَى ضَمِيرٍ يَمُودُ عَلَى الْمَوْصُولِ ، وَفِي ذَلِكَ الضَّمِيرُ لَا يَخْلُو
 أَنْ يَكُونَ ضَمِيرَ رَفْعٍ أَوْ ضَمِيرَ نَصْبٍ أَوْ ضَمِيرَ خَفِيٍّ . فَإِنْ كَانَ ضَمِيرَ رَفْعٍ فَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ فِي
 صَلَاةٍ (أَنْ) أَوْ فِي صَلَاةٍ غَيْرِهَا . فَإِنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ غَيْرِهَا جَازَ حَذْفُهُ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ :

(١) عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ مِنْ قَصِيدَةِ الْمَفْرُوزِيِّ يَذْكَرُ قِصَّتَهُ مَعَ ذَيْبِ اسْتِضَافِهِ فِي بَعْضِ
 أَسْفَارِهِ ، وَصَدْرُهُ :

تَعَالُ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي

وَبِرْوِي (تَعْمُرُ) مَكَانَ (تَعَالُ) وَ(وَاشْتَقْتَنِي) مَكَانَ (عَاهَدْتَنِي) . الدِّيَّانُ :
 ٣٢٩/٢ ، وَالْكِتَابُ : ٤١٦/٢ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٢٥٣/٣ ، وَمَجَازُ
 الْقُرْآنِ : ٤١/٢ ، وَالْجَمَلُ : ٣٤٣ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ١٣٢/٢ ، وَالْحَلَلُ :
 ٤٠١ ، وَشَرْحُ التَّسْمِيلِ : ٢٢٩/١ - ٢٦١ ، وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ (مَنْ)
 وَالْأَشْمُونِيُّ : ١٥٣/١ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ الْفَصْلُ بَيْنَ (مَنْ) وَصَلْتِهَا بِالنِّدَاءِ .

أن يكون مبتدأ ، وأن لا يكون خبره ظرفاً ولا مجروراً ، ولا جملةً وألاً يتبع بعطفٍ أو توكيدٍ نحو : سأضرب أيهم هو قائمٌ ، وإن شئتَ حذفْتَ الضميرَ فقلتَ : سأضرب أيهم قائم . ويجوزُ إذا حذفْتَ الضميرَ وكانت (أي) مضافةً في اللفظِ ، اعرابُ أيّ وناؤها على الضمِّ وناؤها أكثرُ . ومنه قوله تعالى : (ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُّ أَشَدُّ) (١) . وإن كان في صلة غير (أي) لم يجز حذفه إلا أنه يحسنُ حذفه بمعنى حُسن إذا وجدتِ الشروطُ الثلاثةُ المذكورة في (أي) وكان في الصلة طولٌ نحو قولهم : ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءٌ ، أي : بالذي هو قائل . ولا يجوز الحذف في مثل : جاءني الذي هو قائم ، لفقدِ الأولِ من الصلة ، ومعنى الطولِ أن يكون للصلة معمولٌ واحدٌ .

وإن كان ضميرٌ نصبٍ جاز حذفه بخمسةِ شروطٍ :

الأول : أن يكون متصلاً

والثاني : أن يكون اتصاله بفعلٍ أو باسمِ فاعلٍ ، أو باسمِ مفعولٍ ، أو بمثالٍ من الأمثلة التي تعملُ عملَ اسمِ الفاعلِ .

والثالث : أن لا يكون في صلة الألفِ واللامِ عائداً عليهما ، والعاقلُ فيه متعمدٌ

إلى واحدٍ .

والرابع : أن لا يكون معه في الصلة ضميرٌ آخرٌ عائدٌ على الموصول .

والخامس : أن لا يتبع الضميرُ بعطفٍ ولا توكيدٍ ، وذلك كقوله تعالى : (أَهَسَدَا

الَّذِي بَحَثَ اللَّهُ رَسُولًا) (٢) . الأصلُ (بحثه) فحذف الضميرَ لوجودِ الشروطِ الخمسةِ

فيه . وكذلك يجوزُ الحذفُ في نحو : هذا الدرهمُ الذي أنا معطيكه ، لأنه متصلٌ

باسمِ فاعلٍ ، وفي نحو : هذا الدرهمُ الذي أنتَ المعطاه ، لأنه متصلٌ باسمِ مفعولٍ ،

ولا يمنع من حذفه كونه في صلة الألفِ واللامِ ، لأنه ليس عائداً عليهما . وكذلك يجوزُ

(١) من الآية : (٦٩) من سورة مريم ، وانظر البحر المحيط : ٦ / ٢٠٨ .

(٢) من الآية : (٤١) من سورة الفرقان ، وكلمة (الله) ساقطة من الأصل .

الحذف في نحو : جاءني المعطية زيدٌ درهمًا ، وإن كان في صلة الألف والسلام
 عائدًا عليهما ، لأنَّ العامل فيه متعمدٌ إلى اثنين ، ولا يجوز الحذف في نحو : جاءني
 الذي إياه ضربت ، لفقد الشرط الأول . ولا في نحو : جاءني الذي إنه قائمٌ / لفقد (٢١ / ب)
 الشرط الثاني . ولا في نحو : جاءني الذي ضربته في داره ، لفقد الشرط الرابع ،
 ولا في نحو : جاءني الذي / وزيدًا ، أو ضربته ونفسه ، لفقد الشرط الخامس ،
 وإن كان ضمير خفي ، فإما أن يكون الخافي له اسم فاعلٍ أو اسم مفعولٍ ، أو مثلاً
 من الأمثلة التي تحصل عمل اسم الفاعل ، أو غير ذلك . فإن كان الخافي واحدًا من
 الثلاثة المذكورة جاز حذفه بثلاثة الشروط الأخيرة من الشروط المتقدمة في ضمير
 النصب ، ولا يحتاج هنا إلى ذكر الشرط الأول ولا الثاني نحو قوله تعالى : (فاقني
 ما أنت قاني)^(١) الأصل : قاضيه ، ونحو : هذا الدرهم الذي أنت معطي ، وجاءني
 الذي أنا ضراب .

وإن كان الخافي له غير ذلك جاز حذفه بخمسة شروط :
 الأول : أن يكون مخفوض بحرف جر .

والثاني : أن يكون قد دخل مثل ذلك الحرف على الموصول أو موصوفه .

والثالث : ألا يكون معه في الصلة ضمير آخر عائد على الموصول .

والرابع : أن يكون العامل في الموصول والضمير معنى واحدًا نحو : مررت بالذي

مررت ، الأصل : مررت به ومنه قول الشاعر :

نصلي للذي صلت قريش
 ونعيده وإن جهد العموم^(٢)

(١) من الآية : (٧٢) من سورة طه . ويجوز أن تكون (ما) موصولا حرفيا يسبك

ما بعده بمصدر ، والتقدير : فاقني قضاءك .

(٢) من الوافر ، استشهد به ابن عصفور في المقرب : (١ / ٩) ، وشرح الجمل :

١٨٥ / ١ ، ولم ينسبه ، وابن مالك في شرح التسهيل : ٢٣٠ ، وشرح الكافية

الشافية : (١ / ٢٩٣) ، وابن هشام في قطار الندي : ١١٣ .

الأصل : (الذي) صلّت قريش له .

والخاص : أن لا يكون الضمير مع خافضه في موضع رفع . فإذا اجتمعت هذه الشروط الخمسة جاز حذف الضمير مع خافضه ، ولا يجوز الحذف في نحو : مسرت بالذي مرت بأبيه ، لأن خفض الضمير باسم ، ولا في نحو : سلمت على الذي مسرت به ، لأن الحرف الخافض للضمير لم يبد غلّ مثله على الموصول ، ولا في نحو : أحسنت إلى الذي أحسنت إليه في داره ، لأنّ معه في الصلة ضميراً آخر للموصول ، ولا في نحو : ذهبت بالذي مرت به ، لأنّ العامل في الموصول والعامل في الضمير ليسا بمعنى واحد ، ولا في نحو : مرت بالذي مرت به ، لأن الضمير مع خافضه في موضع رفع ، لأنه في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله .

ويشترط أيضاً في حذف ضمير الخفض ألا يتبع بعطف أو توكيد ، والفراء^(١) لا يشترط ذلك في النمائير كلها .^(٢)

والأسماء الموصولات بالنظر إلى وقوعها على من يعقل ، وعلى ما لا يعقل تنقسم ثلاثة أقسام :

قسم لا يقع إلا على ما لا يعقل ، أو على أنواع من يعقل ، أو على صفة من يعقل وهو (ما) نحو : ركبت ماركبت ، وكقوله تعالى : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء)^(٤)

(١) تكملة يلتزم بها الكلام .

(٢) هو أبو زكريا يحيى بن زياد مولى بني أسد ، لقب بالفراء ، لأنه كان يفرى الكلام ولد بالكوفة من أصل فارسي ، وتلقى عن الكسائي وغيره ، وتبحر في علوم متنوعة فكان فذاً في معرفة أيام العرب وأخبارها وأشعارها والطب والفلسفة والنجوم ، من مصنفاته : معاني القرآن ، وكتاب المصادر ، والجمع والتثنية في القرآن ، وكتاب النوادر ، وغير ذلك ، توفي بطريق مكة سنة ٢٠٧ هـ ، وتحت رأسه كتاب سيبويه .

انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٢ / ٣٣٣ ، وتاريخ بغداد : ١٤ / ١٤٩ - ١٥٥ ،

وطبقات القراء : ٢ / ٢٧١ .

(٣) انظر الأشموني : ١ / ١٦٩ .

(٤) من الآية : (٣) من سورة النساء .

أى : النوع الذى طاب لكم . وكقوله تعالى : (وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ) (١) . أى : وما صفته .

وقسم لا يقع إلا على من يعقل أو على ما لا يعقل إذا عومل معاملة من يعقل ، أو اختلط بمن يعقل فيما وقع عليه الموصول ، أو فيما فصل به ، وهو (من) والذين واللائون . مثال وقوع (من) على العاقل خاصة قوله تعالى : (أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مِنْ فِى السَّمَوَاتِ وَمِنْ فِى الْأَرْضِ) (٢) / ومثال وقوعها على ما لا يعقل قول امرئ القيس :

(١ / ٢٢)

وَهَلْ يَحْمَنُ مَنْ كَانَ فِى الْحَصْرِ الْخَالِي (٤)

ومثال وقوعها على ما لا يعقل إذا اختلط بمن يعقل فيما وقعت عليه قوله تعالى :

(وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِ عَلَى رِجْلَيْنِ) (٥) لأن الماشى على رجلين يكون عاقلًا وغير عاقل .

ومثال وقوعها على ما لا يعقل إذا اختلط بمن يعقل فيما فصل بها قوله تعالى :

(فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِ عَلَى بَطْنِهِ) (٦) فأوقع (من) على الماشى على بطنه وإن كان غير

عاقل لا اختلط به بالعاقل فى قوله أول الآية : (خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ) (٧) وما بعده

(١) من الآية : (٢٣) من سورة الشعراء .

(٢) كلمتا (من فى) مكررتان فى الأصل .

(٣) من الآية : (٦٦) من سورة يونس .

(٤) هذا عجز بيت من الطويل وصدره :

أَلَا عَمَّ صَبَاحًا أَيْهَا الدَّلِيلُ الْبَالِي

والعصر بضمين : لغة فى العصر ، وهو الدهر ، والخالي : الماضى ،

ويروى : وهل ينحمن ، والشاهد فى :

الديوان : ٢٧ ، والكتاب : ٤ / ٣٩ ، وأمالى ابن الشجرى : ١ / ٢٧٤ ، وشرح

المفصل : ٧ / ١٥٣ ، والتصريح : ١ / ١٣٣ ، والأشمونى : ١ / ١٥١ ، ٢ / ٢١٩ ،

وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٧٥ ، والغزاة : ١ / ٢٩ ، والمغنى :

١ / ١٦٩ .

(٥) من الآية : (٤٥) من سورة النور .

(٦) من الآية : (٤٥) من سورة النور .

(٧) من الآية : (٤٥) من سورة النور .

تفصيل له . وفي هذا خلاف ، لأن ابن الضائع (١) يرى أن (من) إنما وقعت هنا على غير العاقل لا لاختلافه بالعاقل في الضمير في قوله (منهم) لا في أول الآية .
 وقسم يقع على من يحقل وعلى ما لا يحقل مطلقاً ، وهو ما بقي من الأسماء الموصولات غير أن (ذا) تخصصها من بالعاقل في نحو : من ذا قام ، وتخصصها (ما) بغير العاقل كقولك : ماذا فعلت ، وما كان من الموصولات يقع بلفظ واحد للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث نحو : (من) و (ما) ، يجوز في (الذي) له من ضمير وخبر وغير ذلك وجهان :

الحمل على اللفظ فيكون حكمه حكم ما هو للمفرد المذكر مطلقاً . والحمل على المعنى فيكون على حسب المعنى الذي تريد . مثال حمطه على اللفظ قوله تعالى :
 (وَمِنْهُمْ مَّن يَنْظُرُ إِلَيْكَ) (٢) ، ومثال حمطه على المعنى قوله تعالى : (وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ) (٣) .

فإن كان لهذا الموصول الذي هو بلفظ واحد مطلقاً ضميران أو ضمير وخبر مثلاً ، جاز في ذلك ثلاثة أوجه :

حمل الجميع على اللفظ ، وحمل الجميع على المعنى ، وحمل البعض على اللفظ والبعض على المعنى ، إلا أن الأحسن في هذا الوجه الثالث أن تبدأ بالحمل على اللفظ قبل الحمل على المعنى ، ويجوز العكس ، مثال الحمل على اللفظ في الجميع

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد الأشبيلي الكتامي المعروف بابن الضائع ، قال السيوطي : بلغ الغاية في النحو ، لازم الشلويني وأخذ عنه كتاب سيبويه قراءة وسماع ، له من التصانيف : شرح على سيبويه ، وشرح الجمل ، وأطى على إيضاح الفارسي ، وردت اعتراضات ابن السيد علي الزجاجي ، وردت على ابن عصفور نسي معظم اختياراته ، توفي سنة ٦٨٠ هـ ، انظر ترجمته في بنية الوعاة : ٢ / ٢٠٤ ، ونشأة النحو : ٢٦٣ .

(٢) من الآية : (٤٣) من سورة يونس .

(٣) من الآية : (٤٢) من سورة يونس .

قولك : جَاءَنِي مَنُ ضَرِيَّتُهُ فِي دَارِهِ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً أَوْ مُؤَنَّثًا . وَمِثَالُ
الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى فِي الْجَمِيعِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَخُوضُونَ لَهُ وَيَمْطُونَ)
وَتَقُولُ عَلَى هَذَا : جَاءَنِي مَنُ ضَرِيَّتَهُمَا فِي دَارِهِمَا ، إِذَا أَرَدْتَ اثْنَيْنِ ، وَجَاءَنِي
مَنُ ضَرِيَّتِهِمْ فِي دَارِهِمْ ، إِذَا أَرَدْتَ جَمَاعَةً . وَجَاءَنِي مَنُ ضَرِيَّتِهَا فِي دَارِهَا ، إِذَا
أَرَدْتَ الْمُؤَنَّثَ . وَمِثَالُ حَمْلِ الْبَعْضِ عَلَى اللَّفْظِ وَالْبَعْضِ عَلَى الْمَعْنَى مَعَ الْبَدْءِ بِالْحَمْلِ
عَلَى اللَّفْظِ قَوْلُكَ إِذَا أَرَدْتَ الْاِثْنَيْنِ مِثْلًا : جَاءَنِي مَنُ ضَرِيَّتُهُ فِي دَارِهِمَا ، وَمِثَالُ الْبَدْءِ
بِالْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى : جَاءَنِي مَنُ ضَرِيَّتَهُمَا فِي دَارِهِ .

(١) من الآية : (٨٢) من سورة الأنبياء .

بَابُ مَا يَتَّبِعُ الْاسْمَ فِي إِعْرَابِهِ

/ التَّوَابِعُ خَمْسَةٌ : النَّعْتُ ، وَعَطْفُ الْبَيَانِ ، وَ (عَطْفُ النَّسْقِ) (١) وَالتَّوَكِيدُ ، (٢٢ / ب)
وَالْبَدَلُ .

بَابُ النَّعْتِ

النَّعْتُ اسْمٌ أَوْ مَا هُوَ فِي تَقْدِيرِهِ ، مُشْتَقٌّ أَوْ مَا فِي عَكْمِهِ ، يَتَّبِعُ الْاسْمَ الَّذِي قَبْلَهُ
لِتَخْصِيصِ نَكْرَةٍ أَوْ لِزَالَةِ اشْتِرَاكِ عَارِضٍ فِي مَعْرِفَةٍ أَوْ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ أَوْ تَرْجِيهِ أَوْ تَوْكِيدٍ ، مِمَّا
يَدُلُّ عَلَى عَلَيْهِ أَوْ غَرِيزَةٍ أَوْ نَسَبٍ أَوْ فِعْلٍ لِلْاسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ أَوْ لَشَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ .
فَقَوْلُهُمْ (أَوْ مَا هُوَ فِي تَقْدِيرِهِ) الَّذِي فِي تَقْدِيرِ الْاسْمِ هُنَا الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ
وَالجُمْلَةُ ، وَيَشْتَرَطُ فِي الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ هُنَا أَنْ يَكُونَ تَامِّينَ ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ
« مَرَرْتُ بِحَجْرٍ عِنْدِي ، أَوْ بَرَجِدٍ فِي الدَّارِ ، وَلَا تَجُوزُ »
فِي وَصْفِ ذَلِكَ الْمَوْصُوفِ بِهَذَا فَائِدَةٌ نَحْوُ : زَيْدٌ رَجُلٌ الْيَوْمَ ، لِمَعْدَمِ الْفَائِدَةِ ، وَيَشْتَرَطُ
فِي الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ صِفَةً أَنْ تَكُونَ خَبَرِيَّةً تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ ، وَأَنْ تَشْتَمَلَ عَلَى
ضَمِيرٍ يَحْوِي عَلَى الْمَوْصُوفِ نَحْوُ : زَيْدٌ رَجُلٌ يَقُومُ . وَهَكَمُ ذَلِكَ الضَّمِيرِ فِي الْإِثْبَاتِ
وَالْحَذْفِ كَحُكْمِ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى الْمَوْصُولِ ، إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ الطُّوْلُ فِي حَذْفِ ضَمِيرِ الرَّفْعِ نَحْوَ قَوْلِهِ :
وَرَبِّ قَتَلَ عَارًا (٢)

(١) تَكْمَلَةٌ بِهَا تَمَامُ الْكَلَامِ ، وَقَدْ نَسِيَ النَّاسُ عَطْفَ النَّسْقِ فَلَمْ يَكْتُبِهِ . قَالَ
الزَّجَاجِيُّ فِي الْجُمْلِ : ص ٢٦ : (بَابُ مَا يَتَّبِعُ الْاسْمَ فِي إِعْرَابِهِ ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ
أَشْيَاءَ : النَّعْتُ وَالْعَطْفُ وَالتَّوَكِيدُ وَالبَدَلُ) قَالَ ابْنُ أَبِي الرَّيْبِ فِي الْبَسِيْطِ :
١٤٦ : (التَّوَابِعُ خَمْسَةٌ الْأَرْبَعَةُ الَّتِي ذَكَرَ وَعَطْفُ الْبَيَانِ وَأَمَّا لَمْ يَذْكُرْ هُنَا ،
لَأَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ جَاءَ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ ، لِأَنَّهُ جَامِدٌ فَقِيَاسُهُ أَنْ يَلِيَّ الْعَوَامِلَ
وَلَا يَكُونُ تَابِعًا . . .)

وَأَنْظُرْ إِصْلَاحَ الْخَلَلِ : ص ٦٧ ، وَشَرَحَ الْجُمْلَةَ لِابْنِ الْفَخَّارِ : ص ٣٧ .

(٢) هَذَا بَعْزٌ لِبَيْتٍ مِنْ بَحْرِ الْكَامِلِ لِثَابِتِ بْنِ كَعْبِ الطَّقِبِ بِثَابِتِ قَطَنَةَ ، مِنْ أَيْبَاتِ
لَهُ يَرْتِي بِهَا يَزِيدُ بْنُ الْمَهْلَبِ بْنِ أَبِي صَفْرَةَ ، وَيَذْكَرُ خَذْلَانَ قَوْمَهُ أَيَّاهُ ، وَالبَيْتُ
بِتَمَامِهِ :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرَبِّ قَتَلَ عَارًا

أى : هو عَارٌّ فى أحد القولين فيه ، وهو أَنَّ (عَارٌّ) خَبَرٌ مبتدأٌ محذوفٌ والجملةُ فسى موضع الصِّفة لِقَتْلٍ ، وابن السراج يرى أَنَّ (رَبِّ) فى مثل هذا اسمٌ مبتدأٌ و (عَارٌّ) خَبَرُهَا ، استعملت استعمالَ (كُمْ) الخبرية تشبيهاً واتساعاً ، وهذا عنده ممن الشاذَّ النادر .

والثانى : أَنَّ الصِّفة المفردة لا يحذف ضميرها معلقاً نحو : مررتُ برجلٍ ضاربه

زيدُ الآن ، لا يجوز أن تقول : ضاربُ زيد .

وقولهم (مُشْتَقٌّ) هو المأخوذُ من المصدرِ نحو : (قائم) مأخوذٌ من (القيام) .

وقولهم (أو ما هو فى حكمه) أى فى حكم المشتقِّ وهو الاسم الذى لم يؤخذ من

المصدر ، ولكنه فى معنى ما أخذ منه نحو : مررتُ برجلٍ أسدٍ ، لأنه فى معنى شجاع

ومررتُ بزيدٍ هذا ، لأنه فى معنى المشار إليه ، ومررتُ بثوبٍ ذراعٍ أو ذراعين ، لأنه فى

معنى مذروع ، ومررتُ برجلٍ قرشىٍّ ، لأنه فى معنى منسوب إلى قريش .

وقولهم : (يتبعُ الاسم الذى قبله) هذه التبعية ستبين بعد هذا .

وقولهم : (لتخصيصِ نكرةٍ) نحو : مررتُ برجلٍ نجارٍ .

وقولهم (أو لإزالة اشتراكِ عارٍ فى معرفةٍ) نحو : مررتُ بزيدٍ النجارِ .

وقولهم (أو مَدْحٍ) نحو : بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ .

وقولهم (أو نَمٍّ) نحو : أعوذُ باللهِ من الشيطانِ الرجيمِ .

وقولهم (أو ترحمٍ) معناه الإشفاقُ نحو : مررتُ بزيدٍ المسكينِ .

= استدل به الكوفيون والأخفش على اسميه (رَبِّ) وجعلوها مبتدأً خبره عارٌ ، وهو

رأى ابن السراج ، وابن الطراوة .

والجمهور على أن (رَبِّ) حرفٌ جرٌ شبهه بالزائد و (قتل) المجرور فى موضع رفع

مبتدأً ، و (عار) خبرٌ لمحذوفٍ أى : هو عارٌ ، والجملة صفة لقتل والخبر

محذوف .

انظر الشاهد فى المقتضب : ٦٦ / ٣ ، وأما ابن الشجرى : ٣٠١ / ٢ ، والأزهية :

٢٦٤ ، والانصاف : ٨٣٢ / ٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٧٧ / ١ ، وشرح

الكافية للرضى : ٣٣١ / ٢ ، والمغنى : ١٣٤ / ١ ، والمساعد : ٢٨٤ / ٢ ، ٤٠٨ ،

والخزانة : ١٨٤ / ٤ .

وقولهم (أو توكيد) نحو قوله تعالى : (وقال الله لا تتخذوا الهين اثنين) (١)

ونحو : مررت برجل واحد .

وقولهم : (معايد لعلية) هي الصفة الظاهرة نحو : مررت بزيد الأكلأوالأزرأوالطويل

وقولهم (أو فريزة) هي الصفة الباطنة نحو : مررت بزيد الجبان ، أو الشجاع .

وقولهم (أو نسب) نحو : مررت برجل قرشي

/ وقولهم (أو فعل) نحو : مررت برجل قائم أو قاعد .

وقولهم (للاسم المتقدم أو لشيء من سببه) معناه أن هذه الأشياء التي هي (٢٣ / أ)

العلية أو الفريزة أو النسب أو الفعل ، تارة تكون للاسم المتقدم نحو الأمثلة

المتقدمة ، ويسمى النعت حينئذ حقيقياً ، وتارة تكون لشيء من سببه ويسمى النعت

حينئذ سببياً نحو : مررت برجل أكلأبوه ، ومررت برجل جبان أبوه ، ومررت

برجل قرشي أبوه ، ومررت برجل قائم أبوه .

فقد تحصل من هذا أن النعت على قسمين : حقيقى وسببى .

فالحقيقى موضوع على أن يفيد معنى فى الاسم المتقدم الذى هو الموصوف ، وهو

مارفع ضمير الموصوف نحو : رجل قائم ، ورجل حسن الوجه ، أو حسن الوجه ، وهذان

معناها معنى السببى وان كانا من باب الحقيقى ، ألا ترى أن الحسن فى المعنى

للوجه .

والسببى ما رفع غير ضمير الاسم المتقدم نحو : مررت برجل حسن وجهه .

فأما الحقيقى فإنه يتبع منعه غالباً فى أربعة من عشرة : فى واحد من وجوه

الإعراب الثلاثة الرفع والنصب والخفض ، وفى واحد من التعريف والتنكير ، وفى واحد

من الافراد والتثنية والجمع ، وفى واحد من التذكير والتأنيث .

وأما السببى وهو كما تقدم ما لم يرفع ضمير الموصوف نحو : مررت برجل حسن

وجهه . فحكمه أنه يتبع منعه فى اثنين من خمسة : فى واحد من وجوه الإعراب

الثلاثة ، وفى واحد من التعريف والتنكير . فإن تبع فى أكثر من ذلك فالزيادة على

الاثنين المتقدمين للذى هو له فى المعنى لا للاسم الأول نحو : مررت برجل قائم

أبوه .

والتَّعْوُوتُ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا تَجْرَى عَلَيْهِ مِنْ مَعْرِفَةٍ أَوْ نَكْرَةٍ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ :
قِسْمٌ لَا يَنْصَبُ بِهِ إِلَّا النُّكْرَةَ وَذَلِكَ الْجُمْلُ وَالظَّرُوفُ وَالْمَجْرُورَاتُ .

وَقِسْمٌ لَا يَجْرَى نَحْوًا إِلَّا عَلَى مَعْرِفَةٍ وَذَلِكَ الْمُبْهَمَاتُ ، وَمَا يُوصَفُ بِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ
الْمُوصُولَاتِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ الَّذِي قَامَ ، وَجَاءَنِي عَمْرُو بْنُ وَقَامَ .
وَقِسْمٌ يَجْرَى عَلَى الْمَعْرِفَةِ تَارَةً وَعَلَى النُّكْرَةِ أُخْرَى ، وَهُوَ مَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ
الَّتِي يُوصَفُ بِهَا نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ ، وَمَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْقَائِمِ .
وَالْمَعْرِفَةُ إِذَا جَرَتْ عَلَى مَعْرِفَةٍ لَا تَكُونُ نَحْوًا لَهَا إِلَّا بِشَرَطٍ أَنْ تَكُونَ مَسَاوِيَةً
لَهَا فِي التَّحْرِيفِ ، أَوْ أَقَلَّ مِنْهَا تَحْرِيفًا ، فَلَا بُدَّ إِذَا مِنْ تَبْيِينِ الْمَعَارِفِ وَمَرَاتِبِهَا
فِي التَّحْرِيفِ .

وَالْمَعَارِفُ خَمْسَةٌ : الْمَضْمُرُ ، وَالْعَلْمُ ، وَالْمُبْهَمُ وَهُوَ اسْمُ الْإِشَارَةِ ، وَالْمَعْرِفُ
بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَالْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَارِفِ إِضَافَةٌ مَحْضَةٌ (١) .
وَأَعْرَفُ هَذِهِ الْمَعَارِفِ : الْمَضْمُرُ ، ثُمَّ الْعَلْمُ ، ثُمَّ الْمُبْهَمُ ، ثُمَّ الْمَعْرِفُ بِالْأَلْفِ
وَاللَّامِ (٢) .

(١) . الْإِضَافَةُ الْمَحْضَةُ هِيَ غَيْرُ إِضَافَةِ الْوَصْفِ الْمَشَابِهِ لِلْفِعْلِ الْمَضَارِعِ إِلَى مَحْمُولِهِ .
وَتَفْيِيدُ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ تَخْصِيصًا إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ نَكْرَةً نَحْوُ : هَذَا غُلَامٌ امْرَأَةٌ
وَتَحْرِيفًا إِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْرِفَةً نَحْوُ : هَذَا غُلَامٌ زَيْدٌ .
وَبَقِيَ الْمَعْرِفُ بِالنَّدَاءِ ، وَهُوَ النُّكْرَةُ الْمَقْبَلُ عَلَيْهَا نَحْوُ : يَا رَجُلًا . انظُرْ

المهم : (١ / ٩٠) .

(٢) هذا هو ترتيب سيبويه لمراتب المعارف ، فالاسم المضمرة عنده أعرف المعارف
ولهذا لا يفتقر إلى الوصف كغيره من المعارف ، ثم الاسم العلم لأن الأصل فيه
أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من جنسه ، ثم اسم الإشارة لأنه يعرّف
بالعين والقلب ، ثم ما عرف بالألف واللام لأنه يعرّف بالقلب فقط ، ثم ما أضيف
إلى أحد هذه المعارف .

ورأى ابن السراج أن أعرف المعارف اسم الإشارة ، ثم الضمير ، ثم العلم ،
ثم ما عرف بالألف واللام ، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف .

وفى هب الكوفيين إلى أن اسم الإشارة أعرف من العلم لأنه يعرّف بالعين والقلب =

وأما المضاف إلى واحدٍ من هذه فيكون في رتبة / ما أُضِيفَ إِلَيْهِ مِنَ التَّعْرِيفِ ، (٢٣ / ب)
إِلَّا الْمُضَافُ إِلَى الْمَضْرُوبِ فَإِنَّهُ يَنْحَطُّ إِلَى مَرْتَبَةِ الْعَلَمِ .

فَأَمَّا الْمَضْرُوبُ فَعَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : مَرْفُوعُ الْمَوْضِعِ ، وَمَنْصُوبُ الْمَوْضِعِ ، وَمَخْفُوفُ

الموضع .

فَالْمَرْفُوعُ الْمَوْضِعُ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ : مُنْفَصِلٌ ، وَمُتَّصِلٌ .

فَالْمُنْفَصِلُ : أَنَا ، نَحْنُ ، أَنْتَ ، أَنْتُمْ ، أَنْتُمْ ، أَنْتُمْ ، هُوَ ، هِيَ ، هُمَا ،

هَمَّ ، دَيْنٌ .

وَالْمُتَّصِلُ : التَّاءُ فِي (فَعَلْتُ) ، وَالنُّونُ مَعَ الْأَلْفِ فِي (فَعَلْنَا) ، وَالتَّاءُ فِي (فَعَلْتُ)

و (فَعَلْتِ) ، وَالتَّاءُ مَعَ مَا بَعْدَهَا فِي (فَعَلْتُمَا) ، وَ (فَعَلْتُمْ) ، وَ (فَعَلْتُنَّ) .

وَالْمُسْتَتَرُ فِي : (فَعَلَ وَفَعَلْتُ) ، وَالْأَلْفُ فِي : (فَعَلَا وَفَعَلْتَا) ، وَالْوَاوُ فِي :

(فَعَلُوا) ، وَالنُّونُ فِي : (فَعَلْنَا) ، وَالْيَاءُ فِي فِعْلِ الْوَاحِدَةِ الْمَخَاطَبَةِ إِذَا كَانَ

مُضَارِعًا أَوْ أَمْرًا نَحْوُ : (تَفَعَّلِينَ وَافْعَلِي) عَلَى مَذْهَبِ سَيُوبِيهِ . (١) وَهَذِهِ الْيَاءُ عَلَى

(٢)

مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ

= وَالْعَلَمُ يَعْرِفُ بِالْقَلْبِ فَقَطْ . وَاسْتَدَلُّوا عَلَى صِحَّةِ رَأْيِهِمْ بِأَنَّ الْعَلَمَ يَقْبَلُ التَّنْكِيرَ

بَيْنَمَا اسْمُ الْإِشَارَةِ لَا يَقْبَلُهُ ، وَمَا لَا يَقْبَلُ التَّنْكِيرَ أَعْرَفَ مَا يَقْبَلُ التَّنْكِيرَ .

وَالْبَصْرِيُّونَ يَرَوْنَ أَنَّ الْعَلَمَ أَعْرَفَ مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعَلَمِ أَنَّ

يُوضَعُ لَشَيْءٍ بَعِيْنِهِ لَا يَقَعُ عَلَى غَيْرِهِ ، وَمَا دَامَ لَيْسَ لَهُ مِشَارِكٌ فَقَدْ أَشْبَهَ ضَمِيرَ

الْمُتَكَلِّمِ ، وَكَمَا أَنَّ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ أَعْرَفَ مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ فَكَذَلِكَ الْعَلَمُ .

انظر الكتاب : ٥ / ٢ - ٧ ، وَالْإِنْصَافُ : ٧٠٧ / ٢ ، وَالتَّصْرِيحُ : ٩٤ - ٩٥ ،

وَحَاشِيَةُ يَاسِينَ بِهَامِشِهِ ، وَالْمَهْجُوعُ : ١٩٠ / ١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ١٠٧ / ١ .

(١) انظر الكتاب : ٤ / ٢١٣ ، وَالْبَسِيطُ : ٥٥ - ١٥٨ .

(٢) هُوَ الْأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ أَبُو الْحَسَنِ سَمْعِيدُ بْنُ مَسْعُودَةَ الْمَجَاشَعِيُّ .

قَرَأَ النَّحْوَ عَلَى سَيُوبِيهِ . قَالَ الْمَبْرَدُ : أَحْفَظُ مِنْ أَخَذَ عَنْ سَيُوبِيهِ الْأَخْفَشُ ثُمَّ

النَّاشِي قَطَارِبُ ، وَكَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِالْكَلَامِ وَأَحْذَقَهُمْ بِالْجَدَلِ . صَنَّفَ : الْأَوْسَطُ

فِي النَّحْوِ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ ، وَالْمَقَائِيْسُ فِي النَّحْوِ ، وَالْإِشْتِقَاقُ ، وَالْقَوَافِيْسُ ، =

والمازني^(١) علامة تأنيث^(٢) ، والضمير مستتر عند هما .

ف (أَنَا) : للمتكلم وحده .

و (نَحْنُ) : للمتكلم ومعه غيره ، أو المتكلم وحده معظماً نفسه .

و (أَنْتَ) : للواحد المذكر المخاطب .

و (أَنْتِ) : للواحدة المخاطبة .

و (أَنْتُمَا) : للثنتين المخاطبتين مذكرين كانا أو مؤنثين .

و (أَنْتُمْ) : لجماعة المذكرين العاقلين المخاطبين .

و (أَنْتِنَّ) : لجماعة المؤنث المخاطبات .

و (هُوَ) : للواحد المذكر الغائب .

و (هِيَ) : للواحدة الغائبة .

و (هُمَا) : للثنتين الغائبتين مذكرين كانا أو مؤنثين .

و (هُمْ) : لجماعة المذكرين العاقلين الغائبين .

= والأصوات ، وغير ذلك .

توفي سنة ٢١٥ هـ ، وقيل : سنة ٢٢١ هـ .

انظر ترجمته في : طبقات القراء : ١ / ٥٣٥ ، وشذرات الذهب : ٢ / ٢٦ ،

وهيئة الوعاة : ١ / ٥٩٠ - ٥٩١ .

(١) هو بكر بن محمد بن بقيه ، من بني مازن الشيبانيين ، وقيل : بكر بن محمد بن

عدي بن حبيب أبو عثمان . أستاذ المبرد ، لزم الأخفش وأخذ عنه كتاب سيبويه

له عدة كتب منها : التصريف ، وكتاب الصروض ، وكتاب القوافي .

توفي بالبصرة سنة ٢٤٨ هـ ، وقيل : ٢٤٩ هـ ، وقيل : غير ذلك .

انظر ترجمته في : انباه الرواة : ١ / ٢٤٦ ، ومعجم الأدباء : ٧ / ١٠٧ ، وهيئة

الوعاة : ١ / ٤٦٣ - ٤٦٦ .

(٢) انظر البسيط : ٥٥ - ١٥٨ ، والمسائل البغداديات ص : ٥٨١ - ٥٨٢ .

و (لَمِنَ) : لجماعة المؤنث الغائبات .
 وأما التاءُ في (فعلت) : فللمتكلّم وحده ، و (فعلنا) : للمتكلّم ومعه غيره
 أو المتكلّم وحده معظّمًا نفسه . و (فعلت) : للواحد المذكّر المخاطب ، و (فعلت) :
 للواحدة المخاطبة ، و (فعلتما) : للاثنين المخاطبين مذكّرين كانا أو مؤنثين ،
 و (فعلتم) : لجماعة المذكّرين العاقلين المخاطبين ، و (فعلتن) : لجماعة
 المؤنث المخاطبات . و (فعل) : للواحد المذكّر الغائب ، و (فعلت) : للواحدة
 الغائبة ، و (فعلا) : للاثنين المذكّرين الغائبين ، و (فعلتا) : للاثنتين
 الغائبتين . و (فعلوا) : لجماعة المذكّرين العاقلين الغائبين ، و (فعلن) :
 لجماعة المؤنث الغائبات .

وأما الياءُ في : (تفعلني و افعلني) فقد تقدم تفسيرها (١)
 وأما المنصوبُ الموضعُ فعلى قسمين أيضا : منفصل ومتصل .
 فالمنفصل : إياي ، إيانا ، إياك ، إياكما ، إياكم ، إياكن ، إياه ،
 إياها ، إياهما ، إياهم ، إياهن .
 والمتصل : الياءُ في : (نفعني) ، والنون مع الألف في : (نفعنا) ، والكافُ
 في : (نفعك ونفعك) ، والكافُ مع ما بعدها في : (نفعكما) و (نفعكم) ، و
 (نفعكن) ، والهاءُ في : (نفعه) ، والهاءُ مع ما بعدها في : (نفعها) و (نفعهما)
 و (نفعهم) ، و (نفعهن) .

ف (إياي) : للمتكلّم وحده .
 و (إيانا) : للمتكلّم ومعه غيره ، أو للمتكلّم وحده معظّمًا نفسه .
 و (إياك) : للواحد المذكّر المخاطب .
 و (إياك) : للواحدة المخاطبة .
 و (إياكما) : للاثنين المخاطبين مذكّرين كانا أو مؤنثين .

(أ/٢٤)

/ وإياكم : لجماعة المذكرين العاقلين المخاطبين .

و (إياكن) : لجماعة المؤنث المخاطبات .

و (إياه) : للواحد المذكر الغائب .

و (إياها) : للواحدة الغائبة .

و (إياهما) : للثنتين الغائبتين مذكرين كانا أو مؤنثين .

و (إياهم) : لجماعة المذكرين العاقلين الغائبين .

و (إياهن) : لجماعة المؤنث الغائبات .

و (نفمى) : للمتكلم وحده . و (نفعنا) : للمتكلم ومعه غيره أو للمتكلم وحده

معظمًا نفسه ، و (نفعك) : للواحد المذكر المخاطب ، و (نفعك) : للواحدة

المخاطبة و (نفعكما) : للثنتين المخاطبين مذكرين كانا أو مؤنثين ، و (نفعكم) :

لجماعة المذكرين العاقلين المخاطبين ، و (نفعن) : لجماعة المؤنث المخاطبات ،

و (نفعه) : للواحد المذكر الغائب ، و (نفعها) : للواحدة الغائبة ، و (نفعهما)

للاثنين الغائبين مذكرين كانا أو مؤنثين ، و (نفعهم) : لجماعة المذكرين

العاقلين الغائبين ، و (نفعهن) : لجماعة المؤنث الغائبات .

وأعلم أن ياء المتكلم من ضمائر النسب المتصلة تلحق قبلها نون الوقاية مذكورة

إذا اتصلت الياء بفعل مطلقًا ، ماضيًا كان أو أمرًا أو مضارعًا أو ب (إن) وأخواتها

نحو : نفمى ، وينفمى ، وانفمى ، وإننى ، وأنتى ، ولكنى ، ولينتى ، ولعننى .

ويجوز إثبات هذه النون وحذفها في المضارع إذا اجتمعت فيه مع نون الرفع ، وفيما

عدا (ليت) من (إن) وأخواتها فتقول : يضربانى ، ويضربانى ، ويضربوننى ،

ويضربوننى ، قال تعالى : (أتعداننى) . وقال سبحانه : (تأمرونى أعبداً) .

تأمرونى

(١) من الآية : (١٧) من سورة الأحقاف . وانظر التيسير : ١٤٩ .

(٢) من الآية : (٦٤) من سورة الزمر . قرأ نافع : (تأمرونى) بالتخفيف ، وقرأ

ابن عامر : (تأمرونى) بنونين على الأصل . وقرأ الباقون : (تأمرونى)

بالتشديد . انظر حجة القراءات : ٦٢٥ .

وكذلك تقول : إِنِّي ، وَإِنِّي ، وَلِدْنِي ، وَلِكُنِّي . وكذلك في : (أَنْ) و (كَأَنَّ)
 و (لَحَلَّ) ، والأكثر الحذف في (لَعَلَّ) كقوله تعالى : (لَعَلِّي أَدْلِعُ) (١) . وإذا أثبتها
 في الفعل المرفوع بالنون جاز فيها الإظهار وقد تقدّم تشيله ، والإدغام نحو قوله
 تعالى : (أَتَحَاجُونِي) (٢) . وتلزم نون الوقاية ولا يجوز حذفها في الفعل الماضي
 والأمر والمضارع الذي لم تجتمع فيه مع نون الرفع وفي (لَيْتَ) (٣) .

وأما المخفوف الموضع فمتصل كله ، ويتصل بالاسم على جهة الإضافة أو بحرف
 الجر . وألفاظه كالألفاظ المنصوب الموضع المتصل ، وتفسيرهما واحد على حسبما تقدّم
 في المنصوب الموضع المتصل .

وأمثلته : عَطَى لِي ، عَطْنَا لَنَا ، عَطَّكَ لَكَ ، عَطَّكَ لِكَ ، عَطَّكَمَا لَكَمَا ، عَطَّكُمْ
 لَكُمْ ، عَطَّكَ لَكَ ، عَطَّهَا لَهَا ، عَطَّهَا لَهَا ، عَطَّهَا لَهَا ، عَطَّهَا لَهَا ، عَطَّهَا لَهَا .
 وياء المتكلم من ضمائر الخففي يدهق أيضاً قبلها نون الوقاية مكسورة إذا اتصلت
 الياء ب (مِنْ) أو (عَنِ) أو (قَدْ) بمعنى حسب ، أو (قَدْ) كذلك ، أو (لَدُنْ)
 نحو : مَنِي ، وَعَنِي ، وَقَطْنِي ، وَقَدْنِي ، وَلَدْنِي . ويجوز عند غير سيبويه (٤) في (لَدُنْ)
 وحدها الإثبات والحذف . وقرئ : (مِنْ لَدُنِي) ، و (مِنْ لَدُنِي) وتلزم الننون

(١) من الآية : (٣٨) من سورة القصص ، وتماها : (إلى اله موسى وإني لأظنه
 من الكاذبين) .

(٢) من الآية : (٨٠) من سورة الانعام . قرأ نافع وابن عامر : (أتحاجونني)
 بتخفيف النون . وقرأ الباقون : (أتحاجوني) بالتشديد . انظر حجة القراءات
 . ٢٥٢

(٣) وعند الفرّاء يجوز : ليتني وليتي . انظر أوضح المسالك : (١) / ١١٠ ، والأشمونى :
 . ١٢٣ / ١

(٤) انظر الكتاب : ٣٧٠ / ٢ وما بعد ها .

(٥) من الآية : (٧٦) من سورة الكهف ، وهي : (قال ان سألتك عن شيء بعد ها
 فلا تصاحبني قد بلغت من لدنّي عذرا) . وقرأ نافع وأبو بكر : (من لدنّي)
 باشمام الدال وتخفيف النون . وقرأ الباقون : (من لدنّي) بضم الدال وتشديد
 النون . انظر حجة القراءات : ٤٢٤ .

ولا يجوز حذفها في الاربعة إلا في ضرورة كقوله :

/ أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُ وَعِنِّي لَسْتُ مِنْ لَهْوٍ وَلَا اللَّهْوِ مِنْي (١)

(٢٤ / ب)

وأما المبهمات : فهي أسماء الإشارة ، وهي على ثلاثة أقسام :

قسم يُشار به إلى القريب وهو (ذَا) للمذكّر ، و(ذَانِ) للمذكّرين رفعاً ، و(ذَيْنِ) نصباً وخفضاً ، و(أَوْلَى) للجمع مذكراً كان أو مؤنثاً ، و(ذِي) و(تِي) و(تَا) ثلاثتها للمؤنث ، و(ذِي) أربع لغات (٢) (ذِي) في الوصل والوقف ، و(ذِي) في الوصل ، و(ذِيه) في الوقف ، و(ذِيه) في الوصل والوقف ، و(ذِيه) في الوصل ، و(ذِيه) في الوقف . و(تَانِ) للمؤنثتين رفعاً ، و(تَيْنِ) نصباً وخفضاً .

وقسم يُشار به إلى الوسط وهو (ذَاكَ) للمذكّر ، و(ذَانِكَ) للمذكّرين رفعاً ، و(ذَيْنِكَ) نصباً وخفضاً . و(أَوْلَى وَأُولَىكَ) للجمع مذكراً كان أو مؤنثاً ، و(تِيكَ) للمؤنثة و(تَانِكَ) للمؤنثتين رفعاً و(تَيْنِكَ) نصباً وخفضاً .

وقسم يُشار به إلى البعيد وهو (ذَاكَ) للمذكّر ، و(ذَانِكَ) للمذكّرين رفعاً ، و(ذَيْنِكَ) نصباً وخفضاً ، و(أَوْلَىكَ) أو (أَوْلَاكَ) للجمع مذكراً كان أو مؤنثاً ، و(تِلْكَ) للمؤنثة ، و(تَانِكَ) للمؤنثتين رفعاً ، و(تَيْنِكَ) نصباً وخفضاً . وقد تتسع العرب فتضع بعض هذه الألفاظ موضع بعض ، فربما استعملت (ذَاكَ) في القريب ، ويجوز لك إدخال (هَا) التي للتنبيه على ما يُشار به إلى القريب وإلى الوسط نحو : (هَذَا) و(هَذِهِ) و(هَذَاكَ) و(هُوَ) .

(١) من الرمل ، ولم أقف على نسبته ، رواه ابن هشام في أوضح المسالك : ١١٨ / ١ ، برواية :

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعِنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٍ مِنْي

وانظره في التوطئة : ١٧٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ١٥١ / ١ ، وشرح

ابن عقيل : ١١٤ / ١ .

(٢) بالقصر على لغة بني تميم ، و(أَوْلَا) بالمد على لغة أهل الحجاز .

(٣) انظر اللسان (ذَا) ، والبسيط : ١٦١ .

وَأَمَّا الْعَلَمُ فهو على قسمين : شَخْصِيٌّ ، وَجِنْسِيٌّ

فالشخصيُّ : ما كان للفرق بين الأشخاص نحو : زيد وعمرو .

والجنسيُّ : ما كان للفرق بين الأجناس نحو : أسامة لجنس الأسدِ و (تُعَالَة)

لجنس الثعالب .

والشخصيُّ ينقسم إلى مفردٍ نحو : زيد ، ومركَّبٍ ، والمركَّبُ على قسمين أيضاً :

جملة في الأصل نحو : (تَأَبَّطُ شَرًّا) ، وغير جملة ، وغير الجملة ينقسم قسمين :

اسمان جُمُلاً اسماً واحداً نحو : (بعلبك) ومضاف ومضاف إليه . والمضاف والمضاف

إليه قسمان : كنية نحو : أبي بكر ، وغير كنية نحو : عبد الله .

وينقسم العَلَمُ أيضاً إلى : منقولٍ ومرتجلٍ

فالمنقولُ ما يُحفظُ له أصلٌ في النكراتِ بلفظه ، وهو ينقسم ثلاثة أقسامٍ :

منقولٌ من اسمٍ عَيْنٍ جامدٍ نحو : جَعْفَرٌ (١) ، ومكر ، ومنقولٌ من اسمٍ معنيٍ نحو :

فَضْلٌ ، وَفَهْمٌ ، اسْمِي رَجُلٌ ، ومنقولٌ من مشتقٍ من اسمٍ المعنيٍ نحو : حَارِثٌ ،

(٢)

وطك ، ويزيد .

وتد غل الألف واللام على المنقول من الصِّفَةِ أو من المَصْدَرِ نحو : الحرث والعباس

والفضل ، ولا تلزم بل يجوز حذفها .

والمرتجلُ : ما لا يُحفظُ له أصلٌ في النكراتِ بلفظه نحو : فقمس (٣) .

وَأَمَّا المَعْرِفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ (٤) فهو كلُّ اسمٍ يكون بهما معرفةً فإذا زالتا عنه صارَ

(١) الجعفر : النهر عامة ، وقيل : النهر الصغير فوق الجداول ، وقيل : النهر

الكبير الواسع . وبه سمي الرجل ، وهو أبو قبيلة من عامر ، وهم الجعافرة .

(٢) إذا جعلناه من الزيادة .

(٣) فقمس : هي من بني أسد ، أبوهم فقمس بن طريف بن عمرو

(٤) ذهب الخليل إلى أن أداة التعريف هي (أل) بجمعتها ، وذهب سيويوه إلى

أن أداة التعريف هي اللام وحدها وعليه بمعنى النحاة المتأخرين ، انظر تفصيل

ذلك في المساعد : ١٩٥/١ ، ١٩٦ ، والأشموني : ١٧٦/١ وما بعدها .

فهو معرفة

نكرة نحو: الرَّجُلُ ، فإن كان الاسم إذا زالتا عنه بقي معرفةً بالعلمية نحو: العباس والحرت والفضل .

والألف واللام على سبعة أقسام : تكون لتعريف العهد في جنس نحو قولهم — :

(أَمَلَكَ النَّاسَ الدِّينَارَ الصُّفْرُ وَالذَّرْهُمُ الْبَيْضُ) (١) وكقوله تعالى : / (إِنَّ الْإِنْسَانَ (١/٢٥)

لَفِي سُورٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا) (٢) . وتكون لتعريف العهد في شخص (ذَكَرَ) نحو :

جاءني رجل فأكرمت الرجل ، أو علماً نحو : جاءني الرجل ، تعنى شخصاً معهموداً وتكون لتعريف الحضور نحو : جئت اليوم ، وقمت الساعة وجاء هذا الرجل . وتكون

للمح الصفة وهي الداخلة على الاسم العلم الذي كان صفة في الأصل أو مصدرًا نحو : الحرت ، والعباس ، والفضل . وتكون للخلية وهي الداخلة في الأصل على الاسم النكرة

لتعريف العهد ، ثم تغلب عليه بحيث إذا أُطلق بها لم يفهم منه إلا ذلك المعهود

نحو : النجم الثريا ، والبيت للكعبة . وتكون بمعنى (الذي) أو (التي) وهي

الداخلة على اسم الفاعل نحو : الضارب أو الضاربة ، أو على اسم المفعول نحو :

المضروب والمضروبة ، أو على مثال من الأمثلة التي تحمل عمل اسم الفاعل نحو :

الضارب والضاربة .

(٤) ولا تدخل على الجملة إلا في ضرورة ، وقد تقدم تمثيل ذلك في الموصولات

وتكون زائدة نحو : قولهم : ما فعلت العشرون الدرهم . الأصل : العشرون درهما ،

لأن التمييز لا يكون إلا نكرة ، ونحو قول الشاعر :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أُسَيْرِهَا حَرَّاسَ أَبْوَابِ عَلِيٍّ قَصُورِهَا (٥)

(١) حكاه الاخفش ، انظر المساعد : (١/١٩٨) ، وشواهد التوضيح ص : ١١٧ .

(٢) الآيتان : (٢ - ٣) من سورة الحصر .

(٣) في الاصل : (ذكرنا) والوجه ما أثبت .

(٤) انظر ما تقدم في ص : ٧٩ .

(٥) من الرجز ، لأبي النجم المجلي .

انظر : عدة السالك الى تحقيق أوضاع الصالك : (١/١٨١) ، ومنحة الجليل

بتحقيق شح ابن عقيل : (١/١٢٧) ، (١٨١) ، والارتشاف : ٤٤٥ .

فَزَادَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي (عمرو) .

وَأَمَّا الْمِضَافُ إِلَى مَعْرِفَةٍ فَهُوَ كُلُّ اسْمٍ أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَارِفِ الْأَرْبَعَةِ
إِضَافَةً مَحْضَةً نَحْوُ : فَلَامِكَ وَفَلَامُ زَيْدٍ ، وَفَلَامُ هَذَا ، وَفَلَامُ الرَّجُلِ . وَإِضَافَةً مَحْضَةً
هِيَ الَّتِي لَيْسَتْ فِي نِيَةِ الْإِنْفِصَالِ كَالْإِضَافَةِ فِي نَحْوِ : هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ الْآنَ ، الْمُرَادُ :
ضَارِبُ زَيْدًا ، فَالْإِضَافَةُ هُنَا يُرَادُ بِهَا الْإِنْفِصَالُ ، وَسَيَبِينُ هَكَمَ الْإِضَافَةِ (١) فِي بَابِهَا
إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فَهَذَا تَفْسِيرُ الْمَعَارِفِ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَرَاتِبُهَا فِي التَّصْرِيفِ . وَتَحَصَّلَ أَنَّ الْمَرَاتِبَ

أَرْبَعٌ :

الْأُولَى لِلْمِضْمَرِ ، وَالثَّانِيَةُ لِلْعَلْمِ وَالْمِضَافِ إِلَيْهِ وَالْمِضَافِ إِلَى الْمِضْمَرِ ، وَالثَّلَاثَةُ
لِلْمَبْهُمِ وَالْمِضَافِ إِلَيْهِ ، وَالرَّابِعَةُ لِلْمَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْمِضَافِ إِلَيْهِ .

فَأَمَّا الْمِضْمَرُ فَلَا كَلَامَ فِيهِ هُنَا لِأَنَّهُ لَا يَنْعَمُ وَلَا يَنْعَمُ بِهِ (٢)

وَأَمَّا الْعَلْمُ وَمَا فِي مَرْتَبَتِهِ مِنَ الْمِضَافِ فَيَنْعَمُ بِكِلَيْهِمَا بِجَمِيعِ الْمَعَارِفِ الَّتِي يَصِحُّ الْوَصْفُ
بِهَا ، وَهِيَ سِتُّ : الْمَبْهُمُ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا ، وَالْمَعْرِفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ نَحْوُ :
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْعَاقِلِ ، وَالْمِضَافُ إِلَى مِضْمَرٍ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِكَ ، وَالْمِضَافُ إِلَى
عَلْمٍ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِ عَمْرٍو ، وَالْمِضَافُ إِلَى مَبْهُمٍ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِ
هَذَا ، وَالْمِضَافُ إِلَى مَعْرِفٍ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِ الرَّجُلِ .

(١) بَابُ الْإِضَافَةِ لَيْسَ فِي هَذَا الْجُزْءِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيَّ ، وَيَبْدُو أَنَّ تَقْيِيدَ ابْنِ لَسْبِ
هَذَا عَلَى جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ - عَلَى فَرَسٍ أَنَّ الْمَوْلَى قَدْ أَتَمَّهُ - يَقَعُ فِي جُزْءَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ
وَلَا شَكَّ أَنَّ بَابَ الْإِضَافَةِ يَقَعُ فِي غَيْرِ هَذَا الْجُزْءِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٢) خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ فِي نَعْتِ ذُنُوبِ الْخِيَةِ تَمَسُّكَ بِمَا سَمِعَ مِنْ نَحْوِ : صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ . انظُرِ الْأَشْمُونِيَّ : ٧٣ / ٣ ، وَالْجَمَلُ : ٢٩ ، وَنَتَائِجُ الْفَكْرِ

وَأَمَّا الْمُبْهَمُ فَلَا يَنْعَتُ إِلَّا بِالْمَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ (١) نحو : مررتُ بهذا الرَّجُلِ .

وَأَمَّا الَّذِي فِي مَرْتَبَتِهِ وَهُوَ الْمُضَافُ إِلَى الْمُبْهَمِ فَيَنْعَتُ بِأَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ : بِالْمُبْهَمِ

نحو : مررتُ بِغُلَامٍ هَذِهِ / هَذَا ، وبالمُضَافِ إِلَيْهِ نحو : مررتُ بِغُلَامٍ هَذِهِ صَاحِبِ (٢٥/ب)

هَذَا ، وبالمَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ نحو : مررتُ بِغُلَامٍ هَذِهِ الْعَاقِلِ ، وبالمُضَافِ إِلَيْهِ

نحو : مررتُ بِغُلَامٍ هَذِهِ صَاحِبِ الرَّجُلِ .

وَأَمَّا الْمَعْرِفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ فَيَنْعَتَانِ بِالْمَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ نَحْوُ :

مررتُ بِالرَّجُلِ الصَّالِحِ ، وَغُلَامِ الْمَرْأَةِ الصَّالِحِ ، وبالمُضَافِ إِلَى الْمَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ

نحو : مررتُ بِالرَّجُلِ صَاحِبِ الْمَرْأَةِ ، وَمررتُ بِغُلَامِ الْمَرْأَةِ صَاحِبِ الرَّجُلِ .

وَالْأَسْمَاءُ بِالنَّظَرِ إِلَى نَعْتِهَا وَالنَّعْتُ بِهَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ :

قِسْمٌ لَا يَنْعَتُ وَلَا يَنْعَتُ بِهِ وَهُوَ الْمَضْمَرُ وَاسْمُ الشَّرْطِ وَاسْمُ الاسْتِفْهَامِ ، وَ (كَمْ)

الْخَبَرِيَّةُ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ اسْمٍ مُتَوَعَّلٍ فِي الْبِنَاءِ نَحْوُ : الْآنَ ، وَأَيْنَ ، وَكَيْفَ ، وَكُلُّ اسْمٍ

غَيْرِ مُتَصَرِّفٍ وَإِنْ كَانَ مَحْرَبًا . وَالْاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرَفُ وَهُوَ : مَا لِيَزِمُ بَعْضَ مَوَاضِعِ الْإِعْرَابِ

وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ فِي جَمِيعِهَا كَأَيْمَنِ اللَّهِ ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ ، لِأَنَّ أَيْمَنَ اللَّهِ لَا يَسْتَعْمَلُ

إِلَّا مُبْتَدَأً ، وَ (سُبْحَانَ) لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا مُنْصَوِّبًا عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ .

وَقِسْمٌ يَنْعَتُ بِهِ وَلَا يَنْعَتُ ، وَهُوَ مَا لَمْ يَسْتَعْمَلْ مِنَ الْأَسْمَاءِ إِلَّا تَابِعًا نَحْوُ :

حَسَنٌ بَسَنٌ (٢) ، وَلَيْطَانٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : شَيْطَانٌ لَيْطَانٌ؟ (٣)

(١) قال السهيلي في نتائج الفكر : ٢١٤ (. . .) وكذلك المبهم عندي لا ينعت انما

يبين بالجنس الذي يشير اليه كقولك : هذا الرجل . . .) .

وذ هب البصريون الى أن أسماء الاشارة تنعت وينعت بها مستشهدين في وصفها

بقوله تعالى (أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَنَا عَلَى) (٦٢) الاسراء . وفي الوصف بها

بقوله تعالى (بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا) (٦٣) الانبياء ، قال أبو حيان ففى

الارتشاف ٢٩٧ : (وذ هب الكوفيون وتبعهم الزجاج والسهيلي الى ان أسماء

الاشارة لا توصف ولا يوصف بها) .

(٢) أبسن الرجل إذا حسنت سحنته ، وانظر البسيط : ٢٥٥ ، وشرح الجمل لابن

عصفور : ٢٦٧/١ ، وأمالى القالى : ٢١٦/٢ .

(٣) قال أبو على القالى فى الأمالى : ٢٠٩/٢ : (ويقولون : شيطان ليطان ، فليطان =

وَقَسْمٌ يُنْعَتُ وَلَا يَنْعَتُ بِهِ وَهُوَ الْعَلْمُ وَكُلُّ اسْمٍ لَيْسَ مُشْتَقًّا وَلَا فِي حَكْمِهِ سَوَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ .

وَقَسْمٌ يُنْعَتُ وَيَنْعَتُ بِهِ وَهُوَ الْمَجْهُمُ ، وَكُلُّ اسْمٍ مُشْتَقٍّ وَمَا فِي حَكْمِهِ .
 وَالنَّعْتُ إِمَّا أَنْ يَتَكَرَّرَ / ، فَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ جَازَ فِيهِ الْإِتْبَاعُ مُطْلَقًا ، وَالْقَطْعُ بِشَرْطَيْنِ
 أَنْ يَكُونَ الْمَنْعُوتُ مَعْلُومًا لِلْمَخَاطَبِ ، وَأَنْ يَكُونَ النَّعْتُ يُرَادُ بِهِ الْمَدْحُ أَوِ الْإِذْمُ
 أَوِ التَّرْحِمُ . فَإِنْ فُقِدَ أَحَدُ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ لَزِمَ الْإِتْبَاعُ ، وَرَبَّمَا قَطَعَ النَّعْتُ الَّذِي
 لِلْبَيَانِ إِذَا اعْتَقَدَ الْمُتَكَلِّمُ مَعْرِفَةَ الْمَخَاطَبِ بِالْمَنْعُوتِ وَنَ وَنَ افْتِقَارِ إِلَى نَعْتِ ، ثُمَّ تَبَيَّنَ
 لَهُ جِهَلُهُ بِهِ .

وَنَعْتُ الْبَيَانِ هُوَ الَّذِي يَكُونُ لِتَخْصِيصِ نَكْرَةٍ أَوْ لِمُزَالَةِ اشْتِرَاكِ عَارِضٍ فِي مَعْرِفَةٍ . (٢)
 وَلَا إِتْبَاعٌ هُوَ أَنْ يَكُونَ النَّعْتُ مُوَافِقًا لِلْمَنْعُوتِ فِي الْإِعْرَابِ .

وَالْقَطْعُ عَلَى وَجْهَيْنِ : إِمَّا إِلَى الرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ ، وَإِمَّا إِلَى النَّصْبِ
 عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ ، فَمَثَلُ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ الشَّرْطَانِ الْمُتَقَدِّمَانِ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ الْعَاقِلِ ،
 وَزَيْدٌ لَا اشْتِرَاكَ فِيهِ عِنْدَ الْمَخَاطَبِ . فَيَجُوزُ لَكَ فِي (الْعَاقِلِ) الْإِتْبَاعُ فَيَكُونُ مَخْفُوضًا
 عَلَى حَسَبِ مَنْصُوتِهِ .

وَالْقَطْعُ إِمَّا إِلَى الرَّفْعِ عَلَى تَقْدِيرِ هُوَ الْعَاقِلُ ، وَإِمَّا إِلَى النَّصْبِ عَلَى تَقْدِيرِ أَعْنَى
 الْعَاقِلِ . وَمَثَلُ مَا فُقِدَ فِيهِ أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ فَلَزِمَ فِيهِ الْإِتْبَاعُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَاقِلٍ ، لِأَنَّ
 الْمَنْصُوتَ مَجْهُولٌ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ النَّجَّارِ ، إِذَا بَنَى الْمُتَكَلِّمُ كَلَامَهُ فِي أَوَّلِهِ عَلَى أَنَّ الْمَخَاطَبِ
 لَا يَعْرِفُ زَيْدًا ، فَلَا يَجُوزُ إِلَّا الْإِتْبَاعُ . فَإِنْ اعْتَقَدَ الْمُتَكَلِّمُ أَوْلًا مَعْرِفَةَ الْمَخَاطَبِ / بِرَجُلٍ (٢٦ / أ)
 فَبُنِيَ عَلَى أَنْ لَا يَنْعَتُهُ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ جِهَلُهُ بِهِ فَبَيْنَهُ لَهُ بِقَوْلِهِ (النَّجَّارِ) جَازَ فِيهِ الْقَطْعُ

= مَا خَوَّفَ مِنْ قَوْلِهِمْ لَا طَّعَنَ بِهِ بِقَلْبِي يَلُوطُ وَيَلِيظُ أَي لَصِقَ ، . . . فَمَعْنَى قَوْلِهِمْ :
 شَيْطَانُ لَيْطَانٍ : شَيْطَانُ لَصُوقٍ) . وَانظُرْ إِصْلَاحَ الْمَنْطِقِ : ١٣٧ .

(١) انظر الجمل : ٢٧ .

(٢) انظر البسيط : ١٤٨ .

(١) والاتباع ، وإن تكرر النعت فإن وجد الشرطان المتقدمان - أن يكون المنصوت معلوماً وأن تكون المنصوت يُرادُ بها كلها المدح أو الذم أو الترحم - جاز في النعوت ثلاثة أوجه :

اتباع الجميع نحو : مررتُ بزَيْدِ الْكَرِيمِ الصَّالِحِ الْعَاقِلِ ، وقطاع الجميع إما إلى الرفع وإما إلى النصب على ما تقدم نحو : مررتُ بزَيْدِ الْكَرِيمِ الصَّالِحِ الْعَاقِلِ ، أو الْكَرِيمِ الصَّالِحِ الْعَاقِلِ .

واتباع بعض وقطاع بعض إلا أنك في هذا الوجه تبدأ بالاتباع قبل القطع ولا يجوز العكس ، فتقول : مررتُ بزَيْدِ الْكَرِيمِ الْفَاضِلِ الْعَاقِلِ ، أو الْكَرِيمِ الْفَاضِلِ الْعَاقِلِ ، ولا يجوز أن تقول : مررتُ بزَيْدِ الْكَرِيمِ الْفَاضِلِ الْعَاقِلِ ، لأن فيه الاتباع بمد القطع وذلك لا يجوز (٢) وإن فُقدَ أحدُ الشَّرْطَيْنِ لَزِمَ فِي النِّعْوَاتِ كُلِّهَا الْاِتِّبَاعُ إِلَّا أَنْ الْمَنْصُوتُ إِذَا كَانَ مَجْهُولًا وَكَانَتِ الصِّفَاتُ كُلُّهَا فِي مَعْنَى صِفَةٍ وَاحِدَةٍ لَزِمَ فِي الصِّفَةِ الْأُولَى الْاِتِّبَاعُ وَجَازَ فِي الْبَوَاقِي ثَلَاثَةُ الْأَوْجُهَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ . وكذلك أيضاً صفات البيان إذا اعتقد المتكلم معرفة المخاطب بالموصوف من غير افتقار إلى وصف ، ثم تبين له جهله به على ما تقدم يجوز فيها كلها ثلاثة الأوجه المتقدمة . فمثال ما يلزم فيه الاتباع : مررتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ صَالِحٍ عَاقِلٍ ، لأن المنصوت مجهول ، والصفات متباينة المعاني . ومثال ما يلزم فيه الاتباع في الصفة الأولى خاصة لكون الصفات في معنى صفة واحدة : مررتُ بِرَجُلٍ بَطَلٍ شَجَاعٍ أَسَدٍ ، فيلزم في بطل الاتباع ويجوز في شجاع وأسد الأوجه الثلاثة .

وعطف بعض النعوت على بعض جوائز (٣) نحو : مررتُ بزَيْدِ الْكَرِيمِ وَالْفَاضِلِ وَالْعَاقِلِ ، وحكمها حينئذ في الاتباع والقدح كما تقدم مع عدم العطف .

(١) انظر البسيط ص : ١٧٢ .

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٢٠٨ / ١ : لأن ذلك يؤدي إلى الفصل بين

النعوت والمنصوت بعطف أجنبية ، وانظر البسيط : ١٧٣ .

(٣) انظر الجمل : ٢٨ ، والهمع : ١٨٣ / ٥ .

وإذا اجتمع صفاتٌ وموصوفون فلا يعلو أن تجمعهما نحو : مرتت بالزيديين
العقلاء ، أو تفرقهما نحو : مرتت بزيد الكريم وعمرو العاقل وخالد الفاضل ، أو تجمع
الموصوفين وتفرق الصفات نحو : مرتت بالزيدين الكريم والفاضل والعاقل ، أو تجمع
الصفات وتفرق الموصوفين نحو : مرتت بزيد وعمرو وخالد العقلاء .

وجمع الموصوفين وتفريق الصفات جائز في الاسماء الموصوفة كلها إلا في أسماء
الإشارة فلا يجوز على النعت : مرتت بهؤلاء الكريم والفاضل والعاقل ، وجمع الصفات
وتفريق الموصوفين إنما يجوز بشرط اتفاق الموصوفين في الاستفهام أو عدمه ، فإن
اختلفوا في ذلك بأن كان بعضهم مستفهماً عنه ، وبعضهم غير مستفهم عنه لم يجوز
جمع صفاتهم على الاتباع ولا على القطع ، فلا يجوز : من زيد وهذا عمرو العاقلان / (٢٦ / ب)
فإن جمعتهما أو فرقتهما أو جمعت الموصوفين وقررت الصفات كان حكم الصفات في
جميع ذلك بالنظر إلى الاتباع والقطع كحكم صفات المفرد على ما تقدم .

وان جمعت الصفات وقررت الموصوفين ، فإن اتفق الموصوفون في الأعراب والتعريف
أو التنكير وكان العامل فيهم واحداً أو اتحد بنفسه إن كان متعدداً ، وكان كل
واحد من الموصوفين ما يصح أن ينعت ، ولم يكن بعضهم اسم إشارة مفصلاً بينه
وبين الصفات بفاصل ، جاز في الصفات حينئذٍ الاتباع مطلقاً (١) ، والقطع حيث ذكر
جوازه في صفات المفرد . فإن فقد شيء مما تقدم اشتراطه في الموصوفين لزم في الصفات
القطع مطلقاً ، ولم يجوز الاتباع .

واتحاد جنس الحوامل هو أن تكون كلها من جنس الأسماء ، أو من جنس الأفعال
أو من جنس الحروف ، ولكن يشترط في الحروف اتفاق المعنى ، فاختلف الحرفين في
المعنى كما اختلف العاطلين في الجنس . فمثال ما يجوز فيه الاتباع والقطع : مرتت بزيد
وعمر وخالد العقلاء . ومثال ما لا يجوز فيه إلا القطع : جاءني زيد وضربت عمراً
واكرمت خالد العقلاء ، أو العقلاء ، ولا يجوز الاتباع لاختلاف الموصوفين في

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢١١ .

الإعراب. وكذلك لا يجوزُ الاتباعُ في نحو : مررتُ بزَيْدٍ ورجلٍ وغلَامِ العقلاءِ ، لا اختلافهم في التعريفِ والتَّنكيرِ ، ولا في نحو : هَذَا زَيْدٌ وجاهنِي عمروٌ وَقَامَ خَالِدٌ العقلاءِ ، لأنَّ العَامِلَ فِيهِمْ مُتَعَدِّدٌ ولم يَتَّحِدْ بِنِسْبَةٍ . وكذلك نحو : مررتُ بزَيْدٍ ودخلتُ السِّيَ عمروً وسلمتُ على خَالِدِ العقلاءِ ، لأنَّ اختلافَ الحروفِ في المعنى كما اختلافُ العوامِلِ في الجنسِ كما تقدَّمَ ، ولا في نحو : جئتني أنتَ وزَيْدٌ وعمروُ العقلاءِ ، لأنَّ بِمَعْنَى المنحوتينِ ضميرٌ والضميرُ لا يَصِحُّ أَنْ يَنْعَتَ . ولا يجوزُ الاتباعُ أَيضاً في نحو : مررتُ بهذا زَيْدٍ وعمروُ العقلاءِ ، لأنَّ بِمَعْنَى المنحوتينِ اسمٌ إشارةٌ قد فُصِّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّعْتِ بِفَاصِلٍ ، وذلك في أسماءِ الإِشارةِ لا يجوزُ . وكذلك مررتُ بزَيْدٍ وهذا وعمروُ العقلاءِ ، لا يجوزُ أَيضاً الاتباعُ لوجودِ الفَصْلِ بَيْنَ المَبْهُمِ وَالصِّفَةِ . فَإِنَّ قُلْتَ : مررتُ بزَيْدٍ وعمروُ وهذا الرِّجَالِ العقلاءِ ، جازَ الاتباعُ وَالقَطْعُ ، لأنَّهُ لَمْ يُفَصَّلْ بَيْنَ المَبْهُمِ وَالصِّفَةِ بِفَاصِلٍ ، وهذا بشرطِ ألاَّ يَكُونَ الوصفُ مشتقاً محضاً ، فَإِنَّ كَانَ كَذَلِكَ امْتَنَعَ الاتباعُ نحو : مررتُ بزَيْدٍ وعمروُ وهذا العقلاءِ ، لا يجوزُ على النَّعْتِ اللَّتَدَاوُعُ لِأَنَّهُ مَنْ هَيْئَتُ يَكُونُ نَعْتاً لِلْمَبْهُمِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى هَذَا الموصوفِ ، إِذِ المَبْهُمُ عِنْدَهُمْ إِنَّمَا يُوصَفُ بِالْجَامِدِ اللَّفْظِ ، وَمَنْ هَيْئَتُ يَكُونُ نَعْتاً لَزَيْدٍ وعمروٍ لا يَكُونُ عَلَى هَذَا الموصوفِ قَدَاوُعُ . ومتى قَامَتِ صِفَةُ المَدْحِ أَوِ الذَّمِّ أَوِ التَّرْحِمِ فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ إِلَى الرَّفْعِ أَوِ النَّصْبِ لَمْ يَجُزْ / اظْهَارُ الرَّافِعِ الَّذِي هُوَ المَبْتَدَأُ ، وَلَا اظْهَارُ النَّاصِبِ الَّذِي هُوَ الفِعْلُ (٢٧ / ١) المَقْدَّرُ ، وَتَمَّتْ صِفَةُ البَيَانِ هَيْئَتُ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِيهَا إِلَى الرَّفْعِ أَوِ النَّصْبِ جَازَ اظْهَارُ المَبْتَدَأِ الرَّافِعِ أَوِ الفِعْلِ النَّاصِبِ . (١)

وأعلمُ أَنَّ الفَصْلَ بَيْنَ النَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ جَائِزٌ فِي جَمِيعِ الأَسْمَاءِ ، إِلاَّ فِي الأَسْمَاءِ الإِشارةِ فَلَا يُفَصَّلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ نَعْوَتِهَا .

وَمَا فُصِّلَ فِيهِ بَيْنَ النَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (قُلْ أَغْيِرِ اللّٰهُ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمٰوٰتِ) . (٢)

(١) انظر البسيط : ١٧٣ ، ١٧٤ .

(٢) من الآية : (١٤) من سورة الانعام .

وقوله تعالى : (سَبَّحَانَ اللَّهَ عَمَّا يُصِفُونَ عَالِمِ الْغَيْبِ) (١) ، على قراءة الخفض ، ولا يجوز
أن تقول : مرت بهذا اليوم الرجل ، على النعت .

ولا يجوز تقديم النعت على المضموت ، ومتى ما ورد ذلك حَرَجَ على أن يكون نعتاً
وصارت الصفة مباشرة للعامل والموصوف بدل منها . ومن ذلك قول النابغة :
والمؤمن العائدات الطائر تسمهها رُكبان مكة بين الغيل والسعد (٢)
فالطير بدل من العائدات .

ولا يجوز حذف الموصوف واقامة صفته مقامه إلا في ستة مواضع :
أحد كما : أن يكون الموصوف منصوباً على الظرفية سواء كان ظرف زمان أو مكان
نحو : سرت قليلاً ، وسرت كثيراً ، تريد وقتاً قليلاً ووقتاً كثيراً ، ونحو قوله تعالى :
(وَالرَّكِبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ) (٣) . أي : مكاننا أسفل من مكانكم .

والثاني : أن تكون الصفة موصوفة بصفة أخرى نحو قوله :
وَجَادَ عَلَيْهِ كُلُّ أَسْحَمٍ هَطَالٍ (٤)

(١) من الآيتين : (٩١ - ٩٢) من سورة المؤمنين ، وقرأ نافع وحمره والكسائي
وأبو بكر : (عالم) بالرفع . وقرأ الباقون : (عالم) بالخفض . حجة القراءات :
٤٩١ ، والاتحاف : ٣٢٠ .

(٢) من البسيط . قوله (المؤمن العائدات) يعني الله تبارك وتعالى لأنها أن تهاج
أو تصاد في الحرم . والعائدات : التي عادت بالحرم ، وقيل : الحديشة
النتاج من الحيوان . والفيل : ماء كان يخرج من أبي قبيس ، وقيل : الفيل
والسعد اجتماعان بين مكة ومنى ، وروى (والسند) . انظره في ديوانه : ٢٥ ، وشرح
الجمل لابن عصفور : ٢١٨ / ١ ، وشرح الكافية للرضي : ٣١٧ / ١ ، والبحر
المحيط : ٤٠٤ / ٥ ، والخزانة : ٣١٥ / ٢ ، والمفصل : ٩٢ ، والمستقصى : ٩ / ١ .

(٣) من الآية : (٤٢) من سورة الأنفال .

(٤) هذا عجز بيت من الطويل لامرئ القيس ، يصف داراً بأنها قد تعمقت ودرست
لالحاح المدار عليها .

وصدره : تعاماه أطراف الرماح تعامياً .

أى : كُلُّ سَحَابٍ أَسْحَمٍ .

وَالثَّلَاثُ : أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ قَدْ اسْتَحْمَلَتْ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ نَحْوُ : مَرَّتْ بِالْأَبْطَاحِ

وَالْأَجْرِعِ وَالْأَبْرِقِ (١) ، تَرِيدُ بِالْمَكَانِ الْأَبْطَاحِ ، وَالْمَكَانِ الْأَجْرِعِ ، وَالْمَكَانِ الْأَبْرِقِ ، وَنَحْوِ
مَرَّتْ بِصَاحِبِكَ .

وَالرَّابِعُ : أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ خَاصَّةً بِجِنْسِ الْمَوْصُوفِ نَحْوُ : مَرَّتْ بِكَاتِبٍ ، أَيْ : رَجُلٍ

كَاتِبٍ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : (أَلَا لِحِنَّةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ) (٢) أَيْ : عَلَى الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ .

وَالخَامِسُ : أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ هِيَ الْمَقْصُودَةُ دُونَ الْمَوْصُوفِ نَحْوُ : أَكْرَمٌ مَكْرَمٌ

وَأَهْنٌ ضَارِبٌ .

وَالسَّادِسُ : أَنْ يَكُونَ الْمَوْصُوفُ قَدْ وَقَعَ خَبْرًا أَوْ هَالًا نَحْوُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، أَيْ : رَجُلٌ

قَائِمٌ ، وَمَرَّتْ بِزَيْدٍ ضَاحِكًا ، أَيْ : رَجُلًا ضَاحِكًا ، وَنَحْوُ : آيَتُنِي بِمَاءٍ وَلَوْ بَارِدًا

التقدير : وَلَوْ آتَيْتُنِي بِهِ مَاءً بَارِدًا . هَذَا حَكْمُ الصِّفَةِ الْفَرْدَةِ .

وَأَمَّا الْجُمْلَةُ وَالظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ إِذَا وَقَعَ شَيْءٌ مِنْهَا فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ فَيَجُوزُ حَذْفُ

الْمَوْصُوفِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ فِي جُمْلَتِهِ مَجْرُورٌ بِمَنْ أَوْ بِشَيْءٍ وَهُوَ بَعْضُ ذَلِكَ الْمَجْرُورِ

نَحْوُ قَوْلِهِمْ (مَا مِنْهُمَا مَاتَ حَتَّى رَأَيْتَهُ فِي حَالٍ كَذَا وَكَذَا) أَيْ : مَا مِنْهُمَا وَاحِدٌ مَاتَ .

وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَمِنَ الَّذِينَ اشْرَكُوا يَوْمَ أُحُدٍ) (٣) . أَيْ : قَوْمٌ يَوْمَ أُحُدٍ هُمُ ،

= وَالْأَسْحَمُ : السَّحَابُ الْأَسْوَدُ . وَالْمِهْطَالُ : الْمَطَارُ الضَّعِيفُ الدَّائِمُ . انظُرْهُ فِي

دِيوانِهِ : ٢٧ ، وَشَرَحَ الْقَصِيدَةَ اللَّغْزِيَّةَ : ق/١٥٠ ، وَاللِّسَانَ (هَطَال) وَيُرْوَى

(أَلَج) مَكَانَ (جَاد) . وَالْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ : ٣٠٥٠ .

(١) الْأَبْطَاحُ : مَسِيلٌ وَاسِعٌ فِيهِ دَقَاقُ الْعَصَى . وَالْأَجْرِعُ : الْمَكَانُ الْوَاسِعُ الْمَسْتَوِي

مِنَ الرَّمْلِ فِيهِ عَزُونَةٌ وَخَشُونَةٌ . وَالْأَبْرِقُ : الْمَكَانُ الَّذِي غَلِظَ فِيهِ حِجَارَةٌ وَرَمْلٌ

وَطِينٌ مُخْتَلِطَةٌ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (١٨) مِنْ سُورَةِ هُودٍ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٦٦) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

وقوله سبحانه : (وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا) (١) أى : وَإِنْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ،
وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى : (وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْمُرْسَلِينَ) (٢) . أى : نبياً
من نبي المرسلين . ومثال ذلك مع المجرور بنى قول الشاعر :

لَوَقَلْتُمْ مَا فِي قَوْمِهَا / لَمْ تَيْثِمُوا يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ (٣)

أى : لَوَقَلْتُمْ مَا فِي قَوْمِهَا أَحَدٌ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ لَمْ تَيْثِمُوا ، أى : لم تأثم ، وما
عدا ذلك فلا يجوز فيه حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه إلا نادراً أو فى ضرورة كقوله :

* (ترى) بكفى كان من أرى البشر (٥) *

أراد : بكفى رجل كان من أرى البشر.

(١) من الآية : (١٥٩) من سورة النساء .

(٢) من الآية : (٣٤) من سورة الانعام .

(٣) من الرجز ، لحكيم بن معوية الربيعي ، يصف امرأة ، كما فى الكتاب والخصائص ،
ونسب فى شرح المفصل والتصريح الى أبى الاسود الجمانى .

تَيْثِمُ : أصلها (تأثم) ثم كسرت تاؤها على لغة من يكسر تاء (تفعل) فانقلبت
المهمزة ياء . والميسم : الجهل من الوسامة .

انظره فى الكتاب : ٢ / ٢٤٥ ، معانى القرآن : ١ / ٢٧١ ، والخصائص : ٢ / ٣٧٠
وشرح المفصل : ٣ / ٥٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢١٩ ، والتصريح :

٢ / ١١٨ ، والمخصص : ٤ / ٢٠ ، والخزانة : ٢ / ٣١١ .

(٤) كلمة (ترى) ساقطة من الاصل .

(٥) هذا رجز لم ينسب الى قائل معين ، وفاعل (ترى) يعود الى القوس فى بيت
قبله فى قوله :

مالك عندي غير سهم وحبر

وغير كبداء شديده الرتر

والكبداء : القوس الواسعة المقبض .

ويروى (جادات بكفى) ويروى بفتح ميم (من) .

والشاهد فى المقتضب : ٢ / ١٣٩ ، ومجالس شطب : ٢ / ١٣ ، والانصاف : ١ / ١١٥

والخصائص : ٢ / ٣٦٧ ، والمحتسب : ٢ / ٢٧٧ ، والمقرب : ١ / ٢٢٧ ، وشرح

الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٢٠ ، وشواهد الكشاف : ١٣٧ ، والخزانة : ٢ / ٣١٢ .

بَابُ الْعَطْفِ

الْعَطْفُ عَلَى قِسْمَيْنِ : بَيَانٌ وَنَسَقٌ .

فَأَمَّا عَطْفُ الْبَيَانِ فَهُوَ الْأَسْمُ الْجَامِدُ الْجَارِي عَلَى اسْمٍ قَبْلَهُ لِلْبَيَانِ أَوْ التَّوَكِيدِ ،

وَلَيْسَ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ .

فَقَوْلُهُمْ : (الْجَامِدُ) تَهْرُزُ مِنَ النَّعْتِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالشَّمْتِ أَوْ مَا فِي حُكْمِهِ

وَقَوْلُهُمْ (الْجَارِي عَلَى اسْمٍ قَبْلَهُ) أَي : التَّابِعُ لَهُ فِي الْأَعْرَابِ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَتَّبِعُهُ

فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّمْرِيْفِ وَالتَّنْكِيرِ ، وَفِي وَاحِدٍ مِنَ الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ ، وَفِي وَاحِدٍ

مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّنَائِيثِ ، فَهُوَ يَتَّبِعُ الْأَسْمَ الَّذِي قَبْلَهُ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ ، وَلَا يَكُونُ

مُضْمَرًا وَلَا تَابِعًا لِمُضْمَرٍ ^(١) كَالنَّعْتِ .

وَمِثَالُ مَا هُوَ لِلْبَيَانِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (مِنْ شَجَرَةٍ مَبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ) ^(٢) . وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

* أَقْسَمُ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ * ^(٣)

وَمِثَالُ مَا هُوَ لِلتَّوَكِيدِ قَوْلُ الْآخِرِ :

(١) قَالَ السِّيُوطِيُّ فِي الْمَهْمَعِ : ١٩٢ / ٥ : (وَجُوزَ بَعْضُهُمْ جَرِيَانَهُ عَلَى الْمُضْمَرِ ،

فَانَّهُ قَالَ فِي (قَامُوا الْأَزِيدَا) أَنْ زَيْدَا بَيَانٌ لِلْمُضْمَرِ فِي قَامُوا)

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (٣٥) مِنْ سُورَةِ النُّورِ .

(٣) مِنَ الرَّبْعِزِ . وَبَعْدَهُ : * مَا صَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ *

نَسَبَهُ ابْنُ يَعْشَرَ لِرُؤْيَا بِنِ الصَّبَّاحِ ، قَالَ الْعَيْنِيُّ : وَهَذَا خَطَأٌ لِأَنَّ وَفَاةَ

رُؤْيَا فِي سَنَةِ عَمْسٍ وَارْبَعِينَ وَمِائَةً وَلَمْ يَدْرِكْ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَلَا عَدَّهُ أَحَدٌ

مِنَ التَّابِعِينَ وَانَّمَا قَالَه أَعْرَابِيٌّ (هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بِنُ كَيْسِيَّةٍ) كَانَ اسْتَحْمَلَ عُمَرَ بِنَ

الْحَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَقَالَ : أَنْ نَاقَتِي قَدْ نَقَبَتْ ، فَقَالَ لَهُ : كَذَبْتَ وَلَمْ يَحْمَلْهُ .

وَنَقَبَ الْبَحِيرُ : إِذَا رَقَّ حَفْهُ ، وَدَبْرُ الْبَحِيرِ : إِذَا حَفِيَ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ (أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ) فَإِنَّ الثَّانِيَّ عَطْفٌ بَيَانٌ لِلأَوَّلِ .

انظُرْهُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ : ١٢٩ / ١ ، ٧١ / ٣ ، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١١٩١ / ٣ ،

وَأَوْضَحِ الْمَسَالِكِ : ٣٤٧ / ٣ ، وَشَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ : ٢١٩ / ٢ ، وَالْمَخْصَصِ : ١١٣ / ١ ،

وَالْمِيزَانَةِ : ٢٥١ / ٢ .

إِنِّي وَأَسْمَارُ سَطْرِنَ سَطْرًا لِقَائِلِ يَانَصِرُ نَصْرًا نَصْرًا (١)

وقولهم : (وليس على نية تكرار الحامل) تحرز من البدل فإنه على نية تكرار العامل فإذا قلت : رأيت أبا حفص عمر ، على البدل فعمر منصوب بفعلٍ مقدرٍ مكررٍ والتقدير : رأيت أبا حفص رأيت عمر ، فإن جعلته عطفاً بيانٍ كان منصوباً بالفعل الأول المرفوع به وليس في الكلام تقدير فعلٍ آخر . وهذا هو الفرق بين عطف البيان والبدل لا غير (٢) ويجوز في عطف البيان أن يكون بدلاً حيث يصح معه تقدير العامل ، ونعتاً حيث يكون في حكم المشتق ، ولم يعرض ما يمنع من النعت ، فإذا قلت : جاءني زيد الرجل الصالح ، احتمل ثلاثة أوجه :

أن يكون عطف بيان ، وأن يكون بدلاً ، والتقدير : جاءني الرجل الصالح ، وأن يكون نعتاً لأنه في حكم المشتق ولا مانع منه ، فلا يتعين عطف البيان ويمتاز بنفسه إلا في أربعة مواضع :

أحدُها : في باب النداء إذا وقع وفيه الألف واللام تابعاً لمنادي وليس في حكم المشتق نحو : يا أغانا العباس ، فلا يصح في العباس أن يكون نعتاً لأنه جامد

(١) من الرجز وهو لرؤية بن الصجاج (ملحقات ديوانه : ١٧٤) وقد نسبه ابن هشام في الشذور الى ذي الرمة وليس في ديوانه .

والواو المقسم أي : وحق أسدأار المصحف ، جمع سطر جمع قلة ، وهو من شواهد سيبويه : ١٨٥ / ٢ ، وروايته : يانصر نصرًا نصرًا ، والمقتضب : ٢٠٩ / ٤ ، وفي حاشيته ذكرت روايات البيت المختلفة .

ومجاز القرآن : ٢٣٠ - ٢٦٤ ، والتبصرة : ٣٤٨ / ١ ، والخصائص : ٣٤٠ / ١ وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٩٦ / ١ ، وشذور الذهب : ٤٣٧ ، والهمع : ١٩٠ / ٥ ، والغزاة : ٣٢٥ / ٢ .

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٢٩٤ / ١ (والفرق بينهما أيضا أن عطف البيان لا يكون الا بالمعارف والبدل يكون بالمعارف والنكرات على حد سواء) . وقد ذكر ابن هشام في المغني : ٤٥٥ / ٢ وما بعدها ، ثمانية أمور افترق فيها عطف البيان والبدل ، فانظرها هناك .

ليس في حكم المشتق ، ولا بدلاً لأنه كما تقدم على نية تكرار العامل ، فيكون التقدير :
يا الحباس ، وذلك لا يجوز لأن حرف النداء لا يباشر ما فيه الألف واللام ، فتعيّن
كونه عطف بيان خاصة .

والثاني : في باب النداء أيضاً إذا قلت : يا هذان وزيد الرجل الطوال ،
فالرجال هنا وإن كان في حكم المشتق لأنه قد وصف بمشتق لا يصح أن يكون نعتاً ،
لأنه عرض ما يضح منه وهو ما يلقي فيه من الفصل بين المبهم ونعته ، وذلك لا يجوز
ولا يصح أيضاً أن يكون بدلاً لأن العامل وهو حرف النداء لا يصح تقديره معه / (٢٨ / أ)
لأجل الألف واللام كما تقدم في الموضع الأول ، فتعيّن في الرجال هنا كونه عطف بيان
خاصة . وكذلك لو وقع هنا مشتق صريح نحو : يا هذان وزيد الطوال ، لم يكن إلا عطف
بيان لا متناع النعت والبدل كما تقدم ، وقد حذف موصوف أي : الرجال الطوال .

وكذلك أيضاً يمتنع مثل : يا زيد وهذان الطوال ، على البدل وعلى النعت لأن المبهم
إذا جرى عليه المشتق نعتاً كان على حذف الموصوف ، وإذا جرى كذلك على غير
المبهم لم يكن على حذف الموصوف فتدافعاً .

والثالث : في باب النداء أيضاً إذا كان عطف البيان غير مضاف منوناً تابيحاً
لمنادي ، منصوباً بعد المنادي المنصوب نحو : يا أخانا زيداً . وجائزاً رفعه ونصبه
بعد المنادي المبني على الضم نحو : يا زيد زيد بالرفع على اللفظ ، ويا زيد زيدا ،
بالنصب على الموضع ، لأن المنادي المبني في موضع نصب ، وعلى هذين الوجهين جاء
في البيت المتقدم قوله : (يانصر نصر نصر) فلا يصح في زيد في هذا الموضع أن يكون
نعتاً لأنه جامد ، ولا بدلاً لأن العامل وهو حرف النداء يكون مقدراً معه وهو مفرد
والمنادي المفرد يجب بناؤه على الضم . فإن أردت البدل قلت : يا أخانا زيد (١) ،
ويا زيد زيد بالضم من غير تنوين فيهما .

(١) ببناء (زيد) على الضم ، لأن البدل تقديره أن يقع موقع الأول ، فكان حرف
النداء قد دخل على البدل .

والرابع : في باب اسم الفاعل إذا وقع عطف البيان بضمير ألف ولا م مجروراً تابعاً للمجرور بإضافة اسم الفاعل المفرد المصروف بالألف واللام إليه نحو : جاءني الضارب الرجل زيد . فلا يصح في زيد هنا أن يكون نعتاً لأنه جامد ، ولا بدلاً لأنه كما تقدم على نية تكرار العامل ، فيكون التقدير : الضارب زيد . وذلك لا يجوز لأن اسم الفاعل المفرد المصروف بالألف واللام لا يضاف إلا إلى ما فيه الألف واللام خاصة ، ويجرى مجرى المفرد في ذلك المجموع تكسيراً ، أو بالألف والتاء ، فإن أردت البدل نصبت زيدا فقلت : جاءني الضارب الرجل زيدا بالنصب على موضع الرجل ، لأنه في موضع نصب من حيث هو مفعول اسم الفاعل ، فعلى هذا لا يجوز في (بشر) من قول الشاعر :

أنا ابن التارك البكري بشر
عليه الطير ترقبه وقوعاً (١)

إلا أن يكون عطف بيان ، فهذه المواضع الأربعة لا يجوز فيها إلا عطف البيان كما تقدم . وتجري الأعلام والكنى والألقاب بعضها على بعض بدلاً وعطف بيان ، إلا أن يجتمع لك لقب مع علم مفرد فإنك تضيف العلم إلى اللقب ولا يجوز غير ذلك . فتقول : جاءني أبو حفص عمر ، وأبو حفص كرز وزيد كرز ، ولا يجوز : زيد كرز . (٢)

(١) من الوافر ، وهو للمرار بن سعيد الفقعسي (أموي) يفخر بمقتل بشر بن عمرو بن مرثد . التارك اسم فاعل من ترك . والبكري المنسوب إلى بكر بن وائل ترقبه : تنتظر ازهاق روحه لأن الطير لا تنزع على القتل وبه رمق . وقوعاً مصدر مفعول لأجله أي للوقوع عليه ، وقيل جمع واقع ، ونصب على الحال من الطير . وهو من شواهد سيويه : ١٨٢/١ ، والتبصرة : ١٨٤/١ ، وشرح المفصل :

٢٢/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٩٦/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٤٣/١ والتوضيح : ٩٢/٢ ، والمهمل : ١٩٤/٥ ، والخزانة : ١٩٣/٢ .

(٢) كرز - بضم القاف وسكون الراء - هو هنا لقب ، وأصله بمعنى خرج الراعي يحمّل فيه متاعه ، وقيل : هو الجوالق الضفير . ونقل السيوطي جواز الاتباع في هذه المسألة على البدل أو عطف البيان عن الكوفيين واختاره ابن مالك لأن الإضافة في مثل ذلك خلاف الأصل . وأيد الاتباع =

وَأَمَّا عَطْفُ النَّسْقِ فَالْكَلَامُ فِيهِ فِي ثَلَاثَةِ فُصُولٍ :
 الْأَوَّلُ : فِي الصِّدَاقِ وَحَقِيقَتِهِ ، وَالثَّانِي : فِي العَاطِفِ ، وَالثَّلَاثُ : فِي المَعطُوفِ

والمعطوف عليه .

فَأَمَّا الفَصْلُ الْأَوَّلُ : فَعَطْفُ النَّسْقِ هُوَ التَّابِعُ لِمَا قَبْلَهُ بِشَرَطِ تَوَسُّطِ حَرْفٍ بَيْنَهُمَا

(٢٨ / ب)

من الحروف الموضوعة / لذلك .

فَقَوْلُهُمْ (التَّابِعُ لِمَا قَبْلَهُ) أَي : فِي الإِعْرَابِ خَاصَّةً ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ بِخِلَافِ النَّعْتِ

وَعَطْفِ البَيَانِ ، لِأَنَّهَا يَتِمَّانِ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ .

وَأَمَّا الفَصْلُ الثَّانِي : فَحُرُوفُ الصِّدَاقِ عَشْرَةٌ : الواوُ ، وَالْفَاءُ ، وَثُمَّ ، وَحَتَّى (١) ،

وَأُو ، وَأَمَّ ، وَأَمَّا ، وَوَيْلٌ ، وَلَكِنْ (٢) ، وَلَا ، إِلَّا أَنْ (إِمَّا) لَيْسَتْ بِعَاطِفَةٍ فَسَيُ

الحَقِيقَةُ (٣) وَإِنَّمَا ذُكِرَتْ مَعَ حُرُوفِ الصِّدَاقِ لِصِحَابَتِهَا ، نَحْوُ : قَامَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا

عَمْرُو ، فَالعَاطِفُ إِنَّمَا وَقَعَ بِالِوَاوِ .

وَهَذِهِ الحُرُوفُ عَلَى قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ يَقْتَضِي تَعَلُّقَ مَعْنَى العَامِلِ بِالمَعطُوفِ وَالمَعطُوفِ

عَلَيْهِ جَمِيعًا وَهُوَ الواوُ ، وَالْفَاءُ ، وَثُمَّ ، وَحَتَّى . وَقِسْمٌ يَقْتَضِي تَعَلُّقَهُ بِأَحَدِهِمَا وَهُوَ

مَا بَقِيَ .

= ابن هشام ، وجمهور البصريين بوجوب اضافة الأول الى الثاني ، قام ابن هشام :

وِيرُدُّهُ النَّظَرُ ، وَقَوْلُهُمْ : (هَذَا يَعْنِي عَيْنَانِ) . انظر اوضح الصالح :

١٣١ / ١ ، ١٣٢ ، والهمع : ٢٤٦ / ١ ، والكتاب : ٢٩٥ / ٣ ، وشرح

الكافية الشافية : ٢٥٠ / ١ .

(١) وفي ذهب الكوفيين أن (حتى) ليست بحرف عطف وإنما يعربون ما بعد ها

بإضمار عامل . الأشموني : ٩١ / ٣ ، وانظر الكتاب : ٩٦ / ١ .

(٢) ذهب يونس أنها ليست بعاطفة ، شرح الجمل لابن عصفور : ٢٢٤ / ١ .

(٣) هذا ذهب يونس والفارسي وابن كيسان وابن مالك . انظر شرح الكافية الشافية

١٢٢٦ / ٢ ، والهمع : ٢٥٤ / ٥ ، والايضاح للفارسي : ٢٨٩ / ١ ، والكتاب :

٢٦٨ / ١ ، وشرح الجمل لابن الفخار : ٤٨ ، والبسيط : ١٩٢ .

فَأَمَّا الْوَاوُ فَمَعْنَاهَا : الْجَمْعُ فَقَدْ مِنْ فَيْرِ تَعْرَضٍ لِتَرْتِيبِ (١) وَلَا مَهْطَةٍ ، وَتَنْفَرِدُ
بِعَطْفٍ مَا لَا يَسْتَقِلُّ الْكَلَامُ بِهِ وَنَحْوُهُ : اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَالطَّالُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو ،
وَاسْتَوَى زَيْدٌ وَعَمْرُو . وَلَا يَجُوزُ الْعَطْفُ هُنَا بِخَيْرِ الْوَاوِ ، وَلَا يُقَالُ : اخْتَصَمَ زَيْدٌ فَعَمْرُو ،
وَلَا اسْتَوَى زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرُو .

وَأَمَّا (الْفَاءُ) فَلَهَا ثَلَاثَةٌ مَعَانٍ : الْجَمْعُ ، وَالتَّرْتِيبُ (٢) ، وَالتَّعْقِيبُ الَّذِي هُوَ
الِاتِّصَالُ مِنْ غَيْرِ مَهْطَةٍ ، وَتَرْتِيبُهَا يَكُونُ فِي مَعْنَى الْعَامِلِ كَقَوْلِكَ : مَرَّتْ بِزَيْدٍ فَعَمْرُو .
وَالْمَعْنَى : أَنَّ مَرُورَكَ بِعَمْرٍو كَانَ عَقِيبَ مَرُورِكَ بِزَيْدٍ . وَقَدْ يَكُونُ فِي الذِّكْرِ كَقَوْلِهِ :

عَفَا نُوْحٌ وَحُسَيٌّ مِنْ فَرْتَنِي فَالْفَوَارِغُ فَجَنَابًا أَرِيكَ فَالتَّلَاعُ الدَّوَابِعُ (٣)

وَتَنْفَرِدُ الْفَاءُ فِي عَطْفِ الْجُمْلِ بِالسَّبَبِيَّةِ فَيَكُونُ مَا قَبْلَهَا سَبَبًا فِيمَا بَعْدَهَا كَقَوْلِكَ :
ضَرَبْتَهُ فَبَكَى ، وَلِذَلِكَ سَأَغُ مَعَهَا الْاِكْتِفَاءُ بِضَمِيرٍ وَاحِدٍ فِي أَحَدِي الْجُمْلَتَيْنِ الْمُعْطَاوِفَةِ
أَوِ الْمُعْطَاوِفِ عَلَيْهَا إِذَا وَقَعَتَا صِلَةً أَوْ صِفَةً أَوْ خَبَرًا أَوْ حَالًا نَحْوُ : الَّتِي يَطِيرُ الذَّبَابُ

(١) وَزَعَمَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّهَا لِلتَّرْتِيبِ ، وَهَكَذَا ذَلِكَ عَنْ قَدَارِبٍ وَشُعَلْبٍ . وَالرِّمَسِيُّ .

الْأَشْمُونِيُّ : ٩١ / ٣ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لَابِنُ عَصْفُورٍ : ٢٢٧ / ١ .

(٢) وَأَنْكَرَ الْفَرَّاءُ التَّرْتِيبَ فِي الْفَاءِ مَا لَقَا . التَّصْرِيحُ : ١٣٨ / ٢ ، وَالْمُهَمَّبِيُّ : ٢٣٢ / ٥ .

(٣) مِنَ الطَّوِيلِ لِلنَّبَاغَةِ وَهُوَ مَا لَحَ قَصِيدَةً اعْتِدَارِيَّةً ، وَرَوَايَةُ اللِّسَانِ وَالْجَمْهَرَةُ :

عَفَا حَسَمٌ ، وَفَوْحٌ وَحُسَيٌّ : مَوْضِعٌ فِي دِيَارِ بَنِي مَرَّةٍ . وَعَفَا : دَرَسَ وَامْتَحَنَ آثَارَهُ ،

فَرْتَنِي اسْمُ امْرَأَةٍ ، وَيُرِيدُ مَنَازِلَ فَرْتَنِي . وَالْفَوَارِغُ : مَوَاضِعٌ مَرْتَفِعَةٌ . وَأَرِيكَ :

مَوْضِعٌ أَوْ وَاوٍ ، وَالتَّلَاعُ : مَجَارِي الْمِيَاهِ إِلَى الْأُودِيَةِ . وَالدَّافِعُ : الَّتِي تَدْفَعُ

الْمَاءَ إِلَى الْوَادِي وَاحِدَتَهَا دَافِعَةٌ .

الذِّيَّوَانُ : ٣٠ ، وَالْجَمْهَرَةُ : ٩٩ / ٢ ، وَالْخَزَانَةُ : ٤٢٩ / ١ . وَشَرَحَ الْجَمَلُ

لَابِنُ عَصْفُورٍ : ٢٣٠ / ١ ، وَاللِّسَانُ : (أَرِكَ) ، وَشَرَحَ الْأَلْفِيَّةُ لِلشَّاطِبِيِّ :

فتغضبُ هندا^(١)، ومررتُ بامرأةٍ يطيرُ الذبابُ فتغضبُ ، وهندٌ يطيرُ الذبابُ
فتغضبُ ، ومن هذا قوله :

إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجَدَّ الْبَيْنِ فَانْفَرَقَا (٢)

على رواية رفع (البين) . وتقولُ في الحال : مررتُ بزيدٍ يطيرُ الذبابُ فيغضبُ ، فساغَ
هذا في الفاء وحدها دون سائر حروفِ العطفِ لأجلِ السَّبَبِيَّةِ ، فصارتِ الجملتان
لذلك في الارتباط كالجمعتين في باب الشرط والجزاء .

وأما (ثُمَّ) فلها ثلاثة معانٍ^(٣) أيضاً : الجَمْعُ ، والترتِيبُ ، والمَهْمَطَةُ ، ومعنى
الجمع أنها تقتضى تعلقَ معنى العاملِ بالاسمين جميعاً المحذوف والمعطوف عليه ،
وترتيبها يكونُ في معنى العاملِ نحو : قامَ زيدٌ ثمَّ عمروٌ ، والمعنى : إنَّ قِيَامَ عمروٍ

(١) هذا مثال الصلة التي خلت من عائد يربطها بالموصول . وقيل : إنَّ الفارسيَّ
أولُّ من مثَّل به ، وقد تعقبَ ابنُ الطَّراوة هذا المثال ، فقال في باب الاخبار :
الذي يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدٌ ، فمن وَضَعَ هذه المسألة واهٍ وناؤها متداع
والأخرى بها والأوجب فيها أن تكون الفاء رابطة ، تربط المعلوم بالعلَّة أو
السبب بالسبب ، نحو قولك : سرت حتى أدخل المدينة .

وهذا المعنى سخف لأنه جعلَ ما يران الذباب يطعمه علَّة أو سبباً لغضب زيد
في نفسه ، ولو قال : ينزلُ الذبابُ على زيدٍ ونحوه مما يكون سبباً لغضبه جاز ،
فإن جعلَ الفاء العاطفة حملَ جملة على جملة . معها المقام واحد ، نحو :
يقوم زيد من نومه فيستوى الزرع على سوقه ، وما أشبه هذا من برد الكلام وسخف
الخطاب . وأبو الحسين بن الطَّراوة وأثره في النحو : ص ٦٢ ، والافصح
ورقة : ٠٨ .

(٢) هذا صدر بيت نسب في اللسان : (خلط) لصر من ربيعة ، ويروى فيه

(فاحتملا) مكان (فانفرقا) ، والرواية في الديوان : ٣٢٦

ان الخليط أجد فاحتملا وأرد فيظك بالذي فعلا

وأجد : هان أن يجد ، واحتملا : عمل أشياءه للانتقال من دار إلى دار .

(٣) انظر المعنى : (١) / ١١٧ - ١١٨ ، والجمل : ٠٣١

مُتْرَاحٍ عَنْ قِيَامِ زَيْدٍ ، وَقَدْ يَكُونُ فِي الذَّكَرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ
تَمَامًا) (١) .

وَأَمَّا (حَتَّى) فَلَهَا مَعْنَيَانِ : الْجَمْعُ فَقَطْ بِمَنْزِلَةِ الْوَائِ ، وَكُونَ الْمَعْطُوفِ غَايَةً
لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ ، فَلَا يَكُونُ الْمَعْطُوفُ بِهَا إِلَّا الطَّرْفَ الْأَعْلَى أَوِ الْأَدْنَى
نَحْوُ : جَاءَنِي النَّاسُ حَتَّى الْأَمِيرِ ، وَشَتَمَ زَيْدًا النَّاسُ حَتَّى الْأَرَادِلِ . وَلَا يَعْطَافُ
بِهَا إِلَّا الْمَفْرُودُ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ جِزْءًا مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ نَحْوَمَا تَقَدَّمَ ، أَوْ مَطْبَسًا بِهِ
نَحْوُ : خَرَجَ النَّاسُ حَتَّى دَوَابِهِمْ ، وَالْمَعْطُوفُ بِهَا قَلِيلٌ (٢) ، وَالْأَكْثَرُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ
حَرْفَ جَرٍّ بِمَعْنَى / (إِلَى) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ) (٣) ، أَوْ حَرْفَ (١/٢٩)
ابْتِدَاءٍ كَقَوْلِهِ :

فِيَا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْبٍ تَسْبِينِي * (٤)

وَلَيْسَ لَهَا إِلَّا هَذِهِ الْمَوَاضِعُ الثَّلَاثَةُ (٥) . فَتَكُونُ حَرْفَ جَرٍّ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا اسْمٌ مَجْرُورٌ

(١) مِنَ الْآيَةِ : (١٥٤) مِنْ سُورَةِ الْإِنْعَامِ . قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَفْنَى : ١١٨ / ١ :
وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا وَاقِعَةٌ مَوْجِعَ الْفَاءِ .

(٢) عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَالْكَوْفِيِّينَ يَنْكُرُونَهُ . وَانظُرِ الْبَسِيطُ : ١٩٤ .

(٣) الْآيَةُ : (٥) مِنْ سُورَةِ الْقَدْرِ .

(٤) وَهَذَا صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ مِنْ قَصِيدَةٍ لِلْفَرَزْدَقِ يَهْجُو بِهَا جَرِيرًا وَكَلِيًّا رَهْطًا

جَرِيرٌ ، وَتَمَامُهُ :

كَانَ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أَوْ مَجَاشِخٌ

وَنَهْشَلٌ وَمَجَاشِخٌ : هُمَا ابْنَا دَارِمِ بْنِ مَالِكِ بْنِ حَنْظَلَةَ ، رَهْطُ الْفَرَزْدَقِ ،

وَيُرْوَى : فَوَاعَجِبَا بِالتَّنْوِينِ . دِيوانه : ٤١٩ / ١ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيحِيهِ : ١٨ / ٣ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٤١ / ٢ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ ١٣٨ / ١

وَالْتَبْصُرَةُ : ٤٢٠ / ١ ، وَالْجَمَلُ : ٧٨ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ١٨ / ٨ ، وَالْمَخْصَصُ :

٦١ / ١٤ ، وَالخَزَانَةُ : ١٦٩ / ٣ ، ١٤١ / ٤ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنْ (حَتَّى) هُنَا ابْتِدَائِيَّةٌ دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ .

(٥) انظُرِ التَّبْصُرَةَ : ٤١٩ / ١ وَمَا بَعْدَهَا .

كآلآية المذكورة ، أو فيحلُّ مضارع منصوبٌ كقولہ تعالیٰ : (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ) (١) على غير قراءةٍ نافعٍ . (٢)

وتكون حرفَ عطفٍ إذا وقعَ بعدَها اسمٌ موافقٌ في إعرابه لاسمٍ آخرٍ قبلَها ، ووُجِدَتْ لها شروطٌ الحافظة . وتكون حرفَ ابتداءٍ فيما عدا (٣) ذلك .

وأما (أو) (٤) فإنَّها لأحدِ الشيعيين أو الأشياءِ على جهةِ الشكِّ أو الإبهامِ أو التخييرِ أو الإباحةِ أو التفصيلِ . فمثالُ الشكِّ : قامَ زيدٌ أو عمروٌ ، إذا كنتَ تشكُّ في القائمِ منهما . ومثالُ الإبهامِ قوله (تعالیٰ) : (أَنَا هَا أَمْرًا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا) (٦) فهو سبحانه يعلمُ ذلكَ لكنَّه أرادَ الإبهامَ علينا ، وعلى هذا تقولُ : قامَ زيدٌ أو عمروٌ ، وأنتَ تعلمُ القائمَ منهما لكنَّكَ قصدتَ أن تبهِمَ على المخاطبِ . ومثالُ التخييرِ : هَذَا مِنْ مَالِي حُبَّةٌ أَوْ دِينَارًا . ومثالُ الإباحةِ : تَعَلَّمْ نَحْوًا أَوْ فِقْهًا .

والفرقُ بينَ التخييرِ والإباحةِ جوازُ الجمعِ بينَ الشيعيين في الإباحةِ ومنعُه فسي التخييرِ . ومثالُ التفصيلِ قوله تعالیٰ : (وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارًا) (٧) أي : قَالَتْ

(١) من الآیة : (٢١٤) من سورة البقرة ، قرأ نافع : (حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)

بالرفع ، وقرأ الباقون : (حَتَّى يَقُولَ) بالنصب . حجة القراءات : ١٣١ ،

والاتحاف : ١٥٦ - ١٥٧ .

(٢) هو نافع المدني : ابن عبد الرحمن بن أبي نعیم ، أحد القراء السبعة ، ثقة

صالح ، أخذ القراءة عرضاً عن جماعة من تابعي أهل المدينة ، وروى للقراءة

عنه عرضاً وسماها جماعة منهم الامام مالك بن أنس صاحب المذهب ، وقالون من

أهل المدينة ، كان ميلاده سنة ٧٠ ووفاته سنة ١٦٩ هـ . انظر طبقات القراء

لابن الجزري : ٢ / ٣٣٠ .

(٣) في الاصل (فيما عدا ما ذلك) باقحام (ما) بعد (عدا)

(٤) ذكر لها المتأخرون معاني انتهت الى اثني عشر ، انظرها في المغني : ١ / ٦١

- ٦٨ .

(٥) تكلمة يلتئم بها الكلام .

(٦) من الآیة : (٢٤) من سورة يونس .

(٧) من الآیة : (١٣٥) من سورة البقرة .

اليهود كونوا هوداً وقالت النصارى كونوا نصارى ، ذ (أو) هنا لتفصيل ما قالت اليهود
مما قالت النصارى . ومثلها لأحد الأشياء : قام زيد أو عمرو أو خالد .

وأما (أم) فهي على قسمين : متصلة ومنفصلة ، فالمتصلة هي العاطفة ، ولها
شهران : أن تتقدمها همزة الاستفهام ، وأن يتقدّر ما قبلها مع ما بعدها بأى
كلاماً واحداً نحو : أقام زيد أم عمرو ، والتقدير : أيهما قام ؟ وكذلك : أقام زيد
أم قعد ؟ والتقدير : أى هذين الفعلين فعل زيد ، وقد يجوز حذف الهمزة وتكون
مرادة ، وأكثر ما يكون ذلك فى الشعر كقوله :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِثَمَانِ (١)

أران : أيسبغ ؟ وهذه المتصلة تصير الهمزة معها استفهاماً عن التعيين ، وجوابها
بتعيين أحد الشئيين ، ويقع بمدّها المفرد والجملة كما تقدم تشيله . فإن فقد
فيها أحد الشرطين المتقدمين كانت منفصلة وليست بعاطفة على أحد القولين فيها ،
وهو الذى عليه أكثر النحويين . ومعناها الاضراب عما قبلها واستئناف الاستفهام
عن الكلام الذى بعدها فتقدّر ربيل و همزة الاستفهام . والاستفهام الذى تقتضيه

(١) من الطويل وهو لعمر بن ربيعة ، يتفضل بعائشة بنت داحية . وروايته فى
الديوان : ٢٦٩ .

والله ما أدري - وأنى لحاسب - بسبع رميت الجمر أم بثمان

والجمر والجمار هى الحصيات التى يرميها الحاج فى منى ، وهى من مناسك
الحج ، والضمير فى قوله : (رمين) عائد على عائشة وصواحبها أو على البنان فى
رواية (رميت) بالتاء المائدة على المتكلم . وسيبويه والبريد يريان حذف
الهمزة هنا ضرورة والأخفش يقيسه فى الاختيار عند أمن اللبس .

وهو من شواهد سيبويه : ١٧٥ / ٣ ، والمقتضب : ٢٩٤ / ٣ ، وأمالى ابن
الشجرى : ٢٦٦ / ١ ، وشرح المفصل : ١٥٤ / ٨ ، والبسيط : ٢١٩ ، وشرح
الجمال لابن عصفور : ٢٣٨ / ١ ، وشرح الكافية الشافية : ٢١٥ / ٣ ، والمساعد
٤٥٥ / ٢ ، وابن عقيل : ٢٣٠ / ٢ ، والخزانة : ٤٤٧ / ٤ .

استفهام عن الوقوع نحو : قَدَ قَامَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرُو قَائِمٌ ، والمعنى بَلْ أَعْمَرُو قَائِمٌ ، ومن
 هذا قوله تعالى : (أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ)^(١) . المعنى : بَلْ لَهُ الْبَنَاتُ عَلَى جِهَةِ
 الْإِنكَارِ . وجوابها نَعَمْ أَوْ (لَا) ، وَلَا يَقَعُ بَعْدَهَا إِلَّا الْجُمْلَةُ ، فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا مَفْرُودٌ
 حُمِلَ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ ، كَقَوْلِهِمْ : إِنَّهَا لِأَبْلِ أُمِّ شَاءٌ ، التَّقْدِيرُ : أُمُّ هِيَ / (٢٩ / ب)
 شَاءٌ ، وَهَذَا عِنْدَ مَنْ لَا يَرَاهَا عَاطِفَةً^(٢) ، وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ الْآخَرِ فَهِيَ فِي مِثْلِ هَذَا
 عَاطِفَةٌ لِلْمَفْرُودِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ مَالِكٍ^(٣) .

وَالْأَحْسَنُ فِي الْمَتَّصِلَةِ تَوْسُطُ الَّذِي لَا يَسْأَلُ عَنْهُ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ
 فَتَقُولُ : أَزِيدٌ قَامَ أَمْ عَمْرُو؟ وَقَدْ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ وَتَأْخِيرُهُ عَلَى ضَعْفٍ فَتَقُولُ : أَقَامَ زَيْدٌ
 أَمْ عَمْرُو؟ وَأَزِيدٌ أَمْ عَمْرُو قَامَ؟ وَالَّذِي يَضْبُطُ لَكَ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمَتَّصِلَةِ وَالْمُنْفَصِلَةِ أَنْ تَقُولَ
 أَمْ إِنْ وَقَعَ قَبْلَهَا جُمْلَةٌ^(٤) عَارِيَةٌ مِنَ الْاسْتِفْهَامِ أَوْ اسْتِفْهَامٌ بِغَيْرِ الْهَمْزَةِ أَوْ وَقَعَ بَعْدَهَا
 اسْتِفْهَامٌ أَوْ نَفَى لَمَّا قَبْلَهَا ، أَوْ كُرِّرَ بَعْدَهَا الْخَبَرُ الْأَوَّلُ ، أَوْ الْفِعْلُ فَهِيَ مُنْفَصِلَةٌ
 لِأُخْرَى . وَإِنْ وَقَعَ قَبْلَهَا اسْتِفْهَامٌ بِالْهَمْزَةِ وَلَمْ يَقَعْ بَعْدَهَا شَيْءٌ مِمَّا ذُكِرَ ، فَإِنْ قَصَدْتَ
 تَقْدِيرَ مَا قَبْلَهَا مَعَ مَا بَعْدَهَا بِأَيِّ كَلَامٍ وَاحِدًا عَلَى أَنَّكَ سَائِلٌ عَنِ التَّعْيِينِ فَهِيَ مُتَّصِلَةٌ ،
 وَإِنْ قَصَدْتَ الْأَضْرَابَ عَمَّا قَبْلَهَا وَاسْتِثْنَيْتَ الْاسْتِفْهَامَ عَنِ الْكَلَامِ الَّذِي بَعْدَهَا اسْتِفْهَامًا
 عَنِ الْوُقُوعِ فَهِيَ مُنْفَصِلَةٌ ، فَمِثَالُ وَقُوعِ الْخَبَرِ قَبْلَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (تَنْزِيلِ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ
 فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ)^(٥) . وَمِثَالُ وَقُوعِ الْاسْتِفْهَامِ بِغَيْرِ الْهَمْزَةِ

(١) آية : (٣٩) من سورة الطور .

(٢) قال المرادي في الجني الداني : ٢٠٦ : (المضاربة يقولون : انها ليست

بمادافاة لا في مفرد ولا في جملة) .

(٣) نقل ابن هشام والسيوطي مذ ذهب ابن مالك هذا ، قال ابن هشام : وخرف ابن

مالك في بعض كتبه اجماع النهويين ، فقال : لا حاجة الى تقدير مبتدأ ، وزعم

انها تحذف المفردات ك (بل) . المعنى : (١ / ٤٦) ، والمهمع : ٢٤٦ / ٥ ،

والتصريح : ١٤٤ / ٢ ، والجني الداني : ٢٠٦ .

(٤) في البهاش (خبر) مكان (جملة) .

(٥) الآيتان : (٢ - ٣) من سورة السجدة .

قبلها قول الشاعر :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم

(١) أم قبلها إن نأتك اليوم مصروم

ومثال وقوع الاستفهام بعدها قوله تعالى : (أم هل تستوي الظلمات والنور)
ومثال ما وقع بعدها نفى ما قبلها : أقام زيد أم لا ؟ وأقام زيد أم لم يقم . ومثال
ما كرر بعدها الخبر الأول أو الفعل : أعندك زيد أم عندك عمرو ؟ وأقام زيد
أم قام عمرو ؟ ففي هذه الأمثلة كلها هي منفصلة لا غير . ومثال الموضع الأخير الذي
تحتل فيه أن تكون منفصلة ومتصلة بحسب القصد على ما تقدم قولك : أقام زيد أم
عمرو ؟ فإن قصدت أن المعنى أيهما قام ؛ فهي متصلة ، وإن قصدت أن المعنى
بل عمرو قائم ، فهي منفصلة .

(٢) وأما (إِما) فمعانيها معاني (أو) ولا فرق بينهما إلا من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن (أو) عارفة ، و(إِما) ليست كذلك على ما تقدم .

والثاني : أن (أو) لا يشترط أن تكرر نحو : قام زيد أو عمرو ، و(إِما) لا بد

أن تكرر نحو : قام إما زيد وإما عمرو ، أو يكون في الكلام ما يفني عن تكرارها ،

وهو إما (أو) وإما (إِلا) نحو قولك : قام إما زيد أو عمرو ، ونحو قول الشاعر :

(١) من البسيب ، لملقمة بن عبدة (الفحل) .

ومثلها : وصلها ، ونأتك : بعدت منك وأصله نأت عنك فعذف عن ووصل
الضمير بالفعل . ومصروم : منقطع . انظر ديوانه ص : ٥٠ وهو من شواهد
سيبويه : ١٧٨/٣ ، والمقتضب : ٢٩٠/٣ ، واللمح : ٩٤ ، والأزهية : ١٣٧ ،
وأملى ابن الشجري : ٣٢٤/٢ ، وشرح المفصل : ١٨/٤ ، والمفضليات شرح
الأبياري : ٧٨٦ ، والخزانة : ٥١٦/٤ ، ٥١٩ ، والهبع : ٢٤٤/٥ ، والنحو
الوفاي : ٦٢٤/٣ .

(٢) من الآية : (١٦) من سورة الرعد .

(٣) انظر التواضع : ١٨٨ ، والبسيب : ٢٠٧ .

فَمَا أَنْ تَكُونَ أَحَى بِحَقِّ فَأَعْرِفْ مِنْكَ غَثِي مِنْ سَمِينِي (١)
وَالَا فَاطِرْهِنِي وَاتَّخِذْ نَيْبِي عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِينِي

وَالثَّالِثُ : أَنَّ الْكَلَامَ مَعَ (إِمَّا) لَا يَكُونُ إِلَّا مَبْنِيًّا مِنْ أَوْلِهِ عَلَى إِرَادَةِ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ ، وَ (أَوْ) لَا يَلِزَمُ فِيهَا ذَلِكَ ، قَدْ يَكُونُ الْكَلَامُ مَعَهَا عَلَى ذَلِكَ ، وَقَدْ يَكُونُ مَبْنِيًّا مِنْ أَوْلِهِ عَلَى أَنَّ مَعْنَى الْعَامِلِ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَسْمِ الَّذِي يَلِيهِ قَطْعًا ، ثُمَّ يَحْدُثُ بَعْدَ إِرَادَةِ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ / فَيُؤْتَى بِأَوْلِ ذَلِكَ ، فَتَكُونُ حِينئِذٍ أَضْرَابًا عَنِ الْيَقِينِ الْأَوَّلِ . (٤/٣٠)

وَالْأَفْصَحُ فِي هَمْزَتِهَا الْكَسْرُ وَقَدْ تَفْتَحُ (٢) فَيُقَالُ : قَامَ أَمَّا زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرُوٌّ ، وَأَمَّا (بَلُّ) فَمَعْنَاهَا أَبَدًا الْأَضْرَابُ (٣) ، وَلَا يَخْلُو أَنَّ يَقَعُ بَعْدَهَا مُفْرَدٌ أَوْ جُمْلَةٌ ، فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا مُفْرَدٌ نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ بَلُّ عَمْرُوٌّ ، كَانَتْ عَاطِفَةً اتِّفَاقًا ، وَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا حِينئِذٍ الْأَسْتِفْهَامُ فَلَا يُقَالُ : أَقَامَ زَيْدٌ بَلُّ عَمْرُوٌّ ؟ وَمَعْنَاهَا : الْأَضْرَابُ عَنِ جَمْعِ الْحُكْمِ لِلأَوَّلِ وَإِيْجَابِهِ لِلثَّانِي نَفِيًّا كَانِ فِي حَقِّ الْأَوَّلِ أَوْ إِيْجَابًا ، وَيَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهَا (لَا) وَمَعْنَاهَا مَعَ (بَلُّ) فِي الْإِيْجَابِ نَفِيٌّ ، وَفِي الْأَمْرِ نَهْيٌ ، وَفِي النَّفْيِ وَالنَّهْيِ تَأْكِيدٌ . فَمِثَالُهَا بَعْدَ الْإِيْجَابِ : قَامَ زَيْدٌ لَا بَلُّ عَمْرُوٌّ وَمِثَالُهَا بَعْدَ الْأَمْرِ : أَضْرَبَ زَيْدًا لَا بَلُّ

(١) الْبَيْتَانِ مِنَ الْوَافِرِ ، وَهُمَا مِنْ قَصِيدَةِ مَفْضَلِيَّةِ لِلْمُثَقَّبِ الْعَبْدِيِّ ، وَغَثِي - بَفَتْحِ الْغَيْنِ وَتَشْدِيدِ الْثَاءِ - مِنْ فَتْحِ اللَّحْمِ يَغْتِ : الْمَهْزُولُ ، وَالسَّمِينُ : ضَمُّ الْغَيْثِ .

وَالشَّاهِدُ فِيهِ : (وَالَا فَاطِرْهِنِي) حَيْثُ أَنْابَ (الَا) مَنْابَ (إِمَّا) .
وَانظُرِ الشَّاهِدَ فِي أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٤٤/٢ ، وَشَرْحَ الْمَفْضَلِيَّاتِ : ٥٨٧ ، وَشَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٢٣٢/١ ، وَتَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ : ٢٨١/٣ ، وَالْمَعْنَى : ٦١/١ ، وَالْمَسَاعِدُ : ٤٦٢/٢ ، وَالْمِهْمَعُ : ٢٤٥/٥ ، وَالْبَهْجَةُ الْمَرْضِيَّةُ : ٤٨ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ١١٠/٣ ، وَالخَزَانَةُ : ٤٢٩/٤ ، وَيُرْوَى (بِمَدِّ) مَكَانَ (بِحَقِّ) .
(٢) وَالتَّرْمُ الْفَتْحُ تَمِيمٌ وَقَيْسٌ وَأَسَدٌ ، وَالْأَهْلُ الْحَبَازُ وَمَنْ جَاوَرَهُمْ فَتَحَ الْهَمْزَةَ وَكَسَرَهَا .
انظُرِ الْمَسَاعِدَ : ٤٦١/١ ، وَالْمِهْمَعُ : ٢٥٣/٥ .

(٣) الْجَمَلُ ص : ٣١ .

عَمْرًا . وَمِثْلُهَا بَعْدَ النَّفْيِ : مَا قَامَ زَيْدٌ لَّا بَلَّ عَمْرًا . وَمِثْلُهَا بَعْدَ النَّهْيِ : لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَّا بَلَّ عَمْرًا . وَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ بَلَّ عَمْرًا قَائِمٌ ، فَقِيلَ : إِنَّهَا عَاطِفَةٌ لِلْجُمْلَةِ الَّتِي بَعْدَهَا عَلَى الَّتِي قَبْلَهَا ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مَذْهَبِ سَيِّبَوَيْهِ ، وَقِيلَ : لَيْسَتْ بِعَاطِفَةٍ وَإِنَّمَا هِيَ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ (٢) ، وَمَعْنَاهَا عَلَى كَلَا الْقَوْلَيْنِ الْأَضْرَابِ عَمَّا قَبْلَهَا ، وَاسْتِثْنَاءِ الْكَلَامِ الَّذِي بَعْدَهَا . وَيَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهَا (لَا) فَتَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ لَّا بَلَّ عَمْرًا قَائِمٌ ، وَمَعْنَى (لَا) حِينَئِذٍ تَأْكِيدٌ مَعْنَى الْأَضْرَابِ .

وَالْأَضْرَابُ الَّذِي تَقْتَضِيهِ (بَلَّ) حَيْثُ وَقَعَتْ يَكُونُ عَلَى أَحَدِ وَجْهَيْنِ : إِمَّا عَلَى جِهَةِ الْإِبْطَالِ وَإِمَّا عَلَى جِهَةِ التَّرْكِ مِنْ غَيْرِ إِبْطَالٍ ، فَمِثْلُهَا عَلَى جِهَةِ الْإِبْطَالِ أَنْ تَقُولَ قَامَ زَيْدٌ بَلَّ عَمْرًا ، وَزَيْدٌ غَيْرُ قَائِمٍ لَكِنَّكَ نَسَبْتَ الْقِيَامَ إِلَيْهِ غَالِطًا أَوْ نَاسِيًا ، ثُمَّ تَذَكَّرْتَ فَأَضْرَبْتَ عَنْهُ بِبَلَّ مُبْدِلًا لَهُ ، ثُمَّ ذَكَرْتَهُ لِحَمْرٍ ، وَعَلَى هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ الْإِبْطَالُ خَاصَّةً تَكُونُ (بَلَّ) بَعْدَ النَّفْيِ أَوْ النَّهْيِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا مُفْرَدٌ نَحْوُ : مَا قَامَ زَيْدٌ بَلَّ عَمْرًا ، فَمَعْنَاهَا إِبْطَالُ نِسْبَةِ الْقِيَامِ لَزَيْدٍ عَلَى جِهَةِ التَّوَكِيدِ لِلنَّفْيِ الْأَوَّلِ ، وَكَذَلِكَ لَا تَضْرِبُ زَيْدًا بَلَّ عَمْرًا ، لَا تَكُونُ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ إِلَّا الْإِبْطَالُ الْفِعْلِ فِي حَقِّ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ عَلَى جِهَةِ تَوْكِيدِ النَّفْيِ أَوْ النَّهْيِ . وَمِثْلُهَا عَلَى جِهَةِ التَّرْكِ أَنْ تَقُولَ : قَامَ زَيْدٌ بَلَّ عَمْرًا وَزَيْدٌ قَائِمٌ ، لَكِنَّكَ بَدَأْتَ لَكَ فِي الْإِخْبَارِ بِهِ ، فَأَضْرَبْتَ عَنْهُ .

وَلَا تَكُونُ (بَلَّ) عَاطِفَةً إِلَّا بِشَرْطِ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْهَا الْوَاوُ ، فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا الْوَاوُ كَانَتْ هِيَ الْعَاطِفَةُ ، وَصَارَتْ (بَلَّ) لِمَجْرَدِ الْأَضْرَابِ مِنْ غَيْرِ عَاطِفٍ ، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

الْبَدْرُ أَشْبَهُ مَا رَأَيْتُ بِهَا	حِينَ اسْتَوَى وَبَدَأَ مِنَ الْحَبِيبِ (٣)
وَلِلرَّشَا لَمْ يُعْطِهَا شَبَهَا	فِي الْجَيْدِ وَالْحَيْنِينَ وَاللَّبِيبِ

(١) الْكِتَابُ : ٤٤٠ / ١ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : (١ / ٢٣٤) ، والأشمونى : ١١٣ / ٣ .

(٣) البيتان من الكامل ، لأبي نواس من قصيده له فى الديوان ص : ٧١٠ بمعنوا

(شاطرة) وهما البيتان الثالث والرابع ، ورواية الديوان (وابن الرشاش) =

وكذلك (ثم) إذا دخلت عليها الواو أيضا صارت للدلالة على المهمة من غير

عطف ، وصار العطف للواو كقوله :

أَرَانِي إِذَا مَا بَتَّ بَيْتٌ عَلَى هَوَىٍّ وَثُمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا (١)

على رواية من رواه كذلك ، وهذا في (ثم) قليل جداً .

وأما (لكن) فمعناها / أبداً (الاستدراك) (٢) ولا تخلو أن يقع بعدها مفرد (٣) (٤/٣)

= ولا شاهد في البيت عليها . وهما في سر صناعة الاعراب : ٥٤ / ٢ كرواية

ابن لب ، ووصف المبانى ص : ٢٧٥ .

(١) من الداويل لزهير بن أبي سلمي ، من قصيدة يذكر فيها قصة النعمان بن

المنذر لما غاف كسرى ونهب يستجير بقبائل العرب ولم يعره أحد ، فرجع
الى كسرى حيث ألقاه تحت أرجل الفيلة فقتله .

اختلف في رواية هذا البيت كما اختلف حول الشاهد فيه ، فقد جاء في المعنى

والأشمونى :

أَرَانِي إِذَا مَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ نَاهَوَىٍّ فَثُمَّ إِذَا أُمْسَيْتُ أُمْسَيْتُ غَادِيَا

وقد جاء به ابن الشجرى وابن هشام شاهدا على زيادة (ثم) . وفي الدرر

قال : استشبه به على ما في البيت قبله - على أن الفاء ترد زائدة - قال :

والأصل ثم بخير فاء ، وهذا البيت استشبه به أبو حيان في شرح التسهيل

على زيادة الفاء على رواية الأخفش ، ثم قال : وقال المها بانى : وقد تكون

ثم زائدة على مذهب أبي علي والكوفيين نحو بيت زهير :

وَتَمَّ إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيَا .

وفي الديوان : (وأنى) مكان (وشم) وعليها فلا شاهد فيها .

انظر : الديوان : ١٠٦ ، والمعنى : ١١٢ / ١ ، والأشمونى : ٩٥ / ٣ ، والساعد

٤٥٠ / ٢ ، وأمالى ابن الشجرى : ٣٢٦ / ٢ ، والدرر : ١٧٢ / ٢ ، وشرح

الكافية الشافية : ١٢٥٨ / ٣ .

(٢) الجمل ص : ٣١ .

(٣) وقد انكر ابن الطراوة هذا المعنى وقال : إنَّ (لكن) ليست للاستدراك وإنما

هى ضدُّ (لا) توجبُ للتأني ما نفى عن الأول . انظر الافصاح ببعض ما جاء

من الغدأ في الايضاح : ٢٦ ، والبسيط : ٢٠٤ .

أَوْ جُمْلَةً ، فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا مَفْرُودٌ كَانَتْ عَاطِفَةً نَحْوُ : مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌ ، وَلَا يَتَقَدَّمُهَا هَيْئَتُهُ إِلَّا النَّفْيُ نَحْوَمَا تَقَدَّمَ ، أَوِ النَّهْيُ نَحْوُ : لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا .

وَأَنْ وَقَعَ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ فَفِيهَا قَوْلَانِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي (بَلْ) . أَحَدُهُمَا أَنَّهَا عَاطِفَةٌ ، (١)

وَالثَّانِي : أَنَّهَا حَرْفُ ابْتِدَاءٍ وَلَيْسَتْ بِعَاطِفَةٍ (٢) وَيَتَقَدَّمُهَا الْإِيجَابُ وَالْأَمْرُ وَالنَّفْيُ وَالنَّهْيُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَهَا الْاسْتِفْهَامُ ، فَلَا يُقَالُ : هَلْ قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌ قَامَ . وَيَشْتَرَطُ فِي الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَهَا أَنْ تَكُونَ مُضَادَّةً لِلَّتِي قَبْلَهَا فِي الْإِيجَابِ أَوِ النَّفْيِ ، فَإِنْ كَانَتْ الَّتِي قَبْلَهَا إِيجَابًا كَانَتْ الَّتِي بَعْدَهَا نَفْيًا نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌ لَمْ يَقَمْ ، وَإِنْ كَانَتْ الَّتِي قَبْلَهَا نَفْيًا كَانَتْ الَّتِي بَعْدَهَا إِيجَابًا نَحْوُ : مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌ قَامَ . وَهَذِهِ الْمَضَادَّةُ تَكُونُ إِمَّا فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى نَحْوَمَا تَقَدَّمَ ، وَإِمَّا فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ نَحْوُ : انْطَلَقَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌ مَقِيمٌ ، وَيَقِيمُ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌ يَنْطَلِقُ . وَلَا تَكُونُ (لَكِنْ) أَيْضًا عَاطِفَةً إِلَّا بِشَرْطِ الْأَنَّ تَدْخُلُ عَلَيْهَا الْوَاوُ ، فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا الْوَاوُ كَانَتْ هِيَ الْعَاطِفَةً ، وَصَارَتْ (لَكِنْ) لِمَجْرَدِ الْاسْتِدْرَاكِ مِنْ غَيْرِ عَاطِفٍ ، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِيبَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ) (٣) . وَقَوْلُهُ سُبْحَانَ اللَّهِ : (وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقٌ) (٤) . وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقٌ) (٥) . وَهَذِهِ الْوَاوُ الدَّاخِلَةُ عَلَى (لَكِنْ) إِذَا عَدِطَتْ اسْمًا مَفْرُودًا لَا يَتَقَدَّمُهَا أَيْضًا إِلَّا النَّفْيُ كَالآيَاتِ الْمَذْكُورَةِ ، أَوِ النَّهْيُ نَحْوُ : لَا تَضْرِبْ زَيْدًا وَلَكِنْ عَمْرًا . وَالْعَدِطُ بِالْوَاوِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ عَامٌ فِي الْإِيجَابِ وَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالنَّفْيِ وَالْاسْتِفْهَامِ ، وَلَا يَخْتَصُّ بِالنَّفْيِ وَالنَّهْيِ إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ خَاصَّةً .

(١) وهو قول ابن أبي الربيع وغيره . المساعد : ٤٦٦/١ ، والبسيط : ٢١٤ - ٢١٥ .

(٢) وهو قول الجمهور ، المساعد : ٤٦٦/١ .

(٣) من الآية : (٤٠) من سورة الاحزاب .

(٤) من الآية : (٣٧) من سورة يونس .

(٥) من الآية : (١١١) من سورة يوسف .

وَأَمَّا (لَآ) فَلَا يَعْطَفُ بِهَا إِلَّا الْمَفْرُودُ بِشَرْطَيْنِ : أَنْ يَتَقَدَّمَ فِيهَا الْإِيجَابُ أَوْ الْأَمْرُ
 نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرًا (١) ، وَاضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمْرًا . وَأَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ الْأَوَّلُ لَا يَصْرِحُ
 تَنَاوُلُهُ لِلثَّانِي نَحْوَمَا تَقَدَّمَ ، فَإِنْ صَحَّ تَنَاوُلُهُ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ نَحْوُ : مَرَّتْ بِرَجُلٍ
 لَا فَارِسٍ ، وَمَعْنَاهَا فِي الْإِيجَابِ النَّفْيُ فِي حَقِّ الثَّانِي ، وَفِي الْأَمْرِ النَّهْيُ فِي حَقِّهِ أَيْضًا .

وَقَدْ تَحَصَّلَ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ كُلِّهِ أَنَّ حُرُوفَ الْعَطْفِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

قِسْمٌ لَا يَعْطَفُ إِلَّا الْمَفْرُودَ وَهُوَ (حَتَّى) وَ(لَا) . وَقِسْمٌ يَعْطَفُ الْمَفْرُودَ ، وَاخْتِلَافٌ
 هَلْ يَعْطَفُ الْجُمْلَةَ أَمْ لَا ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ ، وَهُوَ (أَمْ) وَ(بَلْ) وَ(لَكِنَّ) ، وَقِسْمٌ
 يَعْطَفُ الْمَفْرُودَ وَالْجُمْلَةَ مَعًا وَهُوَ مَا بَقِيَ . وَلَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ حَرْفِ الْعَطْفِ وَالْمَعْطُوفِ
 الْمَفْرُودِ بِخَيْرِ حَرْفٍ مَعْنَى وَحْدِهِ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ شَعَرَ كَقَوْلِهِ :

أَبُو حَنْشٍ يُؤْرَقْنَا وَطَلِقٌ
 وَعَمَارٌ وَأَوْنَةٌ أَثَالَا (٢)

(١) قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ : ٢٤٠ / ١ ، (وَاتَّفَقَ النُّحَوِيُّونَ عَلَى الْعَطْفِ
 بِهَا فِيمَا عَدَا الْمَاضِي ، وَاخْتَلَفُوا فِي الْعَطْفِ بِهَا بَعْدَ الْمَاضِي فِي نَحْوِ قَوْلِكَ :
 قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرًا ، فَمِنْهُمْ مَنْ أجازَ ذَلِكَ وَهُمْ جُلُّ النُّحَوِيِّينَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ
 ذَلِكَ وَاليهَ نَهَبَ أَبُو الْقَاسِمِ الزُّجَاجِيُّ فِي مَعَانِي الْحُرُوفِ) .
 وَانظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١٢٣٢ / ٣ ، وَالهِمَجُ : ٢٦١ / ٥ - ٢٦٢ ، وَمَعَانِي
 الْحُرُوفِ لِلزُّجَاجِيِّ ص : ٢٣ .

(٢) مِنَ الْوَافِرِ ، وَهُوَ لِعَمْرٍو بْنِ أَحْمَرَ الْبَاهِلِيِّ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ يَذْكَرُ فِيهَا جَمَاعَةَ مَنْ
 قَوْمَهُ لِحَقْوِهِمْ بِالشَّامِ فَصَارَ يَرَاهُمْ فِي النَّوْمِ إِذَا أَتَى اللَّيْلَ .
 وَأَبُو حَنْشٍ وَطَلِقٌ ، وَعَمَارٌ ، وَأَثَالَا مَرْخَمٌ (أَثَالَةٌ) أَسْمَاءُ جَمَاعَةٍ مِنْ قَوْمِهِ ، يُؤْرَقُنِي
 أَيِ يَسْمُرُنِي مِنْ أَرْقَةٍ تَأْرِيقًا إِذَا أَسْمَرَهُ ، وَأَوْنَةٌ : جَمْعُ أَوَانٍ وَنُصِبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ .
 وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيُوبَةَ : ٢٧٠ / ٢ ، وَالْأَنْصَافُ : ٣٥٥ / ١ ، وَأَمَّا ابْنُ
 الشَّجَرِيِّ : ١٢٦ / ١ - ١٢٨ ، ٩٢ / ٢ - ٩٣ ، وَالْخَصَائِصُ : ٣٧٨ / ٢ ، وَشَرْحُ
 ابْنِ عَقِيلٍ : ٤٤١ / ١ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ٣٣ / ٢ .

المعنى عند سيويه : وأثالة آونة ، فأثال عنده معطوف على (أبو حنيس) وقد
فُصِّلَ / بينه وبين الواو بقوله (آونة) وهو مرغمٌ حذف منه التاء ونواها ، فلا يجوز (١/٣)
أن يُقالَ في الكلام : هذا ضاربُ زيدٍ وغدا عمرو ، بمطوفِ عمرو على زيدٍ لوجودِ الفِصْلِ
وكذلك لا يجوز أن تقول : زيدٌ واليوم عمرو قائمان ، تريد : زيدٌ وعمرو اليوم قائمان .
فأما قوله تعالى : (خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ) (١) . فليس (مثلهن) معطوفاً
على سبع (٢) لأجلِ الفِصْلِ بقوله (مِنَ الْأَرْضِ) ولكنه منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ لتقدم ذكره
أى : وَخَلَقَ مِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ، وكذلك قوله سبحانه : (فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِيسَرَ
وَوَرَاءَ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ) (٣) ، في قراءةٍ من فتح (يعقوب) ليس يعقوبٌ معطوفاً على
إسحاقٍ لأجلِ الفِصْلِ بقوله (مِنَ وَرَاءِ إِسْحَاقَ) ، ولكنه أيضاً منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ
يدلُّ عليه قوله (بَشَّرْنَاهَا) ، أى : وَأَتَيْنَاهَا مِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ . وفي هذا كله
خلافٌ في الظرف والمجرور ، وإنما استثنى حرف المعنى لأنَّ الفِصْلَ به وحده جائزٌ
كما تقدم في (وَلَكِنْ) في الآياتِ الثلاثِ المذكورة . وهذا حكمُ الفِصْلِ إذا لم يكن
معطوفاً آخر ، فأما إن كان معطوفاً آخر فهو جائزٌ ، وسيأتي حكمه إن شاء الله .
وتدخلُ همزة الاستفهامِ على الواو ، والفاء ، وثم . ولا يجوز أن تقع الهمزة بعد
هذه الحروفِ وإن كانت في المعنى من الهمزة المعطوفة ، بل يجبُ تقدُّمها عليها

(١) من الآية : (١٢) من سورة الطلاق . وقراءة (مثلهن) بالنصب هي قراءة

الجمهور . وقرأ المفضل عن عاصم وعصمة عن أبي بكر (مثلهن) بالرفع على

الابتداء . انظر البحر المحيط : ٢٨٧/٨ .

(٢) أجاز ذلك الزمخشري في تفسيره : ١٢٤/٤ .

(٣) من الآية : (٧١) من سورة هود ، وقراءة النصب هي قراءة حمزة وابن عامر

وحفص . وقرأ الباقر بالرفع على أنه مبتدأ خبره الظرف قبله . انظر الاتحاف :

٢٥٨ ، وحجة القراءات : ٣٤٦ ، وانظر المغني : ٤٧٨/٢ ، ٤٧٩ .

كقوله تعالى : (أَوْ أَبَاؤُنَا الْأَوْلُونَ) (١) . على قراءةٍ من فتح الواو ، ومثلها قوله تعالى :
 (فَلَوْلَا أَوْلُوهُمُ) (٢) ، وقوله : (أَوْلَوْكَانَ آبَاؤُهُمْ) (٣) . وكقوله سبحانه : (أَفَأَنْتُمْ
 لَهُ مُنْكَرُونَ) (٤) ، وكقوله : (أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ) (٥) .

وانفردت بذلك الهمزة وحدها لأنها أم أدوات الاستفهام ، فأما باقي أدوات
 الاستفهام فلا تتقدم على حرف العطف ، بل يلزم بقاؤها في موضعها كقوله سبحانه :
 (فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) (٦) .

و (أم) المنقطعة تدخل على جميع أدوات الاستفهام ما عدا الهمزة كقوله تعالى :
 (أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ) (٧) وتقول : أفي الدار قام زيد أم متى يخرج عمرو .
 وأما الفصل الثالث ففيه مسائل :

الأولى : أن المعطوف المفرد لا بد أن يكون إعرابه على حسب إعراب المعطوف

(١) الآية : (١٧) من سورة الصافات ، قرأ نافع وابن عامر : (أَوْ أَبَاؤُنَا) باسكان
 الواو . وقرأ الباقون بفتح الواو . وهي واو نسق دخلت عليها همزة الاستفهام .
 انظر حجة القراءات : ٦٠٨ .

(٢) من الآية : (٢٤) من سورة الزخرف . وقرأ ابن عامر وحفص : (قال) ماضياً .
 وقرأ الباقون : (قل) بغير ألف على الأمر . الاتحاف : ٣٨٥ ، وحجـة
 القراءات : ٦٤٨ - ٦٤٩ .

(٣) من الآية : (١٧٠) من سورة البقرة .

(٤) من الآية : (٥٠) من سورة الأنبياء .

(٥) من الآية : (٥١) من سورة يونس .

(٦) من الآية : (١٤) من سورة هود ، وكذلك من الآية : (١٠٨) من سورة
 الانبياء ، وفي الاصل : (فهل أنتم له مسلمون) باقحام (له) بين أنتم
 ومسلمون ، وهو سهو من الناسخ .

(٧) من الآية : (١٦) من سورة الرعد .

عليه في اللفظ أو في الموضع إن كان له موضعٌ. ومثال تبعيته له في الموضع قوله تعالى :
 (وَمَا يَحْزَبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْفَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ)
 على قراءة حمزة بالرفع ، فهو معطوف على موضع مثقال لأنه في موضع رفع على أنه فاعل (٢)
 (يحزب) و (مِنْ) زائدة ، ومن قرأ بالفتح فهو مخفوضٌ بالعطف على لفظ (مثقال) .
 وأعلم أن المعطوف عليه إما أن يكون معرباً أو مبنياً ، فإن كان مبنياً عطف على (٣١/ب)
 موضعه خاصة نحو : قام هؤلاء وزيد ، ورأيت هؤلاء وزيداً ، ولا يجوز أن يعطف على
 لفظه إلا في موضعين خاصة .

أحدُهما : المنادى المبني على الضمِّ نحو قوله تعالى : (يَا جِبَالَ أُبَيٍّ مَعَهُ
 وَالطَّيْرُ) (٣) ، بالرفع على لفظ (جبال) والنصب على موضع (جبال) لأنه في موضع
 نصب لأن المنادى مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ قامَ حرفُ النداءِ مقامه ، فالتقدير في قولك :
 يا زيد : أنادي زيداً .

والثاني : اسمُ (لا) التي للتبرئة نحو : لا رجل في الدار ، يجوز أن يعطف على
 لفظه وعلى موضعه ، وموضعه الرفع بالابتداء لأن أصله : ما من رجل في الدار ، إذ هو
 جواب لمن قال : كل من رجل في الدار ؟ و (مِنْ) زائدة . وعلى الوجهين في العطف

(١) من الآية : (٦١) من سورة يونس . وقرأ حمزة ويحقوب وخلف : (ولا أصفر
 ولا أكبر) برفع الراء فيهما ، ووافقهم الحسن والأعمش . وقرأ الباقون بفتح
 الراء فيهما . انظر الاتحاف : ٢٥٢ ، وحجة القراءات : ٣٣٤ ، ومشكل
 اعراب القرآن : ٣٤٨/١ .

(٢) قال الزجاج : ويجوز رفعه من جهة أخرى على الابتداء ، ويكون المعنى : ولا ما
 هو أصفر من ذلك ولا ما هو أكبر إلا في كتاب مبين . حجة القراءات : ٣٣٤ .

(٣) من الآية : (١٠) من سورة سبأ . قرأ بالرفع ابن أبي اسحاق ونصر عن عاصم وابن
 هرمز ومسلمة بن عبد الملك ويحقوب والأعرج . وقرأ الباقون بالنصب . مجاز
 القرآن : ١٤٣/٢ ، والقرطبي : ٢٢٦/١٤ ، والكتاب : ١٨٧/٢ ، والبحر
 المحيط : ٢٦٣/٧ ، وغيث النفع : ٢٠٨ ، والاتحاف : ٣٥٨ ، ومختصر
 شوان القراءات لابن خالويه : ١٢١ .

جاء قوله :

لَا نَسَبَ الْيَوْمِ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْخُرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ (١)

رَوَى بِرَفْعٍ (خُلَّةٌ) عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَنَصَبِهَا عَلَى اللَّفْظِ .

وَحَكْمَ التَّوَابِعِ كُلِّهَا كَحَكْمِ الْمُطْفِئِ فِي أَنَّهَا لَا تَجُوزُ عَلَى لَفْظِ الْمَبْنِيِّ إِلَّا فِي الْمَوْضِعَيْنِ

الْمَذْكُورَيْنِ عَلَى مَا يَتَّبِعَانِ فِي مَوَاضِعِهِمَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ . (٢)

وَإِنْ كَانَ الْمُعْطُوفُ عَلَيْهِ مَعْرَبًا ، فَإِنْ كَانَ لَهُ لَفْظٌ خَاصَةٌ حَمَلٌ تَابِعُهُ عَلَيْهِ لِأَخِيَرِ

نَحْوِ : قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُوٌّ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا . وَإِنْ كَانَ لَهُ لَفْظٌ وَمَوْضِعٌ ، فَمَا أَنْ يَكُونَ

ذَلِكَ الْمَوْضِعُ تَوْهَمًا أَوْ أَصْلًا ، فَإِنْ كَانَ تَوْهَمًا لَزِمَ الْحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ ، وَلَمْ يَجْزِ الْحَمْلُ

عَلَيْهِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ ، وَأَجَازَةٍ الْكُوفِيِّينَ ، وَذَلِكَ كَتَوْهَمِ الْخَفِيِّ فِي كُلِّ اسْمٍ

مَرْفُوعٍ أَوْ مَنْصُوبٍ يَجُوزُ خَفْضُهُ قِيَاسًا بِحَرْفِ جَمْرٍ زَائِدٍ ، فَمِثَالُ الْمَنْصُوبِ خَيْرٌ (لَيْسَ)

أَوْ (مَا) الْحِجَازِيَّةُ نَحْوِ : لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا ، وَمَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا ،

فَيَلْزَمُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ نَصَبَ الْمُعْطُوفِ وَلَا يَجُوزُ خَفْضُهُ عَلَى تَوْهَمِ الْبَاءِ الزَّائِدَةِ فِي الْخَيْرِ

إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ كَقَوْلِهِ :

مَشَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٌ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا (٣)

(١) من السريح ، نسبة سيبويه الى أنس بن العباس بن مرداس ، وقيل : بل هو

لأبي عامر جند العباس بن مرداس ، وفي المؤلف نسب فيه عجز البيت مع صدر

آخر الى ابن حمام الأزدي . ويروي عجزه : اتسع الخرق على الراقع .

والخلة : بضم الخاء وتشديد اللام - هي الصداقة ، والراقع ومثله الراقع :

الذي يصلح موضع الفساد من الثوب . وضرب اتسع الخرق مثلا على تفاقم الأمور .

وهو من شواهد سيبويه : ٢٨٥ / ٢ ، ٣٠٩ ، والتبصرة : ٣٨٩ / ١ ، والجمل

لابن شقير : ٣٠٧ ، والملح : ٤٤ ، والمساعد : ٦١٥ / ٢ ، والمؤلف : ١٢٧ ،

والتصريح : ٢٤١ / ١ ، وشرح الفضل : ١٠١ / ٢ ، ١٣٨ / ٩ ، وشرح الجمل لابن

عصفور : ٢٥٣ / ١ ، والاشموني : ٩ / ٢ ، والمستقصى : ٣٥٥ / ١ .

(٢) في الاصل : (تبين) والوجه ما أثبت .

(٣) من الطويل للأعوص الرياحي ، يهجو بني يربوع ينسبهم الى الشؤم وقلة الصلاح =

فَنَاعِبٌ مَحْمُولٌ عَلَى تَوْهَمٍ (بِمُصْلِحِينَ) وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ :

بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مَدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَهَائِيًا (١)

فَسَابِقٌ مَحْمُولٌ عَلَى تَوْهَمٍ (بِمَدْرِكِ) . وَكَذَلِكَ الْمَنْصُوبُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ نَحْوُ : هَذَا

ضَارِبٌ زَيْدًا وَعَمْرًا ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ خَفَضُ الْمَعْطُوفِ عَلَى تَوْهَمٍ خَفَضُ (زَيْدِ)

بِالإِضَافَةِ عَلَى تَقْدِيرِ : هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا ، فَأَمَّا قَوْلُهُ :

فَطَلَّ طَاهِيَةَ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مَنْضَجٍ صَفِيفٍ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مَعْجَلٍ (٢)

= والخير ، وأنهم لا يصلحون أمر العشيرة إذا ما فسد ما بينهم ، فضرابهم لا ينعب إلا بالبين والفرقة .

أنشده سيويه في كتابه ثلاث مرات ونسبه في واحدة (٢٩/٣) إلى الفرزدق ولم أجدّه في ديوانه المطبوع ببغروت .

انظره في الكتاب : ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ٢٩/٣ ، والخصائص : ٣٥٤/٢ ،

والجمل لابن شقير : ٢٤٦ ، وشرح المفصل : ٥٢/٢ ، ٧٥/٧ ، ٦٨/٥ ،

٦٩/٨ ، والبيان والتبيين : ٢٩١/٢ ، والمغنى : ٤٧٨/٢ .

(١) من الطويل لزهير بن أبي سلمى . أنشده سيويه في كتابه سبع مرات ونسبه في

واحدة (٣٠٦/٣) لصرمة الأنصاري وفي الباقي لزهير . ويروي لابن رواحة

عبد الله كما في الخزنة : ٦٦٦/٣ . والشاهد فيه قوله (ولا سابق) حيث جاء

به مجرورا مع كونه معطوفا على (مدرك) المنصوب لكونه خبر ليس ، وإنما جاء

به مجرورا لأن الباء تدخل على خبر ليس كثيرا ، فتوهم أنه أدخل الباء على

خبر ليس فباء المعطوف مجرورا على هذا التوهم .

انظره في الكتاب : ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، ١٥٥/٢ ، ٥٩/٣ ، ٥١ ، ١٠٠ ،

١٦٠/٤ ، والجمل : ٩٦ ، والحلل : ١١٠ ، وشرح المفصل : ٥٢/٢ ، وتوضيح

المقاصد : ٢٢٥/٢ ، والمغنى : ٤٧٦/٢ ، ٦٧٨ ، والمساعد : ٣٠٠/٢ ،

وحاشية الخضرى : ٢٣٤/١ ، والخزنة : ٦٦٦/٣ .

(٢) من الطويل ، لامرئ القيس من معلقته المشهورة . والطاهية : جمع طاه وهو

الطباخ ، والصفيف : الذى قد صفف مرققا على الجمر ، والقدير : ما طبخ

في قدر .

ويروى (ما) مكان (من) كما في الديوان وشرح القاصد العشر .

= واستشهد به أيضا على معنى (أو) بمعنى الواو . انظره في ديوانه : ٣٨ ، وشرح =

فليس خفنى (قد ير) بالمعطف^(١) على (صفيق) على تقدير : منضج صفيق شواء ،

وإنما هو معطوف على (منضج) على حذف مضاف ، والتقدير : أو طابخ قد ير .

ومثال المرفوع الذى يتوهم خفضه بحرف جر زائد قولك : مَا قَامَ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ ،

فلا يجوز عند البصريين خفنى امرأة على توهم (مَا قَامَ مِنْ رَجُلٍ) / وكذلك : هل (١/٣٢)

رَجُلٌ فِي الدَّارِ أَوْ امْرَأَةٌ . ولا يجوز (أَوْ امْرَأَةٌ) على توهم (هل مِنْ رَجُلٍ) إلا عند

الكوفيين . ومن هذا أيضاً جزم الفعل المضارع بعد صيغة الأمر بالمعطف عليها على

توهم وجود لام الأرفيها نحو : قُمْ وَتَخْرُجْ ، على توهم (لَتَقُمْ وَتَخْرُجْ) لا يجيزه

البصريون إلا ضرورة كقوله :

فَقَلَّتْ أَدْعَى وَادِعٌ فَإِنَّ أُنْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يِنَادَى دَاعِيَانِ (٢)

على رواية من رواه كذلك ، فادع مجزوم على توهم (لتدعى ، وادع) .

وإن كان موضع المعطوف عليه أصلاً ، فإما أن يكون يجوز التلطف به أو لا يجوز ،

فإن كان لا يجوز التلطف به لم يجز العمل عليه ، ولزم العمل على اللفظ ، ومثاله كَلُّ

مفعول تمدى إليه فعله بحرف جر ولا يجوز تمدد به إليه بنفسه نحو : مررتُ بزيدٍ وعمرو

= الكافية الشافية : ١٢٢٣ / ٣ ، والمغنى : ٤٦٠ / ٢ ، والمساعد : ٢٠٦ / ٢ ،
والاشموني : ١٠٧ / ٣ ، وشرح القوائد العشر للتبريزي : ٨١ ، والمهم : ٢٧٨ / ٥

(١) أجاز ذلك الكوفيون والبغداديون .

(٢) من الوافر ، نسبه سيبويه للأعشى ، ويروى للحطائية ، ونسب أيضاً إلى ربيعة

ابن بشم ، وإلى دثار بن شبيان النمري ، والبيت موجود في زيادات ديوان

الأعشى : ص ٢٦٠ ، ونسبه القالى إلى الفرزدق وليس في ديوانه وهو من

شواهد سيبويه : ٤٥ / ٣ ، والتبصرة : ٣٩٩ / ١ ، وأمالى القالى : ٩٠ / ٢ ،

والانصاف : ٥٣١ / ٢ - ٥٤٧ ، والمغنى : ٣٩٧ / ١ ، والشذور : ٣١١ ،

وشرح ابن عقيل : ٣٥٣ / ٢ ، والأشموني : ٣٠٧ / ٣ ، ومعجم الشواهد

الحرية : ٤٠٥ .

ويروى (وادعو) ولا شاهد فيها على النصب .

ولا يجوز (وعمراً) على تقدير مرت زيدا ، وإن كان ذلك هو الأصل لأنه لا يجوز التلطف به . فإن ورد مثل ذلك من كلام العرب حمل على أنه مفعول باضمار فيصل ، والتقدير : مرت بزید ولقيت عمراً ، وإن كان ذلك الموضع يجوز التلطف به فهو على أربعة أقسام :

القسم الأول : لفظه نصب وموضعه رفع ، وهو اسم (إن ، ولكن) لأنه في الأصل مبتدأ .

والقسم الثاني : لفظه خفي وموضعه رفع ، وهو نوعان :

أحدُهما : المخفوف بالمصدر إذا كان ذلك المخفوف فاعلاً في المعنى ، نحو : أعجبتني قيام زيد ، التقدير : أعجبتني قيام زيد ، أي أن قام زيد .
والثاني : كل مرفوع خفي بحرف جر زائد نحو : ما قام من أحد ، وهل قام من ربي . ومثل ذلك قوله تعالى : (وما تأتيهم من آية) . أي : وما تأتيهم آية ، وقوله عز وجل : (وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة) . الأصل (مثقال ذرة) ، وقوله سبحانه : (ما لكم من الله غير) .

القسم الثالث : لفظه خفي وموضعه نصب ، وهو أربعة أنواع :

أحدُهما : المخفوف باسم الفاعل الذي بمعنى الحال أو الاستقبال نحو : مرتت برجل ضارب زيد الآن أو غداً ، الأصل : ضارب زيداً .

والثاني : المخفوف بالمصدر إذا كان ذلك المخفوف هو المفعول في المعنى ، نحو : أعجبتني قتل الكافر زيد ، التقدير : قتل الكافر زيد ، أي : أن قتل الكافر زيد .

والثالث : كل منصوب خفي بحرف جر زائد نحو : ليس زيد بقائم ، وقوله تعالى

(١) من الآية : (٤) من سورة الأنعام .

(٢) من الآية : (٦١) من سورة يونس .

(٣) من الآيتين : (٦٥ - ٧٣) من سورة الاعراف .

(أَوْلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ) (١) ، الأَصْلُ (قَادِرًا) ونحو : مَا ضَرَبْتُ مِنْ رَجُلٍ ، وَهَلْ ضَرَبْتَ مِنْ رَجُلٍ .

والرَّابِعُ : المَخْفُوفُ بِالصِّفَةِ المَشْبَهَةِ بِاسْمِ الفَاعِلِ ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ ، الأَصْلُ : حَسَنِ الوَجْهِ .

والقِسْمُ الرَّابِعُ : مَوْضِعُهُ جَزْمٌ وَقَدْ يَكُونُ لَفْظُهُ رَفْعًا أَوْ نَصْبًا ، فَالَّذِي / لَفْظُهُ (٣٢ / ب) رَفَعُ الفِعْلُ المَضارعُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الفَاءُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ نَحْوُ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَيَقُومُ عَمْرُو ، فَلَفْظُ (يَقُومُ) رَفَعٌ وَمَوْضِعُهُ جَزْمٌ لِأَنَّهُ لَوْلَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ الفَاءُ لَكَانَ مَجْزُومًا بِالشَّرْطِ (٢) ، فَصَارَتِ الفَاءُ مَعَ الفِعْلِ فِي مَوْضِعِ فِعْلِ مَجْزُومٍ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمْ اللَّهُ مِنْهُ) (٣) .

ويَجْرَى مَجْرَى الفِعْلِ المَضارعِ المَرْفُوعِ فِي هَذَا كُلِّ جُمْلَةٍ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا الفَاءُ أَوْ (إِذَا) فِي جَوَابِ الشَّرْطِ أَيْضًا نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَإِنْ تَخَفَوْهَا وَتَوَثَّرُوا فَقُورًا فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ) . وَنَحْوَ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (وَإِنْ تَصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) ، فَمَوْضِعُ الفَاءِ وَ (إِذَا) مَعَ الجُمْلَةِ بَعْدَ هُمَا جَزْمٌ إِنْ لَوَقَعَ هُنَاكَ فِعْلٌ مَضارعٌ لَكَانَ مَجْزُومًا ، وَأَمَّا لَفْظُ الجُمْلَةِ بَعْدَ الفَاءِ أَوْ (إِذَا) فَلَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ ، إِنْ لَو وَقَعَ فِي مَوْضِعِهِمَا فِعْلٌ مَضارعٌ لَكَانَ مَرْفُوعًا لِأَجْلِ الفَاءِ أَوْ (إِذَا) وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَى أَنَّ مَوْضِعَهُ جَزْمٌ ، وَالَّذِي لَفْظُهُ نَصْبٌ مِنْ هَذَا القِسْمِ الَّذِي مَوْضِعُهُ جَزْمٌ الفِعْلُ المَضارعُ المَنْصُوبُ بَعْدَ الفَاءِ فِي جَوَابِ أَمْرٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ ، أَوْ تَمَنٍّ ، أَوْ تَحْضِيضٍ ، أَوْ عَرْضٍ ، أَوْ دُعَاءٍ نَحْوُ : قُمْ فَأَكْرَمَكَ ، وَأَيْنَ بَيْتِكَ فَأَزُورُكَ ، وَنَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : (لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ) (٦) وَنَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ) (٧) ، وَنَحْوَ قَوْلِكَ :

(١) من الآية : (٨١) من سورة يس .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٥٥ / ١ .

(٣) من الآية : (٦٥) من سورة المائدة .

(٤) من الآية : (٢٧١) من سورة البقرة .

(٥) من الآية : (٣٦) من سورة الروم .

(٦) من الآية : (١٦٧) من سورة البقرة .

(٧) من الآية : (١٠) من سورة المنافقين .

اللهم اغفر لزيد فيدخل الجنة ، فموضع الفاء مع الفعل المنصوب بعد ها في هذه الأماكن جزم ، إذ لو زالت الفاء لكان مجزوماً ، هذا مذهب السيرافي (١) وطائفة ، وأكثر الناس على أن هذا المنصوب ليس في موضع جزم ، وإنما الجزم فيه من قبيل التوهم ، فقله تعالى : (فاصدق وأمن) بالجزم هو عند هم من قبيل التوهم ، وهذا الثاني هو ظاهر مذهب سيوييه ، وهو الأصح (٢) ، فكل ما ذكر في هذه الأقسام الأربعة مما له لفظ وموضع إذا عطف عليه غيره ، فيجوز أن يحذف على اللفظ على ما يتبين بعد ، وأما على الموضع فيجوز باتفاق في ثلاثة منها .

أحد ها : كل مرفوع خفي بحرف جر زائد ، ومثاله قوله تعالى : (وما يعزب عن

ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر) على قراءة الرفع .

والثاني : كل منصوب خفي بحرف جر زائد أيضاً ، ومثاله قوله :

معاوي إنا بشر فأسجح
فلسنا بالجهال ولا الحديد (٤)

(١) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد . كان من أعلم الناس بنحو البصريين ، قرأ على أبي بكر بن مجاهد القرآن ، وعلى أبي بكر بن دريد اللفظة ، له من الكتب : شرح سيوييه ، الذي لم يسبق اليه بمثله ، وكتاب (أغبار النحويين البصريين) توفي سنة ٦٨ ٥٢ ، انظر ترجمته في الفهرست : ٩٣ ، وأبناء الرواة : ٣١٣ / ١ - ٣١٤ ، وانظر مذهب في شرحه لكتاب سيوييه : ٢١٠ / ٤ - ٢١٤ ، والمغني : ٤٧٧ / ٢ .

(٢) الكتاب : ٣٤٤ / ٢ ، وانظر المغني : ٤٧٧ / ٢ .

(٣) من الآية : (٦١) من سورة يونس . وقراءة الرفع هي قراءة حمزة ويحقوق وخلف .

(٤) من الطويل ، وهو لعقيبة بن هبيرة الأسدي ، شاعر جاهلي اسلامي وفد على معاوية بن أبي سفيان فدفع اليه رقعة فيها أبيات من جملتها هذا البيت . ومعاوي : مرخم معاوية ، وأسجح : أرفق وسهل والسجاجة السهولة . وهو

من شواهد سيوييه : ٦٧ / ١ ، ٢٩٢ / ٢ ، ٣٤٤ ، ٩١ / ٣ ، والمقتضب :

٢ / ٣٣٨ ، ٣ / ٢٨١ ، ومعاني القرآن : ٣٤٨ / ٢ ، والانصاف : ٣٣٢ / ١ ، =

فعطف (الحديد) على موضع (جبال) ، وموضعه نصب ، لأنه خبر ليس .

والثالث : القسم الرابع كله على مذهب السيرافي ومن تبعه ، ومن أمثله قوله

تعالى : (وَأَنْ تَغْفُوَهَا وَتُؤْتِيَهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيَكْفُرُ)^(١) بالجزم على قراءة مَنْ

قرأه كذلك ، وقوله سبحانه : (مَنْ يَضِللِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ)^(٢) بالجزم على

مَنْ قَرَأَهُ كَذَلِكَ أَيْضًا ، وقوله عز وجل : (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنَّ)^(٣)

/ على قراءة الجزم أيضا . وما عدا هذه الثلاثة وهو الذي بقي من الأقسام الأربعة ، (٣٣ / أ)

فاختلف النحويون في جواز العطف على موضعه ، فأجازوه بعضهم مطلقا ، ومنعوه

بعضهم مطلقا ، وفصل قوم فجوزوه فيما عدا الصفة المشبهة باسم الفاعل ، وأجازوه

سبويه^(٤) في (إِنْ ، وَلَكِنْ) وسكت عنه فيما عدا ذلك ، وحمل النصب في نحو : هذا

ضارب زيد الآن وعمرا^(٥) ، أو في نحو : أعجبتني ضرب زيد وعمرا ، على اضمار فعل .

أى : ويضرب عمرا .

= وسر الصناعة : ١٤٧ / ١ ، والجمل : ٦٨ ، وشرحه لابن عصفور : ٢٥٤ / ١ ،

والخزانة : ٣٤٣ / ١ ، ٣٤٥ .

(١) من الآية : (٢٧١) من سورة البقرة . وقراءة الجزم هي قراءة نافع وحمزة

والكسائي ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر (نكّروا) برفع الراء على الاستئناف

وقرأ ابن عامر وحفص : (ويكفر) بالياء والرفع على الاستثناء . انظر حجة

القراءات : ١٤٧ - ١٤٨ ، والاتحاف : ١٦٩ ، والبحر المحيط : ٤٣٣ / ٢ ،

وفيه تفصيل .

(٢) من الآية : (١٨٦) من سورة الاعراف . وقراءة الجزم هي قراءة حمزة والكسائي

وخلف . وقرأ أبو عمرو وعاصم بالرفع على الاستئناف . انظر حجة القراءات : ٣٠٣ ،

٣٠٤ ، والاتحاف : ٢٣٣ ، والبحر المحيط : ٤٣٣ / ٤ .

(٣) من الآية : (١٠) من سورة المنافقين . وقرأ الجمهور بحزم (وأكن) وأبو عمرو

(وأكون) بالواو بعد الكاف ونصب النون عطا على (فاصدق) المنصوب بأن

بمعد جواب التمني ، الاتحاف : ٤١٧ ، وحجة القراءات : ٧١٠ .

(٤) انظر الكتاب : ١٤٤ / ٢ ، ١٦٤ ، ١٦٩ .

(٥) الكتاب : ١٦٩ / ١ .

والمانعون مطلقاً بنوا على أن من شرط العطف على الموضع وجود المحرز له (١) ، وهو أن يكون الطالب بذلك الموضع موجوداً كما هو في الثلاثة المتقدمة المتفق عليها ، وهو مذهب ابن أبي العافية (٢) ، وكثير من المتأخرين .

وأما إن كان الموضع الأصلي خفضاً فلا يجوز العطف عليه ، فلا يقال : اختسرت زيدا الكرماء والفقهاء ، على أن التقدير : من الكرماء والفقهاء ، لأن الخافض لا يعمل محذوفاً .

وأما العطف على اللفظ فجاءت مطلقاً في الأقسام الأربعة وفيهما من المعربات . ومن ذلك قراءة الخفي في قوله تعالى (وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ) (٣) . وقراءة النصيب في قوله تعالى : (فَأَصْدَقَ وَأَكْوَنَ) (٤) في الآيتين المتقدمتين ، إلا أن عامل اللفظ إذا كان لا يصح له ذلك العمل في المعطوف ، امتنع عطفه على اللفظ ، فلا تقول : ما قام من رجل ولا هند ، بالخفض على اللفظ ، ولا : ما ضربت من رجل ولا هند كذلك ، لأن (من) الزائدة لا تدخل على المعارف . وكذلك لا تقول : ليس زيد بقائم بل قاعد ، على اللفظ ، ولا : ليس زيد بقائم لكن قاعد ، لأن هذه الباء لا تزداد في الإيجاب ،

(١) انظر المعنى : ٤٧٤ / ٢ .

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية الأدي (٥٠٧ هـ - ٥٨٣ هـ) أصله من كتندة بمرسية . انتقل إلى غرناطة وسكن بها ثم إلى مالقه وأخذ عن أهلها . أخذ عن أبي بكر بن العربي ، وأبي الوليد الدباغ ، وأبي عبد الله حفيد مكي بن أبي طالب .

كان شيخاً فقيهاً جليلاً أدبياً بارعاً عارفاً بالعربية واللفظة ، ذاكراً لها ، كاتباً مجيداً ، شاعراً مكثرًا . توفي بغرناطة . انظر ترجمته في بضية الوعاة : ١٥٤ / ١ - ١٥٥ والذيل والتكملة : ٣٤٦ / ٦ ، وانظر مذهبه في البسيط : ٦٦٨ .

(٣) من الآية : (٦١) من سورة يونس . وقراءة الخفي هي قراءة الجمهور ، وفتحت الراء من (أصغر وأكبر) لأنه لا ينصرف .

(٤) من الآية : (١٠) من سورة المنافقين ، وقراءة النصيب هي قراءة أبي عمرو . وتقدم تخريبها .

وكذلك لا تقول: ما زيد قائماً بل قائداً، ولا: ما زيد قائماً لكن قائداً، لأنَّ (ما)
الحجازية لا تحمل إلا والخبر منفي غير موجب.

ومن هاهنا منع كثير من النحويين أن تقول: جاءني الضارب الرجل وزيد،
بالخفص على الرجل، منعه لأن اسم الناعل المفرد وما في حكمه المصرف بالألف واللام،
لا يضاف إلا إلى ما فيه الألف واللام.

وأعلم أنَّ المبنى في غير بابي النداء و (لا) على ما تقدم، يجري فيه جميع ما جرى
في المصرب من التقسيم والأحكام، ويتنزل فيه منزلة اللفظ ما يقتضيه العامل الداخل
عليه من الصل. فإذا قلت: جاءني ضارب هذا، فموضع (هذا) نصب، لأنه في
المعنى مفعول، ويتنزل فيه منزلة اللفظ الخفص الذي تقتضيه الأضافة، فيجرى في
المصاف عليه مجرى المصرب على ما تقدم.

فقد تحصل من هذه المسئلة: أنَّ المعطف على اللفظ لا بد فيه من شرطين:
أحدُهما: ألا يكون اللفظ بناءً، ويستثنى من ذلك باب / النداء، وباب (لا) (٣٣ / ب)
على ما تقدم.

والثاني: أن يكون عامل اللفظ يصح له ذلك العمل في المعطوف، وإن العطف
على الموضع لا بد فيه من ثلاثة (١) شروط متفق عليها عند أكثر البصريين.
أحدُها: أن يكون ذلك الموضع أصلاً لا توهماً (٢).
والثاني: أن يكون يجوز التلطف به.

والثالث: أن لا يكون خفصاً، واختلفوا في زيادة شرط رابع وهو: أن يكون
الطالب بذلك الموضع موجوداً، فاشتراطه ابن أبي العافية ومن تبعه على المنع فيما
تقدم الخلاف فيه. ولم يشترطه المجيزون مطلقاً، ولا المجيزون فيما عدا الصفحة

(١) انظر المصنف: ٤٧٣ / ٢، ٤٧٤.

(٢) انظر الهمع: ٢٧٨ / ٥.

المشبهة ، والفارسي لا يشترطه ، لأنه نص (١) على جواز العطف على الموضع في بابي اسم الفاعل والمصدر .

واختلف المتأخرون في مذنب سيبويه ، فحمل بعضهم عليه أنه لا يشترطه ، وحمل بعضهم عليه اشتراطه ، وهو الظاهر من كلامه .

السؤال الثانية :

أن المفرد لا يعطف إلا على ما هو من جنسه لفظاً أو تقديراً (٢) ، فلا يعطف الاسم المفرد إلا على اسم مثله في اللفظ أو في التقدير . فمثال اللفظ : قام زيد وعمرو ، ومثال التقدير قوله تعالى : (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) (٣) ثم قال : (ولا جنباً) فجنباً معطوف على الجملة التي هي قوله : (وأنتم سكارى) لأنها في موضع اسم منصوب على الحال . ومثله أيضاً قول الشاعر :

فألفيته يوماً يبير عدوه
وحمر عطاءً يستخف المصابراً (٤)

ف (بحر) معطوف على قوله (يبير) لأنه في موضع الحال أي : مبيراً عدوه وحمر عطاءً . وقول الآخر :

بات يفشيها بعضب باتير
يقصد في أسوقها وبعاءير (٥)

(١) انظر الايضاح : ١٥٩/١ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٤٨/١ .

(٣) من الآية : (٤٣) من سورة النساء .

(٤) من الطويل ، وهو للنابغة من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر ملك

الحرب في الحيرة . يبير عدوه : أي يهلكه . والمصابر : السفن التي يحبر فيها وقوله : (وحمر عطاءً) أي جواد كثير العطاء .

انظر الديوان : ٧١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٤٩/١ ، وشرح ابن عقيل

٢٤٤/٢ ، وعدة السالك : ٣٩٥/٣ .

(٥) من الرجز : لم يحرف قائله ، يصف رجلاً يعقر ابله للضيغان ، وقيل : في وصف رجل يعاقب امرأته بالسيف القاطع ، والضمير في (يفشيها) يعود على الابل =

ف (جائر) معطوف على (يقصد) لأنه في موضع النعت (لعصب) أي : قاصيد
وجائر . وكذلك لا يشرك الفعل في الإعراب إلا مع فعل في اللفظ أو في التقدير ، فمثال
اللفظ قوله تعالى : (وَمَنْ يَطْعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُحْسِ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ) (١) . ومثال التقدير قوله
تعالى : (مَنْ يَضِلَّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ) (٢) . وقوله سبحانه : (وَإِنْ تُخَفُّوهَا
وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر) (٣) على قراءة الجزم فيهما ، فالفعل معطوف على
الفاء مع ما بعدها ، لأنها في موضع فعل مجزوم على ما تقدم في المسألة الأولى .

ويشترط في (٤) الفعلين المشركين اتفاقهما في الزمان كما تقدم تمثيله ، ولا يشترط
اتفاقهما في الصيغة ، بل يجوز أن يختلفا فيها كقوله تعالى : (إِنْ شَاءَ جَعَلْ لَكَ
خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلْ لَكَ قُصُورًا) (٥) على قراءة
الجزم .

وأما الجملة فلا تعطف أيضا إلا على جملة في اللفظ أو في التقدير ، فلا تعطف

= أو المرأة . والعصب : السيف القاطع : يقصد : يصيب الهدف . جائر : من
جار يجوز أي مال عن القصد .

والشاهد في معاني القرآن : ٢١٢ / ١ ، ١٩٨ / ٢ ، وأما ابن السجري :
١٦٢ / ٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٤٩ / ١ ، وشرح الكافية الشافية :
١٢٧٢ / ٣ ، والمساعد : ٤٧٧ / ٢ ، وعدة السالك : ٣٩٥ / ٣ ، والخزانة
٣٤٥ / ٢

ويروى (يحسبها) بالعين المهملة .

- (١) من الآية : (٥٢) من سورة النور .
- (٢) من الآية : (١٨٦) من سورة الاعراف . وبالجزم قرأ حمزة والكسائي وخلف .
- (٣) من الآية : (٢٧١) من سورة البقرة . وبالجزم قرأ نافع وحمزة والكسائي .
- (٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٥٠ / ١ .
- (٥) من الآية : (١٠) من سورة الفرقان . قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو بكر برفع
اللام من (يجعل لك قصورا) على الاستئناف ووافقهم ابن محيص . وقرأ
الباقون : بجزم اللام ، انظر الاتحاف : ٣٢٧ ، وحجة القراءات : ٥٠٨ ،
والمحتسب : ١١٨ / ٢ .

على مفردٍ إلا بشرطٍ أن يَصِحَّ تقديرُ أحدِهِمَا بالآخر. فمثالُ تقديرِ الجملةِ بالمفردِ قوله تعالى : (أُولَئِكَ يَرَوْنَ إِلَى الدَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَاتٍ وَيَقْبِضُونَ) (١) / أَيْ : وَقَابِضَاتٍ . ومثالُ (١/٣٤) تقديرِ المفردِ بالجملةِ قولك : مررتُ بالقائمينِ وخرَجُوا ، فخرَجُوا معطوفٌ على (قائمينِ) لأنه في تقديرِ الجملةِ والمعنى ؛ بالذين قاموا وخرجوا ، ومن هذا قوله تعالى : (فَالْمُخِيرَاتِ سُبْحًا فَانْرَبْنَ بِهِ نَقْعًا) (٢) . فقوله (انْرَبْنَ) معطوفٌ على لفظِ (مُخِيرَاتِ) لأنَّهُ في تقديرِ : (فَالَّتَاتِي أَغْرَنَ فَأَنْرَبْنَ) وليس من هذا قوله تعالى : (إِنْ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ) (٣) . فليس (أَقْرَضُوا) معطوفاً على لفظِ مُصَدِّقِينَ . وإن كان تقديرُهُ : الَّذِينَ تَصَدَّقُوا لما يلزمُ فيه من الفصلِ بينِ الصَّلَةِ والمَوْصُولِ بالمعطوفِ الذي هو (وَالْمُصَدِّقَاتِ) ، لأنَّ الألفَ واللامَ موصولةٌ و (مصدقين) صلتهَا . فإن عطفتَ عليه (أَقْرَضُوا) كان أيضاً صلةً ، ويضعفُ هذا أيضاً من جهةِ المعنى ، لأنَّكَ إِنْ جعلتَهُ معطوفاً عليه خاصةً كَانَ مختصاً بالذكورِ ، والمعنى في (أَقْرَضُوا) أَنَّهُ يَشْمَلُ الذكورَ والإناثَ ، وليس أيضاً معطوفاً على لفظِ (مُصَدِّقَاتِ) خاصةً ، لأنه للذكورِ والإناثِ معاً ، والمُصَدِّقَاتُ مُخْتَصُّ بِالْإِنَاثِ . فالصوابُ فيه أَنَّهُ يَكُونُ معطوفاً على ما يصلحُ في موضعِ المُصَدِّقِينَ والمُصَدِّقَاتِ ، لأنه يصلحُ في موضعيهِ على معناه (إِنْ الذَّيْسَانِ تَصَدَّقُوا) يرادُ به الذكورُ والإناثُ معاً . فإنما هذا من بابِ الحَمَلِ على المعنى ؛ ويختارُ في الجملتين إذا عطفتَ أحدهما على الأخرى أَن تَتَّفَقَا فِي الْأَسْمِيَّةِ أَوِ الْفِعْلِيَّةِ ، فَالْأَحْسَنُ أَنْ تَعْطِفَ الْأَسْمِيَّةُ عَلَى مِثْلِهَا وَالْفِعْلِيَّةُ عَلَى مِثْلِهَا نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : (أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) (٤) . وقوله سبحانه :

(١) من الآية : (١٤) من سورة الملت .

(٢) في الأصل : (ومثال اللفظ تقدير المفرد) باقها م كلمة (اللفظ) .

(٣) الآيتان : (٣ - ٤) من سورة الحاديات .

(٤) من الآية : (١٨) من سورة الحديد ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٤٩ / ١

(٥) الآية : (٥) من سورة البقرة .

(فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ) (١) ، ويجوز تخالفهما في ذلك فلا يمتنع عطف الاسمية على الفعلية والفعلية على الاسمية نحو : قام زيد وعمرو أكرمته ، وزيد قائم وأكرمت عمرا ، لكن الأول أولى .

المسألة الثالثة :

في العامل في المعطوف إذا كان مفردا ، وفيه ثلاثة مذاهب :
 مذاهب سيويه (٣) أن العامل (في المعطوف هو العامل) (٤) في المعطوف عليه ،
 لكن بوساطة حرف المعطف .

الثاني : أن العامل فيه مقدر بعد حرف المعطف .

الثالث : أن العامل فيه عامل آخر غير الذي عمل في المعطوف عليه ، لكنه

حذف وجعل حرف المعطف عوضا منه فناب منابه (٥) ، فإذا قلت : قام زيد وعمرو ،
 فالعامل في عمرو الرفع في مذاهب سيويه هو الفعل الأول الذي هو (قام) لکن

بوساطة الواو ، فالواو عنده وصلت إلى الحمل فيه ، والعامل فيه على المذهب الثاني

فعل آخر مقدر بعد الواو ، أي : قام زيد وقام عمرو ، والعامل فيه على المذهب (٣٤ / ب)

الثالث فعل آخر ، عوضت منه الواو ، وكان الأصل : قام زيد قام عمرو ، فحذف
 (قام) الثاني وعوض منه الواو .

(١) من الآية : (٣٠) من سورة الأعراف .

(٢) انظر شرح المفصل : ٧٥ / ٣ ، والبسيط : ١٨٩ - ١٩٠ .

(٣) انظر الكتاب : ٣٧٧ / ٢ .

(٤) مابين القوسين زيادة لا يستقيم الكلام بدونها .

(٥) هذا المذهب الثالث نسبة ابن يحيى : ٧٥ / ٣ ، إلى أبي علي الفارسي ،

وقد اعترض ابن أبي الربيع في البسيط ص : ١٨٩ وما بعد ها - على المذهبين

الثاني والثالث وبين وجه الاعتراض لكل منهما ، وانظر نتائج الفكر : ٢٤٩ .

المسألة الرابعة :

أَنَّ الأَسْمَاءَ فِي العَطَافِ عَلَيْهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :
قِسْمٌ لَا يَجُوزُ العَطَافُ عَلَيْهِ وَهُوَ ضَمِيرُ الخَفْضِ (١) ، لَا يَجُوزُ العَطَافُ عَلَيْهِ وَحْدَهُ إِلَّا فِي

ضُرُورَةٍ كَقَوْلِهِ :

أَبَاكَ أَيُّهُ بَنِي أَوْ مَصَدَّرٍ مِنْ حَمْرِ الجِلَّةِ جَابٍ حَشُورٍ (٢)

فَعَطَافٌ (مَصَدَّرٌ) عَلَى ضَمِيرِ الخَفْضِ الَّذِي (هُوَ) الأَيَاءُ فِي قَوْلِهِ (بَنِي) وَمَقَامِي
أَرَدَتِ العَطَافَ عَلَيْهِ فِي الكَلَامِ لَزِمَتْ أَنْ تَأْتِيَ مَعَهُ بِالخَافِضِ الأَوَّلِ (٤) ، وَيَكُونُ الخَافِضُ مَعَ
مَخْفُوضِهِ مَعطُوفًا عَلَى الخَافِضِ الأَوَّلِ مَعَ مَخْفُوضِهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَيَتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ
وَعَلَى آلِ يَحْقُوبَ) (٥) . وَقَوْلُهُ سَبَّحَانَهُ (كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ) (٦) . وَكَذَلِكَ

(١) هَذَا مِنْ مَسَائِلِ الخِلَافِ بَيْنَ البَصْرِيِّينَ وَالكُوفِيِّينَ . انظُرِ المسأَلَةَ رَقْمَ (٦٥) مِنْ
الانصاف .

(٢) اللسان : (أوب) وفيه : (ويقال لمن تنصحه ولا يقبل ، ثم يقع فيما حذرت منه :
أبك ، مثل ويلك) . ثم أنشد البيت . وأصل التأنيبه دعاء الإبل ، ويقال :
أيهت بفلان تأنيبها ، إذا دعوته وناديته كأنك قلت له : يا أيها الرجل .
والمصدَّر : الشديد الصدر ، والجملة : جلَّت الناقة إذا أسنت ، والواحد
جليل ، والجاب : الغليظ ، والحشور : المنتفخ الجنبين ، شبه نفسه به
في الصلابة والشدة .

والبيت من الرجز ، وهو من شواهد سيويه : ٣٨٢ / ٢ ، وشرح الجمل لابن
عصفور : ٢٤٤ / ١ ، وشرح الكافية الشافية : ١٢٥١ / ٣ ، وشواهد التوضيح :
٥٥ ولم أجد له نسبة .

(٣) زيادة يستقيم بها الكلام .

(٤) قال ابن عقيل في شرحه على الألفية : ٢ / ٢٤٠ : (جعل جمهور النحاة إعادة
الخافض - إذا عطف على ضمير الخفض - لازماً ، ولا أقول به ، لورود السماع
نثراً ونظماً ، بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض) .

(٥) من الآية : (٦) من سورة يوسف .

(٦) من الآية : (٣) من سورة الشورى .

تقول: هذا غلامك وغلّام عمرو. ولا يجوز أن تقول: غلامك وعمرو، هذا مذ هـ
 البصريين، وتأولوا قوله تعالى: (تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) ^(١) على قراءة الخفض،
 وقوله تعالى: (وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ) ^(٢). على أن الواو فيهما للقسم وما بعدهما
 مخفوضٌ بها، وأجاز ذلك الكوفيون ^(٣)، واحتجوا بالآيتين.

وقسم لا يجوز العطف عليه إلا بشرط، وهذا القسم هو ضمير الرفع المتصل ^(٤)،
 لا يجوز العطف عليه إلا بعد أن يؤكد بضمير رفع منفصل، أو يفصل بينه وبين حرف
 العطف بفاصل، أو يفصل بين حرف العطف والمعطوف بـ (لا)، فمثال توكيده ^(٥)
 بضمير رفع منفصل قوله تعالى: (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ) ^(٦) (وَإِذْ هَبْنَا نُبَّتَانَ وَنَبْتَةَ أُسْتَاةَ أُمَّ يَسْرَافَ) ^(٧) ومثال

- (١) من الآية: (١) من سورة النساء، والخفض قراءة حمزة بن حبيب، والخفض
 قرأ الأعمش شيخ حمزة، وقتادة، وإبراهيم النخعي، ويحيى بن وثاب، وطالحة
 ابن مصرف. انظر البحر المحيط: ١٥٧/٣، وتفسير الطبري: ٥١٩/٧،
 ٥٢٣، والبيان: ٢٠٤/١، والانصاف: ٤٦٣/٢.
- (٢) من الآية: (٢١٧) من سورة البقرة.
- (٣) واليه ذهب يونس وقطرب والأخفش من البصريين، وابن مالك وأبو حيان وابن
 عقيل. وأنكره من الكوفيين الفراء. انظر: معاني القرآن: ١٥٢/١،
 والانصاف: ٤٦٣/٢، والارتشاف: ١٠٠٩، والهمع: ٢٦٨/٥.
- (٤) هذا من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، انظر المسألة رقم (٦٦)
 من الانصاف. وانظر أيضا مجالس شعلب: ١٧٦/١.
- (٥) والعطف إذا كانت هذه الثلاثة جوائز باجماع البصريين والكوفيين. انظر
 الانصاف ٤٧٥/٢، والكتاب: ٣٧٨/٢ وما بعدها.
- (٦) من الآية: (٣٥) من سورة البقرة.
- (٧) من الآية: (٢٤) من سورة المائدة.

الفصل بينه وبين حرف العطف قوله تعالى : (هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ) (١)
فملائكته يجوز أن يكون معطوفاً على الضمير الفاعل المستتر في (يَصَلِّي) لأجل
الفصل بصليتكم . ومثال الفصل بين حرف العطف والمعطوف بـ (لا) قوله تعالى :
(مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا) (٢)

وقد تجتمع الثلاثة كلها كقوله تعالى : (مَا عَدْنَا مِنْ دُونِهِ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا) (٣)
وقد تجتمع اثنان منهما كقوله سبحانه : (لَقَدْ وَعَدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا) (٤)
ولا يجوز العطف عليه مع عدم هذه الثلاثة إلا في ضرورة كقوله :

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةً دَعَا يَالْكَلْبِ وَاعْتَزَيْنَا لِحَامِ (٥)

وقسم يجوز العطف عليه مطلقاً من غير شرط ، وهو ما عدا القسمين كقوله تعالى :

(١) من الآية : (٤٣) من سورة الأعراب .

(٢) من الآية : (١٤٨) من سورة الانعام .

(٣) من الآية : (٣٥) من سورة النحل .

(٤) من الآية : (٦٨) من سورة المتصل .

(٥) من الطويل ، وهو للراعي كما في الكتاب : ٣٨٠ / ٢ ، واللسان : (عزا)

اعتزينا : من العزاء والعزوة وهي دعوة المستغيث ، يقول : يالفلان أويها
للأنصار والمهاجرين كما في اللسان . وكلب : قبيلة من قضاة وهم كلب بن
ويرة .

والشاهد فيه عطف (الجياد) على الضمير المتصل بالفعل ، وهو قبيح حتى
يؤكد بالضمير المنفصل فيقال : لحقنا نحن والجياد .
وعلى رواية اللسان :

فَلَمَّا التقت فرساننا وربالمهم دعوا

لا يكون في البيت شاهد .

انظر الكتاب : ٣٨٠ / ٢ ، واللسان : (عزا) ، وحاشية الانصاف : ٤٧٥ / ٢ -

(لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ) (١) فَالشَّيَاطِينُ مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَفْعُولِ الْمُتَّصِلِ
بِنَحْشُرَنَّهُمْ ، وَهُوَ ضَمِيرٌ نَصْبٍ (٢)

المسألة الخامسة :

أنَّه يَجُوزُ حَذْفُ حَرْفِ الْعَدَافِ وَالْمَعْطُوفِ مَعًا (٣) فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ إِذَا
فُهِمَ الْمَعْنَى كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَجَعَلَ لَكُم سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ) / الْأَصْلُ : تَقِيكُمْ (أ/٣٥)
الْحَرَّ وَالْبَرْدَ ، فَحَذَفَ (وَالْبَرْدَ) لِفَهْمِ الْمَعْنَى . وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : رَاكِبُ النَّاقَةِ
دَالِيحَانَ (٥) ، الْأَصْلُ : رَاكِبُ النَّاقَةِ وَالنَّاقَةُ دَالِيحَانٌ ، فَحَذَفَ الْمَعْطُوفَ وَحَرْفَ
الْعَدَافِ .

وَقَدْ يَجُوزُ قَلِيلًا حَذْفُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مَعَ حَرْفِ الْعَدَافِ ، وَبَابُهُ الشَّعْرُ كَقَوْلِهِ :

قَالَتْ : أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى هَمَامَتِنَا ، أَوْ نَصْفَهُ فَقَدْ (٦)

- (١) من الآية : (٦٨) من سورة مريم .
(٢) وإنما جاز ذلك لأن الضمير المنصوب المتصل وان كان في اللفظ في صورة الأختلال
فهو في النية في تقدير الانفصال . انظر الانصاف : ٤٧٧/٢ .
(٣) انظر الأشموني : ١١٦/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٥٠/١ - ٢٥١ .
(٤) من الآية : (٨١) من سورة النحل .
(٥) الداليحان : مثنى الداليح وهو المجهد ، انظر الصحاح : (طالج) والمحتسب
٢٢٧/٢ ، والخصائص : ٢٨٩/١ - ٢٩٠ .
(٦) البيت من البسيط وهو للناطقة الذبياني ، يذكر هنا زرقاء اليمامة وما كان
من أمرها حين نظرت الى سرب من القطا طائرا ، وكان عدده ستا وستين ،
فإذا انضم اليه نصفه في العدد وأضيف الى الحمامة تم الحمام مائة .
ويروى (فيا) بدل (ألا) (ونصفه) بدل (أو نصفه) .
انظر ديوانه : ٢٤ ، والكتاب : ١٣٧/٢ ، والانصاف : ٤٧٩/١ ، والجمل
لابن شقير : ١٩٢ ، وأمالى ابن السجري : ١٤١/٢ ، والخصائص : ٤٦٠/٢ ،
وشرح المفصل : ٥٤/٨ - ٥٨ ، والمقرب : ١١٠/١ ، والخزانة : ٦٧/٤ .

على رواية من رواه ب (أو) والتقدير : أو هذا الحمام ونصفه ، فحذف الواو
 المعطوف عليه قبلها ، وهذا المعطوف عليه المحذوف هنا هو مع ذلك معطوف على
 ما قبله . فأما قوله تعالى : (أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلِقَ) (١) . فتقديره : فَضْرَبَ
 فَانْفَلِقَ ، وكذلك قوله تعالى : (اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرْتَهُ) (٢) أَيْ : فَضْرَبَ
 فَانْفَجَرْتَهُ . وقوله تعالى : (أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسْتَ) (٣) أَيْ : فَضْرَبَ
 فَانْبَجَسْتَ . وليست هذه الآيات الثلاث ونحوها من حذف المعطوف عليه مع حرف
 العطف كالبيت على الأصح ، وإنما هي من حذف السبب وإقامة السبب مقامه (٤) ، لأن
 الضرب سبب في انفلاق البحر ، وكذلك هو سبب في الانفجار وفي الانبجاس ، وحذف
 السبب وإقامة السبب مقامه جائز فصيح في الكلام .

المسألة السادسة :

انَّ الاسم إذا افتقر إلى خبرٍ أو ضميرٍ وعطف على ذلك الاسم غيرُه
 قبل الخبر أو الضمير ، فأما أن يكون المعطف بالواو أو بالفاء أو بثم أو بحتى أو بخير
 ذلك من الحروف ، فإن كان المعطف بالواو كان الخبر أو الضمير مطابقاً (٥) للمعطوف
 والمعطوف عليه في التشية أو الجمع وفي التذكير أو التأنيث نحو : زيدٌ وعمرو قائمان ،
 وزيدٌ وعمرو ضربتُهما ، وكقوله تعالى : (إِنْ فَرَعُونَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ) (٦) .

- (١) من الآية : (٦٣) من سورة الشعراء .
- (٢) من الآية : (٦٠) من سورة البقرة . وانظر المعنى : ٦٢٨ / ٢ .
- (٣) من الآية : (١٦٠) من سورة الاعراف .
- (٤) قلت : وكون ذلك من حذف السبب وإقامة السبب مقامه لا ينفى أن السبب حينما
 يذكر يكون معطوفاً عليه .
- (٥) قال ابن عصفور في المقرب : ٢ / ٢٣٥ : (وإذا تقدم معطوف ومعطوف عليه ،
 وتأخر عنهما ضمير يعود عليهما ، فإن كان المعطف بالواو كان الضمير على
 حسبهما نحو قولك : زيد وعمرو قائما) .
- (٦) من الآية : (٨) من سورة القصص .

وكذلك تقول: زينب وهند قائمتان. وقد يجوز أن يكون الضمير أو الخبر مطابقاً فـ
 ذلك لأحدِهِمَا ، ويجعل الخبر إن ذلك للأول. ويكون خبر الثاني محذوفاً
 لدلالة خبر الأول عليه ، ومن ذلك قوله تعالى: (والله ورسوله أحق أن يرضوه) (١)
 فقوله (أحق أن يرضوه) خبر عن اسم الله تعالى ، وخبر المحذوف الذي هو
 (رسوله) محذوف ، التقدير: ورسوله أحق أن يرضوه ، والأول أكثر. و (حتى)

في ذلك بمنزلة الواو.

وإن كان المحذوف بالفاء أو بثم جاز في الخبر أو الضمير وجهان: (٣)
 أن يكون مطابقاً لهما نحو: زيد فعمرو قائمان ، وزيد ثم عمرو قائمان ، وأن يكون
 مطابقاً لأحدِهِمَا فيكون الخبر أيضاً للأول دالاً على خبر الثاني المحذوف كما تقدم
 في الواو نحو: زيد فعمرو قائم ، وزيد ثم عمرو قائم ، فقائم خبر عن زيد ، وخبر
 عمرو محذوف ، أي: وعمرو قائم.

وإن كان المحذوف بغير ذلك من الحروف ، كان الضمير أو الخبر مطابقاً للأول
 خاصة مع (لا) ، وللتاني خاصة مع (بل) و (لكن) / وجاز فيه الوجهان مع (أم) (٣٥/ب)
 و (أو) و (إما) نحو: كان زيد لا هند قائماً ، وزيد بل هند قائمة ، وما كان زيد
 لكن هند قائمة.

(١) من الآية: (٦٢) من سورة التوبة.

(٢) قد رسيويه في الآية حذف خبر لفظ الجلالة لدلالة خبر (ورسوله) عليه .
 وقد ر المبرد أن في الكلام تقديم وتأخيراً وأن المعنى: والله أحق أن يرضوه
 ورسوله .

وقد ر الفراء المعنى: ورسوله أحق أن يرضوه ، وجعل لفظ الجلالة لافتتاح
 الكلام ، قال: وإن شئت قلت: يرضوهما . أما ابن عصفور فزعم أن أفراد
 الضمير نادراً ينظر تفصيل المسألة في معاني القرآن للفراء: ٤٤٥/١ ، ومشكل
 اعراب القرآن: ٣٦٥/١ ، والبحر المحيط: ٦٤/٥ ، والمقرب: ٢٣٥/١ ،
 والتبيان: ١٧/٢ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور: ٢٤٨/١ .

ومثال كونه مطابقاً للأول مع (أو) قوله تعالى : (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْمًا ^{هـ} انفضوا إليها) (١)

ومثال كونه مطابقاً للثاني معها قوله (تعالى) : (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا) (٢) . وقد يجوز في (أو) أيضاً أن يكون الضمير مطابقاً لهما معاً ، والأكثر ما تقدم ، ومنه قوله تعالى : (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا) (٤)

المسألة السابعة : " في المعطف على معمولي عاملين "

أعلم أنه يجوز لك أن تعطف بحرف واحد اسمين فصاعداً على اسمين فصاعداً ، بشرط أن يكون العامل في جميع الأسماء المعطوف عليها واحداً نحو قوله تعالى : (وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ) (٥) . على قراءة آيات بالنصب ، فآيات معطوف بالواو على آيات الأول ، وقوله (فِي خَلْقِكُمْ) معطوف أيضاً على قوله (فِي السَّمَوَاتِ) بالواو ، والعامل في (آياتِ) الأول وفي السَّمَوَاتِ واحدٌ ، وهو (إِنْ) فجاز لوجود الشرط . وكذلك تقول : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا وَخَالِدٌ بَكْرًا ، يعطف الاسمين معاً على الاسمين الأولين ، لأنَّ العامل واحدٌ ، وهو (ضَرَبَ) . وتقول : أَعْلَمْتَ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا وَخَالِدًا بَكْرًا قَاعِدًا ، يعطف الثلاثة على الثلاثة . ولا يجوز أن تقول : كَانَ زَيْدٌ يَضْرِبُ عَمْرًا وَخَالِدٌ بَكْرًا ، على أن يكون خالدٌ معطوفاً على زيدٍ وبكراً معطوفاً على عمرو ، لأنَّ العامل في زيدٍ (كَانَ) ، والعامل في عمروٍ (يَضْرِبُ) فقد تعدد العامل في

(١) من الآية : (١١) من سورة الجمعة .

(٢) تكلمة يلتئم بها الكلام .

(٣) من الآية : (١١٢) من سورة النساء .

(٤) من الآية : (١٣٥) من سورة النساء .

(٥) من الآية : (٤) من سورة الجاثية ، وقراءة النصب هي قراءة حمزة والكسائي

ويحقوب .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور : ٢٥٥ / ١ .

المعطوف عليهما . وكذلك يجوز : **إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا** والقصر **عمرًا** ، على أن يكون
 القصر معطوفًا على الدار **وعمرًا معطوفًا على (زيدًا)** ، لأنَّ العَامِلَ في لفظ الدَّارِ
 (في) والعَامِلُ في زيدٍ (إِنَّ) . فأما قوله تعالى : (واختلاف الليل والنهار وما أنزل
 اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ) ^(١) على
 قراءة (آياتٍ) بالنصب ، فليس (اختلاف) مخفوضًا بالمعطوف على السموات ، مُشْرَكًا
 معها في حرف الجر الذي هو (في) . وإنما خُفِيَ بـ (في) أخرى مُقَدَّرَةٌ ، حذفَتْ
 لتقدّم ذكرها ، كأنه قال : (وفي اختلاف) . ويكون (في اختلاف) معطوفًا على
 (في السموات) وآياتُ الثاني معطوفٌ على آياتِ الأول . أو يكون قوله (اختلاف)
 مخفوضًا بالمعطوف على (السموات) ويكون آياتُ الثاني غير معطوف بل مكرّرًا على جهة
 التوكيد لآياتِ الأول . وهذا الوجه الثاني قاله ابن السراج ^(٢) في الآية . وقد أجاز
 الأخفش ^(٣) المعطف مع تعدد العامل بشرطين :

أحدُهما : أن يكون أحدُ العاطلين في الاسمين المعطوف عليهما ^(٤) خافضًا .

والثاني : أن يتصل المعطوف / المخفوض بحرف المعطف أو يفصل بينهما بـ (لا) (١/٣٦)
 خاصّةً فأجاز : **إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا** والقصر **عمرًا** ، على التشريك في الإعراب ، وعلى ذلك
 حمل الآية المتقدّمة التي هي (واختلاف الليل والنهار) . وكذلك يجوز عنده ليس
 في الدار زيدٌ ولا القصر عمرو ، على المعطف . ولا يجوز عنده : **كَانَ زَيْدٌ يَضْرِبُ عَمْرًا** وخالِدٌ

(١) من الآية : (٥) من سورة الجاثية ، وتامها : (لقوم يعقلون) ونصب
 (آيات) قراءة حمزة والكسائي ويعقوب والأعمش والجهدي ، وقرأ الجمهور
 بالرفع . انظر السبعة ص ٥٩٤ ، والتيسير : ١٩٨ ، والنشر : ٣٧١ / ٢ ،
 وحجة القراءات : ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، والبحر المحيط : ٤٣ / ٨ . واعراب
 القرآن للزجاج : ٩٠٩ / ٣ .

(٢) الأصول : ٧٤ / ٢ ، وانظر البحر المحيط : ٤٣ / ٨ .

(٣) المساعد : ٤٧١ / ٢ .

(٤) في الأصل : (عليها) .

بِكَرًا ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمَطْفِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ أَحَدُ الْعَامِلِينَ خَافِضًا . وَكَذَلِكَ يَمْنَعُ
 أَنْ زِيدًا فِي الدَّارِ وَعَمْرًا الْقَصْرِ . لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ الْمَخْفُوضَ الَّذِي هُوَ (الْقَصْرُ) قَدْ
 فَصِلَ حَرْفَ الْمَطْفِ بِعَمْرٍو . وَالْمَنْعُ مُطْلَقًا هُوَ مَذْهَبُ سَيِّوِيهِ وَجُمْهُورِ النُّحَوِيِّينَ .
 (١) ٥٥٥

(١) الكتاب : ٦٤/١ ، ٦٥ ، وانظر المقتضب : ١٩٥/٤ ، وشرح المفصل :

٢٧/٣ ، ومفني اللبيب : ٤٨٦/٢ ، وما بعدها ، وفيه تفصيل لمذاهب

النحاة في ذلك .

بَابُ التَّوَكِيدِ

التوكيد في هذا الباب على قسمين : لفظي ومعنوي . فاللفظي هو إعادة اللفظ لقصد الاسماع أو لرفع المجاز بنسبة الأمر إلى من ليس له في الحقيقة ، أو لرفع المجاز بوضع الأعم موضع الأخص . فمثال الذي هو لقصد الاسماع أن تقول : قام زيد زيد ، إذا توهمت أن المخاطب لم يسمع ذكر زيد فكررت له ليسمعه . ومثال الذي هو لرفع المجاز بنسبة الأمر إلى من ليس له أن تقول : جاءني الأمير الأمير ، فكررت لتفيد أن الأمير بنفسه هو الذي جاءك لئلا يتوهم المخاطب أن الذي أتاك رسوله أو كتابه (١) ولم يجئك بنفسه ، وأنت تجوزت في كلامك . ومثال الذي هو لرفع المجاز بوضع الأعم موضع الأخص أن تقول : جاءني القوم القوم ، وكررت لتفيد أنه لم يبق من القوم أحد إلا جاءك ، لئلا يتوهم المخاطب أن الذي جاءك بعضهم وتجوزت في كلامك . وهذا التوكيد يكون في الأسماء كلها إلا المبنى على الضم في باب النداء ، فلا يقال على التوكيد : يازيد زيد ، ويكون في الأفعال والحروف (٢) والجمل . فمثاله في الأسماء قوله تعالى : (دكا دكا) (٣) و (صفا صفا) (٤) . وقول الشاعر :

(١) انظر حاشية ابن حمدون على المكودي : ١٤ / ٢ .

(٢) والمراد بالحروف الحروف التي لها شبه بالفعل أو بالاسم ، لا حروف الجر

ولا حروف العطف . وانظر البسيط : ٢٣٢ .

(٣) من الآية : (٢١) من سورة الفجر .

(٤) من الآية : (٢٢) من سورة الفجر . ومن العلماء من منع أن يكون قوله تعالى

(دكا دكا) و (صفا صفا) من باب التوكيد اللفظي ، وعلل ذلك بأن التوكيد

اللفظي يشترط أن يكون اللفظ الثاني دالا على نفس ما يدل عليه اللفظ

الأول ، والأمر في الآيتين الكريميتين ليس كذلك ، فان الدك الثاني غير الدك

الأول والمعنى دكا حاصلا بعددك وذهب هؤلاء إلى أن اللفظين معا حال ،

وهو مؤول بنحو مكررا دكها ، ومثله (صفا صفا) وجعلوا هاتين الآيتين نظير

قولهم : جاءوا رجلا رجلا ، وعلمته الحساب بابا بابا . انظر منحة الجليل :

٢١٤ / ٢ - ٢١٥ ، وفتح القدير : ٤٣٩ / ٥ - ٤٤٠ .

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ (١)
ومثاله في الأفعال: قَامَ قَامَ زَيْدٌ . ومثاله في الحروف: إِنَّ سَيِّدًا زَيْدًا قَائِمٌ ، وَقَوْلُ

الشَّاعِرِ:

لَا لَا أَبُوحَ بِحُبِّ بَيْتَةٍ ، إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَى مَوَاقِفَا وَعَمُودَا (٢)

ومثاله في الجمل: اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، وَالْأَحْسَنُ فِي الْجُمْلِ إِذَا أُرِيدَ تَوْكِيدُهَا

تأكيدًا لفظيًا أَنْ تَعَطَّفَ الثَّانِيَةَ عَلَى الْأُولَى بِثَمٍّ (٣) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ

ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ) (٤) وهذا التأكيد يكرر فيه الأول وحده بلفظه ، إلا في موضعين ،

أحدهما : الضمير المتصل مطلقًا سواء كان ضمير رفع أو نصب أو خفض ، فإنه لا يؤكد

إلا على أحد وجهين . إما أَنْ تَأْتِيَ عِوَضًا مِنْهُ بِضَمِيرٍ رَفَعٍ مُنْفَصِلٍ مُطْلَقًا نَحْوُ: قُضِمَتْ

أَنَا ، وَرَأَيْتَكَ أَنْتَ ، وَمَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ ، / وَإِمَّا أَنْ تَتَكَرَّرَ مَعَ مَا اتَّصَلَ بِهِ فَتَقُولُ: قُضِمَتْ قُضِمَتْ (٣٦/ب)

(١) من الطويل ، وهو لمسكين الدارمي يخاطب معاوية بن أبي سفيان رضي الله

عنه . وقد جعل من عدم الأخوان كمن شهد الحرب ولا سلاح معه ، والهيجاء

الحرب يمد ويقصر ، وقيل : قصره للضرورة .

وينسب البيت أيضا لابراهيم بن هرمة الفهري .

واستشهد به سيويه على نصب (أخاك) الأول على الأغراء في الكتاب: ٢٥٦/١

وانظر الجمل لابن شقير: ١٢٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٦٢/٢ ،

والمستقصى: ٣٩٢/٢ ، والمساعد: ٣٩٦/٢ ، والهمع: ٢٠٧/٥ ، والخزانة

٠٤٦٥/١

(٢) من الكامل ، لجميل بن معمر الحذري صاحب بئيته . انظر ديوانه: ٧٩ ،

والتصريح: ١٢٩/٢ ، والأشموني: ٨٤/٣ ، والهمع: ٢٠٨/٥ ، ووضحة

الجليل: ٢١٦/٢ ، والكواكب الدرية: ١١٦/٢ ، وحاشية يس: ١٣٠/٢ ،

والخزانة: ٣٥٣/٢

(٣) وصرح الرضي في شرح الكافية: ٣٣٣/١ ، بأن الفاء مثل (ثم) في هذا

الموضع ، وانظر الهمع: ٢١١/٥ ، والتسهيل: ١٦٦ ، والمساعد: ٤٠٠/٢

(٤) الآيتان: (٢ - ٣) من سورة التكاثر.

ورَأَيْتَكَ رَأَيْتَكَ ومررت بك بك . فإن أتيت بعد ضمير النصب المتصل بضمير نصب منفصل ،
 كَانَ عند البصريين بدلًا لا تأكيدًا (١) ، نحو : رَأَيْتَكَ إِيَّاكَ ، فَإِيَّاكَ بَدَلٌ مِنَ الْكَافِ
 فِي (رَأَيْتَكَ) .

والموضع الثاني : حروف الجر كلها لا يعاد شيء منها في هذا الباب إلا مسع
 ما دخل عليه (٢) نحو : مررت بزید بزید ، والأحسن إذا كان المخفوض ظاهرًا أن تكرر
 ضميرًا كقولك : مررت بزید به ، ولا يجوز أن يكرر الحرف الجار وحده إلا في ضرورة
 كقوله :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْفِي لِمَا بِي سَى وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَا (٣)
 وأما التوكيد الممنوي ففيه مسائل :

الأولى : في ألفاظه وهي في الغالب : النفس ، والعمين وكل ، وأجمع ، وأكتع (٤)

(١) ومذهب الكوفيين أنه توكيد ، ورجحه ابن مالك ، التسهيل : ١٦٦ ، والأشمونى
 ٠٨٤ / ٣

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٦٢ / ١

(٣) من الوافر لمسلم بن معبد الوالى (أموى) وهو من كلمة قالها مسلم فى ابن
 عمه عمارة بن عبید الوالى . والضمير فى (بهم) يعود على قومه . يريد انه
 يصح قومه فلم يقبلوا منه فلا يوجد شفاء لما به من الكدر من قومه ، ولا لما بهم
 من داء الحسد .

ويروى عجزه : / وما بهم من البلوى شفاء / . وعليها لا شاهد فيه ، والشاهد
 فى معانى القرآن : ٦٨ / ١ ، والانصاف : ٥٧١ / ٢ ، والصاحبى : ٣٩ ،
 والخصائص : ٢٨٢ / ٢ ، والمحتسب : ٢٥٦ / ٢ ، والمقرب : ٢٣٨ / ١ ، وشرح
 الجمل لابن عصفور : ٢٦٣ / ١ ، والبسيط : ٢٣٢ ، والمفنى : ١٨١ / ١ ،
 والخزانة : ٣٦٤ / ١

(٤) قال الجوهرى فى الصحاح : (كتع) : (ويقال إنه مأخوذ من قولهم : أتى
 عليه حولٌ كتع ، أى تأم) . وانظر شرح المفصل : ٤٠ / ٣ ، وشرح الكافية
 للرضى : ٣٣٣ / ١ ، وشرح اللحة البدرية : ٢٢٩ / ٢ ، واللسان (كتع) .

وَأَبْصَعُ ، وَأَبْتَعُ (١) . فلولواحدِ المذكِرِ مِنْهَا : نَفْسُهُ ، وَعَيْنُهُ ، كَلِمَةٌ ، أَجْمَعُ ، أَكْتَعُ ،
 أَبْصَعُ ، أَبْتَعُ . ولِلثَنَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ : أَنْفُسُهُمَا ، أَعْيُنُهُمَا ، كِلَاهُمَا . ولِجَمَاعَةٍ
 الْمَذْكُورِينَ الْعَاقِلِينَ : أَنْفُسُهُمْ ، أَعْيُنُهُمْ ، كَلِمَتُهُمْ ، أَجْمَعُونَ ، أَكْتَعُونَ ، أَبْصَعُونَ ،
 أَبْتَعُونَ . ولِلوَاحِدَةِ : نَفْسَهَا عَيْنَهَا ، كَلِمَتَهَا ، جَمْعَاهَا ، كَتَمَاهَا ، بَصَمَاهَا ، بَتَمَاهَا .
 ولِلثَنَيْنِ ، أَنْفُسُهُمَا ، أَعْيُنُهُمَا ، كِلَاتَهُمَا ، وَلِجَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ : أَنْفُسُهُنَّ ، أَعْيُنُهُنَّ ،
 كَلِمَتُهُنَّ ، جَمْعُهُنَّ ، كَتَمَهُنَّ ، بَصَمَهُنَّ ، بَتَمَهُنَّ (٢)

وَكُلُّ جَمْعٍ لَا يَحْتَمِلُ فَلَكَ فِيهِ وَجْهَانِ مُطْلَقًا : أَنْ تَعَامَلَهُ مَعَامَلَةُ الْوَاحِدَةِ مِمَّنْ
 الْمُؤَنَّثِ فَتَجْرَى عَلَيْهِ فِي التَّوَكِيدِ الْفَاطِظُهَا ، وَأَنْ تَعَامَلَهُ مَعَامَلَةُ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ فَتَجْرَى
 عَلَيْهِ فِي التَّوَكِيدِ الْفَاطِظُهَا ، فَتَقُولُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ : أَنْكَسَرَتِ الْأَجْزَاعُ نَفْسَهَا ، عَيْنَهَا ،
 كَلِمَتَهَا ، إِلَى آخِرِ الْأَلْفَاظِ ، وَتَقُولُ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي : أَنْكَسَرَتِ الْأَجْزَاعُ أَنْفُسَهُنَّ ، أَعْيُنَهُنَّ
 كَلِمَتَهُنَّ إِلَى آخِرِهَا . وَالْأَفْصَحُ فِي الْمَدْرِ الْقَلِيلِ أَنْ يَجْرَى مَجْرَى جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ ، وَفِي
 الْكَثِيرِ أَنْ يَجْرَى مَجْرَى الْوَاحِدَةِ فَتَقُولُ : أَنْكَسَرَتِ الْجَزُوعُ نَفْسَهَا ، عَيْنَهَا ، كَلِمَتَهَا ،
 إِلَى آخِرِهَا . وَتَقُولُ فِي الْقَلَّةِ عَلَى الْأَفْصَحِ : أَنْكَسَرَتِ الْأَجْزَاعُ أَنْفُسَهُنَّ ، أَعْيُنَهُنَّ ، إِلَى
 آخِرِهَا . وَعَلَى الْأَفْصَحِ جَاءَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (إِنْ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا) (٣)
 ثُمَّ قَالَ : (مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ) فَأَعَادَ (الْمَاءَ) عَلَى الْإِثْنَيْ عَشَرَ ، ثُمَّ قَالَ : (فِيهِنَّ)
 لِأَنَّهُ يَعُودُ عَلَى الْأَرْبَعَةِ .

(١) أَبْصَعُ : كَلِمَةٌ يُؤَكَّدُ بِهَا وَالْأُنْثَى بِصَمَاءَ ، تَقُولُ : أَخَذْتُ حَقِي أَجْمَعُ أَبْصَعُ ، وَهِيَ
 تَأْكِيدٌ مَرْتَبٌ لَا يَقْدَمُ عَلَى أَجْمَعُ . وَأَبْتَعُ كَلِمَةٌ يُؤَكَّدُ بِهَا تَقُولُ : جَاءُوا أَجْمَعُونَ
 أَكْتَعُونَ أَبْتَعُونَ . انظر الصحاح : (بصع ، بتع) .

(٢) انظر الجمل : ٣٣ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٣٦) مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ ، وَهِيَ : (إِنْ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا
 عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ : حُرُمٌ ذَلِكَ
 الدِّينَ الْقِيمَ فَلَا تَظْلَمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً
 وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ) .

السؤال الثانية : في معاني هذه الألفاظ .

أما (النفس والعين) منها ، فمعناها رفع توهم المجاز بنسبة الأمر إلى من ليس له في الحقيقة نحو : جاءني الأمير نفسه ، وعينه .

وأما (كل) وما بعدها فمعناها رفع توهم المجاز بوضع الأعم موضع الأخص نحو : جاءني القوم كلهم أجمعون ، إلى آخرها (١) . وكذلك تقول : قبضت المال كله أجمع ، فإنما تأتي بكل وما بعدها لترفع توهم من يتوهم أنك لم ترد الجميع وإنما أردت البعض

(١/٣٧)

/ ولهذا لا يجوز التأكيد بها إلا بشرطين :

أحدهما : أن يكون المؤكد يصح تجزؤه بذاته أو بعامله ، مثال ما يتبعض بذاته : قبضت المال كله . ومثال ما يتبعض بعامله : رأيت زيدا كله ، فزيد لا يصح تبعضه في نفسه ، لكن يصح تبعضه هنا بالنسبة إلى الرؤية ، لأنه قد يرى بعضه ولا يجوز أن تقول : جاءني زيد كله . (٢)

والثاني : أن يكون المؤكد يصح فيه توهم ارادة البعض نحو : قبضت المال كله ، فلا يجوز : اختصم الزيدان كلاهما ، لأن الاختصام لا يتصور من واحد .

وأما التوكيد بالنفس والعين فيجوز في كل معرفة تبعض أو لم تتبعض (٣) نحو : انقبض المال نفسه ، عينه ، وجاءني زيد نفسه ، عينه .

السؤال الثالثة : في المؤكد .

ويشترط فيه عند الجميع إن أكد بالنفس أو العين : أن يكون معرفة ،

(١) أي ألفاظ التوكيد .

(٢) في شرح المفصل : ٤٤/٣ : (ولو قلت : جاء زيد أو أقبل محمد كله ، لم يصح لأن المجيء والاقبال لا يصح من اجزائهما ، فان أردت أنه جاء سالم الأعضاء لم يفقد منها شيئا نحو : اليدين والرجلين لم يبعد جوازه) .

(٣) في الأصل : (يتبعض) وهو تحريف .

فَلَا يَقَالُ : جَاءَنِي رَجُلٌ نَفْسُهُ ، وَلَا رَأَيْتُ رَجُلًا عَيْنَهُ (١) . وَكَذَلِكَ إِنْ أُكِّدَ بِكُلِّ وَمَا بَعْدَهُ ،
يَشْتَرُطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَلَمْ يَشْتَرُطْهُ الْكُوفِيُّونَ فَأَجَازُوا : أَكَلْتُ رَغِيْفًا
كُلَّهُ ، وَذَلِكَ مَمْنُوعٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ إِلَّا فِي صَرُورَةٍ كَقَوْلِهِ :
قَدْ صَرَّتِ الْبِكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا (٢)

(١) وَالْحَاصِلُ أَنْ تَوْكِيدَ النِّكَرَةِ فِيهِ ثَلَاثَةٌ مَذَاهِبٌ :
الْمَنْعُ مَطْلَقًا وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ . وَالْجَوَازُ مَطْلَقًا وَهُوَ مَذْهَبُ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ ،
وَالْجَوَازُ إِذَا كَانَتِ النِّكَرَةُ مُؤَقَّتَةً أَيْ مَحْدُودَةً ، وَهُوَ مَذْهَبُ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ
وَوَافَقَهُمُ الْأَخْفَشَرُ وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ .
انظُرِ الْجَمَلُ لَابْنِ عَصْفُورٍ : ٢٦٧/١ - ٢٦٨ ، وَالْارْتِشَافُ : ٩٢٣ ، وَشَرْحُ
الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١١٧٧/٣ ، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَةِ لِلْمَكُودِيِّ : ١٦٠ ١٥/٢ ،
وَالهَمْعُ : ٢٠٤/٥ .

(٢) هَذَا رَجُلٌ لَمْ يَنْسَبْ لِقَائِلٍ ، قَالَ الْعَيْنِيُّ : وَصَدْرُهُ :
إِنَّا إِذَا خَطَّافْنَا تَقَمَّمْنَا
وَقَدْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ الْبَغْدَادِيُّ ذَلِكَ . وَصَرَّتْ : بِمَعْنَى صَوَّتَتْ مِنَ الصَّرِيرِ وَهِيَ
الصَّوْتُ . يَرِيدُ أَنْهُمْ إِذَا بَدَأُوا الْاسْتِقَاءَ فَلَا يَتَقَطَّعُ عَطْمَهُمْ طِيلَةَ الْيَوْمِ .
وَفِي الدَّرَرِ : ١٥٧/٢ : قَدْ صَرَّتِ الْبِكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا
هَتَّى الضِّيَاءُ بِالْذُّجِيِّ تَقَمَّمَا
وَانظُرِ الْإِنْصَافُ : ٤٥٥/٢ ، وَشَرْحُ الْجَمَلُ لَابْنِ عَصْفُورٍ : ٢٦٨/١ ، وَشَرْحُ
الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ١١٧٧/٣ ، وَالهَمْعُ : ٢٠٤/٥ ، وَالْأَشْمُونِيُّ : ٧٨/٣ ،
وَالْخِزَانَةُ : ٨٧/١ ، ٣٥٧/٢ .

قَالَ ابْنُ جَنِّي فِي شَرْحِ الْحَمَاسَةِ : ل ١٣٩ : (وَأَمَّا قَوْلُهُ :
قَدْ صَرَّتِ الْبِكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا
فَشَادٌّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَصْنُوعًا - فَوَجِبَ عِنْدِي أَنْ (أَجْمَعَ) هَذِهِ لَيْسَتْ التَّسْوِي
تَسْتَعْمَلُ لِلتَّوَكِيدِ ، أَعْنَى التِّي مَوْثِقَاتُهَا (جَمْعًا) وَلَكِنَّهَا التِّي فِي قَوْلِكَ : أَخَذْتُ
الْمَالَ بِأَجْمَعِهِ ، أَيْ بِكُلِّيَّتِهِ ، فَدَخَلَ الْعَامِلُ عَلَيْهَا وَبِأَشْرَتِهِ إِيَّاهَا يَدُلُّ عَلَى
أَنَّهَا لَيْسَتْ التَّابِعَةُ لِلتَّوَكِيدِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ التَّوَابِعَ مِنْ أَجْمَعَ وَجَمْعًا لَا تَبَاشَرُ
الْمَوَاطِلَ) .

وَيَشْتَرُ أَيضًا فِي ضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمُتَّصِلِ إِذَا أُرِيدَ توكِيدُهُ بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْمَعْنَى خَاصَّةً :
 أَنْ يُوَكَّدَ قَبْلَهُ بِضَمِيرِ رَفْعٍ مُنْفَصِلٍ ^(١) فَتَقُولُ : قُمْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ ، وَقُمْتَ أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ ،
 أَعَيْنُكُمْ ، وَلَا يَجُوزُ قُمْتُ أَنْفُسَكُمْ ^(٢) فَإِنَّ أَكْثَرَهُ بِكُلِّ وَهِيَ بَعْدَهُ لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ بَلْ يَجُوزُ
 الْوَجْهَانِ فَتَقُولُ : قُمْتُ أَجْمَعُونَ ، وَقُمْتُ أَنْتُمْ أَجْمَعُونَ .

السَّأَلَةُ الرَّابِعَةُ : فِيمَا يَنْصَرِفُ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ .

وَكُلُّهَا مُنْصَرِفٌ إِلَّا مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَلٍ) كَأَجْمَعَ ، أَوْ (فَعْلَاءَ)
 كَجَمَعَاءَ ، أَوْ (فَعَلٍ) كَجَمِعَ . أَمَّا مَا كَانَ بِوِزْنِ (أَفْعَلٍ) فَيَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ التَّمْرِيفِ
 وَالْوِزْنُ ، وَأَمَّا مَا كَانَ بِوِزْنِ (فَعْلَاءَ) فَيَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ التَّانِيثِ الْأَلْزَمِ ، وَأَمَّا مَا كَانَ
 بِوِزْنِ (فَعَلٍ) فَيَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ التَّمْرِيفِ وَالْمَعْدَلِ عَنْ (فَعَالِيٍّ أَوْ فِعَالِيٍّ) إِلَى
 (فُعَلٍ) ، لِأَنَّ (جَمَعَ) فِي ظَاهِرِهِ جَمْعٌ جَمَعَاءَ ، وَجَمَعَاءَ هُنَا اسْمٌ غَيْرُ صِفَةٍ
 كَصَحْرَاءَ ، فَكَانَ قِيَاسُ جَمْعِهِ فِي الظَّاهِرِ أَنْ يُقَالَ : (جَمَاعِي) أَوْ (جَمَاعٍ) ، كَمَا
 يُقَالُ فِي جَمْعِ صَحْرَاءَ : صَحَارِيٍّ أَوْ صَحَارٍ ، فَعَدَلُوا عَنْ ذَلِكَ إِلَى (فُعَلٍ) فَقَالُوا
^(٣)
 (جَمَعَ)

السَّأَلَةُ الْخَامِسَةُ :

مَا يَجُوزُ مِنْهَا أَنْ يَنْفَرِدَ فَيُوَكَّدَ بِهِ وَحْدَهُ وَمَا لَا يَجُوزُ ، وَكُلُّهَا يَجُوزُ فِيهِمَا
 ذَلِكَ ، إِلَّا مَا بَعْدَ (أَجْمَعَ) مِنَ الْأَلْفَاظِ الثَّلَاثَةِ فَإِنَّهَا لَا تَسْتَعْمَلُ هِيَ وَلَا شَيْءٌ مِنْهَا
 إِلَّا تَابِعَةً لِأَجْمَعَ وَكَذَلِكَ فِي الْجَمْعِ وَالتَّانِيثِ فَلَا تَقُولُ : قَبِضْتُ الْمَالَ أَكْتَعَ ، أَبْصَعُ ، أَبْتَعُ ،
 وَلَا جَاءَنِي الْقَوْمُ أَكْتَمُونَ ^(٤) ، إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ كَقَوْلِهِ :

(١) شرح الكافية الشافية : ١١٨١ / ٣ وما بعدها .

(٢) أجاز ذلك الأخفش على ضعفٍ ، انظر المساعد : ٣٨٥ / ٢ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٧٢ / ١ وما بعدها ، والبسيط : ٢٤١ ،

وشرح الجمل لابن الفخار : ٦٠ ، وشرح الجمل لابن خروف : ٢٥ .

(٤) جوز ذلك الكوفيون وابن كيسان . الهمج : ٢٠١ / ٥ .

(ب/٣٧)

يَالَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مَرْمَعًا / تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعًا (١)

فاستعمل (أكتع) وعده غير تابع لأجمع ، وفيه ضرورة أخرى على مذ هب البصريين
وهي أن المؤكدة نكرة .

المسألة السادسة : في ترتيبها إذا اجتمع بعضها مع بعض .

وإذا اجتمعت هذه الألفاظ كلها ، بدأت بالنفس ، ثم بالعين ، ثم
بكل ، ثم بأجمع ، ثم بأكتع . وأما (أبصع وأبتع) فلك تقديم أيهما شئت (٢) ، وعلسى
هذا الترتيب يكون الحكم في لفظين منهما أو أكثر إذا اجتمعا . ولا يجوز في هذه
الألفاظ أن يعطف بعضها على بعض (٣) فلا يقال : جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ ، وكذلك
سائر الألفاظ .

المسألة السابعة : فيما يلحق هذه الألفاظ ، ويجرى مجراها في التبعية والمعنى .

(١) قيل إن إعرابيا نظر إلى امرأة حسناء تدعى ذلفاء ومعها صبي يبكي وكلمها
بكي قلبته فأنشد يقول :

إذا بكيت قبلتني أربعا فلا أزال الدهر أبكي أجمعا

والبيت من الرجز مجهول القائل . الذلفاء : مأخوذ من الذلف بالتحريك وهو
صفر الأنف واستواء الأرنبة ، وأصله وصف لمؤنث الأذلف ثم نقل إلى العلمية
فسميت به امرأة ، ويجوز هنا أن يكون علما وأن يكون باقيا على وصفيته ،
وأكتعا : تاما .

والشاهد في : الافصاح لابن الطراوة : ل/٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور
٢٦٨/١ ، والاقتضاب : ٤٣٣ ، والبسيط : ٢٥٤ ، وشرح الكافية الشافية :
١١٧٤/٣ ، والبهجة المرضية : ٩٤ ، والمفنى : ٦١٤/٢ ، والأشمونى :
٧٨/٣ ، والخزانة : ٣٥٧/٢ .

(٢) انظر الأشباه والنظائر : ٩٢/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٦٦/١ .

(٣) أجاز ابن الطراوة عطف ألفاظ التوكيد على بعضها . انظر الارتشاف : ٩٧٤ ،

والهمع : ٢٠٦/٥ ، وابن الطراوة النحوى : ٣١ ، والأشمونى : ٧٧/٣ .

أَمَّا (النَّفْسُ وَالْمَعِينُ) فَلَا يَلْحَقُ بِهِمَا غَيْرُهُمَا . وَأَمَّا (كُلُّ) فَيَلْحَقُ بِهَا أَلْفَاظٌ
وهي (جَمِيعٌ وَعَامَةٌ) مضافين إلى ضمير المؤكّد ، وَالْيَدُ مَعَ الرَّجُلِ إِذَا عَبَّرَ بِهِمَا عَنِ
الْجَمِيعِ ، وَالظَّهْرُ مَعَ الْبَطْنِ كَذَلِكَ أَيْضًا ، مَعْبَرًا بِهِمَا عَنِ الْجَمِيعِ . وَالسَّهْلُ مَعَ
الْجَبَلِ ، وَالزَّرْعُ مَعَ الضَّرْعِ ، وَقَضَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ (١) ، عَلَى لُفَّةٍ مِّنْ اسْتِعْمَلَهُ تَابِعًا لِمَا
قَبْلَهُ ، وَهِيَ قَلِيلَةٌ . وَاللُّغَةُ الْفَصِيحَةُ فِيهِ النَّصْبُ مُطْلَقًا عَلَى الْحَالِ . وَأَلْفَاظُ الْعَدَدِ
مِن ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ مضافَةً إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ فَتَقُولُ : جَاءَنِي الْقَوْمُ جَمِيعُهُمْ ، وَجَاءَنِي
الْقَوْمُ عَامَتُهُمْ ، وَضَرِبْتُ زَيْدًا الْيَدَ وَالرَّجُلَ ، تَرِيدُ : كُلَّهُ ، وَضَرِبْتُ زَيْدًا الظَّهْرَ
وَالْبَطْنَ ، تَرِيدُ : كُلَّهُ أَيْضًا ، وَمَطَرْتُ أَرْضَنَا السَّهْلَ وَالْجَبَلَ ، أَيْ : كُلَّهَا ، وَمَطَرْنَا
لَنَا الزَّرْعَ وَالضَّرْعَ ، أَيْ : كُلَّهُ ، وَجَاءَ الْقَوْمُ قَضَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ ، أَيْ : كُلَّهُمْ . وَالْأَنْصَحُ
قَضَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ بِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ ، أَيْ : مَجْتَمِعِينَ . وَتَقُولُ : جَاءَ الْقَوْمُ ثَلَاثَتُهُمْ ،
وَكَذَلِكَ أَرْبَعَتُهُمْ وَخَمْسَتُهُمْ إِلَى الْعَشْرَةِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : كُلَّهُمْ . فَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ كُلُّهَا
تُوكَّدُ بِمَنْزِلَةِ (كُلِّ) وَهَذَا فِي أَلْفَاظِ الْعَدَدِ عَلَى لُفَّةِ بَنِي تَمِيمٍ ، لِأَنَّهَا يَتَّبِعُونَهَا
فِي الْإِعْرَابِ مَا قَبْلَهَا ، وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَنْصِبُونَهَا عَلَى الْحَالِ (٢) ، فَلَا تُكُونُ حِينَئِذٍ مَسْنُوءَةً
هَذَا الْبَابِ ، كَمَا أَنَّ (قَضَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ) عَلَى اللَّفَّةِ الْفَصِيحَةِ فِيهِ الَّتِي هِيَ النَّصْبُ
لَا يَكُونُ مِنْ هَذَا الْبَابِ .

(١) جَاءَ وَقَضَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ ، أَيْ بِأَجْمَعِهِمْ ، وَالْقَيْسُ : الْحَصَى ، وَقَضِيضُهُ صَفَارُهُ
وَمَا تَكَسَّرَ مِنْهُ ، انظر الكتاب : ٣٧٤ / ١ ، وَاللِّسَانُ (قَضَى) ، وَالْفَاخِرُ

ص : ٢٥ .

(٢) انظر الكتاب : ٣٧٥ / ١ .

بَابُ الْبَدَلِ

النَّظَرُ فِي هَذَا الْبَابِ فِي ثَلَاثَةِ فُصُولٍ .

الفَصْلُ الْأَوَّلُ : فِي حَقِيقَةِ الْبَدَلِ ، وَهُوَ التَّابِعُ لِمَا قَبْلَهُ مِنْ غَيْرِ وَاسْطَةِ عَلَى نِيَّةٍ تَكَرَّرِ الْعَامِلِ .

فَقَوْلُهُمْ : (هُوَ التَّابِعُ لِمَا قَبْلَهُ) أَي فِي الْإِعْرَابِ ، وَلَا يَشْتَرُطُ أَنْ يَتَّبِعَهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ تَعْرِيفٍ أَوْ تَنْكِيرٍ أَوْ تَذْكَيرٍ أَوْ تَأْنِيثٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ .

وَقَوْلُهُمْ (مِنْ غَيْرِ وَاسْطَةٍ) أَي : هُوَ بِخِلَافِ عَطْفِ النَّسَقِ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا بِتَوَسُّطِ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ الْمَذْكُورَةِ فِي بَابِهِ .

وَقَوْلُهُمْ / (عَلَى نِيَّةٍ تَكَرَّرِ الْعَامِلِ) (١) أَي : أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ لَيْسَ الْعَامِلُ فِيهَا قَبْلَهُ (١٣٨) بَلْ هُوَ عَامِلٌ آخِرٌ مَقْدَّرٌ ، وَهَذَا تَحَرُّزٌ مِنْ عَطْفِ الْبَيَانِ ، لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ هُوَ الْعَامِلُ فِيهَا قَبْلَهُ ، فَإِذَا قُلْتَ ، قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ ، عَلَى الْبَدَلِ كَانَ أَخُوكَ مَرْفُوعًا بِفِعْلِ آخِرٍ مَقْدَّرٍ ، أَي : قَامَ زَيْدٌ قَامَ أَخُوكَ (٢) ، وَلَيْسَ مَرْفُوعًا بِالْفِعْلِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ جَعَلْتَهُ عَطْفَ بَيَانٍ كَانَ مَرْفُوعًا بِالْفِعْلِ الْأَوَّلِ نَفْسِهِ ، وَهَذَا الْعَامِلُ الْمَقْدَّرُ فِي هَذَا الْبَابِ يَجُوزُ إِظْهَارُهُ إِنْ كَانَ حَرْفٌ جَرٌّ بِاتِّفَاقٍ فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِيكَ ، فَأَخِيكَ مَخْفُوضٌ بِيَاءٍ أُخْرَى مَقْدَّرَةٌ ، وَإِنْ شِئْتَ إِظْهَرْتَهَا فَقُلْتَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِأَخِيكَ ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ) (٣) فَظَهَرَتِ اللَّامُ فِي قَوْلِهِ (لِبُيُوتِهِمْ) ، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَكَ : (قَالِ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعَفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) (٤) فَظَهَرَتِ السَّلَامُ فِي قَوْلِهِ (لِمَنْ آمَنَ) . وَعَلَى تَقْدِيرِ الْعَامِلِ الَّذِي هُوَ حَرْفُ الْجَرِّ جَاءَ

(١) عزا الدماميني القول بأن البدل على نية تكرار العامل الى الأخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين . وعزا القول بأن عامله العامل في متبوعة الى سيوييه والمبرد والزمخشري وابن الحاجب، ومال اليه .

حاشية الصبان : ٢ / ٨٥-٨٦ ، وانظر المقتضب : ٤ / ٣٩٤ ، وشرح المفصل :

٢٧-٦٨ .

(٢) انظر البسيط : ٢٦٢ .

(٣) من الآية : (٣٣) من سورة الزخرف .

(٤) من الآية : (٧٥) من سورة الاعراف .

قوله تعالى : (وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ)^(١) فقوله (أَنْ يُوصَلَ) بدل اشتمال من الضمير المخفوض^(٢) ، والتقدير : (بِأَنْ يُوصَلَ) وقوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)^(٣) فـ (قِتَالٍ) بدل اشتمال أيضاً من (الشَّهْرِ) ، على تقدير : (عَنْ قِتَالٍ فِيهِ) .

فإن كان هذا العاقل المقدّر في هذا الباب غير حرف جرّ ، فهل يجوز إظهاره أم لا ؟ قولان للنحويين^(٤) ، ومثاله : قام زيد أخوك ، فيجوز على أحد القولين أن تقول : قام زيد قام أخوك .

الفصل الثاني : في أنواع البدل

وهي ستة : بدل شيء من شيء ، وبدل بعض من كلّ ، وبدل اشتمال ، وبدل بسداء ، وبدل غلط ، وبدل نسيان .

فبدل الشيء من الشيء ، أن تُبدل لفظاً من لفظ بشرط أن يكونا واقعين على معنى واحد ويكون في الأسماء وفي الأفعال ، مثاله في الأسماء قوله تعالى : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ)^(٥) . وقوله تعالى : (إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ)^(٦) ومثاله في الأفعال قوله تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ)^(٧)

(١) من الآية : (٢٧) من سورة البقرة .

(٢) وقيل : بدل من (ما) . مشكل إعراب القرآن لمكي : ٣٣ / ١ .

(٣) من الآية : (٢١٧) من سورة البقرة . وانظر البحر المحيط : ٤٥ / ٢ ، ومعاني

القرآن : ١٤١ / ١ .

(٤) انظر البسيط : ٢٦٣ ، وارتشاف الضرب : ٩٧٧ ، وشرح اللوحة البدرية :

٢٣٨ / ٢ - ٢٣٩ .

(٥) الأيتان : (٦ - ٧) من سورة الفاتحة .

(٦) من الآيتين : (٥٢ - ٥٣) من سورة اشورى .

(٧) من الآيتين : (٦٨ - ٦٩) من سورة الفرقان .

فـ (بضعف) بَدَلٌ (١) من (يَلْقَى) وقولُ الشاعِرِ :

فَإِنْ تَنَّا عَنْهَا حِقْبَةً لَا تَلَاقِيهَا فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِالْمَجْرَبِ (٢)

فقوله (لَا تَلَاقِيهَا) بَدَلٌ من (تَنَّا) وقولُ الآخرِ :

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمَمْنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجًا (٣)

فـ (تَلْمَمٌ) بَدَلٌ من (تَأْتِنَا) .

وبَدَلُ البَعْضِ من الكُلِّ (٤) أَنْ تَبْدِلَ لَفْظًا من لَفْظٍ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الأوَّلُ يَجُوزُ

لَكَ السُّكُوتُ عَلَيْهِ وَأَنْتَ تَرِيدُ الثَّانِيَّ وَأَنْ يَكُونَ البَعْضُ الأوَّلُ وَلَا يَكُونَ إِلَّا فِي الأَسْمَاءِ ، وَمِثَالُهُ

(١) هذا على قراءة الجزم وهي قراءة غير ابن عامر وأبي بكر ، وهذا نقرأ بالرفع على الاستئناف أو على الحال . مشكل اعراب القرآن لمكي : ١٣٨/٢ ، والاتحاف : ٣٣٠

(٢) من الطويل ، وهو لا مرى القيس . والضمير في (عنها) لام جندب زوجته ، والحقبة : السنة .

انظر الديوان : ٤٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٤٣٦/١ ، والمساعد : ٢٨٨/١ ، والتصريح : ٢٠٢/١ ، والدرر : ١٠١-٦٦/١ ، ومعجم الشواهد : ٥٣ .

(٣) من الطويل ينسب لعبيد الله بن الحر الجعفي . تلمم بنا : تنزل عندنا والالمام الزيارة ، والجزل : الغليظ ، تأججا : مأخوذ من التأجج وهو التوقد والالتهاب .

وهو من شواهد سيبويه : ٨٦/٣ ، والانصاف : ٥٨٣/٢ ، وشرح المفصل : ٥٣/٧ ، ٢٠/١٠ ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٠٨/٣ ، وحاشية يس : ١٦٢/٢ .

والهمع : ٢٢١/٥ ، والخزانة : ٦٦٠/٣ .

(٤) نص كثير من اللغويين والنحويين على أن اقتران (كل وبعض) بأل خطأ ،

قال أبو حاتم : ولا تقول العرب الكل ولا البعض ، وقد استعمله الناس حتى

سيبويه ، ولا خفش في كتبهما لقلة علمهما بهذا النحو ، فاجتنب ذلك فانسه

ليس من كلام العرب . وقال الأزهرى : النحويون أجازوا الالف واللام فى

بعض وكل ، وإن أباه الاصمعى . انظر اللسان (بعض) .

قوله تعالى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (١) فمن بدل من الناس بدل بعض من كل ، لأن المستطيعين بعض الناس ، ويجوز في مثل هذا السكوت على الناس ، والمراد المستطيعون ، وهذا مذهب سيويه والبصريين (٢) في هذه الآية . (٣٨ / ب)

وزَهَبَ الكسائي (٣) فيها إلى أن (مَنْ) اسم شرط مبتدأ ، والخبر (استطاع) ، وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه ، التقدير : مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا فليحج . وزَهَبَ الفراء إلى أن (مَنْ) فاعل بالمصدر الذي هو (حِج) (٤) والتقدير : ولله على الناس أن يحج البيت المستطيع .

وهذا القول باطل من (٥) جهة المعنى لأن مقتضاه أن يلزم الناس كلهم أن يحج المستطيع منهم ، ولا يلزم أحداً أن يحج غيره ، ويضعف أيضاً من جهة إضافة المصدر إلى المفعول بحضرة الفاعل ، وذلك قليل أكثر ما يكون في الشعر . وفي قول الكسائي دعوى الحذف ، فقول سيويه أولى لصحة المعنى والسلامة من الحذف .

(١) من الآية : (٩٧) من سورة آل عمران .

(٢) الكتاب : ١ / ١٥٢ ، والمقتضب : ١ / ٢٧ ، ٢ / ١٦٥ ، ٣ / ١١١ ، ٤ / ٢٩٦ ، والجمل :

٣٧ ، والبحر المحيط : ٣ / ١١ ، واعراب القرآن للنحاس : ١ / ٣٥٣ .

(٣) هو أبو الحسن علي بن حمزة من أصل فارسي ، أحد أئمة الفراء من أهل الكوفة

وإمامهم في النحو واللغة ، لزم حلقة حمزة بن حبيب حتى حذق قراءته .

لقب بالكسائي لأنه كان يلبس كساءً أسود ثميناً ، وقيل : لأنه أحرم في كساء

له عدة مصنفات منها : معاني القرآن ، ومختصر النحو ، وكتاب الحد ود في النحو ،

ولد بالكوفة سنة ١١٩ هـ وتوفي بالرى سنة ١٩٧ هـ . انظر ترجمته في : تاريخ

بغداد : ١١ / ٤٠ ، والبخية : ٢ / ١٦٢ ، ١٦٤ ، وغاية النهاية : ١ / ٥٣٥ .

(٤) لم أجده في معاني القرآن المطبوع ، ونسبه ابن أبي الربيع في الكافي : ٢ / ٢٩٤

إلى الفراء ، وابن هشام في المغنى : ٢ / ٥٣٦ ، إلى ابن السيد ، وأبو حيان في

البحر : ٣ / ١١ ، إلى بعض البصريين ، وانظر مشكل اعراب القرآن : ١ / ١٥١ ،

واعراب القرآن للنحاس : ١ / ٣٥٣ - ٣٥٤ .

(٥) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٨٦ / ١ فقد حكم فيه على مذهب الفراء بالفساد .

وتقول : قَطَعَ زَيْدٌ يَدَهُ ، على أَنَّهُ بَدَلٌ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : قَطَعَ زَيْدٌ إِذَا قَطَعْتَ يَدَهُ ، وَلَا تَقُولُ : قَطَعَ زَيْدٌ رَأْسَهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ السُّكُوتُ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ الثَّانِيَّ لَا يَقَالُ : قَطَعَ زَيْدٌ إِذَا قَطَعَ رَأْسَهُ ، إِنَّمَا يَقَالُ فِي هَذَا : قَتَلَ زَيْدٌ .

وبَدَلُ الْاِشْتِمَالِ (١) : أَنْ تُبَدِّلَ لَفْظًا مِنْ لَفْظٍ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ يَجُوزُ لَكَ السُّكُوتُ عَلَيْهِ وَأَنْتَ تَرِيدُ الثَّانِيَّ ، وَالْأَوَّلُ يَكُونُ الثَّانِيَّ بَعْضَ الْأَوَّلِ ، وَلَا يَكُونُ أَيْضًا إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ ، وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) (٢) وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ) (٣) وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَمَا كَانَ قَيْسٍ هَلِكُهُ هَلِكٌ وَاحِدٍ وَلَكِنَّهُ بَنِيَانٌ قَوْمٌ تَهْدِيهِمَا (٤)

على رواية (هَلِكٌ وَاحِدٍ) بِالنَّصْبِ ، فَهَلِكُهُ (بَدَلٌ اِشْتِمَالٍ مِنْ) (قَيْسٍ) . وتقولُ على هذا : نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمَهُ ، فَهَلِكُهُ (بَدَلٌ اِشْتِمَالٍ مِنْ) (قَيْسٍ) . ولِأَنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ : نَفَعَنِي زَيْدٌ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ عِلْمَهُ ، وَلَيْسَ الْعِلْمُ بَعْضَ زَيْدٍ ، فَالشَّرْطَانِ مَوْجُودَانِ ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا : نَفَعَنِي زَيْدٌ عِبْدَهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ السُّكُوتُ عَلَى نَفَعَنِي زَيْدٌ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ عِبْدَهُ .

(١) انظر في بدل الاشتمال : الكتاب : ١٥١/١ ، ١٥٢/١ ، والمقتضب : ٢٧/١ ، ٢٩٦/٤ - ٢٩٧ ، وشرح المفصل : ٦٥/٣ .

(٢) من الآية : (٢١٧) من سورة البقرة .

(٣) من الآية : (٢٧) من سورة البقرة .

(٤) من الطويل وهو لعبدية بن الطبيب التميمي - شاعر مخضرم مجيد أسلم وحسن إسلامه ، وشهد فتح بلاد فارس - من قصيدة يرثي فيها قيس بن عاصم المنقري ، وكان سيد أهل الوبر من تميم .

وهو من شواهد سيبويه : ١٥٦/١ ، وشرح المفصل : ٦٥/٣ ، وشرح الجمل

لابن يزيمة : ٩٤ ، والجمل للزجاجي : ٥٦ ، وشرح شواهد لابن سيدة : ل/١٦١ .

وأكثر ما يكون هذا البدل في المصادر نحو ما مثلنا به ، وقد يكون في الأسماء غيرها
كقوله تعالى : (قَتَلَ أَصْحَابَ الْأَخْذُودِ ، النَّارِ) (١) (فـ النَّارُ) أعربه الفارسيُّ بـدَل (٢)
اشتمالٍ من الأخدودِ ، والنَّارُ ليس مصدرًا ، وكذلك تقول : سَرَقَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ .

ويشترط في بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال ، وجود ضمير (٣) يعود على المبدل

منه ، كقوله تعالى : (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ) (٤) فـ (كثير) بدلٌ بعضي من كلِّ من
الضمير الفاعل وهو الواو ، والضمير في (مِنْهُمْ) يعود عليه . وكذلك قوله تعالى :

(عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) (٥) كما تقدم ، فـ (قِتَالٍ) بدلٌ اشتمالٍ ، وقد وجد

الضمير وهو (فيه) ، ويجوز حذف هذا الضمير كثيرًا لفهم المعنى كقوله تعالى :

(وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعٍ) (٦) على إعراب سيوييه ، فالضمير محذوف لفهم

المعنى ، والتقدير : مِنْ اسْتِطَاعٍ مِنْهُمْ ، وكذلك قوله تعالى : (النَّارُ ذَاتِ الْوَقُودِ) (٧)

٩/٣٩

على / إعراب الفارسي ، أي : النَّارِ فِيهِ .

وبدلُ البداءِ (٨) : أن تُبدلَ لفظًا تريده من لفظٍ أردته أولًا ثم بدأ لك فيه .

ومثاله قوله صلى الله عليه وسلم : (إِنْ الرَّجُلَ لِيُصَلِّيَ الصَّلَاةَ ، وَمَا كُنِبَ لَهُ نِصْفُهَا ،

(١) الآيتان : (٤-٥) من سورة البروج .

(٢) الايضاح للفارسي : ٢٨٤/١ .

(٣) قال السيوطي في الهمع : ٢١٣/٥ : (ومن النحويين من لا يلتزم في هذين

البدلين أيضًا ضميرًا ، وقد صححه ابن مالك في شرح الكافية ، قال : ولكن

وجوده أكثر من عدمه) . انظر شرح الكافية لابن مالك : ١٢٧٤/٣ .

(٤) من الآية : (٧١) من سورة المائدة ، وانظر مشكل اعراب القرآن لمكي : ٢٤١/١ .

(٥) من الآية : (٢١٧) من سورة البقرة .

(٦) من الآية : (٩٧) من سورة آل عمران .

(٧) الآية : (٥) من سورة البروج . وانظر الايضاح : ٢٨٤/١ .

(٨) سمي بذلك لأن المتكلم بدأ له ذكره بعد ذكر الأول قصدًا . والبداء - بفتح

الباء والبدال المهبط - ظهور الصواب بعد خفائه .

ثُلُثَهَا ، رُبْعَهَا ، إِلَى الْعُشْرِ (١) لَمَّا قَالَ : (نِصْفَهَا) رَأَى كَثِيرًا فَبَدَأَ لَهُ فِيهِ فَتَرَكَهُ
وَأَبَدَلَ مِنْهُ (ثُلُثَهَا) ثُمَّ رَأَى الثُّلُثَ أَيْضًا كَثِيرًا ، فَأَبَدَلَ مِنْهُ مَا بَعْدَهُ ، وَكَذَلِكَ الْأَلْفَاظُ
الْبَاقِيَةُ .

وَبَدَلَ الْغَلَطِ (٢) : أَنْ تُبَدَلَ لَفْظًا تَرِيدُهُ مِنْ لَفْظٍ سَبَقَ لِسَانِكَ إِلَيْهِ وَأَنْتَ لَا تَرِيدُهُ
وَمِثَالُهُ أَنْ تَكُونَ قَدْ رَأَيْتَ عَمْرًا فَتَقُولُ : رَأَيْتَ زَيْدًا ، عَلَى وَجْهِ الْغَلَطِ وَلَمْ تَقْصُدْهُ ، ثُمَّ
تُبَدِّلُ مِنْهُ مَرَادُكَ فَتَقُولُ : عَمْرًا .

وَبَدَلَ النِّسْيَانِ : أَنْ تُبَدَلَ لَفْظًا تَرِيدُهُ مِنْ لَفْظٍ تَوَهَّمْتَ أَنَّهُ الْمَرَادُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ ،
وَمِثَالُهُ أَنْ تَقُولَ : رَأَيْتَ زَيْدًا عَمْرًا ، وَأَنْتَ لَمْ تَرَ زَيْدًا ، لَكِنَّكَ ذَكَرْتَهُ لِأَنَّكَ تَوَهَّمْتَ أَنَّهُ
الْمَرْعِيُّ ، ثُمَّ تَذَكَّرْتَ أَنَّ الْمَرْعِيَّ عَمْرًا فَابْدَلْتَهُ مِنْ زَيْدٍ .

وهذه الأنواع الثلاثة تكون في الأسماء وفي الأفعال . ويجوز في البدل في هذه الأنواع
الثلاثة ، أن تدخل عليه (بَلُّ) ، فيصير معطوفًا بها على ما قبله ، فتقول على البداء :
جاءني القاضي الأمير ، وإن شئت : جاءني القاضي بل الأمير ، وكذلك تقول على الغلط
أو النسيان : جاءني زيد عمرو ، وإن شئت : جاءني زيد بل عمرو ، إلا أن يتقدم
البدل في هذه الثلاثة النفي أو النهي ، فإنه يمتنع عند سيويته (٣) وأكثر النحويين
دخول (بَلُّ) عليه على ذلك المعنى الذي كان قبل دخولها ، فلا تقول : ما أبالي
بالقاضي بل الأمير ، على معنى : ما أبالي بالقاضي الأمير ، في بدل البداء ،
ولا تقول : ما قام زيد بل عمرو على معنى : ما قام زيد عمرو في بدل الغلط
أو النسيان . وكذلك النهي لا تقول : لا تبالي بالقاضي بل

(١) أخرجه أبو داود في سننه : ٢١١ / ١ ، كتاب الصلاة - باب ما جاء في نقصان
الصلاة حديث رقم (٧٩٦) . والامام أحمد في مسنده : ٣١٩ / ٤ ، ٣٢١ ،
وانظر المساعد : ٤٣٢ / ٢ .

(٢) وفي المقتضب : ٢٩٧ / ٤ : (ان هذا البدل لا يكون مثله في القرآن ، ولا في
الشعر ولا كلام مستقيم ، وإنما يأتي في لفظ الناس أو الخالط) .

انظر شرح المفصل : ٦٥ / ٣ - ٦٦ .

(٣) انظر الكتاب : ٤٣٤ / ١ ، والبسيط : ٢٨٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٠٦ / ١ - ٢٣٩ .

الأَمِيرُ ، ولا تَضْرِبُ زَيْدًا بَلَّ عَمْرًا ، على معنى البَدَلِ ، إِنَّمَا يُقَالُ هَذَا مَعَ (بَلَّ) عَلَى
 مَعْنَى آخَرَ ، وَهُوَ إِجَابُ الْفِعْلِ لِلثَّانِي خَاصَّةً ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْعَطْفِ (١) .

الفصل الثالث : في أحكام البدل مع المبدل منه

وفيه أربع مسائل :

المسألة الأولى : في التعريف والتكبير .

وأعلم أَنَّهُ يَجُوزُ إِبْدَالُ الْمَعْرِفَةِ مِنْ مِثْلِهَا ، وَالنَّكَرَةِ مِنْ مِثْلِهَا ، وَالْمَعْرِفَةُ مِنَ النَّكَرَةِ ،
 وَالنَّكَرَةُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ . وَلَا يَشْتَرِطُ فِي بَدَلِ النَّكَرَةِ مِنْ غَيْرِهَا إِلَّا وُجُودُ الْفَائِدَةِ .

وَأَمثلة ذلك في بَدَلِ الشَّيْءِ قَوْلُهُ تَعَالَى (الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ صِرَاطِ الَّذِينَ) (٢) . وَقَوْلُهُ
 سُبْحَانَهُ : (إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَارًا ، حَدَائِقَ) (٣) . وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ،

صِرَاطِ اللَّهِ) (٤) .

وقوله تَعَالَى : (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ) (٥) .

وَأَمثَلُهُ فِي بَدَلِ الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ : أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثَلَاثَةً ، وَأَكَلْتُ رَغِيفًا ثَلَاثًا مِنْهُ ، وَأَكَلْتُ
 رَغِيفًا ثَلَاثَةً ، وَأَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثَلَاثًا مِنْهُ .

/ وَأَمثَلُهُ فِي بَدَلِ الْإِشْتِمَالِ : أَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةَ حُسْنَهَا ، وَأَعْجَبْتَنِي جَارِيَةً حُسْنُ لَهَا ، (٤ / ٣٩)
 وَأَعْجَبْتَنِي جَارِيَةً حُسْنَهَا ، وَأَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةَ حُسْنُ لَهَا .

المسألة الثانية : في الإظهار والإضمار :

ويجوز في بَدَلِ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ ، إِبْدَالُ ظَا هِرٍّ مِنْ ظَا هِرٍّ ، وَمُضْمَرٍ مِنْ مُمْضَمَّرٍ ،

(١) انظر ما تقدم في ص : ١٢٠ / ١٢١

(٢) من الآيتين : (٦-٧) من سورة الفاتحة .

(٣) من الآيتين : (٣١-٣٢) من سورة النبأ .

(٤) من الآيتين : (٥٢-٥٣) من سورة الشورى .

(٥) من الآيتين : (١٥-١٦) من سورة العلق . وانظر شرح الحماسة لابن جني :

ومضمر من ظاهر ، وظاهر من مضمر غائب خاصة .

مثال الظاهر من الظاهر ، ماتقدم في المسألة الأولى من الأمثلة ، ومثال المضمّر من المضمّر: زيدٌ رأيتُهُ آياه^(١) ، ومثال المضمّر من الظاهر: رأيتُ زيداً آياه^(٢) ، ومثال الظاهر من المضمّر الغائب قوله تعالى: (وأسروا النجوى الذين ظلموا)^(٣) ، فبالذين بدل من الواو في (أسروا) ، وقول الشاعر:

على حالة لو أن في القوم حاتمًا على جوده لضمن بالماء حاتم^(٤)

(فحاتم) بدل من (الهاء) في (جوده) .

فإن كان الضمير لمتكلم أو لمخاطب امتنع إبدال الظاهر منه ، فلا تقول على البديل: قمتُ زيداً ، ولا: قمتُ عمروً ، ويجوز في بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال ، الأوجه الأربعة مطلقاً ، ما لم يعرض مانع ، ولا يشترط في المضمّر إذا أُبدل منه الظاهر ففى هذين البديلين أن يكون غائباً ، بل يجوز ذلك في الغائب والمتكلم والمخاطب ، فمثال الظاهر من الظاهر في بدل البعض من الكل ماتقدم من الأمثلة في المسألة الأولى^(٥) .

(١) يرى الكوفيون أن (آياه) توكيد للضمير في (رأيتُهُ) وليس بدلاً ، لأن البديل

يقوم مقام الشيء وهذا لا يقوم مقامه : مجالس ثعلب: ١/١٣٣ ، ٢/٥٥٧ .

(٢) يرى ابن مالك أن نحو: رأيتُ زيداً آياه ، لم يستعمل في كلام العرب نشره وشعره

وليس بمسوع ، قال: ولو سمع كان توكيداً لا بدلاً ، انظر التصريح: ٢/١٦٠ ، والغنى: ٢/٤٥٥

(٣) من الآية: (٣) من سورة الأنبياء . وفي إعراب (الذين) وجوه انظرها ففى

معاني القرآن: ٢/١٩٨ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي: ٢/٨١ .

(٤) من الطويل وهو للفرزدق من قصيدة يهجو بها رجلاً من بلعنبر كان ضل بهم

وكان دليلاً . ورواية الديوان: ٢/٢٩٧ .

على ساعة لو كان في القوم حاتم على جوده ضنت به نفس حاتم وهو من

شواهد شذور الذهب: ٢٤٥-٤٤٢ ، والمساعد: ٢/٤٣٣ ، واللمع: ٨٨-١٣٢ ،

والمخصص: ٤/٨٦ ، واللسان: (كاتم) ، ومعجم شواهد العربية: ٣٦٤ ،

ونسبه للفرزدق ، وقال: ليس في ديوانه .

(٥) انظر ماتقدم في ص: ١٦٦ .

ومثال المضمَر من المضمَر فيه أن تقول : أَكَلْتَهَا إِيَّاهُ ، لِمَنْ قَالَ لَكَ : هَلْ أَكَلْتَ ثُلُثَ الْخَبْزَةِ ؟ .

وقولك : كَسَرْتُ ثُلُثَ الْخَبْزَةِ فَأَكَلْتُهَا إِيَّاهُ . ومثال المضمَر من الظَّاهِر فيه أيضاً أن تقول : أَكَلْتُ الْخَبْزَةَ إِيَّاهُ ، لِمَنْ قَالَ لَكَ : هَلْ أَكَلْتَ الثُّلُثَ ؟ وقولك : حَزَّتْ الثُّلُثُ فَأَكَلْتُ الْخَبْزَةَ إِيَّاهُ ، ومثال الظَّاهِر من المضمَر : الْخَبْزَةُ أَكَلْتُهَا ثُلُثَهَا ، وَرَأَيْتُنِي وَجْهِي ، وَرَأَيْتَكَ وَجْهَكَ .

ومثال الظَّاهِر من الظَّاهِر في بَدَلِ الْاِسْتِمَالِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ فِي السَّأَلَةِ الْأُولَى (١) . ومثال المضمَر من المضمَر فيه أن تقول : عَجِبْتُ مِنْهَا مِنْهُ ، لِمَنْ قَالَ لَكَ : هَلْ أَعْجَبَكَ حُسْنُ الْجَارِيَةِ ؟ . وقولك : سَرَرْتُ بِحُسْنِ الْجَارِيَةِ ، وَعَجِبْتُ مِنْهَا مِنْهُ .

ومثال المضمَر من الظَّاهِر فيه أيضاً أن تقول : أَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ هُوَ ، لِمَنْ قَالَ لَكَ : هَلْ أَعْجَبَكَ الْحُسْنُ ؟ . وقولك : سَرَرْتُ بِالْحُسْنِ ، وَأَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ هُوَ .

ومثال الظَّاهِر من المضمَر : الْجَارِيَةُ عَجِبْتُ مِنْهَا حُسْنَهَا ، وَأَعْجَبْتَنِي حُسْنُكَ ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :
ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكَ لَنْ يَطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حَلْمِي مَضَاعَا (٢)

فـ (حَلْمِي) بَدَلُ اِسْتِمَالٍ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَهِيَ (الْيَاءُ) فِي (أَلْفَيْتَنِي) . وَمَثَالُ مَا عَرَضَ فِيهِ مَانِعٌ مِنَ الْبَدَلِ : ثُلُثُ الْخَبْزَةِ أَكَلْتُهَا إِيَّاهُ ، وَثُلُثُ الْخَبْزَةِ أَكَلْتُ الْخَبْزَةَ إِيَّاهُ ، وَحُسْنُ الْجَارِيَةِ أَعْجَبْتَنِي هُوَ ، وَحُسْنُ الْجَارِيَةِ / أَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ هُوَ ، فَهَذَا كَلِمَةٌ (٤٠ / ١)

(١) انظر ما تقدم في ص : ١٦٦

(٢) من الوافر ، لعدى بن زيد العبدي ونسبه سيويوه لرجل من بجيلة أو خثعم ،

ذريني : دعيني وانتركيني ، يخاطب امرأة . ديوانه : ٣٥ .

وهو من شواهد سيويوه : ١٥٦ / ١ ، ومعاني القرآن : ٧٣ / ٢ ، وشرح

المفصل : ٦٥ / ٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٨٩ / ١ ، والمسعودي :

٤٣٥ / ٢ ، والخزانة : ٣٦٨ / ٢ .

لا يجوز لخلو الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ من ضمير يربطها به ، ولا يصح أن يكون
 البدل نفسه هو الرابط من حيث عاد على المبتدأ ، لأن البدل كما تقدم على نيئة
 تكرار العامل ، فهو إذاً من جملة أخرى ، وليس من الجملة التي قبله ، فلا يكون رابطاً
 فيها ، على أن بعض النحويين (١) قد أجاز ذلك ، لأن العامل في البدل محذوف ،
 قام الأول مقامه وأغنى عنه فكان الأول هو العامل فيه ، إذ ليس في اللفظ غيره ،
 وفيه وإن كان جائزاً على هذا القول تكلف ، فالأولى منعه .

المسألة الثالثة : في البدل من أسماء الاستفهام .

وإذا أبدلت من اسم الاستفهام اسماً لزمك أن تأتي قبله بهمزة الاستفهام (٢)
 فتقول : كم مالك أثلاثون أم أربعون ؟ وأيهم ضربت أزيداً أم عمراً ؟ فما بعد الهمزة
 تابع في إعرابه لاسم الاستفهام ، لأنه بدل منه .

المسألة الرابعة : في البدل من الجمع أو العدد .

وإذا أتيت بعد عدد أو جمع باسمين فما زاد لقصد التفصيل ، لم يجوز أن تكون
 بدلاً منه ، إلا بشرط أن تكون وافية بالمراد به ، ويجوز فيها الرفع على القطع مطلقاً
 من غير شرط ، فتكون خبر مبتدأ محذوف أو مرفوعة بالابتداء والخبر محذوف ، وافية
 كانت أو غير وافية . فمثال الوافية : مرت بثلاثة زيد وعمرو وخالد ، ومرت برجال زيد
 وعمرو وخالد ، فيجوز لك في هذه الأسماء الثلاثة وجهان : البدل مما قبلها فتكون
 تابعة له في إعرابه ، والرفع على القطع فيكون التقدير : هم زيد وعمرو وخالد ، أو أحدهم
 زيد والآخر عمرو ، والآخر خالد .

ومثال غير الوافية : مرت بثلاثة زيد وعمرو ، ومرت برجال زيد وعمرو . فلا يجوز في
 زيد وعمرو هنا إلا الرفع بالابتداء على القطع ، والتقدير : منهم زيد وعمرو . (٣)

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٨٨/١ - ٢٨٩ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٩١/١ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٩٢/١ .

ويستنع البدل لأن من شرطه أن تكون الأسماء وافية ، وعلى القطع جاء قوله تعالى :
 (فيه آيات بينات مقام إبراهيم)^(١) . أي : منها مقام إبراهيم ، فمقام مبتدأ محذوف
 الخبر ، لأنه بعض الآيات لا كلها ، فهو غير وافٍ ، فلا يجوز لذلك أن يكون بدلاً^(٢)
 من آيات .

فأما قول النابغة :

توهمت آيات لها فعرفت لها لستة أعوام وذا العام سابع^(٣)
 رماد ككحل العين لأيا أبينه ونوى كجذم الحوض أثلم خاشع

فالرواية المشهورة فيه رفع (رماد ، ونوى) بالابتداء على القطع والخبر محذوف ،
 أي : منها رماد ونوى ، لأنهما اثنان وآيات جمع^(٤) ، فهما غير وافيين ، وفيهما رواية
 ضعيفة بالنصب على البدل من آيات ، وفي تأويلها قولان :

أحدُهما : أنه لا يريد رماداً واحداً ولا نوىً واحداً ، وإنما مراده / (المتعدد)^(٥) في (٤٠/ب)
 تلك الأماكن المتعددة ، والنوى المتعدد فيها ، لأن في كل مكان منها رماداً ونوىً ،^(٦)

(١) من الآية : (٤٧) من سورة آل عمران .

(٢) انظر مشكل اعراب القرآن لمكي : ١٥١ / ١ .

(٣) البيتان من الطويل . الايات : العلامات ، والضمير في (لها) يعود على الدار ،
 توهمت : تفرست . اللأى : البطء وهو منصوب على نزع الخافض . النوى : حضرة
 تجعل حول الخباء لتمنع تسرب مياه المطر اليه . الجذم : أصل الحوض
 المتبقى منه . خاشع : لاصق بالارض .

انظره دى ديوانه ص ٣٠ والكتاب : ٨٦ / ٢ ، وفيه البيت الاول فقط ، والمقتضب :

٣٢٢ / ٤ ، ومجاز القرآن : ٣٣ / ١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢٤٢ / ١ ،
 والمقرب : ٢٤٧ / ١ ، والخزانة : ٤٢٩ / ١ . ويروى (توست) مكان (توهمت) .

(٤) انظر الجمل ص : ٧١ .

(٥) في الأصل : (المتعدى) وهو تحريف .

(٦) انظر البسيط : ٢٧٦ / .

فَصَحَّ لَدُنْكَ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى الرَّمَادِ وَالنُّوَى هُنَا آيَاتٌ بِالنَّظَرِ إِلَى أَحَادِهِمَا ، فَصَارَا
بِهَذَا التَّأْوِيلِ وَافِيَيْنِ .

وَالْقَوْلُ الثَّانِي : أَنْ (آيَاتِ) فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ مِنْ وَضْعِ الْجَمْعِ مَوْضِعِ التَّثْنِيَةِ شُدُودًا
عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : تَوَهَّمْتُ آيَتَيْنِ رَمَادًا وَنُوءِيًا ، فَوَضَعْتُ آيَاتٍ مَوْضِعَ آيَتَيْنِ ، وَلِذَلِكَ
أَبْدَلْتُ مِنْهُ اثْنَيْنِ خَاصَّةً ، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَجُودُ إِنْ ثَبَتَ النَّصْبُ رَوَايَةً . وَهَذَا أَنْتَهَى الْكَلَامُ
عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ التَّوَابِعِ الْخَمْسَةِ ، وَمَتَى اجْتَمَعَتْ كُلُّهَا لِاسْمٍ وَاحِدٍ بَدَأَتْ مِنْهَا
بِالنَّعْتِ ، ثُمَّ بِعَطْفِ الْبَيَانِ ، ثُمَّ بِالتَّوَكِيدِ ، ثُمَّ بِالْبَدَلِ ، ثُمَّ بِعَطْفِ النَّسَقِ ، فَتَقُولُ :
يَا أَخَانَا الْكَرِيمَ الْعَبَّاسَ نَفْسَهُ كَرَزُ وَزَيْدُ ، فَالْكَرِيمُ نَعْتٌ ، وَالْعَبَّاسُ عَطْفٌ بَيَانٍ ، وَنَفْسَهُ
تَوْكِيدٌ ، وَكَرَزُ بَدَلٌ ، وَزَيْدٌ مَعْطُوفٌ بِالْوَاوِ .

بَابُ أَقْسَامِ الْأَفْعَالِ فِي التَّعَدَّى (١)

يريد (٢) في التَّعَدَّى وغير التَّعَدَّى ، والنَّظَرُ فِي هَذَا الْبَابِ فِي ثَلَاثَةِ فُصُولٍ ؛
الفصل الأول : في حقيقة التَّعَدَّى .

والتَّعَدَّى فِي اللُّغَةِ هُوَ التَّجَاوُزُ ، يُقَالُ : تَعَدَّى فُلَانٌ طَوْرَهُ ، أَي : تَجَاوَزَهُ ، وَفِي
 الْحَدِيثِ : (مَنْ طَلَبَ الْقُوَّةَ لَمْ يَتَّعَدَّ) (٣) أَي لَمْ يَتَّجَاوِزْ مَا أُمِرَ بِهِ .
 وَالتَّعَدَّى فِي اصطلاح النحويين هُوَ تَجَاوُزُ الْفِعْلِ فَاعِلُهُ إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ يَنْصِبُهُ بِنَفْسِهِ ،
 وَالْفِعْلُ الْمُتَّعَدَّى عِنْدَهُمْ هُوَ : مَا وَجَدَتْ فِيهِ هَذِهِ الصِّفَةُ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، فَالْفِعْلُ
 الْمُتَّعَدَّى عَلَى هَذَا مَا اجْتَمَعَ فِي الْأِسْمِ الَّذِي تَعَدَّى إِلَيْهِ شَيْئَانِ : أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا
 وَأَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْأَفْعَالِ فَلَا يُقَالُ فِيهِ مُتَّعَدِّيًا بِاطِّلاقٍ ، فَمَا
 نَصَبَ مِنَ الْأَفْعَالِ غَيْرَ الْمَفْعُولِ بِهِ خَاصَّةً ، أَوْ كَانَ الْمَفْعُولُ بِهِ مَعَهُ غَيْرٌ مَنْصُوبٍ أَبَدًا ،
 فَهُوَ غَيْرُ مُتَّعَدٍّ نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ قِيَامًا ، وَقَامَ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَذَهَبْتُ
 إِلَى عَمْرٍو ، فَالْفِعْلُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلِ وَنَحْوِهَا لَا يُسَمَّى مُتَّعَدِّيًا بِاطِّلاقٍ ، لِأَنَّهُ لَمْ
 يَنْصَبْ مَفْعُولًا بِهِ (٤) .

الفصل الثاني : في أقسام الأفعال بالنظر إلى التَّعَدَّى وَعَدَمِهِ .

وهي بالنظر إلى ذلك على ثلاثة أقسام : مُتَّعَدِّيًا مُطلقًا ، وَغَيْرُ مُتَّعَدِّيًا مُطلقًا ، وَجَائِزٌ فِيهِ
 الْوَجْهَانِ ، وَهَذَا الْقِسْمُ الثَّلَاثُ هُوَ كُلُّ فِعْلٍ يَصِلُ إِلَى اسْمٍ تَارَةً بِنَفْسِهِ وَتَارَةً بِحَرْفٍ جَرٍّ
 وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ ، وَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ نَحْوُ : جِئْتُكَ ، وَجِئْتُ إِلَيْكَ ،
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (جَاءَ آلُ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ) (٥) .

(١) الجمل ص : ٣٩ .

(٢) أي : أبو القاسم الزجاجي .

(٣) لم أقف عليه في كتب الحديث التي اطلعت عليها وقد ذكره ابن عصفور في شرح الجمل ١/٢٩٩

(٤) شرح الجمل لابن عصفور : ١/٢٩٩ .

(٥) من الآية : (٦١) من سورة الحجر .

وقال سُبْحَانَهُ : (فَأَجَاءَهَا الْمَخَانِي إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ) (١) . وهو منقولٌ بالهمزة من جَاءَتْ إِلَى جِذْعِ النَّخْلَةِ .

وأما القسم الثاني وهو غير المتعدّي مطلقاً ، فأبنيته / المختصة به ثمانية : من الثلاثي (١/٤١) (فَعَلَّ) نحو : كَرَّمَ ، وشَجَّعَ ، ومن الخماسي (انْفَعَلَ) نحو : انْطَلَقَ ، و (تَفَعَّلَ) نحو : تَدَخَّرَجَ ، و (أْفَعَلَ) نحو : أَحْمَرَّ ، وأَصْلُهُ : أَحْمَرَّرَ بوزن (اِفْعَلَّلَ) فأدغم ، ومن السداسي (اِفْعَالَّ) نحو : أَحْمَارَّ ، وأَصْلُهُ : أَحْمَارَّرَ ، بوزن (اِفْعَالِلَ) فأدغم أيضاً ، و (اِفْعَلَّلَ) نحو : اطمَأَنَّ ، أَصْلُهُ : اطمَأَنَّ . تقول : اطمأنت ، و (اِفْعَلَّلَ) نحو : اهرنجم (٢) ، و (اِفْعَلَّلِي) نحو : اسلنقي (٣) .

فهذه الأبنية كلها ما كان من الأفعال على وزن واحدٍ منها فإنه لا يتعدّي أبداً ، وكذلك المضارع منها والأمرُ وجميع تصرفاتها ، فأما قولهم : (رَحِبْتُكُمْ الطَّاعَةَ) (٤) فَعَدُّوا (رَحِبَ) وهو على وزن (فَعَلَ) فإنما هو على إسقاطِ حرفِ الجرِّ ، والأصل : رَحِبْتُ لَكُمْ الطَّاعَةَ ، فحذفت اللامُ شذوذاً ، فليس إذاً بمتعدّي في الأصل . وأمَّا قول الشاعر :

قد جعل النعاس يغرندي يني أدفعه عنّي ويسرندي يني (٥)

(١) من الآية : (٢٣) من سورة مريم .

(٢) اهرنجم القوم : ازدحموا .

(٣) اسلنقي الرجل : إذا نام على ظهره .

(٤) انظر المغني : ٥٢٠ / ٢ ، والأشمونى : ٩٧ / ٢ .

(٥) هذا رجز مجهول القائل . الأغرنداء والاسرنداء : العلو والغلبة ، وقصد

استشهد ابن جنى بهذا الرجز على تعدّي (افعللى) ومذهب سيويوه عدم تعدّي هذا البناء .

انظر الشاهد في : الخصائص : ٢٥٨ / ٢ ، والمنصف : ٨٦ / ١ ، والمتع : ١ / ١٨٥ ،

وشرح الشافية : ١ / ١١٣ ، والمساعد : ٢ / ٦١٠ ، والمغني : ٢ / ٥٢٠ ، والأشمونى :

٢ / ٨٨ ، وجمهرة اللغة : ٣ / ٣٩٨ ، واللسان والتاج (سرند - غرند) . ويروى

(أطرده) مكان (أدفعه) .

فَشَادٌ وَقَلِيلٌ جِدًّا ، لِأَنَّهُ عَدَى (يَفْرَنْدَى وَيَسْرَنْدَى) إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ الَّذِي هُوَ
 ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَهُوَ الْيَاءُ ، وَهُمَا مُضَارِعَا (أَفْرَنْدَى وَاسْرَنْدَى) بوزن (افْعَلَى) .
 وما بقي من أبنية الأفعالِ فلا يختصُّ بهذا القسمِ ، بل يكون من الأفعالِ التي على وزنه ،
 ما يتعدى وما لا يتعدى نحو : ضربتُ زيداً ، وذَهَبَ زيدٌ ، وشربتُ الماءَ ، ويطِرَ زيدٌ .
 وأما القسمُ الأولُ وهو المتعدى مطلقاً فعلى أربعة أقسامٍ : متعدي إلى واحدٍ
 نحو : ضربتُ زيداً ، وتمعدي إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر نحو : أعطيتُ
 زيداً برهماً ، وكسوتُ زيداً ثوباً ، وتمعدي إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر وذلك :
 طَنَنْتُ ، وَحَسَبْتُ ، وَخَلْتُ وَعَلِمْتُ ، وَرَأَيْتُ ، وَوَجَدْتُ ، وَزَعَمْتُ ، وَصَيَّرْتُ ، وَجَعَلْتُ .
 نحو : طَنَنْتُ زيداً قائماً .

فَأَمَّا (طَنَنْتُ وَرَأَيْتُ) فَلَا يَكُونَا (١) مِنْ هَذَا الْبَابِ إِلَّا وَمَعْنَاهُمَا الْيَقِينُ أَوِ الشُّكُّ مَعَ
 تَرْجِيحِ أَحَدِ الطَّرْفَيْنِ ، مِثَالُ (طَنَنْتُ) لِلشُّكِّ مَعَ التَّجْزِيعِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَأَنْتُمْ
 ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا) (٢) . وَمِثَالُ (طَنَنْتُ) لِلْيَقِينِ قَوْلُهُ تَعَالَى :
 (يَظُنُّونَ أَنْتُمْ مَلَاقُوا رَبِّكُمْ) (٣) وَ (أَنْ) مَعَ (ظَنَنْتُ) فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ سَدَّتْ مَسَدَّ
 الْمَفْعُولَيْنِ . وَمِثَالُ (رَأَيْتُ) لِلشُّكِّ وَالْيَقِينِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا وَنَسَاهُ
 قَرِيبًا) (٤) . فَلَا وُلِيَ لِلشُّكِّ مَعَ التَّجْزِيعِ ، وَالثَّانِيَةُ لِلْيَقِينِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فَإِنْ كَانَتْ (طَنَنْتُ) بِمَعْنَى : اتَّهَمْتُ ، وَ (رَأَيْتُ) بِمَعْنَى : أَبْصَرْتُ كَانَا مُتَعَدِّيْنِ إِلَى
 وَاحِدٍ نَحْوِ : رَأَيْتُ زيداً ، أَيْ : أَبْصَرْتُهُ ، وَطَنَنْتُ زيداً ، أَيْ : اتَّهَمْتُهُ ، وَمِنْ هَذَا
 قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ) (٥) فَيَمْنُ قَرَأَهُ بِالظَّاءِ ، أَيْ : يَمْتَهِنُ ،

(١) فِي الْأَصْلِ : (يَكُونُ) .

(٢) الْآيَةُ : (٧) مِنْ سُورَةِ الْجِنِّ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٤٦) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٤) الْآيَتَانِ : (٦-٧) مِنْ سُورَةِ الْمَعَارِجِ .

(٥) الْآيَةُ : (٢٤) مِنْ سُورَةِ التَّكْوِينِ . وَفِي الْمَصْحُفِ (بَظْنَيْنِ) وَقَرَأَ بِالظَّاءِ ابْنُ

كثير وأبو عمرو ، والكسائي ورويس ووافقهم ابن محيص واليزيدي ، وقراء الباقون

بالضاد . تفسير القرطبي : ٢٤٢/١ ، والاتحاف : ٤٣٤ ، معاني القرآن : ٢٤٢/٣ ،

البحر المحيط : ٤٣٥/٨ .

وفيه ضميرٌ مستترٌ "مفعولٌ" لم يسم فاعلهُ ، ومن قرأه بالضادِ فمعناه ببخيلٍ والضميرُ المستترُ فيه فاعلٌ .

وأما (حَسِبْتُ وَخَلْتُ) فمعناها في هذا الباب أيضاً اليقينُ لا غير ، فإن / كانت (٤/ب)

(عَلِمْتُ) بمعنى : عَرَفْتُ ، و (وَجَدْتُ) بمعنى : أَصَبْتُ كَأَنَّنا مُتَعَدِّينِ إلى واحدٍ نحو : وَجَدْتُ الضَّالَّةَ بمعنى أَصَبْتُهَا ، وَقَالَ تَعَالَى : (لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ) (١)

أَنْ : لَا تَعْرِفُونَهُمْ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : (اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ) هُوَ أَيْضًا بِمَعْنَى الْمَعْرِفَةِ ، وَمَثَلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ) . (٢) أَي : وَلَقَدْ عَرَفْتُمْ .

وأما (زَعَمْتُ) فمعناها في هذا الباب قولٌ يصحبه اعتقادٌ كقول الشاعر :

فإن تزعميني كنت أجهلُ فيكمُ فإني شربتِ الحلمَ بعدك بالجهلِ (٣)

فالياءُ في (تَزَعَمْنِي) هي المفعولُ الأولُ ، والجملَةُ بعده من (كَانَ) واسمُ ههنا وخبرها في موضعِ المفعولِ الثاني .

فإن كانت (زَعَمْتُ) بمعنى الكفالة لم تتعدَّ كقوله تعالى : (وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ) أَي كَفِيلٌ .

وأما (صَيَّرْتُ) فمعناها التحويلُ نحو : صَيَّرْتُ زَيْدًا قَائِمًا .

وأما (جَعَلْتُ) فلها في هذا الباب ثلاثة معانٍ : أَنْ تَكُونَ تَحْوِيلًا كَصَيَّرْتُ نَحْوُ :

جَعَلْتُ الْفِضَّةَ خَلْخَالًا ، أَوْ اعْتِقَادًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ

الرَّحْمَنِ إِنَاثًا) (٥) . أَي : اعْتَقَدُوا فِي الْمَلَائِكَةِ أَنَّهُمْ إِنَاثٌ ، أَوْ تَسْمِيَةً كَقَوْلِكَ :

(١) من الآية : (٦٠) من سورة الانفال . وأتى بها الزجاجي في الجمل ص : ٤٣ .

(٢) من الآية : (٦٥) من سورة البقرة .

(٣) من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي . أجهل : الجهل هو الخفة والسفلة ، الحلم : التوعدة والرزانة .

وهو من شواهد سيويبه : ١ / ١٢١ ، والتبصرة : ١ / ١١٤ ، ودِيوان الهذليين

/ ٩٠ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ٤٢٣ ، والمغني : ١ / ٤١٦ ، والدرر : ١ / ١٣١ ،

ومعجم الشواهد : ٣٠٠ / .

(٤) من الآية : (٧٢) من سورة يوسف .

(٥) من الآية : (١٩) من سورة الزخرف .

جَعَلْتُ وَلَدِي زَيْدًا، أَي: سَمِيَتْهُ بَزِيدٍ، فَإِنْ كَانَتْ (جَعَلَ) بِمَعْنَى أَلْقَى أَوْ بِمَعْنَى
 (خَلَقَ وَعَمِلَ) تَعَدَّتْ إِلَى وَاحِدٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ
 رَأْفَةً)^(١) أَي: أَلْقَيْنَا، وَيُصَحُّ أَيْضًا هُنَا مَعْنَى (خَلَقْنَا)، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَجَعَلَ
 الظلمات والنور)^(٢) أَي: خَلَقَهَا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ)^(٣).

أَي: خَلَقَ وَعَمِلَ.

وقد زاد بعض النحويين^(٤) في هذه الأفعال، (ضَرَبَ) في المثل، و(اتَّخَذَ)
 بمعنى (صَيَّرَ) و(عَدَّ) بمعنى (حَسِبَ) و(سَمِعَ) إذا دخلت على مالا يُسْمَعُ، فَجَعَلَ
 هذه الأربعة تَنْصِبُ مَفْعُولِينَ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ كـ(ظَنَنْتَ) وَمَا ذَكَرَ مَعَهَا،
 وَأَمْثَلْتُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ)^(٥)، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (وَاتَّخَذَ اللَّهُ
 إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا)^(٦) أَي: صَيَّرَهُ خَلِيلًا، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِمَعْنَى (صَيَّرَ) تَعَدَّتْ إِلَى وَاحِدٍ
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا)^(٧). وَمِثَالُ (عَدَّ) بِمَعْنَى (حَسِبَ)
 قَوْلُ الشَّاعِرِ:

تَعَدُّ وَنَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ
 بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَيْمِيُّ الْمَقْنَعِيُّ^(٩)

- (١) من الآية: (٢٧) من سورة الجدي .
 (٢) من الآية: (١) من سورة الانعام .
 (٣) من الآية: (٨١) من سورة النحل .
 (٤) انظر شرح الكافية الشافية: ٥٤٥/٢، ٥٤٧، ٥٥٠، وشرح الجمل لابن
 عصفور: ٣٠١/١، والايضاح: ١٧٠/١، والبسيط: ٣١٢ .
 (٥) من الآية: (٧٦) من سورة النحل .
 (٦) من الآية (١٢٥) من سورة النساء .
 (٧) تكلمة .
 (٨) من الآية: (٨٨) من سورة مريم .
 (٩) من الطويل، لجربير من قصيدة في هجاء الفرزق وقومه، وفي الديوان:
 (سعيكم) مكان (مجدكم) و(هلا) مكان (لولا)
 العقر: القطع، عقر الفرس والبعير بالسيف عقرا: قطع قوائمه وذلك لنحره .
 بنو ضوطرى: حى معروف، وقيل: الضوطرى: الحمقى . والكى: الشجاع
 المتكى فى سلاحه أى المستتر بالدرع . والنيب: جمع ناب وهى الناقة المسنة . =

أى : تحسبون عقر النيب . ومثال (سَمِعَ) إذا دخلت على مالا يسمع قولك : سَمِعْتُ زيدا يتكلم^(١) ، لأنَّ زيدا لا يسمع ، فإن دخلت على ما يسمع تعدت إلى واحد نحو : سَمِعْتُ كلام زيدا .

فأما قوله تعالى : (هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذَا تَدْعُونَ)^(٢) فهي في الأصل داخلة على ما يسمع ، لأنه على حذف مضاف ولا أجل ذلك تعدت إلى واحد ، والتقدير : هَلْ يَسْمَعُونَ دَعَاءَكُمْ إِذَا تَدْعُونَ ، فحذف المضاف الذي هو (دَعَاءٌ) وأقيم المضاف إليه وهو الضمير مقامه .

وقد أخرج بعض النحويين من الأفعال المتقدمة ، (صيرت وجعلت) / فلم يجعلهما (١/٤٢) من هذا الباب مطلقا . فهذه الأفعال على الاختلاف المذكور في الستة الأخيرة منها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما ، ويصير المبتدأ لها مفعولا أول والخبر مفعولا ثانيا ، فكل ما جاز أن يكون مبتدأ كان مفعولا أول لها ، إلا ما يلزم الرفع بالابتداء كأيمن الله ، وكل ما جاز أن يكون خبر المبتدأ فإنه يكون مفعولا ثانيا لهذه الأفعال من مفرد أو جملة ، إلا جمل الطلب غير الاستفهام فلا تقول : عَلِمْتُ زيدا اضربه ، ولا : عَلِمْتُ زيدا لا تضربه ، وتقول : عَلِمْتُ زيدا هل ضربته ، لأن الجملة استفهام ، فتقع مفعولا ثانيا . وقد تسد سد المفعولين في هذا الباب ، (أن) و (أن) مع صلتيهما كقوله تعالى : (لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ)^(٣) ويعلم هنا بمعنى المعرفة ،

= والشاهد في : الديوان : ٢٦٥ ، والتبصرة : ٣٣٤ / ١ ، وأما ابن السجري :
١ / ٣٣٤ ، ٢ / ٢١٠ ، والخصائص : ٢ / ٢٥ ، وشرح المفصل : ٢ / ٣٨ - ١٠٢ ،
١٤٢ / ٨ ، ١٤٥ ، والجمل : ٢٤٥ ، وشرحه لابن عصفور : ١ / ٣٠٢ ، والخزانة :
١ / ٤٦١ ، ٢ / ٤٦٨ .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٠٢ .

(٢) من الآية : (٧٢) من سورة الشعراء .

(٣) من الآية : (٩٧) من سورة المائدة .

فليس لها إلا مفعول واحد ، وهو قوله (مَا فِي السَّمَوَاتِ) . وكقوله سبحانه :
 (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً)^(١) . وكذلك ما تقدم من قوله تعالى : (يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ
 مَلَاقُوا رَبِّهِمْ)^(٢) .

وقوله تعالى : (وَأَنْهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا)^(٣) ، ف (أَنْ) و (أَنْ)
 مع صلتيهما تفتيان عن المفعولين^(٤) في باب (طَانَتْ) .

والقسم الرابع متعدٍ إلى ثلاثة مفعولين ، وذلك (أَعْلَمَ) المنقولة بالهمزة من (عَلِمَ)
 المتعدية إلى اثنين ، و (أَرَى) المنقولة بالهمزة أيضاً من (رَأَى) المتعدية إلى
 اثنين ، و (نَبَأَ) المتضمنة معنى (أَعْلَمَ) ولم يذكر سيبويه غير هذه الثلاثة ، وأمثلةها :

أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا ، وَأَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا وقول الشاعر :

وَنَبِئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ - كَرَامًا مَوَالِيهَا لَيْمًا صَمِيمًا^(٦)

فالتاء في (نَبِئْتُ) هي المفعول الأول ، وأتى به ضمير رفع لأنَّ الفعل لم يسم فاعله ،

(١) من الآية : (٧١) من سورة المائدة .

(٢) من الآية : (٤٦) من سورة البقرة .

(٣) الآية (٧) من سورة الجن .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣١٧/١ فما بعدها .

(٥) قال سيبويه في الكتاب : ٤١/١ : (هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة ، لأنَّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى . وذلك قولك : أَرَى اللَّهَ بَشْرًا زَيْدًا أَبَاكَ ، وَنَبَأْتُ زَيْدًا عَمْرًا أَبَا فُلَانٍ ، وَأَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا عَمْرًا خَيْرًا مِنْكَ) .

(٦) من الطويل ، نسبه سيبويه إلى الفرزدق ، ولم أجده في ديوانه المطبوع ببغروت

الجو : اسم موضع . والصميم : الخالص نسبه والمراد أعيان القبيلة .

وهو من شواهد سيبويه : ٣٩/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٤٢٦/١ ،

والبسيط : ٣٣٣ ، والتصريح : ٢٤٣/١ ، والأشمونى : ٧٠/٢ .

و(عبد الله) مفعول ثانٍ ، وهو اسم قبيلة ، والجُملة من (أصبح) واسمها وخبرها في موضع المفعول الثالث .

وزاد بعض النحويين (١) على هذه الثلاثة التي ذكر سيويوه : أنبأ ، وأخبر ، وخبر ، وحدّث ، إذا ضُمّت هذه الأربعة معنى (أعلم) نحو : أنبأت زيدا عمراً قائماً ، وأخبرت زيدا عمراً قائماً ، وخبرت زيدا عمراً قائماً ، ومثال (حدّث) قول الشاعر :

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تَسْأَلُونَ فَمَنْ حُدِّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ (٢)

فضمير المخاطبين في (حدّثتموه) هو المفعول الأول ، وهو ضمير رفع لأنه لم يسبّم فاعله ، والهاء فيه هي المفعول الثاني ، والجُملة بعده وهي قوله (له علينا العلاء) في موضع المفعول الثالث .

وأصل هذه الأفعال ماعداً (أعلم ، وأرى) أن تتمدّي إلى الأوّل بنفسها ، والسبب الثاني ب(عن) ، وإلى الثالث بالياء ، فالأصل أن تقول : نبأت زيدا عن عمرو بقيامه ، وكذلك في الأربعة الباقية ، لكنّه يجوز أن تستعمل كلها على أصلها ، وعلى هذا جاء قوله / تعالى : (وَنَبِّئُهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ إِذْ دَخَلُوا) (٣) ، والمفعول الثالث المجرور بالياء (٤/٤٢)

محدوف ، أي عن ضيف إبراهيم بخبره معهم إذ دخلوا ، ولو ضُمّت هنا معنى (أعلمهم) لقال : وَنَبِّئُهُمْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ دَخَلُوا عليه ، ويجوز أن تُضمّن معنى (أعلم)

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٠٤/١ ، والتبصرة : ١١٩/١ ، وشرح

الكافية الشافية : ٥٧١/٢ ، والبسيط : ٣٣٠ .

(٢) من الخفيف للحارث من حلزة اليشكري من معلقته ، والخطاب لبني تغلب .

وهو من شواهد التبصرة : ١٢١/١ ، وشرح المفصل : ٦٥-٦٦ ، وشرح

الكافية الشافية : ٥٧١/٢ ، والتصريح : ٢٦٥/١ ، والهمع : ٢٥٢/٢ ،

والاشموني : ٤١/٢ ، وشرح القصائد المشر : ٣٨٢ .

(٣) من الآيتين : (٥١-٥٢) من سورة الحجر .

فتتعدى تعدديها تنصب الثلاثة بنفسها ، غير أن سيويه كما تقدم لم يذكر ذلك إلا في (نبات) وجوزه كثير من النحويين في الأربعة الباقية ، واقتصر أبو عليّ الشلوين^(١) وطائفة على ما ذكره سيويه ، ولم يجيزوا ذلك إلا في (نبات) والترموا في الأربعة الباقية استعمال الأصل ، وزاد أبو الحسن الأخفش وحده في هذه الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة : (أَظُنُّ وَأَحْسَبُ ، وَأَخَالُ ، وَأُوجِدُ ، وَأَزْعَمُ)^(٢) فأجاز أن يقال : أَظَنَّتْ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا ، وغيره من النحويين^(٣) منع أن يتكلم بهذه الأفعال منقولة بالهمزة ، فلا يقال عندهم : أَظُنُّ ، وَلَا أَحْسَبُ . وكذلك البواقي .

فجملة الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة اثنا عشر فعلًا ، اتفق منها على اثنين ، وهما : أَعْلَمُ وَأَرَى . واختلف فيما عدا ذلك ، فهذه الأفعال أصل الثاني والثالث فيها المبتدأ والخبر ، كالأول والثاني في (ظَنَنْتُ) وأخواتها ، فيكون ثالثا هنا كل ما جاز أن يكون ثانيًا في باب (ظَنَنْتُ) وتسد أيضًا هنا (أَنْ) و (أَنْ) مع صلتيهما مسد المفعولين الثاني والثالث . فتقول : أَعْلَمْتُ زَيْدًا أَنْ عَمْرًا قَائِمٌ ، وَأَرَى زَيْدًا أَنْ لَا يَقُومَ عَمْرٌ ، وكذلك باقي الأفعال .

(١) هو الاستاذ أبو عليّ عمر بن محمد بن عمر عبد الله الأشبيلي الأزدي الأندلسي المعروف بالشلويني ، نسبه إلى حصن الشلوين بجنوب الأندلس المولود سنة ٥٦٢ هـ والمتوفى سنة ٦٤٥ هـ . أخذ عن نجبة بن يحيى ، وأبى موسى الجزولي ، وأبى الفهرى وابن طلحة وغيرهم ، عكف في صباه على النحو حتى برع فيه . من مصنفاته التوطئة ، وشرح المقدمة الجزولية ، وشرح كتاب سيويه ، وشرح الجمل ، وغير ذلك .

انظر ترجمته في البغية : ٢ / ٢٢٥ ، ونفح الطيب : ٣ / ٤٩١ . وانظر مذهبه في التوطئة : ١٩٥ .

(٢) وزادها أيضا ابن السراج كما في الهمع : ٢ / ٢٥٢ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٠٤ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٥٧٣ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٠٤ .

الفصل الثالث

في أحكام الأفعال مع مفعولاتها ، وصلت إليها بنفسها أو بحرف جر ، وفيه مسائل :

المسألة الأولى : في حذف حرف الجر من كل مفعول وصل إليه فعله به ، ولا يجوز ذلك قياساً إلا في موضعين :

أحدهما : أن يكون المفعول (أن) أو (أن) ، فيجوز حذف حرف الجر منهما قياساً مطرداً على الاطلاق ، واختلف في موضعيهما بعد الحذف ، فذهب الخليل ^(١) أنهما في موضع نصب خاصة .

ومذهب سيبويه ^(٢) أنه يجوز فيهما وجهان : أن يكونا في موضع نصب ، وأن يكونا في موضع خفض بالحرف المحذوف . ومثال ذلك قوله تعالى : (وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ) ^(٣) . أي : ولأن هذه ، والمعنى فاتقون ^(٤) لأن هذه أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحدةً وأنا ربُّكم .

(١) الكتاب : ١٢٧/٣ ، ١٢٨ ، والمساعد : ٤٣٠/١ .

(٢) الكتاب : ١٢٧/٣ - ١٢٨ .

(٣) الآية : (٥٢) من سورة المؤمنين . وفي الأصل (فاعيدون) وهذه من الآية (٩٢) من سورة الانبياء وأولها : (إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ) بكسر الهمزة التي لا تسبقها الواو ، وهذه لا خلاف في قراءتها بكسر الهمزة ، وليست مرادة ، بل المراد هذه الآية التي في أولها (واو) مع فتح الهمزة وهي الآية (٥٢) من سورة المؤمنين من قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو ، بفتح الهمزة وتشديد النون . وقرأ ابن عامر وحده (وَأَنَّ) بفتح الهمزة مع تخفيف النون . وعاصم وهمزة والكسائي (إِنَّ) بكسر الهمزة على الاستئناف ، أو عطفاً على الآية السابقة (إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ) . الاتحاف : ٣١٤ ، والنشر : ٣١٥/٢ ، والبحر المحيط : ٣٣٧/٦ .

وانظر هامش الكتاب : ١٢٦/٣ .

(٤) في الأصل : (فاعيدون) .

وقوله تعالى : (فدعا ربه أني مغلوب)^(١) أي : يأتي مغلوب . وقوله تعالى :
 (ولقد أرسلنا نوحا إلى قومه أني لكم نذير مبين)^(٢) على قراءة (أني) بالفتح ،
 أي : يأتي ، وقوله تعالى : (وأن المساجد لله فلا تدعوا)^(٣) . أي ولأن المساجد ،
 والمعنى : لا تدعوا مع الله أحدا لأن المساجد لله ، على هذا أخذ سيويه^(٤) هذه
 الآية ، وذكر أن المفسرين يذهبون إلى أنه معمول / لأوحى عطف على قوله سبحانه (١/٤٣)
 (أنه استمع) كما أن قوله تعالى بعد (وأتته لما قام)^(٥) على قراءة فتح الهمزة
 (أنه) معطوف على (أنه استمع) .

ومثال حذف حرف الجر من (أن) قوله تعالى : (ولا يجرمكم شنآن قوم
 أن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا)^(٦) . أي : على أن تعتدوا ، لقوله
 تعالى في الآية الأخرى : (ولا يجرمكم شنآن قوم على ألا تعدلوا)^(٧) فإظهير
 (على) ، وقوله تعالى : (إنما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة)^(٨) . أي : بأن أعبد ،
 وقول الشاعر :

وما زرت سلمى أن تكون حبيبةً إلى ولا دين بها أنا طالبه^(٩)

- (١) من الآية : (١٠) من سورة القمر .
 (٢) الآية : (٢٥) من سورة هود . وهذه قراءة أبي عمرو وابن كثير والكسائي .
 وقرأ باقي السبعة : (أني لكم) بكسر الهمزة . انظر حجة القراءات : ٣٣٧ ،
 والاتحاف : ٢٥٥ / .
 (٣) الآية : (١٨) من سورة الجن .
 (٤) الكتاب : ١٢٧ / ٣ .
 (٥) من الآية : (١٩) من سورة الجن . وقراءة الفتح هي قراءة غير نافع وأبي بكر ،
 فهذان قرأ : (وإنه) بكسر الهمزة . الاتحاف : ٤٢٥ ، والبحر المحيط :
 ٣٥٢ / ٨ .
 (٦) من الآية : (٢) من سورة الطائفة .
 (٧) من الآية : (٨) من سورة المائدة .
 (٨) من الآية : (٩١) من سورة النمل .
 (٩) من الطويل للغزديق من قصيدة يمدح فيها المطلب بن عبد الله بن حنطب
 المحزومي . =

فَقَوْلُهُ (أَنْ تَكُونَ) مِمَّا حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ الْجَرِّ عَلَى حَدِّ الْآيَتَيْنِ قَبْلَهُ ، وَقَوْلُهُ (وَلَا دَيْنَ)
 مِنْ بَابِ الْعَطْفِ عَلَى التَّوَهُّمِ كَقَوْلِهِ :

..... لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ (١)

وَقَوْلُهُ : لَسْتَ مُدْرِكٌ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ (٢)

فَقَوْلُهُ (وَلَا دَيْنَ) عِنْدَ سَيَّبِيهِ (٣) مَعَطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ (أَنْ تَكُونَ) عَلَى تَوْهُّمِ وَجُودِ اللَّامِ
 أَيْ لِأَنَّ تَكُونَ لِأَنَّ اللَّامَ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى كَأَنَّهَا مَوْجُودَةٌ .

وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي : أَعْمَالٌ " مَحْصُورَةٌ " تَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ ، إِلَى الْأَوَّلِ بِنَفْسِهَا
 وَإِلَى الثَّانِي بِحَرْفِ جَرٍّ ، وَيَجُوزُ سَقُوطُهُ كَثِيرًا ، وَنَصَبُ الْأَسْمِ بِشَرْطِ تَعْيِينِ مَوْضِعِ الْحَذْفِ ،
 وَتِلْكَ الْأَفْعَالُ : (أَخْتَارَ) وَ (تَخَيَّرَ) بِمَعْنَاهَا ، وَ (أَمَرَ) وَ (اسْتَفْغَرَ) وَ (سَمَّى) وَ (كَتَبَ)
 بِتَشْدِيدِ النُّونِ وَتَخْفِيفِهَا ، وَ (دَعَا) بِمَعْنَى (سَمَّى) (٤) .

فَتَقُولُ : اخْتَرْتُ زَيْدًا مِنَ الرَّجَالِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَحْذِفَ (مِنْ) وَتَنْصَبَ الرَّجَالَ فَتَقُولُ :
 اخْتَرْتُ زَيْدًا الرَّجَالَ ، لِأَنَّ مَوْضِعَ الْحَذْفِ مُتَعَيَّنٌ وَهُوَ الرَّجَالَ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَمِمَّا ذَكَرَ اخْتِيَارَ الرَّجَالَ سَمَاهَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَاذُ (٥)

= انظره في الديوان : ٨٤/١ ، والكتاب : ٢٩/٣ ، والانصاف : ٣٩٥/١ ، وشرح
 الكافية الشافية : ٦٣٤/٢ ، والمعنى : ٥٢٦/٢ ، والاشموني : ٩٢/٢ - ٢٣٥ .

(١) تقدم في ص : ١٢٨

(٢) تقدم في ص : ١٢٩

(٣) الكتاب : ٢٩/٣ .

(٤) احترز المؤلف بقوله (بمعنى سَمَّى) عن (دَعَا) التي بمعنى (نَادَى) . قَالَ
 سَيَّبِيهِ : ٣٧/١ : (ودعوته زيداً ، إذا أردت دعوته التي تجرى مجرى سميته ، وإن
 عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً) .

(٥) من الأوّل للفرزدق ، مطلع قصيدة له في الفخر . والزعاذع : واحدتها (زعرع)
 وهي الريح الشديدة ، عنى بذلك الشتاء .

والشاهد في ديوانه : ٤١٨/١ ، وفيه (وخيرا) مكان (وجوداً) ، والكتاب : ٣٩/١ ،
 وشرح أبياته لابن السيرافي : ٤٢٤/١ ، والمقتضب : ٣٣٠/٤ ، ومحاسن العلماء : ١٩٣/١ ،
 والاصول : ٢١٥/١ ، وأمالى ابن السجزي : ٣٦٤/١ ، وعراب القرآن للنحاس :
 ٦٤٢/١ ، ونتائج الفكر : ٣٣١/١ ، والبسيط : ٣٠١/١ ، والهمع : ٢٦٤/٢ ، والخزانة : ٦٧٢/٣ .

أَيُّ : اخْتِيرَ مِنَ الرَّجَالِ ، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِي (اخْتِيرَ) يَحْوَدُ عَلَى (الَّذِي) وَهُوَ ضَمِيرٌ رَفَعٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَسَمَّ فَاعِلُهُ ، فَإِنْ قُلْتَ : اخْتَرْتُ الزَّيْدِينَ مِنَ الرَّجَالِ ، لَمْ يَجْزَأَنَّ تَحْدُفَ (مِنْ) لِأَنَّكَ إِنْ حَذَفْتَهَا فَقُلْتَ : اخْتَرْتُ الزَّيْدِينَ مِنَ الرَّجَالِ ، لَمْ يَدْرَ هَلْ أُرِدْتَ اخْتَرْتَ مِنَ الزَّيْدِينَ مِنَ الرَّجَالِ ، أَوْ اخْتَرْتَ الزَّيْدِينَ مِنَ الرَّجَالِ ؟ فَلَمْ يَتَمَيَّنْ إِنْ ذَاكَ مَوْضِعُ الْحَذْفِ ، لِأَنَّ كِلَا الْمَفْعُولَيْنِ يَصِحُّ دُخُولُ (مِنْ) التَّبَعِيضِيَّةِ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ ، مِنْ حَيْثُ كَانَا مُتَجَرِّعَيْنِ ، وَمَتَى كَانَ الْمَفْعُولَانِ هَكَذَا لَمْ يَكُنْ مَوْضِعُ الْحَذْفِ مُتَمَيَّنًا ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا لَا يَتَجَرَّأُ دُونَ الْآخَرِ ، جَازَ الْحَذْفُ مُطْلَقًا لِتَمَيَّنِ مَوْضِعِهِ ، وَهُوَ الْمُتَجَرَّعِيُّ مِنَ الْمَفْعُولَيْنِ نَهْوُ : اخْتَرْتُ زَيْدًا مِنَ الرَّجَالِ ، كَمَا

تقدم .

فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) . فَجَعَلَهُ سَبْعِينَ مِمَّا حَذَفَتْ مِنْهُ (مِنْ) كَالْبَيْتِ ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُ : (٢) وَاخْتَارَ مُوسَى مِنْ قَوْمِهِ سَبْعِينَ ، فَسَبْعِينَ هُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَ (قَوْمَهُ) هُوَ الثَّانِي ، وَانْتَصَبَ عَلَى اسْقَاطِ / (مِنْ) (٤٣ / ب) وَتَمَيَّنَ مَوْضِعُ الْحَذْفِ هُنَا لَيْسَ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ ، إِنْ يُمْكِنُ تَقْدِيرُ (مِنْ) مَعَ (سَبْعِينَ) دُونَ (قَوْمَهُ) وَلَكِنْ تَمَيَّنَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى الْمُنْقُولِ ، وَهُوَ أَنَّ الَّذِينَ حَضَرُوا الْمِيقَاتَ مَعَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ سَبْعُونَ رَجُلًا اخْتَارَهُمْ مِنْ قَوْمِهِ كُلِّهِمْ ، وَيُمْكِنُ فِي الْآيَةِ وَجْهَانِ أَخْرَانِ سَوِيٍّ مَا ذَكَرَ سَبْعِينَ .

أَحَدُهُمَا : أَنْ تُتَكَوَّنَ (اخْتَارَ) لَمْ يَذْكَرْ لَهَا فِي الْآيَةِ إِلَّا مَفْعُولٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ (قَوْمَهُ) وَلَيْسَ عَلَى اسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَ (سَبْعِينَ) بَدَلٌ (٣) مِنْ قَوْمِهِ ، بَدَلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ ، وَيَصِحُّ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ بَدَلٌ بِمَعْنَى مِنْ كُلِّ عَلَى حَذْفِ الضَّمِيرِ ، أَيُّ : سَبْعِينَ رَجُلًا مِنْهُمْ .

(١) مِنَ الْآيَةِ : (١٥٥) مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ . وَانظُرِ الْجَمْلَ : ٤٠ ، وَجَازَ الْقُرْآنَ

٢٢٩ / ١ ، وَالتَّبَيَانِ : ٥٩٧ / ١ ، وَالكَامِلَ لِلْمَبْرَدِ : ٣٥ / ١ .

(٢) الْكِتَابِ : ٣٧ / ١ .

(٣) ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ خُرُوفٍ فِي شَرْحِ الْجَمْلِ ج ٣٠ ، وَابْنُ بَزِيزَةَ فِي غَايَةِ الْأَمَلِ

ل : ١٠٣ ، وَابْنُ أَبِي الرَّيْبِ فِي الْبَسِيطِ : ٣٠١ .

والوجهُ الثاني : أن يكون (سبعمين) حالاً من (قومه) و (قومه) هو المفعولُ الأول ، وليس على اسقاطِ حرفِ الجرِّ كما تقدّم ، والمفعولُ الثاني الذي تصلُّ إليه (اختار) بمن محذوفٍ على كلا الوجهين ، والتقدير : واختار موسى قومه سبعمين رجلاً ممن آمن به من بني إسرائيل ، وقومه هنا على هذين الوجهين سوى بدل البعض من الكلِّ دخله مجازُ التخصيص ، لأنه إنما يراد به السبعون المختارون فقط ، وهو لا بعضُ قومه لا قومه كلهم ، والحقيقة في قومه هنا أن يراد به جميع من آمن به من بني إسرائيل ، وهو في قول سيبويه باقٍ على حقيقته لم يدخله مجاز ، وليس في قوله أيضاً حذفُ المفعولِ الثاني ، فلذلك اختار سيبويه ذلك الوجه على الوجهين المذكورين ، لقلّة الحذف فيه وسلامته من المجاز .

وبدل البعض من الكلِّ وإن قلنا لا مجاز فيه ففيه كثرة الحذف ، إن فيه مع حذف المفعولِ الثاني حذفُ الضمير من البدل ، وقول سيبويه ليس فيه إلا حذف (من) لا غير فهو أولى . على أن بدل البعض من الكلِّ غير خالص من المجاز ، إن المتكلم لم يقصد بالأول حقيقته وإنما قصد به الثاني الذي هو البعض ، ألا ترى أن سيبويه كيف جعل الثاني إذا علم مراد المتكلم من الأول توكيداً (١) ، وإلا فالثاني بيانٌ لمراده ، فهذا نصٌّ على المجاز .

ومثال (تخيرت) : تخيرت زيدا من الرجال ، ويجوز أن تحذف (من) وتنصب على ما تقدم في (اختار) لافرق بينهما ، قال الشاعر :

وبيضاء من نسج ابن داود نثرة
تغيرتها يوم اللقاء الملايساً (٢)

(١) انظر الكتاب : ١٥٠ / ١ - ١٥١ .

(٢) من الطويل لحسين بن سعيد بن ربيعة الضبي ، من أبيات له أوردها أبو

تمام في حماسته ، ومطلعها

لقد علم الحي المصبح أننا غداة لقينا بالشريف الأحامسا

بيضاء من نسج داود : هي الدرع النقية من الصدا ، ونسبها إلى داود لأنه

أول من اشتغل بعمل الدروع ، ونصب الملايس على المفعول ، لأن الفعل بمعد

حذف حرف الجر منه وصل إليه فنصبه .

أَيُّ : مِنَ الْمَلَابِيسِ ، فَحُذِفَ (مِنْ) وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ الْهَاءُ فِي (تَخْيِيرَتِهَا) .
وَمِثَالُ (أَمَرَ) : أَمَرْتُ زَيْدًا بِالْخَيْرِ ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَأْمُرْ
أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ) (١) ، وَبِجُوزِ حَذْفِ الْبَاءِ وَالنَّصْبِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :-

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَامَالٍ وَذَا نَشَبٍ (٢)

الْكَافُ فِي (أَمَرْتُكَ) هِيَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ، وَ (الْخَيْرُ) هُوَ الثَّانِي وَانْتَصَبَ عَلَى
اسْقَاطِ الْبَاءِ ، وَالْأَصْلُ : أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ ، وَقَدْ / اسْتَعْمَلَ الْأَصْلُ فِي قَوْلِهِ (مَا أَمَرْتُ بِهِ) (٤٤ / أ)
فَالثَّانِي هِيَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ وَالضَّمِيرُ فِي (بِهِ) هُوَ الثَّانِي ، تَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِالْبَاءِ .
وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ) (٣) ، إِنْ جَعَلْتَ (مَا) اسْمًا مَوْصُولًا بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي) كَانَ
(تُؤْمَرُ) مِنْ قَبِيلِ (أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ) لِأَنَّهُ يَكُونُ عَلَى حَذْفِ الضَّمِيرِ ، وَلَمْ يَحْذَفِ الضَّمِيرُ

= (نَشْرَةٌ) : الدَّرْعُ النَّشْرَةُ هِيَ السَّلِيسَةُ الطَّبِيسُ ، وَقِيلَ : الْوَاسِعَةُ . وَإِنَّمَا جَرَّ
(نَشْرَةٌ) لِأَنَّهَا صِفَةٌ لِبَيْضَاءِ الْمَجْرُورَةِ بِالْمَعْطُوفِ عَلَى (بِمَطَرِدِ) فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ
وَبُرُوءِ (فَخْمَةٌ) مَكَانَ (نَشْرَةٌ) .

انظُرِ الشَّاهِدَ فِي : التَّبَصُّرَةُ : ١ / ١١١ ، وَالْحَمَاسَةُ لِابْنِ تَمَامٍ : ١ / ٢٩٤ ،

وَشَرَحَهَا لِلْمَرْزُوقِيِّ : ١ / ٢٩٤ .

(١) مِنَ الْآيَةِ : (١٣٢) مِنْ سُورَةِ طه .

(٢) مِنَ الْبَسِيطِ ، وَاخْتَلَفَ فِي قَائِلِهِ فَتَسْبِيهِ سَيُويهِ الِى عَمْرٍو بْنِ مُحَمَّدٍ يَكْرِبُ ، وَعِزَّاهُ

غَيْرِهِ إِلَى خَفَافِ بْنِ نَدْبَةَ ، وَقِيلَ : لِلْعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ ، وَلِزُرْعَةَ بْنِ سَائِبٍ ،

وَقِيلَ : لِأَعْمَى طَرُودٍ .

النَّشْبُ : الْمَالُ الثَّابِتُ كَالضِّيَاعِ وَنَحْوِهَا ، وَقِيلَ : النَّشْبُ جَمِيعُ الْمَالِ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ : ١ / ٣٧ ، وَشَرَحَ أُبَيَّاتَهُ لِابْنِ السِّيْرَانِيِّ : ١ / ٢٥٠ ،

وَالْمُقْتَضِبُ : ٢ / ٣٦ ، ٨٣ ، ٣٢٠ ، وَالْمَحْتَسِبُ : ١ / ٥١ ، ٢٧٢ ، وَأَمَّا الِى

ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ١ / ٣٦٥ ، وَالْمَقْدَمَةُ الْمَحْسَبَةُ : ١ / ٣٦١ ، وَالْحَلَلُ : ٣٤ ،

وَشَرَحَ الْمَفْعُولُ : ٢ / ٤٤ ، ٥٠ / ٨ ، وَالْبَسِيطُ : ٣٠٤ ، وَالْمَغْنَى : ٢ / ٤١٥ ،

٧٣٦ ، وَالْمَزْهَرُ : ٢ / ٤٥٧ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٩٤) مِنْ سُورَةِ الْحَبَرِ .

هَتَّى كَانَ مُتَّصِلًا بِالْفِعْلِ ، وَالتَّقْدِيرُ : فَاصِدَعٌ بِالذِّي تَوَمَّرَهُ ، وَكَانَ الْأَصْلُ : تَوَمَّرَ
 (١) ، فَحُذِفَتِ الْبَاءُ وَاتَّصَلَ الضَّمِيرُ بِالْفِعْلِ فَحُذِفَ ، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ ضَمِيرُ الْخُطَّابِ
 الْمُسْتَتَرِّ فِي (تَوَمَّرَ) .

وَإِنْ جَعَلْتَ (مَا) حَرْفًا مُوَصَّوْلًا كَانَتْ مُصَدَّرِيَّةً وَلَمْ تَحْتَجْ إِلَى ضَمِيرٍ ، وَالتَّقْدِيرُ :
 فَاصِدَعٌ بِالْأَمْرِ .

وَمِثْلُ هَذِهِ الْآيَةِ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى : (أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ) (٢) . يَتَصَوَّرُ فِي (مَا)
 أَيْضًا الْوَجْهَانِ الْمَذْكُورَانِ . وَهَذَا الَّذِي ذُكِرَ فِي (أَمْرٍ) مِنْ جِهَازِ حَذْفِ الْبَاءِ إِنَّمَا
 هُوَ بِشَرْطِ الْأَلَّا تَدْخُلَ عَلَى اسْمِ عَيْنٍ ، فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ لَمْ يَجُزْ حَذْفُهَا نَحْوُ : أَمَرْتُ
 زَيْدًا بِعَمْرٍو أَنْ يَكْرِهَهُ ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْبَاءِ هُنَا .

وَمِثَالُ (اسْتَغْفِرُ) : اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ مِنْ ذَنْبِي ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ ، وَيَجُوزُ حَذْفُ
 (مِنْ) وَالنَّصْبُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :-

اسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مَحْصِيهِ رَبِّ الْحَبَابِ إِلَيْهِ (الْوَجْهَ) (٣) وَالْفِعْلُ (٤)

أَصْلُهُ : اسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ ذَنْبِي ، فَحُذِفَتْ (مِنْ) وَانْتَصَبَ الْأِسْمُ .

وَمِثَالُ (سَمِيَ) : سَمِيَتْ وَلَدِي بِزَيْدٍ ، وَيَجُوزُ أَيْضًا حَذْفُ الْبَاءِ وَالنَّصْبُ كَقَوْلِ

الشَّاعِرِ :

(١) انظر البسيط : ٣٠٥ ، وعراب القرآن للنحاس : ٢٠٤ / ٢ .

(٢) من الآية : (١٠٢) من سورة الصافات . وانظر البسيط : ٤ ، ٣ .

(٣) كلمة (الوجه) ساقطة من الأصل .

(٤) من البسيط ، وهو من شواهد الكتاب التي لا يعرف قائلها .

والشاهد في : الكتاب : ٣٧ / ١ ، وشرحه للسيرافي : ٢٨٢ / ١ ، والمقتضب :

٢ / ٢١٢ ، ٤ / ١٣١ ، ومعاني القرآن : ١ / ٢٢٣ ، والتبصرة : ١ / ١١١ ،

وشرح المفصل : ٧ / ٦٣ ، ٨ / ٥١ ، وأمالى المرتضى : ٣ / ٤٧ ، والتصريح :

١ / ٣٩٤ ، والخزانة : ١ / ٤٨٦ . وقد ذكر أن استغفر يمكن استكون

متعريفه للمفعول بدون حرف الجر لتضمن معنى (استغفرت)

وسميت كعياً بشر العظام وكان أبوك يسمى الجمل (١)
 الأصل : وسميت بكعب ، فحذف الباء ونصب الاسم ، والمفعول الأول التاء في
 (سميت) لأنه لما لم يسم فاعله . وكذلك أيضاً قوله آخر البيت : (يسمى الجمل)
 الأصل : يسمى بالجمل فحذف الباء وانتصب الاسم لكنه سكنه للقافية ، لأن القوافي
 مقيدة غير مألوفة ، والمفعول الأول ضمير مستتر في (يسمى) يعود على الأب . ومثله
 أيضاً قوله :

أنا الذي سميتني أمي حيدرة
 أضرب بالسيف رقاب الكفرة (٢)

أي : سميتني أمي بحيدرة ، فحذف الباء ، والياء في (سميتني) هي المفعول
 الأول .

ومثال (كني) : كنيته ولدي بأبي عبد الله ، هذا هو الأصل ، ويجوز حذف
 الباء والنصب كقول الشاعر :

وما صفراء تكني أم عمرو
 كان سويقتيها منجلان (٣)

أي : تكني بأم عمرو ، والمفعول الأول ضمير مستتر في (تكني) يعود على صفراء .

(١) من المقارب للأخطل يهجو كعب بن جحيل الشاعر التغلبي ، وينسب أيضاً
 لجبرير .

والشاهد في المقتضب : ٣٥٠ / ٤ ، والمعقد الفريد : ٣٦٠ / ٣ ، والاقتضاب :
 ٤٥ ، ١٢٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٠٥ / ١ ، والخزانة : ٢٢٠ / ١ ،
 ٤٥٨ ، ودبيوان جبرير : ٤٨٦ .

(٢) هذا رجز قاله علي بن أبي طالب رضي الله عنه في يوم خيبر ، وكان يبارز يهوديا
 اسمه (مريحب) قال رجزاً يتحدث فيه عن قوته ، فرد عليه عليُّ بهذا الرجز .
 ويروى : سمّنت بكسر النون وحذف الياء اكتفاء بالكسرة الدالة عليها .

انظر الاقتضاب : ٣١٥ ، وشرح الكافية للرضي : ٤٣ / ٢ .

(٣) من الوافر لحمام الراوية وقيل : لأبي عطاء السندی . ويروى : (أم عوف) مكان
 (أم عمرو) و (رجيلتيها) مكان (سويقتيها) . وأم عمرو كنية الجرادة وهي
 التي أرادها بقوله (صفراء) .

وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور : ٣٠٥ / ١ ، والحلل : ١٤٨ ، واللسان
 (صفر - عوف) والتاج (عوف) ، والأغانى : ٣٣١ / ١٢ ، والمحکم : ٢٦٩ / ٢ .

وَمِثَالُ (دَعَا) بِمَعْنَى (سَمَّى) : دَعَوْتُ وَلَدِي بِزَيْدٍ ، وَيَجُوزُ حَذْفُ الْبَاءِ وَالنَّصْبُ كَقَوْلِهِ :

دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو ، وَلَمْ أَكُنْ أَخَاهَا ، وَلَمْ أَرْضَحْ لَهَا بِلَبَانِ (١)
أَنْ : سَمَّيْتَنِي بِأَخِيهَا ، وَالْيَاءُ فِي (دَعَتْنِي) هِيَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ .

وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ حَرَفِ الْجَرِّ وَوَصُولِ الْفِعْلِ بِنَفْسِهِ فِي غَيْرِ / هَذَا بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ ، وَهَذَا (٤٤ / ب)
(أَنْ) وَ (أَنْ) ، وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ السَّبْعَةُ الْمَحْصُورَةُ إِلَّا حَيْثُ سُمِّحَ ، كَقَوْلِهِمْ : رَحِبْتُمْ
الطَّاعَةَ ، الْأَصْلُ : (رَحِبْتُمْ لَكُمْ) كَمَا تَقَدَّمَ (٢) . أَوْ فِي ضَرُورَةٍ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ .
آلِيَتْ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسِ (٣)

الْأَصْلُ عِنْدَ سَيُويهِ : آلِيَتْ عَلَيَّ حَبُّ الْعِرَاقِ ، فَحَذْفُ (عَلَيَّ) وَنَصْبُ الْاسْمِ ضَرُورَةٌ
وَخَالَفَهُ الْمَجْرَدُ فَجَعَلَ (حَبُّ الْعِرَاقِ) عَلَيَّ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ فِعْلِ يَفْسِّرُهُ قَوْلُهُ
(أَطْعَمَهُ) مِنْ بَابِ الْإِشْتِفَالِ ، وَالتَّقْدِيرُ : آلِيَتْ لَا أَطْعَمُ حَبُّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ (٤) ،
وَ (لَا) فِي الْبَيْتِ مَحذُوفَةٌ عَلَى كَلَا الْقَوْلَيْنِ كَمَا حُذِفَتْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (تَا لِلَّهِ
تَفْتَرًا) (٥) أَيْ : لَا تَفْتَرًا ، وَمِثْلُهُ أَيْضًا فِي حَرْفِ الْجَرِّ قَوْلُ الْآخَرِ :

(١) مِنْ الطَّوِيلِ ، لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ مِنْ كَلِمَةٍ لَهُ يَشْبِهُ فِيهَا بِامْرَأَةٍ مَرَّوَانَ
ابْنَ الْحَكَمِ .

وَالشَّاهِدُ فِي : الْعَقْدِ الْفَرِيدِ : ٣٢٤ / ٤ ، وَالْمُسْتَقْصَى : ٩٣ / ٢ ، وَالْمَقْرَبِ
١٢١ / ١ ، وَشَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٠٦ / ١ ، وَالشَّدِيدِ : ٣٧٥ .

(٢) انظُرْ مَا تَقَدَّمَ فِي ص : ١٧٣ .

(٣) مِنَ الْبَسِيطِ ، وَهُوَ لِلْمُتَلَمِّسِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الْمَسِيحِ . آلِيَتْ : خَلَفَتْ بِالضَّمِّ يَخْبِرُ
عَنْ نَفْسِهِ ، وَالْفَتْحُ يَخَاطَبُ مَلِكَ الْهَيْرَةِ .

وَالشَّاهِدُ فِي : دِيوانِهِ : ٩٥ ، وَالْكِتَابِ : ٣٨ / ١ ، وَشَرْحِهِ لِلْسِّيْرَانِ فِي :
٢٨٣ / ١ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٣٦٥ / ١ ، وَالْأَصُولِ : ٢١٤ / ١ ، وَالتَّصْرِيحِ
٣١٢ / ١ ، وَالْأَشْمُونِيِّ : ٩٠ / ٢ ، وَمَعْجَمِ الشَّوَاهِدِ : ١٩٧ .

(٤) انظُرْ الْإِتِّصَالَاتِ لَابْنِ وِلَّادٍ : ل / ٩ ، وَالْأَصُولِ لِابْنِ السَّرَّاجِ : ٢٥١ / ١ .

(٥) مِنَ الْآيَةِ : (٨٥) مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ .

تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعْرَبُوا كَلَامَكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامٌ (١)

أى : تَمْرُونَ عَلَى الدِّيَارِ ، فَحَذَفَ (عَلَى) وَنَصَبَ الْأَسْمَ ضَرْوَةً ، هَذَا مَذْهَبُ أَكْثَرِ النَّحْوِيِّينَ ، وَذَهَبَ عَلَى بْنِ سَلِيمَانَ وَهُوَ الْأَخْفَشُ الْأَصْفَرُ (٢) إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ قِيَاسًا حَذْفَ حَرْفِ الْعَجْرِ وَوَصُولِ الْفِعْلِ بِنَفْسِهِ فِي غَيْرِ الْمَوْضِعَيْنِ الْمُتَقَدِّمِينَ ، بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ : تَعْيِينُ الْحَذْفِ ، وَتَعْيِينُ مَوْضِعِهِ ، وَتَعْيِينُ الْمَحذُوفِ ، فَأَجَازَ أَنْ يُقَالَ : بَرِيْتُ الْقَلَمَ السَّكِينِ (٣) ، وَالْأَصْلُ بِالسَّكِينِ ، فَحَذَفَ الْبَاءَ لَوْجُودِ الشَّرْطِ الثَّلَاثَةِ ، فَإِنْ فُقِدَ وَاحِدٌ مِنْهَا امْتَنَعَ الْحَذْفُ .

وَمِثَالٌ مَا فُقِدَ فِيهِ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ : عَرَفْتَهُ بَزِيدٍ ، تَرِيدُ : جَعَلْتَهُ تَعْرِفَ بَزِيدٍ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَحذفَ الْبَاءَ هُنَا لِأَنَّكَ إِنْ حَذَفْتَهَا فَقُلْتَ : عَرَفْتَهُ زَيْدًا ، أَمْكَنَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى : جَعَلْتَهُ تَعْرِفَ زَيْدًا ، وَتَكُونُ (عَرَفَ) إِذَا ذَاكَ هِيَ الَّتِي تَتَمَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ بِنَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ ، فَلَمَّا كَانَ الْمَعْنَى يَلْتَبَسُ امْتِنَعَ الْحَذْفُ ، وَكَذَلِكَ :

(١) مِنَ الرَّافِعِ ، وَهُوَ لَجْرِيرٍ مِنْ قَصِيدَتِهِ الَّتِي مَدَّهَا :

مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بَدَى طَلْحٌ سَقَيْتَ الْغَيْثَ أَيْتَهَا الْخِيَامُ

تَعْرَبُوا : يُقَالُ : عَاجَ فُلَانٌ بِالْمَكَانِ يَمُوجُ عَوْبًا وَمَعَابِجًا إِذَا قَامَ بِهِ أَوْ عَنِ عَلَيْهِ وَرَوَايَةُ الدِّيَوَانِ : أَتَمَضُونَ الرِّسُومَ وَلَا تُحَيَّا كَلَامَكُمْ

قَالَ النَّحَّاسُ : سَمِعْتُ عَلَى بْنَ سَلِيمَانَ الْأَخْفَشَ يَقُولُ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْمُبَرَّدُ قَالَ حَدَّثَنِي عِمَارَةُ بْنُ بِلَالٍ بْنِ جَرِيرٍ قَالَ : إِنَّمَا قَالَ جَدِّي : مَرَّرْتُمُ بِالْدِّيَارِ وَلَمْ تَعْرَبُوا * وَعَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةُ فَلَا شَاهِدَ فِي الْبَيْتِ .

وَالشَّاهِدُ فِي الدِّيَوَانِ : ٤١٦ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٨ / ٨ ، ١٠٣ / ١٠٣ ، وَالْمَقْرَبُ : ١ / ١١٥ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١ / ٣٠٦ ، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ : ١ / ٥٣٨ ، وَالْمَعْنَى : ١ / ١٢٠ ، ٢ / ٤٧٣ ، وَالْمِهْمَعُ : ٥ / ٢٠ ، وَالغُرَانَةُ : ٣ / ٦٧١ .

(٢) هُوَ عَلَى بْنُ سَلِيمَانَ بْنِ الْفَضْلِ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ الصَّغِيرُ ، سَمِعَ مِنَ الْمُبَرَّدِ وَشَعَلْبِ وَغَيْرِهِمَا ، وَرَوَى عَنْهُ عَلَى بْنُ هَارُونَ الْمَرْسِيُّ . بَرَعَ فِي النَّحْوِ وَاللُّغَةِ وَالْأَغْبَارِ

تَوَفَّى بِبَيْخَدَادَ سَنَةَ ٣١٥ هـ . أَبْنَاءُ الرَّوَاةِ : ٢ / ٢٧٦ - ٢٧٨ ، وَالْفَهْرَسْتُ : ١٢٣ .

(٣) وَوَأَفَقَهُ فِي ذَلِكَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ . انظُرْ شَرْحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١ / ٣٠٧ ، وَالْمِهْمَعُ :

١٨٥ ، وَهَاشِيَةُ الصَّبَانَ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ : ٢ / ٩١ ، وَابْنُ الطَّرَاوَةِ النَّحْوِيُّ : ٩٠ .

سَلَّمَتْ عَلَى زَيْدٍ ، لا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فِيهِ سَلَّمْتُ زَيْدًا ، لِأَنَّهُ يَلْتَبِسُ بِأَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : نَجَّيْتُ زَيْدًا ، مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ .

ومثال ما فُقد منه الشرط الثاني : شهرت زيدا بأبي عبد الله ، فلا يجوز أن تحذف الباء هنا ، لأنك لو قلت : شهرت زيدا أبا عبد الله ، لم يدر هل حذف الباء من (أبا عبد الله) ، أو من زيدا ؟ إذ يمكن أن يكون المعنى : شهرت بزيدا أبا عبد الله ، أي : شهرته بهذا الاسم ، فلم يتعين إن ذاك موضع الحذف فامتنع .
ومثال ما فُقد فيه الشرط الثالث : رغبت في الأمر ، لا يجوز حذف (في) هنا ، لأنك إن قلت : رغبت الأمر ، لم يدر هل أردت رغبت في الأمر إذا أردته وحرصت عليه ، أو رغبت عن الأمر إذا تركته ، فلم يتعين الحذف فامتنع حذفه لأجل اللبس ، وبمهور النحويين كما تقدم على منع الحذف فيما عدا الموضعيين المتقدمين وإن وجدت الشروط الثلاثة .

المسألة الثانية : / في دخول حرف الجر على كل مفعول يتعدى إليه فعله (٤٥ / أ)

بنفسه ولا يجوز ذلك قياساً إلا بثلاثة شروط :

أحدهما : أن يكون حرف الجر اللام دون غيرها .

والثاني : أن يكون ذلك المفعول متقدماً على فعله .

والثالث : أن يكون الفعل متعدياً إلى واحدٍ خاصة ، واللام إن ذاك زائدة

تقوية للفعل من حيث ضعفه بتقدم مفعوله عليه (٢) ، ومثاله قوله تعالى : (إِنْ كُنْتُمْ

لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ) فاللام زائدة و (الرؤيا) مفعول (تعبرون) تقدم عليه .

وقد اجتمعت في الآية الشروط الثلاثة . ولا تجوز زيادة حرف الجر فيما ذكر مع

فقد شيء من تلك الشروط ، إلا حيث سمح بقوله تعالى : (رَدِّفْ لَكُمْ) (٤)

(١) في الأصل : (على زيداً) وهو خطأ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٠٨ .

(٣) من الآية : (٤٣) من سورة يوسف .

(٤) من الآية : (٧٢) من سورة النمل . وهي : (قل عسى أن يكون ردف لكم بعض

الذي تستصجلون) .

الأصل : رَدِفَكُمُ (١) ، أَي : تَبِعَكُمُ ، فزِيدت اللَّامُ في المفعولِ مع تأخُّره عن الفِعلِ ،
وكانَ الفِعلُ ضَمَّنَ معنَى (قَرَّبَ) ، أَي : قَرَّبَ لَكُمُ ، أو في ضرورةِ كقولِ الشَّاعرِ :-

فَلَمَّا أَنْ تَوَافَقْنَا قَلِيلًا أَنْخَنَّا لِلْكَلاَكِلِ فَارْتَمِينَا (٢)

أَي : أَنْخَنَّا الْكَلاَكِلَ ، وَزَادَ اللَّامُ في المفعولِ الذي هُوَ الْكَلاَكِلُ مع تأخُّره . وكقولِ

الآخر :

كُنَّ الْحَرَائِرُ لَرِيَّاتٍ أَحْمِرَةٍ سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ (٣)

أَي : لَا يَقْرَأَنَّ السُّورَ ، وَزَادَ الْبَاءُ ، وَلَا يَقَالُ : لَزِيدٍ أُعْطِيَتْ دِرْهَمًا ، بِزِيَادَةِ

اللَّامِ في زَيْدٍ الذي هُوَ المفعولُ الأوَّلُ لأُعْطِيَتْ ، لِأَنَّ (أُعْطِيَتْ) مُتَعَدِّيَةٌ إِلَى

اثنين .

(١) البيان لابن الأنباري : ٢٢٧/٢ ، والبحر المحيط : ٢٥٠/٧ .

(٢) من الوافر لعبد الشارق بن عبد العزى الجهني (جاهلي) .

يريد أنه بعد المطاردة نزلوا وأناخوا الصدور فتناضلوا مع أعدائهم .

والشاهد في : الحماسة لأبي تمام : ٢٤٦/١ ، وشرحها للمرزوقي : ٢٤٨/١ ،

والمقرب : ١١٥/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٠٨/١ ، ومعجم

الشواهد : ٣٨٤ .

(٣) من البسيط ، وورد هذا الشاهد في شعرين أحدهما للراعي النميري والآخر

للقتال الكلابي . ويرون : ولا ريات أحمره . ويريد بريات الأخمرة النساء ،

والغمار هو ما تستر به المرأة رأسها . والمحاجر من الوجه حيث يقع عليه

النقاب وما بدأ من النقاب أيضا . سود : صفة لريات ، وجملة لا يقرآن صفة

ثانية ، يقول : لسن باماء ذوات عمر ولا يتلون القرآن .

وهو من شواهد : المقتضب : ٢٤٤/٣ ، والمرتبيل : ٣٢٠ ، وشرح الجمل

لابن عصفور : ٣٠٨/١ ، والمغني : ٢٩/١ ، ١٠٩ ، والخزانة : ٦٦٣/٣ ،

وديان الراعي : ٨٧ ، وديوان القتال : ٥٣ ، والجمهرة : ٤١٤/٣ ، والصاح

واللسان والتاج (سور) .

وهذه الشروط الثلاثة إنما تشترط في الفعل ، وأما الصفة فيزاد حرف الجر في مفعولها بشرط أن يكون ذلك الحرف اللام لا غير ، ولا يشترط سوى هذا فتقول : هذا ضارب لزيد ، وهذا معطوف لزيدٍ برهما ، والأصل : ضاربٌ زيداً ومعطوفٌ زيداً . وقال الله تعالى : (فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ) (١) . أي : فَعَالٌ ما يريد ، و (ما) مفعول (فَعَالٌ) زيدت فيه اللام .

المسألة الثالثة : في تعدّي الفعل إلى الاسم ظاهراً ومضمراً .

ولا يجوز أن يتعدّى الفعل إلى اسمٍ ظاهرٍ وإلى ضميره معاً ، لا بنفسه ولا بحرف جرٍّ ، وكذلك الصفة على حكم الفعل في هذا ، فلا يقال : زيداً ضربته ، على أن يكون زيداً منصوباً بضربت المتأخر ، لأنه قد تعدّى إلى الهاء التي هي ضمير زيد ، وكذلك لا يجوز : زيداً أنا ضاربه ، على أن يكون (زيداً) منصوباً بضاربٍ من قولك (أنا ضاربه) وكذلك : لزيدٍ ضربته ، والمنع إنما هو على أن تكون (الهاء) عائدةً على زيدي ، فإن جعلتها عائدةً على المصدر المفهوم من الفعل أو الصفة جاز ذلك كله ، وعلى هذا يحمل قول الشاعر :-

هَذَا سَرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرَّشَاءِ إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ (٢)
فَالْقُرْآنُ مَفْعُولٌ (يَدْرُسُ) زَيْدٌ فِيهِ اللَّامُ لِتَقْدِيمِهِ عَلَيْهِ ، وَالْهَاءُ فِي (يَدْرُسُهُ)

(١) من الآية : (١٠٧) من سورة هود .

(٢) من البسيط وهو مجهول القائل . سراقَةٌ رجلٌ من القراء نسب إليه الرياء وقبول الرشاء ، وحرصه عليها حرص الذئب على فريسته .

وهو من شواهد الكتاب : ٦٧/٣ ، والمقرب : ١١٥/١ ، وهواشي المفضل ١٠٥ ، واللامات للمهروي : ٥٢ ، وأمالى ابن السجري : ٣٣٩/١ ، والخزانة : ٢٢٧/١ ، ٢٨٣/٢ ، ٥٧٢/٣ - ٦٤٩ ، ١٧٠/٤ ، والمغنى : ٢٨١/١ ، ويروى عجزه فيه :

يقطع الليل تسبيحاً وقرآناً

تعود على الدرس المفهوم من يدرس ، كأنه قال : للقرآن يدرس الدرس ، فغلى
 هذا يجوز ما تقدم / من نحو : زيدا ضربته ، أى : زيدا ضربت الضرب . وعود (٤٥ / ب)
 الضمير على المصدر المفهوم من الفعل أو من الصفة قد جاء فى فصيح كلام العرب ،
 قال الله تعالى : (اعدلوا هو أقرب للتقوى) (١) . (هو) يعود على العدل المفهوم
 من (اعدلوا) أى : عدلكم أقرب للتقوى ، وقال سبحانه : (ولا يحسن الذين
 يخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم) (٢) (هو) يعود على البخل المفهوم
 من (يخلون) وعلى هذا أيضا حمل بعضهم قوله تعالى : (واستعينوا بالصبر
 والصلاة وانها لكبيرة) (٣) ، أى : وان هذه الاستعانة لكبيرة ، فأعاد الهاء من (انها)
 على الاستعانة المفهومة من (استعينوا) . وقد أعادها قوم على الصلاة (٤) . ومن ذلك
 أيضا قول العرب : (من كذب كان شرأ له) ، أى : كان الكذب (٥) ، فاسم (كان)
 ضمير مستتر يعود على الكذب المفهوم من (كذب) . ومثاله فى الصفة قول الشاعر :
 إذا نهى السفية جرى إليه
 وخالف ، والسفيه الى خلاف (٦)

(١) من الآية : (٨) من سورة المائدة .

(٢) من الآية : (١٨٠) من سورة آل عمران .

(٣) من الآية : (٤٥) من سورة البقرة .

(٤) قال مكى فى مشكل اعراب القرآن : ٤٤ / ١ ، والهاء فى قوله (وانها لكبيرة)

تعود على الذميمة ، وقيل : تعود على الاستعانة ، وقيل : بل تعود على

الصلاة ، وهذا أبين الأقوال لقربها منها) .

(٥) انظر الكتاب : ٣٩١ / ٢ ، والانصاف : ١٤٠ / ١ .

(٦) من الوافر ، ولم أقف له على نسبة . السفية : وصف من السفه وهو الطيش

والحمق ورقة العقل .

والشاهد فى : معانى القرآن : ٢٤٩ / ١ ، والانصاف : ١٤٠ / ١ ، والخصائص

٣ / ٤٩ ، والمحتسب : ١٧٠ / ١ ، والخزانة : ٣٨٢ / ٢ - ٣٨٣ .

ويروى : (اذا زجر) مكان (اذا نهى) .

أَيُّ : جَرَى إِلَى السَّفْهِ ، فَأَعَادَ الْمَهَاءَ مِنْ (إِلَيْهِ) عَلَى السَّفْهِ الْمَفْهُومِ مِنَ السَّفْهِ .

المسألة الرابعة : فِي اتِّحَادِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي الْمَعْنَى .

وَلَا يُمْنَعُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُؤَدَى إِلَى أَحَدٍ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ :

الأول : تَعَدَّى فِعْلُ الْمَضْمَرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى ظَاهِرِهِ ، فَلَا يَجُوزُ : هِنْدًا ضَرَبْتُ ،

تَعْنَى : ضَرَبْتُ نَفْسَهَا ، لِأَنَّ (ضَرَبْتُ) فَاعِلَةٌ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ يَحُودُ عَلَى الْمَفْعُولِ الَّذِي

هُوَ (هِنْدٌ) .

والثاني : تَعَدَّى فِعْلُ الْمَضْمَرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى مَضْمَرِهِ الْمُتَّصِلِ ، فَلَا يَجُوزُ : (ضَرَبْتَنِي)

تَعْنَى : ضَرَبْتُ نَفْسِي ، وَلَا (ضَرَبْتَكِ) تَعْنَى : ضَرَبْتُ نَفْسَكَ ، وَلَا (زَيْدٌ ضَرَبَهُ)

تَعْنَى : ضَرَبَ نَفْسَهُ ، لِأَنَّ الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ ضَمِيرَانِ مُتَّصِلَانِ يَقَعَانِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ .

والثالث : تَعَدَّى فِعْلُ الظَّاهِرِ إِلَى مَضْمَرِهِ الْمُتَّصِلِ ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ

ظَاهِرًا وَالْمَفْعُولَ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ بِالْفِعْلِ يَحُودُ عَلَى الْفَاعِلِ ، فَلَا يَجُوزُ : ضَرَبَهُ زَيْدٌ ،

تَعْنَى : ضَرَبَ نَفْسَهُ ، وَالْأَوَّلُ مَنْعٌ مَدْلِقًا فِي جَمِيعِ الْأَبْوَابِ ، وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ يَمْنَعَانِ

إِلَّا فِي بَابِ (ظَنَنْتُ) وَفِي (فَقَدَ ، وَعَدِمَ) فَتَقُولُ فِي الثَّانِي : ظَنَنْتَنِي قَائِمًا ، أَيُّ :

ظَنَنْتُ نَفْسِي قَائِمًا . وَكَذَلِكَ : ظَنَنْتَكَ قَائِمًا ، وَزَيْدٌ ظَنَنَهُ قَائِمًا ، قَالَ تَهَالِي :

(أَنْ رَأَاهُ اسْتَفْنَى) (١) أَيُّ : أَنْ رَأَى نَفْسَهُ مُسْتَعْنِيًا ، وَ(رَأَى) هَذِهِ بِمَعْنَى (عَلِمَ)

مِنْ بَابِ (ظَنَنْتُ) وَمَفْعُولُهُمَا الْأَوَّلُ الْمَهَاءُ فِي (رَأَاهُ) وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ ،

وَكَلاهُمَا يَحُودُ عَلَى الْإِنْسَانِ ، وَقَوْلُهُ (اسْتَفْنَى) فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، وَكَذَلِكَ

تَقُولُ : عَدِمْتَنِي ، وَفَقَدْتَنِي ، قَالَ الشَّاعِرُ :-

لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَبَتَيْنِ عَدِمْتَنِي وَعَمَا الْأَقْيَمْنِيهِمَا / مَتَزَهَجٌ (٢)

(١ / ٤٦)

(١) الآيَةُ : (٧) مِنْ سُورَةِ الْعَلِقِ . وَانظُرْ مُشْكَلَ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ : ٤٨٥ / ٢ .

(٢) مِنَ الطَّوِيلِ مِنْ قَصِيدَةِ لَجْرَانَ الْعَمُودِ ، وَمَعْنَى الْبَيْتِ : لَقَدْ كَانَ لِي مَتَزَهَجٌ

عَنِ الْجَمْعِ بَيْنِ ضَرَبَتَيْنِ بِأَنْ لَا أَتَزُوجُ ثَنَتَيْنِ لَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ مَا سَيَكُونُ لِي مِنَ الشَّقَاءِ

وَمَا يِنَالُنِي مِنَ التَّعَبِ ، وَلَوْ فَطَنْتَ لَمَا يَنْتَظِرُنِي مِنْ شَرِّهِمَا وَأَزَاهِمَا .

أى : عَدِمَتْ نَفْسِي . وتقول في الثالث : ظَنَّ زَيْدٌ قَائِمًا ، أَيْ : ظَنَّ نَفْسَهُ ، وَعَدِمَهُ زَيْدٌ ، وَفَقَدَهُ زَيْدٌ ، أَيْ : عَدِمَ نَفْسَهُ ، وَفَقَدَ نَفْسَهُ . وَإِنْ لَمْ يُوَدَّ اتِّحَادَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي الْمَعْنَى إِلَى وَاحِدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ حَيْثُ ذَكَرْنَا امْتِنَاعَهَا ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ نَحْوُ : مَا ضَرَبْتُ إِلَّا أَيْكَ ، وَمَا ضَرَبَ هِنْدٌ إِلَّا هِيَ ، وَمَا ضَرَبْتُ هِنْدٌ إِلَّا أَيَّامًا .

المسألة الخامسة : في حذف المفعول الواحد أو الاثنين فما زاد .

والحذف على قسمين : اختصار وهو الحذف لدلالة مع ارادة المحذوف ، (١) واقتصار وهو الحذف لغير دليل مع ارادة المحذوف .

فأما حذف الاختصار فجائز في جميع المفعولات من جميع الأبواب . كقوله تعالى : (إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ) (٢) . الأصل : إِنْ يَشَأْ أَنْ يُسْكِنَ الرِّيحَ يُسْكِنَهَا ، (وَأَنْ) مع صلتها مفعول (يَشَأْ) ، فحذف لدلالة قوله (يُسْكِنُ الرِّيحَ) عليه ، وكذلك قوله سبحانه : (وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ) (٣) أَيْ : وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَنْ يَنْتَصِرَ مِنْهُمْ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ ، فحذف مفعول (يَشَاءُ) وهو (أَنْ) مع صلتها لدلالة قوله (لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ) عليه ، وقوله تعالى : (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْغُلُونَ بِمَا أَنَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ) (٤) ، إِذَا جَعَلْنَا (الَّذِينَ) مع صلتها فاعل (يَحْسَبَنَّ) على قراءة الياء ، فمفعوله

= والشاهد فيه (عدمتني) حيث جاء في اتحاد الفاعل والمفعول وهما ضميران متصلان . قال الفراء : فهو جائز وإن كان قليلا .

وانظر الشاهد في ديوانه : ٤٠ ، ومعاني القرآن : ١٠٦/٢ ، وشرح المفصل : ٨٨/٧ ، وشرح الكافية الشافية : ٥٦٥/٢ ، والمساعد : ٣٧٣/١ .

(١) في الأصل : (وهو اقتصار) باقحام (هو) .

(٢) من الآية : (٣٣) من سورة الشورى . والرياح بالجمع قراءة نافع وأبي جعفر . الاتحاف : ٣٨٣ .

(٣) من الآية : (٤) من سورة محمد .

(٤) من الآية : (١٨٠) من سورة آل عمران . وقراءة الياء هي قراءة غير حمزة ، فحمزة قرأ بالتاء . النشر : ٢٣٦/٢ ، وجمعة القراءات : ١٨٤ ، والاتحاف : ١٨٢ ،

والبحر المحيط : ١٢٨/٣ .

الأول محذوف لدلالة (يَخْلُونَ) عليه ، أي : بَخْلَهُمْ هو خَيْرًا لَهُمْ ، و (خَيْرًا) هو المفعول الثاني ، و (هُوَ) فصلٌ ، و إن جعلنا فاعل (يَحْسَبَنَّ) ضميرًا مستتيرًا ، فالذيان هو المفعول الأول على حذف مضاف ، أي : ولا يحسبن حاسبًا أو واحدًا بخل الذين ، و (خَيْرًا) هو المفعول الثاني ، وقد يسوغ أيضًا أن يكون الضمير في (يَحْسَبَنَّ) للنبي صلى الله عليه وسلم ، كأنه قال : ولا يحسبن النبي بخل الذين (يَخْلُونَ) بما أتاهم الله من فضله هو خيرًا ، وأما على قراءة التاء في (تحسبن) ففاعلة ضمير خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، و (الذين) هو المفعول الأول على حذف مضاف أيضًا كما تقدم . أي : ولا تحسبن أنت يا محمد بخل الذين يبخلون . (١)

وكذلك يجوز في باب (ظننت) وفي باب (أعلمت) حذف المفعولين أو المفعولات

كلها اختصارًا وحذف بعضيها بقاءً بمعنى ، فتقول : (ظننت) جوابًا لمن قال لك : هل ظننت زيدًا ؟ تريد : ظننت زيدًا قائمًا ، وحذفت المفعولين ، وكذلك تقول : أعلمت جوابًا لمن قال لك : هل أعلمت زيدًا عمرا قائمًا ؟ تريد : أعلمت زيدًا عمرا قائمًا ، وحذفت المفعولات الثلاثة اختصارًا لفهمها من كلام السائل .

/ وأما حذف الاقتصار فيجوز في جميع الأفعال من جميع الأبواب ، أن يقتصر (٤٦ / ب)

فيها على الفاعل وتحذف المفعولات كلها ، فتقول : ضربت ، أي : وقع مني ضربٌ ، ولا تريد أوقعته به ، وليس ثم ما يدل عليه ، ومن هذا قوله تعالى : (وكُلُوا واشربُوا حتى يتبين) (٢) ، أي : أوقِعُوا هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ ، وتقول : ظننت ، تريد : وقع مني ظنٌّ ، وأعلمت ، أي : وقع مني إعلامٌ . وأعطيت ، أي : وقع مني إعطاءٌ ، وقال تعالى : (فأما من أعطى واتقى) (٣) ، أي : فأما من وقع منه الإعطاء والاتقاء .

(١) انظر مشكل إعراب القرآن لمكي : ١٦٨ / ١ - ١٦٩ ، والبيان : ٢٣٢ / ١ ،

والتبيان : ٩٣ / ١ ؛ وحجة القراءات : ١٨٣ - ١٨٤ .

(٢) من الآية : (١٨٧) من سورة البقرة . وفي الأصل : (فكلوا) وهو تحريف .

(٣) الآية : (٥) من سورة الليل .

وَأَمَّا حَذْفُ بَعْضِ الْمَفْعُولَاتِ اِقْتِصَارًا (١) ، وَابْقَاءُ بَعْضٍ فِيهَا يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ ،
فِيَجُوزُ مَطْلَقًا فِي غَيْرِ بَابِي (ظَنَنْتُ) وَ(أَعْلَمْتُ) فَتَقُولُ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا ، وَأَعْطَيْتُ دُرْهَمًا .
وَأَمَّا بَابُ (ظَنَنْتُ) فَلَا يَجُوزُ فِيهِ حَذْفُ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ اِقْتِصَارًا وَابْقَاءُ الْآخَرِ مَطْلَقًا .
وَأَمَّا بَابُ (أَعْلَمْتُ) فَلَا يَجُوزُ أَيْضًا فِيهِ حَذْفُ الثَّانِي اِقْتِصَارًا وَابْقَاءُ الثَّلَاثِ بَوَاجِهُ ،
وَلَا حَذْفُ الثَّلَاثِ وَابْقَاءُ الثَّانِي مَطْلَقًا .

وَأَمَّا حَذْفُ الْأَوَّلِ وَحَدُّهُ وَحَذْفُ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ وَابْقَاءُ الْأَوَّلِ ، ففِيهِمَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ :
الْمَنْعُ مَطْلَقًا وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ سَيُوهٍ (٢) وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ عَصْفُورٍ (٣) ، وَالْجَوَازُ مَطْلَقًا وَهُوَ
مَذْهَبُ ابْنِ السَّرَاجِ (٤) ، وَأَجَازُهُ حَذْفُ الْأَوَّلِ وَحَدُّهُ وَمَنْعُ حَذْفِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ خَاصَّةً
وَهُوَ مَذْهَبُ الشُّلُومِيِّينَ (٥) ، فَلَا يَجُوزُ بَاتِّفَاقِي فِي أَعْلَمْتُ زَيْدًا كِبَشَكَ سَمِينًا ، أَنْ تَقُولَ
اِقْتِصَارًا : أَعْلَمْتُ كِبَشَكَ ، وَلَا : أَعْلَمْتُ سَمِينًا ، وَلَا : أَعْلَمْتُ زَيْدًا كِبَشَكَ ، وَلَا : أَعْلَمْتُ زَيْدًا
سَمِينًا ، وَمَوْضِعُ الْخِلَافِ أَنْ تَقُولَ : أَعْلَمْتُ كِبَشَكَ سَمِينًا ، وَأَعْلَمْتُ زَيْدًا (٦) .

المسألة السادسة : فِي قَطْعِ الْفِعْلِ عَنِ النَّصْبِ الَّذِي يَعْمَلُهُ فِي الْمَفْعُولِ مِنْ غَيْرِ

حَذْفِ الْمَفْعُولِ .

وَذَلِكَ عَلَى قَسْمَيْنِ : الْإِلْفَاءُ ، وَتَمْلِيْقٌ .

فَأَمَّا الْإِلْفَاءُ : فَهُوَ قَطْعُ الْعَامِلِ عَنِ عَمَلِهِ لِغَيْرِ مَا نَحِ يَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَهُوَ مَنْسُوعٌ
مَطْلَقًا إِلَّا فِي أَفْعَالٍ مَحْصُورَةٍ ، وَهِيَ : أَرَى (٧) بِمَعْنَى أَظُنُّ ، وَظَنَنْتُ ، وَحَسِبْتُ ، وَخَلَيْتُ

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣١٣ / ١ .

(٢) وهو مذهب المبرد وابن بابشاذ وابن خروف ، انظر الكتاب : ٤١ / ١ ، والمقتضب

١٢٢ / ٣ ، وشرح المقدمة المحسوبة : ٢٦٤ / ٢ ، والمهمع : ٢٥٠ / ٢ ، وشرح

المفصل : ٦٨ / ٧ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ٣١٣ / ١ .

(٤) وإليه ذهب ابن كيسان وخطاب وابن مالك ونسبه السيوطي للمبرد ، المهمع :

٢٥٠ / ٢ ، وانظر المقتضب : ١٢٣ / ٣ ، وفيه ما يناقض نسبة السيوطي للمبرد .

(٥) المهمع : ٢٥٠ / ٢ .

(٦) التصريح : ٢٦٥ / ١ ، وأوضح المسالك : ٨٠ / ٢ .

(٧) قال الرضي في شرح الكافية : ٢٧٧ / ٢ (ويستعمل (أرى) الذي لم يُسم فاعله

من (أرى) عاملاً عمل (ظن) الذي هو بمنزلة .)

وَعَلِمْتُ ، وَرَأَيْتُ ، وَوَجَدْتُ ، وَرَعِمْتُ . إِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي
تَتَعَدَّى مَعَهَا إِلَى اثْنَيْنِ فَيَجُوزُ فِيهَا إِذْ ذَاكَ الْإِلْفَاءُ ، فَتَرْفَعُ الْأَسْمِينَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ
وَالْخَبَرِ ، لَكِنْ بِشَرْطَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَتَوَسَّطَ هَذِهِ الْأَفْعَالُ بَيْنَ الْأَسْمِينَ أَوْ تَأْخُرَ عَنْهُمَا .

وَالثَّانِي : أَلَّا تُؤَكَّدَ بِالْمَصْدَرِ وَلَا بِضَمِيرِهِ وَلَا بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ ، وَالْإِعْمَالُ مَعَ ذَلِكِ

جَائِزٌ وَإِنْ وَجِدَ الشَّرْطَانِ فَتَقُولُ : زَيْدًا ظَنَنْتُ قَائِمًا ، وَزَيْدًا قَائِمًا ظَنَنْتُ ، وَإِنْ شِئْتَ

أَلْفَيْتَ الْفِعْلَ لَوَجُودِ الشَّرْطَيْنِ فَقُلْتَ : زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمًا / وَزَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ . قَالَ
الشَّاعِرُ :

أَبَا لَأْرَاجِيْزِ يَا ابْنَ اللَّؤْمِ تَوَعَّدْنِي وَفِي الْأْرَاجِيْزِ خَلَّتِ اللَّؤْمُ وَالْخُورُ (١)

فَاللَّؤْمُ مُبْتَدَأٌ ، وَ(فِي الْأْرَاجِيْزِ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَالْفَى (خَلَّتْ) لَتَوَسَّطِهَا وَعَدِمِ

تَوْكِيْدِهَا بِمَا تَقْدَمُ . فَإِنْ تَقَدَّمَ الْفِعْلُ عَلَى الْأَسْمِينَ امْتَنَعَ الْإِلْفَاءُ (٢) إِلَّا أَنْ يَكُونَ

لِلْخَبَرِ مَعْمُولٌ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْفِعْلِ ، فَقَدْ يَجُوزُ الْإِلْفَاءُ ضَعِيفًا مَعَ وَجُودِ الشَّرْطِ الثَّانِي ،

وَأَضْعَفُ مِنْ ذَلِكَ الْإِلْفَاءُ لَكُونَ الْخَبَرِ مُسْتَفْهِمًا عَنْهُ بِحَرْفِ اسْتَفْهِامٍ مُتَقَدِّمٍ عَلَى الْفِعْلِ ،

فَمَثَالُ الْإِلْفَاءِ لِتَقَدُّمِ مَعْمُولِ الْخَبَرِ عَلَى الْفِعْلِ : طَعَامَكَ ظَنَنْتُ زَيْدٌ أَكَلُ . فَطَعَامُكَ

مَفْعُولٌ لَا كَلٍّ مُتَقَدِّمٌ عَلَى (ظَنَنْتُ) وَكَذَلِكَ : مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدٌ قَائِمٌ ؟ إِذَا جَعَلْتَ (مَتَى)

مُتَطَلِّقَةً بِقَائِمٍ . وَمَثَالُ الْإِلْفَاءِ لِتَقَدُّمِ حَرْفِ اسْتَفْهِامٍ عَلَى الْفِعْلِ : هَلْ ظَنَنْتَ زَيْدٌ

(١) مِنْ الْبَسِيْطِ ، قَائِلُهُ اللَّعِينُ الْمَنْقَرِيُّ وَاسْمُهُ (مَنَازِلُ بْنُ زَمْعَةَ الْمَنْقَرِيُّ التَّمِيْمِيُّ)

يَهْجُو الْعَبَّاحَ . قِيلَ : سُمِّيَ اللَّعِينُ لِأَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَمِعَهُ

يَنْشُدُ شِعْرًا وَالنَّاسُ يَصْلُونَ ، فَقَالَ : مِنْ هَذَا اللَّعِينِ فُطِّقَ بِهِ هَذَا الْاسْمُ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ : ١٢٠ / ١ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ١١٦ / ١ ، وَالْإِيضَاحُ :

١ / ١٢٥ ، وَاللَّمَعُ : ٥٣ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٨٤ / ٧ - ٨٥ ، وَالتَّصْرِيْحُ :

١ / ٢٥٣ ، وَالْخِزَانَةُ : ١ / ١٢٤ ، وَرَوَى عَجْزَهُ فِيهَا : (وَفِي الْأْرَاجِيْزِ خَلَّتْ

اللَّؤْمُ وَالْكَسَلُ) .

وَيُرْوَى عَجْزُهُ أَيْضًا : (وَفِي الْأْرَاجِيْزِ يَجْلِبُ اللَّؤْمُ وَالْكَسَلُ) وَلَا شَاهِدَ عَلَيْهَا .

(٢) هَذَا مِنْ هَبِ الْبَصْرِيِّينَ ، انظُرْ شَرْحَ ابْنِ عَقِيلٍ : ١ / ٤٣٥ .

قَائِمٌ ؟ إذا أردت : هل زيد قائم في ظنك ؟ فالإلغاء هنا أجازة سيويه (١) وهو
ضعيف ، والإلغاء مع تقدم معمول الخبر أقوى منه . فإن لم يتقدم على الفعل شيء
مما ذكر لم يجز الإلغاء إلا في ضرورة بقوله :

كَذَاكَ أَدْبِتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خَلْقِي أَنِّي رَأَيْتُ مَلَكَ الشَّيْطَةِ الْأَدْبِ (٢)

فألقى (رأيت) مع أنها لم يتقدمها شيء مما ذكر . وتأول البيت قوم (٤) على أن
(رأيت) معلقة لا مفعولة ، و (مَلَاكٌ) عند هم على حذف لام الابتداء ، أي : رأيت
لملاك الشيطنة الأدب . وتأوله أيضا بعضهم على حذف ضمير الشأن كأنه قال : أنسى
رأيت مَلَاكُ الشَّيْطَةِ الْأَدْبِ ، فالهاء في (رأيت) هي المفعول الأول لـ (رأيت)

(١) الكتاب : ١ / ١٢٤ .

(٢) من البسيط ، وينسب إلى بعض الفزاريين . والملك : قوام الشيء وما يجمعه
والشيطنة : الخلق وجمعها شيم .

والشاهد في : شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣١٤ ، والمقرب : ١ / ١١٧ ،
وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٥٥٨ ، والتصريح : ١ / ١٥٨ ، والمهمـ
٢ / ٢٢٩ ، والخزانة : ٤ / ٥ ، وبيروى البيت في ديوان الحماسة
لأبي تمام : ١ / ٥٧٤ .

كَذَاكَ أَدْبِتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خَلْقِي أَنِّي وَجَدْتُ مَلَكَ الشَّيْطَةِ الْأَدْبِ

ولا شاهد في البيت على هذه الرواية لأنه نصب المفعولين لفظا لتقدم العامل
عليهما .

(٣) الكوفيون والأغفر يميزون الإلغاء مع تقديم هذه الأفعال وإن كان الأعمال
عندهم أحسن ، وتبهمهم في ذلك محمد بن الوليد ، وأبو بكر الزبيدي وابن
الطراوة وابن مالك . انظر الواضح في علم العربية : ٢٥٥ ، وشرح الجمل لابن
عصفور : ١ / ٣١٤ ، والتسهيل : ٧١ ، والارتشاف : ١٠٦٣ ، وأوضح المسالك
٢ / ٦٥ ، وابن الطراوة النحوي : ص : ٨٠ .

(٤) هم البصريون لأنهم يضمنون الإلغاء إذا تقدمت هذه الأفعال .

انظر الارتشاف : ١٠٦٣ ، وتوضيح المقاصد : ١ / ٣٨٠ .

والجُمْلَةُ بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي (١) وَهِيَ قَوْلُهُ (مَلَكَ الشَّيْطَانُ الْأَدَبُ) فَ (رَأَيْتُ) عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مَحْمَلَةٌ غَيْرُ مَطْفَاةٍ وَلَا مَطْلَقَةٍ ، لَكِنَّ مَفْعُولَهَا الْأَوَّلَ مَحذُوفٌ اخْتِصَارًا . وَمَتَى أُكِّدَ الْفِعْلُ بِمَصْدَرِهِ أَوْ بِضَمِيرِ الْمَصْدَرِ أَوْ بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ كَانَ مَحْمَلًا ، مَتَقَدِّمًا كَانَ الْفِعْلُ أَوْ مَتَوَسِّطًا أَوْ مَتَأَخِّرًا نَحْوُ : زَيْدًا قَائِمًا ظَنَنْتُ ظَنًّا ، وَزَيْدًا قَائِمًا ظَنَنْتُهُ ، تَرِيدُ : ظَنَنْتُ الظَّنَّ ، فَالْمَاءُ فِي (ظَنَنْتُهُ) تَعْوُودٌ عَلَى الظَّنِّ الْمَفْهُومِ مِنْ (ظَنَنْتُ) ، وَزَيْدًا قَائِمًا ظَنَنْتُ ذَاكَ ، تَرِيدُ أَيْضًا ظَنَنْتُ الظَّنَّ ، فَذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ (ظَنَنْتُ) وَهُوَ الظَّنُّ .

وَقَدْ يَجُوزُ الْإِلْفَاءُ مَعَ التَّكْيِيدِ بِالضَّمِيرِ أَوْ بِالْإِشَارَةِ مَعَ تَوَسُّطِ الْفِعْلِ أَوْ تَأْخِرِهِ ، لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ (٢) جِدًّا فَتَقُولُ : زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُهُ ، وَكَذَلِكَ مَعَ الْإِشَارَةِ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ :

/ يَاعْمُرُونَكَ قَدْ مَلِيتُ صَحَابَتِي وَصَحَابَتِيكَ أَخَالَ ذَاكَ قَلِيلٌ (٣)

ف (صَحَابَتِيكَ) مَبْتَدَأٌ وَ (قَلِيلٌ) خَبْرُهُ ، وَ (ذَاكَ) إِشَارَةٌ إِلَى الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنْ (أَخَالَ) وَ (أَخَالَ) مَطْفَىٌّ مَعَ أَنَّهُ قَدْ أُكِّدَ بِالْإِشَارَةِ إِلَى الْمَصْدَرِ ، وَ (صَحَابَةٌ) فِي الْبَيْتِ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الصُّحْبَةِ ، وَالْيَاءُ فِي (صَحَابَتِيكَ) مُضَافٌ إِلَيْهِ وَهِيَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ ، فَأُضَافَ الْمَصْدَرُ إِلَى فَاعِلِهِ ، وَالْكَافُ مَفْعُولٌ بِالْمَصْدَرِ ، أَرَادَ : وَصَحْبَتِي إِيَّاكَ قَلِيلَةٌ ، هَذَا حُكْمُ الْمَصْدَرِ إِذَا اجْتَمَعَ مَعَ الْفِعْلِ . فَأَمَّا إِنْ حُذِفَ الْفِعْلُ وَصَارَ هَذَا الْمَصْدَرُ

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٣١٥/١ ، والارتشاف : ١٠٦٣ .

(٢) انظر شرح الكافية الشافية : ٥٥٩/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣١٦/١ .

(٣) من الكامل ، ولم أوفق على نسبه ، استشهد به ابن هشام لجواز الاشتراك إلى المصدر دون أن ينعت بالمصدر المشار إليه كقولك : ضربته ذلك الضرب وجملة (أخال ذاك) اعتراضية بين المبتدأ وخبره .

والشاهد في : المقرب : ١١٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣١٩/١ ،

وشرح الكافية الشافية : ٥٥٩/٥ ، والمغني : ٦٤٢/٢ .

المنصوب بدلاً من لفظه فذلك يكون على وجهين :

أحدهما : أن يكون قام مقام الفعل في الأمر أو الاستفهام نحو : ظناً زيداً قائماً ، تريد : ظن زيداً قائماً ، ونحو : أظننا زيداً قائماً .

وحكم هذا المصدر أنه يقوم مقام فعله في الأعمال مطلقاً نحو ما تقدم ، وفي الإلغاء بشرط توسطه أو تأخره ، فتقول على الإلغاء ، زيد ظناً قائماً ، وزيد قائماً ظناً ، تريد : ظن هذا ثابتاً ، وأثبت المصدر مناب هذا الفعل الذي هو (ظن) في الأمر .

والوجه الثاني : أن ينتصب ذلك المصدر في الخبر توكيداً للمعنى الجملة ، فهذا إنما يقوم مقام فعله في الإلغاء خاصة لا في الأعمال فيجب الغاؤه ، ويمتنع تقديمه على المبتدأ والخبر ، إلا أن يتقدمه معمول للخبر فيجوز ضعيفاً ، فتقول : زيد قائماً ظناً ، وزيد ظناً قائماً ، ولا يجوز الأعمال . ولا يجوز أيضاً : ظناً زيد قائماً ، لتقدمه ، فإن قلت : متى ظنك زيد قائماً ؟ على أن (متى) معمول للقائم بجواز ولكنه ضعيف ، ولأجل ما ذكر من قيام هذا المصدر في هذا الوجه مقام فعله في الإلغاء دون الأعمال ، امتنع الجمع بينهما في الإلغاء لكلا يجمع بين المتماقيين وجاز في الأعمال لأنهما لم يتماقيا فيه .

وفي الإلغاء (أعلم) وأخواتها عن المفعولين الثاني والثالث ، حيث يجوز الإلغاء في (ظننت) وما ذكر معها ثلاثة أقوال : الضع مطلقاً وهو الأكثر ، والجواز مطلقاً وإليه ذهب ابن مالك (١) ، والجواز مع بنائها للمفعول خاصة نحو : (أعلمت) وهو مذ هب صاحب الكراسة (٢) وابن عصفور ، وقد يكون مذ هب سيويه (٣) .

(١) التسهيل : ٧٥ ، وانظر توضيح المقاصد : ٣٩٥ / ١ ، وشرح ابن عقيل : ٦٥ / ٢

والتصريح : ٢٦٦ / ١ ، والهمع : ٢٤٩ / ٢ .

(٢) وهو أبو موسى الجزولي عيسى بن عبد العزيز . وانظر المقدمة الجزولية : ل / ١٧

(٣) الكتاب : ١٤٨ / ٣ ، وانظر البسيط : ٣٣٦ .

وَأَمَّا التَّعْلِيقُ فَهُوَ قَطْعُ الْعَامِلِ عَنِ عَطْفِهِ لِمَانِعٍ مَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ . وَالْأَفْعَالُ الَّتِي يَكُونُ ذَلِكَ فِيهَا هِيَ أَفْعَالُ الْقُلُوبِ ، وَهِيَ مَا أَفَادَ عِلْمًا أَوْ ظَنًّا أَوْ اعْتِقَادًا . وَسَمَّيْتُ أَفْعَالَ الْقُلُوبِ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي الَّتِي تَفِيدُهَا رَاجِعَةٌ إِلَى الْقُلُوبِ ، وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ هِيَ الَّتِي اتَّفَقَ عَلَى جَوَازِ / الإِلْغَاءِ فِيهَا ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ فِي الْكَلَامِ عَلَى الإِلْغَاءِ ، وَيَلْحَقُ (٤٨ / أ) بِهَا مَا شَارَكَهَا فِي مَعْنَى مِنْ تِلْكَ الْمَعَانِي كـ (دَرَيْتُ) ، وَ (عَرَفْتُ) أَوْ كَانَ سَبَبًا فِيهِ كـ (نَظَرْتُ) لَا بِمَعْنَى (انتظرت) وَ (رَأَيْتُ) بِمَعْنَى أَبْصَرْتُ ، وَ (سَأَلْتُ) وَ (فَكَّرْتُ) إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ الْفِعْلُ مِنْ هَذِهِ مَعْنَى فِعْلٍ لَا يَلْحَقُ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَعْلِيقُهُ ، وَذَلِكَ (أَرَأَيْتَ) إِذَا دَخَلَهَا مَعْنَى (أَخْبَرَنِي) فَإِنَّهَا لَا تَلْحَقُ ، لِأَنَّ (أَخْبَرَنِي) لَا يَجُوزُ تَعْلِيقُهَا .

وَأَخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ فِي (أَعْلَمَ) وَأَخْوَاتِهَا ، هَلْ يَجُوزُ أَنْ تَلْحَقَ عَلَى الْمَفْعُولِيِّينَ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ أَمْ لَا ؟ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ كَالْخِلَافِ فِي الإِغَائِمَا عَنْهُمَا ، فَظَاهِرٌ مِنْ هَسْبِ سَيُوبِيهِ (١) جَوَازُهُ مَطْلَقًا وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ (٢) ، وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ (٣) إِلَى مَنَعِهِ مَطْلَقًا ، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى التَّفْصِيلِ فَأَجَازُوهُ فِيهَا إِذَا بُنِيَتْ لِلْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ ، وَمَنَعُوهُ إِذَا كَانَتْ مَبْنِيَةً لِلْفَاعِلِ وَهُوَ مَذْهَبُ صَاحِبِ (الْكِرَاسَةِ) (٤) . وَقَدْ أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ وَيُونُسُ التَّعْلِيقَ (٥) فِي غَيْرِ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ ، وَمَنَعَهُ غَيْرُهُمْ . وَمَعْنَى التَّعْلِيقِ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ دُخُولُهَا عَلَى مَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْمَلَ مَا قَبْلَهُ فِيهِ أَوْ فِيهَا بَعْدَهُ ، فَالَّذِي يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْمَلَ مَا قَبْلَهُ فِيهِ ، اسْمُ الاسْتِفْهَامِ ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ ، وَالِاسْمُ الْمُسْتَفْهَمُ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى ، وَ (إِنْ) مَعَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ .

(١) الْكِتَابُ : ١٤٨ / ٣

(٢) الْأَلْفِيهِ بِشَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ : ٤٥٣ / ١ ، وَانظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيْطَ : ٢٥٩ / ٧ ، وَتَوْضِيْحُ

الْمَقَاصِدِ : ٣٩٥ / ١ ، وَالْمَهْمَجُ : ٢٤٩ / ٢ .

(٣) الْمَهْمَجُ : ٢٤٨ / ٢ .

(٤) الْمَقْدِمَةُ الْجَزُولِيَّةُ : ل / ١٧ ، وَالْمَهْمَجُ : ٢٤٨ / ٢ .

(٥) انظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ : ١٤٦ / ٣ ، وَالْمَغْنِي : ٤١٧ / ٢ ، وَتَوْضِيْحُ الْمَقَاصِدِ :

٢٤٤ / ١ ، ٢٤٥ ، وَالْمَهْمَجُ : ٢٣٦ / ٢ .

وَالَّذِي يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْمَلَ مَا قَبْلَهُ نِيْمًا بَعْدَهُ ، حَرَفُ اسْتِفْهَامٍ ، وَلَا مَ الْاِبْتِدَاءِ ،
وَلَا مَ الْقَسَمِ ، وَ (مَا) وَ (إِنَّ) النَّافِيَتَانِ ، وَتُسَمَّى هَذِهِ أَدْوَاتِ الصُّدُورِ ، وَكَذَلِكَ
أَسْمَاءُ اسْتِفْهَامٍ ، وَبَقِيَ مِنْ أَدْوَاتِ الصُّدُورِ أَشْيَاءٌ تَذَكَّرُ فِي بَابِ الْاِسْتِفْهَامِ إِنْ شَاءَ
اللَّهُ ، إِنْ لَاحَاجَةٌ إِلَيْهَا هُنَا ، فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ إِذَا وَقَعَ وَاحِدٌ مِنْهَا بَعْدَ فِعْلٍ مِنْ
تِلْكَ الْأَفْعَالِ امْتَنَعَ مِنَ النَّصْبِ الَّذِي يَطْلُبُهُ ، وَامْتَنَعَ أَعْمَالُهُ مَطْلَقًا إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ
وَهُوَ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ الْفِعْلِ الْاسْمُ الْمُسْتَفْهَمُ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى فَيَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ : الْإِعْمَالُ
وَالتَّمْلِيْقُ ، وَالْإِعْمَالُ أَحْسَنُ ، هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ سَيُوبِيهِ (١) ، وَقَدْ نَصَّ السِّيْرَانِيُّ
عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ : إِنْ التَّمْلِيْقُ فِيهِ أضعفُ الْوَجْهَيْنِ (٢) فَمِثَالُ اسْمِ اسْتِفْهَامٍ
قَوْلُهُ تَعَالَى : (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمْدَانًا) (٣) ، فَأَيُّ مَبْتَدَأٍ فِيهِ مَعْنَى
الاسْتِفْهَامِ وَ (أَحْصَى) خَبْرُهُ ، وَ (نَعْلَمَ مَعْلُقَةٌ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (وَسَيَعْلَمُ الَّذِيْنَ
ظَلَمُوا أَيُّ مَنقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ) (٤) فَأَيُّ اسْمِ اسْتِفْهَامٍ وَإِعْرَابِهِ مَصْدَرٌ مَنصُوبٌ بَيْنقَلِبُونَ ، لِأَنَّ
إِعْرَابَ (أَيُّ) بِحَسَبِ مَا تَضَافُ إِلَيْهِ ، وَهِيَ هُنَا قَدْ أُضِيفَتْ إِلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ
(مَنقَلَبٌ) وَ (سَيَعْلَمُ) مَعْلُقَةٌ ، وَمِنْ هَذَا أَيْضًا عِنْدَ سَيُوبِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (إِنْ اللّٰهُ
يَعْلَمُ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ) (٥) فَ (مَا) عِنْدَهُ (٦) اسْمُ اسْتِفْهَامٍ مَفْعُولٌ بِتَدْعُونَ
وَ (يَعْلَمُ) مَعْلُقَةٌ .

(٤٨ / ب)

/ ويتصور في هذه الآية وجهان آخران :

- (١) انظر الكتاب : ٢٣٩ / ١ .
- (٢) شرح السيراني : ٤٩ / ٢ .
- (٣) من الآية : (١٢) من سورة النمل .
- (٤) من الآية : (٢٢٧) من سورة الشعراء . وانظر البيان : ٢١٧ / ٢ .
- (٥) الآية : (٤٢) من سورة العنكبوت . وقراءة : (ما تدعون) بالتاء هي قراءة جمهور القراء . وقرأ أبو عمرو وعاصم بالياء . البحر المحيط : ١٥٣ / ٧ ، والاتحاف
٠٣٤٦
- (٦) الكتاب : ١٤٨ / ٣ .

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ (مَا) نَافِيَةً وَ (مِنْ) فِي قَوْلِهِ (مِنْ شَيْءٍ) زَائِدَةٌ ، وَ (شَيْءٌ) مَفْعُولٌ (تَدْعُونَ) (١) وَ (يَعْلَمُ) أَيْضًا مَعْلُوقَةٌ فِي هَذَا الْوَجْهِ لِأَجْلِ دُخُولِهَا عَلَى (مَا) النَّافِيَةِ ، وَالْمَعْنَى : مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ شَيْئًا .

وَالثَّانِي : أَنْ تَكُونَ (يَعْلَمُ) بِمَعْنَى (يَعْرِفُ) وَ (مَا) مَوْصُولَةٌ (٢) مَفْعُولٌ بِيَعْلَمُ ، وَ (يَعْلَمُ) عَلَى هَذَا مَعْطَاةٌ غَيْرُ مَعْلُوقَةٍ .

وَمِثَالُ الْمُضَافِ إِلَى الْاسْتِفْهَامِ قَوْلُكَ : عَلِمْتُ أَبُوَ مَنْ زَيْدٌ ، فَأَبُو مَبْتَدَأٌ وَزَيْدٌ خَبْرُهُ (وَ عَلِمْتُ) مَعْلُوقَةٌ لِدُخُولِهَا عَلَى الْمُضَافِ إِلَى اسْمِ الْاسْتِفْهَامِ ، لِأَنَّ (أَبُو) مُضَافٌ إِلَى (مَنْ) الْاسْتِفْهَامِيَّةِ .

وَمِثَالُ الْاسْمِ الْمُسْتَفْهَمِ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى قَوْلُكَ : عَلِمْتُ زَيْدًا أَبُوَ مَنْ هُوَ ، فزَيْدٌ الْوَاقِعُ بَعْدَ (عَلِمْتُ) أَصْلُهُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ أَدَاةِ الْاسْتِفْهَامِ ، فَلِأَصْلِ : أَبُوَ مَنْ زَيْدٌ ، ثُمَّ قَدْ مَ زَيْدٌ ، وَبِحَمْلِ ضَمِيرِهِ فِي مَوْضِعِهِ لِقَصْدِ التَّوَكِيدِ بِذِكْرِهِ مَرَّتَيْنِ ، فَيَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ : النَّصْبُ بِالْفِعْلِ الَّذِي تَقَدَّمَ وَهُوَ الْأَحْسَنُ ، إِنْ لَا مَوْجِبَ فِي اللَّفْظِ لِتَعْلِيْقِهِ ، وَرَفْعُهُ بِالْابْتِدَاءِ (٣) ، وَالْجَمْعُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبْرِهِ ، وَيَكُونُ الْفِعْلُ مَعْلُوقًا مَرَاعَاةً لِلْأَصْلِ الْمَذْكُورِ ، الَّذِي هُوَ وَقُوعُ الْاسْمِ بَعْدَ الْاسْتِفْهَامِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ ، وَعَلَى التَّعْلِيْقِ جَاءَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي غَرِيمَ لَوَيْتِهِ
أَيْشْتَدُّ أَنْ قَاضَاكَ أَمْ يَتَضَرَّعُ (٤)

(١) انظر التبيان : ١٠٣٣ / ٢ ، والبحر المحيط : ١٥٣ / ٧ .

(٢) اعراب القرآن للزجاج : ١٢١ / ٣ .

(٣) أجازته سيويوه ومنعه ابن كيسان . الهمع : ٢٣٧ / ٢ .

(٤) البيت من الطويل لكثير عزة وهو في ديوانه : ٤٠٥ وفيه (لاقاك) مكان

(قاضاك) .

والشاهد في : البسيط : ٣٢٨ ، ٦٢٤ ، ٦٢٤ ، وفيه (لعمرك) مكان (فوالله)

والمساعد : ٣٧٠ / ١ ، والهمع : ٢٣٧ / ٢ ، والدرر : ١٣٧ / ١ ، وابن

كيسان النحوي : ٢٠٢ ، وقال فيه : (انه فيما بيد وبيت مصنوع) .

فغريم مبتدأ و (لويتيه) في موضع صفته ، والجملته التي هي قوله (أيشتد) في موضع خبره ، وأدري معلقة ، لأن الأصل في غريم أن يقع بعد همزة الاستفهام ، فكأنه قال : ما أدري أيشتد غريم لويتيه .

ومثال (إن) مع لام الابتداء قوله تعالى : (قد نعلم أنه ليحزنك) (١) فنعلم معلقة لأجل لام الابتداء الداخلة في خبر (إن) الذي هو (يحزنك) وكذلك قوله تعالى : (أفلا يعلم إذا بعثنا ما في القبور وحصل ما في الصدور إن ربهم بهم يومئذ لخبير) (٢) فيعلم معلقة لأجل لام الابتداء الداخلة أيضا على خبر (إن) في قوله (لخبير) .

ومثال حرف الاستفهام : علمت أقام زيد أم قعد ؟ وقد يكون من هذا قوله تعالى : (على الأرائك ينظرون . هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون) (٤) ف (ينظرون) معلقة لوقوع حرف الاستفهام بعدها وهو (هل) .

ومثال لام الابتداء قوله : علمت لزيد قائم ، فزيد مبتدأ ، وقائم خبره ، و (علمت) معلقة لوقوع لام الابتداء بعدها في قوله (لزيد) .

ومثال لام القسم قول الشاعر :

ولقد علمت لتأتين منيتي
إن المنايا لا تطيش سهاها (٥)

(١) من الآية : (٣٣) من سورة الأنعام .

(٢) الآيات : ٩ - ١٠ - ١١ من سورة العاديات .

(٣) قال بعض النحاة : ليس هذا من باب التعليق في شيء ، لأن شرط التعليق أنه إذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده فينصب مفعولين نحو : ظننت ما زيد قائم ، فلو حذف (ما) لقلت : ظننت زيدا قائما . ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه من أنه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره . انظر شرح ابن عقيل : (١ / ٤٣٨) ، والمغنى : ٢ / ٤٠١ .

(٤) الآيتان : (٣٥ - ٣٦) من سورة المطففين .

(٥) من الكامل ، للبيد بن ربيعة العامري . ويروى صدره في شرح القصائد العشر :

ف (عَلِمْتُ) معلقة مضمّنة معنى القَسَمِ ، واللّام في قوله (لتأتين) جواب القَسَمِ ،
 ولأجلها علقت (عَلِمْتُ) ، فأما قوله تعالى : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الآخِرَةِ
 مِنْ خَلْقٍ)^(١) فاللام في قوله (لَمَنِ) عند سيويوه لام الابتداء و (عَلِمُوا) معلقة / (٤٩ / أ)
 لأجلها ، و (مَنْ) مبتدأ موصولة بمعنى (الذي) و (اشتراه) صلتهما ، والجملة
 التي هي قوله تعالى (مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ) خبر المبتدأ ، واللّام في قوله
 (لَقَدْ) جواب قَسَمِ محذوف لا غير ، والتقدير : والله لقد علموا للذي اشتراه ماله
 في الآخرة من خلاق . ويتصور أيضا فيها وجه آخر ، أن تكون اللّام في قوله (لَمَنِ)
 لام القسم^(٢) أعني اللّام الدالة على القسم كالتي في قوله تعالى : (وَلَئِن أَرْسَلْنَا
 رِيحًا)^(٣) وتسمى لام التوطئة و (مَنْ) مبتدأ اسم شرط ، و (اشتراه) جملة الشرط
 في موضع خبره ، وقوله (مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ) جواب القَسَمِ الذي دلت عليه
 اللّام في قوله (لَمَنِ) وجواب الشرط محذوف و (عَلِمُوا) مضمّنة معنى القَسَمِ معلقة
 لأجل اللّام .^(٤)

ويتصور أيضا فيها وجه ثالث ، وهو أن تكون اللّام في (لَمَنِ) جواب قسم ضمّنت
 (عَلِمُوا) معناه ، و (مَنْ) موصولة بمعنى (الذي) مبتدأ ، و (اشتراه) صلتهما ،
 والجملة بعده في موضع الخبر^(٥) ، وقول سيويوه أجمود من هذين الوجهين لما فيهما

= والشاهد في الديوان : ٣٠٨ ، والكتاب : ١١٠ / ٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور

١٥٨ / ١ - ٥٣١ ، والمساعد : ٣٦٨ / ١ ، والتصريح : ٢٥٤ / ١ ، والأشعري

٣٠ / ٢ ، والخزانة : ١٣ / ٤ - ٣٣٢ .

(١) من الآية : (١٠٢) من سورة البقرة . وانظر الكتاب : ٢٣٦ / ١ - ٢٣٧ ،

٠١٤٨ / ٣

(٢) انظر التبيان : ١٠١ / ١ ، والبيان : ١١٥ / ١

(٣) من الآية (٥١) من سورة الروم .

(٤) البحر المحيط : ٣٣٤ / ١

(٥) هذا الوجه ذكره المعبر في التبيان : ١٠١ / ١

مِنْ دُخُولِ الْقَسَمِ عَلَى قَسَمٍ آخَرَ ، لِأَنَّ (عَلِمُوا) فِيهِمَا مَضْمَنَةٌ مَعْنَى الْقَسَمِ كَمَا تَقَدَّمَ فِيهِ بِنَفْسِهَا قَسَمٌ ، وَقَدْ دَخَلَ عَلَيْهَا فِي التَّقْدِيرِ قَسَمٌ آخَرٌ ، لِأَنَّ اللَّامَ فِي قَوْلِهِ : (لَقَدْ عَلِمُوا) جَوَابُهُ مَعَ مَا فِي الْوَجْهِ الثَّانِي مِنَ الْحَذْفِ ، لِأَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ فِيهِ مَحذُوفٌ كَمَا تَقَدَّمَ .

وَمِثَالُ (مَا) النَّافِيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَظَنُوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ) (١) فِ (مَا) حَرْفٌ نَفْيٌ وَ (ظَنُوا) مَعْلُوقَةٌ لِأَجْلِهَا ، وَ (مِنْ) فِي قَوْلِهِ (مِنْ مَّحِيصٍ) زَائِدَةٌ ، وَ (مَّحِيصٌ) مَبْتَدَأٌ خَبَرُهُ فِي الْمَجْرُورِ قَبْلَهُ ، أَوْ فَاعِلٌ بِذَلِكَ الْمَجْرُورِ لِاعْتِمَادِهِ عَلَى حَرْفِ النَّفْيِ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يَبْهَاتُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ) (٢) وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جَنَّةٍ) (٣) فِ (تَتَفَكَّرُوا) مَعْلُوقَةٌ لِدُخُولِهَا عَلَى (مَا) النَّافِيَةِ ، وَقَوْلُهُ (مِنْ جَنَّةٍ) يَتَصَوَّرُ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ (مِنْ مَّحِيصٍ) فَسَى الْآيَةِ الْآخَرَى .

وَمِثَالُ (إِنْ) النَّافِيَةِ قَوْلُكَ : عَلِمْتُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، تَرِيدُ : عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَكَذَلِكَ : عَلِمْتُ إِنْ زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ ، وَتَقُولُ : عَرَفْتُ أَبُوَ مَنْ زَيْدٌ ، فَتَعَلَّقُ (عَرَفْتُ) . وَكَذَلِكَ : دَرَيْتُ أَبُوَ مَنْ زَيْدٌ ، تَعَلَّقُ أَيْضًا (دَرَيْتُ) قَالَ تَعَالَى : (وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ) (٤) فِ (تَدْرِي) فِي الْمَوْضِعِينَ مَعْلُوقَةٌ لِدُخُولِهَا عَلَى اسْمِ الاسْتِفْهَامِ الَّذِي هُوَ (مَآذَا) فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ ، وَ (أَيُّ) فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي . وَيَتَصَوَّرُ فِي (مَآذَا) فِي هَذَا وَنَحْوِهِ حَيْثُ وَقَمَتْ وَجْهَانِ : (٥)

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ (مَآذَا) كُلِّهَا اسْمُ اسْتِفْهَامٍ ، وَالْأَسْمُ فِي الْأَصْلِ إِنَّمَا هُوَ

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٤٨) مِنْ سُورَةِ فَصَلَتْ .

(٢) الْآيَةُ : (٣٥) مِنْ سُورَةِ الشُّورَى .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٤٦) مِنْ سُورَةِ سَبَأٍ . وَفِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ (١٨٤) : (أَوْلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جَنَّةٍ) .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : (٣٤) مِنْ سُورَةِ لُقْمَانَ .

(٥) انظُرِ الْبَيَانَ : ٢٥٢ / ٢ ، وَالْبَحْرَ الْمَحِيظَ : ١٩٥ / ٢ .

(ما) وُصِلَتْ بِ (ذَا) وَجَعَلْنَا كَمَا لِلْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ .

والثاني : / أَنْ تَكُونَ (ما) وَهَدَّهَا اسْمُ اسْتِفْهَامٍ ، وَ (ذَا) مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى (١)
 (الَّذِي) وَهَذَا الْوَجْهَ الَّذِي تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْمَوْصُولَاتِ ، فَإِذَا جَعَلْنَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ
 (مَاذَا) كُلِّهَا اسْمَ اسْتِفْهَامٍ كَانَتْ مَفْعُولًا بِتَكْسِيبٍ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَيُّ شَيْءٍ تَكْسِبُ غَدًا ،
 وَإِذَا جَعَلْنَا (مَا) وَهَدَّهَا اسْمَ الْاسْتِفْهَامِ كَانَتْ مَبْتَدَأً وَ (ذَا) خَبَرَهَا بِمَعْنَى (الَّذِي)
 وَتَكْسِيبُ صِلَةٌ لـ (ذَا) وَمَفْعُولٌ (تَكْسِيبٌ) ضَمِيرٌ مَعْدُوفٌ هُوَ الْعَائِدُ عَلَى الْمَوْصُولِ ، وَالتَّقْدِيرُ
 مَا الَّذِي تَكْسِبُهُ غَدًا ؟ وَقَوْلُهُ (بِأَيِّ أَرْضٍ) هَذَا الْمَجْرُورُ يَتَعَلَّقُ بِتَمَوْتِ وَالْبَاءُ ظَرْفِيَّةٌ
 بِمَعْنَى (فِي) كَأَنَّهُ قَالَ : فِي أَيِّ أَرْضٍ تَمَوْتُ . وَقَالَ تَعَالَى : (لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ) (٢)
 فَعَلَّقَ (نَنْظُرَ) لِقَوْلِهِ اسْمِ الْاسْتِفْهَامِ بَعْدَهَا وَهُوَ (كَيْفَ) وَ (كَيْفَ) هُنَا فِي مَوْضِعِ
 نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْفَاعِلِ فِي (تَعْمَلُونَ) وَهُوَ الْوَاوُ ، وَمِثْلُهَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ
 قَوْلِهِ تَعَالَى : (يَنْظُرُونَ هَلْ ثَوَّبَ الْكُفَّارُ) (٣) . وَقَوْلُ الصَّرْبِ : أَمَا تَرَى أَيُّ بَرَقٍ هَا هُنَا ،
 فـ (أَيُّ) مَبْتَدَأٌ اسْمُ اسْتِفْهَامٍ وَ (هَا هُنَا) ظَرْفٌ مَكَانٍ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَ (تَرَى) مَعْلُوقَةٌ
 لِدُخُولِهَا عَلَى اسْمِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَهِيَ بِمَعْنَى (تُبْصِرُ) أَوْ بِمَعْنَى (تَعْلَمُ) وَقَالَ سُبْحَانَهُ :
 (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ) (٥) فَعَلَّقَ (يَسْأَلُونَ) عَنْ مَفْعُولِهَا الثَّانِي الَّذِي تَتَعَدَّى
 إِلَيْهِ بِعَنْ لَأَنَّكَ تَقُولُ : سَأَلْتُ زَيْدًا عَنْ كَذَا ، فَذَكَرَ فِي الْآيَةِ مَفْعُولَهَا الْأَوَّلَ وَهُوَ
 الْكَافُ فِي (يَسْأَلُونَكَ) وَعَلَّقَتْ عَنِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي الَّذِي تَتَعَدَّى إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَسْرِ
 لِأَجْلِ اسْمِ الْاسْتِفْهَامِ الَّذِي هُوَ (مَاذَا) وَيَجْرِي فِيهِ الْوَجْهَانِ (٦) الْمَذْكُورَانِ فِي
 قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا) وَلَا يَجُوزُ تَطْلِيقُ (سَأَلَ) عَنِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ بِوَجْهِهِ ،

(١) انظر ما تقدم في ص : ٧٠

(٢) من الآية : (١٤) من سورة يونس .

(٣) من الآية : (٣٦) من سورة المطففين .

(٤) انظر الكتاب : ١ / ٢٣٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٢٠ .

(٥) من الآية : (٢١٥) من سورة البقرة .

(٦) انظر التبيان : ١ / ١٧٢ .

لأنه شخص ولا يكون التعليق إلا عن المفعولات التي هي قصص وأخبار، كمفعولات
أفعال القلوب وما جرى مجراها ، وتقول : فكرت زيد في الدار أم عمرو؟ فتعلق
(فكرت) عن مفعولها الذي تتعدى إليه ب (في) تقول : فكرت في كذا . وممن
تعليقها ما تقدم من قوله تعالى : (ثم تتفكروا ما بصاحبكم من جنة) ، ولا تقول :
أرايتك أبو من زيد ، ولا : أرايتك زيد أبو من هو ؟ لأن (أرايتك) لا تعلق عن
مفعولها لما دخلها من معنى (أخبرني) و (أخبرني) لا تعلق (٢) ، ويلزم النصب (٣)
في الاسم المستفهم عنه في المعنى إذا وقع بعدها ، فتقول : أرايتك زيداً أبو من هو ،
فزيداً هو المفعول الأول ، والجملة بعده في موضع المفعول الثاني ، والكاف في
(أرايتك) إنما هي حرف خطاب ، ولا يجوز رفع زيد باتفاق من النحويين . وكذلك
يمنتج عند سيويه وقوع أداة صدر من الأدوات التي تقدم أنها توجب التعليق
بعدها ، وأجاز ذلك أبو عبد الله / ابن أبي العافية ، فوافق ابن أبي العافية سيويه (٥٠ / أ)
على امتناع : أرايتك زيد أبو من هو ، وعالفه في امتناع : أرايتك أبو من زيد ،
وأرايتك زيد في الدار أم عمرو ، فأجاز ذلك وضعه سيويه (٤) ، وتقول على ظاهر
كلام سيويه من تعليق (أعلم) وأخواتها : أعلمت زيداً عمرو في الدار أم خالد ،
فتعلق (أعلمت) عن مفعولها الثاني والثالث ، وزيداً هو المفعول الأول ، ولا يجوز
تعليقها عنه أبداً لأنه شخص ، وكذلك أخوات (أعلم) كقولك : نبت زيداً إن عمراً
لقائم ، فزيداً هو المفعول الأول ، وطلقتها عن الثاني والثالث لأجل لام الابتداء في
خبر (إن) وعلى هذا أخذ سيويه (٥) قوله تعالى : (ينبئكم إذا مرتكم كمل منقز
إنكم لفي خلق جديد) فالضمير في (ينبئكم) هو المفعول الأول ، وطلقت (ينبئ)

(١) من الآية : (٤٦) من سورة سبأ . وتقدمت في ص :

(٢) الهمع : ٢٣٧ / ٢ .

(٣) الكتاب : ٢٣٩ / ١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٢٢ / ١ .

(٤) الكتاب : ٢٣٩ / ١ .

(٥) الكتاب : ١٤٨ / ٣ .

(٦) من الآية : (٧) من سورة سبأ .

عن الثاني والثالث لأنه وقع في موضعيهما (إِنْ) مع لام الابتداء في خبرها ، وذلك قوله سبحانه : (إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) ، وَمَنْ مَنَّ التَّمْلِيْقَ فِي (أَعْلَمَ) وَأَخْوَاتِمَهَا تَأْوَلِ الْآيَةِ عَلَى أَحَدٍ وَبِهِمِينَ :

الأول : حذف المفعولين الثاني والثالث اختصاراً ، لدلالة قوله (إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) عليهما ، كأنه قال : يبتئكم أنكم مبعوثون إذا مرقتم كل مرقٍ ، و (أَنْكُمْ مَبْعُوثُونَ) يسد سد المفعولين ، لكنه حذف وجعلت الجملة مفسرة له .

والوجه الثاني : أن (يبتئ) فيها ليست المضممة معنى (أعلم) التي تتعدى إلى ثلاثة (١) ، وإنما هي باقية على أصلها تتعدى إلى الأول بنفسها ، وإلى الثاني ب (عَنْ) وإلى الثالث بالباء ، فمفعولها الأول في الآية هو الضمير ، ومفعولها الثاني الذي تتعدى إليه بمن محذوف ، وكذلك المفعول الثالث الذي تتعدى إليه بالباء محذوف ، وجعلت الجملة التي هي قوله تعالى (إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) مفسرة له ، أعني للمفعول الثالث كقوله سبحانه : (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) (٢) الأصل : وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ، فحذف مغفرةً وأجرًا عظيمًا ، وهو المفعول الثاني ل (وَعَدَ) وجعلت الجملة التي هي قوله (لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ) مفسرة لذلك المحذوف . وكذلك هذه الآية كأن الأصل فيها عند مَنْ مَنَّ التَّمْلِيْقَ (يبتئكم عنكم إذا مرقتم كل مرقٍ بتجديد خلقكم) فحذف (عنكم) لدلالة المضي عليه ، وحذف (بتجديد خلقكم) وجعلت الجملة مفسرة له ، وعلى أحد هذين الوجهين يتأول الآية أصحاب المذهب الثاني . لأن الفعل فيها وهو قوله (يبتئكم) مبنى للفاعل ، وهم يمتعون / التمليق حينئذ ويجيزونه (٥٠ / ب) إذا كان الفعل مبنياً للمفعول على ما تقدم (٣) ، كقولك : أعلمت أزيد في الدار أم عمرو ، ونبتت إن زيدا قائم .

(١) انظر البسيط ص : ٣٣٦ .

(٢) الآية : (٩) من سورة المائدة .

(٣) انظر ص : ٢٠٣ .

وقد حمل الكوفيون ويونس على التعليق قوله تعالى : (ثم لننزعن من كل شيعةٍ أيهم أشد على الرحمن عتياً) (١) فأجازوا التعليق في غير أفعال القلوب ، فننزعن عند هم معلقة عن مفعولها ، و (أيهم) اسم استفهام مبتدأ ، و (أشد) خبره ، وليست هذه الآية عند سيويه والخليل على التعليق ، أما سيويه ف (أي) عنده في الآية موصولة بمعنى (الذن) وهي مفعول (ننزعن) لكنها مبنية على الضم كما تقدم في باب الإعراب ، وفي باب الموصولات ، كأنه قال : لننزعن من كل شيعةٍ الذي هو أشد ، ورد سيويه قول يونس بأن التعليق في كلام العرب مختص بأفعال القلوب وما قاربها و (ننزع) ليست منها .

وأما الخليل (٤) فزعم أن (أي) لا يجوز بناؤها مطلقاً ، وحمل الآية وما كان نحوها على الحكاية (٥) ، والمضى : لننزعن من كل شيعةٍ الذي يقال له أيهم أشد و (أي) عنده اسم استفهام مبتدأ و (أشد) خبره ، والجملة نفسها مفعول (ننزعن) صيرت كأنها اسم للذي تقال له ، فحبر بها عنه على سبيل الحكاية ، كقول الشاعر :

(١) الآية : (٦٩) من سورة مريم .

(٢) انظر الكتاب : ٤٠٠/٢ ، وشرح المفصل : ١٤٦/٣ ، والبسيط : ٣٢٦ ،

والمضى : ٤١٧/٢ .

(٣) انظر ما تقدم في ص : ٨١/٦ .

(٤) هو الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن بن عمرو بن تميم أبو عبد الرحمن الفراهيدي ، صاحب العربية والعروض . قال عنه السيرافي : كان غاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه ، وهو أول من استخرج العروض وحصراشعار العرب بها ، وعمل أول كتاب العين المشهور . وكان من الزهاد في الدنيا .

ولد سنة ١٠٠ هـ وتوفي سنة ١٧٠ هـ ، وقيل : سنة ١٧٥ هـ وقيل غير ذلك .

انظر ترجمته في البغية : ٥٥٧/١ ، وأنباه الرواة : ٣٤١/١ ، أخبار

النحويين البصريين ص ٣٠ ، ورفيات الأعيان : ١٨/٢ - ١٩ .

(٥) الكتاب : ٣٩٩/٢ .

كَذَّبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنِي شَابٍ قَرْنَاهَا تَصْرُّ وَتَحْلِبُ (١)

فأضاف (بنى) إلى (شَابٍ قَرْنَاهَا) وهى جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ، لأنه جعلَ هذا الكلامَ كأنه اسمٌ للشيِّ يُقالُ لها فحواه ، كأنه قالَ : بَنِي التَّى يُقالُ لها شَابٍ قَرْنَاهَا ، و (شَابٍ قَرْنَاهَا) معناه : شَاخَتْ ، و (القَرْنُ) الفؤُودُ من الشَّحْرِ في جانبِ الرَّأسِ وقوله (تَصْرُّ وَتَحْلِبُ) كنايةٌ عن كونها راعيةً للإبل ، والمعنى : بَنِي العَجْمُوزِ الرَّاعِيَةِ .

فقد تحصَّل في الآية ثلاثةٌ مذهبٍ ، أصوبُها مذهُبُ سيويوه-رحمه الله-وعليه أكثرُ النحويين ، ويقويه قراءةُ بعضِ النَّاسِ في الشَّانِ (أَيهم أشدُّ) بالنصبِ (٢) ، فقد تميَّن في هذه القراءةِ أن (أَيًّا) موصولةٌ مفعولٌ ب (نَزَعَنَّ) فينبغي حملُ القراءةِ الأخرى عليها ، فترجعُ القراءتانِ إلى وجهٍ واحدٍ ، وقد اختار ابنُ السَّراجِ مذهُبَ الخليلِ .

* * * * *

وأعلم أن الفعلَ المطلقَ إن كانَ مما يتمدُّ إلى واحدٍ بحرفٍ جبرٍّ ، كانت الجملةُ في موضعِ نصبٍ بعدِ اسقاطِ حرفِ الجبرِّ (٣) ، كقوله تعالى : (ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ) (٤) فالجملةُ التي هي قوله (مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ) في موضعِ نصبٍ بعدِ اسقاطِ

(١) من الطويل ونسب لرجل من بني أسد . وأراد بالقرنين ضفيري المرأة . تصرُّ :

أى تشدُّ زرع الحلوبة بخيط إذا أرسلت إلى المرعى .

وإذا راحت عشياً هل الخيط وحلبت . يصف أهمها راعية عجموز . والشاهد فيه حمل (بنى شاب قرناها) على الحكاية .

وهو من شواهد سيويوه : ٨٥/٢ ، ٢٠٧/٣ ، ٣٢٧ ، والمقتضب : ٩/٤ ، ٢٢٦ ،

والخصائص : ٣٦٧/٢ ، وشرح المفصل : ٢٨/١ ، والمقرب : ٦٥/١ ، واللسان

(قرن) والتصريح : ١١٧/١ .

(٢) هي قراءة معاذ بن مسلم الهراء ، ودالحة بن مصرف . مختصر شوان ابن

خالويه ص : ٨٦ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٢١/١ .

(٤) من الآية : (٤٦) من سورة سبأ ، وقد تقدمت . فيص : ٢١٠/٢٠٨

(في) لَأَنَّ (تفكر) تتعدى بـ (في) وكذلك قوله سبحانه : (يَنْظُرُونَ ، هَلْ رَوَوْا)
 وقوله عز وجل : (فَنَاطِرَةٌ بِمِ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ) (٢) ، فالجملة التي بعد (يَنْظُرُونَ)
 والتي بعد (نَاطِرَةٌ) في موضع نصبٍ / بعد اسقاطِ (إلى) لأنك تقول : نظرتُ إلى (أ / ٥١)
 كذا ، فتعدى بها بإلى ، كما قال سبحانه : (إلى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ) (٣) . وقال عز وجل :
 (أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْأَبْلِ) (٤) ، فَإِنْ كَانَتْ (نَظَرَ) بمعنى (انتظر) كَانَتْ متعديةً
 بنفسها ولا يجوز تعليقها حينئذٍ بوجه ، قَالَ تعالى : (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ) (٥)
 فالساعة مفعولٌ (يَنْظُرُونَ) لأنها بمعنى (ينتظرون) .

وإن كان ذلك الفعل المطلق مما يتعدى إلى واحدٍ بنفسه ، كانت الجملة فسي
 موضع مفعوله كقولك : عرفتُ أبو من زيد ، فالجملة التي بعد (عرفت) في موضع
 نصبٍ على أنها مفعولٌ (عرفت) تقول : عرفتُ زيداً .

وإن كان مما يتعدى إلى اثنين سدت الجملة مسدًّهما كقوله سبحانه : (لِنَعْلَمَ
 أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى) (٧) ، وقوله تعالى : (وَظَنُوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّحِيصٍ) (٨) ، فالجملة التي
 بعد (نَعْلَمَ) والتي بعد (ظَنُوا) سدت كل واحدةٍ منهما مسدًّ المفعولين ، وهذا
 إذا لم يوجد للفعل مفعولٌ بوجهٍ ، فإن وجد له مفعولٌ وقعت الجملة التي فيها
 أداة الصدر بعد ذلك المفعول . فإن كان الفعل مما يتعدى إلى اثنين كَانَتْ
 الجملة في موضع المفعول الثاني : نحو : عَلِمْتُ زيداً أبو من هو ، فزيداً هو المفعول
 الأول والجملة بعده في موضع المفعول الثاني .

(١) من الآيتين : (٣٥ - ٣٦) من سورة المطففين .

(٢) من الآية : (٣٥) من سورة النمل .

(٣) الآية : (٢٣) من سورة القيامة .

(٤) من الآية : (١٧) من سورة الفاشية .

(٥) من الآية : (٦٦) من سورة الزخرف .

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٢١ .

(٧) من الآية : (١٢) من سورة الكهف .

(٨) من الآية : (٤٨) من سورة فصلت .

وإن كان مما يتعدى إلى واحدٍ بنفسه وإلى آخر بحرف جرٍّ، ووحد الذي تعدى إليه بنفسه ، كانت الجملة في موضع نصبٍ بعد اسقاطِ حرفِ الجرِّ كقوله تعالى : (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ) (١) فالكافُ هي المفعولُ الأولُ ليسألونَ ، والجملةُ بعدها في موضعِ المفعولِ الثاني الذي تتعدى إليه (يسألُ) بعن ، فموضعها نصبٌ بعد اسقاطِ (عن) لأنَّ المعنى : يسألونك عن هذا .

وإن كان مما يتعدى إلى ثلاثة ، كانت الجملةُ سادةً سدَّ المفعولين الثاني والثالث ، على مذ هب من يَجِيزُ التَّمْلِيقَ فيما يتعدى إلى ثلاثة على ما تقدم ، كقوله تعالى : يَبْنِئْكُمْ إِذَا مَرَّكُمْ كُلُّ مَرَّزٍ كُلِّ مَرَّزٍ لَكُمْ لِفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ (٢) فالجملةُ التي هي قوله سبحانه : (إِنَّكُمْ لِفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ) سادةٌ سدَّ الثاني والثالثَ لينبئ على ما تقدم من مذ هب سيبويه .

وإن كان الفعلُ مما يتعدى بنفسه إلى واحدٍ خاصةً نحو : عرفتُ زيداً أبوم من هو ، فزيداً مفعولٌ (عرفتُ) .

واختلف النحويون في موضع الجملة التي بعده من الإعراب على خمسة أقوال :
أحدُها : أنها في موضع نصبٍ على الحال من (زيدٍ) ، وهو قولُ المبرد .
والثاني : أنها بدلٌ اشتمالٍ من (زيدٍ) كأنك قلت : عرفتُ زيداً أبوتـــه
أو كنيته ، وهو اختيارُ السِّيرافي (٤) ،

(١) من الآية : (٢١٥) من سورة البقرة .

(٢) من الآية : (٧) من سورة سبأ .

(٣) ووافقه الأعلام وابن خروف . قال السِّيرافي في شرحه : ٤٨ / ٢ : (ذكـــر أبو المعبس أنه حالٌ (يعني جملة أبو من هو) وقد غلط عندى ، لأنَّ الجملة إذا كانت في موضع الحال جاز أن تدخل عليها الواو ، ألا ترى أنك تقول : مررت بزيد وأبوه قائمٌ ، وأنت لا تقول : عرفتُ زيداً وأبوم من هو ، كما يجوز أن تقول : عرفتُ زيداً وأبوه قائمٌ ، فقد بطل الذي قاله من الحال) . وانظر

المهجع : ٢٣٨ / ٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٢١ .

(٤) ووافقه ابن مالك . انظر شرح السِّيرافي : ٤٨ / ٢ ، والتسهيل : ٧٣ ، والمهجع :

وابن الضائع . (١)

والثالث : أنها بدل شيء من شيء من (زيد) على حذف مضاف ، / كأنك (٥١ / ٧)

قلت : عرفت أمر زيد أو شأن زيد أبو من هو ، وهو اختيار ابن عصفور . (٢)

والرابع : أنها في موضع نصب بإضمار فعل حذف لتقدم ذكره ، والتقدير : عرفت

زيداً عرفت أبو من هو ، فحذف الفعل الثاني لدلالة الأول عليه ، وهو اختصار

ابن أبي الربيع . (٣)

والخامس : أنها في موضع مفعول ثانٍ لعرفت ، وزيداً مفعول أول ، و (عرفت) (٤)

هنا مضمّنة معني (علمت) تتعدى إلى اثنين بمنزلتها ، وهو قول ابن أبي العافية . (٥)

وأجود هذه الأقوال القول الثاني .

وإن كان الفعل مما يتعدى إلى واحدٍ بحرفٍ جرٍ كقوله تعالى : (أفلا ينظرون

إلى الإبل كيف خلقت) (٦) لأن (ينظرون) كما تقدم يتعدى إلى واحدٍ ب (إلى)

فإلى الإبل هو معمول (ينظرون) وينبغي أن تبهرى في الجملة بعده الأفعال

الأربعة المتقدمة ولا يعبرى هنا القول الخامس ، وقد ذكر أبو الفتح بن جني هنا

أن الجملة بدل (٧) من قوله (إلى الإبل) . وكذلك قوله سبحانه :

(١) المصحح : ٢ / ٢٣٨ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٢٢ .

(٣) البسيط : ٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٤) في الاصل (علمت) وهو سهو .

(٥) قال ابن عصفور في شرح الجمل في معرض رده لهذا القول الذي نسبه ابن لب

لابن أبي العافية : ١ / ٣٢٢ : (وذلك فاسد لأن التضمين ليس بقياس ،

فلا يقال به ما وجدت عنه مندوحة) . ونسبه السيوطي للفارسي ، واختاره

أبو حيان . المصحح : ٢ / ٢٣٩ ، والمفني : ٢ / ٤١٨ .

(٦) الآية : (١٧) من سورة الغاشية .

(٧) ذكر ذلك أبو حيان في البحر : ٨ / ٤٦٤ ، ولم ينسبه .

(وَالسَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ، وَالْأَرْضِ كَيْفَ نُصِبَتْ ، وَالْأَرْضِ كَيْفَ سَطِحَتْ) (١) ،
 ولم يبيِّن أبو الفتح هل ذلك من بدل الاشتغال أو من بدل الشئ من الشئ ؟
 والأقوال الأربعة جارية هنا كما تقدم .

(١) الآيات : (١٨ - ١٩ - ٢٠) من سورة الفاشية .

بَابُ مَا تَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْأَفْعَالُ الْمُتَعَدِّيَّةُ وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّيَّةِ

النَّظَرُ فِي هَذَا الْبَابِ فِي مَقَدِّمَةٍ وَأَرْبَعَةِ فُصُولٍ .

أَمَّا الْمَقَدِّمَةُ فَهِيَ أَنَّ الْأَفْعَالَ كُلَّهَا مُتَعَدِّيَّةٌ بِهَا وَغَيْرُ مُتَعَدِّيَّةٌ بِهَا تَنْصِبُ ثَمَانِيَةَ أَشْيَاءَ :

الْمَصْدَرُ ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ ، وَالْحَالُ ، وَالتَّمْيِيزُ ، وَالْمُسْتَثْنَى ،
وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ ، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ . وَكُلُّهَا يَنْصِبُهُ الْفِعْلُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ إِلَّا الْمُسْتَثْنَى
وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ .

أَمَّا الْمُسْتَثْنَى فَيَنْصِبُهُ بِوَاسِطَةِ (إِلَّا) نَحْوُ : قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، (ف) زَيْدًا

مَنْصُوبٌ بِ(قَامَ) عَلَى رَأْيِ سَيِّوِيهِ وَ(إِلَّا) وَاسِطَةٌ بَيْنَهُمَا وَصَلَتْ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ إِلَى
الاسْمِ الَّذِي بَعْدَهَا فَنَصَبَهُ (١) .

وَأَمَّا الْمَفْعُولُ مَعَهُ فَيَنْصِبُهُ أَيْضًا الْفِعْلُ بِوَاسِطَةِ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ بِمَعْنَى (مَعَ)

نَحْوُ : قُتِمْتُ وَزَيْدًا ، فزَيْدًا مَنْصُوبٌ بِقَمِطِ الْوَاوِ وَاسِطَةٌ بَيْنَهُمَا (٣) مَوْصُلاً عَلَى مَا تَقَدَّمَ
فِي (إِلَّا) وَالْوَاوِ بِمَعْنَى (مَعَ) كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَعَ زَيْدٍ .

وَهَذِهِ الثَّمَانِيَةُ عَلَى قِسْمَيْنِ : قِسْمٌ يُطَلِّبُهُ الْفِعْلُ عَلَى اللُّزُومِ وَهُوَ الْأَرْبَعَةُ الْأُولَى :

الْمَصْدَرُ ، وَظَرْفُ الزَّمَانِ ، وَظَرْفُ الْمَكَانِ ، وَالْحَالُ ، فَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ وَإِنْ لَمْ تُذَكَّرْ
فَالْفِعْلُ يَقْتَضِيهَا وَيَطْلُبُهَا .

أَمَّا الْمَصْدَرُ فَإِنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَيْهِ بِحُرُوفِهِ ، وَلِذَلِكَ لَا تَخْتَلِفُ دَلَالَتُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ

(١) انظر الكتاب : ٣١٠ / ٢ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، والانصاف : ٢٦٠ / ١ فما بعد ها .

وللنحاة خلاف في العامل في الاسم المنصوب بعد (إلا) حصره الشيخ محمد
محي الدين عبد الحميد في ثمانية أقوال . انظرها في عدة السالك : ٢٥٤ / ٢ -

٢٥٥ . وانظر أيضا المقتضب : ٣٩٠ / ٤ ، ٣٩١ .

(٣) هذا هو رأي البصريين . وذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على

الخلاف . انظر الانصاف : ٢٤٨ / ١ فما بعد ها ، والأشمونى : ١٣٤ / ٢ - ١٣٥

اختلاف صيغيه ، تقول : قام ، ويقوم ، وقم ، ودلالة هذه الصيغ على القيام الذي هو المصدر واحدة غير مختلفة .

والأفعال عند البصريين / مشتقة (١) من مصادرها ، أي مأخوذة منها ، وعكس (١/٥٢)

ذلك الكوفيون فحملوا المصادر مشتقة من الأفعال .

وأما الزمان فإن الفعل يدل عليه بصيغته وشكله ، ولذلك تختلف دلالة عليه

عند اختلاف صيغيه ، تقول : (قام) فيدل على زمان ماضٍ ، و (قم) فيدل على زمان مستقبل ، و (يقوم) فيدل على الحال أو الاستقبال ، لأنه مبهم بينهما ، وقد

لا تختلف دلالة على الزمان عند اختلاف صيغته لعارضي يصرح نحو : إن قمت قمت ،

وإن تقم أقم ، فالماضي والمضارع هنا وإن اختلفت صيغتهما لم تختلف دلالتهمما

على الزمان ، لأنهما لا يدلان إلا على زمان مستقبل لأجل (إن) الشرطية ، لأن

أدوات الشرط تميّن الأفعال بعدها للاستقبال مطلقاً ، وكذلك الفعلان بمد

(إذا) يدلان على الاستقبال مطلقاً نحو : إذا قام زيد قام عمرو ، وإذا يقوم زيد

يقوم عمرو .

وأما المكان فإن الفعل يدل عليه بالالتزام ، لأن كل فعل لابد له من مكان

يقع فيه ، فصارت كل فعل يستلزم مكاناً .

وأما الحال فإن الفعل أيضاً يستلزمه ، إذ لابد أن يكون وقوعه في حالة ما ،

أو يكون على صفة يكون عليها الذي أوقعه .

والقسم الثاني يطلبه الفعل على غير اللزوم ، وهو الأربعة الباقية .

أما التمييز منها فقد لا يكون في الكلام شيء مبهم فيحتاج إليه . وأما المستثنى فقد

لا يكون في الكلام ما يستثنى منه . وأما المفصول مفعله فقد لا يكون أيضاً في الكلام

(١) القول في أصل الاشتقاق ، الفعل أو المصدر ، من مسائل الخلاف بين

البصريين والكوفيين . انظر الانصاف : المسألة (٢٨) ، والجمل : ٤٤ ،

والكتاب : ٣٥ / ١ ، والايضاح للفارسي : ١ / ١٦٨ .

مُصَاحِبٌ فِي فِعْلِهِ . وَأَمَّا الْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ فَقَدْ يَكُونُ أَيْضًا الْفَاعِلُ نَائِمًا أَوْ سَاهِيًا
 أَوْ مَجْنُونًا ، فَلَا يَكُونُ لِفِعْلِهِ سَبَبٌ ، فَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ قَدْ يَكُونُ مِنَ الْأَفْعَالِ مَا يَطْلُبُهَا ،
 وَقَدْ يَكُونُ أَيْضًا مِنْهَا مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا وَلَا يَطْلُبُهُ .
 وَالكَلَامُ فِي هَذَا الْبَابِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأُولَى ، وَأَمَّا الْأَرْبَعَةُ الْبَاقِيَةُ فَقَدْ
 وَضَعَ أَبُو الْقَاسِمِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا بَابًا ^(١) ، وَهَنَّاكَ يَسْتَوْفِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ
 فَيَتَكَلَّمُ هُنَا عَلَى الْأَرْبَعَةِ الْأُولَى فِي أَرْبَعَةِ فُصُولٍ .

(١) انظر الجمل ص : ٢٣٥ ، ٢٤٦ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩ .

الفصل الأول : في المصدر

ويُسمى مفعولاً مذكوراً ، وفيه ستُّ مسائل :

المسألة الأولى : في حده .

والمصدر عند النحويين عبارة عن اسم الحدث أو ما نابَ منابه ، المنتصب بفعل من لفظه أو من معناه ، بيانياً أو توكيداً .

وقولهم (عن اسم الحدث) أي : عن الاسم الذي يقع على الحدث ، والحدث

هنا هو المعنى الصادر عن الفاعل ، والاسم الذي يقع على / ذلك المعنى هو المصدر . (٤/٥٤)

نحو : (قيام) فإنه اسمٌ لانصبابِ قامةِ الفاعلِ ، وهذا المعنى هو الحدث .

وقولهم (أو ما نابَ منابه) مثاله قوله تعالى : (فَاجْلِدْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ

جَلْدَةٍ) (١) فمائة منصوبة على المصدر ، لأنها أريد بها عدد الجلدات ، ونابت مناب لفظ (جلدات) .

وقولهم (المنتصب) لا يعرب هذا الاسم مصدرًا حتى يكون منصوبًا ، فإن كان

مرفوعًا أو مخفوضًا لم يعرب ذلك الإعراب كقوله تعالى : (فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً) (٢) ف (نفخة) مفعولٌ لم يسم فاعله بنفخ .

وقولهم : (بفعل من لفظه) نحو : قام زيدٌ قيامًا ، ف (قيامًا) منتصبٌ بقام

الذي هو من لفظ قيام .

وقولهم (أو من معناه) مثاله قول الشاعر :-

ويومًا على ظهر الكتيب تمدرت
على وآلت حلفة لم تحلل (٣)

(١) من الآية : (٢) من سورة النور .

(٢) الآية : (١٣) من سورة الحاقة .

(٣) من الطويل لامرئ القيس بن حنبل الكندي من مطلقته المشهورة .

الكتيب : الرمل المتجمع المرتفع على غيره . تمدرت : امتنعت . لم تحلل : أي لم تقل ان شاء الله تعالى .

انظره في ديوانه : ١٢ ، وجمهرة أشعار العرب : ١٣٦ / ١ ، والمساعد :

٤٦٧ / ١ ، والدرر : ١٦١ / ١ .

فَ (حَلْفَةٌ) مَصْدَرٌ مُنْتَصِبٌ بِ (أَلْتِ) لِأَنَّهُ بِمَعْنَى (حَلَفْتُ) فَصَحَّ أَنْ يَنْصَبَهُ وَإِنْ كَانَ لَيْسَ مِنْ لَفْظِهِ .

فَأَمَّا إِنْ كَانَ هَذَا الْأِسْمُ مُنْتَصِبًا بِفِعْلٍ لَا مِنْ لَفْظِهِ وَلَا مِنْ مَعْنَاهُ ، فَإِنَّهُ لَا يَعْزُبُ حِينَئِذٍ مَصْدَرًا نَحْوُ : كَرِهْتُ قِيَامَكَ ، فَمَا لَمْ يَفْهَمْ مِنَ الْمَصْدَرِ إِلَّا مَا فَهِمَ مِنَ الْفِعْلِ فَهُوَ مُؤَكَّدٌ ، مِنْ لَفْظِ الْقِيَامِ وَلَا مِنْ مَعْنَاهُ .

وَقَوْلُهُمْ (بَيَانًا أَوْ تَأْكِيدًا) مِثَالُ الْبَيَانِ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا ، وَمِثَالُ التَّأْكِيدِ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَفْهَمْ مِنَ الْمَصْدَرِ إِلَّا مَا فَهِمَ مِنَ الْفِعْلِ فَهُوَ مُؤَكَّدٌ ، فَالْمُؤَكَّدُ هُوَ مَا سَاوَى مَعْنَاهُ مَعْنَى فِعْلِهِ النَّاصِبِ لَهُ ، وَيُسَمَّى مَبْهَمًا .

وَالْمَبْهَمُ : مَا زَادَ مَعْنَاهُ عَلَى مَعْنَى فِعْلِهِ ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : مُخْتَصٌّ وَمَعْدُودٌ . فَالْمُخْتَصُّ هُوَ النَّكْرَةُ الْمُوصُوفَةُ نَحْوُ : قَمْتُ قِيَامًا سَرِيعًا ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا ، وَالنَّكْرَةُ الْمُضَافَةُ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَ شَرْطِي ، وَالْمَعْرُفُ مُطْلَقًا نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا الضَّرْبَ ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَ الشَّرْطِيِّ .

وَالْمَعْدُودُ هُوَ مَا أَفَادَ بَيَانَ الْعِدَّةِ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَةً وَضَرْبَتَيْنِ .

السَّأَلَةُ الثَّانِيَّةُ :

فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَيْسَتْ بِمَصَادِرٍ ، وَلَكِنَّهَا تَقُومُ مَقَامَ الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الْحَدَّثُ .

أَمَّا الْمَبْهَمُ فَلَا يَقُومُ فِيهِ مَقَامُهُ . وَأَمَّا الْمَخْتَصُّ فَيَقُومُ مَقَامَهُ (كَلٌّ وَيَعْصَى) مُضَافَتَيْنِ إِلَى الْمَصْدَرِ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا كَلَّ الضَّرْبِ ، وَضَرْبَتُهُ بِمَعْنَى الضَّرْبِ ، قَالَ تَمَالِي : (إِذَا مَزَقْتُمْ كَلَّ مَزَقٌ) (١) فَ (كَلٌّ) مَصْدَرٌ لِإِضَافَتِهَا إِلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ (مَزَقٌ) .
وَالثَّلَاثُ (٢) (أَيْ) مُضَافَةٌ إِلَيْهِ أَيْضًا نَحْوُ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا أَيْ ضَرْبٍ ، وَقَوْلُهُ سَبَّحَانَهُ : (أَيْ مُنْقَلَبٌ يَنْقَلِبُونَ) (٣) . لِأَنَّهَا مُضَافَةٌ إِلَى مَصْدَرِهِ الَّذِي هُوَ (مُنْقَلَبٌ)

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٧) مِنْ سُورَةِ سَبَأٍ .

(٢) وَقَدْ مَرَّ (الْمَبْهَمُ) وَهُوَ الْأَوَّلُ ، وَ (الْمَخْتَصُّ) وَهُوَ الثَّانِي . وَانظُرِ الْبَسِيطُ : ٣٥٢

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٢٤٧) مِنْ سُورَةِ الشُّعْرَاءِ .

وَكذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

..... وَرَضْتُ فَذَلْتُ صَعْبَةً أَيْ إِذْ لَالٍ (١)

كَأَنَّهُ قَالَ : فَإِذْ لَلَّتْهَا أَيْ إِذْ لَالٍ ، ذ (أَيْ) أَيْضًا مَصْدَرٌ / لِإِضَافَتِهَا إِلَى الْمَصْدَرِ (٥٣ / أ)
الَّذِي هُوَ (إِذْ لَالٌ) .

وَالرَّابِعُ : (أَفْعَلٌ) الَّتِي لِلتَّفْضِيلِ مِضَافَةٌ إِلَى الْمَصْدَرِ أَيْضًا نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا
أَشَدَّ الضَّرْبِ . ذ (أَشَدُّ) مَصْدَرٌ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الضَّرْبِ .

وَالخَامِسُ : مَا كَانَ اسْمًا لِنَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَصْدَرِ نَحْوُ : رَجَعَ زَيْدٌ الْقَهْقَرَى ،
فَالْقَهْقَرَى مَصْدَرٌ ل (رَجَعَ) لِأَنَّهُ اسْمٌ لِلرَّجُوعِ إِلَى خَلْفٍ ، وَهَذِهِ الْهَيْئَةُ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ
الرَّجُوعِ ، وَكَذَلِكَ : اشْتَمَلَ الصَّمَاءُ ، وَقَعَدَ الْقَرْفِصَاءُ (٢) ، فَالصَّمَاءُ مَصْدَرٌ ، لِأَنَّهُ اسْمٌ
لِنَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِشْتِمَالِ ، وَكَذَلِكَ الْقَرْفِصَاءُ مَصْدَرٌ ، لِأَنَّهُ اسْمٌ لِنَوْعٍ مِنَ الْقُعُودِ . وَقَدْ
نَصَّ سَيِّبُوهُ (٣) عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ وَنَحْوَهَا مَضْمُونَةٌ بِالْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهَا ، لِأَنَّهَا تَرْجِعُ
إِلَى مَعْنَاهُ .

(١) هذا عجز بيت من الطويل لامرئ القيس ومصدره :

وَصِرْنَا إِلَى الْحُسْنَى وَرَى كَلَامَنَا

رَضْتُ فَذَلْتُ : الْمَعْنَى لِيَنْتَهَى بِالْكَلَامِ وَالْمَدَارَاةِ ، وَيُرْوَى (فَصِرْنَا) وَصَعْبَةً
بِالرَّفْعِ أَيْضًا .

وَالشَّاهِدُ فِي : دِيوانه : ٣٢ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٧٤ / ١ ، وَالْمَحْتَسِبُ : ٢٦٠ / ٢ ،

وَالْبَسِيطُ : ٦١٨ ، وَالخِرَانَةُ : ٢٨ / ١ ، ١٥٨ ، ٢٤ / ٤ ، ٢٥٠ .

(٢) الصَّمَاءُ : أَنْ يَلْقَى الرَّجُلُ طَرْفَ رِدَائِهِ الْأَيْمَنِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ ، وَالْقَرْفِصَاءُ : أَنْ

يَقْعُدُ الْإِنْسَانُ عَلَى إِيْتِيهِ وَيَلْصِقُ فِخْذِيَهُ بِبَطْنِهِ وَيَحْتَبِي بِيَدَيْهِ يَضَعُهُمَا عَلَى سَاقَيْهِ

كَمَا يَحْتَبِي بِالثَّوْبِ .

(٣) قَالَ سَيِّبُوهُ : ٣٥ / ١ : (. . .) فَمِنْ ذَلِكَ : قَعَدَ الْقَرْفِصَاءَ ، وَاشْتَمَلَ الصَّمَاءَ ،

وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى ، لِأَنَّهُ ضَرَبُ مَنْ فِعْلُهُ الَّذِي أُخِذَ مِنْهُ .

وَانظُرِ الْإِيضَاحُ : ١٦٨ / ١ ، وَالْبَسِيطُ : ٣٥١ .

وَمَا يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا الْخَامِسِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي تُدَالِقُ عَلَى الصَّلَوَاتِ إِذَا كَانَتْ مَنْصُوبَةً بَعْدَ فِعْلٍ مِنْ لَفْظِ الصَّلَاةِ ، نَحْوُ : صَلَّى الظُّهْرَ ، وَصَلَّى العَصْرَ ، وَصَلَّى المَضْرَبَ ، وَصَلَّى العِشَاءَ ، وَصَلَّى الصُّبْحَ ، فَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ الْمَنْصُوبَةُ يَجُوزُ فِيهَا وَجْهَانِ :

أحدهما : أَنْ تَجْعَلَ اسْمًا لِلصَّلَاةِ الْمَوْقِعَةِ فِي تِلْكَ الْأَوْقَاتِ فَتَعْرَبُ عَلَى هَذَا مَصَادِرَ ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا اسْمٌ لِلوَدْعِ مِمَّا يَقْتَضِيهِ الْفِعْلُ الَّذِي قَبْلَهُ بِحُرُوفِهِ ، مِثْلُ : رَجَعَ الْقَهْقَرَى وَمَا ذَكَرَ مَعَهُ ، كَأَنَّكَ قَلْتِ : صَلَّى الصَّلَاةَ الْمَفْرُوضَةَ فِي وَقْتِ كَذَا ، كَمَا كَانَ الْقَهْقَرَى بِمَنْزِلَةِ رَجَعْتَ الرَّجُوعَ الَّذِي مِنْ صِفَتِهِ كَذَا .

والوجهُ الثاني : أَنْ تَكُونَ اسْمًا لِلأَوْقَاتِ الَّتِي فُرِضَتْ فِيهَا تِلْكَ الصَّلَوَاتُ ، فَتَعْرَبُ عَلَى هَذَا ظُرُوفَ زَمَانٍ ، كَأَنَّكَ قَلْتِ : صَلَّى فِي الظُّهْرِ صَلَاتَهُ الْمَفْرُوضَةَ فِيهِ ، وَكَذَلِكَ صَلَّى فِي العَصْرِ ، وَهَذَا الْوَجْهُ الثَّانِي ظَاهِرٌ مِنْ هَبِ سَيُوبِهِ ، لِأَنَّهُ جَعَلَ الظُّهْرَ فِي قَوْلِكَ : هَذِهِ الظُّهْرُ ، اسْمًا لِلوَقْتِ مِنْ حَيْثُ جَعَلَهُ عَلَى حَذْفِ مضافٍ ، وَقَدَّرَهُ : هَذِهِ صَلَاةُ الظُّهْرِ . (١)

السادس : ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ نَحْوُ : قُمْتَهُ ، تَرِيدُ قَمْتَ الْقِيَامِ ، فَالضَّمِيرُ مَصْدَرٌ لِأَنَّهُ يَعُودُ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْفِعْلِ ، وَكَذَلِكَ : ضَرَبْتَهُ زَيْدًا ، تَرِيدُ : ضَرَبْتُ الضَّرْبَ زَيْدًا ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (فَبِهَدَاهُمْ اقْتَدِهْ) (٢) عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ (٣) بِكَسْرِ الهَاءِ ، فَهِيَ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنْ (اقْتَدِ) أَيُ : اقْتَدِ الاقْتِدَاءَ ، وَأَمَّا عَلَى

(١) انظر الكتاب : ١ / ٢١٥ .

(٢) من الآية : (٩٠) من سورة الانعام .

(٣) ابن عامر الدمشقي عبد الله أبو عمران اليحصبي (٨ - ١١٨ هـ) امام أهل الشام في القراءة ، واليه انتهت مشيخة الاقراء فيها . وأحد القراء السبعة .

انظر ترجمته في دباقات ابن الجزري : ١ / ٤٢٣ .

(١) قِراءةِ الاسكانِ فهى هاءُ السكِّتِ التى تلحقُ آخرَ الكلمةِ فى الوقفِ لبيانِ الحركةِ ،
كالهاءِ فى : (مَالِيهِ ، وَسُلْطَانِيهِ ، وَكِتَابِيهِ) ومثالُ الآيةِ أيضاً البيتُ المتقدمُ فى
البابِ قبلَ هذا :

(٢) هَذَا سِرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

فَالهَاءُ فى (يَدْرُسُهُ) مُصَدَّرٌ لِأَنَّهَا ضَمِيرُ الدَّرْسِ الْمَفْهُومِ مِنْ يَدْرُسُ .
السَّايِعُ : اسْمُ الإِشَارَةِ الْمَوْصُوفِ بِالصَّادِرِ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ذَاكَ الضَّرْبَ ،
وَقُمْتُ هَذَا الْقِيَامَ .

/ الثَّامِنُ : مَا كَانَ مُضَافًا إِلَيْهِ الْمَصْدَرُ فى التَّقْدِيرِ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا سَوْطًا (٣) ، (٥٣ / ب)

فَسَوْطًا مُصَدَّرٌ مُنْصَوِّبٌ بِضَرَبْتُ ، لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مُضَافٌ إِلَيْهِ فى التَّقْدِيرِ ، وَالْأَصْلُ : ضَرَبْتُ
زَيْدًا ضَرْبَةَ سَوْطٍ ، فَحُذِفَ الْمَصْدَرُ الَّذِى هُوَ (ضَرْبُهُ) وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ وَهُوَ

(سَوْطٌ) فَصَارَ يَعْربُ بِأَعْرَابِهِ ، وَقَدْ جَعَلَ ابْنُ جِنِّيٍّ مِنْ هَذَا قَوْلَ الشَّاعِرِ :
أَلَمْ تَخْتَمِمْ عَيْنَكَ لَيْلَةَ أَرْمَدًا وَبِتِ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مَسْهَدًا (٤)

(١) وقِراءةِ الاسكانِ على اثباتِ هاءِ السكِّتِ فى (اقتده) وقفا على الأصلِ متفق
عليها ، واختلفوا فى اثباتها وصلًا فأثبتها فيه ساكنة نافع وابن كثير وأبو عمرو
وعاصم وأبو جعفر . وقرأ بحذفِ الهاءِ وصلًا ، حمزة والكسائى وخلف ويعقوب
وقرأ الباقون باثباتِ الهاءِ فى الوصل .

انظر هجاء القراءات : ٢٦٠ ، والاتحاف : ٢١٣ .

(٢) تقدم البيت فى ص : ١٩٣ .

(٣) انظر الهمع : ١٣٠ / ٣ .

(٤) من الطويل للأعشى من قصيدة يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان قد

عزم على الاسلام فصدته قريش . والسليم : اللديخ .

وانشأه فى ديوانه : ١٣٥ ، ويروى عجزه فيه :

وعادك كما عاد السليم المسهدا

وهو من شواهد الخصائص : ٣٢٢ / ٣ ، والمحتسب : ١٢١ / ٢ ، والمغنى :

٦٢٤ / ٢ ، والأشمونى : ١١٤ / ٢ .

فَجَعَلَ (لَيْلَةً) مَصْدَرًا مَنْصُوبًا بِتَخْتُمِشٍ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ ، أَيْ : اِغْتِمَازِ لَيْلَةٍ
أَرْمَدَ ، فَحَذْفُ الْمِضَافِ وَأَقَامَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، فَصَارَ يُعْرَبُ بِأَعْرَابِهِ كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ
زَيْدًا سَوْطًا .

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ صِفَةَ الْمَصْدَرِ إِذَا حُذِفَ وَأُقِيمَتْ مَقَامَهُ تَعْرَبُ بِأَعْرَابِهِ (١)
فَتَكُونُ مَصْدَرًا نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا شَدِيدًا ، فَشَدِيدًا عِنْدَهُ مَصْدَرٌ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لِلْمَصْدَرِ
الْمَحذُوفِ قَامَتْ مَقَامَهُ ، وَالتَّقْدِيرُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا غَرِيبًا شَدِيدًا .

وَمِنْ هَبِّ سَيُوبِهِ (٢) خِلَافٌ هَذَا أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ إِنَّمَا تَعْرَبُ حَالًا مِنَ الْمَصْدَرِ الَّذِي
يَقْتَضِيهِ الْفِعْلُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عِنْدَهُ مَصْدَرًا ، وَقَوْلُ سَيُوبِهِ هُوَ الصَّحِيحُ .

وَأَمَّا الْمَعْدُودُ فَتَقُومُ مَقَامَهُ أَسْمَاءُ الْعَدَدِ إِذَا فَسَّرَتْ بِالْمَصْدَرِ نَحْوَ قَوْلِهِ سُبْحَانَهِ :
(فَاجْلِدْهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) (٣) ، فَثَمَانِينَ مَصْدَرٌ لِأَنَّهُ عَدَدٌ لِلْمَصْدَرِ ، وَ (جَلْدَةً) تَمْيِيزٌ
وَتَفْسِيرٌ لَهُ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (فَاجْلِدْهُ وَكُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) (٤) فَمِائَةُ مَصْدَرٌ ،
لِأَنَّهُ عَدَدٌ مَفْسَّرٌ بِالْمَصْدَرِ الَّذِي أُضِيفَ إِلَيْهِ وَهُوَ (جَلْدَةً) .

السُّأَلَةُ الثَّلَاثَةُ : فِي النَّاصِبِ لِلْمَصْدَرِ وَحُكْمِهِ مَعَهُ .

وَهُوَ الْفِعْلُ أَوِ الصِّفَةُ الْجَارِيَةُ مَجْرَاهُ أَوِ الْمَصْدَرُ الْمَقْدَرُ بِ (أَنْ) وَالْفِعْلُ ، فَمِثَالُ
الْفِعْلِ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا ، فَضَرْبًا مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ بِضَرَبْتُ . وَمِثَالُ الصِّفَةِ : أَنَا ضَارِبٌ
زَيْدًا ضَرْبًا ، فَضَرْبًا مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ بِالصِّفَةِ الَّتِي هِيَ (ضَارِبٌ) وَكَذَلِكَ : زَيْدٌ مَضْرُوبٌ
ضَرْبًا ، فَضَرْبًا مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ بِالصِّفَةِ الَّتِي هِيَ (مَضْرُوبٌ) وَكَذَلِكَ أَيْضًا : أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا
ضَرْبًا ، فَضَرْبًا مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ بِضَارِبٍ . وَمِثَالُ الْمَصْدَرِ الْمَقْدَرُ بِأَنْ وَالْفِعْلُ : أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ
زَيْدًا ضَرْبًا ، فَضَرْبًا مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ بِضَرْبِ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ مَقْدَرُ بِ (أَنْ) وَالْفِعْلُ وَالتَّقْدِيرُ :
أَعْجَبَنِي أَنْ ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا .

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٢٤ .

(٢) انظر الكتاب : ١ / ٣٨٧ .

(٣) من الآية : (٤) من سورة النور .

(٤) من الآية : (٢) من سورة النور .

والأكثر في المصدر أن يكون جارياً على فعله النَّاصِبِ له وملاقياً له في الاشتقاق نحو : أَكْرَمْتُ زَيْدًا إِكْرَامًا ، فإِكْرَامًا جَارٍ عَلَى (أَكْرَمْتُ) لِأَنَّ (أَكْرَمْتُ) وَزَنَهُ (أَفْعَلْتُ) ، و (أَفْعَلْتُ) الْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرُهُ عَلَى وَزَنِ (إِفْعَالٍ) كإِكْرَامٍ .

ومعنى ملاقاته له في الاشتقاق : أن يكون المصدر من لفظ النَّاصِبِ له ، كالأِكْرَامِ مع (أَكْرَمَ) لِأَنَّهُ مِنْ لَفْظِهِ ، وقد يكون المصدر غير جارٍ على فعله النَّاصِبِ له ، ويكون / (أ / ٥٤) أيضاً غير ملاقٍ له في الاشتقاق ، لكن يلاقيه في المعنى ، فمثال المصدر الذي ليس بجارٍ على الفعل النَّاصِبِ له قوله تعالى : (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) (١) فنباتاً مصدرٌ منصوبٌ بأنبت وهو غير جارٍ عليه ، لِأَنَّ (نَبَاتًا) وَزَنَهُ (فَعَالٍ) وليس القياس في مصدرٍ (أَفْعَلَّ) إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى (إِفْعَالٍ) كَمَا تَقَدَّمَ ، فالجاري على (أَنْبَتَ) إِنَّمَا هُوَ (إِنْبَاتٌ) ، و (نَبَاتٌ) جَارٍ عَلَى (نَبَتَ) (٢) ، وكذلك أيضاً قوله سبحانه : (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) (٣) فتبتيلاً مصدرٌ منصوبٌ بتبتل ، وليس بجارٍ عليه ، لِأَنَّ (تَفَعَّلَ) قِيَاسٌ مَصْدَرُهُ (تَفَعَّلٌ) ، فتبتل مصدره الجاري عليه (تَبَتَّلَ) ك (تَكْرَمَ : تَكْرُمًا) . وَأَمَّا (تَبْتِيلٌ) فَمَصْدَرٌ (بَتَّلَ) ك (سَلَّمَ : تَسْلِيمًا) . وكذلك أيضاً قول الشاعر :

فَأَمَّا تَشْكُرُوا الْمَعْرُوفَ مِنَّا وَإِنْ شِئْتُمْ تَعَاوَدْنَا عَوَادًا (٤)

ويروى : (تَعَاوَدْنَا عَوَادًا) بِالذَّالِ ، فَعَوَادًا مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ بِتَعَاوَدْنَا ، وليس جارياً عليه ، لِأَنَّ (تَفَاعَلَ) مَصْدَرُهُ (تَفَاعَلٌ) ك (تَقَاتَلَ : تَقَاتَلًا) ، و (فَعَالٌ) مَصْدَرٌ (فَاعَلٌ) ك (قَاتَلَ : قِتَالًا) ، فَعَوَادًا مَصْدَرٌ (عَاوَدَ) وكذلك أيضاً قول الآخر :

(١) الآية : (١٧) من سورة نوح .

(٢) انظر التبيان : ١٢٤٧/٢ ، والبيان : ٤٦٩/٢ ، ٤٧٠ .

(٣) من الآية : (٨) من سورة المزمل .

(٤) من الوافر ، لشقيق بن جزم من قصيدة في فرحة الأديب . وقبله

سرحت على بلادكم جيادي فأدت منكم كوما جلادا

ويروى صدر البيت : بما لم تشكروا المعروف عندي .

انظر المحتسب : ١٨٢/١ ، والخصائص : ٣٠٩/٢ ، ٣١/٣ ، البيان : ٤٧٠/٢

والاقتضاب : ٤٧٧ ، وفرحة الأديب : ٤٩ وفيها (تَعَاوَدْنَا عَوَادًا) بِالذَّالِ

وَحَيْرَ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَّبِعَهُ أَتْبَاعًا (١)
فَاتِّبَاعًا مَصْدَرٌ (اتَّبَعَ) لَا مَصْدَرٌ (تَتَّبِع) وَإِنَّمَا مَصْدَرٌ : (تَتَّبِع) : (تَتَّبِع) كَمَا
تَقْدَمُ فِي (تَبَتَّل) .

وَبَعْضُ النَّحْوِيِّينَ يَحْمِلُ هَذَا الْمَصْدَرَ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مَنْصُوبًا بِالْفِعْلِ
الْأَوَّلِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَقْدَرٍ يَجْرِي الْمَصْدَرُ عَلَيْهِ ، حُذِفَ لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ (٢)
وَالْتَقْدِيرُ فِي الْآيَةِ الْأُولَى : (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ فَنَبْتُمْ نَبَاتًا) فَنَبَاتًا مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ
بِنَبْتُمْ هَذَا الْمَقْدَرُ لَا بِأَنْبَتَكُمْ ، وَحُذِفَ لِدَلَالَةِ (أَنْبَتَكُمْ) عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ فِي الْآيَةِ
الثَّانِيَةِ وَهِيَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) (٣) التَّقْدِيرُ : (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ بِتَّلِّ نَفْسِكَ
تَبْتِيلًا) فَتَبْتِيلًا مَنْصُوبٌ (بِتَّلِّ) الْمَقْدَرُ لَا بِتَبَتَّلْ ، وَكَذَلِكَ التَّقْدِيرُ فِيمَا أَشْبَهَ الْآيَتَيْنِ .
وَمِثَالُ الْمَصْدَرِ الَّذِي لَيْسَ بِمَلَاقٍ لِفِعْلِهِ فِي الْاِشْتِقَاقِ مَا تَقْدَمُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ :
.....
وَأَلَّتْ حَلْفَةً لَمْ تَحْلَلِ (٤)

فَحَلْفُهُ مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ بِأَلَّتْ ، وَلَيْسَ بِمَلَاقٍ لَهُ فِي الْاِشْتِقَاقِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ لَفْظِهِ
وَلَكِنَّهُ مَلَاقٍ لَهُ فِي الْمَعْنَى ، لِأَنَّ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ ، وَ(أَلَّتْ) مَعْنَاهُ : حَلَفْتُ . وَمِنْهُ

(١) من الوافر للقطامي .

والشاهد في ديوانه : ٤٠ ، والكتاب : ٨٢ / ٤ ، ومعاني القرآن للأخفش :

٣٩٠ / ٢ - ٥١٢ ، والمقتضب : ٢٠٥ / ٣ ، والغصائص : ٣٠٩ / ٢ ، وأمالى

ابن الشجري : ١٤١ / ٢ ، والاختصاص : ٤٧٧ ، وشرح المفصل : ١١١ / ١ ،

والخزانة : ٣٩٢ / ١ .

(٢) هذا مذهب سيويه والجمهور ، ونقل السيوطي في الهمع أنه مذهب المبرد

وابن خروف . ومذهب بعضهم إلى العامل فيه هو نفس الفعل السابق عليه ،

وهو اختيار ابن مالك ، وعزاه ابن يعيش إلى المبرد والسيرافي . انظر

المقتضب : ٧٣ / ١ ، ٧٤ ، وشرح المفصل : ١١٢ / ١ ، والهمع : ٩٨ / ٣ ،

وشرح الكافية الشافية : ٦٥٤ / ٢ - ٦٦٠ .

(٣) من الآية : (٨) من سورة المزمل ،

(٤) تقدم تخريجه البيت في ص : ٢٢١

قوله سبحانه : (لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ) (١) أَي : يَهْلِفُونَ . ومعنى النحويين أيضاً
 يَنْصِبُ هذا بفعلٍ آخر من لفظ المصدر لا بالفعل الأول والتقدير : حلفت حلفاً ،
 وعلى الأول أكثر النحويين ، وهو ظاهرٌ مذهبٌ سيويه . (٢) ومثل البيت أيضاً قولك :
 جَلَسَ زَيْدٌ قُصُودًا ، وَقَعَدَ زَيْدٌ جُلُوسًا ، فَقَعُودًا ليس بملاقٍ في الاشتقاقٍ لِجَلَسَ ،
 وكذلك جُلُوسًا غيرٌ ملاقٍ لِقَعَدَ ، لكن الحلاقة في المعنى خاصة .

المسألة الرابعة : في أقسام المصدر / بالنظر إلى التصرف والانصراف . (٥٤/ب)

والمصادر بهذا النظر أربعة أقسام :

قسم لا يتصرف ولا ينصرف ، وذلك (سبحانه) إذا جعلته علماً غير مضاف نحو

قول الشاعر :

أقول لما جاءني فخره
 سبحانه من علقمة الفاخر (٣)

أى : البراءة من علقمة ، سبحانه هنا اسم علم بمعنى البراءة ، وهو حيث وقع

مصدرٌ منصوبٌ باضمار فعلٍ لا يظهر أبداً تقديره : (سبحت سبحانه) بالتخفيف
 ولم يستعمل ، ومعهم يقدره (سبحت) بالتشديد ، وإنما هذه تفسيرٌ معنوية ،
 والمخفف هو الناصب لا غير .

وقسم يتصرف ولا ينصرف ، وذلك ما في آخره ألف التأنيت الممدودة أو المقصورة

(١) من الآية : (٢٢٦) من سورة البقرة .

(٢) الكتاب : ٤ / ٨١ ، ٠٨٢ .

(٣) من السريح للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدة هجا بها علقمة بن علاثة

العامري الصحابي رضي الله عنه ، ومدح ابن عمه عامر بن الطفيل .

ويروي الفاجر مكان الفاخر وهو الضقاد للمعاصي .

انظر : ديوانه : ٧٢ ، والكتاب : ٣٢٤ / ١ ، ومجاز القرآن : ١٢٣ / ٢ ، وأما إلى

ابن الشجري : ٣٤٧ / ١ ، ٢٥٠ / ٢ ، والخصائص : ١٩٨ / ٢ ، وشرح المفصل :

١ / ٣٧ - ١٢٠ ، وهو أشبه للشلميين : ٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٢ / ٩٥٩ ،

واللسان (سبح) والخزانة : ٢ / ٤١ .

وَالْعَلَمُ الَّذِي فِي آخِرِهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ. مِثَالُ الْمُدَوْدَةِ : كِبْرِيَاءٌ ، وَاسَاءٌ ، وَضَرَاءٌ .
 وَمِثَالُ الْمَقْصُورَةِ : دَعْوَى ، وَذِكْرَى ، وَرُجُوعَى ، وَمِثَالُ الْمَلَمِّ الَّذِي فِي آخِرِهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ :
 (بَرَّةٌ) اسْمًا عَلَمًا لِلْبَرِّ وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خَطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارًا (١)

أَيُّ : فَحَمَلْتُ أَنَا الْبَرَّ وَاحْتَمَلْتُ أَنْتَ الْفُجُورَ ، (فَبَرَّةٌ) مَفْعُولٌ بِحَمَلْتُ ، (وَفَجَارًا)

مَفْعُولٌ بِاحْتَمَلْتُ وَهُوَ بِنِي .

وَقَسَمَ يَنْصَرِفُ وَلَا يَتَصَرَّفُ نَحْوُ : سَبَّحَانَ اللَّهِ ، أَيُّ : بَرَاءَةٌ لِلَّهِ مِنَ الشَّرِّ ، وَمَعَانِ

اللَّهِ أَيُّ : اسْتَعِيدُ بِاللَّهِ اسْتِعَاذَةً ، وَرِيحَانَ اللَّهِ ، أَيُّ : اسْتِرْزَاقُهُ ، وَفِرَانَ اللَّهِ ،

أَيُّ : اسْتِغْفَارُهُ ، وَحَجْرًا ، أَيُّ : تَحْرِيمًا لِذَلِكَ وَبَرَاءَةً مِنْهُ . قَالَ تَعَالَى : (وَيَقُولُونَ

حِجْرًا مَحْجُورًا) (٢) أَيُّ : حَرَامًا مُحَرَّمًا أَنْ تَكُونَ لَهُمُ الْبَشْرَى . (وَوَالَيْكَ) وَمَعْنَاهُ :

إِجَابَةٌ بَعْدَ إِجَابَةٍ ، (وَوَسَعْدَيْكَ) وَمَعْنَاهُ : اسْعَادًا بَعْدَ اسْعَادٍ ، أَيُّ : مُتَابِعَةٌ

لَكَ بَعْدَ مُتَابِعَةٍ ، (وَوَحَنَانَيْكَ) أَيُّ : تَحَنُّنًا بَعْدَ تَحَنُّنٍ ، وَالتَّحَنُّنُ : الرَّحْمَةُ

وَالْإِشْفَاقُ ، (وَوَهَذَا نَزِيكَ) أَيُّ : هَذَا بَعْدَ هَدًى ، وَالْهَدْيُ : هُوَ السَّرْعَةُ ، وَوَالْيَيْكَ ،

أَيُّ : مُدَاوَلَةٌ بَعْدَ مُدَاوَلَةٍ . وَأَجَازَ سَيِّبِيهِ فِي (هَذَا نَزِيكَ) (وَوَدَّالْيَيْكَ) وَجَمِيعِينَ :

(١) مِنَ الْكَامِلِ لِلنَّابِغَةِ يَخَاطِبُ زُرْعَةَ بْنَ عَمْرِو الْكَلَابِيِّ ، وَكَانَ قَدْ عَرَضَ عَلَى النَّابِغَةِ

وَعَشِيرَتَهُ وَنَبِيَهُ أَنْ يَغْدِرُوا بِنَبِيِّ أَسَدٍ وَيَنْقُضُوا حَلْفَهُمْ ، فَأَبَى النَّابِغَةُ وَجَعَلَ

النَّابِغَةُ خَطَّتَهُ فِي الْوَفَاءِ (بَرَّةٌ) وَخَطَّةُ زُرْعَةَ لَمَّا دَعَاهُ إِلَيْهِ مِنَ الْغَدْرِ وَنَقَضَى

الْحَلْفَ (فَجَارًا) .

وَالشَّاهِدُ فِي : دِيْوَانِهِ : ٥٥ ، وَالْكِتَابُ : ٢٧٤ / ٣ ، وَشَرْحُهُ لِلْسِّيْرَانِي : ١ / ١٢١ ،

٤ / ٤١٧ ، وَالتَّبَصُّرَةُ : ٢ / ٥٦٤ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٢ / ١١٣ ، وَالْخِصَائِعُ

٢ / ١٢٨ ، ٣ / ٢٦١ ، وَالْجَمَلُ : ٢٣٤ ، وَالْمَخْصُصُ : ١٧ / ٦٤ - ٦٥ ، وَشَرْحُ

الْمِفْصَلِ : ١ / ٣٨ ، ٥ / ٥٣ ، وَاللِّسَانُ (بَرِّ - فَجْر) وَالْأَشْمُونِيُّ : ١ / ١٣٧ ،

وَالْخِزَانَةُ : ٣ / ٦٥ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (٢٢) مِنْ سُورَةِ الْفِرْقَانِ .

(٣) وَالصَّوَابُ : أَقِيمْ عَلَى إِجَابَتِكَ إِقَامَةً بَعْدَ إِقَامَةٍ .

أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَصْدَرِ كَمَا ذَكَرْنَا ، وَأَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِ (١) .
 وَمِنْ هَذَا الْقِسْمِ أَيْضًا : عَمَّرَكَ اللَّهُ ، وَقَعَدَكَ اللَّهُ (٢) ، أَمَا (عَمَّرَكَ) فَإِنَّهُ مَصْدَرٌ
 مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَضْمُونٍ وَهُوَ : (عَمَّرَكَ) وَالْأَصْلُ : عَمَّرَكَ اللَّهُ تَعْمِيرًا ، وَمَعْنَاهُ : سَأَلْتُكَ
 بِتَعْمِيرِكَ اللَّهُ ، أَيْ : بِإِقْرَارِكَ لَهُ بِالْحَمْرِ وَوَصْفِكَ لَهُ بِهِ ، وَالْعَمْرُ هُوَ : الْبَقَاءُ ، كَأَنَّكَ
 قُلْتَ : سَأَلْتُكَ بِبِقَاءِ اللَّهِ ، ثُمَّ حُذِفَ الْفِعْلُ وَأُقِيمَ مَصْدَرُهُ مَقَامَهُ مَضَافًا إِلَى الْمَفْعُولِ ،
 فَصَارَ : تَعْمِيرِكَ اللَّهُ ، ثُمَّ وَضِعَ (عَمَّرَكَ) الْمَجْرُودُ مِنَ الزِّيَادَةِ مَوْضِعَ (تَعْمِيرِ) فَصَارَتْ :
 عَمَّرَكَ اللَّهُ .

وَأَمَا (قَعَدَكَ) فَمَصْدَرٌ أَيْضًا مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ فِعْلِ غَيْرِ مُسْتَعْمَلٍ ، وَمَعْنَاهُ : سَأَلْتُكَ
 بِقَعْدِكَ اللَّهُ ، أَيْ : بِوَصْفِكَ اللَّهُ تَعَالَى بِالثَّبَاتِ وَالِدَوَامِ ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْقَوَاعِدِ
 الَّتِي هِيَ الْأَصُولُ (٣) .

وَقِسْمٌ يَتَصَرَّفُ وَيَنْصَرِفُ ، وَهُوَ مَا عَدَا مَا ذَكَرْنَاهُ : ضَرَبَ وَقِيَامٌ ، وَقَعُودٌ ، وَمِنْ
 هَذَا الْقِسْمِ / : مَعَادَ اللَّهُ ، الَّذِي لَيْسَ بِمَعْنَى الْاسْتِعَاذَةِ بَلْ مَصْدَرٌ (عَادَ يَعُودُ) ، (١/٥٥)
 وَغَفْرَانَ اللَّهُ ، الَّذِي لَيْسَ بِمَعْنَى الْاسْتِغْفَارِ بَلْ مَصْدَرٌ (غَفَرَ يَغْفِرُ) ، وَرِيحَانَ اللَّهُ ،
 الَّذِي لَيْسَ بِمَعْنَى الْاسْتِرْزَاقِ (٤) بَلْ بِمَعْنَى الرِّزْقِ ، كَقَوْلِهِ سَبَّحَانَهُ : (فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ) (٥) .
 وَمَعْنَى التَّصَرُّفِ فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ اسْتِعْمَالُهُ غَيْرُ مَنْصُوبٍ عَلَى الْمَصْدَرِ رِيَّةً فَاعِلًا وَمَفْعُولًا
 بِهِ وَمَغْفُوضًا ، وَمَعْنَى الْإِنْصَرَفِ : وَجُودُ التَّنْوِينِ أَوِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوِ الْإِضَافَةِ إِلَى مَا
 بَعْدَهُ فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ الَّذِي هُوَ (سَبَّحَانَ) عَلَمًا ، لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا مَنْصُوبًا عَلَى
 الْمَصْدَرِ رِيَّةً ، لَا يَكُونُ فَاعِلًا وَلَا مَفْعُولًا بِهِ وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ سِوَى النَّصْبِ عَلَى الْمَصْدَرِ رِيَّةً ،
 وَلَا يَنْصَرِفُ أَيْضًا لِلطَّلْمِيَّةِ وَزِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ فِي آخِرِهِ .

(١) انظر الكتاب : ١ / ٣٥١ .

(٢) انظر الكتاب : ١ / ٣٢٣ .

(٣) انظر شرح المفصل : ١ / ١٢٠ .

(٤) انظر الكتاب : ١ / ٣٢٢ .

(٥) من الآية : (٨٤) من سورة الواقعة .

والقسم الثاني يستعمل غير منصوب على المصدرية فاعلاً وغير ذلك ، لكنه لا ينصرف إلا أن تدخل شيئاً منه الألف واللام أو يضاف إلى ما بعده ، فيصير حينئذٍ منصرفاً متصرفاً من القسم الأخير كقوله سبحانه : (أَخَذْنَا هُم بِالْأَسَاءِ وَالضَّرَاءِ) (١) .
والقسم الثالث ينصرف ولا يتصرف ، فلا يستعمل إلا منصوباً على المصدرية لا غير .
والقسم الرابع ينصرف ويتصرف ، فيستعمل غير مصدرٍ منوناً وبالألف واللام ومضافاً إلى ما بعده .

المسألة الخامسة : في المصدر المشبه به .

وهو يلزم الإضافة نحو : ضربت زيدا ضرب شرطي ، وضربت زيدا ضرب الأمير اللص ، وجريت جري الفرس . (ضرب وجري) منصوبان بالفعل الأول ، وسمى مشبهاً به لأن مرادك : ضربت زيدا ضرباً مثل ضرب شرطي ، وضربت زيدا ضرباً مثل ضرب الأمير اللص ، وجريت جرياً مثل جري الفرس ، وهذا هو الأصل ، لكن حذف المصدر الأول (مثل) اختصاراً ، ونصب المصدر الذي كان مخفوضاً بالإضافة لما أقيم مقام المضاف المحذوف ، وصار مصدرًا منصوباً بالفعل الأول لأنه اسمُ المعنى الذي اقتضاه الفعل الأول .

المسألة السادسة : في تثنية المصدر وجمعه .

أما المعدود وهو الذي لحقته تاء التانيث الدالة على الافراد . نحو : (ضربه) فتجوز تثنيته وجمعه باتفاقي فتقول : ضربتين وضربات .
وأما الذي ليس بمعدود فإنه يقع على القليل والكثير من جنسه ، فلا يثنى ولا يجمع إلا أن تختلف أنواعه ، فإن تثنيته وجمعه حينئذٍ مسموعان من الصرب نحو : الحلوم ، والأشغال .

(١) من الآية : (٤٢) من سورة الأنعام .

(٢) الحلوم : جمع الحلم - بكسر الحاء وسكون اللام - الأناة والعقل . وانظر الكتاب

وأختلف النحويون في جواز القياس على ما سُمِعَ منه على قولين : فأجازهُ بعضهم

وهو مذ هب أبي القاسم ، فتقول على هذا : ضروبٌ في جمع / (ضرب) إذا أردت أنواعاً (٥٥/ب)

مختلفة من الضرب ، قياساً على قول العرب : (حلوم وأشغال) لما أردت من ذلك أنواعاً مختلفة ، ومنع القياس على ذلك كثير من النحويين (٢) وهو ظاهر كلام سيويه (٣) .

وكذلك الخلاف في الأسماء الدالة على الأجناس هل يجوز تشنيتها وجمعها عند اختلاف أنواعها قياساً على ما سُمِعَ من ذلك أم لا يقاس على ذلك ؟ فتقول عند من أجاز

القياس (٤) : (عسلان) إذا أردت نوعين من العسل ، و (تمران) إذا أردت نوعين

مختلفين من التمر ، وكذلك (عسول) إذا أردت أنواعاً من العسل مختلفة ، لقول

العرب في الماء المختلف الأنواع (مياه ، وأمواه) ولا يجوز ذلك على القول الآخر (٥)

إلا أن يُسمع من العرب .

الفصل الثاني : في ظرف الزمان

ويسمى مفعولاً فيه ، والنظر فيه أيضاً في مسائل :

الأولى : في حديثه . وهو عند النحويين عبارة عن اسم الزمان أو ما قام مقامه ،

المنتصب بفعل أو ما فيه معناه ، على تقدير (في) .

وأسماء الزمان نحو : الوقت ، والحين ، واليوم .

(١) وعليه ابن مالك . انظر المصباح : ٩٧/٣ ، والجمل ص : ٤٥ .

(٢) منهم الشلوبين . انظر التصريح : ٣٢٩/١ ، والمصباح : ٩٧/٣ ، والأشمونى :

٠١١٥/٢

(٣) قال سيويه : ٦١٩/٣ : (وأعلم أنه ليس كل جمع يُجمع كما أنه ليس كل مصدر

يُجمع كالأشغال والعقول والحلوم والألباب .)

(٤) وهو مذ هب المبرد والرماني . انظر المصباح : ١٢٣/٦ .

(٥) وهو مذ هب سيويه والفرسي وعليه الجمهور ، الكتاب : ٦١٩/٣ ، والتصريح

٠٣٢٩/١ ، والبسيط : ٣٥٥ ، والمصباح : ١٢٣/٦ .

وقولهم (أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهُ) مثاله : سِرْتُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَثَلَاثَةُ ظَرْفٍ زَمَانٍ لِأَنَّهَا عَدَدٌ لَهُ ، وَكَأَنَّكَ قُلْتَ : سِرْتُ أَيَّامًا مَعْدُودَةً .

وقولهم : (المنتصب) لا يُعْرَبُ ظَرْفُ زَمَانٍ إِلَّا إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا ، فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا أَوْ مَخْفُوضًا لَمْ يُعْرَبْ ذَلِكَ الْإِعْرَابُ كَقَوْلِكَ : أَعْجَبَنِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَسِرْتُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ . وقولهم (بفعلٍ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ) مِثَالُ الْفِعْلِ : سِرْتُ يَوْمًا ، وَأَمَّا مَا فِيهِ مَعْنَاهُ فَنَحْوُ قَوْلِهِ سَبَّحَانَهُ : (كَانَهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبِسُوا) (١) فَيَوْمُ ظَرْفٌ مُنْتَصَبٌ بـ (كَأَنَّ) لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى التَّشْبِيهِ وَالْمَعْنَى : يُشَبِّهُونَ يَوْمَ يَرَوْنَهَا مَنْ لَمْ يَلْبِسْ إِلَّا زَمَانًا يَسِيرًا جَدًّا كَالْعَشِيَّةِ أَوْ الضُّحَى . وَكَذَلِكَ تَقُولُ : زَيْدٌ فِي الدَّارِ الْيَوْمَ ، فَالْيَوْمُ ظَرْفٌ مُنْتَصَبٌ بِالْمَجْرُورِ قَبْلَهُ ، لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْاسْتِقْرَارِ مِنْ هَيْثُ وَقَعَ عِبْرًا ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : زَيْدٌ اسْتَقَرَّ فِي الدَّارِ الْيَوْمَ .

وقولهم (على تقدير في) لا يُعْرَبُ ظَرْفًا إِلَّا إِذَا كَانَ انْتِصَابُهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى كَقَوْلِكَ : سِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى : سِرْتُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ . فَإِنْ كَانَ انْتِصَابُهُ عَلَى مَعْنَى وَقُوعِ الْفِعْلِ بِهِ ، لَا عَلَى مَعْنَى (فِي) أَعْرَبَ مَفْعُولًا بِهِ نَحْوُ : أَحْبَبْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَيَوْمٌ مَفْعُولٌ بِهِ لِأَنَّكَ لَا تَرِيدُ : أَحْبَبْتُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَإِنَّمَا أَحْبَبْتُ نَفْسَ الْيَوْمِ ، فَبِهِ نَفْسَهُ تَحَلَّقَ الْفِعْلُ .

المسألة الثانية : فِي أَقْسَامِ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْإِبْهَامِ وَالِاِغْتِصَابِ وَالْحَدَدِ وَهِيَ بِهَذَا النَّظَرِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ :

صُهُمٌ خَاصَةٌ وَهِيَ مَا لَيْسَ فِيهِ تَعْيِينٌ وَلَا عَدَدٌ ، فَلَا يَقَعُ فِي جَوَابِ (مَتَى) وَلَا فِي جَوَابِ (كَمْ) نَحْوُ : زَمَانٌ ، وَوَقْتُ ، وَحِينٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : سِرْتُ زَمَانًا ، وَلَا : سِرْتُ وَقْتًا ، جَوَابًا لِمَنْ قَالَ لَكَ : مَتَى سِرْتَ ؟ لِأَنَّ (مَتَى) سَأَلٌ عَنْ تَعْيِينِ الزَّمَانِ وَلَا تَعْيِينِ فِي ذَلِكَ . وَكَذَلِكَ لَا تَقُولُهُ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ لَكَ : كَمْ سِرْتَ ؟ لِأَنَّ (كَمْ) سَأَلٌ عَنِ الْحَدَدِ ، وَلَا عَدَدٌ فِي ذَلِكَ .

وَمُخْتَصٌّ / لِأَغْيَرٍ ، وَهُوَ مَا فِيهِ تَعْيِينٌ لِدُونِ عَدَدٍ نَحْوُ : لَيْلٍ ، وَنَهَارٍ ، أَلَا تَرَى (١/٥٦)
 أَنَّكَ تَقُولُ : سِرَّتْ لَيْلًا ، وَسِرَّتْ نَهَارًا ، جَوَابًا لِمَنْ قَالَ لَكَ : مَتَى سِرَّتَ ؟ وَلَا تَقُولُ
 ذَلِكَ لِمَنْ قَالَ لَكَ : كَمْ سِرَّتَ ؟ لِأَنَّ (كَمْ) سَوَالٌ عَنِ الْعَدَدِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَلَا عَدَدٌ
 فِي ذَلِكَ ، أَلَا تَرَى أَنَّ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا) (١) الْإِخْبَارُ
 بِتَعْيِينِ زَمَانِ الْإِسْرَاءِ .

وَمَعْدُودٌ خَاصَّةٌ وَهُوَ : مَا فِيهِ عَدَدٌ لِدُونِ تَعْيِينٍ ، فَيَكُونُ جَوَابًا لِد (كَمْ) وَلَا يَكُونُ
 جَوَابًا لِد (مَتَى) نَحْوُ : يَوْمَيْنِ ، وَثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَثَلَاثِينَ يَوْمًا ، وَشَهْرٍ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ :
 سِرَّتْ يَوْمَيْنِ ، وَسِرَّتْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، جَوَابًا لِمَنْ قَالَ لَكَ : كَمْ سِرَّتَ ؟ وَلَا تَقُولُ ذَلِكَ لِمَنْ
 قَالَ لَكَ : مَتَى سِرَّتَ ؟ .

وَمُخْتَصٌّ مَعْدُودٌ وَهُوَ : مَا فِيهِ التَّعْيِينُ وَالْعَدَدُ مَعًا ، فَيَكُونُ جَوَابًا لِد (مَتَى)
 وَلِد (كَمْ) نَحْوَ الْيَوْمَيْنِ وَثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَالثَّلَاثِينَ يَوْمًا ، وَالشَّهْرَ وَالْجُمُعَةَ وَالصَّيْفَ
 وَالشِّتَاءَ ، وَالْقَيْظَ ، وَالرَّبِيعَ ، وَمِنْ هَذَا أَيْضًا أَسْمَاءُ الشُّهُورِ سِوَاءَ أَضْيَافِ الْيَمِينِ لَفْظُ
 الشُّهُرِ أَمْ لَا ، نَحْوَ الْمُحَرَّمِ ، وَشَهْرِ رَمَضَانَ ، فَهَذَا وَنَحْوَهُ يُسَمَّى مُخْتَصًّا مَعْدُودًا ،
 وَيَقَعُ جَوَابًا لِمَتَى وَلِكَمْ كَمَا ذَكَرْنَا فِيهِ مِنَ التَّعْيِينِ وَالْعَدَدِ ، فَتَقُولُ : سِرَّتْ رَمَضَانَ ،
 وَسِرَّتْ شَهْرَ رَمَضَانَ ، جَوَابًا لِمَنْ قَالَ لَكَ : مَتَى سِرَّتَ مِنَ الشُّهُورِ ؟ أَوْ فِي أَيِّ شَهْرٍ
 سِرَّتَ ؟ لِأَنَّ (أَيًّا) فِي الْإِسْتِفْهَامِ عَلَى حِكْمِ (مَتَى) مِنْ اقْتِضَاءِ التَّعْيِينِ ، وَتَقُولُ ذَلِكَ
 أَيْضًا جَوَابًا لِمَنْ قَالَ : كَمْ سِرَّتَ ؟

المسألة الثالثة : فَمَا يَقْتَضِي الْإِسْتِفْرَاقَ مِنْ ظُرُوفِ الزَّمَانِ ، وَمَا يَقْتَضِيهِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الظَّرْفَ مِنَ الزَّمَانِ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ فِيهِ كُلَّهُ ، وَأَنْ يَكُونَ فِي بَعْضِهِ
 إِلَّا أَنْ يَقْتَرْنَ بِالْكَلَامِ مَا يَخْرُجُهُ لِأَحَدِ الْوَجْهَيْنِ وَيُعَيِّنُهُ ، وَالْقَرَائِنُ الْمَعِينَةُ لَهُ خَمْسٌ ،
 أَرْبَعٌ مِنْهَا تَبِينُ أَنَّ الْعَمَلَ فِي الظَّرْفِ كُلِّهِ ، وَوَاحِدَةٌ تَبِينُ أَنَّ الْعَمَلَ فِي بَعْضِ الظَّرْفِ .
 فَأَمَّا الْأَرْبَعُ (٢) فَأَحَدَاهَا : أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ قَدْ وَقَعَ جَوَابًا لِد (كَمْ) كَقَوْلِكَ : سِرَّتْ

(١) مِنَ الْآيَةِ : (١) مِنْ سُورَةِ الْإِسْرَاءِ .

(٢) انظُرْهَا فِي الْبَسِيطِ : ٣٧٠ ، وَمَا بَعْدَهَا .

شَهْرَ رَمَضَانَ ، أَوْ عَامَ كَذَا ، فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ : كَمْ سِرَتْ ؟ وَمَا أَشْبَهَ هَذَا مِمَّا هُوَ
مَحْتَمَلٌ لِلِاسْتِفْرَاقِ وَعَدَمِهِ ، لَوْلَمْ يَقَعْ جَوَابًا لـ (كَمْ) فَإِذَا قُلْتَ : سِرْتُ شَهْرَ رَمَضَانَ
فِي جَوَابِ (كَمْ) عَلِمَ أَنَّ السَّيْرَ وَقَعَ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ الشَّهْرِ ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى
الِاسْتِفْرَاقِ ، وَكَوْنُ الْعَمَلِ فِي الظَّرْفِ كُلِّهِ لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ اسْتَفْرَقَ الظَّرْفَ كُلَّهُ بِوُقُوعِهِ
فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ .

الثانية : أَنَّ يَكُونُ الْفِعْلُ مِمَّا لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ فِي بَعْضِ الظَّرْفِ وَإِنَّمَا يَقَعُ فِي جَمِيعِهِ
نَحْوُ : صُمْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَيَوْمَ ظَرْفُ وَالْفِعْلُ الَّذِي هُوَ الصُّومُ اسْتَفْرَقَ لَهُ وَوَقَعَ
فِي جَمِيعِهِ ، لِأَنَّ الصُّومَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِبَعْضِ الْيَوْمِ ، لِأَنَّ الْأَسَاكِلَ فِي الشَّرْعِ
لَا يُسَمَّى صَوْمًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِسْكَانًا فِي جَمِيعِ الْيَوْمِ . (١)

والثالثة : أَنَّ يَكُونُ الظَّرْفُ لَفْظُ الدَّهْرِ وَالْأَبَدِ وَاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ (٢) / وَمَا أَشْبَهَهُ (٥٦ / ب)
ذَلِكَ مِمَّا يَرَادُ بِهِ التَّكْثِيرُ ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : فَلَانَ يَصُومُ الدَّهْرَ ، وَزَيْدٌ يَسِيرُ اللَّيْلَ
وَالنَّهَارَ ، وَفُلَانٌ يَسِيرُ الْأَبَدَ ، فَالمرادُ هُنَا أَنَّ الْفِعْلَ وَقَعَ فِي الْجَمِيعِ عَلَى جِهَةِ
المبالغةِ فِي تَكْثِيرِ الْفِعْلِ ، وَهَذَا الِاسْتِفْرَاقُ هُنَا إِنَّمَا هُوَ مَجَازٌ لَا حَقِيقَةٌ .
الرابعة : أَنَّ يَكُونُ الظَّرْفُ لِمَجْرَدِ الْعَدَدِ نَحْوُ : سِرْتُ يَوْمَيْنِ ، وَسِرْتُ ثَلَاثَةَ
أَيَّامٍ ، وَسِرْتُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ، وَسِرْتُ شَهْرًا ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ فِي نَحْوِ هَذَا
وَاقِعًا فِي جَمِيعِ الظَّرْفِ ، إِذْ لَوْ أُرِدَتْ وَقُوعُهُ فِي بَعْضِهِ لَمْ يَكُنْ فِي اتِّبَانِكَ بِجَمِيعِ الْعَدَدِ
فَاعْدَةً .

ويجري مجرى العدد عند سيبويه (٣) أسماءُ الشهورِ إذا لم يضاف إليها لفظُ شهرٍ
نحو : سِرْتُ رَمَضَانَ ، وَسِرْتُ الْمُحَرَّمَ أَوْ شَعْبَانَ ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَاءِ الشُّهُورِ ، فَالْمَعْنَى
عِنْدَ سَيْبَوِيهِ : هُوَ أَنَّ الْفِعْلَ وَقَعَ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ الشَّهْرِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ اسْتِفْرَاقِهِ
جَمِيعَ أَيَّامِ الشَّهْرِ ، فَإِنَّ أَضْفَتَ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا لَفْظُ شَهْرٍ فَقُلْتَ : سِرْتُ شَهْرَ رَمَضَانَ ،

(١) انظر البسيط: ٣٦٩ .

(٢) انظر الكتاب: ٢١٦ / ١ .

(٣) انظر الكتاب: ٢١٦ / ١ - ٢١٧ .

احتمل أن يكون الفعل واقعاً في جميع الشهرٍ واستغرقاً له وأن يكون في بعضه ، وهذا إذا لم يقع في جواب (كم) فإن وقع في جوابها لزم الاستغراق لا غير على ما تقدم في الأولى ففرق سيويه (١) كما ذكر بين اسم الشهر إذا لم يصف إليه لفظ شهرٍ وبينه إذا أضيف إليه ، فإن لم يصف إليه اقتضى الاستغراق لا غير ، وإن أضيف إليه كان محتملاً للاستغراق وعدمه ، وعليه أكثر النحويين ، وخالف في ذلك أبو اسحاق الزجاج (٢) فسوى بينهما وجعلهما محتملين للاستغراق وعدمه معاً (٣) ، إلا أن يقع أحدهما في جواب (كم) فيتمين الاستغراق على ما تقدم ، فقله صلى الله عليه وسلم : (من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه) (٤) فيه نص عند سيويه وأكثر النحويين

- (١) الكتاب : ٢١٦/١ ، ٢١٧ ، وانظر البسيط : ٣٧٠ ، والمهمع : ١٤٦/٣ .
- (٢) هو أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن السرى بن سهل ، ولقب بالزجاج لأنه كان يخرط الزجاج ثم أحب علم النحو . نشأ ببغداد وتلقى عن ثعلب والمبرد . ومن تلاميذه أبو علي الفارسي ، ولازمه أبو القاسم الزجاجي فنسب إليه . له من المؤلفات مختصر النحو ، ومعاني القرآن ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، وشرح أبيات سيويه ، وكتاب فعلت وأفعلت وغير ذلك . توفي ببغداد سنة ١٠٣١ هـ ، وقيل : ٣١١ ، وقيل : ٣١٦ ، ترجمته في الفهرست : ٩٠ ، وابتداء السراة ١٥٩/١ ، وتاريخ بغداد : ٨٩/٦ ، ٩٠ .
- (٣) انظر المهمع : ١٤٦/٣ .
- (٤) أخرجه البخاري (فتح الباري) : ٩٢/١ - في كتاب الايمان ، باب صوم رمضان حديث رقم (٣٨) وفي فضل ليلة القدر حديث رقم (٢١٠) .
ومسلم (شرح النووي) : ٣٩/٦ - في صلاة المسافرين - باب الترغيب في قيام رمضان (وهو التراويح) حديث رقم (١٧٣) .
والترمذي في سننه : ١٥١/٢ - في الصوم - باب الترغيب في قيام شهر رمضان وجاء فيه ، حديث رقم (٨٠٤) .
والنسائي في الصيام حديث رقم (٣٩ - ٤٠) وفي الايمان (٢٢) .

عَلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ هَذَا الْوَعْدِ إِلَّا بِالْقِيَامِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ لَيَالِيهِ لَكُونِهِ أَتَى
بَلْفِظِ رَمَضَانَ غَيْرَ مَاضِيٍّ إِلَيْهِ لَفْظُ الشَّهْرِ ، وَرَمَضَانَ ظَرْفٌ مَنْصُوبٌ بِقَامٍ ، وَلَيْسَ فِيهِ نَسَبٌ
عَلَى ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ الزَّجَّاجِ ، لِأَنَّهُ عِنْدَهُ مُحْتَمَلٌ لِلِاسْتِغْرَاقِ وَعَدَمِهِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى :
(شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ) (١) يَكُونُ (الَّذِي) عِنْدَ الْجُمْهُورِ نَحْوًا لِشَهْرِ
لَا غَيْرَ ، وَالضَّمِيرُ فِي (فِيهِ) يَعُودُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (الَّذِي) نَحْوًا لِرَمَضَانَ
وَالضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ الْقُرْآنَ إِنَّمَا أُنزِلَ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُ وَهِيَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ . فَإِنْ
جَعَلْتِ الْوَصْفَ لِرَمَضَانَ كَانَ الْمَعْنَى : أُنزِلَ فِي رَمَضَانَ الْقُرْآنُ ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي الْاسْتِغْرَاقَ
عِنْدَ الْجُمْهُورِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ . فَإِذَا جَعَلْتَهُ لِشَهْرٍ كَانَ الْمَعْنَى أُنزِلَ فِي شَهْرِ
رَمَضَانَ الْقُرْآنُ / وَذَلِكَ لَا يَقْتَضِي الْاسْتِغْرَاقَ ، فَيَصِحُّ الْمَعْنَى عَلَيْهِ وَلَا يَصِحُّ عَلَى الَّذِي (٥٧ / أ)
قَبْلَهُ ، فَتَعَيَّنَ فِي الْآيَةِ هَذَا الْوَجْهُ عِنْدَهُمْ ، وَلَا يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ الزَّجَّاجِ بَلْ
يَجُوزُ عِنْدَهُ الْوَجْهَانِ .

وَأَسْمُ الزَّمَانِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا حَيْثُ يَكُونُ الْفِعْلُ مُسْتِغْرَقًا لَهُ وَوَاقِعًا فِي
جَمِيعِهِ ، يَعْرَبُ ظَرْفًا (عِنْدَ) جُمْهُورِ النُّحَوِيِّينَ ، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ أَبُو الْحَسَنِ بَنِي
الطَّرَاوَةِ (٣) فَأَعْرَبَهُ مَفْعُولًا بِهِ (٤) ، فَإِذَا قُلْتَ : صُمْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَالْجُمْهُورُ يَعْرَبُونَ

(١) مِنْ الْآيَةِ : (١٨٥) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، وَانظُرِ التَّبْيَانُ : ١ / ١٥١ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : (عَلَى) وَهُوَ خَطَأٌ .

(٣) هُوَ سَلِيمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو الْحَسَنِ الْمَالِقِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الطَّرَاوَةِ . كَانَ نَحْوِيًّا
مَاهِرًا ، أَدْبِيًّا بَارِعًا يَقْرَأُ الشُّعْرَ . سَمِعَ عَلَى الْأَعْلَمِ كِتَابَ سَيِّوِيهِ ، لَهُ آرَاءٌ فِي
النُّحُوِّ تَفَرَّدَ بِهَا وَخَالَفَ فِيهَا الْجُمْهُورَ . مِنْ مَصْنُفَاتِهِ التَّرْشِيحُ فِي النُّحُوِّ ،
وَالْمَقْدَمَاتُ عَلَى كِتَابِ سَيِّوِيهِ ، وَالْإِفْصَاحُ عَلَى الْإِبْضَاحِ ، وَمَقَالَةٌ فِي الْأَسْمِ وَالْمَسْمِيِّ ،
وغير ذلك . تُوُفِيَ بِمَالِقَةَ سَنَةَ ٥٤٨ هـ .

انظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي : أَنْبَاءِ الرِّوَاةِ : ٤ / ١٠٨ ، وَالذَّيْلُ وَالتَّكْمِلَةُ : ٤ / ٧٩ ، وَهَفِيَّةُ
الرِّوَاةِ : ١ / ٦٠٢ .

(٤) انظُرِ الْبَسِيطُ : ٣٦٩ ، وَعِزَّاهُ السَّيُّوِيُّ فِي الْهَمْعِ : ٣ / ١٤٨ إِلَى الْكُوفِيِّينَ .

يَوْمَ الْجُمُعَةِ ظَرْفًا ، وَابْنُ الطَّرَاوَةِ يُعْرِبُهُ مَفْعُولًا بِهِ لِأَخِي ، لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ مَلَأَ الظَّرْفَ
وَاسْتَفْرَقَهُ .

وَأَمَّا الْقَرِينَةُ الْخَامِسَةُ الَّتِي تَمَيَّنُ فِي الظَّرْفِ عَدَمَ الاسْتِفْرَاقِ وَكَوْنَ الْفِعْلِ وَاقِعًا
فِي بَعْضِهِ ، فَهِيَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ لَا يُمْكِنُ تَعَلُّقُهُ بِالْجَمِيعِ نَحْوُ : لَقِيْتُ زَيْدًا يَوْمَ
الْجُمُعَةِ (١) ، لِأَنَّ اللَّفْظَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ فِي الْيَوْمِ كُلِّهِ ، وَكَذَلِكَ : أَتَيْتُ زَيْدًا يَوْمَ
الْجُمُعَةِ ، وَجِئْتُهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وَمَاتَ زَيْدٌ شَهْرَ رَمَضَانَ ، فَهَذِهِ الْأَفْعَالُ وَمَا أَشْبَهَهَا
لَا يُمْكِنُ تَعَلُّقُهَا إِلَّا بِبَعْضِ الظَّرْفِ (٢) ، فَتَمَيَّنَ مَعَهَا فِي الظَّرْفِ عَدَمُ الاسْتِفْرَاقِ .

السَّأَلَةُ الرَّابِعَةُ : فِي أَقْسَامِ ظَرْفِ الزَّمَانِ بِالنَّظَرِ إِلَى التَّصَرُّفِ وَالانْتِزَاعِ .

وظُرُوفِ الزَّمَانِ بِهَذَا النَّظَرِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمَصْدَرِ .
قِسْمٌ لَا يَنْصَرِفُ وَلَا يَنْصَرِفُ ، وَذَلِكَ (سَحَرٌ) إِذَا أَرَدْتَهُ مِنْ يَوْمٍ بِمَعْنَاهُ ، فَيَكُونُ
إِنْ ذَاكَ عِلْمًا لِذَلِكَ الْوَقْتِ .

وَقِسْمٌ يَنْصَرِفُ وَلَا يَنْصَرِفُ وَذَلِكَ (غَدَوَةٌ ، وَكُرَّةٌ) إِذَا أَرَدْتَهُمَا أَيْضًا لِمَعْنِيَيْنِ مِنْ
ذِيكَ الْوَقْتَيْنِ ، لِأَنَّهُمَا إِذَا ذَاكَ عِلْمَانِ ، هَذَا عَلَى مَذْهَبِ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ
كَلَامَ سَبِيئِيهِ . (٤) وَذَلِكَ بِمَعْضِهِمْ إِلَى أَنْ ذَلِكَ حَكْمُهُمَا مَطْلَقًا ، لِأَنَّهُمَا عِنْدَهُ لَا يَكُونَانِ
إِلَّا عِلْمَيْنِ أَبَدًا ، عَلَى ذَلِكَ وَضَعَهَا ، وَهُوَ مَذْهَبُ الشُّلُومِيِّينَ (٥) وَحَمَلَ عَلَيْهِ كَلَامَ سَبِيئِيهِ ،
وَجَعَلَهُمَا عِلْمَيْنِ عِنْدَ ارْتِدَائِهِمَا أَوْ عَلَى الْإِطْلَاقِ فِي الْقَوْلِ الْآخِرِ إِنَّمَا هُوَ فِي أَكْثَرِ
اللُّغَاتِ .

وَقِسْمٌ يَنْصَرِفُ وَلَا يَنْصَرِفُ (٦) وَهُوَ مَا أُرِيدُ بِهِ زَمَانٌ مَحِينٌ مِمَّا عَدَا مَا ذُكِرَ نَحْوُ : سَحِيرٌ ،

(١) انظر البسيط: ٣٧٢ ، والمقتضب: ٣٣٣ / ٤ .

(٢) في الأصل: (الضرب) وهو تحريف .

(٣) انظر أمالي ابن الشجري: ٢٥٠ / ٢ .

(٤) الكتاب: ٢٢٠ / ١ ، ٢٩٣ / ٣ ، وانظر المقتضب: ٣٥٤ / ٤ ، والبسيط: ٣٦٧ .

(٥) انظر التوطئة: ١٩٨ .

(٦) انظر أمالي ابن الشجري: ٢٥١ / ٢ .

وَكِرَ ، وَعَشَى وَعَشِيَّةٌ ، وَعَتَمَةٌ ، وَضُحُوَّةٌ ، وَضُحَى ، وَعَشَاءٌ ، وَمَسَاءٌ ، وَصَبَاحٌ ، وَلَيْلٌ ، وَنَهَارٌ ومن هذا القسم (غَدْوَةٌ وَبُكْرَةٌ) على لغةٍ قليلةٍ لبعض العرب لكنها فصيحَةٌ ، وعليها جاء قوله (١) تعالى : (وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا) (٢) بصرفِ بُكْرَةٍ ، وإن كان إنما يراد بها هنا ذلك الوقت المصنَّ من كلِّ يومٍ ، والمعنى : بُكْرَةٌ أَيَّامِهِمْ وَعَشِيَّتُهَا ، ولا يصحُّ أن تكون هنا لا يراد بها التَّعْيِينُ فيكون نكرةً في اللفظِ والمعنى ، لأنَّ النكرة في اللفظِ والمعنى يراد بها واحدٌ خاصَّةً شائعٌ في جنسه ، وليس معنى الآية على ذلك لفساده . ومن هذا القسم أيضاً على الاطلاق من غير اشتراطٍ / التَّعْيِينِ : (بُعِيدَاتِ (٥٧/ب) بَيْنِ) (٣) و (ذَاتِ مَرَّةٍ) (٤) ، و (ذَا صَبَاحٍ) و (ذَا مَسَاءٍ) ، عند أكثر العرب . فجميع ما ذكر في هذا القسم ليس بعلمٍ ، وإنما هو نكرةٌ في اللفظِ وإن كان المعنى معنى المعرفة فيما يراد به التَّعْيِينُ من ذلك ، ولذلك انصرف نحو : عَشِيَّةٌ وَعَتَمَةٌ وَضُحُوَّةٌ ، وإن اردت بها أوقاتاً معينةً ، ومعنى العرب يجري (عَشِيَّةٌ) عند ارادة التَّعْيِينِ مجرئاً

(١) في الأصل : (قولهم) وهو تحريف .

(٢) من الآية : (٦٢) من سورة مريم ، وقال سيويوه : ٢٤٤ / ٣ (وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : آتِيكَ الْيَوْمَ غَدْوَةً وَبُكْرَةً تَجْعَلُهُمَا بِمَنْزِلَةِ ضُحُوَّةٍ . وَزَعَمَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يُوَثِّقُ بِهِ مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُ : آتِيكَ بُكْرَةً وَهُوَ يَرِيدُ الْإِتْيَانَ فِي يَوْمِهِ أَوْ فِي غَدِهِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا) .

(٣) في اللسان : (بعد) : أبو عبيد : يقال : لقيته بُعِيدَاتِ بَيْنِ : إذا لقيته بعد حين . وقيل : بُعِيدَاتِ بَيْنِ أَيُّ بُعِيدٍ فِرَاقٍ ، وذلك إذا كان الرَّجُلُ يمسك عن إتيان صاحبه الزمان ، ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضاً ، ثم يأتيه . قال : وهو من ظروف الزمان التي لا تتمكن ولا تستعمل إلا ظرفاً)

وانظر الكتاب : ٢٢٥ / ١ ، والجمل : ٤٥ .

(٤) انظر المقتضب : ٣٣٣ / ٤ - ٣٥٣ ، والجمل : ٤٥ .

(غُدْوَةٌ وَبُكْرَةٌ) فيمنعها الصَّرْفُ (١) ويجعلها علماً ، فتكون على هذا من القسم الثاني المتقدم .

وقسم يتصرف ويتصرف وهو ما لم يرد به التعمين من أسماء الزمان سوى (بَعِيدَاتِ بَيْنِ) وما أُضيفت إليه (نُو) من أسماء الزمان على لغة أكثر العرب ، وقد تقدمت في القسم الثالث ، وذلك نحو : زَمَانٌ ، وَهَيْئٌ ، وَوَقْتُتٌ ، على الإطلاق ، إذ لا اختصاص لها بوقت من الأوقات ، ونحو : سَحَرٌ ، وَغُدْوَةٌ ، وَبُكْرَةٌ ، وَعَشِيَّةٌ ، وغير ذلك إذا لم ترد التعمين .

ومن هذا القسم على لغة (غَشَمٌ) ما أُضيفت إليه (نُو) من أسماء الزمان نحو : نَا صَبَاحٌ ، وَنَا مَسَاءٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :-

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ نِي صَبَاحٍ
لَأَمْرٍ مَا يَسُودُ مِنْ يَسُودٍ (٢)

فاستعمل (نَا صَبَاحٌ) مضافاً إليه ، وهذا تصرف ، وأكثر العرب على أنها من القسم الثالث كما تقدم .

ومعنى التصرف في هذا كله استعمال الزمان غير منصوب على الظرفية فاعلاً أو مفعولاً به ومخفوضاً وغير ذلك سوى النصب على الظرفية .

ومعنى الانصراف على ما تقدم في المصادر وغيرها من دخول التنوين أو الألف واللام أو الإضافة ، فالقسم الأول لا يستعمل إلا منصوباً على الظرفية غير منون نحو

(١) انظر الكتاب : ٢٩٤ / ٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٦٧٩ / ٢ .

(٢) من الوافر لأنس بن مدركة الخشمي كما في الخزانة ، ونسبه صاحب اللسان لأنس بن نهيك . يمتاز بشجاعته بالافارة على المد والى أن يطلوا النهار . وكان العرب يفتارون الصباح للبخارة على المد والتماساً لغفلته في ذلك الوقت .

وهو من شواهد سيبويه : ٢٢٧ / ١ وروايته : (لشيء ما) مكان (لأمر ما) والمقتضب : ٣٤٥ / ٤ ، والتبصرة : ٣٠٨ / ١ ، وأمالى ابن الشجرى : ١٨٦ / ١ والخصائص : ٣٢ / ٣ ، والمخصص : ٢٢١ / ١٣ ، والمقرب : ١٥٠ / ١ ، واصلاح الخلل : ٣٥٠ ، والبسيما : ٣٦٣ ، والجنى الدانى : ٣٣٤ ، والهمع :

١٤٣ / ٣ ، والخزانة : ٤٧٦ / ١ .

جِئْتُ سَحَرَ ، تمنى سَحَرَ يَوْمَ مَعِينٍ ، وَسِرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ ، فَيَوْمَ ظَرْفٍ وَسَحَرَ بَدَلٌ مِنْهُ ، ولم يخرج بذلك عن الظرفية ، لأنه على نية تكرار العامل كما تقرر في باب البَدَلِ (١) فإنما هو ظرف آخر ، إن التقدير : سِرْتُ سَحَرَ ، ويضعه من الصَّرفِ العَلْمِيَّةِ وَالْمَدَلِ (٢) عن أصله الذي كان ينبغي أن يكون عليه من التصريف بالألف واللام ، أو الإضافة إلى التصريف بالعلمية على ما يبين في باب (مَا لَا يَنْصَرِفُ) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .
والقسم الثاني يستعمل فاعلاً ومفعولاً به وغير ذلك ، لكنه لا ينون ولا يخفئ إلا بالفتحة كسائر الأسماء التي لا تنصرف لما فيه من العلمية والتأنيث فتقول : أَعْجَبَنِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ فُدْوَةٌ ، واحببت يوم الجمعة فُدْوَةً ، وَسِرْتُ حَتَّى يَوْمَ الْجُمُعَةِ فُدْوَةً . ففُدْوَةٌ فِي هَذَا كُلُّهُ بَدَلٌ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وكذلك (بكرة) .

والقسم الثالث لا يستعمل إلا منصوباً على الظرفية منصرفاً نحو : جِئْتُ سَحِيرًا وَبِكْرًا ، ولا تقول : جِئْتُ فِي سَحِيرٍ ، ولا في بكرة ، إذا أرت التمين .

/ والقسم الرابع يستعمل فاعلاً وغير ذلك منصرفاً نحو قوله سبحانه : (الْآلُ لَوْطٍ (٥٨/أ) نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحْرِ) (٢) ، لأنه في هذه الآية إيراد به سَحَرَ مَعِينٍ ، إنما المراد : نَجَّيْنَاهُمْ فِي سَحَرَ مِنَ الْأَسْحَارِ .

(١) انظر ص : ١٥٩

(٢) هذا من ذهب الجمهور . وقيل : انه منصرف وانما لم ينون لنية (آل) وعليه السهيلي . وقيل : انه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التصريف ، وعليه صدر الأفاضل الخوارزمي وابن الطراوة ، ونصره أبو حيان .

انظر الكتاب : ٣ / ٢٨٣ - ٢٨٤ ، والمقتضب : ٣ / ٣٧٨ ، ونتائج الفكر : ٣٧٥ ، وشرح المفصل : ٢ / ٤١ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ١٨٨ ، والتصريح : ٢ / ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، والمهمل : ١ / ٢٢ ، وابن الطراوة النحوي : ٨٤ .

(٣) من الآية : (٣٤) من سورة القمر .

المسألة الخامسة : فيها يقوم مقام اسم الزمان وليس باسم له .
 وذلك أشياء : أحدها : (كُـلُّ) وما في معناها نحو : سِرَّتْ كُلُّ الْيَوْمِ ، وجميع
 اليوم ، وعامة اليوم .

الثاني : (بَعْضُ) نحو : سِرَّتْ بَعْضُ الْيَوْمِ .
 الثالث : (أَيْ) نحو : سِرَّتْ أَيْ يَوْمٍ ، وَأَيْ يَوْمٍ تَقَمُّ أَقَمُّ ، و (أَيْ) هنا ظرف
 فيه معنى الشرط ، وكذلك تقول في الاستفهام : أَيْ يَوْمٍ تَقومُ ؟ .
 الرابع : (أَنْعَلُ) التي للمفاضلة نحو : سِرَّتْ أَطْيَبَ يَوْمٍ ، وَجِئْتُ أَحْسَنَ يَوْمٍ ،
 وَصُمْتُ أَفْضَلَ يَوْمٍ .

الخامس : ما كان عددا للزمان نحو : سِرَّتْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَسِرَّتْ عَشْرِينَ يَوْمًا .
 السادس : ما كان صفة لزمان محذوف نحو : سِرَّتْ قَلِيلًا ، تعنى : زَمَانًا قَلِيلًا ،
 أَوْ وَقْتًا قَلِيلًا ، فقليلًا ظرف ، لأنه قام مقام موصوفه الذي هو الطرف المحذوف ، فصار
 يعرب بإعرابه ، ويحتمل أن يكون من هذا قوله تعالى : (كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ
 مَا يَهْجَعُونَ) (٣) يمكن أن يكون (قَلِيلًا) صفة لطرف محذوف قامت مقامه ، والعامِلُ
 فيه يَهْجَعُونَ ، و (ما) زائدة ، كأنه قال : كَانُوا يَهْجَعُونَ زَمَانًا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ ،
 أَوْ وَقْتًا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ ، أو تكون (ما) مصدرية وهي مع صلتها مبتدأ ، و (قَلِيلًا)
 ظرف في موضع خبره ، والجملة في موضع خبر (كان) ، كأنه قال : كَانُوا هَجَعَهُمْ زَمَانًا
 قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ . وفي الآية وجوه أخر من الإعراب . (٤)

السابع : (نُو) و (ذَات) نحو : جِئْتُ ذَا صَبَاحٍ ، وَذَاتَ لَيْلَةٍ .
 الثامن : ما أضيف إليه اسم زمان محذوف قام مقامه نحو : أَتَيْتُهُ خُفُوقَ النَّجْمِ ،

(١) من الآية : (٣٤) من سورة القمر .

(٢) في الاصل : (افضل) وهو تحريف .

(٣) الآية : (١٧) من سورة الذاريات .

(٤) انظر ذلك في مشكل إعراب القرآن لمكي : ٣٢٣ / ٢ ، والبيان : ٣٨٩ / ٢ ،

والبيان : ١٣١ / ٢ ، وتفسير القرطبي : ٣٥ / ١٧ .

التقدير : وقت شروق النجم ، فحذف المضاف الذي هو (وقت) وأقيم المضاف إليه
مقامه (١) ، فصار يعرب بإعرابه ، ومن هذا قوله تعالى : (لا يؤدبه إليك إلا ما دُمّت
عليه قائماً) (٢) ف (ما) ظرف وهي في الأصل المصدرية قامت مقام الظرف المحذوف ،
والتقدير : مدة دوامك قائماً عليه .

التاسع : اسم الإشارة في نحو : بعثتك ذلك اليوم ، فهذه التسعة تعرب ظروفنا
لأنها قامت مقام الظروف فنزلت منزلتها .

المسألة السادسة : في حكم الظرف الزماني مع العامل فيه .

ويجوز في ظرف الزمان وجهان : أحدهما : أن يكون انتصابه على تقدير (في)
كما تقدم في الحد وهذا هو الأصل . وإذا أضمرته على هذا الوجه لزمك أن تأتي معه
ب (في) مظهرة نحو : يوم الجمعة قمت فيه ، فالهاء ضمير الظرف وأتيت معها
ب (في) ظاهرة .

والثاني : أن يكون انتصابه على الاتساع ، ومعنى ذلك أن / يجعل مفعولاً به (٣)
مجازاً ولا تقدّر معه ب (في) فتقول : قمت يوم الجمعة ، (في يوم) مفعول به
منصوب ب (قمت) كمنصب زيد في قولك : ضربت زيدا ، صيرت (اليوم)
كأنك أوشعت الفعل به مجازاً لأنه ، وإذا أضمرته على هذا الوجه لم تأت معه ب (في)
فتقول : يوم الجمعة قمت . ومن هذا قوله تعالى : (واتقوا يوماً لا تجزي) (٤) الأصل :
لا تجزيه ثم حذف (٤) ، ولا يقال : إن أصله قبل الحذف (لا تجزي فيه) ثم حذف الضمير

(١) انظر الكتاب : ٢٢٢ / ١ .

(٢) من الآية : (٧٥) من سورة آل عمران .

(٣) من الآية : (٤٨) و (١٢٣) من سورة البقرة . وانظر المغني : ٥٠٣ / ٢ .

(٤) أي الضمير المفعول .

وَحَرْفُ الْجَرِّ مَعًا (١) ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي مِثْلِ هَذَا لَا يُحَذَفُ حَتَّى يَكُونَ مُتَّصِلًا بِالْفِعْلِ ،
فَلَوْلَمْ يَكُنْ مُتَّصِلًا بِهِ هُنَا لَمْ يُحَذَفْ . وَمِنْ هَذَا أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَيَوْمًا شَهِدْنَا هَ سَلِيمًا وَعَامِرًا
قَلِيلِ سَوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلِهِ (٢)

فَالِهَاءُ فِي (شَهِدْنَا) ضَمِيرُ الظَّرْفِ صَيَّرَهُ مَفْعُولًا بِهِ مَجَازًا ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ
بِ (فِي) وَ (سَلِيمًا) مَفْعُولٌ بِشَهِدْنَا ، وَأَصْلُهُ قَبْلَ الاتِّسَاعِ : (شَهِدْنَا فِيهِ سَلِيمًا)
وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُ الآخِرِ :-

* فِي لَيْلَةٍ يَحِبُّهَا الطَّعَامُ (٣) *

(١) هَذَا رَأَى سَيِّوِيهِ أَيْ أَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ حُذِفَا مَعًا . وَيَرَى الْأَخْفَشُ كَمَا يَرَى
الْكِسَائِيَّ أَنَّ الْجَارَ قَدْ حُذِفَ أَوَّلًا فَصَارَتِ الْكَلِمَةُ (لَا تَجْزِيهِ) ثُمَّ حُذِفَ الضَّمِيرُ
فَأَصْبَحَ اللَّفْظُ (لَا تَجْزِي) وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الضَّمِيرَ قَدْ حُذِفَ وَهُوَ مُنْصَوِّبٌ
لَا مَجْرُورٌ . انْظُرِ الْكِتَابَ : ٣٨٦/١ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ : ٨٨/١ - ٨٩ ،
وَشَرْحُ الْحَمَاسَةِ لِابْنِ جَنِّي : ل ١١١ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٦/١ ، وَحَاشِيَةُ
الصَّبَّانِ : ٦٣/٣ .

(٢) مِنَ الطَّوِيلِ ، نَسَبُهُ سَيِّوِيهِ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ . وَسَلِيمٌ وَعَامِرٌ : قَبِيلَتَانِ مِنْ قَبِيسِ
غِيلَانَ . الطَّعْنُ : جَمْعُ طَعْنَةٍ . النَّهَالُ : الْمُرْتَوِيهِ بِالْذَّمِّ وَأَصْلُ النَّهْلِ : أَوَّلُ
الشَّرْبِ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيِّوِيهِ : ١٧٨/١ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ١٠٥/٣ ، وَالتَّبْصُرَةُ :
٣٠٨/١ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٦/١ - ١٨٦ ، وَشَرْحُ الْحَمَاسَةِ لِابْنِ جَنِّي
ل ١١١ ، وَشَرْحُ الْفَصْلِ : ٤٥/٢ - ٤٦ ، وَالْمَقْرَبُ : ١٤٧/١ ، وَالبَسِيطُ :
٣٦١ ، وَالْمَخْنَى : ٥٠٣/٢ ، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ : ٤٥/٢ ، وَالْمَهْمُوعُ :
١٦٦/٣ .

(٣) مِنَ الرَّجَزِ وَلَمْ أُجِدْ لَهُ نَسَبٌ وَقَبْلَهُ :

قَدْ صَبَحَتْ صَبْحَهَا السَّلَامُ
بِكَبْدٍ خَالَطَهَا سَنَامُ

صَبَحَتْ : أَتَتْ بِالتَّصْبِيحِ تَرِيدُ بِهِ بِالْفُطُورِ ، وَيُرْوَى (سَاعَةٍ) مَكَانَ (لَيْلَةٍ)
انْظُرْهُ فِي الْكَامِلِ : ٣٤/١ ، وَشَرْحُ الْحَمَاسَةِ لِابْنِ جَنِّي : ل ١١١ ، وَأَمَالِي
ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٦/١ .

فَالْمَاءُ فِي (يُحِبُّهَا) ضَمِيرُ الظَّرْفِ تَبْجُوزٌ فِيهِ فَلَمْ يَأْتِ بِ (فِي) وَأَصْلُهُ : يُحِبُّ فِيهَا الطَّعَامَ ، وَالذَّاهِمُ مَفْعُولٌ لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ بِيَحِبُّ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَرْفَعُ الظَّرْفُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مَفْعُولًا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ وَيُضَافُ إِلَيْهِ الْأَسْمُ الْعَامِلُ فِيهِ ، وَلَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ ، فَتَقُولُ : صِيمَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَأَعْجَبَنِي صِيَامُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَأَعْجَبَنِي صَارِبُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ زَيْدًا ، فَيَوْمِ الْجُمُعَةِ لَمْ يَغْيِرْ لَهُ الْفِعْلُ وَرَفَعَ بِهِ وَلَا خَفِيَ بِالْإِضَافَةِ حَتَّى صَيَّرَ مَفْعُولًا بِهِ مَجَازًا ، وَلَوْ كَانَ بَاقِيًا عَلَى أَصْلِهِ مِنَ الظَّرْفِيَّةِ وَتَقْدِيرِ (فِي) لَمْ يَجِزْ ذَلِكَ فِيهِ . وَمِنْ الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

رَبِّ ابْنِ عَمِّ لَيْسِي مَشْمَعِلٌ طَبَّاحُ سَاعَاتِ الْكُرَى زَادَ الْكَسِلُ (١)

فَلَمْ يُضَفْ (طَبَّاحًا) إِلَى (سَاعَاتِ) حَتَّى صَيَّرَهَا مَفْعُولًا بِهَا مَجَازًا ، وَ (زَادَ) مَفْعُولٌ بِطَبَّاحٍ ، وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُهُ سَبَّحَانَهُ : (بَلَّ مَكْرَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) (٢) فَلَمْ يُضَفْ (مَكْرَ) إِلَى اللَّيْلِ حَتَّى صَيَّرَ مَفْعُولًا (٣) بِهِ مَجَازًا ، فَالْمَصْدَرُ هُنَا مُضَافٌ إِلَى الْمَفْعُولِ ، (٤) وَالتَّقْدِيرُ : بَلَّ مَكْرَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، ثُمَّ وَقَعَتِ الْإِضَافَةُ ، هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْفَارِسِيِّ (٥) ، وَظَاهِرٌ مَذْهَبُ سَيُوهٍ (٦) : أَنَّ الْمَصْدَرَ فِي الْآيَةِ مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ ، وَاللَّيْلُ أَصْلُهُ

(١) مِنَ الرَّجَزِ لَجِبَارِ بْنِ بَعْزَاءِ بْنِ ضَرَّارٍ وَهُوَ ابْنُ أَخِي الشَّمَّاحِ . الشَّمَّاحُ : الْمَشْمَعِلُ : الْجَادُ فِي الْأَمْرِ الْخَفِيفِ فِي جَمِيعِ مَا أَخَذَ فِيهِ مِنْ عَمَلٍ . الْكُرَى : النَّعَاسُ ، وَالْكَسَلُ بِكَسْرِ السِّينِ الْكَسْلَانُ .

وَالشَّاهِدُ فِي : دِيْوَانِ الشَّمَّاحِ : ٣٨٩ ، وَالْكِتَابُ : ١٧٧/١ ، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ : ٢٨٠/٢ ، وَمَجَالِسُ شُعَلْبِ : ١٢٦/١ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٢٥٠/٢ وَشَرْحُ الْمَفْعُولِ : ٤٦/٢ ، وَالْبَسِيطةُ : ٣٦١/١ ، وَالْمَسَاعِدُ : ٢٠٢/٢ ، وَالْمَخْرَاجَةُ ١٧٣/٢ ، ٤٧٤/٣ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (٣٣) مِنْ سُورَةِ سَبَأٍ .

(٣) فِي الْأَصْلِ : (مَفْعُولٌ) بِالرَّفْعِ ، وَالْوَجْهُ مَا أُثْبِتَ .

(٤) الْكَشَافُ : ٢٩١/٣ .

(٥) الْإِيضَاحُ : ١٨٤/١ .

(٦) الْكِتَابُ : ٢١٢/١ .

أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لَكِنْ تَجَوَّزَ فِيهِ وَجَعَلَ فَاعِلًا وَنَسَبَ الْفِعْلُ إِلَيْهِ مَجَازًا ، فَالتَّقْدِيرُ عَلَى هَذَا : بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، عَلَى نِسْبَةِ الْمَكْرِ إِلَى اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَجَازًا مِنْ حَيْثُ كَانَ فِيهِمَا عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ : نَهَارُهُ صَائِمٌ وَلَيْلُهُ قَائِمٌ (١) ، ثُمَّ وَقَعَتِ الْإِضَافَةُ فَصَارَ : بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، فَاتَّفَقَ سَيُوبِيهِ وَالْفَارِسِيُّ عَلَى أَنَّ الظَّرْفَ فِي الْآيَةِ دَخَلَ الْمَجَازَ ، وَاخْتَلَفَا فِي صُورَةِ الْمَجَازِ ، وَكَلَا الْقَوْلَيْنِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ جَائِزٌ حَسَنٌ . وَهَذَا الْوَجْهُ / (٥٩ / أ)

الثَّانِي فِي الظَّرْفِ وَهُوَ الاتِّسَاعُ فِيهِ وَنَصْبُهُ نَصْبَ الْمَفْعُولِ بِهِ مَجَازًا لَا يَجُوزُ إِلَّا بِشَرَايِينِ : أَحَدُهُمَا : أَلَّا يَقَعَ الظَّرْفُ فِي مَوْضِعٍ يَتَعَلَّقُ فِيهِ بِمَعْنَى وَفِي خَاصَّةً ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّسِعَ فِيهِ إِذَا وَقَعَ صِلَةً أَوْ صِفَةً ، أَوْ خَبْرًا ، أَوْ حَالًا ، لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لَا يَنْتَصِبُ إِلَّا بِمَعْنَى وَفِي .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ النَّاصِبُ لَهُ فِعْلًا نَحْوُ : صُمْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَوْ اسْمًا فَاعِلًا نَحْوُ : زَيْدٌ صَائِمٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَوْ اسْمًا مَفْعُولًا نَحْوُ : زَيْدٌ مَضْرُوبٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَوْ مِثَالًا مِنَ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ نَحْوُ : زَيْدٌ صَوَّامٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَوْ مَصْدَرًا مَقْدَرًا بِ (أَنْ) وَالْفِعْلِ نَحْوُ : أَعْجَبَنِي صِيَامُ زَيْدٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، التَّقْدِيرُ : أَنْ صَامَ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَوْ مَصْدَرًا مَوْضُوعًا مَوْضِعَ الْفِعْلِ نَحْوُ : ضَرَبًا زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، التَّقْدِيرُ : اضْرَبْ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ . فَإِنَّ كَانَ النَّاصِبُ لَهُ سِوَى هَذِهِ السُّتَةِ لَمْ يَجُزْ نَصْبُهُ عَلَى الاتِّسَاعِ ، بَلْ يَبْقَى عَلَى أَصْلِهِ مِنَ النَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ وَتَقْدِيرُ (فِي) ، فَلَا يَجُوزُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (كَانَهُمْ يَوْمَ يَرُونَهَا (٢) إِلَّا أَنْ يَكُونَ (يَوْمَ) مَنْصُوبًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ وَتَقْدِيرُ (فِي) ، وَلَا يَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ مَجَازًا ، لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ مَا فِي (كَانٌ) مِنْ مَعْنَى التَّشْبِيهِ وَلَيْسَ وَاحِدًا مِنْ تِلْكَ السُّتَةِ . وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ فِي الدَّارِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، لَا يَجُوزُ فِي (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) النَّصْبُ عَلَى الْمَجَازِ ، لِأَنَّ النَّاصِبَ لَهُ الْمَجْرُورُ الَّذِي قَبْلَهُ مِنْ حَيْثُ وَقَعَ خَبْرًا ، وَلَيْسَ وَاحِدًا مِنْ تِلْكَ السُّتَةِ .

(١) الْكِتَابُ : ١ / ٣٣٧ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (٤٦) مِنْ سُورَةِ النَّازِعَاتِ .

ثم اختلف النحويون بعد هذا في هذا الوجه الثاني الذي هو النصب على التساع ، على ثلاثة مذاهب :

أحدهما : أنه يجوز في الأفعال كلها ، ما يتعدى منها إلى ثلاثة أو إلى أقل وما لا يتعدى ، فتقول على التساع : أعلمت زيدا عمرا قائما يوم الجمعة ، وظننت زيدا قائما يوم الجمعة ، وضربت زيدا يوم الجمعة ، وسرت يوم الجمعة ، فيجوز في (يوم الجمعة) في هذه المثل كلها نصبه على التساع بالفعل الأول على هذا المذهب ، وهو مذاهب سيويه وأكثر النحويين . (١)

الثاني : أنه يجوز ما لم يود إلى متعدي الفعل لأكثر من ثلاثة مفعولين (٢) ، فإن أدى إلى ذلك امتنع ولزم النصب على الأصل الذي هو الظرفية ، فلا تقول : أعلمت زيدا عمرا قائما يوم الجمعة ، على أن يكون يوم الجمعة منصوبا ب (أعلمت) نصب المفعول به اتساعا ، لما يلزم فيه من تعدى الفعل إلى أربعة مفعولين ، وليس ثم فعل هكذا فيشبهه هذا به ، فيلزم أن يكون انتصابه على الظرفية لا غير ، وتقول على التساع : ظننت زيدا قائما يوم الجمعة ، لأن الفعل لم يتعد إن ذاك إلى أكثر من ثلاثة مفعولين . وهذا الثاني مذاهب أبي العباس المبرد . (٣)

الثالث : أنه يجوز في غير متعدي مطلقا ، وفي متعدي إلى واحد ، ولا يجوز في غير ذلك ، فيجوز على التساع / : قمت يوم الجمعة ، وضربت زيدا يوم الجمعة ، (٥٤/ب) ولا يجوز : ظننت زيدا قائما يوم الجمعة ، ولا : أعلمت زيدا عمرا قائما يوم الجمعة على أن يكون (يوم الجمعة) فيهما منصوبا بالفعل الأول على التساع . فحاصل هذا المذهب أن النصب على التساع جائز ما لم يود إلى متعدي إلى أكثر من مفعولين ، وهو مذاهب ابن عصفور (٤) ، والقول الصحيح عند النحويين هو الأول ، وعليه سيويه

(١) انظر الهمع : ١٦٩/٣ ، وشرح الكافية للرضي : ١٩٠/١ .

(٢) قال الرضي في شرح الكافية : ١٩٠/١ : (وأما التوسع في ظرف المتعدى إلى

ثلاثة فلم يجوزه الا الأخفش) .

(٣) المقتضب : ١٢١/٣ ، والهمع : ١٦٨/٣ .

(٤) انظر الهمع : ١٦٩/٣ .

وَجُمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَجُوزُ فِي الْمَصْدَرِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ نَصْبُهُمَا عَلَى الْأَصْلِ مطلقًا ، وعلى الاتِّساعِ وَالْمَجَازِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ ، وَتَجْرَى فِيهِمَا الْمَذَاهِبُ الثَّلَاثَةُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ . فَتَقُولُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا ، فَيَجُوزُ لَكَ فِي (ضَرْبٍ) وَجْهَانِ :

أَنْ يَكُونَ نَصْبُهُ عَلَى الْمَصْدَرِ رَبِّيةً وَهُوَ الْأَصْلُ .

وَأَنْ يَكُونَ نَصْبُهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ مَجَازًا ، وَلَا يَرْفَعُ مَفْعُولًا لَمْ يَسْمَ فاعِلُهُ إِلَّا بَعْدَ نَصْبِهِ عَلَى الاتِّساعِ نَحْوَ قَوْلِهِ سُبْحَانَهِ : (فَإِذَا نَفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً) (١) فَلَمْ يَرْفَعْ (نَفْخَةً) مَفْعُولًا لَمْ يَسْمَ فاعِلُهُ وَغَيَّرَ لَهُ الْفِعْلُ حَتَّى صَارَ مَفْعُولًا بِهِ مَجَازًا ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : سِرْتُ فَرَسًا ، فَيَجُوزُ لَكَ فِي (فَرَسٍ) وَجْهَانِ :

أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى أَنَّهُ ظَرْفُ مَكَانٍ ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ .

وَأَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ عَلَى الاتِّساعِ ، وَلَا يَرْفَعُ مَفْعُولًا لَمْ يَسْمَ فاعِلُهُ وَيُضْمَرُ بِغَيْرِ (فِي) وَيُضَافُ إِلَيْهِ الْأِسْمُ الْعَامِلُ فِيهِ إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الثَّانِي الَّذِي هُوَ الاتِّسَاعُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ نَحْوَ : سِيرِ الْمَيْلِ ، وَالْمَيْلِ سِرَّتُهُ ، وَأَعْجَبَنِي سَيْرِ الْمَيْلِ . فَإِذَا اجْتَمَعَتْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ أَعْنَى : الْمَصْدَرِ وَظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ لِفِعْلِ وَاحِدٍ أَوْ اثْنَانِ مِنْهَا ، جَازَ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الْأَصْلِ مطلقًا ، وَالنَّصْبُ عَلَى الاتِّساعِ ، لَكِنْ هَذَا الْوَجْهُ الثَّانِي يَكُونُ جَوَازَهُ عَلَى حَسَبِ الْمَذَاهِبِ الثَّلَاثَةِ كَمَا تَقَدَّمَ .

(١) الْآيَةُ : (١٣) مِنْ سُورَةِ الْحَاقَّةِ .

الفصل الثالث : في ظرف المكان

وفيه أيضا مسائل :

الأولى : في هدده ، وهو عند النحويين : عبارة عن اسم المكان أو ما قام مقامه ، المنتصب بفعل أو ما فيه معناه ، على تقدير (في) ، فاسم المكان نحو : مكان ، وموضع ، وأمام ، وخلف ، وميل ، وفرسخ ، وما أشبه ذلك .

وقولهم (أو ما قام مقامه) نحو قوله سبحانه : (والركب أسفل منكم) (١) (أسفل) ظرف مكان ، لأنه قام مقام اسم المكان ، والأصل : والركب مكانا أسفل منكم ، فمنازا ظرف في موضع خبر المبتدأ الذي هو (الركب) ، و (أسفل) نعت للمكان ، ثم حذف المنعوت الذي هو مكان ، وقامت صفته مقامه فصارت تعرب بإعرابه .

وقولهم (المنتصب) ، لأنه إن كان مرفوعا أو مخفوضا لم يعرب ظرفا نحو : سير الميل ، وسرت في الميل .

وقولهم (بفصل أو ما فيه معناه) مثال الفعل ، سرت ميلا ، ومثال (ما فيه معناه) : زيد سائر ميلا ، فميلا منصوب بسائر ، لأنه اسم فاعل بمعنى الفعل ، كأنك قلت : زيد يسير / ميلا .

(١ / ٦٠)

وقولهم (على تقدير (في)) . لا يعرب اسم المكان ظرفا حتى يكون انتصابه على هذا المعنى ، نحو : قمت مكانك ، ألا ترى أن المعنى : قمت في مكانك . فإن قال : حزت مكانك ، أو كرهت مكانك ، أعرب مفعولا به لا ظرفا ، لأنه ليس على تقدير (في) .

المسألة الثانية : في أقسام اسم المكان بالنظر إلى الإبهام والاختصاص والعديد .

وأسماء المكان من جهة وضعها بهذا النظر على ثلاثة أقسام (٢) :
مبهم ، ومحدد ، ومختص .

(١) من الآية : (٤٢) من سورة الأنفال .

(٢) انظر هذه الأقسام في البسيط : ٣٧٣ - ٣٧٤ .

فَالْبَهْمُ مَا كَانَ لَفْظُهُ غَيْرَ مَخْتَصٍ بِمَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَقْدَارٌ مَعْلُومٌ
 مِنَ الْمَسَافَةِ نَحْوُ : مَكَانٍ ، وَخَلْفٍ ، وَأَمَامٍ ، وَيَمِينٍ ، وَشِمَالٍ ، وَفَوْقٍ ، وَتَحْتَ ، وَلَا يَقَعُ
 شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ فِي جَوَابِ (كَمْ) مَطْلَقًا ، وَلَا فِي جَوَابِ (أَيْنَ) إِلَّا أَنْ يَعْرَضَ فِيهِ
 اخْتِصَاصٌ مِنْ جِهَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ ، فَيَقَعُ حِينَئِذٍ فِي جَوَابِ (أَيْنَ) لِأَجْلِ
 الْاِخْتِصَاصِ الَّذِي عَرَضَ فِيهِ ، فَتَقُولُ : جَلَسْتُ مَكَانَكَ ، أَوِ الْمَكَانَ ، وَجَلَسْتُ خَلْفَكَ
 وَأَمَامَكَ ، فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ لَكَ : أَيْنَ جَلَسْتَ ؟ وَلَا تَقُولُ : سِرْتُ الْمَكَانَ ، فِي جَوَابِ
 كَمْ سِرْتَ ؟ وَلَا : سِرْتُ مَكَانًا ، فِي جَوَابِ كَمْ سِرْتَ ، وَلَا : أَيْنَ سِرْتَ ؟ لِأَنَّ (كَمْ)
 سُؤَالٌ عَنِ الْمَدَدِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي (١) ، فَلَا يَكُونُ جَوَابَهَا إِلَّا مَا يَقْتَضِي
 الْمَدَدَ ، وَ (أَيْنَ) سُؤَالٌ عَنِ التَّصْيِينِ فَلَا يَكُونُ جَوَابَهَا إِلَّا مَا يَقْتَضِي التَّصْيِينَ
 وَالْاِخْتِصَاصَ بِمَكَانٍ مَعْيِنٍ .

وَالْمَعْدُودُ مَا كَانَ لَهُ مَقْدَارٌ مَعْلُومٌ مِنَ الْمَسَافَةِ نَحْوُ : مِيلٍ وَمِيلَيْنِ ، وَفَرَسَخٍ ، وَبَرِيدٍ ،
 وَلَا يَقَعُ هَذَا الْقِسْمُ فِي جَوَابِ (كَمْ) وَلَا فِي جَوَابِ (أَيْنَ) إِلَّا أَنْ يَعْرَضَ فِيهِ اخْتِصَاصٌ
 بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ بِالْإِضَافَةِ كَمَا تَقَدَّمَ .

وَأَمَّا الْمَخْتَصُّ فَهُوَ مَا كَانَ لَفْظُهُ مَخْتَصًّا بِمَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ نَحْوُ : الدَّارِ ، وَالسَّجْدِ
 وَالدَّارِيقِ ، وَالْحَانُوتِ ، وَالسُّوقِ ، وَالْحَمَّامِ ، وَهَذَا الْقِسْمُ يَقَعُ فِي جَوَابِ (أَيْنَ)
 وَلَا يَقَعُ فِي جَوَابِ (كَمْ) ، وَمِنْ هَذَا الْقِسْمِ : دَاخِلُ الدَّارِ ، وَخَارِجُهَا ، وَشَرْقُهَا ،
 وَغَرْبُهَا ، وَقِبْلَتُهَا ، وَجَوْفُهَا .

وَأَمَّا شَرْقُ الدَّارِ ، وَغَرْبُهَا ، وَقِبْلَتُهَا ، وَجَوْفُهَا ، فَمَبْهُمَةٌ مِنْ أَصْلِ الْوَضْعِ ،
 لَا يَكُونُ التَّخْصِيفُ فِيهَا إِلَّا عَارِضًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ ، فَهِيَ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ .

السَّأَلَةُ الثَّلَاثَةُ : فِي انْقِسَامِهِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْاِشْتِقَاقِ وَعَدَمِهِ .

وَأَسْمُ الْمَكَانِ بِهَذَا النَّظَرِ عَلَى قِسْمَيْنِ :

الأول : مُشْتَقٌّ وهو ما كانت في أوله الميم الزائدة على وزن (مَفْعَل) أو (مَفْعِل) (٢)
من الفعل الثلاثي ، وعلى شكل اسم المفعول من الزائد على الثلاثة ، ويسمى هذا
القسم اسم مكان ، يطلق عليه النحويون هذا اللفظ كثيراً نحو : رأى ، وسمع ،
ومكان ، من : رأى ، وسمع ، وكان . ونحو : منزل ، وسقط ، ومسجد ، من : نزل ،
وسقط ، وسجد . ونحو : مدخل ، ومقام ، من (أدخل) و (أقام) .
والقسم الثاني : غير مشتق ، وهو ما عدا ذلك نحو : دار ، وطريق ، وميل ،
وفرسخ .

المسألة الرابعة : في ما يقتضى الاستفراق من ظروف المكان وما لا يقتضيه .

والمعدود / من ظروف المكان ويقتضى الاستفراق وهو وقوع الفعل في جميعه (٦٠ / ب)
نحو : سرت الميلىن والفرسخين ، فلا بد أن يكون الفعل واقعا في جميع الميلىن
والفرسخين .

وغير المعدود يحتمل الاستفراق وعدمه ، نحو : سرت المكان ،

يحتمل أن تكون قد ملأت المكان فلم تبق منه شيئا إلا أوقمت فيه

السير ، وأن تكون إنما سرت في بعض المكان دون بعض .

المسألة الخامسة : في أقسام ظرف المكان بالنظر إلى التصرف والانصراف .

وظروف المكان بالنظر إلى التصرف وعدمه تنقسم ثلاثة أقسام :

قسم لا يتصرف باتفاق ، فلا يستعمل قياسا إلا منصوبا على الظرفية نحو : سوى

وسوى وسواء ، وعند ، ولدى ، ولدن ، وغير ذلك من اللغات التي في (لدى) و (وسط)

(١) إذا كان مضارعه مضموم العين ، أو مفتوحا ، أو معتل اللام مطلقا .

(٢) إذا كانت عين مضارعه مكسورة ، أو كان مثالا مطلقا في غير معتل اللام .

(٣) قال ابن مالك في التسهيل : ٩٧ : (وقد يقال : لدن ولدن ولدن ولدن)

ولد ولد ولد ولد ولد . وانظر اللسان : (لدن) والمساعد : ٥٣٢ / ١ .

ساكنة السنين (١) ، وفوق ، وتحت ، ووراء ، وقدام ، فهذا القسم لا يتصرف إلا بدخول
 (من) عليه حيث سمح ذلك منه نحو : /عندك ، ومن لدن ، ومن فوقهم ، ومن تحتهم
 ، ومن وراءهم ، وليس هذا التصرف بمن قياساً في ظاهر مذهب سيويه . (٢) ولا يتصرف
 شيء من هذا القسم بخير (من) مطلقاً . أو بها فيما لم يسمح فيه إلا في ضرورة نحو
 قوله :

ولا يندلق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا (٣)

فصرف (سوا) بمن في الضرورة ، لأنها لم يسمح ذلك فيها في الكلام ، فلهذا حملته
 سيويه على الضرورة (٤) . ونحو قول الآخر :

تجانف عن جؤ اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسوائكا (٥)

(١) وبالفتح اسم ، انظر المقتضب : ٤ / ٣٤٢ .

(٢) الكتاب : ٣ / ٢٨٦ .

(٣) من الطويل للمرار بن سلامة العبلي ، شاعر مخضرم له شعر في يوم ذي قار ،
 يصف في هذا البيت نادى قومه بالتوقير والتعظيم .

وهو من شواهد سيويه : ١ / (٣١ ، ٤٠٨) ، وشرح أبياته لابن السيرافى :
 ١ / ٤٢٤ ، والمقتضب : ٤ / ٣٥٠ ، والانصاف : ١ / ٢٩٤ ، وفيه (المكروه)
 مكان (الفحشاء) والمخصص : ١٤ / ٥٨ ، ٦٤ ، وشرح المفصل : ٢ / ٤٤ ، ٨٤ ،
 واللسان : (سوى) ، والبسيط : ٣٧٧ ، وابن عقيل : ١ / ٦١٢ .

(٤) الكتاب : ١ / ٣٢ - ٤٠٨ .

(٥) من الطويل للأعشى ميمون بن قيس . تجانف : أصله تتجانف أى تنحرف .

والشاهد في ديوانه : ٨٩ ، والكتاب : ١ / ٣٢ / ٤٠٨ ، وشرح أبياته لابن
 السيرافى : ١ / ١٣٧ ، والمقتضب : ٤ / ٣٤٩ ، والانصاف : ١ / ٢٩٥ ، وأمالى
 ابن الشجرى : ١ / ٢٥٣ ، ٢ / ٤٥ - ١١٩ ، والمخصص : ١٥ / ١٥١ ، وشرح
 المفصل : ٢ / ٤٤ - ٨٤ ، وشن الكافية للرضى : ١ / ٢٤٨ ، والبسيط :
 ٣٨٣ ، والمهمع : ٣ / ١٦٢ ، والخزانة : ٣ / ٥٩ ، وفيها (عن) مكان
 (من) ، والكامل : ٤ / ١٠ .

فَاسْتَعْمَلَ (سَوَاءً) أَيْضًا مَتَصَرِّفَةً بِغَيْرِ (مِنْ) ضَرُورَةٍ .

وَالغَالِبُ فِي (هَيْثُ) أَنْ تَكُونَ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ لَا تَتَصَرَّفُ إِلَّا بِ (مِنْ) وَقَدْ تَصَرَّفَ بِغَيْرِهَا كَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : (اللَّهُ أَعْلَمُ هَيْثُ يَجْمَلُ رِسَالَتَهُ) (١) ف (هَيْثُ) هُنَا مَفْعُولٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ (أَعْلَمُ) أَيْ : يَعْلَمُ الْمَكَانَ الَّذِي يَجْمَلُ فِيهِ رَسَالَاتِهِ ، فَحَيْثُ هُنَا مَفْعُولٌ بِيَعْلَمُ الْمَحذُوفِ . (٢)

وَقِسْمٌ يَتَصَرَّفُ مَدَالِقًا فَيَسْتَعْمَلُ غَيْرَ مَنْصُوبٍ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ فَاعِلًا وَمَفْعُولًا بِهِ وَغَيْرَ ذَلِكَ نَحْوُ : يَمِينٌ ، وَشِمَالٌ ، وَمَكَانٌ ، قَالَ تَعَالَى : (عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ) (٣) وَقَالَ الشَّاعِرُ :

وَأَنْتَ مَكَانَكَ مِنْ وَاِئِيلٍ مَكَانَ الْقُرَايِ مِنْ أَسْتِ الْجَمَلِ (٤)
ف (مَكَانَكَ) مَبْدَأٌ ، وَمَكَانَ الثَّانِي خَبْرُهُ ، فَقَدْ اسْتَعْمَلَ (مَكَانًا) غَيْرَ ظَرْفٍ وَكَذَلِكَ أَيْضًا (مِيلٌ) وَ (فَرَسَخٌ) يَسْتَحْمَلَانِ غَيْرَ ظَرْفَيْنِ .
وَقِسْمٌ اخْتَلَفَ فِيهِ ، فَذَهَبَ سَيُوبُهُ (٥) إِلَى أَنَّهُ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي ، وَذَهَبَ أَبُو عَمْرٍو الْجَرْمِيُّ وَطَائِفَةٌ (٦) إِلَى أَنَّهُ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ ، وَذَلِكَ : خَلْفٌ ، وَأَمَامٌ ، وَعَلَى أَنَّهُمَا مَتَصَرِّفَانِ الْفَارِسِيُّ (٧) وَأَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

- (١) مِنَ الْآيَةِ : (١٢٤) مِنْ سُورَةِ الْإِنْعَامِ .
(٢) انظُرِ التَّبْيَانُ : ٥٣٧ / ١ ، وَالْمَغْنَمُ : ١٣١ / ١ ، ١٣٢ ، وَالهِجْعُ : ٢٠٨ / ٣ .
(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٣٧) مِنْ سُورَةِ الْمَعَانِ .
(٤) مِنَ الْمُتَقَارِبِ لِلْأَخْطَالِ وَيُنْسَبُ أَيْضًا لِبَجْرِيرِ وَالِي عَتَبَةَ بْنِ الْوَفْلِ . وَائِلٌ : أَبُو بَكْرٍ وَتَضَلَّبٌ ، الْقَرَادُ : دُوبِيَّةٌ تَحْمِلُ الْأَبِلَ .
وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيُوبِهِ : ٤١٧ / ١ ، وَالْمَقْتَضِبُ : ٣٥٠ / ٤ ، وَالْإِقْتَضَابُ : ٤٥ ،
١٢٥ ، وَالْحَقْدُ الْفَرِيدُ : ٣٦٠ / ٣ ، وَالْأَغَانِي : ١٦٢ / ٧ ، وَالْمَوْئَلَفُ : ٨٤ ،
وَالْخِزَانَةُ : ٢٢٠ / ١ ، ٤٥٨ .
(٥) انظُرِ الْكِتَابُ : ٤١١ / ١ ، وَالْبَسِيطُ : ٣٨٢ / ٢ .
(٦) انظُرِ الْهِجْعُ : ١٩٩ / ٣ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٢٥٢ / ٢ .
(٧) انظُرِ الْإِيضَاحَ لِلْفَارِسِيِّ : ١٨٦ / ١ ، وَشَرْحَ الْمَفْصَلِ : ٤٤ / ٢ ، وَالهِجْعُ :

فَقَدَّتْ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا (١)

ف (كِلَا) مبتدأ ، وَخَلْفَهَا و (أَمَامَهَا) بدلٌ منه ، فَقَدَّ اسْتَسْمَطَهُمَا غَيْرَ ظَرْفَيْنِ .

وَأَصْحَابُ الْمَذْهَبِ الْآخَرِ حَمَلُوا هَذَا الْبَيْتَ عَلَى الضَّرُورَةِ .

وَتَنْقَسِمُ ظُرُوفُ الْمَكَانِ أَيْضًا بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَنْصَرَفِ وَعَدَمِهِ إِلَى قِسْمَيْنِ :

مَنْصَرَفٌ / نَحْوُ : مَكَانٌ ، وَمَيْلٌ ، وَفَرَسٌ ، وَيَمِينٌ ، وَشِمَالٌ ، وَحَاصِلُهُ كُلُّ مَا (أ/٦١)

لَيْسَ فِيهِ مُوجِبٌ لِمَنْعِ الْمَنْصَرَفِ .

وغير مَنْصَرَفٍ وَهُوَ : كُلُّ مَا فِيهِ مُوجِبٌ لِمَنْعِ الْمَنْصَرَفِ ك (أَسْفَلٌ ، وَأَعْلَى) نَحْوَ قَوْلِهِ

سَبَّحَانَهُ : (وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ) (٢) ف (أَسْفَلٌ) ظَرْفٌ مَكَانٍ لَا يَنْصَرَفُ ، لِلْوِزْنِ وَالْوَصْفِ

وَكَذَلِكَ (أَعْلَى) فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : جَلَسْتُ أَعْلَى مِنْ زَيْدٍ ، تُرِيدُ : مَكَانًا أَعْلَى مِنْ مَكَانِ زَيْدٍ ،

فَأَعْلَى ظَرْفٌ مَكَانٍ لِقِيَامِهِ مَقَامَ اسْمِ الْمَكَانِ ، لَا يَنْصَرَفُ لِلْوَصْفِ وَالْوِزْنِ .

السَّأَلَةُ السَّادِسَةُ : فِيمَا يَقُومُ مَقَامَ اسْمِ الْمَكَانِ وَلَيْسَ بِاسْمِ مَكَانٍ .

وَذَلِكَ أَشْيَاءٌ : أَحَدُهَا : (كُلُّ) نَحْوُ : جَلَسْتُ كُلَّ الْمَكَانِ ، وَكَقَوْلِهِ سَبَّحَانَهُ :

(١) من الكامل للبيد بن ربيعة العامري يصف بقرة وحشية أوجست خيفة من صائد ،

فهي حذرة من خوف تخال كلا طريقيهما من خلفها وأمامها ثمرة يسلك منها

اليها . والفرن : موضع المخافة كالشفر .

والشاهد في ديوانه : ٣١١ ، والكتاب : ٤٠٧/١ ، والمقتضب : ١٠٢/٣ ،

وإصلاح المنطق : ٧٧ ، وأمالى ابن السجري : ١١٠/١ ، ٢٥٢/٢ ، والإيضاح

١٨٧/١ ، والإيضاح للفارقي : ٣٣٥ ، وشرح المفصل : ٤٤/٢ - ١٢٩ ،

والبسيط : ٣٨٢ ، وغاية الأمل : ١١٥ ، والهمع : ١٩٩/٣ ، واللسان :

(أم - كلا) .

(٢) من الآية : (٤٢) من سورة الأنفال .

(واقعدوا لهم كل مرصد) (١) ف (كل) في هذه الآية منصوبٌ نصب الطرفِ على اسقاطِ
حرفِ الجَرِّ الذي هو (في) .

الثاني : (بعض) نحو : جَلَسْتُ بِعَظْمِ الْمَكَانِ .

الثالث : (أي) نحو : جَلَسْتُ أَي مَكَانٍ .

الرابع : (أفعل) التي للمفاضلة نحو : جَلَسْتُ أَحْسَنَ مَكَانٍ .

الخامس : (ذات) نحو : ذَاتُ الْيَمِينِ وَذَاتُ الشِّمَالِ .

السادس : صفة طرفِ المكانِ المحددِ ونحو : جَلَسْتُ قَرِيبًا مِنْكَ ، تُرِيدُ : مَكَانًا

قَرِيبًا ، قَرِيبًا صفةٌ لمكانٍ حذِفَ وَقَامَتْ مَقَامَهُ فَصَارَتْ تَعَرَّبَ بِأَعْرَابِهِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ
تَعَالَى : (وَالرَّكِبَ أَسْفَلَ مِنْكُمْ) (٢) وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذِهِ الْآيَةُ فِي الْحَدِّ .

السابع : ما كانَ عَدَدًا لِأَمْكَةٍ نَحْوُ : سِرْتُ ثَلَاثَةَ أَمْيَالٍ ، وَسِرْتُ ثَلَاثَةَ فَرَسِيخٍ ،

فثَلَاثَةُ طَرْفِ مَكَانٍ لِأَنَّهُ عَدَدٌ لَهُ .

الثامن : اسمُ الإِشَارَةِ نَحْوُ : سِرْتُ ذَلِكَ الْمَكَانَ ، فَذَلِكَ طَرْفُ مَكَانٍ لِأَنََّّهُ

مَوْصُوفٌ بِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَكَانَ نَعْتٌ لِذَلِكَ .

السَّأَلَةُ السَّابِعَةُ : فِي هُكْمِ اسْمِ الْمَكَانِ مَعَ النَّاصِبِ لَهُ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ اسْمَ الْمَكَانِ بِالنَّظَرِ إِلَى جِهَازِ نَصْبِهِ وَعَدَمِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

أَحَدُهُمَا : الْمَشْتَقُّ مُطْلَقًا .

وَالثَّانِي : الْمَخْتَصُّ بِوَضْعِهِ لِابْتِعَارِيٍّ .

وَالثَّلَاثُ : مَا عَدَا ذَلِكَ .

فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : وَهُوَ الْمَشْتَقُّ فَلَا يَنْصَبُهُ مُطْلَقًا إِلَّا فَعَلَهُ الَّذِي أُسْتَقَ مِنْهُ خَاصَّةً (٣)

(١) من الآية : (٥) من سورة التوبة . ونصب (كل) على الطرف اختيار الزجاج

وقد عدلناه أبو على الفارسي ، وقال : الطريق مكان مخصوص كالبيت والمسجد ،

فلا يجوز حذف حرف الجر منه إلا ما سمع . تفسير القرطبي : ٨ / ٨٣ .

(٢) من الآية : (٤٢) من سورة الأنفال .

(٣) انظر البسيط : ٣٧٣ .

وأما غيره فلا يتعدى إليه إلا ب (في) ظاهرة ، ولا يجوز حذفها والنصب إلا فيما
 سَمِعَ أو في ضرورة شعر ، فتقول : جَلَسْتُ مَجْلِسًا حَسَنًا ، وَاتَّكَ زَيْدٌ مُتَّكًَا جَمِيلًا ،
 وَقَامَ زَيْدٌ مَقَامًا ، فَمَجْلِسًا وَمُتَّكًَا ، وَمَقَامًا ، وما كان مثلها ظروف مكان منصوبة
 بالفعل الذي تقدمها ، لأنها من لفظه ومشتقة منه ، ولا تقول : زَيْدٌ مَجْلِسًا حَسَنًا ،
 تَرِيدُ : في مجلسٍ حَسَنٍ ، ولا ضَرَبْتُ زَيْدًا المَجْلِسِ ، تَرِيدُ : في المجلسِ . ويلزم في
 هذا ونحوه مما لم يتقدمه فعلٌ من لفظه اظهار (في) والخفض إلا فيما سَمِعَ فيه
 حذفها والنصب نحو : مَكَانٍ وموضع مع كل فعلٍ مطلقًا ، تقول : سَرَّتَ المَكَانَ ، وَجَلَسْتُ
 مَوْضِعَهُ ، (وَ) مَنزِلَةٌ في قولهم : هُوَ مَنِيٌّ مَنزِلَةُ الشَّفَافِ (١) ، وهُوَ مَنِيٌّ مَنزِلَةَ الوَلَدِ ،
 (وَ) مَزَجَرٌ في نحو قولهم : هُوَ مَنِيٌّ مَزَجَرَ الكَلْبِ ، (وَ) مَقْعَدٌ في نحو قولهم / : هُوَ (٦١ / ٦٠)
 مَنِيٌّ مَقْعَدَ القَابِلَةِ (٢) ، وقول الشاعر :
 فوردن والعويق مقعد رابيء الـ
 ضرباء خلف النجم لا يتلغ (٣)
 (وَ) مَنَاطٌ في نحو قولهم : هُوَ مَنِيٌّ مَنَاطَ الثَرِيَاءِ (٤) ، وكقول الشاعر :-

(١) الشفاف : خلاف القلب ، وهو جلدة دونه كالحجاب . وانظر الكتاب : (١ / ٤١٣)

- ٤١٤ ، والمقتضب : ٤ / ٣٤٣ .

(٢) يريدون : أنه قريب كقرب مكان قصود القابلة عند ولادة المرأة من المرأة .

(٣) من الكامل لأبي ذؤيب الهذلي ، من قصيدة له في رثاء سبعة من أبنائه ماتوا

في يوم واحد . العيون : كوكب أحمر يدالح هيال الثريا وفوق الجوزاء . رابيء :

اسم فاعل من (ربا) بمعنى علا وارتفع وأشرف الضرباء : جمع ضريب ، وهو

الذي يضرب بالقداح . يتلغ : يتقدم مأخوذ من التلحة أرض مرتفعة أو مجرى

الماء من أعلى الوادي .

والشاهد في : ديوان الهذليين : (١ / ٦) ، والكتاب : (١ / ٤١٣) ، والمقتضب :

٤ / ٣٤٤ ، وشرح المفصل : (١ / ٤٤) ، وشرح المفضليات : ٨٦٤ ، واللسان :

(تلغ) ، والخزانة : (١ / ٢٠١ - ٢٠٣ - ٤١٨) .

(٤) قال ابن الشجري : ٢ / ٢٥٤ : (المناط موضع النوط ، مصدر نطت الشيء

بالشيء إذا علقته به ، أي هو بالمكان الذي نيطت به الثريا ، شبهوا ارتفاع

منزلته بارتفاع مكان الثريا) .

وَإِنْ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ مَنَاطِ الثَّرِيَا قَدْ تَعَلَّتْ نَجْوَمَهَا (١)

(٢) مَعْقِدٌ (فَيُحْوَلُّ قَوْلُهُمْ : هُوَ مَعْقِدُ الْإِزَارِ . فَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ) السَّبْمَةُ
أُخْرِجَتْ عَنْ أَصْلِهَا وَاسْتَعْمِلَتْ مَنْصُومَةً نَصَبَ الظَّرْفِ عَلَى اسْقَاطِ (فَيُحْوَلُّ) غَيْرِ أَفْعَالِهَا
الَّتِي اشْتَقَّتْ مِنْهَا ، وَلَوْلَمْ يُسْمَعْ هَذَا مِنَ الْعَرَبِ لَمْ تَسْتَعْمَلْ إِلَّا مَجْرُورَةً بِ (فَيُحْوَلُّ)
عَلَى أَصْلِهَا كَمَا تَسْتَعْمَلُ سَائِرَ الظَّرُوفِ وَالْمَشْتَقَاتِ الَّتِي لَمْ يُسْمَعْ ذَلِكَ فِيهَا . هَذَا
مَذْهَبُ سَيُوبِيهِ (٣) وَالْفَارِسِيِّ فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ وَمَا كَانَ مِثْلَهَا ، أَنَّهَا مَنْصُومَةٌ نَصَبَ
الظَّرُوفِ عَلَى اسْقَاطِ (فَيُحْوَلُّ) .

وَذَكَبَ بَعْضُ النَحْوِيِّينَ (٤) فِيمَا عَدَا (مَكَانًا وَمَوْضِعًا) إِلَى أَنَّ النَّصْبَ فِيهِ عَلَى
الْقِيَاسِ ، وَلَيْسَ عَلَى مَا ذَكَبَ إِلَيْهِ سَيُوبِيهِ ، وَالْأَصْلُ عِنْدَهُمْ فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ مَنَى مَنَاطَ
الثَّرِيَا : زَيْدٌ مَنَى مَكَانًا مِثْلَ مَنَاطِ الثَّرِيَا ، وَ (مَكَانًا) ظَرْفٌ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ ،
وَ (مِثْلَ) نَعْتٌ لَهُ ، وَ (مَنَاطَ) مُضَافٌ إِلَيْهِ ، ثُمَّ حُذِفَ الْمَوْصُوفُ الَّذِي هُوَ (مَكَانًا)
وَأُقِيمَتِ صِفَتُهُ مَقَامَهُ ، فَصَارَتْ تُعْرَبُ بِأَعْرَابِهِ وَصَارَ الْكَلَامُ : زَيْدٌ مَنَى مِثْلَ مَنَاطِ الثَّرِيَا ،
وَ (مِثْلَ) ظَرْفٌ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الظَّرْفِ الْمَحذُوفِ عَلَى حَدِّ مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَالرَّكْبُ
أَسْفَلَ مِنْكُمْ) (٥) ثُمَّ بَعْدَ هَذَا حُذِفَ الْمُضَافُ الَّذِي هُوَ (مِثْلَ) وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ الَّذِي
هُوَ (مَنَاطَ) مَقَامَهُ فَصَارَ يُعْرَبُ بِأَعْرَابِهِ ، فَصَارَ الْكَلَامُ : زَيْدٌ مَنَى مَنَاطَ الثَّرِيَا ،

(١) من الطويل نسبة سيوبيه للأحوص ، وابن الشجري لعبد الرحمن بن حسان
ابن ثابت .

وهو من شواهد سيوبيه : ٤١٣ / ١ ، والمقتضب : ٣٤٣ / ٤ ، وأمالى ابن
الشجري : ٢٥٤ / ٢ ، ٢٥٥ ، والمؤتلف : ٤٧ ، ٤٨ .

(٢) انظرها في الكتاب : ٤١٢ / ١ ، وما بعدها ، وشرح ابن عقيل : ٥٨٣ / ١ ،
والأشموني : ١٣٠ / ٢ .

(٣) الكتاب : ٤١٤ / ١ ، وانظر المجمع : ١٥٥ / ٣ .

(٤) هو الكسائي كما في المجمع : ١٥٥ / ٣ ، وشرح ابن عقيل : ٥٨٣ / ١ .

(٥) من الآية : (٤٢) من سورة الأنفال .

وكذلك يجرى الكلام على هذا المذهب في سائر ما ورد من نحو هذا ، إلا في (مكان
وموضع) فلا خلاف بين النحويين أن نصبهما على الظرفية جائز على الاطلاق ، ونظير
هذا المذهب الثاني في حذف اسمين معاً قوله تعالى : (فقبضت قبضة من أثَرِ
الرَّسُولِ) (١) ، الأصل : من (تراب) (٢) أَثَرِ حَافِرِ فَرَسِ الرَّسُولِ ، فَحُذِفَ (تراب) وأُقيِمَ
المُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، وَحُذِفَ أَيْضاً (حَافِرِ) وأُقيِمَ المُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، ثُمَّ حُذِفَ
(فَرَسِ) وأُقيِمَ المُضَافُ إِلَيْهِ أَيْضاً مَقَامَهُ ، وكذلك أيضاً قوله تعالى : (تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ
كَالَّذِي يَخْشَى عَلَيْهِ) (٣) الأصل : كَدُورَانِ عَيْنِ الَّذِي ، فَحُذِفَ (دُورَانِ) وأُقيِمَ المُضَافُ
إِلَيْهِ الَّذِي هُوَ (عَيْنِ) مَقَامَهُ ، ثُمَّ حُذِفَ (عَيْنِ) وأُقيِمَ المُضَافُ إِلَيْهِ الَّذِي هُوَ
المُوصُولُ مَقَامَهُ ، فَصَارَ كَالَّذِي يَخْشَى ، وهذا المذهب الثاني يقتضى جوازه قياساً
قول الخليل في مسألة : له صوت صوت الحمار ، حيث أجاز أن يكون (صوت الحمار)
نعتاً لصوت الأول على حذف (مثل) والتقدير : له صوت مثل صوت الحمار ، لأن (مثلاً)
لا تتعرف بالإضافة إلى المعارف ، فأجاز الخليل هذه المسألة على النعت (٤) ، ولم
يراع قبح اللفظ من جهة وصف النكرة بالمعرفة في اللفظ ، فكذلك يلزم أن يكون (٦٢/١)

هذا المذهب جائزاً عنده هنا ، ولا يبالي بقبح اللفظ من جهة وقوع اسم المكان
المشتق منصوباً على الظرفية وتقدير (في) ، وقياس قول سيويه في مراعاته القبح
اللفظي امتناع هذا المذهب الثاني هنا ، ومما سُمِعَ أيضاً فيه اسقاط (في) والنصب
من ظروف المكان المشتقة قوله تعالى : (واقعدوا لهم كل مرصد) (٥) ، لأن (كلاً)

(١) من الآية : (٩٦) من سورة طه .

(٢) كلمة (تراب) ساقطة من الأصل ، وانظر الخصائص : ٣٦٢ / ٢ ، والمفنى :

٠٦٢٤ / ٢

(٣) من الآية : (١٩) من سورة الأحزاب .

(٤) قال سيويه : ٣٦١ / ١ : (وزعم الخليل أنه يجوز له صوت صوت الحمار ، على

الصفة لأنه تشبيه ، فمن ثم جاز أن توصف النكرة به) .

(٥) من الآية : (٥) من سورة التوبة . وانظر تفسير القرطبي : ٧٣ / ٨ .

بِحَسَبِ مَا تَضَافُ إِلَيْهِ ، وَهِيَ هُنَا قَدْ أُضِيفَتْ إِلَى اسْمِ الْمَكَانِ الْمَشْتَقِّ فَحُكِمَ بِهَا حُكْمُهُ ، فَكَانَ الْأَصْلُ : وَأَقْعَدُوا لَهُمْ فِي كُلِّ مَرَضٍ ، ثُمَّ حَذَفَتْ (فِى) وَانْتَصَبَ الْأِسْمُ .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي : وَهُوَ الْمَخْتَصُّ بِوَضْعِهِ لَا بِعَارِضٍ نَحْوِ : دَارٍ ، وَطَارِيقٍ ، وَخَارِجِ الدَّارِ ، وَدَاخِلِهَا ، وَشَرْقِهَا ، وَغَرْبِهَا ، فَلَا تُصَلُّ إِلَيْهَا الْأَفْعَالُ إِلَّا بِ (فِى)

ظَاهِرَةً ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا وَالنَّصْبُ إِلَّا هَيْتُ سَمِعَ أَوْ فِي ضَرُورَةٍ ، فَتَقُولُ : جَلَسْتُ فِي

الدَّارِ ، وَسَرْتُ فِي الدَّارِ ، وَالَّذِي سَمِعَ مِنْ ذَلِكَ : الظُّرُوفُ الْمَخْتَصَّةُ كُلُّهَا مَسْمُوعٌ

(دَخَلْتُ) وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا ، وَالشَّامَ مَعَ (ذَهَبْتُ) تَقُولُ : دَخَلْتُ الدَّارَ ، وَأَدْخَلْتُ

الدَّارَ ، وَزَيْدٌ دَاخِلُ الدَّارِ ، وَحَكِي عَنْهُمْ (ذَهَبْتُ الشَّامَ) فَالدَّارُ وَالشَّامُ هُنَا

مَنْصُوبَانِ عَلَى اسْقَاطِ (فِى) ، عَلَى هَذَا مَذْهَبُ سَيِّوِيهِ (١) وَالْفَارِسِيُّ وَبَعْضُ النُّحَوِيِّينَ ،

وَمُخَالَفَ أَبُو عَمْرٍو الْجَرْمِيُّ فِي اسْمِ الْمَكَانِ الْمُنْتَصَبِ بَعْدَ (دَخَلْتُ) وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا

فَأَعْرَبَهُ مَفْعُولًا بِهِ (٢) ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ عَلَى حَذْفِ (فِى) فَإِذَا قُلْتَ : دَخَلْتُ الدَّارَ ، فَالدَّارُ

عِنْدَهُ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَلَيْسَ أَصْلُهُ حَرْفُ الْجَرِّ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخَدْرَ خَدْرٌ عَنِيذَةٌ فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مَرَجَلِي (٣)

فِى (الْخَدْرِ) عِنْدَ الْجَرْمِيِّ مَفْعُولٌ بِ (دَخَلْتُ) كَزَيْدٍ فِي قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَهُوَ

عِنْدَ الْجُمْهُورِ مَنْصُوبٌ عَلَى اسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ الَّذِي هُوَ (فِى) ، وَمَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي

الضَّرُورَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) وَعَلَى مَذْهَبِمَا ابْنُ مَالِكٍ . انظُرِ الْكِتَابَ : ٣٥ / ١ ، وَالْإِيضَاحُ : ١ / ١٧١ ،

وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ : ٦٨٢ / ٢ وَمَا بَعْدَهَا .

(٢) مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجَرْمِيُّ يَنْسَبُ أَيْضًا إِلَى الْأَخْفَشِ وَهُوَ أَخَذَ الْمَبْرَدَ ، انظُرِ الْمُقْتَضَبَ

٣٣٩ / ٤ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ : ١٨٦ / ١ ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ١ / ٣٦٧ -

٣٦٨ ، وَالْمِهْمَعُ : ١٥٣ / ٣ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ١ / ٣٢٨ ، وَالْأَصُولُ

١ / ٢٠٤ ، وَفِيهِ رَجَحَ مَذْهَبُ سَيِّوِيهِ وَمَنْ تَبِعَهُ .

(٣) مِنَ الطَّوِيلِ لِامْرِئِ الْقَيْسِ مِنْ مَعْلَقَتِهِ الْمَشْهُورَةِ . وَالْخَدْرُ : الْيَهُودِيُّ وَهُوَ مِنْ

مَرَكَبِ النِّسَاءِ . مَرَجَلِي : أَي تَارِكِي أَمْشِي رَاجِلَةٌ .

وَانظُرْهُ فِي دِيْوَانِهِ : ١١ ، وَشَرْحُ الْقَصَائِدِ الْحَشْرِ : ٤٠ ، وَشَرْحُ السَّبْعِ : ٣٨ .

فَلأَبْغِينَكُمْ قَنَا وَعَوَارِضًا وَلَا أَقْبِلَنَّ الْخَيْلَ لِأَبَةِ ضَرْغِدٍ (١)

الأصل : لأبغينكم في قنا وعوارض ، لأنهما موضحان معينان ، لكنه حذف حرف

الجر ونصب الاسمين ضرورة ، وكذلك قول الآخر :

لَدُنَّ بِهِزِ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الشَّلْبُ (٢)

الأصل : عسل في الطريق ، لأن الطريق مختص بوضعه ، لكنه حذف الجر ونصب

الاسم ضرورة ، وقد خالف أبو الحسين بن الطراوة في لفظ الطريق (٣) ، فزعم أنه من

الظروف المبهمة بالوضع من القسم الثالث بعد هذا ، فالبيت عنده على القياس ،

ويجوز عنده أن يقال : سرت الطريق ، وجمهور النحويين على خلاف قوله .

وأما القسم الثالث : وهو ما عدا القسمين المذكورين فيجوز فيه وجهان مطلقاً

في جميع الأفعال .

أحدهما : النصب على الظرفية وتقدير (في) وهذا / هو الأصل . (٦٢/ب)

والثاني : النصب على المفعول به اتساعاً ومجازاً ، لكن يجري فيه على هذا

الوجه الثاني جميع ما تقدم في ظرف الزمان من اشتراط أن يكون الناصب له أحد

(١) من الكامل لحامر بن الطفيل . لأبغينكم : لأطلبينكم . قنا : جبل في ديار

بنى نبيان . عوارض : جبل في بلاد طيء ، واللابة : الحرة ذات الحجارة

السود . ضرغد : مكان وقيل جبل .

انظر الشاهد في ديوانه : ٥٥ ، والكتاب : ١ / ١٦٣ ، وأما ابن الشجري :

٢ / ٢٤٨ ، وشرح المفضليات : ٧١٢ ، وفيها (الملا) مكان (قنا) و

(لأهبطن) مكان (لأقبلن) ، ومعجم البلدان : (ضرغد) ، وشرح الكافية

الشافية : ٢ / ٦٨٣ ، وشرح الكافية للرضي : ١ / ١٨٦ ، والخزانة : ١ / ٤٧٠ .

(٢) من الكامل لساعدة بن جؤنه المهذلي يصف رمحا . اللدان : الناعم ، يحسل :

يشدد اهتزازة . الحسلان : عدو الذئب .

والشاهد في : ديوان المهذليين : ١ / ١٩٠ ، وفيه (لذي) مكان (لدن) ، والكتاب

١ / ٣٦ ، وأما ابن الشجري : ١ / ٤٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٣٣٠ ،

والمفني : ١ / ١١ ، ٢ / ٥٢٥ - ٥٧٦ ، والمهمع : ٣ / ١٥٤ ، والخزانة : ١ / ٤٧٤

(٣) الافصاح لابن الطراوة : ١٩ ، المهمع : ٣ / ١٥٤ ، أبو الحسين بن الطراوة :

الثلاثة المذكورة هناك (١) ، ومن المذاهب الثلاثة المذكورة أيضاً ، فتقول : سِـرَّتْ
مَيْلًا ، وَسِـرَّتْ الْفَرَسَخَ وَالْبَرِيدَ ، عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ ، وَكَذَلِكَ : جَلَسَتْ
شَرْقَى الدَّارِ وَغَرْبِيَّهَا ، وَقِبْلِيَّهَا ، وَجَوْفِيَّهَا ، وَلَا يَلْزَمُ إِظْهَارُ (فِى) فِى شَيْءٍ مِّنْ
هَذَا الْقِسْمِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

هَبْتَ جَنْبًا فِدَكَرَى مَا ذَكَرْتُكُمْ عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرْقَى حُورَانَا (٢)

(فِى شَرْقَى) مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ وَتَقْدِيرُ (فِى) خَاصَّةٌ ، لِأَنَّهُ وَقَعَ صِلَةٌ لِلَّتِي ، فَإِنْ
كَانَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ بِغَيْرِ يَأْوِي النَّسْبِ كَانَ مَخْتَصًا بِالْوَضْعِ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي ،
فَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا إِظْهَارُ (فِى) فَتَقُولُ : جَلَسْتُ فِى شَرْقِ الدَّارِ ، وَفِي غَرْبِهَا ، وَفِي
قِبْلَتِهَا ، وَفِي جَوْفِهَا ، كَمَا تَقْدَمُ فِي الْقِسْمِ قَبْلَهُ ، وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ أَيْضًا مِنَ النَّسْبِ
عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أَوْ الْإِتْسَاعِ جَائِزَانِ فِيمَا يَصِحُّ نَصْبُهُ مِنَ الظُّرُوفِ الْمَشْتَقَاتِ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي
الْقِسْمِ الْأَوَّلِ ، فَتَقُولُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا مَضْرِبًا ، وَتَنْصِبُ (مَضْرِبًا) إِذَا جَعَلْتَهُ اسْمًا
مَكَانَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أَوْ عَلَى الْإِتْسَاعِ .

وَلَا يَرْفَعُ ظَرْفُ الْمَكَانِ مَفْعُولًا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ إِلَّا بَعْدَ نَصْبِهِ عَلَى الْإِتْسَاعِ ، وَكَذَلِكَ
إِضْمَارُهُ بِغَيْرِ (فِى) وَاضَافَةُ نَاصِبِهِ إِلَيْهِ ، لَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ نَصْبِهِ عَلَى
الْإِتْسَاعِ كَمَا تَقْدَمُ فِي ظُرُوفِ الزَّمَانِ نَحْوُ : سِيرَ بَزِيدٍ فَرَسَخَانِ ، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
وَكِرَارٍ خَلْفَ الْمُحَجَّرِينَ جَوَادِهِ إِذَا لَمْ يَحَامِ دُونَ أَنْشَى حَلِيلِهَا (٣)

(١) انظر ما تقدم في ص : ٢٤٤/٢٤٥

(٢) من البسيط لجريير في هجاء الأخطال ، وبيروني : هبت شمالا . حوران : بفتح

الحاء جبل ببلاد الشام . انظره في ديوانه : ٤٤٣ ، والكتاب : ٢٢٢/١ ، ٤٠٤

(٣) من الطويل للأخطال من قصيدة يمدح بها همام بن مطرف التغلبي . انظره في

ديوانه : ٣٦١ ، وروايته :

وكرار خلف المرهقين جواده حفاظا اذا لم يحم انشى حليلها

والمرهق : الذي غشيه السلاح ، والمحجر : الطجأ الى الضيق ، ويقصد الشاعر :

بالمحجرين المنتهكين للحرمات . لم يحام : لم يدافع ، والحليل : الزوج وهو

من شواهد سيويه : ١٧٧/١ ، وشرح الكافية الشافية : ٤٠٦/١ ، والخزانة :

الأصل : وَكَرَّرَ خَلْفَ الْمُحَجَّرِينَ جَوَادَهُ ، وَ (خَلْفَ) مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ ،
 وَ (جَوَادَهُ) مَفْعُولٌ بِ (كَرَّرَ) ثُمَّ نَصِبَ (خَلْفَ) عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ آخِرُ مَجَازًا ، ثُمَّ
 بَعْدَ ذَلِكَ أَضَافَ (كَرَّرَ) إِلَى (خَلْفَ) ، وَتَقُولُ : الْمَيْلَ سِرَّتَهُ ، وَمَكَانَكَ قُمَّتَهُ ، فَلَمْ
 تَأْتِ بِالضَّمِيرِ بِخَيْرٍ (فِي) حَتَّى نَصَبْتَهُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ مَجَازًا .
 وَأَعْلَمُ أَنَّ الْخَفْضَ بِ (فِي) عَامٌّ فِي جَمِيعِ الظُّرُوفِ الْمُتَصَرِّفَةِ وَالْمَشْتَقِّ مِنْهَا وَالْمَخْتَصِ
 وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ فِي ظُرُوفِ الزَّمَانِ الْمُتَصَرِّفَةِ أَيْضًا ، فَتَقُولُ : جَلَسْتُ فِي مَجْلِسٍ ، وَسِرْتُ
 فِي الطَّرِيقِ ، وَجَلَسْتُ فِي مَكَانِكَ ، وَسِرْتُ فِي الْيَوْمِ ، وَجَعْتُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ .

الفصل الرابع : في الحال ، وفيها سائل

المسألة الأولى : في حدّهما .

والحال في اصطلاح النحويين : هي الاسم أو ما هو في تقديره ، المنصوب ، الدال على هيئة وصاحبها ، تبييناً أو تأكيداً ، غير تابع ولا عمدة .
 فقولهم : (أو ما هو في تقديره) هو الظرف والمجرور والجملة نحو : هذا زيد عندك ، أي : مستقراً عندك ، وهذا زيد في الدار ، أي : مستقراً في الدار ، وهذا زيد يضحك ، أي ضاحكاً ، فقد صار (يضحك) وهو جملة من فعل وفاعل في موضع اسم منصوب وهو / (ضاحك) ، وكذلك : هذا زيد أبوه ضاحك ، ذ (أبوه ضاحك) (١/٦٣) جملة من مبتدأ وخبر وقعت حالاً في موضع اسم منصوب ، أي : ضاحكاً أبوه .
 وقولهم : (المنصوب) لا بد أن يكون ذلك الاسم منصوباً نحو : جاء زيد ضاحكاً ، ذ (ضاحكاً) حال ، وهو اسم منصوب .
 وأما ما هو في تقدير الاسم ، فهو أيضاً في موضع اسم منصوب كما تقدم تبيينه في الظرف والمجرور والجملة .

وقولهم : (الدال على هيئة وصاحبها) معناه : أنك إذا قلت : جاء زيد ضاحكاً ، ذ (ضاحكاً) دال على هيئة زيد حين مجيئه وهي الضحك ، وعلى شيء متصف بتلك الهيئة ، وكذلك : ضربت زيدا شديداً ، ذ (شديداً) حال من الضرب الذي اقتضاه الفعل ، وهو دال على هيئة الضرب حين وقوعه بزيد ، وعلى متصف بالشدة ، وأما إذا قلت : جاء زيد مشياً ، فليس (مشياً) حالاً بنفسه ، لأنه دال على هيئة وهي المشي دون صاحبها ، وإنما هو مصدر في موضع الحال (١) ، والأصل : جاء زيد مشياً ، لكن جعل (مشياً) في موضع (ماشياً) وماشياً هو الحال في الحقيقة .
 وقولهم : (تبييناً أو توكيداً) مثال التي هي للتبيين : جاء زيد ضاحكاً ، لأن

(١) انظر الكتاب : ٣٧٠ / ١ ، والمقتضب : ٢٣٤ / ٣ ، ٣١٢ / ٤ .

هذه الهيئة لم تفهم من قولك : (جاء زيد) . ومثال التي هي للتوكيد قوله تعالى :
 (فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا)^(١) ذ (ضَاحِكًا) حال من الضمير الفاعل في (تَبَسَّمْ) ، وقد فهم معنى
 الضحك من قوله (فَتَبَسَّمْ) وكذلك قولك : أنا عنتره شجاعاً ، وزيد هاتم جواداً ، وزيد
 زهير شاعراً ، ألا ترى أن الشجاعة قد فهمت من قولك : أنا عنتره ، وكذلك الجود
 فهم أيضاً من قولك (زيد هاتم) ، وكذلك اتصاف زيد بالشعر فهم أيضاً من قولك :
 زيد زهير .

وقد يجتمع في الحال التبيين والتوكيد معاً كقول الشاعر :-

أنا ابن دارة معروفًا بها نسبي وهل بدارة يالللناس من عارٍ؟^(٢)

فقوله (معروفًا) حال مبينة من جهة ما فيها من الإخبار بأنه معروف النسب بذلك
 يدريه كل أحد ، ومؤكدة من جهة ما فيها من الإخبار بأن ذلك نسبه ، ولا بد وقد
 حصل هذا المعنى من قوله (أنا ابن دارة) .

والأكثر في الحال المؤكدة أن تقع بعد البهجة الاسمية ، وقد تقع بعد الفعلية

كما تقدم من قوله تعالى : (فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا)^(٣) ، وقد منع الزمخشري^(٤) وقوعها بعد

(١) من الآية : (١٩) من سورة النمل .

(٢) من البسيط لسالم بن دارة اليربوعي من قصدة يهجو بها فزارة . و (دارة) أمه

سميت بذلك لجمالها تشبيهاً بدارة القمر . ويروي (لها) مكان (بها) .

وهو من شواهد سيويه : ٧٩/٢ ، وشرح أبياته لابن السيراني : ٥٤٧/١ ،

وفرحة الأديب : ١٨٨ ، وأمالى ابن الشجرى : ٢٨٥/٢ ، والخصائص :

٢٦٨/٢ ، ٣١٧ ، ٣٤٠ ، ٦٠/٣ ، وشرح المفصل : ٦٤/٢ ، والبسيط :

٤٠٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٥٦/٢ ، والشذور : ٢٤٧ ، والبهجة

المرضية : ٦٨ ، والأشمونى : ١٨٥/٢ ، والخزانة : ٥٥٣/١ - ٥٥٧ .

(٣) من الآية : (١٩) من سورة النمل .

(٤) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن جبار الله ، ولد بزمنخشر (بلد بخوارزم) وتلقى

عن النيسابورى وغيره . كان واسع العلم ، كثير الفضل ، غاية في الذكاء وعبودته

القريبة ، محترماً قويا في مذهبه . له من المؤلفات : النموذج والأمالى

والمفصل والكشاف ، والفائق في فريب الحديث والمستقصى في الأمثال ، =

الجملة الفعلية^(١) ، والجُمهورُ على جواز ذلك .

وقولهم : (غير تابع) تحرز من مثل : رأيت رجلاً ضاحكاً ، فإنَّ (ضاحكاً) هنا نعتٌ فهو تابعٌ من التوابع .

وقولهم : (ولا عمدة) تحرز من نحو : ظننتُ زيداً ضاحكاً ، فـ (ضاحكاً) هنا مفعولٌ ثانٍ لـ (ظننتُ) وهو عمدةٌ في الأصل ، لأنه كان قبل دخول (ظننتُ) خبراً مبتدئاً ، وقد تقدم^(٢) في الباب قبل هذا أنَّ (ظننتُ) وأخواتها داخلَةٌ / على (٦٣ / ب) المبتدأ والخبر .

المسألة الثانية : في شروط الحال .

وهي ستة ، منها ثلاثة لا بدَّ منها ولا يجوز فقد شيءٌ منها ، وثلاثة مشترطةٌ في الغالب ، وقد تفقد قليلاً .

فالثلاثة التي لا بدَّ منها : أن تكون منصوبةً ، نكرةً ، بعد تمام الكلام ، وأما قولهم : أرسلها العراك^(٣) ، وجاءوا الجماء الغفير^(٤) ، والبتة جهدي وطاقتي ،

= وشرح أبيات الكتاب ، والأحاجي النحوية وغير ذلك . توفي يوم عرفة سنة ٥٣٨ هـ . انظر ترجمته في : بغية الوعاة : ٢ / ٢٧٤ ، ٢٨٠ ، ونشأة النحو ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(١) المفصل : ٦٣ ، وليس فيه نص صريح بمنع وقوع الحال بعد الجملة الفعلية ، وإنما يفهم ذلك من فحوى كلامه الذي جاء فيه : (والحال المؤكدة هي التي تجيء على أثر جملة عقدت من اسمين لا عمل لهما . . .)

(٢) انظر ما تقدم في ص : ١٧٧

(٣) يريد : أرسل الأبل إلى الماء وهي مصتركة أي تتراحم على ورده . وهذه قطعة من بيت للبيد بن ربيعة العامري وهو بتمامه :

فأرسلها البحراك ولم يذرها ولم يشفق على نخس الدخال

انظر شرح المفصل : ٢ / ٦٢ ، والمقتضب : ٣ / ٢٣٧ ، والايضاح : ١ / ٢٠٠ .

(٤) الجماء - بفتح الجيم وتشديد الميم - وصف من الجموم وهو الكثرة ، والغفير

من الفجر وهو الستر ووصفت به الجماعة الكثيرة من الناس بذلك لأنهم يسترون

وجه الأرض .

فَلَيْسَتْ هَذِهِ أَحْوَالًا ، وَإِنَّمَا هِيَ مَوْضُوعَةٌ مَوْضِعُ الْأَحْوَالِ ، فَ (الْعِرَاكُ) مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ ، وَذَلِكَ الْفِعْلُ هُوَ الْحَالُ (١) وَالتَّقْدِيرُ : أَرْسَلَهَا تَعْتَرِكُ الْعِرَاكُ ، وَكَذَلِكَ : جُهْدِي وَطَاقَتِي أَيُ : اجْتَهِدُ جُهْدِي وَأَطِيقُ طَاقَتِي ، وَأَمَّا (الْجَمَاءُ الْخَفِيرُ) فَمَوْضُوعٌ مَوْضِعُ الْمَصْدَرِ الْمَوْضُوعِ مَوْضِعُ الْحَالِ ، وَالْأَصْلُ : جَاءُوا مُجْتَمِعِينَ ، فَوَضِعَ (اجْتِمَاعًا) مَوْضِعَ (مُجْتَمِعِينَ) وَاجْتِمَاعًا مَصْدَرٌ ثُمَّ وَضِعَ (الْجَمَاءُ الْخَفِيرُ) مَوْضِعَ (اجْتِمَاعًا) ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : جَاءَ زَيْدٌ وَحَدَهُ ، الْأَصْلُ : جَاءَ زَيْدٌ مُنْفَرِدًا ، ثُمَّ وَضِعَ (انْفِرَادًا) مَوْضِعَ (مُنْفَرِدًا) ثُمَّ وَضِعَ (وَحَدَهُ) مَوْضِعَ (انْفِرَادًا) ، فَوَحَدَهُ اسْمٌ مَوْضُوعٌ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ الْمَوْضُوعِ مَوْضِعَ الْحَالِ كَالْجَمَاءِ الْخَفِيرِ .

وَالْأَسْمَاءُ الْمَوْضُوعَةُ مَوْضِعُ الْحَالِ عَلَى قِسْمَيْنِ : مَصَادِرٌ وَغَيْرُ مَصَادِرٍ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْقِسْمَيْنِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : نَكْرَةٌ ، وَمَعْرَفٌ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَمَعْرَفٌ بِالِإِضَافَةِ .
مِثَالُ النَّكْرَةِ مِنَ الْمَصَادِرِ قَوْلُهُ (تَعَالَى) : (تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا) (٣) . أَيُ : دَائِبِينَ ثُمَّ وَضِعَ (دَأْبًا) مَوْضِعَهُ ، وَقَوْلُهُ : كَلَّمْتُهُ مَشَافِهَةً ، أَيُ : مُشَافِهًا لَهُ ، وَكَذَلِكَ : رَأَيْتُهُ عَيَانًا ، أَيُ : مُعَايِنًا لَهُ ، وَأَتَيْتُهُ رَكْبًا ، أَيُ رَاكِبًا ، وَجَاءَ زَيْدٌ مَشِيًا ، أَيُ : مَاشِيًا .

وَمِثَالُ النَّكْرَةِ مِنْ غَيْرِ الْمَصَادِرِ : جَاءَنِي الْقَوْمُ طَرًّا ، وَجَاءُوا قَاطِبَةً (٤) ، فَالاسْمُ

(١) هذا مذاهب الأَخْفَشِ وَالْمَبْرَدِ وَأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ وَأَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ ، وَأَمَّا سَيِّوِيهِ فَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي كِتَابِهِ : ٣٧٢/١ ، أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمَعْرُوفَ وَقَعَ مَوْضِعَ الْحَالِ اتِّسَاعًا لِامْمَحْمُولِ حَالٍ مَحذُوفٍ . وَانظُرِ الْمَقْتَضِبَ ٢٣٧/٣ ، وَالْإِيضَاحَ : ٢٠٠/١ ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ١٥٤/١ ، ٢٨٤/٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٦٢/٢ - ٦٣ ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٣٦/١ ، وَالْمَسَاعِدَ : ١٣/٢ .

(٢) تَكْلُفَةٌ يَلْتَمِسُ بِهَا الْكَلَامَ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٤٧) مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ .

(٤) طَرًّا وَقَاطِبَةً : أَيُ جَمِيعًا . وَانظُرِ الْكِتَابَ : ٣٧٦/١ ، وَالْمَقْتَضِبَ : ٢٣٨/٣ .

في هذا وهو (طراً) ونحوه موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كما تقدم تفسيره في الجماء النفيير .

ومثال المعرف بالألف واللام من المصادر ما تقدم من قولهم : أرسلها الصراخ ومثال ذلك في غير المصادر : جاءني القوم الجماء النفيير ، ومثال المعرف بالإضافة من المصادر : طلبته جهدي وطاقتي ، ومثال ذلك في غير المصادر : جاءني زيد وحده .

وهذه الأسماء التي وقعت موضع الحال كلها لا يقاس عليها ، ولا يقال منها إلا ما قالته العرب باتفاني ، إلا المصدر النكرة ففي القياس على ما سمع منه واقصاً موقع الحال خلاف ، مذهب سيويه أنه غير مقيس كالأقسام الأخر ، ومذهب أبي العباس المبرد أنه مقيس في بابه ومشارك .

ومعنى الشرط الثالث وهو وقوعها بعد تمام الكلام ، أنها لا تقع إلا بعد حصول جزئي الكلام من الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر نحو : جاء زيد ضاحكاً ، وزيد قائم ضاحكاً ، ولا يراعى استقلال الكلام قبلها / من جهة المعنى ، بل قد يكون (أ / ٦٤) الكلام الذي قبلها مستقلاً من جهة المعنى نحو ما تقدم ، وقد يكون غير مستقل في المعنى إلا مع الحال نحو قول الشاعر :-

ليس من مات فاستراح يميت
إنما الميت ميت الأحياء (٤)

- (١) الكتاب : ٣٧٠ / ١ ، وانظر شرح المفصل : ٥٩ / ٢ .
 (٢) المقتضب : ٢٣٦ / ٣ ، ٢٦٨ ، وانظر شرح المفصل : ٥٩ / ٢ ، والمساعد : ١٤ / ٢ .
 (٣) قال ابن خروف في شرح الجمل : ص ٣٥ (وقد تأتي والكلام لم يتم) وانظر التوطئة ص : ٢٠٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٣٩ / ١ .
 (٤) من الخفيف لعدى بن الرعلاء الغساني - شاعر جاهلي - من قصيده له في الأضمعيات : ١٧٠ ، والرغاء : لين العيش ، ويروي (الرجاء) :
 وانظر الشاهد : في معاني القرآن للأخفش : ١٥٥ / ١ ، وسباز القرآن : ١٤٩ / ١ ،
 ١٦١ / ٢ ، وأما ابن الشجري : ١٥٢ / ١ ، والمنصف : ١٧ / ٢ ، ٦٢ / ٣ ، والتوطئة : ٢٠٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٣٩ / ١ ، والبسيط : ٣٩٤ ، والأشمونسي :
 ١٦٩ / ٢ ، والخزانة : ١٨٧ / ٤ - ١٨٨ .

إِنَّمَا الْمَيْتُ مِنْ يَعْيشُ كَثِيْبًا كَاسِفًا بِاللَّهِ قَلِيلُ الرَّخَاءِ

ف (كَثِيْبًا) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْفَاعِلِ فِي (يَعْيشُ) ، وَلَمْ يَسْتَقِلْ مَعْنَى الْكَلَامِ إِلَّا بِهَا ،
إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَا يَرِيدُ أَنْ يَقُولَ : إِنَّمَا الْمَيْتُ الْحَيُّ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الْبَيْتُ
الَّذِي قَبْلَهُ حَيْثُ قَالَ : إِنَّمَا الْمَيْتُ مَيْتُ الْأَحْيَاءِ .

وَأَمَّا الشُّرُوطُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي تَشْتَرَطُ فِي الْغَالِبِ (١) وَقَدْ تَفَقَّدُ ، فَهِيَ : أَنْ تَكُونَ الْحَالُ
مِنْ مَعْرِفَةٍ ، وَأَنْ تَكُونَ مُشْتَقَّةً ، وَأَنْ تَكُونَ مُنْقَلَةً (٢) ، وَمَعْنَى كَوْنِهَا مِنْ مَعْرِفَةٍ : أَنْ يَكُونَ
صَاحِبُ الْحَالِ مَعْرِفَةً نَحْوُ : جَاءَ زَيْدٌ ضَاهِكًا ، ف (ضَاهِكًا) حَالٌ مِنْ زَيْدٍ وَهُوَ
مَعْرِفَةٌ ، وَقَدْ يَكُونُ صَاحِبُهَا نَكْرَةً نَحْوَ قَوْلِهِمْ : مَرَرْتُ بِمَاءٍ قَمْعَدَةٍ رَجُلٍ ، وَمَرَرْتُ بِبِرٍّ
قَفِيْزًا يَدْرِهِمْ ، ف (قَمْعَدَةٍ) حَالٌ مِنْ (مَاءٍ) وَهُوَ نَكْرَةٌ ، وَكَذَلِكَ (قَفِيْزًا يَدْرِهِمْ) حَالٌ
مِنْ (بِرٍّ) وَهُوَ نَكْرَةٌ ، أَيْ : مُسَمَّرًا هَكَذَا ، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ : هَذَا مُقْبِلًا رَجُلًا ، ف (مُقْبِلًا)
حَالٌ مِنْ رَجُلٍ النَّكْرَةِ ، تَقَدَّمَ عَلَيْهِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مُنْتَصِبَةً أَيْضًا مَعَ التَّأخِيرِ ، وَهَذَا
الَّذِي ذَكَرْنَا مِنْ كَوْنِ صَاحِبِهَا نَكْرَةً مُقَيَّنٌ ، وَهُوَ مَعَ تَقَدُّمِهَا عَلَيْهِ أَقْيَسُ وَأَحْسَنُ ، وَقَدْ
جَوَّزَ سَيِّبُوهُ أَنْ تَقُولَ : فِي الدَّارِ رَجُلٌ قَائِمًا (٤) ، وَذَكَرَ أَنَّهُ حَالٌ مِنَ النَّكْرَةِ .

وَأَمَّا كَوْنُ الْحَالِ مُشْتَقَّةً فَهُوَ الْغَالِبُ أَيْضًا نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدٌ ضَاهِكًا ، ف (ضَاهِكًا)
مُشْتَقٌّ مِنَ الضَّحِكِ ، وَقَدْ تَكُونُ بِالْجَامِدِ الَّذِي لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ قَلِيلًا نَحْوَ قَوْلِكَ : عَلِمْتَهُ
الْحِسَابَ بَابًا بَابًا ، ف (بَابًا بَابًا) حَالٌ وَهُوَ جَامِدٌ فِي اللَّفْظِ ، وَإِنْ كَانَ هُنَا فِي
مَعْنَى الْمُشْتَقِّ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : عَلِمْتَهُ الْحِسَابَ مُفَصَّلًا ، وَنَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

(١) انظر البسيط ص : ٤٠٠ .

(٢) انظر البسيط : ٣٩٤ ، واصلح الخليل : ١٠٦ ، وما بعدها ، وشرح المقدمة

المحسبية : ٣١٢/٢ ، وشرح الجمل لابن خروف : ٣٤ .

(٣) قعدة الرجل : مقدار ما أخذ من الأرض قعوده . وهذا المثال حكاه سيبويه

عن يونس . الكتاب : ١١٢/٢ ، وانظر شرح الكافية الشافية : ٢٤٠/٢ .

(٤) الكتاب : ١١٢/٢ .

مَشَّقُ الْمُهَاجِرِ لِحَمِيمٍ مَعَ السَّرِيِّ حَتَّى ذَهَبَ كَلًّا وَصَدَّ وَرَا (١)

ف (كَلًّا كَلًّا) حَالٌ مِنَ النَّوْنِ فِي (ذَهَبَ) ، وَهِيَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ ، أَيْ : حَتَّى

ذَهَبَ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخِرِ :-

أَوَيْلٌ مِثْلُ الْعُنُقِ أَشْرَفَ كَاهِلًا أَشَقُّ رَحِيْبِ الْجَوْفِ مَحْتَدِلِ الْجِرْمِ (٢)

ف (كَاهِلًا) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (أَشْرَفَ) وَهُوَ مَفْعُولٌ لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ ، أَيْ : أَشْرَفَ

مَرْتَفَعًا عَظِيمًا ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْآخِرِ :-

إِذَا أَكَلْتُ سَمَكًا وَفَرَضًا ذَهَبَتْ طَوْلًا وَذَهَبَتْ عَرْضًا (٣)

ف (طَوْلًا) حَالٌ مِنَ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ فِي (ذَهَبَتْ) ، وَكَذَلِكَ (عَرْضًا) ، فَهَذِهِ

الْأَبْيَاتُ عَطَفَهَا سَبِيوِيهِ عَلَى الْحَالِ ، وَهِيَ كَلِمَةٌ بِالْجَامِدِ لَا بِالْمَشْتَقِّ ، فَظَاهِرٌ كَلَامُ سَبِيوِيهِ أَنَّ الْحَالَ بِالْجَامِدِ قِيَاسٌ لَا مَسْمُوعٌ ، وَذَهَبَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْبَهْرَدِيُّ إِلَى أَنَّ الْأَسْمَ

الْمُنْتَصَبَ فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ لَيْسَ بِحَالٍ وَإِنَّمَا هُوَ عِنْدَهُ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى :

(وَاشْتَقَلَّ الرَّأْسُ شَيْئًا) (٤) / الْأَصْلُ : وَاشْتَمَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ ، وَكَذَلِكَ التَّقْدِيرُ عِنْدَهُ (٦٤/ب)

فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ : حَتَّى ذَهَبَتْ كَلًّا وَصَدَّ وَرَهَا ، وَفِي الثَّانِي : أَشْرَفَ كَاهِلُهُ ، وَفِي

الثَّلَاثِ : ذَهَبَ طَوْلِي وَذَهَبَ عَرْضِي .

(١) مِنَ الْكَامِلِ لَجَرِيرٍ يَصِفُ رَوَاحِلَ أَهْلِهَا دُوبَ السَّيْرِ فِي الْمُهَاجِرِ مَعَ اللَّيْلِ

حَتَّى ذَهَبَتْ لِحُومِ كَلَّا وَصَدَّ وَرَهَا ، مِنْ قَصِيدَةٍ فِي هَجَاءِ الْأَخْيَالِ . انظُرْهُ

فِي دِيْوَانِهِ : ٢٢٣ ، وَالْكِتَابُ : ١ / ١٦٢ .

(٢) مِنَ الطَّوِيلِ : لِعَمْرُو بْنِ عَمَّارِ النَّهْدِيِّ ، الْمِثْلُ الْعُنُقِ : الطَّوِيلُ الْخَلِيْطُ

الْمُضْرَزُ ، الْكَاهِلُ : فُرُوعُ الْكُتْفَيْنِ ، وَالْأَشَقُّ : الطَّوِيلُ ، وَالرَّحِيْبُ : الْوَاسِعُ ،

وَالْجِرْمُ : الْجِسْمُ . انظُرْهُ فِي الْكِتَابِ : ١ / ١٦٢ ، وَاللِّسَانُ (تَلُّ) .

(٣) مِنَ الرَّجَزِ لِرَجُلٍ مِنْ عَمَّانَ . وَالْفَرَضُ : ضَرْبٌ مِنَ التَّمْرِ صَفَارٌ لِأَهْلِ عَمَّانَ فَسَى

أَجُودٌ تَمْرُهُمْ . وَالطَّوِيلُ وَالْعَرَبِيُّ كُنَايَةٌ عَنْ جَمِيعِ الْجِسْمِ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيوِيهِ : ١ / ١٦٣ ، وَالْمَخْصِيُّ : ١١ / ١٣٤ ، وَاللِّسَانُ

(فَرَسٌ) وَمَجَالِسُ ثَعْلُثُ : ١ / ٢١٢ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : (٤) مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ .

وَمِثَالُ الْحَالِ بِالْجَامِدِ فِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (هَذِهِ نَاقَةٌ لِلَّهِ لَكُمْ آيَةٌ) (١) وَ (آيَةٌ)
حَالٌ بِالْجَامِدِ . وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ : دُونَكَ مَطِيئِي نَاقَةٌ ، وَامْطِئِكَ فَرَسِي
مِهْرَةٌ (٢) وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

دَعَى لَوْحِي وَمَعْتَبَتِي أَمَامَا عَلَى خُلُقٍ نَشَأَتْ بِهِ غَلَامَا (٣)

(غَلَامًا) حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ الْمُتَكَلِّمِ فِي (نَشَأَتْ) وَهُوَ جَامِدٌ ، وَحَمَلَ سَبِيحِيَّةَ
قَوْلِهِمْ : هَذَا خَاتِمٌ حَدِيدًا (٤) ، عَلَى أَنَّ (حَدِيدًا) مُنْتَصَبٌ عَلَى الْحَالِ ، وَفِيهِ مَع
كَوْنَهُ جَامِدًا أَنَّهُ حَالٌ مِنْ نَكْرَةٍ وَهُوَ (خَاتِمٌ) .

وَأَمَّا كَوْنُ الْحَالِ مُنْتَقَلَةً (٥) فَلَا يَشْتَرُطُ فِي الْمَوْكَّدَةِ مُطْلَقًا نَحْوَ قَوْلِهِ سُبْحَانَكَ :
(فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا) (٦) . وَيَشْتَرُطُ ذَلِكَ فِي الْمَبِينَةِ غَالِبًا ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ تَكُونَ غَيْرَ
لَا زِمَةَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا ، فَلَيْسَ الضَّحْكُ لَا زِمًا لَزَيْدٍ ،
إِذْ يَتَصَوَّرُ انْتِقَالَهُ عَنْهُ ، وَقَدْ تَكُونُ لَا زِمَةَ وَلَكِنَّهُ يُقَالُ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَهَذَا بَعْلِي
شَيْخًا) (٧) ، لِأَنَّ صَاحِبَ الشَّيْخِ لَا يَتَصَوَّرُ انْتِقَالَهُ عَنْهُ ، وَتَقُولُ : دَعَوْتُ اللَّهَ سَمِيعًا ،

(١) من الآية : (٧٣) من سورة الأعراف .

(٢) انظر المجموع في علم البلاغة لابن جني : ل / ١٧٠ .

(٣) من الوافر ، ونسبه صاحب (الدرر الفاخرة في الأمثال السائرة) إلى بعض
المتأخرين ، وروى صدره :

وَكَيْفَ مَلَاطِي مَدَّ شَابَ رَأْسِي

انظره في : الدرر الفاخرة : ١ / ١٢٩ ، والمجموع في علم البلاغة : ل / ١٧٠ .

(٤) الكتاب : ١ / ٣٩٦ ، وقال المبرد في المقتضب : ٣ / ٢٧٢ : (وَلَا أَرَى نَصْبَهُ
إِلَّا عَلَى التَّمْيِيزِ) . وَذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنَ الْمَقْتَضَبِ : ٣ / ٢٦٠ (أَنَّ) حَدِيدًا)
نَصَبَ عَلَى الْحَالِ .

(٥) قَالَ ابْنُ أَبِي الرَّيْبِ فِي الْبَسِيطِ : ٣٩٤ : (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ زَادَ فِي هَذِهِ الْحَالِ
أَنَّ تَكُونَ مُنْتَقَلَةً ، وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِإِلْزَامٍ) .

وَانْظُرْ : شَرْحَ الْمَقْدَمَةِ الْمُحَسَّبَةِ : ٢ / ٣١٢ ، وَاصْلَاحَ الْخُلُقِ : ١٠٦ - ١٠٨ - ١٠٩ .

(٦) من الآية : (١٩) من سورة النمل .

(٧) من الآية : (٧٢) من سورة هود .

وَلَا شَكَّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَنْتَقِلُ عَنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ الْوَاجِبَةِ لَهُ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ
الْحَرْبِ : خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا (١) ف (يَدَيْهَا) بَدَلٌ مِّنَ
الزَّرَافَةِ ، بَدَلٌ بِمَعْنَى مِنْ كَلٍّ ، وَ (أَطْوَلُ) هَالٌ مِنْ يَدَيْهَا ، وَلَا تَنْتَقِلُ الزَّرَافَةُ عَنْ
ذَلِكَ ، فَالْحَالُ هُنَا أَيْضًا لَازِمَةٌ .

المسألة الثالثة : فيما يقع موقع الحال .

وذلك ثلاثة أشياء : الظرف ، والمجرور ، والجملة كما تقدم في الهدى .
فأما الظرف والمجرور فيشترط فيهما : أن يكونا تامين ، ومعنى ذلك : أن يكون
فيهما فائدة ، فلا يجوز أن تقول : هذا زيد اليوم ، على أن يكون اليوم في موضع
الحال من زيد ، لأنه لا فائدة في ذلك ، ولا تقول أيضاً : هذا زيد بك ، و (بك)
في موضع الحال ، لعدم الفائدة .

وأما الجملة فلا تقع في موضع الحال ، إلا بثلاثة شروط : (٢)
أحدها : أن تكون خبرية تحتمل الصدق والكذب ، فلا تقع جملة الطلب من
الأمر والنهي والاستفهام وما في معنى ذلك في موضع الحال . (٣)
والثاني : أن لا تكون مفتحة بدليل استقبال ، وذلك السنين وسوف ، أي : لا
يكون في أولها حرف استقبال كالسين أو سوف ، لأنهما يدلان على الاستقبال ، فإذا
قلت : هذا زيد سأضربه ، وهذا عمرو وسوف أكرمه ، لم يجوز أن تكون الجملة بضم
زيد في موضع الحال منه ، لأنها مفتحة بدليل الاستقبال .

والثالث : أن تشتمل على ضمير يعود على صاحب الحال ، أو تدخل عليها وأو
الحال ، وقد يجتمعان ، ثم هذه الجملة بالنظر إلى دخول الواو عليها ووجوه

(١) انظر الكتاب : ١٥٥ / ١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٣٧ / ١ ، والبسيط :

(٢) انظر الأشموني : ١٨٦ / ٢ - ١٨٧ .

(٣) وخالف في ذلك الفراء والأمين المحلى كما نقل ابن هشام ، فأجازا وقوع

الطلبية حالا . المغني : ٥٨٦ / ٢ ، وانظر المساعد : ٤٣ / ٢ .

الضمير لا تخلو أن تكون اسمية أو فعلية ، فإن / كانت اسمية جاز فيها ثلاثة أوجه : (١/٦٥)
 الإتيان بالضمير وحده ، والاكتفاء بالواو وحدها ، والجمع بينهما ، فنقول :
 جاءني زيد يده على رأسه ، فيده مبتدأ ، و (على رأسه) في موضع الخبر ، والجملة
 في موضع الحال من زيد ، واكتفى فيها بالضمير العائد على زيد ، وعلى هذا جاء قوله
 تعالى : (ترى الذين كذبوا على الله ويهوئهم مسودة) (١) ف (ويهوئهم مسودة)
 جملة من مبتدأ وخبر في موضع الحال ، واكتفى فيها بالضمير المضاف إليه في قوله
 (ويهوئهم) وهو عائد على (الذين) و (منه هي الحال) (٢) . ومثل ذلك أيضاً
 قولهم : كلمته فوه إلى في ، ف (فوه إلى في) جملة من مبتدأ وخبر في موضع الحال ،
 واكتفى فيها بالضمير دون الواو .

وأما قولهم : لقيته عليه جبة وشي ، فمحتمل أن يكون من هذا ، وأن يكون
 (عليه) وحده في موضع الحال و (جبة) بعده فاعل به ، وهذا أعنى : الاكتفاء
 بالضمير عن الواو في الجملة الاسمية مقيس ومطرد عند أكثر البصريين ، وهذا سبب
 الزمخشري والكوفيين أنه غير مقيس ، فما سمع منه عندهم شأن (٤) لا يقاس عليه ، ولا بد

(١) من الآية : (٦٠) من سورة الزمر . وانظر التبيان : ١١١٢ / ٢ .

(٢) كذا في الاصل . ولعل صواب العبارة : (والحال منه) أي من (الذين) .

(٣) قال سيويو : ٣٩١ / ١ : (. . .) ومعنى العرب يقول : كلمته فوه إلى في ، كأنه
 يقول : كلمته وفوه إلى في ، أي كلمته وهذه حاله . فالرفع على قوله كلمته وهذه
 حاله ، والنصب (كلمته فاه إلى في ، أي مشافهة) على قوله : كلمته في هذه
 الحال ، فانتصب لأنه حال وقع فيه الفصل . . .) . وانظر أمالي ابن الشجري :

١٥٤ / ١ ، وشرح الفصل : ٦١ / ٢ ، والمقتضب : ٢٣٦ / ٣ .

(٤) ونسب ذلك إلى الفراء ، قال ابن عقيل في المساعد : ٤٦ / ٢ : (والزمخشري

وافقه ، ولكنه في الكشاف رجع إلى قول الجمهور) . وانظر شرح المفصل :

٦٦ / ٢ ، والكشاف : ٤٠٦ / ٣ ، وضح السالك : ٢١١ / ١ .

عند هم من الواو ، والبصريون يرونها الأكثر وليس يلزم .

ومثال الاكتفاء بالواو خاصة قول الشاعر :

(١) وقد أفتدي والطيْر في وكناتِها

فالواو للحال ، وليس في الجملة بعد ها ضمير .

ومثال اجتماعهما : جاء زيدٌ ويدهُ على رأسِهِ ، فقد اجتمعت في الواو مع الضمير .

وان كانت الجملة الواقعة حالاً فعليةً ، فأما أن يكون الفعل مضارعاً في اللفظ

والمعنى أو لا يكون كذلك ، فإن كان مضارعاً لفظاً ومعنى لزم الإتيان بالضمير ولم

يجز د خول الواو نحو : جاء زيدٌ يضحكُ ، وجاء زيدٌ يركبُ ، فيضحكُ ويركبُ في موضع

الحال من زيدٍ ، والفاعل ضميرٌ يعودُ عليه ، ولا يجوز أن تقول في هذا : جاء زيدٌ

ويضحكُ ، قال الشاعر :

متى تأتته تمشو إلى ضوءِ ناره
تجدُ خيرَ نارٍ عندَها خيرَ موقدٍ (٢)

(١) من الطويل لا مرئ القيس وتامه :

بمنحردٍ قيدِ الأوابدِ هيكلِ
.....

الوكنات : جمع وكنة وهي المواضع التي تأوى إليها الطيور . والمنحرد : الفرس

القصير الشعر . والأوابد : الوحوش النافرة . والهيكل : الفرس الضخم .

انظره في : ديوانه : ١٩ ، وشرح المفصل : ٦٦/٢ ، ٦٨ ، وشرح الكافية

الشافية : ٧٥٨/٢ ، وشرح الكافية للرضي : ١٩٩/١ ، والخزانة : ٥٠٧/١ .

(٢) من الطويل للحطيئة من قصيدة قالها في مدح بضيبي بن عامر وقيل في مدح

قيس بن شماس . تمشو : تجميئه على غير هداية .

انظر : ديوانه : ١٦١ ، وسيبويه : ٨٦/٣ ، وأمالى ابن الشجري : ٢٧٨/٢ ،

ومجاز القرآن : ٢٠٤/٢ ، وشرح المفصل : ٦٦/٢ ، ١٤٨/٤ ، ٤٥/٧ ،

٥٣ ، وشرح الكافية الشافية : ١٦٠٨/٣ ، وشرح ابن عقيل : ٣٦٥/٢ ،

والصاحح والتاج واللسان : (عشا) ، وشواهد الكشاف : ٩٨ ، والخزانة :

ف (تَعَشُّوْ) في موضعِ الحَالِ ، إمَّا من الضَّميرِ الفَاعِلِ المُستترِ في (تَأْتِي) وهو
المخاطَبُ والعائدُ عليه فاعِلُ (تَعَشُّوْ) وإمَّا من الضَّميرِ المفعولِ في (تَأْتِي) وهو ضميرُ
الغائبِ والعائدُ عليه الضَّميرُ المضافُ إليه في قوله (نَارِهِ) ، ولا يجوزُ دُخُولُ الواوِ في
مثل هذا إلاَّ أَنْ سُمِعَ أو في ضرورةٍ . مثالُ ما شَدَّ من ذلك قولهم : قُمْتُ وَأَصَكُ عَيْنَهُ (١) ،
ف (أَصَكُ) فِعْلٌ مُضارعٌ في موضعِ الحَالِ ، وقد دَخَلَتْ عليه واوُ الحَالِ ، وينبغي أن يعملَ
على أن (أَصَكُ) في موضعِ خبرٍ مبتدأٍ محذوفٍ والتَّقْدِيرُ : قُمْتُ وَأَنَا أَصَكُ عَيْنَهُ ، فصارتُ
الواوُ في التَّقْدِيرِ داخلةً على الجملةِ الاسميَّةِ ، وكذلك أيضًا قولُ الشَّاعرِ :

فَلَمَّا غَشِيَتْ أَظْفِيرَهُمْ / نَجَوْتُ وَأَرْهَنْهُمْ مَالِكًا (٢)

(٦٥/ب)

فدَخَلَتْ واوُ الحَالِ على قوله : (وَأَرْهَنْهُمْ) وهو حَالٌ ، لكنَّهُ يعملُ أيضًا على
حذفِ المبتدأِ ، والتَّقْدِيرُ : نَجَوْتُ وَأَنَا أَرْهَنْهُمْ ، فالجملةُ على هذا التَّقْدِيرِ اسميَّةٌ
وإنما لم تدخُلِ الواوُ على الفِعْلِ المُضارعِ إذا وَقَعَ حَالًا لشبهه باسمِ الفَاعِلِ ، ألا ترى
أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ ، فَكأنَّكَ قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ ضاحِكًا ، فكما لا تدخُلُ
الواوُ على اسمِ الفَاعِلِ إذا وَقَعَ حَالًا لا تدخُلُ على ما أشبهه وجعري مجرأه .
وإن لم يكن الفِعْلُ مُضارعًا في اللفظِ والمعنى ، فإمَّا أَنْ يُصطَفَ عليه فِعْلٌ ب (أو)
أولا يُصطَفَ عليه ، فإن عُدِّفَ عليه ب (أو) لِيُزَمَّ الضَّميرُ ولم يجزُ دُخُولُ الواوِ كقولِكَ :

(١) حكاه الأصبهاني ، انظر المساعدي : ٤٦/٢ ، والأشموني : ١٨٧/٢ .

(٢) من المتقارب لعبد الله بن همام السلولي . أظافير : جمع أظفور لفة فصي
الظفر ، والمراد به هنا السلاح . والذي خشيته هو عبيد الله بن زياد وكان
قد أوعده فهرب إلى الشام واستجار بيزيد فأمنه وكتب إلى عبيد الله يأمره
أن يصفح عنه . مالكا : هو عريفه .

وهو من شواهد : مجاز القرآن : ٢٨/١ - ٨٣ ، ودلائل الإعجاز : ١٤١ ،
والمقرب : ١٥٥/١ ، والبسيط : ٦٨٩ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٦٢/٢ ،
وشرح أبيات المفنى للبخدادي : ٢٧٢/٧ ، والمهجع : ٤٦/٤ ، والأشموني :
١٨٧/٢ ، والخزانة : ٦٣٩/٣ .

لأَضْرِبَنَّ ذَهَبًا أَوْ مَكْتًا (١) ، التَّقْدِيرُ : لَأَضْرِبَنَّ ذَاهِبًا أَوْ مَكْتًا ، أَي : لَأَضْرِبَنَّ عَلَيَّ
إِهْدَى الْحَالَتَيْنِ ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

إِذَا مَا انْتَهَى عِلْمِي تَنَاهَيْتَ عِنْدَهُ
أَطَالَ فَأَمَلِي أَوْ تَنَاهَيْتَ فَأَقْصَرَا (٢)

ف (أَطَالَ) حَالٌ مِنَ الْعِلْمِ وَالْحَائِدُ عَلَيْهِ الضَّمِيرُ الْفَاعِلُ فِي (أَطَالَ) وَلَا يَجُوزُ
رُحُولُ الْوَاوِ فِي مِثْلِ هَذَا لِأَنَّهُ قَدْ عُطِفَ عَلَيْهِ (تَنَاهَيْتَ) بِأَوْ ، أَي : انْتَهَيْتَ حَيْثُ انْتَهَى بِي
الْعِلْمُ مَطِيلًا أَوْ مَقْصَرًا ، وَالْمَعْنَى : طَالَتْ مَدَّتُهُ أَوْ قَصُرَتْ ، وَ (أَمَلِي) مِنَ الْمَلَى وَهُوَ
الزَّمَانُ الطَّوِيلُ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْآخَرِ :

فَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ يَوْمٍ مَطْرَفٍ
حُتُوفِ الْمَنَايَا أَكْثَرَتْ أَوْ أَقَلَّتْ (٣)

ف (أَكْثَرَتْ) حَالٌ مِنَ (حُتُوفِ) وَالْحَائِدُ عَلَيْهَا الْفَاعِلُ فِي (أَكْثَرَتْ) ، أَي : لَا أَبَالِي
الْمَنَايَا مَكْثَرَةً أَوْ مَقْلَةً .

وَإِنْ لَمْ يُعْطَفْ عَلَيْهِ بِ (أَوْ) فَإِنَّ خَلَّتِ الْجُمْلَةُ مِنَ الضَّمِيرِ لَزِمَتْ الْوَاوُ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ
الْفِعْلُ مَاضِيًا فِي اللَّفْظِ لَزِمَتْ مَعَ الْوَاوِ (قَدْ) ، وَيَجُوزُ حَذْفُهَا وَتَكُونُ مُرَادَةً ، وَلَا بُدَّ
مِنَ الْوَاوِ ، لِأَنَّهَا لَا تُحْذَفُ هُنَا .

وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُضَارِعًا فِي اللَّفْظِ مُنْفِيًا بِلَمْ فَلَا بُدَّ مِنْ اتِّصَالِ (مَا) بِلَمْ ، وَقَدْ
يَجُوزُ أَيْضًا حَذْفُهَا قَلِيلًا ، مِثَالُ الْفِعْلِ الْمَاضِي مَعَ الْوَاوِ وَ (قَدْ) : جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ
ضَحِكَ عَمْرُو ، وَجَاءَنِي زَيْدٌ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ . وَمِثَالُ ذَلِكَ مَعَ الْوَاوِ دُونَ (قَدْ) :
جَاءَ زَيْدٌ وَضَحِكَ عَمْرُو ، وَجَاءَنِي زَيْدٌ وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ .

(١) الكتاب : ١٨٥ / ٣ .

(٢) من الطويل لزياد بن زيد المذري ، شاعر إسلامي كان في زمن معاوية .

وهو من شواهد سيويه : ١٨٥ / ٣ ، والمقتضب : ٣٠٢ / ٣ ، ومجالس العلماء :

١٧٦ ، والخزانة : ٤٦٩ / ٤ .

(٣) من الطويل ولم أعثر على نسبه . ويروى : بعمد موت مطرف . والحتوف : جمع

حتف وهو الضنية .

وهو من شواهد سيويه : ١٨٥ / ٣ ، والخزانة : ٤٦٧ / ٤ .

وَمِثَالُ الْمَنْفَى بِلَمْ مَعَ اتِّصَالِ (م) بِهَا : جَاءَ زَيْدٌ وَلَمَّا أَقَمَ ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَلَمَّا تَطَلَعَ الشَّمْسُ .

وَمِثَالُهُ مَعَ حَذْفِ (م) : جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ أَقُمْ ، وَجَاءَنِي زَيْدٌ وَلَمْ تَطَلُعِ الشَّمْسُ .
وَأِنْ كَانَ فِي الْجُمْلَةِ ضَمِيرٌ يَمُودُ عَلَى صَاحِبِ الْحَالِ فَلَا اخْتِيَارَ مَعَ ذَلِكَ الْوَاوِ وَ(قَدْ) فِي الْمَاضِي اللَّفْظِ ، وَالْوَاوُ وَاتِّصَالِ (م) بِلَمْ فِي الْمَضَارِعِ الْمَنْفَى بِهَا ، وَقَدْ يَجُوزُ الْاِكْتِفَاءُ بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ وَلَا يُؤْتَى مَعَهُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَقَدْ يَجُوزُ أَيْضًا الْاِتْيَانُ بِالْوَاوِ وَحْدَهُمَا مَعَ الضَّمِيرِ أَوْ بِ(قَدْ) فِي الْمَاضِي ، وَ(م) فِي الْمَنْفَى بِلَمْ مَعَ الضَّمِيرِ ، وَلَا يُؤْتَى بِالْوَاوِ .

وَمِثَالُ الْوَاوِ وَ(قَدْ) فِي الْمَاضِي : جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ ضَحِكَ ، وَمِثَالُ الْوَاوِ وَ(م) فِي الْمَنْفَى بِلَمْ قَوْلُهُ تَعَالَى / : (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ) (١) . إِذَا جُمِلَتِ الْجُمْلَةُ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْفَاعِلِ فِي (تَدْخُلُوا) وَالْعَائِدُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ (مِنْكُمْ) ، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ) وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ) (٢) . وَمِثَالُ حَذْفِ الْوَاوِ وَ(قَدْ) قَوْلُهُ تَعَالَى : (أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ مِنْكُمْ أَنْ يَقَاتِلُوكُمْ) فَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ (حَصْرَتٌ مِنْكُمْ أَنْ يَقَاتِلُوكُمْ) فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، إِمَّا مِنَ الضَّمِيرِ الْفَاعِلِ فِي (جَاءَكُمْ) وَهُوَ الضَّمِيرُ الْخَائِبُ وَالْعَائِدُ عَلَيْهِ الضَّمِيرُ الْمَضَافُ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ (مِنْكُمْ) . وَإِمَّا مِنْ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ فِي (جَاءَكُمْ) وَهُوَ ضَمِيرُ الْخَطَابِ وَالْعَائِدُ

(١) مِنَ الْآيَةِ : (١٤٢) مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ : (٢١٤) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (١٦) مِنْ سُورَةِ التَّوْبَةِ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : (٩٠) مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ ، وَانظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ : ٢٨٢ / ١ ، وَمَشْكَلُ

اِعْرَابِ الْقُرْآنِ : ٢٠١ / ١ ، وَالتَّبْيَانُ : ٣٧٩ / ١ .

عليه الضمير في (يقاتلوكم) . وقد قرأ يعقوب : (حصرة صدورهم) فحصرة اسم منصوب على الحال ، فهذه القراءة تقوى أن يكون الفعل في القراءة الأخرى في موضع الحال ، ويكون على حذف (قد)^(٣) كأنه قال : قد حصرت صدورهم .

وجوز أبو علي الفارسي فيه وجهاً آخر^(٤) ، وهو أن يكون حالاً من الضمير الفاعل في (جاءوكم) على حذف الموصوف ، والتقدير : أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم ، و (قوماً) في مثل هذا حال من الوافر في (جاءوكم) ، و (حصرت صدورهم) في موضع الصفة لقوم ، ثم حذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه فصارت تصرف بإعرابه ، فالجملته على هذا حال من حيث حذف الحال وأقيمت مقامها .

وقد أجاز أبو العباس المبرد^(٥) في هذه الآية أن يكون (حصرت) دعاء عليهم ، والمعنى : ضيق الله صدورهم عن قتالكم ، وردّه أبو علي الشلوين بفساده من جهة المعنى ، لأجل قوله سبحانه بعد (أو يقاتلوا قومهم) فيكون المعنى على هذا : ضيق الله صدورهم عن قتالكم أو عن قتال قومهم ، ولا يصح أن يدعى عليهم بأن

- (١) هو يعقوب بن اسحاق بن زيد بن عبد الله بن اسحاق الحضرمي . كان أعلم الناس بذهب النحويين في القراءات ، ثقة عالم صالح دين . أحد القراء وله قراءة مشهورة به . توفي سنة ٤٠٥ هـ . انظر ترجمته في بغية الوعاة : ٣٤٨/٢ .
- (٢) صحح المبرد في المقتضب : ١٢٥/٤ هذه القراءة مع أن القراء السبعة اتفقوا على قراءة (حصرت) بالتاء المفتوحة . وانظر الاتحاف : ١٩٣ .
- (٣) وقوع الفعل الماضي من غير تقدير (قد) هو مذهب الكوفيين والأخفش . وقد عقد ابن الأباري لذلك مسألة في الانصاف : ٢٥٢/١ وما بعدها ، وقد رجح أبو حيان مذهب الكوفيين . انظر البحر المحيط : ٣١٧/٣ ، ٣٥٥/٦ ، ٤٩٣/٧ ، ٤٢٣/٨ ، وشرح الكافية للرضي : ٢١٣/١ .
- (٤) انظر فتح القدير : ٤٩٦/١ .
- (٥) ما أجازه المبرد في هذه الآية ذهب إليه أيضا ابن الطراوة . انظر المقتضب : ١٢٤/٤ - ١٢٥ ، والانصاف لابن الطراوة : ل/٢٦ ، وأملی ابن الشجري : ٢٧٨/٢ .

تضيق صدورهم عن قتال قومهم ، لأن في ذلك خيراً للمسلمين بوقوع الفتنة بينهم ،
والوقف في قول المبرد هذا على قوله تعالى : (أَوْ جَاءُكُمْ) .

ومثال الاتيان مع الضمير بالواو دون (قد) في الفعل الماضي قوله تعالى :
(قَالُوا أَنْزِلْ لَنَا آيَاتِكَ الْآرْزَلُونَ)^(١) فالجملة بعد (لك) حال من الكاف والضمير
الراجع لها الكاف في (اتبعك) و (قد) هنا محذوفة ، والتقدير : وقد اتبعك
الآرزلون . وكذلك قوله تعالى : (قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ مَاذَا تَفْقَدُونَ)^(٢) فالجملة بعد
(قَالُوا) في موضع الحال من الواو ، وقوله : (مَاذَا تَفْقَدُونَ) معمول القول . وكذلك
أيضاً قول الشاعر :

تقول صدقت وجهها بيمينها أبغى هذا بالرحى المتعاس؟^(٣)

ففاعل (تقول) ضمير مؤنث فائب مستتر ، والجملة / بعده حال منه ، والعائد
عليه المستتر في (صدقت) ، والمضاف إليه في (وجهها بيمينها) ، و (قد) هنا
محذوفة والتقدير : تقول وقد صدقت .

ومثال (قد) في الماضي دون الواو : جاءني زيد قد ضحك . ومثال الاتيان
بالواو وحدها مع الضمير في المنفى بلم دون (ما) قول الشاعر :-

(١) الآية : (١١١) من سورة الشعراء .

(٢) الآية : (٧١) من سورة يوسف .

(٣) من الطويل لاعرابي من بني سعد بن زيد مائة بن تميم اسمه : المهذلول بن
كعب المنبري . كان ملكاً فنزل به أضياف فقام إلى الرحي فطحن لهم ، فمرت
به زوجته في نسوة فقالت لهن : أهدا بعلني فأعلم بذلك ، فقال هذا
البيت من أبيات . والقمس : نتوء الصدر خلقة . والمتعاس : الذي يخرج
صدره ويدخل ظهره .

انظر الشاهد في الكامل للمبرد : ٣٥ / ١ ، والخصائص : ٢٤٥ / ١ ، والعقد

الفريد : ١٢٨ / ١ ، وغريب الحديث للخطابي : ٤٧٤ / ١ ، وشرح التسهيل :

٢٦٧ / ١ ، ٢٩٣ ، وعدة السالك : ٣٥٢ / ٢ .

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيْمُوا سِيُوفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سَلَّتْ (١)

فقوله (لَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا) في موضع الحال من (سُيُوفِ) ، والمعائد عليها قوله (بِهَا) وأتى بالواو ولم يأت بها مع (لَمْ) ومعنى البيت أن هؤلاء الرجال لم يغمدوا سيوفهم في حال قلة القتلى بها ، بل إنما غمدوها في حال كثرة القتلى بها وقت سلوها .

وَمَثَلُ الْإِتْيَانِ بِ(مَا) فِي النَّقْيِ بِ(لَمْ) مَعَ الضَّمِيرِ دُونَ الْوَاوِ قَوْلُكَ : جَاءَنِي زَيْدٌ لَمَّا يَضْحَكُ ، فَقَدْ تَحَصَّلَ مِنْ هَذَا كَلِمَةٌ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ إِذَا وَقَعَتْ حَالًا جَازَ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ :

الضَّمِيرُ وَحْدَهُ ، وَالْوَاوُ وَحْدَهَا ، وَاجْتِمَاعُهُمَا . وَأَنَّ الْفِعْلَ الْمَضارعَ إِنْ كَانَ غَيْرَ مَنفِيٍّ بِ(لَمْ) لَزِمَ الضَّمِيرُ وَلَمْ يَجْزِ الْإِتْيَانُ بِالْوَاوِ ، وَهَذَا هُوَ الْمَضارعُ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَإِنْ كَانَ مَنفِيًّا بِ(لَمْ) وَهُوَ الْمَضارعُ فِي اللَّفْظِ لَا فِي الْمَعْنَى إِذْ مَعْنَاهُ الْمَضَى لِأَجْلِ (لَمْ) فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فِي الْجُمْلَةِ ضَمِيرٌ لِصَاحِبِ الْحَالِ جَازَ وَجْهَانِ : الْوَاوُ وَ(مَا) وَهُوَ الْمُخْتَارُ ، وَالْوَاوُ وَحْدَهَا . وَإِنْ وُجِدَ الضَّمِيرُ جَازَ أَرْبَعَةُ أَوْجِهٍ : الْاِكْتِفَاءُ بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ ، وَالْإِتْيَانُ مَعَهُ بِالْوَاوِ خَاصَّةً ، أَوْ بِ(مَا) خَاصَّةً ، وَاجْتِمَاعُ الثَّلَاثَةِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ .

وَأَنَّ (كَانَ) الْفِعْلُ الْمَاضِي وَضَعًا إِنْ لَمْ يَوْجَدْ ضَمِيرٌ جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ : الْوَاوُ وَ(قَدْ) ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ ، وَالْوَاوُ وَحْدَهَا ، وَإِنْ وُجِدَ الضَّمِيرُ جَازَ أَرْبَعَةُ أَوْجِهٍ : الْاِكْتِفَاءُ بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ وَالْإِتْيَانُ مَعَهُ بِالْوَاوِ وَحْدَهَا أَوْ بِ(قَدْ) وَحْدَهَا ، وَاجْتِمَاعُ

(١) من الطويل ، ونسبه ابن هشام في المغني للفرزدق ، ولم أقف عليه في ديوانه طبعة بيروت ، وفي الديوان ثلاث قصائد على الوزن والقافية . يشيما : يقال : شمت السيف : أغمده وسللته .

انظره في الكامل : ٣٠٨/١ ، الانصاف : ٦٦٧/٢ ، والتلوطة : ٢٠١ ، وغريب الحديث للخطابي : ٥/٢ ، وشرح المفصل : ٦٧/٢ ، والمغني : ٣٦٠/٢ ، ٤١١ ، واللسان (شيم) .

(٢) تكلمة بها يتم الكلام .

الثَلَاثَةُ وهو المختارُ ، إِلَّا أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ فِعْلٌ أَخْرَبَ (أَوْ) فَيَكْتَفَى بِالضَّمِيرِ ، وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ الواوِ عَلَيْهِ .

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ : فِي الْحَالِ الَّتِي تَسُدُّ مَسَدَ الْخَبَرِ .

وذلك أَنَّ الْحَالَ تَسُدُّ مَسَدَ خَبَرِ المبتدأِ إِذَا كَانَ المبتدأُ مَصْدَرًا عَامِلًا فِي مَفْسَّرِ صَاحِبِهَا أَوْ مَضَافًا إِلَيْهِ أَوْ إِلَى مَقْدَرِهِ . مِثَالُ المَصْدَرِ : ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا ، فَضَرَبِي مَبْتَدَأٌ ، وَزَيْدًا مَفْعُولٌ بِهِ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ ، وَ (قَائِمًا) هَالٌ سَدَّتْ مَسَدَ خَبَرِ المبتدأِ الَّذِي هُوَ (ضَرَبِي) وَأَغْنَتْ عَنْهُ ، وَكَانَ الأَصْلُ عِنْدَ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ : ضَرَبِي زَيْدًا إِذَا كَانَ قَائِمًا (١) ، إِنْ كَانَ المَعْنَى عَلَى الاستِقْبَالِ ، أَوْ ضَرَبِي زَيْدًا إِذَا كَانَ قَائِمًا ، إِنْ كَانَ المَعْنَى عَلَى المَضِيِّ ، فَالظَّرْفُ هُوَ الخَبَرُ (٢) ، وَالعَامِلُ فِيهِ مَعْدُوفٌ لَوُقُوعِهِ خَبْرًا ، وَ (كَانَ) تَامَةً لَا تَفْتَقِرُ إِلَى اسْمٍ وَخَبَرٍ ، إِنَّمَا تَطْلُبُ فَاعِلًا خَاصَّةً ، وَفَاعِلُهَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهَا يَعُودُ عَلَى زَيْدٍ ، وَ (قَائِمًا) هَالٌ مِنْ ذَلِكَ الضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ (كَانَ) ، فَهَذَا الضَّمِيرُ / هُوَ صَاحِبُ الْحَالِ ، وَمَفْسَّرُهُ زَيْدٌ الَّذِي هُوَ مَحْمُولُ المَصْدَرِ ، وَالعَامِلُ فِي (أ / ٦٧) الْحَالِ (كَانَ) الَّتِي أُضِيفَ الظَّرْفُ إِلَيْهَا ، ثُمَّ حُذِفَ الظَّرْفُ الَّذِي هُوَ الخَبَرُ مَعَ الفِعْلِ الَّذِي أُضِيفَ إِلَيْهِ ، وَأُقِيمَ الاسْمُ المَنْصُوبُ عَلَى الْحَالِ مَقَامَهُ وَاسْتَفْنَى بِهِ عَنِ الخَبَرِ ، وَمِنْهُ هَبُ أَبِي الحَسَنِ الأَخْفَشُ أَنَّ الخَبَرَ فِي الأَصْلِ إِنَّمَا هُوَ مَصْدَرٌ (٣) مَضَافٌ إِلَى الضَّمِيرِ الَّذِي هُوَ صَاحِبُ الْحَالِ ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُ : ضَرَبِي زَيْدًا ضَرْبُهُ قَائِمًا ، فَضَرْبُهُ خَبَرُ المبتدأِ ، وَهَاءُ مَضَافٌ إِلَيْهِ ، وَ (قَائِمًا) هَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ ، ثُمَّ حُذِفَ الخَبَرُ مَعَ الضَّمِيرِ وَسَدَّتِ الْحَالُ مَسَدَهُ .

وَمِثَالُ المَضَافِ إِلَى مَصْدَرٍ عَامِلٍ فِي مَفْسَّرِ صَاحِبِهَا قَوْلُهُمْ : أَكْثَرُ شَرِي السُّوَيْقِ مَلْتُوتَا ،

(١) انظر البسيط : ٤٣٣ .

(٢) هذا مذهب سيويه وجمهور البصريين ، انظر الكتاب : ٤١٤ / ١ ، والايضاح :

٢٤ / ١ ، والمساعد : ٢١١ / ١ .

(٣) ووافقه ابن مالك ، انظر التسهيل : ٤٥ ، والمساعد : ٢١١ / ١ .

(٤) انظر أمالي ابن الشجري : ٣٠٢ / ١ ، والمساعد : ٢١١ / ١ .

وأكثر رُكوبِ الفرس دَارِعًا ، التَّقْدِيرُ : أَكْثَرُ شَرِبِي السَّوِيقِ إِذَا كَانَ مَلْتَوْتًا ، والمعنى
 إِذَا وَجِدَ فِي هَذِهِ الْحَالِ ، وَالتَّقْدِيرُ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ : أَكْثَرُ شَرِبِي السَّوِيقِ شَرِبَهُ
 مَلْتَوْتًا ، (فِ مَلْتَوْتًا) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْفَاعِلِ بِكَانَ الْمَقْدَرَةِ ، أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُضَافِ
 إِلَيْهِ الْمَصْدَرِ الْمَقْدَرِ عَلَى الْقَوْلِ الْآخِرِ ، وَذَلِكَ الضَّمِيرُ مَفْسَرُهُ السَّوِيقُ الَّذِي هُوَ مَحْمُولٌ
 الْمَصْدَرِ الَّذِي أُضِيفَ إِلَيْهِ الْمَبْتَدَأُ وَهُوَ (أَكْثَرُ) ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي الْمِثَالِ الْآخِرِ .
 وَمِثَالُ الْمَبْتَدَأِ الْمُضَافِ إِلَى مَقْدَرٍ بِمَصْدَرٍ عَامِلٍ فِي مَفْسَرٍ صَاحِبِ الْحَالِ قَوْلُهُمْ : أَخْطَبُ
 مَا يَكُونُ الْأَمِيرَ قَائِمًا (١) ، وَ (مَا) هُنَا مَصْدَرِيَّةٌ تَقْدَرُ مَعَ الْفِعْلِ بِعَدِّهَا بِالْمَصْدَرِ ،
 وَ (قَائِمًا) حَالٌ سَدَّتْ سَدَّ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (أَخْطَبُ) وَالتَّقْدِيرُ عَلَى مَذْهَبِ
 الْجُمْهُورِ : أَخْطَبُ أَكْوَانِ الْأَمِيرِ إِذَا كَانَ قَائِمًا ، وَعَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ : أَخْطَبُ أَكْوَانِ
 الْأَمِيرِ كَوْنُهُ قَائِمًا ، وَالْمَصْدَرُ الْمَقْدَرُ هُنَا وَهُوَ (أَكْوَانٌ) عَامِلٌ فِي الْأَمِيرِ الَّذِي هُوَ مَفْسَرُ
 الضَّمِيرِ خَفِضًا ، وَفِي هَذَا الْكَلَامِ مَجَازٌ مِنْ حَيْثُ نَسَبَةُ الْخُطَابَةِ إِلَى الْأَكْوَانِ كَمَا تَقُولُ :
 نَهَارُهُ صَائِمٌ وَلَيْلُهُ قَائِمٌ ، وَمِثْلُ هَذَا أَيْضًا قَوْلُهُمْ أَرْخَصَ مَا يَكُونُ الْبِرُّ قَفِيزِينَ بِدِرْهِمٍ ،
 أَيْ : أَرْخَصَ أَكْوَانِ الْبِرِّ إِذَا كَانَ قَفِيزِينَ بِدِرْهِمٍ ، أَيْ : إِذَا وَجِدَ مَسْمُورًا بِهِ هَذَا
 التَّسْمِيرَ ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَ الْأَخْفَشِ : أَرْخَصَ أَكْوَانِ الْبِرِّ كَوْنُهُ قَفِيزِينَ بِدِرْهِمٍ ، وَكَذَلِكَ
 أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

الحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فَتِيَّةٌ تَسْمَى بِبِرَّتِهَا لِكُلِّ جَهْلٍ (٢)
 مِنَ الْأَوْجِهَةِ الْمَتَصَوِّرَةِ فِي هَذَا الْبَيْتِ رَفَعَ (أَوَّلُ) وَنَصَبَ (فَتِيَّةٌ) (فِ أَوَّلُ) مَرْفُوعٌ
 بِالْإِبْتِدَاءِ وَ (فَتِيَّةٌ) حَالٌ سَدَّتْ سَدَّ الْفِعْلِ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَوَّلُ أَكْوَانِهَا إِذَا كَانَتْ
 فَتِيَّةً ، أَوْ كَوْنُهَا فَتِيَّةً عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ .

(١) انظر أمالي ابن الشعري : ٣٠٠ / ١ - ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٢) من الكامل لمعروبن معد يكرب . والبزة بالكسر : اللباس ، ويروى (بزنتها) .

انظر الشاهد في : ديوانه : ١٤٢ ، والكتاب : ٤٠١ / ١ ، ٤٠٢ ، وشرح سقط

الزند : ١٦٧٨ ، وشرح الحماسة للمرزوقي : ٤٠٢ ، ٣٦٨ ، ٤٠٨ ، والحلبيات :

١٤٣ - ١٥٠ .

(٣) انظرها في الكتاب : ٤٠٢ / ١ ، والحلبيات : ١٤٣ - ١٥٠ .

وَالْحَالُ السَّادَةُ سَدَّ الْخَبَرَ الْغَالِبَ فِيهَا أَنْ تَكُونَ اسْمًا مَفْرَدًا نَحْوَمَا تَقْدَمُ ، وَقَدْ

تَكُونُ جُمْلَةً نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ :-

عَهْدِي بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفْرِيقِ مَيْسِرٌ وَنِدَامٌ (١)

ف (عَهْدِي) مبتدأ ، و (الْحَيَّ) مفعولٌ به ، و (الْجَمِيعَ) صفةٌ لِلْحَيَّ ، وَالْوَاوُ مِنْ

قَوْلِهِ (وَفِيهِمْ) وَأَوُّ الْحَالِ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ سَادَةٌ سَدَّ

الْخَبَرَ ، وَالتَّقْدِيرُ عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ / إِنْ كَانُوا وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفْرِيقِ مَيْسِرٌ ، وَالتَّقْدِيرُ (٦٧/ب)

عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ : عَهْدِي بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ عَهْدُهُمْ وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفْرِيقِ مَيْسِرٌ .

وَالْحَالُ فِي جَمِيعِ امْتِلَاقِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَمْ تَأْتِ فِي اللَّفْظِ بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ ، لِأَنَّهَا

سَادَةٌ سَدَّ خَبَرَ الصِّدْقِ وَاسْتَفْنَى بِهَا عَنْهُ ، لَكِنَّهَا فِي التَّقْدِيرِ وَالْأَصْلِ حَاصِلَةٌ بَعْدَ

تَمَامِ الْكَلَامِ ، إِنْ الْخَبَرَ مَقْدَرٌ قَبْلَهَا عَلَى حَسَبِ الْقَوْلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِيهِ ، فَرُوعِي فِي

الْحَالِ هُنَا الْأَصْلُ وَالتَّقْدِيرُ وَنَ الْفَلْفِظِ . وَمِمَّا يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِثْلُ

الْبَيْتِ قَبْلَ هَذَا قَوْلُ زُهَيْرٍ :-

عَهْدِي بِهِمْ يَوْمَ بَابِ الْقَرِيَّتَيْنِ وَقَدْ زَالَ الْهَمَالِيحُ بِالْفَرَسَانِ وَاللَّجْمِ (٢)

فَعَهْدِي مَبْتَدَأٌ وَ (بِهِمْ) مَتَطَلَقٌ بِهِ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ ، وَ (يَوْمَ) ظَرْفُ زَمَانٍ مَنْصُوبٌ

بِالْمَصْدَرِ أَيْضًا ، وَالْوَاوُ مِنْ (وَقَدْ زَالَ) وَأَوُّ الْحَالِ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ

نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ السَّادَةِ سَدَّ الْخَبَرَ ، وَالتَّقْدِيرُ عَلَى حَسَبِهَا تَقْدَمُ . وَيُمْكِنُ أَيْضًا

(١) مِنَ الْكَامِلِ لِلْبَيْدِ بْنِ رَيْعَةَ ، وَالْجَمِيعُ : الْمَجْتَمِعُونَ . وَالْمَيْسِرُ : الْقَمَارُ عَلَى

الْخَدِّ وَرَلِيحُودٍ نَفْعُهُ عَلَى الْمَعْوُزِينَ . وَالنِّدَامُ : الْمُنَادَةُ وَهُوَ جَمْعُ نَدِيمٍ أَوْ نَدَامَانَ

وَالشَّاهِدُ فِي دِيَوَانِهِ : ٢٨٨ ، وَالْكِتَابُ : ١ / ١٩٠ ، وَشَرَحَ الْحَمَاسَةَ لِابْنِ جَنِّي

ل / ٦٠ ، وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ : ٦ / ٢٦ ، وَاللِّسَانَ : (حَضَرَ) .

(٢) مِنَ الْبَسِيطِ ، مِنْ قَصِيدَةٍ يَمْدَحُ بِهَا هَرَمَ بْنَ سَنَانَ الْمُرِّيَّ . بَابُ الْقَرِيَّتَيْنِ :

مَوْضِعٌ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ ، وَهِيَ قَرْيَةٌ كَانَتْ لِمَاسِمٍ وَجَدِيَسَ . الْهَمَالِيحُ : أَرَادَ بِهَا

الْأَبْلَ . اللَّجْمُ : مَلَكَ الْفَارِسِ يُقِيمُ بِهِ السَّيْرَ وَهُوَ كُنَايَةٌ عَنِ الْخَيْلِ .

انظُرِ الشَّاهِدَ فِي دِيَوَانِهِ ص : ١٥٠ ، وَالْكَامِلُ لِلْمَبْرَدِ : ٣ / ٢٥٠ .

في هذا البيت ألا يكون من هذا القبيل، بل يكون (يوم) ظرفاً في موضع خبرٍ
المبتدأ متعلقاً بمحذوفٍ، وفيه على هذا ضميرٌ مستترٌ فاعلٌ بالظرفِ، والجُملةُ التي
دخلت عليها الواوُ في موضع الحالِ من ذلك الضميرِ: فلا تكون الحالُ على هذا
سادةً سدَّ الخبرِ، كأنه قال: عهدِي بهم مُستقرٌ في هذا اليومِ على هذه الحالِ.

المسألة الخامسة: في العاملِ في الحالِ.

واتفقوا على أنَّ العاملِ في الحالِ، يكونُ على وجهين: (١)
أحدهما: أن يكونَ فعلاً نحو: جاءني زيدٌ ضاحكاً، فالفعلُ الذي هو
(جاء) نصبٌ ضاحكاً.

والثاني: أن يكونَ فيه معنى الفعلِ بوضعه، وذلك كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ
والأمثلة التي تعملُ عملَ اسمِ الفاعلِ نحو: أنا ضاربٌ زيداً ضاحكاً، وأنتَ معطوفٌ
بِرهاً ضاحكاً، ف(ضاحكاً) حالٌ من الضميرِ في (معطوف) وهو مفعولٌ لم يسَمَّ
فاعلهُ، و(ضاحكاً) منصوبٌ بلفظِ (معطوف) لأنه اسمُ مفعولٍ، وكذلك تقول: أنا
ضاربٌ زيداً ضاحكاً، فالناصبُ لضاحك (ضارب)، لأنه من الأمثلة، وكذلك أيضاً
تعملُ فيها المصادرُ نحو: أعجبتني ضربك زيداً ضاحكاً، ف(ضاحكاً) منصوبٌ بضربِ،
لأنه مصدرٌ، وأسماءُ الإشارةِ نحو: هذا زيدٌ ضاحكاً ف(ضاحكاً) منصوبٌ بهمذا
لما فيه من معنى التنبيهِ، والمعنى: تنبّه إليه ضاحكاً، والظرفُ والمجرورُ إذا وقعَ
صلةً أو صفةً أو حالاً أو خبراً نحو: جاءني الذي في الدارِ ضاحكاً، ومررتُ برجلٍ
في الدارِ ضاحكاً، ومررتُ بزيدٍ في الدارِ ضاحكاً، وزيدٌ في الدارِ ضاحكاً، ف(ضاحكاً)
في هذه الأمثلةِ يصحُّ أن يكونَ حالاً من الضميرِ الفاعلِ في المجرورِ قبله، ويكونُ المجرورُ
هو العاملُ فيه من حيث قامَ مقامَ الفعلِ المحذوفِ أو اسمِ الفاعلِ، وقد ثبتَ بهمذا
أنَّ ما فيه معنى الفعلِ على قسمين:

(١) انظر المقتضب: ٣٠٠/٤، والجمل: ٤٧، والبسيط: ٤٠٤.

(٢) انظر البسيط: ص ٤٠٤.

جَارٍ مَجْرَى الْفِعْلِ ، وَمَا لَيْسَ كَذَلِكَ . فَالْجَارِيُّ مَجْرَاهُ كَاسِمٍ / الْفَاعِلِ وَاسْمِ (١٨٨ / أ)
المفعول والأمثلة ، والمصادر .

وَالَّذِي لَيْسَ بِجَارٍ مَجْرَاهُ كَأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ وَالظُّرُوفِ أَوِ الْمَجْرُورَاتِ إِذَا وَقَعَتْ فِي
مَوْضِعٍ لَا تَتَمَلَّقُ فِيهِ إِلَّا بِمَحْدِ وَفِي ، وَكَالْحُرُوفِ الَّتِي تَفْهَمُ مِنْهَا مَعَانِي الْأَعْمَالِ مِثْلَ
(كَانَّ) فِي نَحْوِ قَوْلِهِ :

كَانَّهُ خَارِجًا مِنْ جَنْبِ صَفْحَتَيْهِ سَفُودٌ شَرِبَ نَسْوَهُ عِنْدَ مِفْتَاحٍ (١)

ف (خَارِجًا) حَالٌ مِنَ الْهَاءِ فِي (كَانَّهُ) وَالنَّاصِبُ لَهُ (كَانَّ) بِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى
التَّشْبِيهِ ، وَسَفُودٌ خَبَرٌ (كَانَّ) وَمِثْلَ (كَانَّ) فِي ذَلِكَ أَيْضًا (لَيْتَ) عِنْدَ بَعْضِ
النَّحْوِيِّينَ (٢) نَحْوِ قَوْلِهِ :

(١) مِنَ الْبَسِيطِ لِلنَّبَاطَةِ الذَّبْيَانِي مِنَ قَصِيدَةٍ فِي مَدْحِ النِّعْمَانِ وَالْإِعْتِزَالِ لَهُ عَمَّا
بَلَّغَهُ عَنْهُ . يَشْبَهُ قَرْنَ ثَوْرٍ وَحَشَى طَمْعِنٍ بِهِ كَلْبًا فَأَخْرَجَهُ مِنْ صَفْحَةِ عُنُقِهِ بِسَفُودٍ
قَوْمٌ يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ نَسْوَهُ عِنْدَ مِفْتَاحٍ ، وَالْمِفْتَاحُ : الْمَشْتَوَى وَالْمَطْبِخُ ، وَالصَّفْحَةُ :
الْجَانِبُ كُلُّهُ . انظُرْهُ فِي دِيْوَانِهِ : ١٩٠ / .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمُرْتَجَلِ : ١٦٢ ، وَالْخِصَائِصِ : ٢٧٥ / ٢ ، وَمِجَازِ الْقُرْآنِ :
١٣٢ / ٢ ، وَالْخِزَانَةِ : ٥٢١ / ١ ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ٢٧٧ / ٢ ، وَشَرَحَ
الْكَافِيَةَ لِلرُّضِيِّ : ١٩٩ / ١ .

(٢) اتَّفَقَ الْبَصْرِيُّونَ عَلَى أَعْمَالِ حُرُوفِ ثَلَاثَةٍ فِي الْحَالِ وَهِيَ : لَيْتَ وَكَأَنَّ وَطَمَعَنَّ .
وَضَمُّوا (أَنَّ) وَ (لَكِنَّ) مِنْ عَطْفِهِمَا فِي الْحَالِ .

انظُرِ الْكِتَابَ : ١٤٨ / ٢ ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ : ٢٧٧ / ٢ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ،
وَالْخِصَائِصِ : ٢٧٥ / ٢ ، ٢٩٧ ، وَالْبَحْرَ الْمَحِيطَ : ٢٤٢ / ٣ .
وَخَالَفَ الرُّضِيُّ النَّحْوِيِّينَ فَقَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ : ٢٠١ / ١ : (وَأَمَّا حَرْفُ التَّمْنَى
وَالْتَرَجِي ، نَحْوُ : لَيْتَكَ قَائِمًا فِي الدَّارِ ، وَلَعَلَّكَ جَالِسًا عِنْدَنَا ، فَالظَّاهِرُ
أَنَّهِمَا لَيْسَا بِعَامِلَيْنِ ، لِأَنَّ التَّمْنَى وَالتَّرَجِي لَيْسَا بِمُقَيَّدَيْنِ بِالْحَالِيَيْنِ . بَلِ
الْعَامِلُ هُوَ الْخَبَرُ الْمُؤَخَّرُ عَلَى مَا هُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ) .

* يَأْتِي أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا (١) *

فـ (رَوَّاجِعٌ) حَالٌ (٢) من (أَيَّامٍ) وَالنَّاصِبُ لَهَا (لَيْتَ) بِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى التَّمْنَى ، وَخَبَرَهَا مَحذُوفٌ ، وَتَقْدِيرُهُ : يَأْتِيَتِ أَيَّامُ الصَّبَا رَوَّاجِعًا لَنَا .

وَهَذَا الْقِسْمُ الثَّانِي لَا يَعْمَلُ فِي الْحَالِ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ ظَاهِرًا غَيْرَ مَحذُوفٍ ، فَلَا يَجُوزُ عَلَى هَذَا فِي (رَوَّاجِعٍ) مِنَ الْبَيْتِ الْمُتَقَدِّمِ ، أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي الْمَجْرُورِ الْمَحذُوفِ الَّذِي هُوَ خَبَرٌ (لَيْتَ) وَيَكُونُ ذَلِكَ الْمَجْرُورُ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : يَأْتِيَتِ أَيَّامُ الصَّبَا لَنَا رَوَّاجِعًا ، لِأَنَّ هَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْحَالِ مَحذُوفًا ، فَإِنْ قُدِّرَ الْخَبَرُ فِعْلًا أَوْ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ جَازَ ذَلِكَ ، لِأَنَّ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ يَعْمَلُ ظَاهِرًا وَمَحذُوفًا فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ عَلَى هَذَا : يَأْتِيَتِ أَيَّامُ الصَّبَا أَقْبَلْتُ رَوَّاجِعًا أَوْ مَقْبَلَةً رَوَّاجِعًا .

وَالشَّرْطُ الثَّانِي : أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الْحَالِ نَحْوُ : زَيْدٌ فِي الدَّارِ ضَاحِكًا ، فَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ الْمَجْرُورُ قَبْلَهَا ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عَنْهَا إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ ، فَلَا تُقُولُ : زَيْدٌ

(١) من الرجز المشطور ، وهو لرؤبة بن المعجاج كما ذكر ابن يعيش ، وذكر السيوطي في شرح شواهد المصنعي ص : ٦٩٠ نقلًا عن الجمحي في طبقات الشعراء أنه للمعجاج .

وانظر الكتاب : ١٤٢/٢ ، ومعاني الحروف للرماني : ١١٣ ، والتوطئة : ٢٢٢ ، وشرح المفصل : ١٠٣/١ ، ١٠٤ ، ٨٤/٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٢٥/١ ، وشرح الكافية للرضي : ٣٤٧/٢ ، والهمع : ١٥٧/٢ ، والأشعوني : ٢٧٠/١ ، والغزاة : ٢٩٠/٤ .

(٢) وقدر الكسائي (رواجع) خبراً لـ (كان) المحذوفة لأنها تستعمل بـ (ليت) كثيراً . واعترضه ابن هشام في المصنعي : ٢٨٥/١ - لعدم تقديم (أن ولو) الشرطيتين ، فان تقدمهما شرط لكثرة حذف (كان) .

صَاحِكًا فِي الدَّارِ عَلَى أَنْ يَكُونَ صَاحِكًا مَنْصُوبًا بِالْمَجْرُورِ بَعْدَهُ . (١) وَمِثَالُ الضَّرُورَةِ قَوْلُ
الشَّاعِرِ :-

رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ زَيْعَةَ بْنِ حَذَارٍ (٢)
ذ (رَهْطٌ) مَبْتَدَأٌ ، وَ (فِيهِمْ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَ (مُحَقِّبِي) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ
الَّذِي فِي الْمَجْرُورِ ، وَذَلِكَ الْمَجْرُورُ هُوَ النَّاصِبُ لِمُحَقِّبِي ، وَكَانَ الْأَصْلُ : رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ
فِيهِمْ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ ، لَكِنَّهُ قَدَّمَ الْحَالَّ عَلَى الْمَجْرُورِ الْعَامِلِ فِيهَا لِضَّرُورَةِ الْوِزْنِ .
وَيُمْكِنُ فِي هَذَا الْبَيْتِ وَجْهُ آخَرَ يَخْرُجُ بِهِ عَنِ الضَّرُورَةِ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ (مُحَقِّبِي) حَالًا
مِنْ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ بِفِعْلٍ مَحذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ إِذَا كَانُوا مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ
فِيهِمْ ، فَ مُحَقِّبِي حَالٌ مِنَ الْوَاوِ فِي (كَانُوا) وَ (كَان) هُنَا تَامَةٌ فِي مَوْضِعِ خَفِيضٍ بِإِذٍ
وَالْعَامِلُ فِي (إِذَا) الْمَجْرُورُ الَّذِي هُوَ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ ، وَهُوَ (فِيهِمْ) . وَنَظِيرُ هَذَا
قَوْلُ الصَّرْبِ : هَذَا بُسْرًا أَطْيَبَ مِنْهُ رُطْبًا (٣) ، قَدَرَهُ سَيُويهِ : هَذَا إِذَا كَانَ بُسْرًا

(١) أَجَازَ ذَلِكَ الْفَرَّاءُ وَالْأَخْفَشُ مَطْلَقًا . وَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ فِيمَا كَانَتِ الْحَالُ فِيهِ مِنْ
مُضْمَرٍ نَحْوِ : أَنْتَ قَائِمًا فِي الدَّارِ . وَجَوَّزَهُ ابْنُ مَالِكٍ بِقُوَّةٍ إِذَا كَانَ الْحَالُ ظَرْفًا
أَوْ حَرْفَ جَرٍّ . انظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ : ٤٥٢/٢ ، وَالْمِهْمَعِ : ٣٢/٤ ، وَالتَّسْمِيْلِ
١١١ ، وَالْأَشْمُونِيِّ : ١٨١/٢ .

(٢) مِنَ الْكَامِلِ لِلنَّبَاطَةِ الذَّبْيَانِي مِنَ قَصِيدَةِ يَخَاطِبُ فِيهَا زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو .
وَالرَّهْطُ : مَا دُونَ الْعَشْرَةِ مِنَ الرِّجَالِ وَليْسَ فِيهِمْ امْرَأَةٌ . وَابْنُ كُوزٍ - بَضْمٌ
الْكَافِ - هُوَ يَزِيدُ بْنُ حَذِيفَةَ . مُحَقِّبِي : مَعْنَاهُ جَاعِلُوهُمَا خَلْفَهُمْ مَوْضِعَ الْحَقَائِبِ .
انظُرِ الشَّاهِدَ فِي دِيْوَانِهِ : ٥٥ ، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لَابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٥٣/١ ، وَشَرَحَ
الْكَافِيَةَ الشَّافِيَةَ : ٧٣٣/٢ - ٧٥٣ ، وَتَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ : ١٤٨/٢ ، وَالْأَشْمُونِيِّ :
١٨١/٢ ، وَالْخِزَانَةَ : ٦٨/٣ .

(٣) الْكِتَابُ : ٤٠٠/١ ، وَلِلْسَيُوطِيِّ رِسَالَةٌ خَتَمَ بِهَا الْأَشْيَاءَ : ٢٤١/٤ ، ٢٤٧ ،
سَمَاهَا تَحْفَةَ النَّجْبَاءِ فِي قَوْلِهِمْ (هَذَا بُسْرًا أَطْيَبَ مِنْهُ رُطْبًا) ، وَانظُرِ شَرَحَ
الْمَفْصَلِ : ٦٠/٢ - ٦١ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ : ٢٨٥/٢ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ
لِلرُّضِيِّ : ٢٠٧/١ - ٢٠٨ .

أَطِيبَ مِنْهُ إِذَا كَانَ رُطْبًا .

واختلف النحويون في الابتداء^١ وفيما عرّف فيه معنى الفِعْلِ وليس معنى الفِعْلِ فيه بالوضع الأصلي ، هل يَصِحُّ لهما العَمَلُ في الحَالِ أَمْ لَا ؟ أما الابتداءُ فمَجْهُورُهُمْ على أَنَّهُ لَا يَصِحُّ له العَمَلُ في الحَالِ أَصْلًا^(١) ، ويظَهَرُ من / كَلَامِ أَبِي الْقَاسِمِ فِي بَابِ (٦٨ / ب) الصَّلَاتِ جَوَازُ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ أَجَازَ فِي قَوْلِكَ : الَّذِي قَصَدَهُ أَحْوَكُ رَاكِبًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ زَيْدًا^(٢) ، أَنْ يَكُونَ (رَاكِبًا) حَالًا مِنْ (الَّذِي) وَهُوَ مُبْتَدَأٌ ، وَالرَّافِعُ لِلْمُبْتَدَأِ الْإِبْتِدَاءُ ، وَالغَالِبُ فِي الْحَالِ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهَا هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِهَا ، وَقَدْ ذَكَرَ سَيُوه^(٣) أَيْضًا مِثْلَ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو الْقَاسِمِ ، فَيُظَهَرُ مِنْ كَلَامِهِمَا جَوَازُ ذَلِكَ ، لَكِنْ يَتَأَوَّلُ كَلَامَهُمَا عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي تَكَلَّمْنَا فِيهَا لَيْسَ الْإِبْتِدَاءُ ، وَلَكِنَّهَا مِنْ بَابِ مَا يَكُونُ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ فِيهِ غَيْرُ الْعَامِلِ فِي صَاحِبِهَا ، وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي الْحَالِ وَإِنْ كَانَ قَلِيلًا ، فَالْعَامِلُ فِي (رَاكِبِ) فِي مَسْأَلَةِ أَبِي الْقَاسِمِ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَ الْمَوْصُولِ ، وَهُوَ (قَصَدَ) ، لِأَنَّهُ عَامِلٌ فِي ضَمِيرِ الْمَوْصُولِ فَكَأَنَّ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَوْصُولِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الضَّمِيرَ هُوَ الْمَوْصُولُ فِي الْمَعْنَى ، فَالْحَالُ مِنَ الْمَوْصُولِ كَأَنَّهَا مِنْ ضَمِيرِهِ ، وَعَلَى مِثْلِ هَذَا يَتَأَوَّلُ كَلَامُ سَيُوه ، وَعَلَى تَأْوِيلِ كَلَامِهِمَا عَلَى مَا ذَكَرَ أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ^(٤) ، وَلَا جِلَّ مَا ذَكَرَ مِنْ كَوْنِ الْعَامِلِ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِهَا امْتَنَعَتْ الْحَالُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْمَخْفُوفِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ هُوَ الْخَافِضُ^{وَالَّذِي} فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ فَتَقُولُ : جَاءَنِي ضَارِبٌ هِنْدِي ضَاهِكَةٌ فَضَاهِكَةٌ حَالٌ مِنْ هِنْدِي ، لِأَنَّ الْمُضَافَ الَّذِي هُوَ (ضَارِبٌ) فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ لِأَنَّهُ اسْمٌ فَاعِلٍ . وَكَذَلِكَ تَقُولُ : أَعْجَبَنِي ضَرْبٌ هِنْدِي ضَاهِكَةٌ ، لِأَنَّ الْمُضَافَ الَّذِي هُوَ (ضَرْبٌ) مَصْدَرٌ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ ، وَلَا تَقُولُ : أَعْجَبَنِي وَجْهٌ هِنْدِي ضَاهِكَةٌ ، لِأَنَّ الْمُضَافَ الَّذِي هُوَ (وَجْهٌ) لَيْسَ فِيهِ

(١) انظر المقتضب : ٢٧٤ / ٣ ، ٣٠٨ / ٤ ، والأصول : ٢٦٥ / ١ .

(٢) الجمل : ٣٤٠ .

(٣) انظر الكتاب : ٧٨ / ٢ - ٨١ ، والبسيط : ٤٠٦ .

(٤) انظر البسيط : ص ٤٠٦ .

معنى الفعلِ ، فَلَا يَصِحُّ لَهُ الْعَمَلُ فِي الْحَالِ ، لَكِنْ قَدْ يَجُوزُ هَذَا عَلَى الْوَجْهِ الضَّعِيفِ
 مِنْ كَوْنِ الْعَامِلِ فِي الْحَالِ غَيْرِ الْعَامِلِ فِي صَاحِبِهَا ، فَيَكُونُ النَّاصِبُ لِضَاهِكَةَ هُنَا
 الْفِعْلُ الرَّافِعُ لِلْمُضَافِ وَهُوَ (أَعْجَبَنِي) لِأَنَّ الْمُضَافَ وَالْمُضَافَ إِلَيْهِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ،
 فَالْحَالُ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَأَنَّهَا مِنَ الْمُضَافِ ، وَقَدْ نَصَّ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ (١) عَلَى جَوَازِ
 هَذَا الْوَجْهِ الضَّعِيفِ هُنَا ، وَأَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ عَلَى مَنَعِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَاسَ عَلَى
 مَا وَرَدَ مِنْ كَوْنِ الْعَامِلِ فِي الْحَالِ غَيْرِ الْعَامِلِ فِي صَاحِبِهَا لِقَلَّتِهِ ، فَإِذَا أَرَدْتَ الْحَالَ
 فِي مِثْلِ هَذَا إِذَا كَانَ الْمُضَافُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ أَتَيْتَ بِهَا جُمْلَةً وَادْخَلْتَ عَلَيْهِمَا
 الْوَاوَ ، وَكَانَتْ الْحَالُ مِنَ الْمُضَافِ فَتَقُولُ : جَاءَنِي أَبُو هِنْدٍ وَهِيَ ضَاهِكَةٌ ، وَأَعْجَبَنِي
 وَجْهَهُ هِنْدٍ وَهِيَ ضَاهِكَةٌ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : (أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا) (٢) فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ
 عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الضَّعِيفِ مِنْ كَوْنِ (مَيْتًا) حَالًا مِنْ (أَخِيهِ) لِأَنَّ الْمُضَافَ الَّذِي هُوَ
 (لَحْمٌ) لَا يَصِحُّ لَهُ الْعَمَلُ فِي الْحَالِ ، وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّ (مَيْتًا) حَالٌ
 مِنْ ضَمِيرٍ مُسْتَتِرٍ فِي فِعْلِ مَحذُوفٍ وَالتَّقْدِيرُ : أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ إِذَا كَانَ
 مَيْتًا ، فَ (مَيْتًا) حَالٌ مِنْ / فَاعِلٍ (كَانَ) وَهُوَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى الْأَخِ ، وَالْعَامِلُ (أ / ٦٩)
 فِي (إِذَا) يَأْكُلُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ فِي وَقْتِ وُجُودِهِ مَيْتًا
 وَمِثْلُهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَقْدِيرِ سَبِيحِيهِ فِي قَوْلِهِمْ : هَذَا بَسْرًا أَطِيبٌ مِنْهُ رَطْبًا ، وَمَنْ أَجَازَ
 جَرِيَانَ الْوَجْهِ الضَّعِيفِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حَمَلَ الْآيَةَ عَلَيْهِ ، وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ (٣)
 بِشَرْطِ كَوْنِ الْمُضَافِ جُزْءًا مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَمَا هُوَ فِي الْآيَةِ .

(١) منهم أبو عليّ الفارسيّ في المسائل الشيرازيات : ل / ٧٤ ، وعزاه للسيوطي
 في الهمع : ٢٣ / ٤ ، إلى بعض البصريين . وانظر أمالي ابن السجستاني :
 ١٦٢ / ١ ، ٣٢٢ / ٢ ، والبسيط : ٤٠٩ ، والخزانة : ١٥٦ / ٢ ، والمساعد :
 ٠٢٥ / ٢

(٢) من الآية : (١٢) من سورة الحجرات .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٧٥٠ / ٢ .

وأما ما عرّف فيه معنى الفعل وليس ذلك فيه بالوضع الأصلي ، فمثاله قولك : مروري
 بهند ضاحكة حسن وهو بزینب قائمة قبيح ، فقائمة حال من (زينب) والعامِل
 فيها (هو) بما فيه من معنى الفعل من حيث عاد على المصدر ، والتقدير :
 ومروري بزینب قائمة ، وقولك : بزینب يتعلّق أيضاً بـ (هو) فأكثر النحويين على منع
 هذا ، وقد أجازها الفارسي في غير الايضاح ، ومنعها في الايضاح . (١)

المسألة السادسة : في تقدّم الحال على صاحبها ، أو على العامل فيها .

وتقدّم الحال المفردة على صاحبها بجائز بشرط ألا يكون مخفوضاً بحرف غير
 زائد فتقول : مررت بهند ضاحكة ، ولا يجوز تقدّم الحال على صاحبها الذي هو
 هند ، فلا تقول : مررت ضاحكة بهند ، نص على امتناع ذلك سيويه ، وهو مذ هب
 أكثر البصريين . وذهب الكوفيون إلى جواز تقدّمها على المخفوض (٢) فأجازوا : مررت
 ضاحكة بهند ، وعلى هذا قول الشاعر :

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ حَرَّانَ صَادِياً
 إِلَى حَبِيْبًا ، إِنَّهَا لَحَبِيْبٌ (٤)

(١) الايضاح : ٢٠٠/١ - ٢٠١ ، وانظر البسيط : ٤٠٥ ، والكافي : ٥٦/٢ .
 (٢) قال سيويه : ١٢٤/٢ : (ومن ثم صار مررت قائماً برجل لا يجوز ، لأنه صار
 قبل العامل في الاسم ، وليس بفعل ، والعامل الباء . ولو حسن هذا الحسن
 قائماً هذا رجل . فان قال : أقول مررت بقائماً برجل ، فهذا أخيب ، من قبل
 أنه لا يفصل بين الجار والمجرور . . .) وانظر أمالي ابن الشجري : ٢٨٠/٢ -
 ٢٨١ والأصول : ٢٦٠/١ ، والمقتضب : ١٧١/٤ ، ٣٠٢ ، والبسيط :
 ٤٠٧

(٣) ووافقهم الفارسي وابن جنى وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون وابن مالك .
 التصريح : ٣٧٩/١ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٨٠/٢ ، والبسيط : ٤٠٧ ،
 والمننى لابن فلاح : ١/١ ل ١٦٣ - ١٦٤ ، وشرح ابن عقيل : ١/١ : ٦٤١ .
 (٤) من الطويل ينسب الى عروة بن حزام وهو في ديوانه ص : ١٥ ، والى كثيره عزه
 وهو في ديوانه : ٥٢٢ ، والى المبتون وهو في ديوانه ص : ٥٦ .

ويروي (هيمان) مكان (حران) والهيما : الصطشان . والصدى : العطش
 وهو من شواهد : الكامل للمبرد : ٢٤٢/٢ ، ونسبه فيه الى قيس بن ذريح ، =

ف (حَرَّان) حَالٌ من ياء المتكلم في قوله (وَالْي) فَقَدَمَ الحَال من المخفوض وهو ياء المتكلم عليه ، وهذا عند البصريين إما ضرورةً وإما مؤولٌ على أن يكون (حَرَّان) حالاً من ضمير في فعلٍ محذوفٍ والتقدير : لَيْتَن كَانَ بَرْدُ المَاءِ إِذَا كُنْتَ حَرَّانَ صَادِيًا حَبِييًّا إِلَيَّ ، وَالْعَامِلُ فِي (إِذَا) قوله (حَبِييًّا) بما فيه من معنى الفصل .

فَإِنْ كَانَتِ الحَالُ جُمْلَةً قَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا الوَاوُ امْتَنَعَ أَيضًا تَقْدِيمُهَا عَلَى صَاحِبِهَا مطلقًا ، سِوَاهُ كَانَ مرفوعًا أو منصوبًا أو مخفوضًا ، فتقول : جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ مُسْرِعٌ ، ورأيتُ زَيْدًا وَهُوَ مُسْرِعٌ ، ومررتُ بزَيْدٍ وَهُوَ مُسْرِعٌ ، ولا يجوزُ تَقْدِيمُ الجُمْلَةِ هُنَا بِوَجْهِ . وَإِنْ لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهَا الوَاوُ جَازَ تَقْدِيمُهَا عَلَى صَاحِبِ الحَالِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَخْفُوضًا بِحَرْفٍ غَيْرِ زَائِدٍ فتقول : رأيتُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ زَيْدًا ، (فَيَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ) جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الحَالِ من زَيْدٍ مَقْدَمَةٌ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : هَذَا يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ زَيْدٌ ، تَرِيدُ : هَذَا زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ ، فَقَدَّمَتِ الجُمْلَةَ الوَاقِعَةَ حَالًا عَلَى صَاحِبِهَا وَهُوَ زَيْدٌ ، وَلَا يَجُوزُ : مَرَرْتُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ بِهِنْدٍ ، لِأَنَّ صَاحِبَ الحَالِ الَّذِي هُوَ (هِنْدٌ) مَخْفُوضٌ .

وَمَثَالُ تَقْدِيمِ الحَالِ المَفْرَدَةِ عَلَى صَاحِبِهَا الَّذِي لَيْسَ بِمَخْفُوضٍ قَوْلُهُ تَعَالَى / : (٦٩ / ب)
 (خَشَعَا أَبْصَارَهُمْ يَخْرَجُونَ) (١) (خَشَعَا) حَالٌ من الضمير الفاعل في (يَخْرَجُونَ) وهو الوَاوُ ، وتقول : مَا جَاءَتْنِي قَائِمَةً من امْرَأَةٍ ، وَمَا رَأَيْتُ ضَاحِكَةً من امْرَأَةٍ ، فَتَقَدَّمَ الحَالُ عَلَى صَاحِبِهَا المَخْفُوضِ لِأَنَّ خَفَضَهُ بِمِنِ الزَائِدَةِ ، وَلَا يَرَاعَى حَرْفُ الجَرِّ الزَائِدِ .
 ومن التقدِيمِ أَيضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

= شرح الكافية الشافية : ٧٤٥ / ٢ ، وشرح ابن عقيل : ٦٤١ / ١ ، والأشموني :

١٧٧ / ٢ ، وعمدة الحافظ : ٤٢٨ ، والخزانة : ٥٣٣ / ١ .

(١) من الآية : (٧) من سورة القمر . وفي البحر المحيط : ١٧٥ / ٨ : (انتصب

خشعا على الحال من ضمير (يخرجون) والعامل فيه يخرجون ، لأنه فصل

متصرف وفي هذا دليل على بطلان مذهب الجرمي ، لأنه لا يجوز تقديم الحال

على الفعل ، وإن كان متصرفا .

لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَّلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلُ (١)

ف (مُوحِشًا) حالٌ من (طَلَّلَ) متقدِّمٌ عليه ، وكذلك قول الآخر :-

وتَحَّتْ المَوَالِي فِي القَنَا مُسْتَظِلَّةٌ ظَبَاءٌ أَعَارَتْهَا العُيُونُ الجَانِزُ (٢)

ف (مُسْتَظِلَّةٌ) حالٌ من (ظَبَاءٌ) تقدَّمت عليه ، وقول الآخر :-

وَالجِسْمُ مَنِيٌّ بَيْنَا لَوْ عَلِمْتَهُ شُحُوبٌ وَأَنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنِ تَشْهِدِي (٣)

ف (بَيْنَا) حالٌ من (شُحُوبٌ) متقدِّمٌ عليه ، فظايرُ كلامِ سيبويه في هذه الأسماء

(١) من مجزوء الوافر لكثير عزة ويروي :

لمية موحشا طلل قد يم عفاه كل أسحم مستديم

وروي : (لِحْزَةً) مكان (لَمِيَّةٌ) والطلل : ما شخص من آثار الديار ، والخلل :

جمع الخلة بكسر الفاء وفتح اللام المشددة ، وهي بطانة تفضى بها أجفان

السيوف منقوشة بالذهب وغيره ، والأسحم : الأسود وأراد به السحاب .

والشاهد في ديوانه : ٥٠٦ ، والكتاب : ١٢٣ / ٢ ، وأمالى ابن الجعفى :

٢٦ / ١ ، ٢٧٦ / ٢ ، والخصائص : ٤٩٢ / ٢ ، ومجالس الملما : ١٧٤ ،

والتصريح : ٣٧٥ / ١ ، وأوضح المسالك : ٣١٠ / ٢ ، والأشمونى : ١٧٤ / ٢ ،

والخزانة : ٥٣٣ / ١ ،

(٢) من الطويل لذي الرمة ، يصف نسوة سبين فصرن تحت عوالى الرماح وفي حوزتها

القنا : الرماح . الجانز : جمع جؤنر وهو ولد البقرة الوحشية . ديوانه : ٣٢٢

وهو من شواهد سيبويه : ١٢٣ / ٢ ، وشرح المفصل : ٦٤ / ٢ ، وشرح

الحماسة لابن جنى : ل / ٤٥ .

(٣) من الطويل ، مجهول القائل ، يصف حاله وشحوب جسمه لما يقاسى من الوجد

بمحبوبته ، وأنها لو طلبت من عينها أن تشهد على ذلك لشهدت .

وهو من شواهد سيبويه : ١٢٣ / ٢ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٣٨ / ٢ ، وشرح

ابن عقيل : ٦٣٤ / ١ ، والمساعد : ١٨ / ٢ ، والأشمونى : ١٧٥ / ٢ ، وعمدة

الحافظ : ٤٢٢ .

المنصوبة من هذه الأبيات الثلاثة أنها حال من النكرة تقدمت عليها ، وأنها في الأصل قبل التقدم بصفة النكرة انتصبت على الحال ففتح اللفظ لما في ذلك من كون صاحب الحال نكرة ، فقدمت الحال ليزول القبح ، لأن الحال من النكرة إذا كانت الحال متقدمة عليها جائزة كثيرة في كلام العرب . وصاحب الحال في الأبيات الثلاثة مبتدأ خبره في المجرور الذي في أول البيت الأول والثالث ، وفي الطرف الذي في أول البيت الثاني .

وقد تقدم أن الغالب في الحال أن يكون العامل فيها هو العامل في صاحبها ، فعلى هذا يكون العامل في الحال ابتداءً ، لكن يتأول هذا على أن العامل فيه في الحال الطرف أو المجرور الواقع خبراً ، لأنه قد تحمل ضمير صاحب الحال الذي هو النكرة ورفعته ، فكانه العامل في المبتدأ إذ عمل في ضميره على ما تقدم في الكلام على الابتداء ، وإن جمعت الحال في هذه الأبيات من الضمير الذي في المجرور أو الطرف لا من المبتدأ كان العامل في الحال الطرف أو المجرور ، لأنه العامل في صاحبها .

وأما تقدم الحال على العامل فيها فيجوز على الجملة بشرطين :

أحدهما : أن يكون العامل فعلاً (١) متصرفاً ، أو اسماً جارياً مجرأه ، ماعداً

المصدر المقدرب (أن) والفعل .

والثاني : ألا تكون الحال جملة قد دخلت عليها الواو ، فتقول : بهند قائمة مررت ، فقدمت الحال على العامل الذي هو (مررت) لأنه فعل ، وكذلك : هندياً ضاحكة أنا ضارب ، فضاحة حال من هندي متقدمة على العامل الذي هو (ضارب) لأنه

(١) لا يميز الكوفيون تقدم الحال على الفعل المتصرف إن كان صاحبها اسماً ظاهراً

نحو : راكباً جاء زيد ، ويحيزونه مع المضمرة نحو : راكباً جئت . وقد عقد ابن

الأنباري مسألة لهذا الخلاف في الانصاف : ٢٥٠ / ١ ، وما بعدهما . وعرض

ابن جني في الخصائص : ٣٨٤ / ٢ - ٣٨٥ لتعطيل جواز تقدم الحال على عاملها

المتصرف دون التمييز . وانظر شرح الكافية للرضي : ٢٠٦ / ١ .

اسْمُ فَاعِلٍ يَجْرِي مَجْرَى الْفِعْلِ ، وَلا تَقُولُ : كَرِهْتَ ضَاحِكَةً ضَرْبَكَ هِنْدًا ، لِأَنَّ ضَاحِكَةً
 حَالٌ مِنْ هِنْدٍ ، وَالْعَامِلُ فِيهَا (ضَرْبٌ) وَهُوَ مُصَدَّرٌ مُقَدَّرٌ بِ (أَنْ) وَالْفِعْلُ . وَكَذَلِكَ
 أَيْضًا لَا تَتَقَدَّمُ الْحَالُ عَلَى عَامِلِهَا فِي مِثْلِ : نِعِمَّ الرَّجُلُ رَاكِبًا زَيْدٌ ، لِأَنَّ تَقُولُ : رَاكِبًا
 نِعِمَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، لِأَنَّ (رَاكِبًا) حَالٌ مِنَ الرَّجُلِ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ (نِعِمَّ) وَهِيَ فِعْلٌ
 غَيْرٌ مُتَصَرِّفٌ لَا يَسْتَعْمَلُ مِنْهَا سِوَى هَذَا / اللَّفْظِ ، لَا يُقَالُ مِنْهَا مُضَارِعٌ وَلَا أَمْرٌ ، (٧٠ / أ)
 وَلا تَقُولُ أَيْضًا : ضَاحِكًا هَذَا زَيْدٌ تَرِيدُ هَذَا زَيْدٌ ضَاحِكًا ، لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي ضَاحِكٍ
 اسْمُ الْإِشَارَةِ الَّذِي هُوَ (هَذَا) بِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى التَّنْبِيهِ وَالْإِشَارَةِ ، وَليْسَ بِجَارٍ
 مَجْرَى الْفِعْلِ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَا يَجُوزُ : زَيْدٌ ضَاحِكًا فِي الدَّارِ ، لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي ضَاحِكٍ
 قَوْلُهُ (فِي الدَّارِ) وَليْسَ بِجَارٍ مَجْرَى الْفِعْلِ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ

فَقَدْ تَقَدَّمَ (١) الْكَلَامُ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَا تَتَقَدَّمُ جُمْلَةُ الْحَالِ فِي مِثْلِ : جَاءَ زَيْدٌ
 وَهُوَ مُسْرِعٌ ، فَلَا يُقَالُ : وَهُوَ مُسْرِعٌ جَاءَ زَيْدٌ ، لِأَنَّهَا قَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا وَأَوَّ الْحَالِ .
 وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّ التَّقْدِيمَ مَعَ اجْتِمَاعِ الشَّرْطَيْنِ جَائِزٌ عَلَى الْجُمْلَةِ ، لِأَنَّهُ قَدْ تَعَرَّضُ
 عَوَارِضٌ خَارِجَةٌ عَنِ نَفْسِ الْعَامِلِ وَعَنِ ذَاتِ الْحَالِ تَمْنَعُ مِنْ تَقَدُّمِهَا عَلَى الْعَامِلِ ، مِثْلُ
 أَنْ يَقَعَ الْعَامِلُ صِلَةً لِلأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ لِحَرْفٍ مُصَدَّرٍ ، أَوْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ لَامٌ الْبِتْدَاءِ (٢)
 لَامٌ الْقِسْمِ ، أَوْ يُؤَدَّى تَقَدُّمُهَا عَلَى الْعَامِلِ إِلَى تَقَدُّمِهَا عَلَى صَاحِبِهَا الْمُخْفَى بِحَرْفٍ
 غَيْرِ زَائِدٍ ، أَوْ يَكُونُ الْعَامِلُ مُخْفًوًّا بِالْإِضَافَةِ أَوْ بِحَرْفٍ غَيْرِ زَائِدٍ أَيْضًا ، مِثَالُ وَقُوعِهِ
 صِلَةً لِلأَلْفِ وَاللَّامِ : زَيْدٌ الْجَائِي ضَاحِكًا ، فَ (ضَاحِكًا) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتَرِّ فِي
 الْجَائِي ، وَالْعَامِلُ فِيهَا (جَاءَ) ، لِأَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ تَقَدُّمُ الْحَالِ عَلَيْهِ ،
 لِقُوعِهِ صِلَةً لِلأَلْفِ وَاللَّامِ (٣) الَّتِي هِيَ بِمَعْنَى (الَّذِي) أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى : زَيْدٌ
 الَّذِي جَاءَ ضَاحِكًا ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : زَيْدٌ ضَاحِكًا الْجَائِي . وَمِثَالُ وَقُوعِهِ صِلَةً

(١) انظر ص : ٢٨٧ .

(٢) في الأصل : (و) .

(٣) انظر شرح الكافية للرضي : ٢٠٥ / ١ .

لحرفٍ مصدرِيّ : كَرِهْتُ أَنْ تَخْرُجَ رَاكِبًا ، ف (رَاكِبًا) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فَسِي
 (تَخْرُجَ) وَهَذَا الْفِعْلُ هُوَ النَّاصِبُ لِلْحَالِ ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ ، لَوْ قُوعِيهِ
 فِي صَلَةِ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ ، فَلَا تَقُولُ : كَرِهْتُ رَاكِبًا أَنْ تَخْرُجَ ، عَلَى التَّقْدِيمِ ، وَكَذَلِكَ
 أَيْضًا فِي مِثْلِ : أَحْبَبْتُ مَا خَرَجْتُ رَاكِبًا ، تَرِيدُ : أَحْبَبْتُ خُرُوجَكَ رَاكِبًا ، ف (رَاكِبًا) حَالٌ
 مِنَ النَّاءِ فِي (خَرَجْتُ) وَهُوَ الْعَامِلُ فِيهِ ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ ، لَوْ قُوعِيهِ ، أَعْنَى
 الْفِعْلِ صَلَةُ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ ، فَلَا تَقُولُ : أَحْبَبْتُ رَاكِبًا مَا خَرَجْتُ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا
 فِي مِثْلِ : جِئْتُ كَيْ أَتَعَلَّمَ مَأْجُورًا ، فَلَا تَقُولُ : جِئْتُ مَأْجُورًا كَيْ أَتَعَلَّمَ ، لِأَنَّ اتَّعَلَّمَ
 هُوَ الْعَامِلُ فِي مَأْجُورٍ ، وَهُوَ قَدْ وَقَعَ صَلَةُ لَكِنْ إِنْ جَعَلْتَهَا نَاصِبَةً بِنَفْسِهَا ، أَوْ لَأَنَّ
 الْمِضْمَرَةَ إِنْ جَعَلْتَ (كَيْ) جَارَةً ، فَالْفِعْلُ عَلَى الْوَجْهِينِ قَدْ وَقَعَ صَلَةُ لِحَرْفِ مِصْدَرِيٍّ
 فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَيْهِ ، وَمِثَالُ دُعُولِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ عَلَيْهِ : لَضَارِبُ زَيْدٍ ضَا حِكًا
 فِي الدَّارِ ، فَضَارِبٌ مَبْتَدَأٌ وَاللَّامُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَغَيْرُهُ الْمَجْرُورُ الَّذِي
 هُوَ قَوْلُكَ (فِي الدَّارِ) وَ (ضَا حِكًا) حَالٌ مِنْ زَيْدٍ ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْعَامِلِ الَّذِي
 هُوَ (ضَارِبٌ) لِذُعُولِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ عَلَيْهِ ، فَلَا يُقَالُ : ضَا حِكًا / لَضَارِبُ زَيْدٍ فِي الدَّارِ ، (٧٠ / ب)
 وَهَذِهِ اللَّامُ الَّتِي لِلْإِبْتِدَاءِ لَا أَثَرُ لَهَا بِمَعْنَى (أَنْ) بَلْ يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ
 فَيَجُوزُ فِي قَوْلِكَ : إِنْ زَيْدًا لَضَارِبٌ هِنْدٍ ضَا حِكَةً ، أَنْ تَقَدَّمَ الْحَالُ وَهُوَ ضَا حِكَةُ عَلَى
 عَامِلِهَا وَهُوَ (ضَارِبٌ) فَتَقُولُ : إِنْ زَيْدًا ضَا حِكَةً لَضَارِبٌ هِنْدٍ ، فَلَا تَمْنَعُ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ
 هُنَا مِنْ تَقَدُّمِ الْمَعْمُولِ عَلَى الْعَامِلِ الَّذِي (دَخَلَتْ) عَلَيْهِ مَطْلَقًا ، لِأَنَّهَا بِمَعْنَى
 (إِنْ) وَمِثَالُ لَامِ الْقَسَمِ قَوْلُكَ : لِأَضْرِبِينَ زَيْدًا ضَا حِكًا ، ف (ضَا حِكًا) حَالٌ مِنْ زَيْدٍ ،
 وَالْعَامِلُ فِيهَا (أَضْرِبِينَ) وَلَا تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ لِأَجْلِ اللَّامِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ ، وَهِيَ جَوَابُ قَسَمٍ
 مَحذُوفٍ وَالتَّقْدِيرُ : وَاللَّهِ لِأَضْرِبِينَ زَيْدًا ضَا حِكًا ، فَلَا يُقَالُ : ضَا حِكًا لِأَضْرِبِينَ زَيْدًا ،
 وَهَذِهِ اللَّامُ مُؤَثَّرَةٌ مَطْلَقًا وَقَعَتْ فِي خَبَرٍ (إِنْ) أَوْ لَمْتَقَعٌ ، وَمِثَالُ وَقُوعِهَا فِي خَبَرٍ (إِنْ)
 قَوْلُكَ : إِنْ زَيْدًا لِيَقُومَنَّ ضَا حِكًا ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : إِنْ زَيْدًا ضَا حِكًا لِيَقُومَنَّ ،
 وَمِثَالُ كَوْنِ التَّقْدِيمِ مُؤَدِّيًا إِلَى تَقْدِيمِهَا عَلَى صَاحِبِهَا الْمَخْفُوفِ بِحَرْفِ فَيْرِ زَائِدٍ . قَوْلُكَ :
 لِمَ أَمْرٌ بِهِنْدٍ ضَا حِكَةً ، فَضَا حِكَةُ حَالٌ مِنْ (هِنْدٍ) وَالْعَامِلُ فِيهِ (أَمْرٌ) وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ

على الفعلِ فلا يقالُ : ضاحكةٌ لم أمراً لا بهندين ، لما في ذلك من تقدُّمِ الحالِ على صاحبها المفعولِ الذي هو (هندی) وتقدُّمِ صاحبها معها لا يجوزُ لإقترانهِ بالآ .
ومثالُ كونِ العاملِ مفعولاً بالإضافة قولك : رأيتُ وجهه ضاربِ هندی ضاحكةً ،
ف (ضاحكةٌ) حالٌ من (هندی) والعاملُ فيه (ضاربٌ) ولا يتقدَّمُ عليه ، لا يقالُ :
رأيتُ ضاحكةً وجهه ضاربِ هندی ، لأنَّ العاملِ الذي هو (ضاربٌ) مفعولٌ بالإضافةِ
(وجهه) إليه ، ويستثنى من هذا أن يكونَ المضافُ الخافضُ (غيراً) فيجوزُ في قولك :
أنا غيرُ ضاربِ هندی ضاحكةً ، أنْ تقدَّمَ الحالُ ، وهي (ضاحكةٌ) على العاملِ الذي
هو (ضاربٌ) فتقولُ : أنا ضاحكةٌ غيرُ ضاربِ هندی ، وزاد الكسائي (أولٌ) فأجاز :
أنا ضاحكةٌ أولُ ضاربِ هندی ، على أنْ تقدَّمَ الحالُ من هندی على العاملِ الذي هو
(ضاربٌ) لأنَّ خفضه بأولٍ ، والأصلُ قبل التقدُّيمِ : أنا أولُ ضاربِ هندی ضاحكةٌ .
ومثالُ كونِ العاملِ مفعولاً بحرفٍ فير زائدٍ قولك : مررتُ بضاربِ هندی ضاحكةً ،
ف (ضاحكةٌ) حالٌ من هندی ، والعاملُ فيه (ضاربٌ) ولا يجوزُ تقدُّمه (١) عليه ، فلا يقالُ :
مررتُ ضاحكةً بضاربِ هندی . فإن كان العاملُ مفعولاً بحرفٍ زائدٍ جاز تقدُّمُ الحالِ
عليه نحو : ما رأيتُ من بائعٍ برّ قفيذاً بدرهم ، ف (قفيذاً) حالٌ من (برّ) والعاملُ
فيه (بائعٌ) ويجوزُ لك تقدُّيمه عليه فتقولُ : ما رأيتُ قفيذاً بدرهم من بائعٍ برّ ، لأنَّ
خفضَ العاملِ الذي هو (بائعٌ) إنما هو بحرفٍ جرٍّ زائدٍ .

(١) هذا هو مذاهب جمهور النحويين ، وذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان ،

إلى جواز ذلك ووافقهم ابن مالك فقال في اللفية :

وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا ، ولا أمنعه فقد ورد

انظر شرح ابن عقيل : (١ / ٦٤٠ - ٦٤١) ، والأشموني : ١٧٦ / ٢ ، وشرح الكافية

للرضي : ٢٠٧ / ١ .

باب الابتداء

الكلام في هذا الباب في ثلاثة فصول:

الفصل الأول : في المبتدأ ، وفيه مسائل:

المسألة الأولى : في حده

وهو / الاسم أو ما هو في تقديره ، المرفوع لفظاً أو تقديرًا ، المعرى من الحوامل (٧١ / أ)
اللفظية غير الزائدة ، المسند إليه .

فقولهم : (الاسم) مثاله : زيد قائم ، وقولهم : (أو ما هو في تقديره) هو
(أن) و (أن) و (ما) المصدريات ، فكل واحد من هذه الثلاثة يجوز أن يقع مع
صلته مبتدأ وليس باسم ، ولكنه يتقدّر مع صلته بالاسم . مثال (أن) قولك : في الكتاب
أنك قائم ، فإن مع اسمها وخبرها تتقدّر بمصدر مرفوع بالابتداء وخبره في المجرور قبله
والتقدير : في الكتاب قيامك . ومثال (أن) قوله تعالى : (وأن تصوموا خير لكم) (١)
ف (أن تصوموا) في موضع اسم مرفوع بالابتداء والتقدير : صومكم خير لكم ، و (خير)
هو الخبر .

ومثال (ما) قوله تعالى في بعض الوجوه الجائزة فيه : (كانوا قليلاً من الليل
ما يهجعون) (٢) يتصور في (ما) أن تكون مصدرية (٣) و (يهجعون) صلتها ، وهي
مع صلتها تتقدّر بمصدر مرفوع بالابتداء ، و (قليلاً) ظرف زمان في موضع خبره ، والجملة
من المبتدأ والخبر في موضع نصب على خبر (كان) والتقدير : كانوا في قليل من الليل
هجعهم ، أي : كانوا هجوعهم في قليل من الليل ، وقوله (من الليل) في موضع
الصفة لقليل .

(١) من الآية : (١٨٤) من سورة البقرة .

(٢) الآية : (١٧) من سورة الذاريات .

(٣) انظر التبيان : ١١٧٩ / ٢ ، ومشكل اعراب القرآن : ٣٢٣ / ٢ ، ومعاني القرآن

للفراء : ٨٤ / ٣ ، والبحر المعيل : ١٣٥ / ٨ .

وقولهم : (المَعْرَى من الصَّوَابِلِ اللَّفْظِيَّةِ) تحرز من المبتدأ الداخِلِ عليه شيءٌ من نواسخِ الابتداءِ ، كـ (إِنْ) وأخواتِها ، و (كَان) و (ظَنَنْتَ) وأخواتِهما نحو : إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، فَإِنَّ زَيْدًا هُنَا ^(١) لَا يَعْزَبُ مَبْتَدَأً وَإِنَّمَا يَعْزَبُ اسْمًا لـ (إِنْ) ونحو : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، فـ (زَيْدٌ) اسْمٌ (كَان) ونحو : ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا ، فـ (زَيْدًا) مفعولٌ أَوَّلٌ لـ (ظَنَنْتَ) .

وقولهم : (غيرِ الزائدةِ) لأنَّ الحَامِلَ اللَّفْظِيَّ الدَّاخِلَ على المبتدأ إذا كان زائداً لا يُوَثَّرُ فِيهِ فِيغْيِرُهُ عن كونه مبتدأ ، بَلْ يَبْقَى على حَالِهِ من الابتداءِ ، لكن يصيرُ الرَّفْعُ فيه مَقْدَرًا في الموضعِ لخفضِهِ في اللَّفْظِ بحرفِ الجَرِّ الزائدِ ، وهذا هو المرفوعُ فـ في التَّقْدِيرِ كما ذَكَرَ في الحَدِّ ، ومثاله قولك : مَا مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ ، فَمِنْ زَائِدَةٌ ، ورجلٌ مبتدأٌ خَيْرُهُ في المجرورِ بعده ، فلفظُ (رجل) خَفِضَ بالحرفِ الدَّاخِلِ عليه وموضِعُهُ رَفِعٌ بالابتداءِ والتَّقْدِيرُ : مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، وكذلك أيضًا قولك : بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، فالباءُ زائدةٌ و (حَسْبِكَ) مبتدأٌ و (دِرْهَمٌ) بعده خَيْرٌ ^(٢) ، فلفظه خَفِضَ بالياءِ وموضِعُهُ رَفِعٌ بالابتداءِ ، تقديره : حَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، وعلى هذا قولُ الشاعرِ :-

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنَى مُضِرٌّ ^(٣)

(١) لو قال : فزيد هنا . . . الخ ، مع ترك (إِنْ) لكان أحسن .

(٢) قال السيوطي في الهمع : ٥ / ٢ : (وما قالوه في (بحسبك درهم) غير مرضى) أيضًا ، فَإِنَّ شَيْخَنَا الكافيحي اختار أن (بحسبك) خيرٌ مقدَّمٌ ، وأنَّ المبتدأ (درهم) نظرًا للمعنى ، لأنَّهُ محطُّ الفائدةِ ، إذ القصدُ الاخبار عن درهمٍ بأنه كافيه . وما قاله شيخنا هو الصواب .

(٣) من المتقارب للأشعر الرقبان الأسدَى (شاعر جاهلي) يهجو ابن عمَّه واسمه رضوان . وقد رواه ثانی أربعة أبيات ابن منظور في اللسان (ضرر) . المضمر : الذي يروح عليه ضره من المال . والضرة : الكثير من المال . وانظره في مجاز القرآن : ٢٥٦ / ١ ، والانصاف : ١٧٠ / ١ ، وشرح المفصل : ٢٣ / ٨ ، وأوضح المسالك : ٢٦٣ / ١ ، واللسان : (ضرر) .

ف (حَسْبِكَ) مبتدأ والباء زائدة وشبهه قوله (أَنْ يَعْلَمُوا)
وقولهم : (المسند إليه) معناه : المخبر عنه ، أي : أَنَّ المبتدأ لا بُدَّ له من
خبر ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد قائم ، فزيد مخبر عنه بالقيام .

المسألة الثانية : في العامل فيه .

والرافع للمبتدأ عند سيويه (١) وأكثر النحويين الابتداء ، وهو عامل / معنوي (٧١/١٠٠)

لا لفظي .

والابتداء هو الإسناد والتعريف من العوامل اللفظية غير الزائدة ، فمعنى
الابتداء في زيد من قولك : زيد قائم ، هو الإخبار عنه بما بعده وتعريفه من العوامل
في اللفظ .

والرافع للمبتدأ في الحقيقة إنما هو الإسناد الذي هو الإخبار عنه ، والتعريف
شرط في العمل (٢) ، لكن بمجموع الوصفين وهما الإسناد والتعريف يكون الرفع في
المبتدأ ولهذا نسب الرفع أولاً إلى حقيقة الابتداء .

المسألة الثالثة : فيما يشترط في المبتدأ .

وله شرطان : أحدهما : الأفراد فلا يكون جملة أصلاً بل لا بد أن يكون مفرداً ،
ومعنى المفرد هنا : ألا يكون جملة وإن كان مثنى أو مجموعاً ، والمبتدأ في هذا الشرط
بخلاف الخبر ، إذ يجوز في الخبر أن يكون مفرداً وجملة كما سيأتي في الفصل
الثاني إن شاء الله .

وخالف في اشتراط هذا في المبتدأ الرمخشري في تفسيره (٣) ، فأجاز أن تكون

(١) الكتاب : ١٢٦/٢ ، وفي المسألة خلاف انظره في المقتضب : ١٢٦/٤ ، والانصاف

المسألة رقم (٥) : ٤٤/١ وما بعدهما ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٥٥/١ -

٣٥٦ ، والمهمع : ٨/٢ .

(٢) قال ابن أبي الربيع في البسيط : ٤١٣ : (والأسناد إليه ومجيئه ليسند إليه

هو الذي أوجب رفعه ، وهو العامل ، والتعريف شرط في العمل) .

(٣) الكشاف : ١٥١/١ ، وانظر شرح المفصل : ٩٣/١ ، والبسيط ص : ٤١٤ .

الجملة في موضع المبتدأ في مثل قوله تعالى : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) (١)
 وقوله عز وجل : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ) وقوله سبحانه :
 (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) ، فزعم أن الجملة التي دخلت عليها
 الهمزة بعد (سواء) في هذه الآيات ونحوها في موضع اسم مرفوع بالابتداء ، و (سواء)
 المتقدم خبره والتقدير : سواء عليهم أنذارك لهم وعدمه ، وسواء عليهم استغفارك
 لهم وعدم استغفارك ، وسواء عليكم دعاؤكم وضممتكم ، ثم جعلت الجملة في موضع الاسمين
 المبتدأ والمعطوف عليه ، وهذا هو جمهور النحويين أن (سواء) في هذا كله هو
 المبتدأ ، والجملة بعده في موضع خبره ، إن لا نظير لما ذكره الزمخشري من وقوع
 الجملة موقع المبتدأ ، فيجعل الاسم المفرد الذي هو (سواء) هو المبتدأ ، لأنه
 مفرد والجملة بعده في موضع خبره ، لأن الخبر يكون مفرداً وجملةً .

الشرط الثاني : أن يكون معرفة ، وهذا ليس على اللزوم بل /نكرة لكن في مواضع :
الأول : أن يكون المبتدأ اسم شرط نحو : مَنْ يَقُمْ أَقْمِ مَعَهُ ، ف (مَنْ) مبتدأ
 نكرة ، لأن فيه معنى الشرط .

الثاني : أن يكون اسم استفهام نحو : مَنْ قَامَ ؟ وَمَا هَذَا ؟ ف (مَنْ) و (مَا) مبتدآن
 وما بعدهما الخبر ، وهما نكرتان ، والتقدير : أي رجل قام ؟ وأي شيء هذا ؟
 وخالف ابن كيسان (٤) في هذا ، فزعم أن (مَنْ) و (مَا) الاستفهاميتين معرفتان (٥) ،

(١) من الآية : (٦) من سورة البقرة ، وفي سورة يس آية : (١٠) (وسواء) بالواو .

(٢) من الآية : (٦) من سورة المنافقين .

(٣) من الآية : (١٩٣) من سورة الاعراف .

(٤) هو : محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي . أخذ عن
 المبرد وشعيب ، وكان يحفظ المذهب البصري والكوفي في النحو . من مصنفاته
 المذهب في النحو ، وغلط أدب الكاتب ، واللامات ، والبرهان ، وغريب
 الحديث وغير ذلك . توفي سنة : ٢٠٢ هـ .

انظر ترجمته في : ابناه الرواة : ٥٧/٣ ، وبغية الوعاة : ١٨/١ ، ١٩ .

(٥) الأشموني : ١٠٤/١ - ١٠٥ .

والتقدير عنده : أَيْ النَّاسِ قَامَ ؟ وَأَيْ الْأَشْيَاءِ هَذَا ؟ وَالْجُمْهُورُ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ .

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ نَحْوُ : كَمْ عِنْدِي مِنَ الثِّيَابِ ؟

الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ فِيهِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ نَحْوُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا (١) ف (مَا) مَبْتَدَأُ (١) ، وَ (أَحْسَنَ) فِعْلٌ مَا بَيَّنَّ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَسَوْغَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ مَا فِي الْكَلَامِ مِنْ مَعْنَى التَّعَجُّبِ .

الخَامِسُ : أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَعْنَى الدُّعَاءِ نَحْوُ : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ، فَسَلَامٌ مَبْتَدَأُ (١ / ٧٢) وَ (عَلَيْكُمْ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَسَوْغَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ مَا فِي الْكَلَامِ مِنْ مَعْنَى الدُّعَاءِ ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَيَلِّ الْمَطْفِقِينَ) (٢) (وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ) (٣) ، خَرَجَ هَذَا وَنَحْوَهُ مِنْ الدُّعَاءِ .

السَّادِسُ : أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَعْنَى الْأَمْرِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَصِيَّةٌ لَأَزْوَاجِهِمْ) (٤) السَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ مَعْنَى الْحَصْرِ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : (شَرُّ أَهْرَازَانَابِ) (٥) فَشَرُّ مَبْتَدَأٌ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَسَاغَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ لِأَنَّ الْمَعْنَى : مَا أَهْرَازَانَابِ إِلَّا شَرُّ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : (شَرُّ مَا أَجَاءَكَ إِلَى مَخَةِ عِرْقُوبِ) (٦) أَيْ : مَا أَجَاءَكَ

(١) انظر الكتاب : ٧٢ / ١ ، والمقتضب : ١٧٣ / ٤ ، وشرح المفصل : ١٤٨ / ٧ .

(٢) الآية : (١) من سورة المطففين .

(٣) الآية : (١٨١) من سورة الصافات .

(٤) من الآية : (٢٤٠) من سورة البقرة ، وَ (وَصِيَّةٌ) بِالرَّفْعِ عَلَى غَيْرِ قِرَاءَةِ أَبِي

عَمْرٍو وَابْنِ عَامِرٍ وَحَمَزَةَ وَحَفْصَ ، فَهؤُلَاءِ قَرَأُوا بِالنَّصْبِ وَالْبَاقُونَ بِالرَّفْعِ .

انظر حجة القراءات : ١٣٨ ، والسبعة : ١٨٤ ، والكشف عن وجوه القراءات :

٠٢٩٩ / ١

(٥) هذا مثل يضرب في ظهور أمارات الشرِّ ومخاييله . أهره : حمله على الهرير وهو

صوت دون النباح ، وذو الناب : الكلب هنا . اللسان : (هرر) ومجمع

الأمثال : ٤٩ / ١ ، والمستقصى : ٤٥٠ / ١ ، والفاخر : ١٥٢ .

(٦) مثل يضرب لكلِّ مضطَّرٍّ إِلَى مَا لَا خَيْرَ فِيهِ . وَأَجَاءَكَ : أَلْجَأَكَ .

انظر كتاب الأمثال : ٣١٢ ، وشرح الكافية للرضي : ٠٨٩ / ١

إلى مَخَّةٍ عَرُوبٍ إِلَّا شَرٌّ ، وَقَوْلُهُمْ : شَيْءٌ مَا جَاءَ بِكَ ، أَيْ : مَا جَاءَ بِكَ إِلَّا شَيْءٌ (١) .
الثَّامِنُ : أَنْ يَكُونَ فِي الْمَبْتَدَأِ مَعْنَى الْعُمُومِ نَحْوُ : كُلُّ رَجُلٍ فَعَلَ هَذَا ، فَ(كُلُّ) مَبْتَدَأٌ وَفِيهِ مَعْنَى الْعُمُومِ وَلِذَلِكَ حَسَّنَ الْإِبْتِدَاءَ بِهِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ امْرَأَةٍ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى : كُلُّ رَجُلٍ خَيْرٌ مِنْ كُلِّ امْرَأَةٍ ، وَقَوْلُهُمْ : (تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ) أَيْ : كُلُّ تَمْرَةٍ خَيْرٌ مِنْ كُلِّ جَرَادَةٍ .

التَّاسِعُ : أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفًا نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَلِعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) (٣) فَ(عَبْدٌ) مَبْتَدَأٌ ، وَسَاغَ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ لِأَنَّهُ مَوْصُوفٌ بِقَوْلِهِ (مُؤْمِنٌ) ، وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ النِّكْرَةُ الْمَصْفُورَةُ نَحْوُ : رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ امْرَأَةٍ ، لِأَنَّ التَّصْغِيرَ فِي مَعْنَى الْوَصْفِ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ امْرَأَةٍ ، فَصَارَ الْمَبْتَدَأُ كَأَنَّهُ مَوْصُوفٌ .
الْحَاشِرُ : أَنْ يَكُونَ صِفَةً قَامَتْ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ ، نَحْوَ قَوْلِكَ : مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ ، تَرِيدُ : رَجُلٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ رَجُلٍ كَافِرٍ .

الْحَادِي عَشَرَ : أَنْ يَكُونَ عَامِلًا فِي فِعْلِهِ نَحْوُ : خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ فِي الدَّارِ ، فَخَيْرٌ مَبْتَدَأٌ ، وَ(فِي الدَّارِ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَسَاغَ الْإِبْتِدَاءُ بِالنِّكْرَةِ لِأَنَّهَا عَامِلَةٌ فِي الْمَجْرُورِ بَعْدَهَا إِنْ هُوَ مَتَمِّقٌ بِهَا ، وَكَذَلِكَ : مِثْلُكَ فِي الدَّارِ ، فَمِثْلُكَ مَبْتَدَأٌ ، وَالْمَجْرُورُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَسَاغَ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ لِأَنَّهُ مِثْلُكَ مِثْلُكَ فِي الدَّارِ ، فَهُوَ عَامِلٌ فِيهِ الْخَفِيُّ .

(١) الكتاب : ٣٢٩/١ .

(٢) هذا قول مأثور عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، أن رجلا جاء الى عمر بن الخطاب فسأله عن جرادات قتلها محرم ، فقال عمر لكعب : تعال حتى تحكم ، فقال كعب : درهم . فقال عمر لكعب : انك لتجد الدراهم ، لتمرة خير من جرادة . موطأ مالك (كتاب الحج) ، ونسب في بعض نسخ الموطأ لابن عباس رضي الله عنهما ، تنوير الحوالك : (كتاب الحج) وانظر نتائج الفكر : ٤٠٩ .

(٣) من الآية : (٢٢١) من سورة البقرة .

الثاني عشر : أن يقع الكلام في جواب من سأل بالهمزة و (أم) نحو قولك : رجُلٌ
في الدار ، جواباً لمن قال لك : أُرِجِلُ في الدار أم امرأة ؟ (١)

الثالث عشر : أن يكون الموضع موضع تفصيل نحو قوله :

إِنَّمَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْحَرَفَتْ لَهُ يَشِقُّ وَيَشِقُّ عِنْدَنَا لَمْ يَحْوُلْ (٢)

فشقُّ الثاني مبتدأ وهو نكرة سوَّغ الابتداء بها إرادة تفصيل الشقين وتنويعهما ،

الرابع عشر : أن يتقدّم المبتدأ أداة نفي نحو : مَا أَحَدٌ مِثْلَكَ . (٣)

الخامس عشر : أن تتقدّم أداة استفهام نحو : أُرِجِلُ في الدار ؟ (٤)

السادس عشر : أن يتقدّمه ظرف أو مجرور في موضع خبره نحو : أَمَا مَكَ رَجُلٌ

في (رجل) مبتدأ ، و (أما مَكَ) قبله ظرف في موضع خبره ، وتقدّمه عليه هو المسوَّغ

للابتداء به ، ونحو : في الدار رجُلٌ ، فالمسوَّغ للابتداء بالنكرة تقدّم خبره المجرور

عليه وهو قولك : (في الدار) .

السابع عشر : أن تتقدّمه (وأو) / الحال نحو : أتيت زيدا ورجل يضربه ، (٥٢/ب)

في (رجل) مبتدأ ، والجملة بعده في موضع خبره ، وسوَّغ الابتداء به دخول أو

الحال عليه .

وفي الموطأ في باب ترك الوضوء من المذي عن سعيد بن المسيب : أَنَّهُ سَمِعَهُ

(١) انظر المصنفي : ٤٧٠ / ٢ .

(٢) من الطويل لامرئ القيس من محلقة المشهورة . الشق : شطر الجسم ، وما أثبتته

المصنف رواية أبي عبيدة . انظره في ديوانه / ١٢ ، وجمهرة اشعار العرب / ١٣٦

وشرح القوائد العشر : ٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٣٢ / ١ ، والبسيط :

٤١٥ ، وشرح السبع للزوزني : ٤١ ، ويروى شطره الثاني :

* يشق وتحتي شقها لم يحول * وعليه لا شاهد فيه .

(٣) في الأصل : (الثالث) .

(٤) في الأصل : (الرابع) .

(٥) في الأصل : (الخامس) .

(٦) في الأصل : (السادس) .

وَرَجُلٌ يَسْأَلُهُ^(١) فَالَوَاؤُ الدَّاخِلَةُ عَلَى رَجُلٍ وَأَوُّ الْحَالِ ، وَهِيَ الْمَسْوُوفَةُ لِلابْتِدَاءِ بِهِ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ : (يَسْأَلُهُ) فِي مَوْضِعِ خَبْرِهِ .

الثَّامِنُ عَشْرُ : أَنَّ تَتَقَدَّمَهُ الْفَاءُ الْوَاقِعَةُ جَوَابًا لِلشَّرْطِ نَحْوُ : إِنْ تَأْخُذُ شَيْئًا فِدِينَارٍ خَيْرٌ لَكَ ، وَهَذَا مِنَ الْأَخِيرَانِ زَادَهُمَا ابْنُ مَالِكٍ^(٢) .

وَقَدْ جَاءَ الْابْتِدَاءُ بِالنُّكْرَةِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ^(٣) نَادِرًا أَوْ ضَرْوَةً ، فَمَا جَاءَ نَادِرًا فِي قَلِيلٍ مِنَ الْكَلَامِ قَوْلُهُمْ : (أُمَّتٌ فِي الْحَجْرِ لَافِيكَ)^(٤) حَكَاهُ سَيُيُوهُ عَلَى غَيْرِ مَعْنَى الدُّعَاءِ وَجَعَلَهُ شَادًّا ، وَقَالَ الْمَبْرَدُ : لَيْسَ هَذَا بِشَانٍ ، وَهَطَلَهُ عَلَى مَعْنَى الدُّعَاءِ^(٥) مِثْلَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَيَلِّ الْمَطْفِفِينَ)^(٦) ، وَمِثْلَ قَوْلِ الشَّاعِرِ :-

لَقَدْ أَلَبَّ الْوَأَشُونَ أَلْبًا لَجْمَعِهِمْ فَتُرَبُّ لَأَفْوَاهِ الْوَشَاةِ وَجَنْدَلٍ^(٧)

فَ (تُرَبُّ) مُبْتَدَأٌ وَالْمَجْرُورُ بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبْرِهِ ، وَسَاغَ الْابْتِدَاءُ بِهِ وَهُوَ نَكْرَةٌ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ مَعْنَى الدُّعَاءِ ، وَقَوْلُ سَيُيُوهُ هُوَ الصَّحِيحُ ، لِأَنَّهُ نَقَلَهُ مِنَ الْعَرَبِ عَلَى

(١) وَنَصَ الْحَدِيثُ فِي الْمَوْطَأِ : (حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَهُ وَرَجُلٌ يَسْأَلُهُ ، فَقَالَ : إِنْ لَأَجِدُ الْبَلَّلَ وَأَنَا أَصْلَى أَنْفَصِرُقُ ؟ فَقَالَ لَهُ سَعِيدٌ : لَوْ سَأَلَ عَلَى فَعْدَى مَا انصرفتُ حَتَّى أَقْضِيَ صَلَاتِي) الْمَوْطَأُ بِشَرْحِ السَّيُوطِيِّ (تَنْوِيرُ الْحَوَالِكِ) : ٦٤ / ١ .

(٢) التَّسْهِيلُ : ٤٦ .

(٣) انظُرْ مَسْوُوفَاتٍ أُخْرَى لِلابْتِدَاءِ بِالنُّكْرَةِ فِي شَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ : ٢١٦ / ١ ، وَمَا بَعْدَهَا ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٣٤٠ / ١ ، وَالْمُهَمَّجُ : ٢٩ / ٢ - ٣٠ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ : ٨٦ / ١ ، وَالْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ : ٤٥ / ٢ . وَمَا بَعْدَهَا ، وَالْمَفْنَسِيُّ : ٤٦٧ / ٢ وَمَا بَعْدَهَا .

(٤) هَذَا قَوْلٌ مَأْثُورٌ عَنِ الْعَرَبِ ، مَعْنَاهُ : اعْوَجَّاجٌ فِي الْحَجْرِ لَافِيكَ . وَالْأُمَّتُ :

الطَّرِيقَةُ الْحَسَنَةُ وَالْعَوَجُ . انظُرْ الْكِتَابَ : ٣٢٩ / ١ ، وَالْمُسْتَقْصَى : ٣٦٠ / ١ .

(٥) انظُرْ شَرْحَ السِّيْرَانِي : ٩٣ / ٢ ، وَالْخِصَائِصُ : ٣١٨ / ١ ، وَالْبَسِيطُ : ٤١٨ .

(٦) الْآيَةُ : (١) مِنْ سُورَةِ الْمَطْفِفِينَ .

(٧) مِنَ الطَّوِيلِ وَلَمْ أَقِفْ عَلَى نَسْبَتِهِ . أَلَبَّ : جَمَعَ ، وَالتَّرَابُ وَالْجَنْدَلُ كِنَايَةٌ عَنِ

الْخَبِيَةِ ، وَالْجَنْدَلُ : الْحَبَارَةُ وَاحِدَتُهَا جَنْدَلَةٌ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيُيُوهٍ : ٣١٥ / ١ ، وَشَرْحُ آيَاتِهِ لِابْنِ السِّيْرَانِي : ٣٨٣ / ١ =

غير معنى الدعاء ، وكان قائلاً قال : في أمّ ، فقيل له : أمّ في الحجر لا فيك ، أى ليس فيك غلظ الغلظ في الحجر . ومما جاء من ذلك في الضرورة قول امرئ القيس :

مرسعة ، بين أرساغه به عسم يتغى أرنبا (١)

ف (مرسعة) مبتدأ والظرف بعده في موضع خبره ، وابتدأ هنا بالنكرة التى هى

(مرسعة) وليست فى واحدٍ من تلك المواضع لضرورة الشعر .

وقد زاد ابن عصفور في تلك المواضع أن تكون النكرة غير مرادة بعينها (٢) ، فيكون

هذا البيت داجلاً في هذا الموضع المزيد ، لأن الشاعر لم يرد مرسعة دون أخرى ،

وإنما أراد مرسعة أى مرسعة كانت .

= والمقتضب : ٢٢٢/٣ ، وشرح المفصل : ١٢٢/١ ، والحجة لابن خالوية :

٣٢٢ ، والبسيط : ٤١٦ ، والمخصص : ١٨٥/١٢ ، والهمع : ١٣٠/٤ ،

والدر : ١٦٦/١ ، وفي الكتاب والمقتضب (لبيهم) مكان (لجمعهم) .

(١) من المتقارب لأمرئ القيس بن حجر الكندي وهو في ديوانه ، وقيل : لأمرئ

القيس بن مالك النميري كما حققه الآمدى .

المرسعة : التسمية يجعلها بعضهم في رسفه ، والمسم : اعوجاج وبيس فى

المرفق والرسغ .

يخاطب الشاعر أخته أن لا تتزوج رجلاً من جهلة العرب يضع التمام ويقعد

عن الخروج للحروب ، وفي رسفه اعوجاج وبيس ، ولا يبحث الا عن الأرناب

ليتخذ كعوبها تمام .

والشاهد فى ديوان امرئ القيس : ١٢٨ ، وشرحه للسندوبى : ٨٣ ، والمؤتلف :

٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٤٢/١ ، والبسيط : ٤١٨ ، وشرح

ابن عقيل : ٢٢٢/١ ، والأشعرونى : ٢٠٨/١ ، واللسان : (رسغ) وهامش

الخرزاة : ٥٤٦/١ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٤٢/١ .

السؤال الرابع : في حذف المبتدأ وإثباته .

وهو بهذا النظر على ثلاثة أقسام :

قسم لا يجوز حذفه بوجه ، وذلك إذا لم يكن عليه دليل نحو : زيد قائم ، ومحمد صاحبك .

وقسم يجوز إثباته وحذفه ، وذلك إذا دل عليه دليل من اللفظ أو الحال ،

مثال اللفظ أن يقول قائل : من القائم ؟ فتقول : زيد أو عمرو ، ف (زيد) خبر مبتدأ

محذوف ، التقدير : القائم زيد ، أو القائم عمرو ، لكن حذف المبتدأ الذي هو

(القائم) لتقدم ذكره في كلام السائل ، ومثل هذا قوله تعالى : (لا يخزنك قلب)

الذين كفروا في البلاد متاع قليل^(١) (فمتاع) خبر مبتدأ محذوف ، أي : تقلبهم

متاع قليل ، و (قليل) نعت لمتاع ، وحذف المبتدأ هنا لتقدم ذكره في قوله (تقلب

الذين) على هذا حمل الفارسي هذه الآية^(٢) . ويمكن فيها وجه آخر ، أن يكون

(متاع) بدلاً من (تقلب) بدل شيء من شيء ، لكنه بعيد . وكذلك أيضاً قوله تعالى : (٧٣ / أ)

قل أن أنبئكم بشر من ذلكم النار^(٣) ف (النار) عند الفارسي أيضاً خبر مبتدأ

محذوف ، والتقدير : هو النار^(٤) ، و (هو) يعود على الشر ، فحذف (هو)

لتقدم مفسره ، ويتصور أيضاً أن يكون (النار) مبتدأ^(٥) ، وخبره في الجملة بعمده التي

هي قوله تعالى : (وعداها الله) ، والأول أحسن .

ومثال دليل الحال قولك عند التماس الهلال ورؤيته : الهلال والله ، أي : هذا

(١) من الآيتين : (١٩٦ - ١٩٧) من سورة آل عمران .

(٢) الايضاح : ٥١ / ١ ، وانظر البحر المحيط : ١٤٦ / ٣ - ١٤٧ .

(٣) من الآية : (٧٢) من سورة الحين .

(٤) وفي البحر المحيط : ٣٨٩ / ٦ (قرأ الجمهور (النار) رفعا على اضمار مبتدأ

كأن قائلا يقول : وما هو؟ قال : النار) . وانظر الايضاح : ٢٨٤ / ١ .

(٥) أجاز ذلك الزمخشري فقال في تفسيره : ٢٢ / ٣ : (ويحتمل أن تكون النار مبتدأ

و (وعداها) خبرا) . وانظر التبيان : ٩٤٨ / ٢ ، ومعاني القرآن : ٢٣٠ / ٢ .

الهِلَالُ ، فَالهِلَالُ خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ الْمَحذُوفِ الَّذِي هُوَ (هَذَا) وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُكَ (١)
 وَقَدْ شَمَّتْ رِيحًا : الْمِسْكُ وَاللَّهُ ، ذ (الْمِسْكُ) خَبْرُ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ : هَذَا
 الْمِسْكُ ، وَكَذَلِكَ لَوْ سَمِعْتَ صَوْتًا أَوْ نَحْنَةً فَقُلْتَ : زَيْدٌ ، أَيْ : صَاحِبُ هَذَا زَيْدٌ ،
 فزَيْدٌ خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ الْمَحذُوفِ ، وَحَذُوفُ الْمَبْتَدَأِ فِي هَذَا كَلَّهُ وَأَمثَالُهُ إِنَّمَا هِيَ لِدَالِةِ
 الْحَالِ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ شَمَّ لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ .

(٢)
 وَقَسْمٌ يَلْزِمُ حَذْفَهُ وَلَا يَجُوزُ الْإِثْبَاتُ وَنَدْلُكَ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ :

أَحَدُهُمَا : صِفَاتُ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ أَوْ التَّرْحُمِ إِذَا قَطَعْتَ إِلَى الرَّفْعِ عَلَى مَا مَضَى فِي

بَابِ النَّعْتِ (٣) مِثَالُ الْمَدْحِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَالْمُؤْمِنُونَ بِعَمَلِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا) (٤)

ذ (الْمُؤْمِنُونَ) مَقْطُوعٌ إِلَى الرَّفْعِ فَهُوَ خَبْرٌ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ وَالتَّقْدِيرُ : وَهُمْ الْمُؤْمِنُونَ ، وَأَمَّا

قَوْلُهُ سَبَّحَانَهُ بَعْدَ : (وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ) (٥) فَمَقْطُوعٌ إِلَى النَّصْبِ ، أَيْ :

وَأَعْنَى الصَّابِرِينَ ، فَالصَّابِرِينَ مَفْعُولٌ بِإِضْمَارِ فَعْلٍ ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَالْمُقِيمِينَ

الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) (٦) ذ (الْمُؤْتُونَ) خَبْرٌ مَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ ، أَيْ : وَهُمْ الْمُؤْتُونَ (٧) ،

وَأَمَّا (الْمُقِيمِينَ) فَمَقْطُوعٌ إِلَى النَّصْبِ مَفْعُولٌ بِإِضْمَارِ فَعْلٍ ، أَيْ : وَأَعْنَى الْمُقِيمِينَ ،

فَالْمَقْطُوعُ فِي هَذَا وَنَحْوِهَا يَجُوزُ إِظْهَارُ الرَّافِعِ فِيهِ الَّذِي هُوَ الْمَبْتَدَأُ ، وَلَا النَّاصِبُ

الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ .

(١) وَالْحَبَابَةُ فِي الْأَصْلِ : (وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ أَيْضًا قَوْلُكَ) .

(٢) انْظُرْ مَوَاضِعَ حَذْفِ الْمَبْتَدَأِ وَبَعْضَهَا فِي الْمَجْمَعِ : ٣٩ / ٢ ، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ :

٢٥٥ / ١ ، وَالْبَسِيطُ : ٤٦٩ - ٤٧٢ .

(٣) انْظُرْ ص : ١٠٤ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : (١٧٧) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٥) مِنَ الْآيَةِ : (١٧٧) مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ . وَانْظُرْ مُشْكَلَ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ لِمَكِّي : ٨٢ / ١

(٦) مِنَ الْآيَةِ : (١٦٢) مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ .

(٧) فِي الْأَصْلِ : (الْمُؤْمِنُونَ) وَهُوَ خَطَأٌ .

وَمِثَالُ الذِّمِّ قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْفَاسِقِ ، (الفَاسِقُ) خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ لَا يَظْهَرُ
تَقْدِيرُهُ : هُوَ الْفَاسِقُ . وَمِثَالُ التَّرْحِمِ قَوْلُكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْمَسْكِينِ ، (الْمَسْكِينُ) خَبْرٌ
مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ أَيْضًا ، أَيْ : هُوَ الْمَسْكِينُ .

المَوْضِعُ الثَّانِي : فِي التَّلَطُّفِ عِنْدَ اللَّقَاءِ نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِذَا جِئْتَ بَوَابًا لَهُ قَالَ : مَرْحَبًا أَلَا مَرْحَبٌ وَادِيكَ غَيْرَ مُضِيْقٍ (١)

(مَرْحَبٌ) خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ لَا يَظْهَرُ تَقْدِيرُهُ : أَمْرِي مَرْحَبٌ بِكَ ، وَهَذَا

الْكَلَامُ تَلَطُّفٌ مِنَ الْبَوَابِ بِالْمَتَكَلِّمِ حِينَ لَقِيَهُ وَشَاشَةٌ مِنْهُ لَهُ .

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مَعْنَاهُ الْأَمْرُ نَحْوَ قَوْلِ الْآخِرِ :

يَشْكُو إِلَيَّ بِجَمَلِي طُولَ السَّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مَبْتَلَى (٢)

(صَبْرٌ) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ ، التَّقْدِيرُ : الَّذِي يَلِيْقُ بِكَ صَبْرٌ

جَمِيلٌ ، وَهَذَا الْمُبْتَدَأُ لَا يَظْهَرُ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى الْأَمْرِ ، يَقُولُ لِجَمَلِي : اصْبِرْ صَبْرًا

جَمِيلًا ، وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى : (قَالُوا بَلْ سَوَّلَتْ لَكُنْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبِرْ جَمِيلًا) (٣) / (٧٣)

(١) مِنَ الطَّوِيلِ لِأَبِي الْأَسْوَدِ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ : ٢٩٦ / ١ ، وَتَفْسِيرُهُ

الطَّبْرِيُّ : ٢٣ / ١٠٣ ، وَمَجَازُ الْقُرْآنِ : ١٨٦ / ٢ ، وَيُرْوَى صَدْرُهُ :

وَلَمَّا رَأَيْتِي مُقْبِلًا قَالَ مَرْحَبًا

وَتَجَدُّرُ الْإِشَارَةِ بِأَنَّ مُحَقِّقَ الْبَسِيطِ قَالَ فِي : ٤٦٩ : وَلَمْ أَقْفِ عَلَيْهِ فِيمَا أَطْلَمْتُ

عَلَيْهِ مِنْ مَصَادِرِهِ .

(٢) مِنَ الرَّجَزِ ، نَسَبَهُ ابْنُ السَّرِيفِيِّ فِي شَرْحِ أَبْيَاتِ الْكِتَابِ : ٣١٧ / ١ لِلطَّبِيدِ بْنِ

حَرْمَةَ الشَّيْبَانِيِّ ، وَيُرْوَى : (شَكَا إِلَيَّ) وَبَيْنَ الشُّطْرِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي فِي أَمَالِي

الْمَرْتَضَى : ١٠٧ / ١ .

يَا جَمَلِي لَيْسَ إِلَيَّ الْمَشْتَكَى الدَّرْهَمَانُ كَلَّفَانِي مَا تَرَى

وَفِي مَعَانِي الْقُرْآنِ : ١٥٦ / ٢ (صَبْرًا جَمِيلًا) وَعَلَيْهَا لِشَاهِدٍ فِيهِ .

وَانظُرْهُ فِي : الْكِتَابِ : ٣٢١ / ١ ، وَفَرْحَةُ الْأَدِيبِ : ١٧٩ - ١٨٠ ، وَشَرْحُ سَقَطِ

الزَّنْدِ : ٦٢٠ ، وَالْبَسِيطِ : ٤٦٩ ، بِنُحَّةِ الْجَلِيلِ : ٢٥٦ / ١ ، وَالْمَسَاعِدِ :

٤٧٧ / ١ ، وَالْأَشْمُونِيِّ : ٢٢١ / ١ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (١٨) مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ . وَانظُرْ الْبَسِيطَ : ٤٧٠ .

يعجز أيضاً أن يكون (صَبْرٌ) خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أمرى صَبْرٌ جميلٌ ،
 أو شأني صَبْرٌ جميلٌ ، أو الذي يليق بصبر جميل . ويتصور أيضاً في (صَبْرٌ) فصي
 الآية والبيت معاً أن يكون مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : صَبْرٌ جميلٌ أمثلُ
 وأولى .

الرابع : أن يذكر الشاعر دياراً أو أطالاً ثم يأخذ في تفسيرها ، فقد يرفع
 على أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، والتزم العرب في مثل هذا حذف المبتدأ ، ومن
 هذا قول امرئ القيس :

لَمَنْ دِيَارُ غَشِيَتْهَا بِسَحَامٍ فَعَمَّا يَتَيْنِ فَهَضْبِ ذِي أَقْدَامٍ (١)
 ثُمَّ قَالَ فِي الْبَيْتِ الثَّلَاثِ :

دِيَارُ لَهْنَدٍ وَالرِّيَابِ وَفَرْتَنِي وَلَمِيسَ قَبْلَ حَوَادِثِ الْأَيَّامِ
 فذكر في البيت الأول والثاني دياراً مجتمعةً بمواضع متعددة ، ثم أخذ في البيت
 الثالث في بيانها بنسبتها إلى أهلها وساكنيها ، ف(دِيَارٌ) خبر مبتدأ محذوف
 لا يظهر تقديره : هي دِيَارٌ ، وكذلك أيضاً قول الآخر :

اعْتَادَ قَلْبِكَ مِنْ سَلْمَى عَوَائِدُهُ وَهَجَّ أَمْوَءَكَ الْمَكُونَةَ الطَّلَلِ (٢)
 رَيْحٌ قَوَاءٌ أَذَاعَ الْمُعْصِرَاتُ بِهِ وَكُلُّ عَيْرَانَ سَارِ مَاؤُهُ غَضَلٌ

(١) البيتان من الكامل . سحام : اسم موضع أو جبل . عمايتان : جبلان والهضب :
 جمع هضبة وهي قطعة من الجبل مرتفعة ، ذو أقدام : جبل ، يصف أن هذه
 الديار بين هذه المواضع ، وانها لهند وصواحبها أن نحن جيره قبل أن
 تحدث الأيام الفراق . الديوان : ١١٤ ، وفيه (دار) مكان (ديار) ورواية
 الديوان يستقيم البيت الثاني على بحر الكامل .

وانظر الافصاح للفارقي : ٣٤٣ ، والبسيط ص : ٤٠٧ .

(٢) البيتان من البسيط نسبهما البغدادي في شرح شواهد المغني : ٢٦٦/٧ ،
 لعمري بن أبي ربيعة ، وليس في ديوانه المطبوع . عوائد القلب : ما يعتاده من
 ذكريات . والمكنونة : الخفية المستورة . الريح : المنزل ، والقواء : القفر .
 أذاع المعصرات به : أذهبته وطمست معالمه ، والمعصرات : السحاب ذوات =

ذَكَرَ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ لَفْظَ الطَّلِيلِ ، ثُمَّ أَغْدَى فِي وَصْفِهِ وَيَأْنِهِ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي ، فَ (رَجَّعٌ)
خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ ، أَيْ : هُوَ رَجَّعٌ ، أَوْ ذَلِكَ رَجَّعٌ .

الخَامِسُ : الْفَاطِظُ جَرَتْ فِي كَلَامِ الصَّرْبِ عَلَى مُبْتَدَأٍ لَا يَظْهَرُ ، وَجَرَتْ كَالْمَثَلِ لَا يُقَاسُ
عَلَيْهَا وَلَا تُغَيَّرُ ، لِأَنَّ الْأَمْثَالَ لَا تُغَيَّرُ عَمَّا وَرَدَتْ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِهِمْ : مَنْ أَنْتَ
زَيْدٌ ؟ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ فِي (زَيْدٍ) وَهُوَ الرَّفْعُ ، فَهُوَ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ لَا يَظْهَرُ
أَبَدًا ، تَقْدِيرُهُ عِنْدَ سَيِّوِيهِ : مَنْ أَنْتَ ذِكْرُكَ زَيْدٌ ، (١) ثُمَّ حُذِفَ الْمُبْتَدَأُ الَّذِي هُوَ
(ذِكْرُكَ) وَلِزِمَ حَذْفُهُ . وَقَدَرَهُ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ : مَذْكَورُكَ زَيْدٌ ، (٢) وَالْوَجْهُ الْكَثِيرُ فِي هَذَا
نَصْبُ (زَيْدٍ) بِإِضْمَارِ فِعْلِ تَقْدِيرُهُ : مَنْ أَنْتَ تَذَكَّرُ زَيْدًا ، (٣) وَنَحْوَ قَوْلِهِمْ أَيْضًا :
لَا سَوَاءٌ ، (٤) فَ (سَوَاءٌ) خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ لَا يَظْهَرُ ، تَقْدِيرُهُ : لَا هَمَّا سَوَاءٌ ، تَقُولُ
ذَلِكَ إِذَا جَرَى ذِكْرُ شَخْصَيْنِ ، فَتَنَفَى اسْتَوَاءَهُمَا بِقَوْلِكَ : لَا سَوَاءٌ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ :
لَا يَسْتَوِيَانِ .

= المطر، والحيران : عني به سحابا تردد بمطره عليه ولا زمه فهو كالحيران .

والساري : الذي يسير ليلا . والخضل : الرطب .

وهو من شواهد الكتاب : ٢٨١ / ١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي : ٣٩٢ / ١ ،

والخصائص : ٢٩٦ / ١ ، ٢٢٦ / ٣ ، ودلائل الاعجاز : ١٠٤ ، والبسيط :

٤٧١ ، والمغني : ٦٠١ / ٢ ، وشرح شواهد : ٩٢٤ / ٢ .

(١) الكتاب : ٢٩٢ / ١ ، ٣٢١ .

(٢) الهمع : ٤٠ / ٢ ، والبسيط : ٤٧١ .

(٣) وفي شرح المفصل : ٢٨ / ٢ (أصله أن رجلا غير معروف بفضل تسمى بزید ، وكان

زید مشهوراً بالفضل والشجاعة ، فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذي الفضل

دفع عن ذلك فقيل له : من أنت زيدا ؟ على جهة الإنكار ، وكأنه قال : من

أنت تذكر زيدا ، أو ذاكرا زيدا ، لكنه لا يظهر ذلك الناصب لأنه كثر فسي

كلامهم حتى صار مثلا) .

(٤) الكتاب : ٣٠٢ / ٢ ، وشرحه للسيرافي : ٩٧ / ٣ .

(٥) أجاز المبرد والسيرافي اظهاره ، الهمع : ٤٠ / ٢ ، وانظر الكتاب : ٣٠٢ / ٢ .

الفصل الثاني : في الخبر

والنظر فيه في مسائل : الأولى : في هدده وأقسامه .

وهو الجزء المستفاد من الجملة ، فهو إذا معتمد الفائدة ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد قائم ، إنما قصدت الإخبار بالقيام .

وهو ينقسم إلى : مفرد وجملة . فأما المفرد فثلاثة أقسام :

قسم هو المبتدأ في المعنى وهو على ضربين : جامد نحو : هذا زيد ، ومشتق نحو : زيد قائم .

وقسم نزل المبتدأ منزلته مبالغة في التشبيه نحو : زيد الأسد شدة ، وزيد

زهير شعراً ، وزيد حاتم جوداً ، (زيد) مبتدأ ، والاسم المرفوع بعده خبره ،

والاسم المنتصب تمييز ، والمقصود من هذا تشبيه زيد بالأسد في الشدة وتنزيله

منزلته ، وكذلك قصدت في المثال الثاني تشبيه زيد / بزهير في الشعر ، وفي المثال (٧٤ / أ)

الثالث تشبيهه بحاتم في الجود ، فليس الخبر في هذا ونحوه هو المبتدأ في المعنى ،

إذ ليس (زيد) هو نفس الأسد ، ولكنه جميل كأنه هو مبالغة في التشبيه .

وقسم واقع موقع ما هو المبتدأ في المعنى ومعمول له ، وذلك الظرف والمجرور

نحو : زيد عندك ، وزيد في الدار ، الأصل : زيد كائن عندك ، وزيد كائن في

الدار ، وزيد مستقر عندك ، ومستقر في الدار ، والكائن أو المستقر هو المبتدأ

في المعنى وهو الحامل في الظرف أو المجرور ، لكنه حذف وأقيم معموله مقامه ،

فتنزل منزلته ، وصار هو الخبر ، وتحمل الضمير الفاعل الذي كان في ذلك المحذوف ،

وهو عائد على المبتدأ ، ففيه إذا ضمير مستتر يعرب فاعلاً به ، هذا إذا قدر الحامل

في الظرف أو المجرور في مثل هذا اسم فاعل كما ذكرنا ، وهو الأحسن (٣)

(١) الجمل ص : ٥٥ .

(٢) انظر البسيط : ص ٤٢٣ .

(٣) ورجعه ابن مالك . انظر التسهيل ص : ٤٤ ، والهمع : ٢٢ / ٢ .

وأما إذا قُدِّرَ فِعْلاً ، فيكونُ هذا القِسْمُ من قبيلِ الجَمَلِ (١) ، لا من قبيلِ
المفرداتِ ، إذ يكونُ التَّقْدِيرُ على هذا في قولك : زيدٌ عندك : زيدٌ يكونُ عندك ،
أو يستقرُّ عندك وكذلك زيدٌ في الدَّارِ ، وهذا الفعلُ المَقْدَرُ فيه ضميرٌ فاعلٌ يَمُودُ
على (زيدٍ) والفعلُ والفاعلُ حِطَّةٌ ، ثُمَّ حُذِفَ الفِعْلُ واستترَ الضميرُ في الظَّرفِ
أو المجرورِ ، وليس كلُّ ظرفٍ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خَبِراً للمبتدأ بل في ذلك تفصيلٌ : وهو
أَنَّ الظرفَ كما تَقَدَّمَ في الباب (٢) قبل هذا على قسمين : زَمَانِيٌّ وَمَكَانِيٌّ ، فأما ظَرْفُ
المَكَانِ فيكونُ خَبِراً للبعثِ وللمصادرِ فتقولُ : زيدٌ عندك ، وزيدٌ خلفك ، فأخبرت
بـ (عندك) و (خلفك) وهما ظرفا مكانٍ عن (زيدٍ) وهو بعثةٌ لا مصدرٌ ، وتقولُ
أيضاً : القيامُ عندك ، فتجعلُ ظرفَ المكانِ خَبِراً عن القيامِ وهو مصدرٌ لا بعثةٌ .
وأما ظَرْفُ الزمانِ فيكونُ خَبِراً للمصادرِ (٣) مطلقاً نحو : القيامُ يومَ الجمعةِ ،
والقتالُ يومَ الخميسِ ، ولا يكونُ خَبِراً للبعثِ إلا في ثلاثة مواضع :
أحدها : أَنْ يَكُونَ المبتدأ على حذفٍ مضافٍ نحو : الهلالُ الليليةِ (٤) ، فـ (الهلالُ)
مبتدأٌ ، و (الليلةُ) بعده في موضعٍ خبره ، و (الهلالُ) بعثةٌ ليس بمصدرٍ ، لكنَّه
على حذفٍ مصدرٍ مضافٍ والتَّقْدِيرُ : حدثَ الهلالُ الليليةِ (٥) ، أو رؤيةُ الهلالِ الليليةِ ،
والأخبارُ هنا بالظرفِ عن المصدرِ ثُمَّ حُذِفَ ذلك المصدرُ وأقيمَ المضافُ إليه مقامه ،
فأعربَ بأعرابه وصارَ مبتدأً مثله ، وتقولُ على هذا : زيدٌ يومَ الجمعةِ ، تريدُ : ولادةُ زيدٍ

(١) انظر الايضاح : ٢٤٧/١ ، والبسيط : ٤٢٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٤٤/١

(٢) انظر ص : ١٨٨

(٣) انظر الجمل : ٥٠٠ ، والبسيط : ٤٧٢ .

(٤) هكذا جاء المثال في البسيط : ٤٧٣ ، وتوضيح المقاصد : ٢٨١/١ . وفي

المقتضب : ٣٥١/٤ ، والايضاح للفارسي : ٤٩/١ ، وشرح ابن عقيـل :

٢١٤/١ ، والمهمع : ٢٣/٢ ، (الليلةُ الهلالُ) .

(٥) انظر الايضاح : ٤٩/١ .

يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، إِذَا كَانَ مَعَكُمْ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ، وَحَذَفَ الْمُضَافُ لِلْعَلِمِ بِهِ كَثِيرٌ جَدًّا
 فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ) ^(١) أَيُ : وَأَسْأَلُ أَهْلَ الْقَرْيَةِ ، وَقَوْلِيهِ
 سُبْحَانَهُ : (فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ) ^(٢) أَيُ : فَلْيَدْعُ أَهْلَ نَادِيَتِهِ ، وَجُمْهُورَ النَّحْوِيِّينَ عَلَى
 أَنَّ حَذْفَ الْمُضَافِ لِلْعَلِمِ بِهِ قِيَاسٌ مُطَرَّدٌ ، إِلَّا مَا نُقِلَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ
 غَيْرٌ مَقْيَسٌ ، لَا يُقَالُ مِنْهُ / إِلَّا مَا سَمِعَ ، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ ، (٧٤ / ٢)
 إلى ذلك .

الموضع الثاني : أَنْ يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ مَوْصُوفًا نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَكَلِ عَامٍ نَعَمٍ تَحْوُونَهُ يَلْحَقُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونَهُ ؟ ^(٤)

(نَعَمٌ) مَبْتَدَأٌ ، وَ (تَحْوُونَهُ) جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِنَعَمٍ ، وَ (كَلِ عَامٍ) ظَرْفٌ

فِي مَوْضِعِ غَيْبِهِ ، وَسَوْغُ الْإِخْبَارِ عَنْ (نَعَمٍ) وَهُوَ جُمْلَةٌ بِظَرْفِ الزَّمَانِ كَوْنَهُ مَوْصُوفًا
 بِالْجُمْلَةِ الَّتِي بَعْدَهُ ، وَيَصِحُّ أَيْضًا فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنْ يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ فِيهِ مِنَ الْمَوْضِعِ
 الْأَوَّلِ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ وَالتَّقْدِيرُ : أَكَلِ عَامٍ أَخَذَ نَعَمٍ تَحْوُونَهُ ^(٥) ، أَوْ حَذْفِ نَعَمٍ ،

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٨٢) مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ ، وَانظُرِ الْكِتَابَ : ٢١٢ / ١ - ٢٤٧ ،

٢٤٧ / ٣ ، وَالْمَقْتَضَبُ : ٢٣٠ / ٣ ، ٣٥٥ .

(٢) الْآيَةُ : (١٧) مِنْ سُورَةِ الطَّلُقِ .

(٣) انظُرِ الْخَصَائِصَ : ٣٦٢ / ٢

(٤) مِنَ الرَّجَزِ نَسَبٌ فِي الْخِزَانَةِ لِقَيْسِ بْنِ الْحَمِيْنِ الْحَارِثِيِّ ، يَخَاطَبُ بَنِي مَذْحِجٍ

وَقِيلَ : لَصَبِي مِنْ بَنِي سَعْدٍ ، وَقِيلَ : لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي ضَبَّةَ . وَالنَّعَمُ : الْإِبِلُ

وَتَحْوُونَهُ : تَجْمَعُونَهُ ، يَلْحَقُهُ قَوْمٌ : أَيُ يَحْمِلُونَ الْفَحْوَلَةَ عَلَى النَّوْقِ . وَتَنْتَجِ

الدَّابَّةُ : اسْتَوْلَدَهَا .

وَانظُرِ الشَّاهِدَ فِي : الْكِتَابِ ١ / ١٢٩ ، وَشَرَحَ أَبْيَاتَهُ لَابْنُ السِّيْرَانِيِّ : ١ / ١١٩ ،

وَاللَّمْعُ : ٢٩ ، وَمَجَازُ الْقُرْآنِ : ٣٦٢ / ١ ، وَالرَّدُّ عَلَى النِّهَاةِ : ١١٣ ، وَالْإِنْصَافُ

١ / ٦٢ ، وَشَرَحَ الْجَمَلَ لَابْنُ عَصْفُورٍ : ١ / ٣٤٨ ، وَالْبَسِيطُ : ٤٧٣ ، وَالْخِزَانَةُ

١ / ١٩٦ ، وَاللِّسَانُ (إِبِلٌ - نَعَمٌ) .

(٥) انظُرِ شَرْحَ الْجَمَلَ لَابْنِ عَصْفُورٍ : ١ / ٣٤٩ ، وَالْبَسِيطُ : ٤٧٥ .

فَحَذَفَ الْمِضَافَ وَأَقَامَ الْمِضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ .

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ قَدْ تَجَوَّزَ فِيهِ وَأُخْرِجَ عَنْ حُدُودِهِ ، فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ لَكَ :

فِي أَيِّ يَوْمٍ نَحْنُ؟ (١) : نَحْنُ فِي يَوْمِ السَّبْتِ ، وَلِمَنْ قَالَ لَكَ : فِي أَيِّ عَامٍ نَحْنُ؟ (نَحْنُ) (٢)

فِي عَامٍ كَذَا ، وَلِمَنْ قَالَ لَكَ : فِي أَيِّ شَهْرٍ نَحْنُ؟ : نَحْنُ فِي شَهْرِ الْمُحَرَّمِ ، فَالْكَلَامُ

هَذَا فِي السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ مَخْرُجٌ عَنْ أَصْلِهِ ، لِأَنَّ السُّؤَالَ إِنَّمَا وَقَعَ عَنْ تَعْيِينِ الْيَوْمِ

أَوْ الشَّهْرِ أَوْ الْعَامِ ، وَأَمَّا كَوْنُنَا فِي يَوْمٍ أَوْ فِي شَهْرٍ أَوْ فِي عَامٍ فَمِمَّا لَا يَجْهَلُ ، فَكَانَ

الْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ فِي السُّؤَالِ : أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ أَوْ أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟ أَوْ أَيُّ عَامٍ هَذَا؟

وَأَنْ يُقَالَ فِي الْجَوَابِ : هَذَا الْيَوْمُ يَوْمُ السَّبْتِ ، وَهَذَا الشَّهْرُ شَهْرُ الْمُحَرَّمِ ، وَهَذَا

الْعَامُ عَامٌ كَذَا ، فَلَمَّا أَخْرَجَ الْكَلَامُ عَنْ أَصْلِهِ جَازَ فِيهِ الْإِخْبَارُ بِظَرْفِ الزَّمَانِ عَنِ

الْجَيْثِ ، إِنْ لَيْسَ ذَلِكَ بِأَصْلٍ وَضِعَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ ، وَمِنْ هَذَا أَيْضًا قَوْلُكَ : زَيْدٌ حِينَ

طَرَّ (٣) شَارِبُهُ ، وَزَيْدٌ حِينَ بَقَلَ (٤) وَجْهَهُ ، فَ (زَيْدٌ) مَبْتَدَأٌ وَهُوَ جَيْثٌ وَالظَّرْفُ

بَعْدَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ ، وَجَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يُقَالَ : زَيْدٌ طَرَّ شَارِبُهُ ، وَزَيْدٌ بَقَلَ

وَجْهَهُ ، ثُمَّ لَمَّا كَانَ هَذَا مِنَ الْفِعْلَانِ لَا يَكُونَانِ إِلَّا فِي زَمَانٍ تَجَوَّزَ فِي الْكَلَامِ وَاتَّسِعَ

فِيهِ ، فَقِيلَ فِي زَمَانٍ كَذَا ، وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ بِالْإِخْبَارِ بِأَنَّ زَيْدًا فِي زَمَانٍ كَذَا ، وَإِنَّمَا

الْمُرَادُ الْإِخْبَارُ عَنْهُ بِالْفِعْلِ الْمَوْجُودِ فِي الزَّمَانِ ، وَعَلَى هَذَا جَاءَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

أَقُولُ فِي الْأَكْفَانِ أَرُوعَ مَا جَدُّ
كَفَصْنِ الْأَرَاكِ وَجْهَهُ حِينَ وَشَمًا (٥)

(١) انظر البسيط: ٤٧٣ ، والمهم: ٢٣/٢ ، والتصريح: ١٦٧/١ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) طرَّ شارب الغلام : طلع ونبت . وانظر شرح الشاطبي لألفية ابن مالك: ٢٩٠/٢ .

(٤) بقل وجهه : خرج شعره ، أي أول ما نبتت لحيته . وانظر اصلاح المنطوق: ١٨٣ ،

والمشوف المعلم: (١/١١٢) ، واللسان: (بقل) ، والبسيط: ٤٧٣ .

(٥) من الطويل ، لرقبية الجرمي الطائي ، قال ابن منظور (وشم) : ويروى وشم وسم ،

فوشم : بدأ ورقه ، وسم : حسن . وانظر الشاهد في: الحماسة لأبي تمام:

٤٨٨/١ ، فيها: (أبيني) مكان (أروع) و(سما) مكان (وشما) ، وشرح

الحماسة للمرزوقي: ٢/٩٨٢ ، والبسيط: ٤٧٣ - ٤٧٥ .

ف (وجبهه) مبتدأ و (حين وشم) بعده في موضع خبره ، و (وشم) فعل وفاعل فسي موضع خفي بإضافة الظرف إليه ، وكان الأصل أن يقول : وجهه وشم ، لكنه تجوز فأتى بالزمان ، وكذلك يجوز لك في كل فعل حاضر تريد الاخبار به أن تدخل عليه اسم الزمان فتقول : زيد حين بدأ شبيهه . وذهب الكوفيون إلى أن الظرف قبل الفصل في هذا ونحوه زائد ، لأنهم يميزون زيادة الأسماء ، (١) والبصريون ينعنون ذلك

فلا يميزون زيادة الأسماء ، ومن زيادة الاسم عند الكوفيين قول الشاعر :

يَاشَاةٌ مِّنْ قَنْصٍ لِّمَن حَلَّتْ لَهُ حَرَمْتُ عَلَيَّ ، وَلِيَّتَهَا لَمْ تَحْرَمْ (٢)

ف (من) عند هم اسم زائد ، و (قنص) مخفوض بإضافة شاة إليه ، وحمل ذلك

البصريون على أن (من) فيه نكرة موصوفة بقنص ، فيكون هذا من قبيل الوصف بالمصدر ، فيكون / التقدير : ياشاة شخص قنص ، و (قنص) مصدر وقع نعتاً لمن ، (٣٥/أ) لأنها نكرة تتقدر بشخص ونحوه . وذهب ابن الطراوة إلى أن ظروف الزمان تقع أخباراً عن الجثث مطلقاً حيث وجدت الفائدة . (٣)

وأما الجملة الواقعة خبراً فعلى قسمين : اسمية نحو : زيد أبوه قائم ، ف (زيد)

مبتدأ و (أبوه) مبتدأ ثان و (قائم) خبر الثاني ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في موضع خبر المبتدأ الأول ، وهي جملة اسمية إذ تركبت من المبتدأ والخبر .

(١) انظر المغني : ٣٢٩/١ ، والبسيط : ٤٧٦ ، والأشباه والنظائر : ٤٩/٣ .

(٢) من الكامل لمنتر المبيسي . ياشاة : كناية عن المرأة ، والحرب تكنى عن المرأة بالنخبة . قنص : أي صيد ويروى (ما) مكان (من) .

وانظره في ديوانه : ١٥٢ ، والتواتر : ١٦٦ ، وشرح المفصل : ١٢/٤ ، وشرح

التسهيل : ٢٤٣/١ ، والمساعد : ١٦٤/١ ، والمغني : ٣٢٩/١ ، والخزانة :

٥٤٩/٢ .

(٣) ووافقه ابن مالك فقال في الألفية :

وَلَا يَكُونُ اسْمٌ زَمَانٍ خَبَرًا
عَنْ جِثَّةٍ ، وَإِنْ يَفِدُ فَأَخْبَرًا

انظر شرح ابن عقيل : ٢١٣/١ ، والبسيط : ٤٧٢ ، والتصريح : ١٦٨/١ ، وابن

الطراوة النعوى : ٢٥٦ ، والأشباه والنظائر : ٥٦/٣ .

والقسم الثاني : أن تكون الجملة فعلية نحو : زيد قام أبوه ، فزيد مبتدأ و(قام

أبوه) جملة من فعل وفاعل في موضع خبر المبتدأ .

ثم الجملة الواقعة خبراً اسمية كانت أو فعلية تنقسم ثلاثة أقسام :

الأول : أن تكون هي المبتدأ في المعنى : نحو : هجيري أبي بكر : لا إله إلا الله

والهجيري هو الداب والعادة ، أي : عادته ودأبه هذا الكلام ، فهذا الكلام

الذي هو : لا إله إلا الله هو نفس الهجيري في المعنى ، والهجيري هو المبتدأ

والجملة بعده في موضع خبره . وكذلك تقول : داب زيد سبحان الله ، وعادة عمرو

والحمد لله .

والقسم الثاني : أن تكون الجملة واقعة موقع ما هو المبتدأ في الأصل نحو قولك :

سواء علي أقمت أم قعدت ، ونحو ما تقدم من قوله تعالى : (سواء عليهم أأنذرتهم

أم لم تنذرهم) (٢) وكذلك أيضاً ما ذكر معها من الآيات ، وذلك أنك إذا قلت :

سواء علي أقمت أم قعدت ، فإن قولك : (أقمت أم قعدت) واقع موقع قيامك وقعودك ،

فكان الأصل أن يقال : سواء علي قيامك وقعودك ، علي أن يكون (قيامك) مبتدأ

و(قعودك) عطف عليه ، و(سواء) خبر مقدم ، هذا هو أصل الأعراب ، لأن المقصود

الاجتماع عن القيام والقعود بالاستواء ، إلا أنهم تجاوزوا في هذا الكلام واتسموا

بأن جعلوا الخبر الذي هو (سواء) مبتدأ ، وجعلوا المبتدأ الذي هو (قيامك)

و(قعودك) خبراً ، كما حكى سيويه أنهم يقولون : إن مثلك زيد ، وإن خيراً

منك عمرو (٤) ، فجعلوا (مثلك) اسم (إن) وهو نكرة ، وزيد الخبر وهو معرفة ،

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٤٥ / ١ ، والمغني : ٥٥٢ / ٢ .

(٢) من الآية : (٦) من سورة البقرة .

(٣) انظر نتائج الفكر : ٤٢٨ ، والبسيط : ٤١٣ .

(٤) وفي الكتاب : ١٤٢ / ٢ (وتقول : ان قريبا منك زيد ، والوجه اذا أردت هذا

أن تقول : ان زيدا قريب منك أو بعيد منك ، لأنه اجتمع معرفة ونكرة) .

وكذلك المِثَالُ الآخَرُ ، ولا يَكُونُ اسْمٌ (إِنْ) إِلَّا مَا كَانَ مَبْتَدَأً فِي الْأَصْلِ قَبْلَ دُخُولِهَا
ولا يَكُونُ خَبَرَهَا إِلَّا مَا كَانَ خَبَرَ الْمَبْتَدَأِ فِي الْأَصْلِ ثُمَّ بَعْدَ هَذَا التَّجَوُّزِ وَالِاتِّسَاعِ
وَقَعَتِ الْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ : (أَقَمْتَ أُمَّ قَعْدَتِ) مَوْجِعَ قِيَامِكَ وَقَعُودِكَ ، فَصَارَتْ هَذِهِ
الْجُمْلَةُ إِذَا وَقَعَتْ مَوْجِعَ مَا كَانَ مَبْتَدَأً فِي الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ قِيَامِكَ وَقَعُودِكَ ، ثُمَّ تَجَوُّزَ
فِيهِ وَصَيَّرَ خَبَرًا ، وَحِينَئِذٍ وَقَعَتِ الْجُمْلَةُ مَوْجِعَهُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ خَلَاْفُ الزَّمْخَشَرِيِّ فِي
هَذَا الْقِسْمِ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّلَاثَةِ مِنَ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ .

الْقِسْمُ الثَّلَاثُ : أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ وَقَعَتْ مَوْجِعَ مَا هُوَ خَبَرٌ فِي الْأَصْلِ ، فَلَمْ يَتَجَوَّزْ

فِيهِ أَصْلًا نَحْوُ : زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ / فَالْجُمْلَةُ بَعْدَ زَيْدٍ فِي مَوْجِعِ الْخَبَرِ (٧٥ / ب)
حَقِيقَةً مِنْ غَيْرِ تَجَوُّزٍ ، وَالْأَصْلُ : زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ ، فَزَيْدٌ مَبْتَدَأٌ (قَائِمٌ) خَبَرُهُ ، وَ(أَبُوهُ)
فَاعِلٌ بِقَائِمٍ ، فَ(أَبُوهُ) إِذَا مَعْمُولٌ لِلْخَبَرِ إِنْ هُوَ مَرْفُوعٌ بِهِ ، ثُمَّ وَقَعَتِ الْجُمْلَةُ الَّتِي
هِيَ : (أَبُوهُ قَائِمٌ) أَوْ (قَامَ أَبُوهُ) مَوْجِعَ الْخَبَرِ مَعَ مَعْمُولِهِ .

فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي فَلَا يَحْتَاجُ فِيهِمَا إِلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَلَا إِلَى

مَا يَقُومُ مَقَامَ الضَّمِيرِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : هِجِيرِي أَبِي بَكْرٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ،
فَلَيْسَ فِي الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبَرًا الَّتِي هِيَ : (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ
الَّذِي هُوَ (هِجِيرِي) وَكَذَلِكَ ضَمِيرُ الْأَمْرِ وَالشَّأْنِ فِي نَحْوِ : (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) (١)

وهو من القسم الأول ، لأنَّ المعنى الأمر الذي يعولُّ عليه الله أحدٌ ، والأمر الذي

يعولُّ عليه هو الخبر الذي هو : الله أحدٌ ، (هو) مبتدأ وهو ضمير الأمر

والجملة بعده في موضع خبره ، وهذه الجملة هي المبتدأ في المعنى على ما بيَّنا ،

وليس في هذه الجملة ضمير يعود على (هو) وكذلك أيضًا أمثلة القسم الثاني نحو :

سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقَمْتَ أُمَّ قَعْدَتِ ، فَلَيْسَ فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ قَوْلُكَ : (أَقَمْتَ أُمَّ قَعْدَتِ) ضَمِيرٌ

يَعُودُ إِلَى الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (سَوَاءٌ) .

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّلَاثُ : فَلَا بُدَّ فِي جُمْلَةِ الْخَبَرِ فِيهِ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى الْمَبْتَدَأِ أَوْ مَا

يَقُومُ مَقَامَ الضَّمِيرِ ، وَالَّذِي يَقُومُ مَقَامَ الضَّمِيرِ أَحَدٌ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ : إِمَّا اسْمُ الْإِشَارَةِ ، وَإِمَّا

عُمومٌ يدُغَلُّ تحتَه المبتدأ ، وإما تَكَرَّارُ المبتدأ بلفظِهِ .

مِثَالُ الضَّمِيرِ قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ، فَالِهَاءُ مِنْ (أَبُوهُ) هِيَ الضَّمِيرُ العَائِدُ عَلَى زَيْدٍ ، وَكَذَلِكَ أَيْضاً قَوْلِكَ : زَيْدٌ قَامَ ، وَزَيْدٌ ضُرِبَ ، فَقَامَ وَضُرِبَ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ زَيْدٍ ، وَالعَائِدُ عَلَيْهِ الضَّمِيرُ المَسْتَتِرُ فِي الفِعْلِ ، وَهُوَ الفَاعِلُ فِي (قَامَ) وَالمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ فِي (ضُرِبَ) .

وَمِثَالُ اسْمِ الإِشَارَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَلِبَاسِ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ) (١) عَلَى قِرَاءَةِ الرِّفْعِ (٢)

فِي لِبَاسٍ ، فَ (لِبَاسٌ) مَبْتَدَأٌ ، وَ (ذَٰلِكَ) مَبْتَدَأٌ ثَانٍ ، وَ (خَيْرٌ) خَبَرُ الثَّانِي ، وَالجُمْلَةُ مِنَ المَبْتَدَأِ الثَّانِي وَخَبَرِهِ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ المَبْتَدَأِ الأوَّلِ ، وَليس فِي هَذِهِ الجُمْلَةِ ضَمِيرٌ يَعْمَدُ عَلَى اللِّبَاسِ ، لَكِنْ فِيهَا مَا يَقُومُ مَقَامَهُ ، وَهُوَ اسْمُ الإِشَارَةِ الَّذِي هُوَ (ذَٰلِكَ) ، لِأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى اللِّبَاسِ . وَكَذَلِكَ أَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى : (إِنْ السَّمْعَ وَالبَصَرَ وَالفؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا) (٣) . فَالسَّمْعُ اسْمٌ (إِنْ) وَالاسْمَانِ بَعْدَهُ مَعْطُوفَانِ عَلَيْهِ ، وَ (كَلَّ)

مَبْتَدَأٌ وَ (أُولَٰئِكَ) مَضَافٌ إِلَيْهِ ، وَالجُمْلَةُ بَعْدَهُ مِنْ (كَانَ) وَاسْمِهَا وَخَبَرُهَا فِي مَوْضِعِ خَبَرِ المَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (كَلَّ) ، وَ (كَلَّ) مَعَ خَبَرِهِ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ (إِنْ) ، وَ (إِنْ) كَمَا تَقَدَّمَ دَاخِلَةٌ عَلَى المَبْتَدَأِ وَالخَبَرِ ، فَاسْمِهَا وَخَبَرُهَا فِي الأَصْلِ مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، فَالسَّمْعُ وَالبَصَرُ وَالفؤَادُ فِي الأَصْلِ مَبْتَدَأَاتٌ ، وَ (كَلَّ) مَعَ خَبَرِهَا جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الخَبَرِ ، وَليس

فِي هَذِهِ الجُمْلَةِ ضَمِيرٌ يَعْمَدُ إِلَى السَّمْعِ وَالبَصَرِ وَالفؤَادِ ، لَكِنْ فِيهَا مَا يَقُومُ مَقَامَهُ ، وَهُوَ

اسْمُ / الإِشَارَةِ الَّذِي هُوَ (أُولَٰئِكَ) ، لِأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى الثَّلَاثَةِ ، أَيْ : كُلِّهَا كَمَا كَانَ (أ/٧٦)

المَكْلَفُ مَسْئُولًا عَنْهُ ، وَ (كَانَ) مَعَ مَا بَعْدَهَا كَمَا ذَكَرَ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ المَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (كَلَّ) ، وَالضَّمِيرُ العَائِدُ عَلَيْهِ هُوَ المَخْفُوفُ بِ (عَنْ) فِي قَوْلِهِ (عَنْهُ) وَاسْمٌ (كَانَ)

(١) مِنَ الآيَةِ : (٢٦) مِنْ سُورَةِ الأَعْرَافِ .

(٢) وَقِرَاءَةُ الرِّفْعِ هِيَ قِرَاءَةُ غَيْرِ نَافِعٍ وَأَبِي حَفْصٍ وَابْنِ عَامِرٍ وَالكَسَائِي ، فَهؤُلَاءِ قِرَاءَةٌ وَالعَائِدُ عَلَيْهِ ، وَقُرَأَ البَاقُونَ بِالرِّفْعِ . الاتِّحَافُ : ٢٢٣ ، وَحِجَّةُ القِرَاءَاتِ : ٢٨٠ ،

وَالنَّشْرُ : ٢٦٨ / ٢ .

(٣) مِنَ الآيَةِ : (٣٦) مِنْ سُورَةِ الاسْرَاءِ . وَانظُرِ التَّبْيَانُ : ٨٢١ / ٢ .

ضمير مستتر فيها يعود على المكلف صاحب السمع والبصر والفؤاد ، ومسؤولا خبر
(كان) و (عنه) يتعلق بمسؤول ، وفي مسؤول ضمير مستتر مفعول لم يسم فاعله يعود
على إلى المكلف ، لأن المكلف مسؤول عن ذلك كله .

وقد جعل الزمخشري اسم (كان) ضميرا مستترا فيها يعود على كل ، و (مسؤولا)
خبرها ، وليس فيه ضمير ، و (عنه) يتعلق بمسؤول وهو عنده في موضع رفع مفعولا لم
يسم فاعله (١) بمسؤول متقدما عليه ، فأجاز تقدم المجرور الواقع مفعولا لم يسم فاعله
على الحامل ، فيجوز على هذا أن تقول : زيد منه مضحوك ، والزيدان منهما مضحوك
والزيدون منهم مضحوك . وكذلك أيضا تقول : يزيد سير (٢) ، على أن يكون يزيد في
موضع رفع مفعولا لم يسم فاعله بسير مقداً عليه . وقد نسب أبو علي الفارسي في بعض
توالمفه جواز تقدم المجرور في هذا ونحوه إلى سيويوه وإلى أبي إسحاق الزجاج ، فزعم
أن ذلك مذاهبهما كما ذهب إليه الزمخشري .

وذهب أكثر النحويين إلى منع ذلك ، لأن المفعول الذي لم يسم فاعله بمنزلة
الفاعل ، إذ هو نائب عنه والفاعل لا يتقدم على رافعه ، فكذلك المفعول الذي لم
يسم فاعله . مع أن الاتفاق على منع تقدمه إذا كان غير مجرور بل مرفوعاً في اللفظ ،
فلا يجوز عند الجميع : زيد ضرب ، على أن يكون (زيد) مفعولا لم يسم فاعله بضرب ،

(١) الكشاف : ٤٤٤/٢ ، وقال ابن أبي الربيع في البسيط : ٤٣٧ : (وهذا مما
غلط فيه الزمخشري فجعل (عنه) في هذه الآية مفعولا لم يسم فاعله لـ
(مسؤولا) ، ولا أعلم أحداً قاله ولا أجازته .

(٢) انظر الهج : ٢٦٤/٢ .

(٣) اقتفى ابن لب - في الرد على الزمخشري في تعلق (عنه) بمسؤول - أشر ابن أبي
الربيع في البسيط ، قال ابن أبي الربيع في البسيط : ٤٣٧ : (ولا يجوز أن يكون
(عنه) في موضع رفع ، لأن ما يسند إليه الفعل لا يجوز تقديمه عليه ، فلا تقول
زيد مر ، تريد : مر يزيد ، وإذا قلت : زيد ضرب ، فليس زيد هو الذي
أسند إليه الفعل ، إنما هو مبتدأ ، والذي أسند إليه الفعل ضمير يظهر
في التثنية والجمع . . .) .

فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَضَعَ فِي الْمَجْرُورِ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، وَقَدْ قَامَ مَقَامَ مَا لَا يَتَقَدَّمُ وَهُوَ
الْفَاعِلُ فَصَارَ فِي ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ الْمَجْرُورِ .

وَمِثَالُ الْعُمُومِ الَّذِي يَدْخُلُ تَحْتَهُ الْمَبْتَدَأُ قَوْلُكَ : زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ ، وَزَيْدٌ بَيْئَسَ
الرَّجُلِ ، فزَيْدٌ مَبْتَدَأٌ ، وَ (نِعَمٌ) فِعْلٌ مَا بِي وَكَذَلِكَ (بَيْئَسٌ) وَالرَّجُلُ فَاعِلٌ بِنِعْمٍ
أَوْ بَيْئَسٍ ، وَالجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (زَيْدٌ) وَبِئْسَ
فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَيْهِ ، لَكِنْ فِيهَا مَا يَقُومُ مَقَامَهُ وَهُوَ الْعُمُومُ الَّذِي فِي لَفْظِ الرَّجُلِ ،
لِأَنَّهُ هُنَا يَرَادُ بِهِ جِنْسُ جَمِيعِ الرِّجَالِ وَزَيْدٌ دَاخِلٌ فِي هَذَا الْعُمُومِ لِأَنَّهُ وَاحِدٌ مِنْ ذَلِكَ
الْجِنْسِ . وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى : (إِنْ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ
أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا) (١) فَالَّذِينَ اسْمٌ (إِنْ) وَقَوْلُهُ (آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) صِلَةٌ
لِلَّذِينَ ، وَقَوْلُهُ (إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا) جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ (إِنْ) وَقَدْ
تَقَدَّمَ أَنَّ اسْمَ (إِنْ) وَخَبَرَهَا فِي حُكْمِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَلَا ضَمِيرَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ يَعُودُ
/ عَلَى (الَّذِينَ) لَكِنْ فِيهَا عُمُومٌ قَوْلُهُ (مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا) لِأَنَّ الْمَعْنَى : لَا نُضِيعُ أَجْرَ (ب)
جَمِيعِ الْمُحْسِنِينَ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْ جُمْلَةِ الْمُحْسِنِينَ ، فَصَارَ
الْمَبْتَدَأُ الَّذِي هُوَ (الَّذِينَ) دَاخِلًا فِي هَذَا الْعُمُومِ ، فَأَغْنَى ذَلِكَ عَنِ الضَّمِيرِ .

وَيَتَصَوَّرُ أَيْضًا فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَجْهٌ آخَرٌ ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ خَبَرٌ (إِنْ) قَوْلُهُ سُبْحَانَكَ
بَعْدَ (أَوْلَيْكَ لَهُمْ جَنَاتُ عَدْنٍ) (٢) فـ (أَوْلَيْكَ) إِشَارَةٌ إِلَى الَّذِينَ آمَنُوا ، فَتَكُونُ
الإِشَارَةُ هُنَا هِيَ الْمَغْنِيَّةُ عَنِ الضَّمِيرِ ، وَتَكُونُ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ بَيْنَ اسْمِ (إِنْ) وَخَبَرِهَا
جُمْلَةً اعْتِرَاضِيَّةً ، وَهِيَ قَوْلُهُ سُبْحَانَكَ : (إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا) لِأَنَّهَا وَقَعَتْ

(١) الْآيَةُ : (٣٠) مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ .

(٢) مِنْ الْآيَةِ : (٣١) مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ .

بين متلازمين وهما اسم (إن) وخبرها (١) ومن العموم أيضا قول الشاعر :
فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ لِجَعْفَرٍ وَلَكِنَّ أَعْجَازًا شَدِيدًا ضَرِيرَهَا (٢)

ف (الصدور) مبتدأ والجملة المنفية بعده في موضع خبره ، وليس فيهما ضمير يعود على الصدور ولكن فيها عموم يشمل المبتدأ ، لأن قوله : (لَأَصْدُورَ) معناه : لَأَصْدُورَ لَهُمْ بوجهه ، فكأنه قال : فَأَمَّا الصُّدُورُ الَّتِي أَوْجَبُوا لَأَنْفُسِهِمْ فَلَأَصْدُورَ لَهُمْ أَصْلًا ، لا هي ولا غيرها . فالصدور الأولى داخلة في الثانية ، وكذلك أيضا قول الآخر :-

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عَرَابِ الْمَوَاكِبِ (٣)
لأن هؤلاء الذين هاجمهم كانوا قد أثبتوا لأنفسهم أنهم قاتلوا في يوم ما ، فقال لهم في البيت : أما القتال الذي أثبتوه لأنفسكم فلا قتال لديكم أصلاً ، لا هذا

- (١) وفي التبيان : ٨٤٥/٢ : (في خبر (إن) ثلاثة أوجه :
أحدها : (أولئك لهم جنات عدن) وما بينهما معترض مسدود .
والثاني : تقديره : لا تضيع أجر من أحسن عملا منهم ، فحذف العائد للملم به
والثالث : أن قوله تعالى : (من أحسن) عام ، فيدخل فيه الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، ويغني ذلك عن ضمير ، كما أغنى دخول زيد تحت الرجل في باب نعم عن ضمير يعود عليه .
- (٢) من الطويل ، لرجل من الضباب يهجو جعفر بن كلاب . وقيل : لتوبة بن الحمير . وهو من شواهد : الايضاح للفارسي : ٨٦/١ ، وشرح المفصل : ١٣٤/٧ ، والبسيط : ٣٤٨ ، وعدة السالك : ٢٠٠/١ ، والخزانة : ٥٧/١ ، ٢١٧ .
- (٣) من الطويل ، للحارث بن خالد المخزومي يهجو بني أسد بن أبي العيص ، وينسب للوليد بن نهيك ، وللكميت بن يزيد الأسدي . والعراض : جمع عربي بضم العين وسكون الراء بمعنى الناحية . والمواكب : الجماعة وقيل : ركاب الابل للزينة . وانظر الشاهد في : شعر الحارث بن خالد المخزومي : ٤٥ ، والمقتضب : ٧١/٢ ، وأمالى ابن السجري : ٢٨٥/١ ، ٢٩٠ ، ٣٤٨/٢ ، والايضاح : ٨٦/١ والمنصف : ١١٨/٣ ، وشرح المفصل : ١٣٤/٧ ، ١٢/٩ ، والبسيط : ٤٣٨ ، والمساعد : ٢٤٣/١ ، والمفني : ٨٠/١ ، والتصريح : ٢٦٢/٢ ، والهمع : ٣٥٦/٤ ، والأشموني : ١٩٦/١ ، والخزانة : ٢١٧/١ .

الَّذِي أُثْبِتْمُوهُ وَلَا غَيْرَهُ ، عَلَى هَذَا أَخَذَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ . (١) وَيَتَصَوَّرُ فِيهِمَا أَيْضًا وَجْهُ آخَرَ يُذَكَّرُ فِيهَا يَأْتِي ، وَالْفَاءُ فِي الْبَيْتَيْنِ مَحذُوفَةٌ ضَرْوَةً ، التَّقْدِيرُ : فَأَمَّا الصُّدُورُ فَلَا صُدُورَ ، وَأَمَّا الْقِتَالُ فَلَا قِتَالَ .

وَأَمَّا تَكَرُّرُ الْمَبْتَدَأِ بِلَفْظِهِ فَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ) (٢) وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ) (٣) فَالْحَاقَّةُ مَبْتَدَأٌ ، وَ(مَا) مَبْتَدَأٌ ثَانٍ ، وَالْحَاقَّةُ خَبَرُ الثَّانِي وَالْبَعْطَةُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ الثَّانِي وَغَيْرِهِ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْأَوَّلِ ، وَلَيْسَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ ، لَكِنْ فِيهَا تَكَرُّرُ الْمَبْتَدَأِ بِلَفْظِهِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : الْحَاقَّةُ مَا هِيَ ، لَكِنْ وُضِعَ الظَّاهِرُ مَوْضِعَ الْمَضْمَرِ فَأَغْنَى عَنْهُ .

وَلَا يَكُونُ هَذَا فِي الْكَلَامِ إِلَّا فِي مَوَاضِعِ التَّعْظِيمِ وَالتَّهْوِيلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَرَادَ هُنَا تَعْظِيمُ أَمْرِ الْحَاقَّةِ وَهِيَ الْقِيَامَةُ ، وَكَذَلِكَ الْقَارِعَةُ ، وَالْكَلَامُ فِي الْآيَتَيْنِ وَاحِدٌ . وَمِثْلُ هَذَا أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَغَصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَ (٥)

ف(أَرَى) هَا هُنَا قَلْبِيَّةٌ تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَصْلُهُمَا الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ ، فَالْمَوْتُ مَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ مَبْتَدَأً فِي الْأَصْلِ قَبْلَ دُخُولِهَا ، وَ(يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ) جُمْلَةٌ مِنْ فَعْلٍ وَفَاعِلٍ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، وَكَانَتْ / خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ فِي الْأَصْلِ ، (٧٧ / أ)

(١) الايضاح للفارسي : ٨٦ / ١ .

(٢) انظر ما سيأتي ص : ٣٢٣ .

(٣) الآيتان : (١ - ٢) من سورة الحاقة .

(٤) الآيتان : (١ - ٢) من سورة القارعة .

(٥) من الخفيف لعدي بن زيد العبادي ، ونسبه سيهويه لابنه سواد أو (سواده)

كما ينسب لأمية بن أبي الصلت .

وانظر الشاهد في : ديوان عدي بن زيد ص : ٦٥ ، والكتاب : ٦٢ / ١ ، ومعاني

القرآن للأخفش : ٢١٢ / ١ ، وأمالى ابن الشجري : ٢٤٣ / ١ ، ٢٨٨ ، والخصائص

٥٣ / ٣ ، والافصح للفارقي : ١٤٤ ، والبسيط : ٤٣٧ ، والمفنى : ٥٠٠ / ٢ ،

والأشياء والنظائر : ١٧٠ / ٤ ، والخزانة : ١٨٣ / ١ .

وَلَيْسَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَوْتِ الْأَوَّلِ لَكِنْ فِيهَا تَكَرُّرُهُ بِلَفْظِهِ ، فَأَغْنَى ذَلِكَ عَنِ الضَّمِيرِ ، أَرَادَ : لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُهُ شَيْءٌ ، ثُمَّ وَضَعَ الظَّاهِرَ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ ، فَقَالَ : يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ ، وَالْمَوْتُ مَفْعُولٌ بِسَبْقِ ، وَ(شَيْءٌ) هُوَ الْفَاعِلُ ، وَفَعَلَ ذَلِكَ لِقَصْدِ تَعْظِيمِ أَمْرِ الْمَوْتِ وَتَهْوِيلِهِ ، وَيَتَصَوَّرُ فِي الْبَيْتَيْنِ قَبْلَ هَذَا وَجْهٌ آخَرَ غَيْرَ مَا ذَكَرَهُ الْفَارِسِيُّ ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ مَا اسْتُغْنِيَ فِيهِ عَنِ الضَّمِيرِ بِتَكَرُّرِ الْمَبْتَدَأِ بِلَفْظِهِ ، فَتَكُونُ الصُّدُورُ الْأُولَى يُرَادُ بِهَا الْجِنْسُ كُلُّهُ ، ثُمَّ كُرِّرَتْ فِي جُمْلَةِ الْخَبَرِ ، وَكَذَلِكَ الْقِتَالُ فِي الْبَيْتِ الْآخِرِ ، ذَكَرَ هَذَا الْوَجْهَ الْآخَرَ فِي الْبَيْتَيْنِ أَبُو الْفَتْحِ بْنُ جَنِّيٍّ (١) وَلَمْ

يَذْكَرُ غَيْرَهُ . وَقَدْ زَادَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشِيُّ فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَقُومُ مَقَامَ الضَّمِيرِ رَابِعاً ، وَهُوَ تَكَرُّرُ الْمَبْتَدَأِ بِمَعْنَاهُ ، (٢) فَأَجَازَ أَنْ تَقُولَ : مُحَمَّدٌ قَامَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ مُحَمَّدٌ مَبْتَدَأً وَ(قَامَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) جُمْلَةٌ مِنْ فِعْلِ فَاعِلٍ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ ، وَأَغْنَى هَذَا عَنِ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى مُحَمَّدٍ كَوْنُهُ قَدْ كُرِّرَ فِي الْمَعْنَى ، لِأَنَّ مُحَمَّدًا هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِي الْمَعْنَى ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ عَلَى مَذْهَبِهِ : زَيْدٌ قَامَ أَبُو مُحَمَّدٍ ، إِذَا كَانَ أَبُو مُحَمَّدٍ هُوَ زَيْدٌ فِي الْمَعْنَى ، وَلَمْ يُجِزْ ذَلِكَ سَبِيحِيهِ ، وَاسْتَدَلَّ أَبُو الْحَسَنِ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَخْشَ الْكِرِيهَةَ أَوْشَكَتْ حِيَالُ الْهَوِينِي بِالْفَتَى أَنْ تَقْطَعَا (٣)

أَرَادَ : أَوْشَكَتْ حِيَالُ الْهَوِينِي بِهِ أَنْ تَقْطَعَ ، ثُمَّ وَضَعَ الْفَتَى مَوْضِعَ الضَّمِيرِ ، وَأَغْنَى عَنْهُ لَمَّا كَانَ الْفَتَى هُوَ الْمَرْءُ فِي الْمَعْنَى . فَكَذَلِكَ يَجُوزُ : مُحَمَّدٌ قَامَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ،

(١) انظر الخزانة : ٢١٧/١ .

(٢) انظر البسيط : ٤٣٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٤٥/١ .

(٣) في الأصل : (يخش) وهو تحريف .

(٤) من الطويل للكعبية العرنية (هبيرة بن عبد مناف) من فرسان تميم فسي

الجاهلية ، من قصيدة له في المفضليات . الهويني : الرفق والدعة .

وهو من شواهد الخصائص : ٥٣/٣ ، والنوادر : ١٥٣ ، وشرح المفضليات

٢٣ ، والبسيط : ٤٣٩ ، وشواهد التوضيح : ١٤٣ ، وعمدة الحافظ : ٨١٧ ،

والخزانة : ١٨٦/١ .

ويكون الربط من جهة المعنى كما فعل في البيت. ورد الشلوين هذا الاستدلال بأن قوله في البيت (أوشكت حبال الهوينى بالفتى) لم يقع خبر مبتدأ وإنما وقع جواباً لـ (إذا) ولا يلزم أن يكون في جملة الجواب ضمير يعود إلى اسم في جملة الشرط ألا ترى أنك تقول: إذا قام زيد قام عمرو ، وجملة الجواب التي هي (قام عمرو) ليس فيها ضمير ولا ما يقوم مقامه . (١)

وذكر بعض النحويين أن أبا الحسن أيضاً يجيز أن يقوم مقام الضمير الاسم الذي هو سبب المبتدأ ، فيجوز أن تقول: زيد قام عمرو ، (٢) ، إذا كان عمرو أباً زيد أو أخاه أو صاحبه أو نحو ذلك ، فكأنك قلت: زيد قام أبوه ، أو أخوه ، أو صاحبه ، ولا يقوم مقام الضمير عند سيويه إلا واحد من الأشياء الثلاثة المذكورة على ما تقدم . ولا يجوز خلو الجملة الواقعة خبراً عن الضمير عما يقوم مقامه ، فأما قوله تعالى: (مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار) وقوله سبحانه: (مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرمادٍ) (٤) (مثل) مبتدأ وخبره حذف تقديره: مما يقص / عليكم مثل (٧٧ / ب) الجنة ، أو مما يتلى عليكم مثل الجنة ، والجملة التي هي قوله تعالى: (فيها أنهار) مستأنفة لا موضع لها من الإعراب ، ولا يستقيم أن تكون هي خبر المبتدأ لخلوها عن ضمير يعود عليه ، وعما يقوم مقامه ، والمهاء في قوله (فيها) عائدة على الجنة لا على

(١) انظر رد الشلوين في البسيط: ٤٣٩ - ٤٤٠ ، وقال فيه: (ويمكن عندي انفصال آخر ، وهو أن يقال: أنه على حذف الضمير ، لأن المرء إنما يراد به الناس كلهم والفتى إنما يراد به من الناس) . ثم استدل لهذا الانفصال بشاهد من الشعر .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٥ / ١ ، وقال المبرد في المقتضب: ١٢٨ / ٤ : (ولو قلت: زيد قام عمرو ، لم يجز ، لأنك ذكرت اسماً ولم تخبر عنه بشيء ، وإنما خبرت عن غيره) . وانظر المغنى: ٥٠٠ / ٢ ، وشرح الالفية للشاطبي:

١٤٦ / ١ - ١٤٨ .

(٣) من الآية: (١٥) من سورة محمد ، وانظر التبيان: ١١٦١ / ٢ .

(٤) من الآية: (١٨) من سورة إبراهيم .

المبتدأ الذي هو (مَثَلٌ) ، على هذا حَمَلَ سَيُوبِهِ (١) هذه الآية ، والكلام على الآية الأخرى كالكلام على هذه . وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ أَنَّ تَكُونَ تِلْكَ الْجُمْلَةُ خَبْرًا لِلْمَبْتَدَأِ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ (مَثَلٌ) زَائِدًا (٢) ، وَالْجِنَّةُ هِيَ الْمَبْتَدَأُ ، وَالتَّقْدِيرُ : الْجِنَّةُ الَّتِي وَعِندَ الْمُتَقَوِّنَ فِيهَا أَنهَارٌ ، وَالضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى الْجِنَّةِ (الْمَاءُ) مِنْ قَوْلِهِ (فِيهَا) ، وَبِتصَوُّرٍ أَيْضًا عَلَى هَذَا التَّوَجُّهِ أَنَّ يَكُونَ الْمَجْرُورُ الَّذِي هُوَ (فِيهَا) خَبْرًا ، وَ(أَنْهَارٌ) فَاعِلٌ بِهِ (٣) ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَكُونَ (مَثَلٌ) فِي الْآيَةِ الأُخْرَى زَائِدًا ، وَ(الَّذِينَ) مَعَ صَلْتِهِ هُوَ الْمَبْتَدَأُ ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ : (أَعْمَالُهُمْ كَرَامٍ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ (٤) ، وَالْعَائِدُ عَلَيْهِ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ (أَعْمَالُهُمْ) ، وَهَذَا الْقَوْلُ فِي الْآيَتَيْنِ إِنَّمَا يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ الَّذِينَ يَجْبِزُونَ زِيَادَةَ الْأَسْمَاءِ (٥) ، وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَيَمْنَعُونَ ذَلِكَ ، لِأَنَّهمْ لَا يَجْبِزُونَ زِيَادَةَ شَيْءٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، إِنَّمَا الزِّيَادَةُ عِنْدَهُمْ مَخْتَصَةٌ بِالْحُرُوفِ وَالْأَفْعَالِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : (وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ) (٦) فَفِيهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّ يَكُونَ (الَّذِينَ) مَعَ صَلْتِهِ مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ الْخَبَرُ تَقْدِيرُهُ : وَمَا يَقْضُ عَلَيْكُمْ الَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ، أَوْ مَا يَتْلَى عَلَيْكُمْ الَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ ، وَيَكُونَ (الَّذِينَ) عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ (٧) ، أَيْ : حُكْمُ الَّذِينَ ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ

(١) الكتاب : ١٤٣/١ .

(٢) انظر مشكل اعراب القرآن لمكي : ٣٠٧/٢ ، واعراب القرآن للنحاس : ١٧٣/٢ .

ومعاني القرآن للفراء : ٦٥/٢ .

(٣) انظر البسيط : ٤٤٧ .

(٤) انظر مشكل اعراب القرآن لمكي : ٤٤٧/١ .

(٥) البسيط : ٤٤٨ .

(٦) من الآية : (٢٣٤) من سورة البقرة . وانظر المعنى : ٥٠٢/٢ .

(٧) انظر مشكل اعراب القرآن : ٩٩/١ ، والبيان : ١٦٠/١ ، والبسيط : ٤٤٦ .

وتفسير القرطبي : ١٧٤/٣ .

(يَتُوفُونَ مِنْكُمْ) والمصطوفة عليها وهي قوله (وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا) وقعا معاً صلة للذنين
والجملة بعد هذا وهي قوله (يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ) جملة مستأنفة لا موضع لها من
الإعراب، وهذا القول جار على قياس قول سيويه من الآية المتقدمة ، التي هي قوله
تعالى : (مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ) وقد جوز سيويه هذا الوجه من الحذف في
آيات أربع :

أحداها : هذه الآية المتقدمة وهي (مَثَلُ الْجَنَّةِ)

والثانية قوله تعالى : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) (١) (الزَّانِيَةُ)

عنده (٢) مبتدأ محذوف الخبر ، أي : في الفرائض الزانية والزاني ، وهو أيضاً على

حذف مضاف ، أي : حُكْمُ الزَّانِيَةِ وَالزَّانِي ، وإن شئت قدرت الخبر : مِمَّا يَقْضُ عَلَيْكُمْ (٣)

أَوْ مِمَّا يُتْلَى عَلَيْكُمْ أو نحو هذا من المجرورات ، فذلك كله سواء .

والثالثة : قوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) (٤) أي : وَمِمَّا

يَقْضُ عَلَيْكُمْ حُكْمُ السَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ .

والرابعة : قوله سبحانه : (وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَنْتَهُمَا) (٥) / أي : وَمِمَّا (١/٧٨)

يَقْضُ عَلَيْكُمْ حُكْمُ الَّذِينَ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ . وسُيِّبَ في باب الاشتغال إن شاء الله

السبب الذي لأجله حمل سيويه ثلاث الآيات الأخيرات على حذف الخبر وما في ذلك

من الخلاف . وأما الآية الأولى فقد ذكرنا سبب ذلك فيها ، وهو أن الجملة التي

هي : (فِيهَا أَنْهَارٌ) لا ضمير فيها للمبتدأ ولا ما يقوم مقامه ، فاستغنى ذلك جعلها

خبراً للمبتدأ الذي هو (مَثَلٌ) مع أن سيويه كما تقدم لا يجيز زيادة الأسماء ، وهذا

السبب موجود في قوله سبحانه : (وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ) ، لأن قوله (يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ)

(١) من الآية : (٢) من سورة النور .

(٢) الكتاب : ١ / ١٤٣ .

(٣) انظر البسيط : ٤٤٦ .

(٤) من الآية : (٣٨) من سورة المائدة .

(٥) من الآية : (١٦) من سورة النساء ، وانظر الكتاب : ١ / ١٤٣ .

لا ضمير فيه للمبتدأ (الذي هو) (١) (الذين) مع صليته ، ولا ما يقوم مقام الضمير .
وأما الضمير الذي هو النون في (يَتَرَيَنَّ) فإنما هو عائد على الأزواج ، والمراد به
(الزوجات) فلا شك في جريان هذا الوجه من حذف الخبر في هذه الآية على قياس
قول سيويه في الآيات الأربع ، لا متناع أن تكون الجملة بعد المبتدأ خبراً له لقيام
المانع فيها . وقد زعم القاضي أبو محمد بن عطية (٢) في تفسيره أن هذا القول في
الآية ليس بجارٍ على قياس قول سيويه ، قال : لأن سيويه إنما أجاز ذلك حيث وقع
بعد المبتدأ جملة طلبية لا خبرية (٣) ، كقوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا)
وقوله سبحانه : (الزانية والزاني فاجلدوا) (٤) وقوله عز وجل : (واللذان يأتيانها
منكم فان وهما) (٥) ألا ترى أن (اقطعوا واجلدوا وان وهما) أوامر لا أخبار ، وليس
ذلك في هذه الآية ، لأنه إنما وقع فيها بعد المبتدأ جملة خبرية وهي قوله :
(يَتَرَيَنَّ) بأنفسهم ، وليست بطلبية . وهذا الذي قاله غير صحيح ، لأن سيويه
قد جاوز ذلك كما تقدم في قوله تعالى : (مثل الجنة) وليس هنا بعد المبتدأ إلا جملة

(١) مابين القوسين مثبت في الهامش وعليه طمس .

(٢) هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحيم بن غالب بن تمام بن عبد الرؤوف بن
عطية الفرناطى ، صاحب التفسير ، الامام أبو محمد الحافظ القاضى . كان
فقيهاً جليلاً عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير ، نحوياً لغوياً ، أدبياً
مفيداً ، فاضلاً من بيت علم وجلالة . روى عن أبيه والصدقى ، وروى عنه ابن
مضاء . وولى قضاء المرية . ألف تفسير القرآن العظيم وهو أصدق شاهد له
بإمامته في العربية وغيرها . ولد سنة ٥٤٨ هـ وتوفى في رمضان سنة ٥٤٢ هـ ،
وقيل : ٥٤٦ ، وقيل : ٥٤١ هـ . ترجمته في البغية : ٧٣ / ٢ - ٧٤ .

(٣) المحرر الوجيز : ١١٩ / ٢ ، وفيه (وحكى المهدوى عن سيويه أن المعنى :
وفيما يتلى عليكم الذين يتوفون ، ولا أعرف هذا الذي حكاه ، لأن ذلك إنما
يتبعه إذا كان في الكلام لفظ أمر بـ) مثل قوله (والسارق والسارقة فاقطعوا)
(.....)

(٤) من الآية : (٢) من سورة النور .

(٥) من الآية : (١٦) من سورة النساء .

خبرية ، وهي قوله تعالى : (فِيهَا أَنْبَارٌ) فهذه غفلة من القاضي أبي محمد رحمه الله .

القول الثاني : أن هذه الآية على حذف مضاف هو المبتدأ في الأصل ، والتقدير أزواج الذين يتوفون منكم ، (١) (أزواج) مبتدأ ، و (الذين) مضاف إليه ، وقوله (يتريصن) جملة في موضع خبر المبتدأ والمائد عليه الضمير في (يتريصن) الذي هو النون ، ثم حذف المبتدأ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب بأعرابه وصار مبتدأ ، والمبتدأ في الحقيقة إنما هو المحذوف .

القول الثالث : أن (الذين) هو المبتدأ حقيقة من غير حذف والجملة التي هي (يتريصن) في موضع خبره ، والضمير المائد على الأزواج الذي هو النون فـ (يتريصن) يفني عن الضمير المائد على المبتدأ ، وهو (الذين) لأن الأزواج من سبب المبتدأ / ألا ترى أن المعنى : يتريصن أزواجهم ، (٢) والضمير في أزواجهم عائد إلى (الذين) ثم وضع الضمير الذي هو النون موضع (أزواجهم) فقام مقامه فـ حصول الربط ، وهذا القول بجار على قياس ما نسب لأبي الحسن الأخفش من تجويزه : زيد قام عمرو ، إذا كان عمرو من سبب زيد صاحبه أو أخاه أو أباه أو نحو ذلك ، لأنك كأنك قلت : زيد قام صاحبه ، وكذلك أيضا اختلف في قوله تعالى : (وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) . (٣) على ثلاثة أقوال :

أحدها : أن تكون اللام في (لَمَنْ) لام الابتداء ، و (مَنْ) مبتداه موصولة بمعنى (الذي) و (صَبَرَ وَغَفَرَ) صلة لها ، والجملة التي هي قوله تعالى : (إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) في موضع خبر المبتدأ الذي هو (مَنْ) وليس فيها ضمير يعود عليه (٤) ،

(١) مشكل اعراب القرآن : ١ / ٩٩ ، و اعراب القرآن للنحاس : ١ / ٢٦٩ ، والبيان :

١ / ١٦١ ، وتفسير القرطبي : ٣ / ١٧٤ ، ولم ينسب هذا القول في تلك المصادر

(٢) مشكل اعراب القرآن لمكي : ١ / ٩٩ .

(٣) الآية : (٤٣) من سورة الشورى .

(٤) ذكر هذا القول ابن أبي الربيع في البسيط : ٤٤٤ ، وانظر المغني : ٢ / ٤٩٩ .

لكن فيها ما يقوم مقامه وهو اسم الإشارة الذي هو (ذلك) فيكون على هذا إشارة إلى (من) والمعنى : إن الذي صبر وفقر لمن عزم الأمور ، ويكون في الآية على هذا مجازاً واتساعاً من حيث جعل الصابر والخافر من عزم الأمور على حد قوله تعالى : (خَلِقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَجَلٍ) (١) جعل كأنه مخلوق من العجل ، لكثرة ورود العجل منه ، ويحتمل أن يكون (عزم) على حذف مضافٍ والتقدير : لمن ذوى عزم الأمور، ثم حذف الذى هو (ذوى) وأقيم المضاف إليه الذى هو (عزم) مقامه (٢) ، ولا يكون فيها على هذا مجازاً.

القول الثانى : أن تكون الجملة في موضع خبر المبتدأ ، و (ذلك) إشارة إلى

الصبر المفهوم من (صبر) والغفران المفهوم من (غفر) وإنما كان اسم الإشارة هنا مفرداً وهو عائد على اثنين ، ولم يكن (ذينك) بلفظ التثنية ، لأنه محمول على معنى ، ما ذكر ، فكأنه قال : إنما ذكر وهو الصبر والغفران لمن عزم الأمور ، وعلى هذا جاء قوله تعالى : (لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) (٣) أى : بين الفارض والبكر ، لكنه جاء بلفظ الافراد حملاً على معنى ما ذكر ، تقديره : عوان بين ما ذكر من الفارض والبكر ، والجملة على هذا ليس فيها من اللفظ ضمير يعود على المبتدأ الذى هو (من) ، ولا ما يقوم مقامه ، لكن فيها ضمير محذوف من اللفظ لفهم المعنى ، تقديره إن ذلك منه ، والمعنى : إن الصبر والغفران من الذى صبر وفقر لمن عزم الأمور ، ويكون (منه) المقدر متعلقاً بمحذوفٍ حالاً من الضمير الفاعل المستتر في المجرور الذى هو : من عزم الأمور ، لوقوعه خبراً لـ (إن) فقام مقام اسم الفاعل الذى يتعلق به وهو كائن أو مستقر وتحمّل الضمير الذى كان فيه ، وهذا القول الثانى من الآية قاله أبو علي الفارسي في الإيضاح . (٤)

(١) من الآية : (٣٧) من سورة الأنبياء .

(٢) انظر البحر المحيط : ٥٢٤ / ٧ .

(٣) من الآية : (٦٨) من سورة البقرة .

(٤) قال ابن أبي الربيع في البسيط : ٤٤٤ : (وعلى هذا أخذ أبو علي هذه الآية

وهو أحسن ما تؤخذ عليه هذه الآية) . وانظر الايضاح : ٤٥ / ١ .

القول الثالث : أن تكون الجملة أيضاً خبر المبتدأ الذي هو (مَنْ) و (ذَلِكَ) إشارة إلى الصبر والخُفْرانِ على ما تقدم / في القول الثاني ، وليس فيها ضمير يعود (أ/٧٩) عليه لا ظاهراً ولا محذوفاً ، لكن فيها ما يقوم مقامه وهو اسم الإشارة ، لأنه راجع إلى ما هو من سبب المبتدأ الذي هو (الصبر والخُفْرانِ) لأنَّ المعنى : وللذي صبرَ وخُفْرانَ صبره وخُفْرانَه لمن عزم الأمور ، ثم وُضِعَ (ذلك) موضع صبره وخُفْرانِهِ ، فأغنى عن الضمير من حيث وقع في المعنى على ما هو من سبب المبتدأ ، وهذا القول ذكره ابن طاهر الخُذْب (١) ونسب لأبي العباس المبرد ، وهو جارٍ على قياس قول أبي الحسن الأُخْفَشِ حيث جوز فيما نسب إليه : زيدَ قامَ عمرو ، إذا كان عمرو من سبب زيدٍ .

ويتصور أيضاً في هذه الآية وجه رابع وهو أن تكون (مَنْ) اسم شرطٍ مبتدأ ، واللام الداخلة عليها لام التوليفة دالة على قسم محذوف ، وقوله (صبرَ وخُفْرانَ) في موضع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط ، وكلاهما بين الفعلين في موضع جزم به ، وفي كل واحدٍ منهما ضمير هو الفاعل مستتر يعود على المبتدأ ، وذلك هو الرابط ، والجملة التي هي قوله سبحانه : (إنَّ ذلكَ لمن عزم الأمور) جواب القسم الذي دلَّت عليه اللام ووطأت له ، وجواب الشرط محذوف دلَّ عليه جواب القسم تقديره : مَنْ يصبرَ

(١) الخُذْب - بكسر الخاء وفتح الدال المهملة وتشديد الباء - معناه الرجل الطويل . وهو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر ، المشهور بالخُذْب . ولد في اشبيلية ، ورحل إلى مراكش فدرس في (فأس) كتاب سيوييه على أبي القاسم بن الرمك ، وأخذ عن ابن الأُخْضَر . وذاع اسمه فأقبل الناس عليه من الجهات النائية . له من المصنفات : طرر على كتاب سيوييه ، وعلى الايضاح ، وتعاليق على أصول ابن السراج ، ومعاني القرآن للفراء . توفي سنة ٥٥٨ هـ . انظر ترجمته في الذيل والتكملة : ٦٤٨ ، ٢/٥ ، ومغنته الوعاة : ٢٨/١ . وانظر رأيه في البسيط : ٤٤٥ ، والكافي : ١٢٨/١ .

(٢) انظر التبيان : ١١٣٥/٢ ، والبحر المحيط : ٥٢٣/٧ .

وَيُغْفِرُ فَإِنَّ ذَلِكَ لِمَنْ عَزَمَ الْأُمُورَ ، وَحَذَفَ (فَإِنَّ ذَلِكَ لِمَنْ عَزَمَ الْأُمُورَ) لدلالة جَوَابِ الْقَسَمِ عَلَيْهِ ، وهو قوله : (إِنَّ ذَلِكَ لِمَنْ عَزَمَ الْأُمُورَ) . وَجَوَابُ الشَّرْطِ لَا يَلْزَمُ فِيهِ وَجُودُ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى اسْمِ الشَّرْطِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى (وَمَنْ يَكْرِهْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ)^(١) فَقَوْلُهُ : (فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ) جُمْلَةٌ وَقَعَتْ جَوَابًا لِمَنْ الشَّرْطِيَّةِ ، وَلَيْسَ فِيهَا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَيْهَا . وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الشَّاعِرِ :-

وَمَا أَنَسَ مِنْ أَشْيَاءَ لَا أَنَسَ قَوْلُهَا وَأَدَّ مَعَهَا يَدَّ رَيْنَ حَشْوِ الْمَكَاحِلِ^(٢)

ف (ما) اسْمٌ شَرْطِيٌّ مَفْعُولٌ بِأَنَسَ ، وَقَوْلُهُ : (لَا أَنَسَ) جَوَابُ الشَّرْطِ وَهُوَ الْمَجْزُومُ الثَّانِي ل (ما) ، وَلَيْسَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةُ جَوَابًا ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى (ما) وَأَرَادَ (مِنْ الْأَشْيَاءِ) لَكِنَّهُ حَذَفَ النُّونَ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ وَلَا مَ التَّصْرِيفِ بَعْدَ هَا سَاكِنَةٌ ، وَالْأَكْثَرُ أَنَّ تَحْرُكَ هَذِهِ النُّونِ مَعَ اللَّامِ بِالْفَتْحِ وَأَلَّا تَحْذَفَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (مِنَ الْأَرْضِ)^(٣) وَ (مِنَ الْمَاءِ)^(٤) وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ . وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ تَخَلَّوْا الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ خَبْرًا لِلْمَبْتَدَأِ عَنْ ضَمِيرٍ وَعَمَّا يَقُومُ مَقَامَهُ ، لَكِنَّهُ يَقْتَرِنُ بِهَا جُمْلَةٌ أُخْرَى مَعْلُوفَةٌ عَلَيْهَا بِالْفَاءِ خَاصَّةً ، مُشْتَمَلَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَ الضَّمِيرِ ، وَذَلِكَ نَعْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :-

(١) مِنَ الْآيَةِ : (٣٣) مِنَ سُورَةِ النَّوْرِ .

(٢) مِنَ الطَّوِيلِ لِابْنِ مَيْمُونَةَ (الرَّمَاحُ بْنُ أَبِرْدِ) شَاعِرٌ مَجِيدٌ مِنْ شُعْرَاءِ الدَّوَلَتَيْنِ .

حَشْوِ الْمَكَاحِلِ : أَرَادَ أَنَّهَا كَهَلَاءَ ، فَكَانَ الدَّمُ مَعَ حِينَ نَزَفَ صَحْبِهِ الْكُحْلُ .
انظُرِ الْبَيْتَ فِي الْحَمَاسَةِ لِأَبِي تَمَامٍ : ١٠٦ / ٢ ، وَالْأَمَالِي : ١٦١ / ١ ، وَالْمَسْلُوسُ فِي غَرِيبِ اللُّغَةِ : ٢٦٩ ، وَسَمَطُ الْبَلَاغِيِّ : ٤٢٣ / ١ ، وَالْمَصْنُوعُونَ فِي الْإِدْبِ

(٣) مِنَ الْآيَةِ : (٤) مِنَ سُورَةِ الْأَحْقَافِ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : (٣٠) مِنَ سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ .

(٧٩ / ب)

وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً / فَيَدُّ وَتَارَاتٍ / يَجْمُ فَيَفْرِقُ (١)

ف (إنسان) مبتدأ و (عيني) حُفِضَ بِالْإِضَافَةِ ، و (يحسر الماء) جملةٌ من فصلٍ وفاعلٍ في موضعٍ خبرِ المبتدأ ، وليس فيها ضميرٌ يعودُ عليه ولا ما يقوم مقامه ، لكن جاز ذلك لأنه عطافٌ عليه بالفاءِ قوله : (يدُّ و) وفيه ضميرٌ مستترٌ هو الفاعلُ يعودُ إلى المبتدأ الذي هو (إنسان) وكذلك أيضاً قول الآخر :-

إِنَّ الْخَلِيظَ أَجَدَّ الْبَيْنِ فَانْفَرَقَا / وَعَلَّقَ الْقَلْبُ مِنْ أَسْمَاءَ مَا عَلَقَا (٢)

ف (الخليظ) اسمٌ ل (إن) وهو مبتدأ في الأصل ، و (أجدَّ البين) جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ في موضعٍ خبرِ (إن) وهي خبرُ المبتدأ في الأصل وليس فيها رابطٌ ، و جاز ذلك لأنه عطافٌ عليها بالفاءِ قوله : (انفرق) ، و فاعله ضميرٌ مستترٌ يعودُ على المبتدأ الذي هو (الخليظ) ويروى أيضاً هذا البيت (أجدَّ البين) بالنصب ، ولا إشكال في هذه الرواية ، لأنَّ فاعلَ (أجدَّ) ضميرٌ مستترٌ يعودُ إلى الخليظ الذي هو المبتدأ . وتقول على هذا : زيدٌ يطيرُ الذبابُ فيضربُ (٣) ، فزيدٌ مبتدأ ،

(١) من الطويل لدى الرمة . يحسر : يكشف ، يجم : يكثر ويتراكم ، ويروى برفع الماء ونصبه ، ومن رفع جعل الفعل للماء ، وقد انكر صاحب المخصص : ٩٤ / ١ رواية النصب فقال : (ولم يرو : يحسر الماء - نصبا - ومن رواه كذلك فقد أخطأ ، لأن الإنسان ليس عيناً فيسب الماء وإنما هو صورة ، يقول : فاذا حسر الماء كشف عنه فظهر ، وإذا جم الماء غرق فلم يظهر ، يعني بالماء الدمع) .

وانظر الشاهد في ديوانه : ٤٦٠ / ١ ، والمقرب : ١٣ ، والمحاسب : ١٥٠ / ١ والمغني : ٥٠١ / ٢ ، وتوضيح المقاصد : ٢٧٥ / ١ ، والهمع : ١٩ / ٢ ، والاشموني : ١٩٦ / ١ ، ٩٦ / ٣ ، والدرر : ٧٤ / ١ ، ومعجم الشواهد العربية : ٢٤٥ / ١

(٢) من البسيط لزهير بن أبي سلمى ، مطلع قصيدة يمدح بها الهرم بن سنان . أجدَّ : جدَّ أمره وأجدَّ إذا أخذ فيه فهو جاد ومجد . وانفرك : انقطع .

الديوان : ٣٣ ، والبسيط : ٤٣٤ .

(٣) انظر البسيط ص : ٤٣٤ .

و (يَطِيرُ الذُّبَابُ) جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ في موضعِ الخبرِ والضميرُ العائدُ على زيدٍ فاعلٌ (يَضِبُّ) المعطوفُ بالفاءِ ، ولا يجوزُ ذلكُ في غيرِ الفاءِ من حروفِ المعطفِ ، لَوَقَلتَ : هُنْدٌ قَامَ زَيْدٌ وَأَكْرَمَهَا ، على أَنَّ يَتَوَّنَ الرَّابِطُ الضَّمِيرَ فِي (أَكْرَمَهَا) وَهُوَ الْمَاءُ لَمْ يَجْزْ ، لِأَنَّ الْعَطْفَ بِالْوَاوِ (١) ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَعْتَصُ بِالْفَاءِ وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي بَابِ الْعَطْفِ (٢) .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الضَّمِيرَ الْعَائِدَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ مِنَ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبْرًا لَهُ يَجُوزُ حَذْفُهُ

بشروطين :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ مَخْفُوضًا بِحَرْفٍ خَفِيٍّ أَوْ بِإِضَافَةِ اسْمٍ يَصِحُّ قَطْعُهُ عَنِ الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ ، كَ (قَبْلُ) وَ (بَعْدُ) وَ (كُلُّ) .

الثَّانِي : أَلَّا يُوَدَّى حَذْفُهُ إِلَى تَهْيِئَةِ الْحَامِلِ لِلْحَمْلِ وَقَطْعِهِ عَنْهُ (٣) ، أَوْ إِلَى مَا يَشْبَهُ ذَلِكَ ، وَهَذَا إِذَا فُهِمَ الضَّمِيرُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى . مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ، فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ) (٤) (مَنْ) مَبْتَدَأٌ مَوْصُولٌ بِمَعْنَى (الَّذِي) وَقَوْلُهُ : (خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ) صِلَةٌ لَهُ ، وَقَوْلُهُ : (وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ) عَطْفٌ عَلَى الصَّلَةِ وَالنَّاءِ الدَّاخِلَةِ عَلَى (إِنَّ) جَوَابٌ (أَمَّا) لِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ ، وَالْبَطْلَةُ الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (إِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ) فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ (مَنْ) وَالضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَيْهِ مَحذُوفٌ لِفَهْمِ الْمَعْنَى ، تَقْدِيرُهُ : فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ لَهُ (٥) ، وَجَازَ حَذْفُ الضَّمِيرِ لِأَنَّهُ مَخْفُوضٌ بِحَرْفٍ خَفِيٍّ وَهُوَ الْكَلَامُ ، وَحَذْفُهُ لَا يُؤَدِّي إِلَى التَّهْيِئَةِ وَالْقَطْعِ .

(١) قال السيوطي في الهمع : ٢٠/٢ : (وأجازته هشام وحده) .

(٢) انظر ما تقدم في ص : ١١٣ - ١١٤ .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٣٥١/١ ، والهمع : ١٥/٢ .

(٤) الآيتان : (٤٠ - ٤١) من سورة النازعات .

(٥) مشكل اعراب القرآن : ٤٥٦/٢ .

وكذلك أيضاً الآية الأخرى قبل هذه ، وهي قوله عزَّ وجلَّ : (فَأَمَّا مَنْ طَغَى ،
 وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ، فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى) (١) ، والكلام في هاتين الآيتين واحد ،
 وتقول على هذا : زيدَ أَمَّا الْمَالُ فَكثيرٌ ، فزيدٌ مبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر
 بعده في موضع خبره ، والضمير / الحائد عليه محذوف تقديره : أَمَّا الْمَالُ لَهُ فَكثيرٌ . (٨٠ / أ)
 وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ فِي هَذَا وَنَحْوِهِ إِلَى أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ مَحَابِقَةٌ لِلضَّمِيرِ ، فَأَعْنَتُ عَنْهُ
 وَصَارَتْ هِيَ الرَّابِطُ ، وَالْأَصْلُ عِنْدَهُمْ : فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ مَأْوَاهُ ، ثُمَّ حُذِفَ الضَّمِيرُ
 وَعَوِضَتْ مِنْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، فَقَامَتْ مَقَامَهُ فِي الرَّبِطِ ، وَكَذَلِكَ الْأَصْلُ عِنْدَهُمْ فِي الْآيَةِ
 الْآخَرَى ، وَالْمِثَالِ الْمَذْكُورِ وَمَا كَانَ نَحْوَهُ ذَلِكَ .

وَالْبَصْرِيُّونَ يَمْنَمُونَ أَنَّ تَقْوَمَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ مَقَامَ الضَّمِيرِ فِي الرَّبِطِ .
 وَمِنْ حَذْفِ الضَّمِيرِ أَيْضًا لِاجْتِمَاعِ الشَّرْطَيْنِ قَوْلُ الْعَرَبِ : السَّمْنُ مَنَوَانٍ بِدِرْهَمٍ ،
 فَالسَّمْنُ مَبْتَدَأٌ ، وَ (مَنَوَانٍ بِدِرْهَمٍ) جُمْلَةٌ مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الْأَوَّلِ ، وَالضَّمِيرُ
 مَحْذُوفٌ لِفَهْمِ الْمَعْنَى ، تَقْدِيرُهُ : مَنَوَانٍ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ ، وَكَذَلِكَ : الْبُرُّ قَفِيزَانٍ بِدِرْهَمٍ ،
 أَيْ : قَفِيزَانٍ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ .

وَيَجُوزُ أَيْضًا فِي هَذَا وَنَحْوِهِ وَجْهٌ آخَرٌ ، وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ (السَّمْنُ) مَبْتَدَأً وَ (مَنَوَانٍ)
 خَبَرَهُ ، وَبِدِرْهَمٍ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِمَنْوِينِ ، فَيَكُونُ الْخَبَرُ عَلَى هَذَا مُفْرَدًا لِجُمْلَةٍ ،
 فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى وَجُودِ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ ، إِنَّمَا يَشْتَرِطُ ذَلِكَ فِي الْخَبَرِ إِذَا كَانَ جُمْلَةً
 وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْوَجْهَ الثَّانِيَ عَلَى حَذْفِ مَضَافٍ ، أَمَّا مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَأَمَّا مِنَ الْخَبَرِ ،
 فَتَقْدِيرُهُ إِذَا كَانَ مَحْذُوفًا مِنَ الْمَبْتَدَأِ : مَنَوَا السَّمْنَ مَنَوَانٍ بِدِرْهَمٍ ، وَقَفِيزَا الْبُرَّ
 قَفِيزَانٍ بِدِرْهَمٍ .

- (١) الآيات : (٣٧ - ٣٨ - ٣٩) من سورة النازعات .
 (٢) ونسبه ابن هشام في المغنى : ٥٠١ / ٢ الى طائفة من البصريين أيضا . وانظر
 الاشموني : ١٩٦ / ١ .
 (٣) انظر الايضاح : ٤٤ / ١ ، وشرح المفصل : ٩١ / ١ ، وشرح ابن عقيل : ٢٠٣ / ١
 والبسيط : ٤٤٣ ، وفيه توجيه هذا القول بما يوضح اقتفاء ابن لب لأثر ابن
 أبي الربيع في ذلك .